

بِشْرَحِ مَنْظُومَةِ الْأَكْبَابِ

لِابْنِ عَبْدِ الْقَوِيِّ

فَتْحُ الْوَهَّابِ بِشْرَحِ الْأَكْبَابِ

تَصْنِيفُ الشَّيْخِ الْإِمَامِ

مُوسَى بْنِ أَحْمَدَ الْحَجَّائِي الصَّالِحِيِّ الْحَنْبَلِيِّ

(٨٩٥ - ٩٦٨ هـ)

مَقْفُوعُهُ وَعَلَى عَلَيْهِ

دُ/ عَبْدُ السَّلَامِ بْنُ مُحَمَّدٍ الشَّويعِرِ

دار ابن الجوزي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شرح من طومر الأكراب

لأبر عبد القوي

فتح الوهاب في شرح الأكراب

حقوق الطبع محفوظة

الطبعة الأولى

١٤٢٦ هـ

حقوق الطبع محفوظة © ١٤٢٦ هـ لا يسمح بإعادة نشر هذا الكتاب
أو أي جزء منه بأي شكل من الأشكال أو حفظه ونسخه في أي
نظام ميكانيكي أو إلكتروني يمكن من استرجاع الكتاب أو ترجمته
إلى أي لغة أخرى دون الحصول على إذن خطي مسبق من الناشر



دارابن الجوزي

للتشريع والتوزيع

المملكة العربية السعودية: الدمام - شارع ابن خلدون - ت: ٨٤٢٨١٤٦ - ٨٤٦٧٥٨٩ - ٨٤٦٧٥٩٣،
ص ب: ٢٩٨٢ - الرمز البريدي: ٣١٤٦١ فاكس: ٨٤١٢١٠٠ - الرياض - ت: ٤٢٦٦٣٣٩ - الإحصاء - الهفوف
- شارع الجامعة - ت: ٥٨٨٣١٢٢ - جدة - ت: ٦٥٠٤٨٨٢ - ٦٨١٣٧٠٦ - بيروت - هاتف: ٠٣/٨٦٩٦٠٠
- فاكس: ٠١/٦٤١٨٠١ - القاهرة - ج.م.ع - محمول: ٠١٠٦٨٢٣٧٨٣ - تلفاكس: ٠٢٤٣٤٤٩٧٠
البريد الإلكتروني: aljawzi@hotmail.com - www.jwzi.com

الْحَمْدُ لِلَّهِ وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ ..

أَمَّا بَعْدُ

فقد ثبت في الصحيح من حديث معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال : (مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْراً يُفَقِّهِ فِي الدِّينِ)^(١) .

والفقه في الدين -هنا- ليس مقصوراً على العرف الخاص الذي تواضع عليه أهل الفن؛ بأنه الأبواب المحددة التي جعلت في الكتب المنعوتة (بكتب الفقه) . بل إنه يتعداه إلى جميع العلوم الشرعية؛ فالعلم بالله تعالى وأسمائه وصفاته وتوحيده بها، إضافة للعلم بالمغيبات التي أخبر بها سبحانه، وأخبر بها عنه رسوله ﷺ هي من الفقه في الدين، بل ربما عدُّ (الفقه الأكبر) أو (الكبير)، كما وسَّمَهُ بذلك أبو حنيفة -رحمه الله تعالى- .

كما أن العلم بالآداب الشرعية، والأخلاق المرعية، وحسن السلوك . والعمل بها هو من تمام الفقه في الدين؛ كما قال عبد الله بن المبارك -رحمهُ الله- : « لا يَنْبِلُ الرَّجُلُ بِنَوْعٍ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَمْ يَزَيِّنْ عَمَلَهُ بِالْأَدَبِ »، وأوصى الإمام مالكٌ فتىً من قریش فقال : « تَعَلَّمَ الْأَدَبَ قَبْلَ أَنْ تَتَعَلَّمَ الْعِلْمَ »^(٢) .

وقد أفرد الفقهاء لهذا الفرع من الفقه أبواباً مفردة، وتصانيف متعددة؛ ففقهاء الحنفية -مثلاً- يذكرون كثيراً من مسائل الآداب تحت مسمى (الحظر والإباحة) .

(١) رواه البخاري (٧١)، ومسلم (١٠٣٧) .

(٢) رواه ابن المظفر في (غرائب مالك ٥٣) .

وفقهاء المالكية؛ تبعاً لإمامهم يَختُمون كُتُبَهُم -في الغالب- بكتاب (جامع) تُذكر فيه هذه المباحث .

وفقهاء الشافعية يذكرون الآداب في مواضع متفرقة؛ منها كتاب السَّير عند الحديث عن (فروض الكفايات)، وفي باب الأُطعمة بعد الضحايا، وفي غيرها من المواضع .

وأما فقهاء الحنابلة فقد كانت لهم بهذا الباب عناية خاصة، لا يكاد يقاربهم فيها إلا فقهاء المالكية، فكان كثير من كتبهم الفقهية تحوي باباً في (الآداب)؛ إمّا في أوله، أو في آخره، وقد ذكر ذلك الشيخ موسى الحَجَّاوي فقال عن (ابن عبد القوي) : «وَلَمَّا نَظَّم الْقَصِيدَةَ الطَّوِيلَةَ فِي الْفِقْهِ ، أَتْبَعَهَا بِهَذِهِ الْقَصِيدَةِ فِي الْآدَابِ اقْتِدَاءً بِطَرِيقَةِ جَمَاعَةِ مِنَ الْأَصْحَابِ؛ كَابْنِ أَبِي مُوسَى، وَالْقَاضِي، وَابْنِ حُمْدَانَ فِي (رِغَايَتِهِ)، وَصَاحِبِ (الْمُسْتَوْعِبِ)، وَغَيْرِهِمْ فِي إِتْبَاعِ الْكِتَابِ بِمَقْدَمَةٍ فِي الْآدَابِ، فَاتَّبَعَ كِتَابَهُ بِهَذِهِ الْقَصِيدَةِ» .أ.هـ .
وَمِثْلُهُمُ الشَّيْخُ عَبْدُ الْقَادِرِ فِي (الْغُنْيَةِ)، وَابْنُ عَقِيلٍ فِي (الفصول)، وَالْجَرَّاعِي فِي (غَايَةِ الْمَطْلَبِ)، وَابْنُ بَلْبَانَ فِي (مَخْتَصَرِ الْإِفَادَاتِ) .

إضافةً لذلك فقد أفرد كثيرٌ من فقهاء الحنابلة أحكامَ الآداب في مصنفات مفردة؛ كما فعل العلامة ابن القيم في (زاد المعاد)، وَابْنُ مَفْلُحٍ فِي كِتَابِهِ الثَّلَاثَةِ فِي (الْآدَابِ الشَّرْعِيَّةِ)، وَالْمُرْدَاوِيُّ، وَالْحَجَّاوِيُّ، وَيُوسُفُ بْنُ عَبْدِ الْهَادِي، وَالسَّقَّارِيُّ، وَغَيْرُهُمْ .

وَكِتَابُنَا هَذَا هُوَ مِنْ هَذَا الْمَسْلُوكِ فِي إِفْرَادِ أَبْوَابِ الْآدَابِ بِتَصْنِيفٍ مُسْتَقِلٍّ عَنْ كُتُبِ الْفِقْهِ .

وبعد ..

فأعرضُ بين يدي القارئ الكريم كتابَ ((شرح منظومة الآداب))
للعلامة الشيخ موسى بن أحمد الحجّاوي (٩٦٨ هـ)، وهو شرح لنظم الآداب
لابن عبد القوي (٦٩٩ هـ) -رحمهما الله جميعاً- .

وهذا الكتاب من الكتب التي كانت حبيسةً أرفف المكتبات، وبطون
خزائن المخطوطات، فكان من نعم الله جلّ وعلا -ونعمه تترأ- نفص الغبار
عنها، وإخراجها للطباعة .

وقد كنتُ قد وقفتُ على مقولة الشيخ محمد السّفاريني (١١٨٨ هـ) في
(شرحه لمنظومة الآداب) : «... إن خاتمة المحققين الشيخ موسى الحجّاوي قد
شرحها، وقبله أوحّد المجتهدين القاضي علاء الدين المردّاوي، فمن أنا حتى
أتجرأ على شرح هذه الرسالة، وأدخل بين البحر والنّهر بهذه البلالة، ومن لي
باطلاع المردّاوي، وتحقيق الحجّاوي» أ.هـ .

فكنتُ أسألك عن ذين الشّرحين لأهمية النّظم، وشهرة مُصنّفها؛ حتّى
يسرّ الله -بفضله وميّته- الوقوف على (شرح الشيخ موسى)، وأسأل الله
تعالى أن ييسر الوقوف على (شرح المردّاوي) .

فاجتهدتُ غايي في إخراج هذا الشرح، وبذلتُ الوسع في ضبط نصّه،
وتقويم معوّجه، ورأيتُ أنّ من حقّ المصنّف عليّ أن لا أطيل في التّحشية
والتعليق، بقدر ما يلزم من إخراج النص إخراجاً صحيحاً أقرب ما يكون لمراد
مؤلفه . سائلاً الله تعالى له المغفرة والرحمة، ولكي التوفيق والسّداد في الدنيا
والآخرة . وصلى الله وسلّم على نبينا محمد وآله وصحبه .

التعريف بالشارح :

* اسمه ونسبه :

هو الشيخ العلامة شرف الدين أبو النجّا موسى بن أحمد بن موسى بن سالم بن عيسى بن سالم^(١) الحجاوي، المقدسي، ثم الصالحي، الدمشقي، الحنبلي .

مفتي الحنابلة في دمشق، وعمدة المتأخرين من الحنابلة .

* مولده :

ولد الشارح في سنة (٨٩٥ هـ) في « حجة » -بفتح الحاء، وتشديد الجيم المفتوحة-؛ إحدى نواحي نابلس .

* شيوخه :

قرأ الشيخ موسى على جمع من المشايخ، وعلماء عصره؛ قال ابن حميد : « ارتحل إلى دمشق فسكن في (مدرسة شيخ الإسلام أبي عمر)، وقرأ على مشايخ عصره » .

ومن الذين تتلمذ عليهم (الشيخ موسى الحجاوي) :

- أحمد بن محمد الشويكي النابلسي (٩٣٩ هـ) .
- نجم الدين عمر بن إبراهيم ابن مفلح (٩١٠ هـ) .
- أبو البركات محب الدين أحمد بن محمد خطيب مكة العقيلي .
- كمال الدين محمد بن حمزة الحسيني (٩٣٣ هـ) .

(١) كذا وجد بخطه في بعض الإجازات العلمية .

* تلاميذه :

تتلمذ على الشَّارح الشيخ موسى الحجاوي عددٌ كبيرٌ من طلاب العلم من بلاد متعددة؛ حتى قال ابن حميد : «تتلمذ عليه جمعٌ من الفضلاء ففاقوا» .
- ومنهم : ابنه يحيى بن موسى الحجاوي . وعنه أخذ الشيخ مرعي بن يوسف الكرمي (١٠٣٣ هـ) .

- شهاب الدين الوفائي (١٠٣٥ هـ) .
- إبراهيم بن محمد الأحذب الصالحى .
- محمد بن إبراهيم بن أبي حميدان .
- زامل بن سلطان (قاضي الرياض) .
- أحمد بن محمد بن مشرف .
- أبو النور بن عثمان بن محمد بن إبراهيم^(١) الشهير بأبي حده .
- القاضي شهاب الدين أحمد بن محمد الشويكي (١٠٠٧ هـ) .
- أبو بكر بن زيتون الصالحى (١٠١٢ هـ) .
- عبد الرحمن الصيداوي (٩٧٧ هـ) .
- محمد بن شهاب الدين المرداوي المقدسي الشهير بابن الديوان .
- القاضي شمس الدين ابن طريف .
- القاضي شمس الدين الرجيجي .
- محمد بن أحمد الكردي الصالحى . وغيرهم كثير .

(١) ورد اسمه في (التُّعَت الأَكْمَل) : "أبو النورين عثمان" . وفي (مختصر طبقات الحنابلة) : "أبو النور بن عثمان" . وفي حاشية (السحب الوابلة) : "أبو النور عثمان" ، فليحرر .
وانظر نصَّ إجازة الحجاوي لأبي جدة في (الفواكة العديدة ٣٨٩/٢) .

* مؤلفاته :

ألفَ الشيخ موسى العديدَ من المؤلفات التي طرح الله تعالى لها القبول بين الناس؛ حتى صار عليها المعوّل، وإليها المرجعُ في الفتوى عند الأصحاب؛ قال عنه الكمال الغزي^(١) : «صاحبُ المؤلفات التي سارت بها الركبان، وتلقاها الناس بالقبول زماناً بعد زمان» .

ومنها :

- الإقناع لطالب الانتفاع . طبع .
- حاشية على الإقناع^(٢) .
- حاشية على التنقيح المشبع . طبع .
- شرح منظومة الآداب . وهو هذا الكتاب، وسيأتي الحديثُ عنه مفصلاً .
- رسالة في معرفة الأبطال العراقية بالأوزان الدمشقية وغيرها^(٣) .
- زاد المستقنع في اختصار المقنع . طبع .
- شرح المفردات .
- منظومة الكبائر . طبع مع شرح السفاريني لها .
- وغيرها من الكتب .

(١) النعت الأكمل ص ١٢٤ .

(٢) نقل عنها عثمان ابن قايد النجدي في (حاشيته على المنتهى ٤/١٦٧) . وذكرها ابنُ بدران في (المدخل ص ٤٤٣) فقال : "ولصاحبه -أي الإقناع- كتابٌ في شرح غريب لغّاته" . وأسماء السفاريني (لغة الإقناع) [نقله عنه ابن حمدان في كشف النقاب ص ٤٠] .

(٣) وهي قيد التحقيق .

* وفاته :

توفي الشيخ موسى بن أحمد الحجاوي يوم الخميس، ثاني عشر ربيع الأول، سنة ((٩٦٨ هـ))^(١) .

ودفن (بسفح قاسيون)، وكانت جنازته حافلة، شيعها خلق كثير من الأعيان والأكابر وعامة الناس - رحمه الله تعالى، وغفر له ورحمه -^(٢) .

(١) وأنفرد ابن العماد في (شذرات الذهب ١٠/ ٤٧٢) بجعل وفاته في الثاني والعشرين من ربيع الأول سنة (٩٦٠ هـ) . وفي ذلك نظر لا يخفى .

(٢) انظر ترجمة المصنف في المصادر التالية :

الأعلام، للزركلي ٨/ ٢٦٧ . تسهيل السابلة، لابن عثيمين ٣/ ١٥٢٤ . جامع الحنابلة المظفري، لمحمد مطيع الحافظ ص ١٤٩ . حاشية الروض المربع، لابن قاسم ١/ ٢٥ . الدر المنضد، لعبد الله ابن حميد - الحفيد - ص ٥٤ . رفع النقاب، لابن ضويان ص ٣٥٣ . السحب الوابلة، لابن حميد ٣/ ١١٣٤ . شذرات الذهب، لابن العماد ١٠/ ٤٧٢ . عنوان المجد، لابن بشر ٢/ ٣٠٤ . كشف النقاب، لسليمان ابن حمدان في مواضع منها ص ٣٨، الكواكب السائرة، لنجم الدين الغزي ٣/ ٢١٥ . مختصر طبقات الحنابلة، لجميل الشطي ص ٩٣ . المدخل، لابن بدران ص ٤٤١ . المدرسة العمرية ص ٣٠٣ . المذهب الحنبلي، لعبد الله التركي ٢/ ٤٨٠ . معجم المؤلفين، لكحالة ١٣/ ٣٤ . النعت الأكمل، لكمال الدين الغزي ص ١٢٤ . هدية العارفين ٢/ ٤٨١ .

التعريف بالكتاب :

* التعريف بأصله (منظومة الآداب) .

عُرِفَ الشَّيْخُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْقَوِي (ت ٦٩٩ هـ) بنظمه في الفقه والآداب حتى صَارَ يُنَعَتُ « بالنَّاطِم » لشُهْرَةِ نَظْمِهِ، وَأَهْمِيَّتِهِ، مع أن كثيرين شاركوه في الفعل، ولكن لم يشاركه أحدٌ في مُطْلَقِ الوَصْفِ .
وقد جَمَعَ اللَّهُ لَهُ في نَظْمِهِ بين جَزَالَةِ العبارة، وَحَسَنِ الصِّيَاغَةِ، وَدِقَّةِ الأَلْفَاظِ، وَقُوَّةِ المعنى وَدَلَالَتِهَا على المقصد مِنْ جهة . وَقَبُولِ النَّاسِ لما صَدَرَ مِنْهُ، وَاسْتِحْسَانِهِمْ لَهُ، وَتَدَاوُلِهِ بَيْنَهُمْ حِفْظًا، وَدِرَاسَةً، وَشَرْحًا مِنْ جهة أُخْرَى .

وليس ذلك بمستغرب على تلميذ (الشَّارِح) ابنِ أَبِي عَمْرٍ، وَشَيْخِ (شَيْخِ الإِسْلَام) أَحْمَدَ ابْنِ تَيْمِيَّةٍ -رَحِمَ اللَّهُ الْجَمِيعَ- .
وقد كان ابنُ عَبْدِ الْقَوِي قد سَأَلَ اللَّهَ تَعَالَى عند ابتداءِ نَظْمِهِ سُؤَالَينِ؛
الأَوَّلُ : أَن يُتِمَّ نَظْمَهُ، وَالثَّانِي : أَن يُقَرِّبَهَا لِلْأَفْهَامِ . فَرَأَى إِجَابَةَ سُؤْلِهِ الأَوَّلِ، وَتَمَّ اللَّهُ لَهُ الثَّانِي بعد وفاته .

يقول أبو عبد الله ابنُ عَبْدِ الْقَوِي :

دَعَوْتُ إلهِي فِي ابْتِدَائِي لِنَظْمِهَا

فِيَا دَعْوَةً لَاقَتْ قَبُولًا بِأَسْعَدِ

وَأَسْأَلُ رَبَّ الْخَلْقِ عِنْدَ اخْتِمَامِهَا

يُقَرِّبُهَا مِنْ كُلِّ فَهْمٍ مَبْلَدِ

فَسَارَ نَظْمُهُ بَيْنَ النَّاسِ سَيْرًا حَسَنًا وَتَدَاوَلُوهُ حِفْظًا، وَشَرَحًا، وَتَعْلِيقًا، بَلْ
وَمَضْرَبَ مَثَلٍ .

يقول الشيخ عبد العزيز بن حمد ابن معمر (١٢٤٤ هـ) مادحاً النَّازِمَ،
وَنَظْمَهُ :

وَقَدْ كَانَ نَظْمُ (الْمُقْنِعِ) الْفَرْدِ الرُّضَى
مُوفِّقَ دِينِ اللَّهِ ذَاكَ ابْنُ أَحْمَدِ
نِظَامٌ يَحَاكِي الدُّرَّ فِي عَقْدِ غَاذَةٍ
وَكَالْمُسْكِ، أَوْ كَالزَّهْرِ فِي رَوْضِهِ نَدِي
تَرَقُّ لَهُ شَوْقًا قُلُوبُ أُولِي التُّهَى
وَيَطْرَبُ مِنْهُ كُلُّ رَاوٍ وَمُنْشِدِ
وَكَانَ لَدَى الْأَصْحَابِ فِي الْفِقْهِ عُمْدَةً
لِتَحْقِيقِهِ فِي كُلِّ بَحْثٍ مَجُودِ
تَضَمَّنَ إِضْاحًا وَحُسْنَ طَرِيقَةٍ
بِذِكْرِ خِلَافٍ بِاصْطِلَاحٍ مُؤَيَّدِ
وَفِي نَظْمِهِ لِلْحِفْظِ عَوْنٌ لِطَالِبِ
فَجَازَاهُ بِالْحُسْنَى عَظِيمُ التَّجَوُّدِ

وكان قد اشتهر من نظم ابن عبد القوي نظمان؛ أحدهما : نظمُه
(للمُقنِع) للشيخ أبي محمد ابن قدامة (ت ٦٢٠هـ)، المسمى بـ (عِقد الفرائد
وكنز الفوائد) .

والثاني : (منظومة الآداب) التي هذا الكتاب شرحُ لها^(١) .
وليس له في (الآداب) سوى منظومة واحدة؛ هي هذه . لا كما ذكر
الشيخ عبد القادر ابن بدران (ت ١٣٤٦ هـ) أن لابن عبد القوي منظومتين في
الآداب (صغرى)؛ وهي التي شرحها (الحجاوي) . و (الألفية الكبرى)؛ وهي
التي شرحها (المرداوي)، و (السفاريني)^(٢) .

كما يظهر أيضاً - والله تعالى أعلم - أن النظم الثاني للآداب هو تابعٌ
للنظم الأول للمُقنِع، وملحقٌ به، ولم يقصد الناظم جعله منفصلاً عنه بالكلية؛
ويدل لذلك أمور :

- أن الناظم لم يجعل لنظم الآداب اسماً مستقلاً به، مسجوعاً؛ كالنظم
الأول .
- أن النظمين قد اتفقا في بحر الوزن، وحرف الرّوي، بل واتحدا في أبيات
الاستهلال التي صُدّرت بهما بالفاظ الحمدة .

(١) يشير بعض العلماء لهذا النظم باسم (الآداب)؛ كما قال المرداوي في (الإنصاف ١٣ / ٣٨٥) :
" وصححه الناظم في (آدابه)؛ أي نظم الآداب .
(٢) المدخل، لابن بدران ص ٤٥٩ .

ولعل مدخل هذا الروم على الشيخ عبد القادر ابن بدران - رحمه الله - ما ذكره الحجاوي في
(مقدمة شرحه ص) : " أنه شرحُ للمنظومة الصغرى " . ومراده بذلك ما يقابل (الكبرى)؛ التي هي
نظم للمُقنِع؛ كما يظهر من سياق الكلام .

- أن الناظم قد ضَمَّنَ نظمَه الأول كَتَباً مُستقلة جعل لها افتتاحية مُستقلة ليعم بها الانتفاع؛ كما فعل في كتاب الفرائض حيث اسْمُهُ في المطبوع (روضة الرّائض في علم الفرائض) .
- أن شارحي منظومة الآداب؛ الحجاوي، والسفاريني^(١) ذَكَرَا أن النَّاظم جعلها تبعاً لنظمه الأول .
- إضافة إلى إشارة الناظم لذلك، فعندما أحال في (نظم الآداب) على المنظومة الأولى الكبرى (نظم المقنع) أحال عليها بقوله « بالذي ابتدي »^(٢) مما يدل على أنها متصلة بها، وملحقة .

(١) انظر ص ٣٥ من هذا الكتاب، و٦/١ من (غذاء الألباب للسفاريني) .

(٢) انظر ص ٤٠٣ من هذا الكتاب .

* التعريف بالشرح .

كان أول من شرح هذا النظم في الآداب - فيما وقفت عليه - هو القاضي الشيخ علاء الدين أبو الحسن علي بن سليمان المرداوي (ت ٨٨٥ هـ) فكان مُجَلِّياً في هذا الباب، ثم تبعه مُصَلِّياً الشيخ موسى الحجاوي (ت ٩٦٨ هـ) بهذا الشرح الذين بين أيدينا، ثم تبعهم ثالثاً السِّفَارِينِي (ت ١١٨٨ هـ) بشرحه ((غذاء اللباب))، وهو مطبوع، ثم اختصر هذا الشرح بعد ذلك ^(١) .

ويلاحظ أن هناك قاسماً مشتركاً بين شُرَّاح هذا المتن؛ وهو شهرتهم، وسِعة علمهم، والتسليم لهم بعلو المكانة عند فقهاء المذهب في عصرهم .
فأما (شرح القاضي علاء الدين المرداوي) فلمَّا أقف له على أثر؛ لا أصلاً ولا نقلاً، بل ويظهر أن الشَّارِحِينَ الحَجَّاءِ والسِّفَارِينِي - على قرب عهديهما من المرداوي - لم يطلِّعا على شرحه لنظم الآداب؛ كما يظهر من مقدمتيهما ^(٢) .

وأما (شرح الحجاوي) فهو الذي بين أيدينا، وهو أحد مراجع السِّفَارِينِي في شرحه (غذاء الألباب) ^(٣) .

(١) ممن اختصر شرح السِّفَارِينِي؛ محمد بن حسين يعقوب في كتاب أسماء (نصائح للشباب تهذيب غذاء الألباب شرح منظومة الآداب) .

(٢) حيث لم يذكره الحجاوي في مراجعه، بل ذكر عن (نظم الآداب) أنه 'لم يُشرح؛ فقال : " ولم أرَ أحداً نشط إلى شرحها مع كثرة المشتغلين بها، وبدرسيها " . مما يدل على عدم علمه بشرح المرداوي .

وأما السِّفَارِينِي فقد ذكر أن شرح المرداوي عزيز الوجود .
(٣) (غذاء الألباب للسِّفَارِينِي ٦/١) .

وطريقته في الشرح أنه ينتقي أبياتاً من (منظومة الآداب لابن عبد القوي) من غير ترتيب؛ فيشرحها بأوجز العبارات، جامعاً بين الآثار في الباب، وأقوال الأصحاب في المسألة، مع إغفاله لكثير من أبيات المنظومة .

مُبتدأً محلّ ألفاظ الأبيات أولاً، ثم بيان معناها، والتدليل عليها، ثم ما في حكمها ويتعلق بها ويشبهها من المسائل؛ مستمداً كثيراً من النقول والعلوم من كتب ابن مفلح الثلاثة في الآداب (الصغرى، والمتوسطة، والكبرى)، مع حسن الترتيب والتنظيم في سبك العبارات المنقولة .

كما تميز هذا الشرح بوجود بعض الأبيات ليست موجودة في النسخ الأخرى المطبوعة، إضافة لاختلاف أبيات أخرى عن المطبوعة في الرواية .

وقد أوضح المؤلف طريقته في الشرح في مقدمة كتابه؛ إذ قال^(١) : « هذا شرح مختصر على القصيدة الدالية، الموسومة «بالآداب الشرعية» نظم الشيخ الإمام العلامة شمس الدين أبي عبد الله محمد بن عبد القوي بن بدران المرزاوي المقدسي - تغمده الله برحمته، وأسكنه فسيح جنّته - وهي قصيدته الصغرى، وهي سهلة للحفظ والفهم لمن هو مبتدئ - مثلي -، مشتملة على جملة من الفوائد، والمسائل الفقهية الفرائد ... شرعت في شرح لها يبين مشكلها، وتوضح به دلائلها، وأضيف إليها بعض المسائل من غيرها بعد ذكر مسألة الكتاب مما يسر الله لي ذكره إذا كان يشبهها، أو يلحقها، أو كان حقه أن يذكر في ذلك المحل، مما لا يستغني عنه المعني بها مما قاله الأصحاب من الروايات، والوجوه » أ.هـ .

(١) انظر ص ٣٣ من هذا الكتاب .

إذاً فهي شرحٌ لمنظومة الآداب لابن عبد القوي . لكن قد وقع وهمٌ لبعض مؤرخي الحنابلة، والمترجمين لهم؛ في ترجمتهم للشارح -رحم الله الجميع- عند ذكرهم هذا الشرح . هو شرحٌ لأيّ نظم ؟ .

- فذهب فريق إلى أنها شرح (لمنظومة الآداب لابن مفلح)^(١) .

- وذهب فرق ثانٍ إلى أنها شرح (لمنظومة الآداب) للمصنّف نفسه -موسى الحجاوي-، وأنها تبلغ ألف بيت !^(٢) .

- وذهب فريق ثالث إلى أنها شرح (لمنظومة الآداب للمرداوي)^(٣) .

وهذه الآراء جميعاً يردّها الوجود؛ فإن الكتاب إنما هو شرح لمنظومة الآداب لابن عبد القوي . كما أنه لا يُعلم لهؤلاء الأشياخ الثلاثة منظوماتٌ في الآداب عن غير من سُمّي ممن وقع في هذا الوهم .

(١) ممن ذهب لذلك : ابن العماد في (شذرات الذهب ١٠ / ٤٧٢) . وتبعه في (تسهيل السابلة ٣ / ١٥٢٤) .

(٢) وممن ذهب لذلك : ابن حميد في (السُّحب ٣ / ١١٣٤) . وتبعه في (رفع النقاب ص ٣٥٣)، وفي (المدخل المفصل ٢ / ١٠٠٢) .

(٣) وممن ذهب لذلك : الزركلي في (الأعلام ٨ / ٢٦٧) .

و(المرداوي) إذا أطلق عند الحنابلة فإنما يُراد به القاضي علاء الدين أبو الحسن صاحب (الإنصاف) .

ولكنّ ابن عبد القوي (مرداوي) أيضاً؛ نسبة (لمردّا) بلدة قرب نابلس [مراسد الاطلاع، لعبد المؤمن البغدادي الحنبلي ٣ / ١٢٥٦] . فتصح نسبة النظم حينئذ .

* اسم الشرح .

لم يذكر الشيخ موسى الحجاوي في مقدمة كتابه هذا اسماً لمؤلفه، كما لم يذكر المترجمون الذين ذكروا هذا النظم ضمن مؤلفات الحجاوي اسماً له سوى أنه (شرح منظومة الآداب)^(١)، وهو ما جاء في طرة النسخة (ب) المكتوبة سنة ١١١٨ هـ، حيث كتب عليها : «شرح منظومة الآداب» .

- لكن جاء في النسخة (أ) المكتوبة سنة (١١٣٥ هـ) تسمية هذا الشرح بـ (فتح الوهاب شرح الآداب) .

وقد أرتأيت أن الاسم الأول (شرح منظومة الآداب) هو الأوفق، دون الثاني؛ للأسباب التالية :

- لأنه هو المذكور في النسخة الأقدم .
- ولأن هذا الاسم هو الذي ذكره جميع المترجمين الذين ذكروا هذا الكتاب ضمن مؤلفات الحجاوي ممن وقفت عليه .
- ولأنه أوضح في الدلالة على العنوان فهو (شرح منظومة الآداب)، بينما العنوان الثاني (.. شرح الآداب) .

لذلك آثرت أن أضع العنوان الأول على طرة هذه الطبعة، مع الإشارة للاسم الثاني على الغلاف، كما يفعل كثير من العلماء على طرر بعض المخطوطات .

(١) انظر : مصادر ترجمة المؤلف السابق ذكرها .

* توثيق نسبة الكتاب لمؤلفه :

هذا الكتاب الذي بين أيدينا هو كتاب (شرح منظومة الآداب) للشيخ موسى الحجاوي الدمشقي .

ويدل على صحة هذه النسبة للكتاب أمور متعددة؛ منها :

- ذكرُ جمهرة من المؤرخين أن من مؤلفات الحجاوي هذا الكتاب (شرح منظومة الآداب) .
- إضافة لما هو مثبت على طُررِ النسخ الخطية، وهي ليس بعيدة العهد عن المؤلف جداً .
- كما أن أسلوبها لا يكاد يوجد فيه ما يخالف طريقة الحجاوي، من حيث اعتماده على الكتب المذهبية السابقة له ، وتقرير المذهب، واهتمامه بذكر النقول عن الشيخ تقي الدين ابن تيمية، ونحو ذلك مما هو واضح لمن طالع كتب الحجاوي الأخرى؛ كالإقناع، وحواشي التنقيح، وغيرها .
- ويثبت النسبة أيضاً النقول التي نقلها السفاريني في (غذاء الألباب) عن هذا الكتاب، وهي موجودة هنا^(١) .

(١) مثلاً ما في (غذاء الألباب ١/ ٦٠)، وهو موجود في هذا الكتاب ص ٣٥ ..

* وصف النسخ الخطية .

استعنتُ بالله تعالى في إخراج هذا الكتاب، معتمداً على نُسخَتين خطيتين يَسُرُّ اللهُ الوقوفَ عليهما، ولم أقف على ثلاثة لهما بعد بحث في الفهارس؛ وهما :

الأولى : نسخة محفوظة في مجموعة (يهودا) بجامعة برتستون بالولايات المتحدة الأمريكية، محفوظة تحت رقم (٤١٥٨)^(١) .

ومنها نسخة في (مكتبة الملك فهد الوطنية بالرياض)، وَعَنْهَا صَوِّرْتُ هذه النسخة، فجزى اللهُ القائمين عليها خيراً .

وتقع هذه النسخة في (١٠٤) لوحات، في كل لوحة صفحتان، وفي كل صفحة (٢٥) سطراً . وكان الفراغ من كتابتها في نهار يوم السبت الثاني عشر، من شهر ذي القعدة، من سنة (١١٣٥ هـ) .

وناسخها : هو سالم الحجاوي الحنبلي المقدسي .

وهي نسخة مصحَّحة إلى ثلثها تقريباً، كُتِبَتْ فيها الأبيات بالحمرة، متقنةً إلى حدٍّ ما خصوصاً عن مقارنتها بالنسخة الثانية، مع أنها لا تخلو من أغلاط، وسقط . عليها تملك (محمد بن دخيل بن عبد الله) من بلد نجد الحنبلي .

ورمزت لها عند المقارنة بـ (أ) .

(١) وَقَدْ وَقَعَ فِي فَهْرَسِ الْمَكْتَبَةِ تَحْتَ هَذَا الرَّقْمِ كِتَابٌ آخَرُ فِي فَنِّ مُخْتَلَفٍ تَمَاماً، فَكَانَ الْحَصُولُ عَلَى هَذَا الْمَخْطُوطِ مُحْتَاجاً لِبَعْضِ الْمَرَاجَعَةِ .

والفضل بعد الله تعالى في الدلالة على هذا المخطوط للأخ الشيخ / أحمد اليحيى الذي دُلِّي عليه فله مني جزيل الشكر .

الثانية : نسخة أصلية محفوظة في مكتبة (جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية) بالرياض -عمرها الله-، برقم (٧٤٨٨)، وتقع في (١٤٧) لوحة، في كل لوحة صفحتان، في كل صفحة (٢١) سطراً . نُسخَت يوم السبت ٢٨ ربيع الثاني سنة (١١١٨ هـ) على يد ناسخها (محمد بن حسن الحنبلي) .

ورمزت لهذه النسخة بـ (ب) .

وهي نسخة نقل عن سابقتها في الإتقان، ويكثر فيها التحريف، والسقط لكلمات، وأحيانا الجُمْل .

وإن كانت هي والأولى تتفقان في كثير ذلك السقط والتحريف، ولعل مردهُ إلى أن أصلهما واحد، أو أن هذا الخطأ وقع في أصل المصنّف -والله أعلم- .

ولكنني استفدت من هذه النسخة في تصحيح كثير من الجمل، والسقط الذي وقع في النسخة الأولى، فكانت كل نسخة متممة للثانية ومكمّلة لها، وإن كانت الأولى أسلم؛ لذلك فإنني في أحيان كثيرة أذكر السقط بين معكوفتين [] ولا أذكر أنه من أي النسختين ألحقته؛ لأنه في هذه الحالة يكون من النسخة (أ)، فليتنبه لذلك .

* طريقة العمل في التحقيق .

وقد كان عملي في إخراج هذا الكتاب ما يلي :

- نسختُ المخطوطَ بحسبِ الرَّسْمِ الإملائي الحديث .
 - قارنت بين النسختين الخطيتين، وأثبتُ في الصلب الأتم منهما، مع الإشارة في الهامش لما في النسخة الأخرى .
 - قمتُ بتصويب الأخطاء الإملائية، والنحوية، وتقويم التصحيف الظاهر في الأسماء، والجُمَل، وتعديل التَّحْرِيفِ فيها مُنَبِّهاً لذلك في الهامش أحياناً، ومغفلاً له أحياناً أخرى لظهوره؛ طلباً للإيجاز . معتمداً على المراجع، والمصادر التي نقل عنها المُصنَّف .
 - كما قمتُ بتقويم السَّاقِط من النصِّ بإضافته بين معكوفتين [] مع تبين مصدر الإضافة؛ إما من النسخة الأخرى، أو من مصادر أخر .
- فإن أغفلتُ ذكر المصدر فمعنى ذلك أن الزيادة من النسخة (أ) وقد سَقَطَ مِنَ النسخة (ب) .
- وأما ما اتفقت عليه النسختان من خطأ أو سقط -وهو متعدد في الكتاب- فإني أبين ما فيهما، والصواب، مع تبين مصدر التصحيح في الهامش دائماً .
- خرَّجتُ أحاديثَ الكِتَابِ المرفوعة، معزوةً لأهمِّ مَنْ خرَّجه من المُسَنِّدين، مكتفياً من القلادة بما أحاط بالعُنُق؛ طلباً لعدم الإطالة في الهوامش .

- بَيَّنْتُ حُكْمَ بَعْضِ الْأَحَادِيثِ شَدِيدَةَ الضَّعْفِ، أَوْ الْمَوْضُوعَةَ نَقْلًا عَنْ أَهْلِ الصَّنْعَةِ . وَلَمْ أَحْكَمْ عَلَى جَمِيعِ الْأَحَادِيثِ فِي الْكِتَابِ؛ لِأَنَّ الْكِتَابَ فِي فَضَائِلِ الْأَعْمَالِ، وَحَسَبَ مَا تَقَرَّرَ فَإِنَّهُ يَتَسَاهَلُ فِي أَحَادِيثِ فَضَائِلِ الْأَعْمَالِ؛ إِذَا لَمْ تَكُنْ شَدِيدَةَ الضَّعْفِ وَالْوَهَاءِ، وَكَانَ أَصْلُ الْعَمَلِ مَشْرُوعًا؛ كَمَا قَرَّرَهُ الشَّيْخُ تَقِي الدِّينِ -رَحِمَهُ اللَّهُ-، وَهِيَ طَرِيقَةُ الْأَصْحَابِ فِي كِتَابِهِمْ .
 - وَثَقْتُ النُّقُولَاتِ الَّتِي يَنْقُلُهَا الْمُؤَلِّفُ سِوَاءَ مَنْ الْكَتَبَ الْفَقْهِيَّةَ، أَوْ الْحَدِيثِيَّةَ، أَوْ اللَّغَوِيَّةَ، أَوْ غَيْرَهَا .
 - عََلَّقْتُ عَلَى بَعْضِ الْمَوَاضِعِ تَعْلِيقَاتٍ يَسِيرَةً؛ لِلحَاجَةِ إِلَيْهَا، مَعَ مَحَاوَلَةِ الْإِخْتِصَارِ فِيهَا قَدْرَ الْإِمْكَانِ كَيْ لَا يَعْظُمَ الْكِتَابُ بِغَيْرِ كَلَامٍ مُؤَلَّفِهِ .
- وَفِي الْخِتَامِ أَسْأَلُ اللَّهَ الْعَظِيمَ رَبَّ الْعَرْشِ الْكَرِيمِ أَنْ يَحْسِنَ لَنَا الْعَمَلَ؛ إِخْلَاصًا وَمُتَابَعَةً، وَأَنْ يَنْفَعَنَا بِهِ . وَصَلَّى اللَّهُ وَسَلَّمْ عَلَى نَبِيِّنَا مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ .

عَبْدُ السَّلَامِ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ سَعْدِ الشُّوَيْعِرِ
عَفَا اللَّهُ عَنْهُ وَعَنْ وَالِدَيْهِ

صور المخطوطات المعتمدة في التحقيق

كتاب فتح الوهاب شرح الاداب

لابن عبد المقوي تاليف الشيخ
الامام العالم العلامة

المحقق المحقق المدقق

مفيد الطالبين الى

باب

ان تفتح حاجته سريعاً

فليقرأ سورة يس اربع

مرات لا يتكلم بين ذلك

ويقول بعد ذلك ايضاً

اربع مرات سبحان النفس

عن كل مديون سبحان المخرج

عن كل محزون سبحان من جعل

الجزاين بين الكاف والنون

سبحانه اذ افطع امراً فاما يقول

له كن فيكون يا مفرج المهموم

فخرج هي روي عن الشيخ ابي

الحسن الشاذلي انه قال قل يا غني

من الفقير سؤلك غيرك يا غني

من اللذيل غيرك يا قوي من المضعف

من الضعيف غيرك يا قادر من العاجز غيرك تجاهد

ولا جأته كانها لموع بين يديك انهي ومع

الحاكم في

موسى بن احمد بن

موسى بن

ابن عيسى بن

عيسى بن

عيسى بن

عيسى بن

عيسى بن

عيسى بن

عيسى بن

عيسى بن

عيسى بن

عيسى بن

عيسى بن

عيسى بن

عيسى بن

عيسى بن

عيسى بن

عيسى بن

عيسى بن

عيسى بن

عيسى بن

عيسى بن

عيسى بن

عيسى بن

عيسى بن

عيسى بن

عيسى بن

عيسى بن

عيسى بن

عيسى بن

عيسى بن

عيسى بن

عيسى بن

عيسى بن

الصفحة الأولى من المخطوطة (أ)

ذكرت باسمك على سجدتك وبتوحيدي فاذكرني واذا قلت من
 مجلسك فقل سبحانك اللهم وحجرك لا اله الا انت استغفر
 وتوب اليك يغفر لك ما كان في مجلسك
 يحسن لها قلب اليبس وتدارك .. كنهان روحا لا يقدر منفسه
 فوارده حقت بنور ريعونه .. بسلسلها لها العذب الزمان المبرد
 بالحب من ابيائه فتنازل مسابيل .. وحملت بها ابو عبد الله نور
 فخذها بدرسه ليس بالنور تدرسه ولا مثل شئ ولا علق في كاهنه
 اخر الكتاب واحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات اللهم لا احصي
 ثنا عليك انت كما اثبت على نفسك والصلاة والسلام على سيدنا
 محمد بن عبد الله خاتم النبيين والمرسلين وعلى اله وصحبه
 اجمعين وسلم تسليما كثيرا دائما الى يوم الدين ووافق
 الفراع من كتابته نهار السبت المبارك ثاني عشر
 يوم في ذي القعدة من شهر سنت الف واربعمائة
 وخمسة وثلاثين من الهجرة النبوية على صاحبها
 افضل الصلاة والسلام وذلك على يد ائمة
 العباد واحوجهم الى رحمته يوم الثلاثاء
 الفقير الى الله تعالى سام الحارثي
 الحسيني المقدسي قدس له ولوالديه
 ولشأخه ولاخوانه في الله تعالى
 احياء وامواتا وكل المسلمين اجمعين
 ولن راي في عيبا فاملحه وان تجد عيبا فسد الخلا
 ولن دغاله بحسنه تبق عند الناس في عين الملا
 الحائمة امين ولا تعابر من به غيب وقيل
 امين امين
 امين امين
 امين امين

الصفحة الأخيرة من المخطوطة (1)

٩٤

٧٤٨١

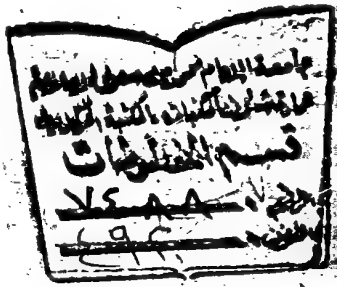


مكتبة

كتاب شرح منظومة الآداب
للشيخ الأمام العالم العلامة أبي العباس
سري الدين موسى بن سالم بن
عيسى الجناوي ثم الصالح
الحنبلي رحمه الله

مكتبة

مكتبة
مكتبة
مكتبة



الصفحة الأولى من المخطوطة (ب)

مقبله على الخرف فاسكروا وان رآيتها تدبره عنهما عنه فارجر
 وان بليت بقرو فاصبر وان خبت واستخفروا ان هفوت
 فاعتذر وان ذكرت بالله سبحانه وتعالى فاذكر وان انا
 عنت من مجلسك فقل سبحانه اللهم وسجدك لا اله الا انت
 استغفرك وايوب اليك يغفر لك ما كان في مجلسك
 تققت بحمد الله لست وبعيدته ولكنها كالدر في عقد خرد
 يحركها قلب اللبيب وعارفه كتمان رجا لا يفكر من ضد
 فما ارضت حفت بنور رجعها بسلاها العذب انزل المبر
 باحسن من ابياتها ومسايلها وحاطت بها يوما بغير تردد
 فخذها بدرر ليس بالثوب تدرن لاهل النهى والعقل فوكل شهيد
 اخر الكتاب واحمد الله الذي بنعمته تتم الصالحات
 اللهم لا احضرنما عليك انت كما اشدت على نفسك والافلا
 والسلام على سيدنا محمد بن عبد الله خاتم النبيين
 والمرسلين وعلى اله وصحبه اجمعين وسلم تسليما
 كتبه اديبا الى يوم الدين ووافق الفراع

من كتابته في راس السنة ١٢٠٠

التالي من شهر رجب ١١١٨

بقلم افقر الموري الي

عمور بن العيا

محمد بن

الحل

٥

الصفحة الأخيرة من المخطوطة (ب)

شَرْحُ مَنْظُومَةِ الْأَكْبَابِ

لِأَبِي عَبْدِ الْقَوِيِّ

فَيْحُ الْوَهَّابِ شَرْحُ الْأَكْبَابِ

تَصْنِيفُ الشَّيْخِ الْإِمَامِ

مُوسَى بْنِ أَحْمَدَ الْحَجَّائِيِّ الصَّالِحِيِّ الْحَنْبَلِيِّ

(٨٩٥ - ٩٦٨ هـ)

مَقَّهٌ رَعَى عَلَيْهِ

دُ/عَبْدُ السَّلَامِ بْنُ مُحَمَّدٍ الشَّوَيْعِرِ

دار ابن الجوزي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ الْمُرْشِدِ الْهَادِي، الَّذِي عَمَّ جُودُهُ وَكَرَّمَهُ كُلُّ حَاضِرٍ وَبَادِي، وَسَتَرَ
حِلْمُهُ مَنْ ضَيَّعَ زَمَانَهُ بَيْنَ الْغَفْلَةِ وَالْتِمَادِي، وَأَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا
شَرِيكَ لَهُ إِلَهًا وَاحِدًا أَحَدًا فَرْدًا صَمَدًا لَا يُغَيِّرُهُ الْأَبَدُ، لَيْسَ لَهُ وَالِدٌ وَلَا وَلَدٌ،
شَهَادَةٌ أَرْجُو النَّجَاةَ بِهَا يَوْمَ مَعَادِي، وَأَشْهَدُ أَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ الْبَشِيرُ
النَّذِيرُ الشَّفِيعُ يَوْمَ التَّنَادِي، صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَعَلَى آلِهِ وَأَصْحَابِهِ وَأَزْوَاجِهِ
وَدُرِّيَّتِهِ الْأَدْبَاءِ الْفُضَّلَاءِ مَا أَعْلَنَ بِالْأَذَانِ^(١) مُنَادِي، وَسَلَّمْ تَسْلِيمًا .
وَبَعْدُ^(٢) ..

فهذا شرحٌ مختصرٌ على القصيدة الدَّالِيَّة، الموسومة «بِالْأَذَابِ الشَّرْعِيَّةِ»
نُظِمَ [الشَّيْخُ] الْإِمَامُ الْعَلَامَةُ شَمْسُ الدِّينِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْقَوِي
ابْنُ بَدْرَانَ الْمُرْدَاوِي الْمَقْدِسِي -تَعَمَّدَهُ اللَّهُ بِرَحْمَتِهِ، وَأَسْكَنَهُ فَسِيحَ جَنَّتِهِ- وَهِيَ
قَصِيدَتُهُ الصُّغْرَى، وَهِيَ سَهْلَةٌ لِلْحِفْظِ وَالْفَهْمِ لِمَنْ هُوَ مُبْتَدِئٌ -مِثْلِي-،
مَشْتَمِلَةٌ عَلَى جُمْلَةٍ مِنَ الْفَوَائِدِ، [وَالْمَسَائِلِ الْفِقْهِيَّةِ الْفَرَائِدِ] .

(١) فِي ب [الْأَذَانُ] .

(٢) فِي ب [أَمَّا بَعْدُ] .

وُلِدَ نَازِمُهَا الْفَقِيهُ الْمَحْدُثُ النَّحْوِيُّ (شَمْسُ الدِّينِ) الْمَذْكُورُ - عَلَى مَا ذَكَرَهُ
ابْنُ رَجَبٍ - سَنَةَ ثَلَاثِينَ وَسِتْمِائَةَ (بِمَرَدَا)، وَسَمِعَ الْحَدِيثَ مِنْ خَطِيبِ
مَرَدَا^(١)، وَعُثْمَانَ ابْنَ خَطِيبِ الْقَرَّافَةِ، وَابْنَ عَبْدِ الْهَادِي، وَتَفَقَّهُ عَلَى الشَّيْخِ
شَمْسِ الدِّينِ ابْنِ أَبِي عُمَرَ، وَغَيْرِهِ، وَبَرَعَ فِي الْعَرَبِيَّةِ وَاللُّغَةِ، وَالشُّعْرِ^(٢)،
وَدَرَّسَ، وَأَفْتَى، وَصَنَّفَ .

قال الذهبي : « كَانَ حَسَنَ الدِّيَانَةِ، ذَمَّتْ الْأَخْلَاقُ، كَثِيرَ الْإِفَادَةِ، مَطْرِحاً
لِلتَّكَلُّفِ، وَلِيَّ تَدْرِيسَ (الصَّاحِبِيَّةِ)^(٣) مَدَّةً، وَكَانَ يَحْضُرُ دَارَ الْحَدِيثِ،
وَيَسْتَعْلِ^(٤) بِهَا، وَبِالْجَبَلِ، [وَلَهُ]^(٥) حِكَايَاتٌ وَنَوَادِرُ، وَكَانَ مِنْ مُحَاسِنِ
الشُّيُوخِ ». قال : « وَجَلَسْتُ عِنْدَهُ، وَسَمِعْتُ كَلَامَهُ، وَلِي مِنْهُ إِجَازَةٌ » .

قال ابن رجب : قلتُ : درَّسَ بالمدرسة الصَّاحِبِيَّةِ بعد ابن الواسِطِيِّ،
وَتَخَرَّجَ بِهِ جَمَاعَةٌ مِنَ الْفُضَلَاءِ، وَتَمَنَّ قَرَأَ عَلَيْهِ الشَّيْخُ [الْعَلَامَةُ] تَقِيُّ الدِّينِ
ابْنُ تَيْمِيَّةٍ .

وله تصانيف؛ منها في الفقه : الْقَصِيدَةُ الطَّوِيلَةُ الدَّالِّيَّةُ، وَكِتَابُ (مَجْمَعِ
الْبَحْرَيْنِ) [لَمْ يُتِمَّه]^(٦)، وَكِتَابُ (الْفُرُوقِ)، وَعَمِلَ طَبَقَاتٍ لِلْأَصْحَابِ .
وَحَدَّثَ، رَوَى عَنْهُ إِسْمَاعِيلُ بْنُ الْحُبَّازِ فِي (مَشِيخَتِهِ) .

(١) هو أبو عبد الله محمد بن إسماعيل المقدسي .

(٢) في ب [واشتغل] .

(٣) انظر الحديث عن هذه المدرسة في (منادمة الأطلال، لابن بدران ص ٢٣٧) .

(٤) في ب [يُشْغِلُ]، والتصويب من أ ، و (ذيل الطبقات، لابن رجب ٢/ ٣٤٢) .

(٥) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصلين، وهو مثبت من (ذيل الطبقات لابن رجب) .

(٦) في أ [لابن تيمية] ! .

وَتُوفِيَ فِي ثَانِي شَهْرِ رَيْعِ الْأَوَّلِ سَنَةِ تِسْعٍ وَتِسْعِينَ وَسِتِّمِائَةٍ، وَدُفِنَ
(بِسَفْحِ قَاسِيُونَ) - رَحِمَهُ اللَّهُ [تَعَالَى] - . انْتَهَى كَلَامُ ابْنِ رَجَبٍ .

وَلَمَّا نَظَّمَ الْقَصِيدَةَ الطُّوِيلَةَ فِي الْفِقْهِ ، أَتْبَعَهَا بِهَذِهِ الْقَصِيدَةِ فِي الْأَدَابِ
اِقْتِدَاءً بِطَرِيقَةِ جَمَاعَةِ مِنَ الْأَصْحَابِ؛ كَابْنِ أَبِي مُوسَى، وَالْقَاضِي، وَابْنِ حُدَّانٍ
فِي (رِعَايَتِهِ)، وَصَاحِبِ (الْمُسْتَوْعِبِ)، وَغَيْرِهِمْ فِي إِتْبَاعِ الْكِتَابِ بِمَقْدَمَةٍ فِي
الْأَدَابِ، فَأَتْبَعَ كِتَابَهُ بِهَذِهِ الْقَصِيدَةِ .

وَلَمْ أَرِ أَحَدًا نَشِطَ إِلَى شَرْحِهَا مَعَ كَثْرَةِ الْمُشْتَغِلِينَ بِهَا، وَبَدْرَسِيهَا . وَقَدْ
اسْتَحَرْتُ اللَّهَ تَعَالَى، وَشَرَعْتُ فِي شَرْحِهَا لَهَا يُبَيِّنُ مَشْكِلَهَا، وَتَضَيِّحُ بِهِ دَلَالَتُهَا،
وَأُضْيِفُ إِلَيْهَا بَعْضَ الْمَسَائِلِ مِنْ غَيْرِهَا بَعْدَ ذِكْرِ مَسْأَلَةِ الْكِتَابِ مِمَّا يَسِّرُ اللَّهُ لِي
ذِكْرَهُ إِذَا كَانَ يُشَبِّهُهَا^(١)، أَوْ يُلْحِقُهَا، أَوْ كَانَ حَقُّهُ أَنْ يُذَكَّرَ فِي ذَلِكَ الْحَلِّ، مِمَّا لَا
يُسْتَعْنَى عَنْهُ الْمُعْتَنِي بِهَا مِمَّا قَالَهُ الْأَصْحَابُ مِنَ الرُّوَايَاتِ، وَالْوُجُوهِ .

وَغَالِبُ مَا ذَكَرْتُهُ فِي هَذَا الشَّرْحِ مِنَ الرُّوَايَاتِ، وَالنُّصُوصِ عَنْ أَحَدٍ،
وَمِنْ أَقْوَالِ الْأَصْحَابِ اسْتِمْدَائُهُ مِمَّا وَقَعَ لِي مِنْ (مَخْتَصَرِي الْأَدَابِ الشَّرْعِيَّةِ)
لَشَيْخِ الْإِسْلَامِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ مُحَمَّدِ بْنِ مُفْلِحِ الْمَقْدِسِيِّ - قَدَّسَ اللَّهُ رُوحَهُ، وَنَوَّرَ
ضَرْيَحَهُ - (الْوَسْطَى)، وَ(الصُّغْرَى)، ثُمَّ بَعْدَ ذَلِكَ ظَفَّرْتُ بِحَمْدِ اللَّهِ بِأَصْلِهِمَا
(الْأَدَابِ الْكُبْرَى) لِابْنِ مُفْلِحٍ فِي سِفْرَيْنِ كَبِيرَيْنِ .

وَبِاللَّهِ اسْتَعْنْتُ، وَعَلَيْهِ اعْتَمَدْتُ فِيمَا أَمْلَيْتُهُ وَقَصَدْتُهُ؛ إِنَّهُ حَسْبِي عَلَيْهِ
تَوَكَّلْتُ، وَإِلَيْهِ أُنِيبُ .

(١) فِي أ [شَبِّهَهَا] .

قال :

بِحَمْدِكَ ذِي الْإِكْرَامِ مَا دُمْتُ أَبْتَدِي
كَثِيرًا كَمَا تَرْضَى بِغَيْرِ تَحَدُّ
تَقْدِيرُهُ : أَبْتَدِي مَا رُمْتُ بِحَمْدِكَ ذِي الْإِكْرَامِ .. إِلَى آخِرِهِ ^(١) .

إِنَّمَا بَدَأَ بِالْحَمْدِ ^(٢) لَأَنَّهُ افْتَتَحَ مَقَالَ، وَاقْتَدَاءً بِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : (كُلُّ كَلَامٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِالْحَمْدِ لِلَّهِ فَهُوَ أَجْزَمُ) ^(٣) ، وَقَدْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَفْتَتِحُ خُطْبَتَهُ بِالْحَمْدِ لِلَّهِ، وَالثَّنَاءِ عَلَيْهِ، وَلِذَلِكَ جُعِلَتْ فَاتِحَةُ الْكِتَابِ فِي أَوَّلِ الْمَصْحَفِ؛ لِفَتْحِهَا بِالْحَمْدِ لِلَّهِ، وَتَضَمُّنِهَا الثَّنَاءِ عَلَيْهِ سُبْحَانَهُ [وَتَعَالَى] ^(٤) .

وَالْحَمْدُ (نَقِيضُ الذَّمِّ . وَ الشُّكْرُ) نَقِيضُ الْكُفْرِ .
وَالْحَمْدُ لِلَّهِ) هُوَ الثَّنَاءُ عَلَى اللَّهِ بِجَمِيلِ صِفَاتِهِ، وَيَكُونُ مُسَدِّي ^(٥) النِّعْمَةِ
وَلِغَيْرِهِ؛ هَذَا عُمُومُهُ، وَلَا يَكُونُ إِلَّا [بِاللِّسَانِ؛ هَذَا خُصُوصُهُ .
وَالشُّكْرُ) يَكُونُ بِاللِّسَانِ وَغَيْرِهِ؛ هَذَا عُمُومُهُ، وَلَا يَكُونُ إِلَّا ^(٦) مُسَدِّي
نِعْمَةٍ؛ هَذَا خُصُوصُهُ . وَهَذَا مَعْنَى قَوْلِهِمْ : « بَيْنَ الْحَمْدِ وَالشُّكْرِ عُمُومٌ
وَخُصُوصٌ » . وَقِيلَ : هُمَا سَوَاءٌ .

(١) فِي ب [إِلْخ] .

(٢) فِي أ [الْحَمْدُ لِلَّهِ] .

(٣) رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ (٢/ ٣٥٩)، وَأَبُو دَاوُدَ (٤٨٤٠)، وَابْنُ مَاجَهَ (١٨٩٤) .

(٤) مِنْ أ .

(٥) فِي أ [لِابْتَدَى] .

(٦) مَا بَيْنَ الْمَعْكُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ أ ، وَمُثَبَّتٌ مِنْ ب .

قال :

وَصَلِّ عَلَى خَيْرِ الْأَنَامِ وَآلِهِ
وَأَصْحَابِهِ مِنْ كُلِّ هَادٍ وَمُهْتَدٍ

ثَنَّى بِالصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ اقْتِدَاءً وَامْتِثَالاً لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾ ^(١) .
ولقوله تَعَالَى : ﴿ وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ ﴾ ^(٢) ، [جاء] ^(٣) في تفسيرها : « لا أَذْكَرُ إِلَّا ذَكَرْتَ مَعِيَ » .

وَيُسْتَحَبُّ ذِكْرُهُ ﷺ مُفَاخَرَةً بِهِ ؛ لِأَنَّهُ خَيْرُ خَلْقِ اللَّهِ فَإِنَّ الْعَالَمَ الْعُلُويَّ ،
وَالْعَالَمَ السُّفْلِيَّ يُصَلُّونَ عَلَيْهِ ؛ وَمَا ذَاكَ إِلَّا لَشَرَفِهِ ، وَمَا عَظَّمَهُ اللَّهُ آدَمَ بِسُجُودِ
المَلَائِكَةِ لَهُ إِلَّا إِذْ كَانَ فِي ظَهْرِهِ . رُوِيَ ذَلِكَ مَرْفُوعاً أَخْرَجَهُ أَبُو مَرْوَانَ ^(٤) .
وَ(الصَّلَاةُ) لُغَةُ الدُّعَاءِ ، وَمِنْهُ ﴿ وَصَلِّ عَلَيْهِمْ ﴾ ^(٥) ؛ وَالصَّلَاةُ مِنَ اللَّهِ الرَّحْمَةُ ،
وَمِنْ الْمَلَائِكَةِ الْإِسْتِغْفَارُ ، وَمِنْ الْإِنْسَانِ التَّضَرُّعُ وَالِدُّعَاءُ .
وَقَالَ الْعَلَامَةُ أَبُو الْقَيْمِ ^(٦) : قَوْلُهُمْ : « الصَّلَاةُ مِنَ اللَّهِ بِمَعْنَى الرَّحْمَةِ » .
بَاطِلٌ مِنْ ثَلَاثَةِ أَوْجُهٍ :

(١) الْأَحْزَابُ : ٥٦ .

(٢) الشَّرْحُ : ٤ .

(٣) مِنْ أ .

(٤) كَذَا فِي الْأَصْلَيْنِ ، وَلَعَلَّ الصَّوَابَ [ابن مروان] ؛ وَهُوَ الدِّيْنُورِيُّ ؛ صَاحِبُ كِتَابِ (الْمَجَالِسَةِ) .

(٥) التَّوْبَةُ : ١٠٣ .

(٦) فِي (جَلَاءِ الْأَفْهَامِ ص ١١٠) .

أحدها : أن الله تعالى غَايَرَ بينهما في قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ ۖ ﴾ ^(١) .

والثاني : أن سُؤَالَ الرَّحْمَةِ يُشْرَعُ لِكُلِّ مُسْلِمٍ، وَالصَّلَاةُ تَخْتَصُّ بِالنَّبِيِّ ﷺ وَآلِهِ، وَهِيَ حَقٌّ لَهُ وَلِآلِهِ، وَلِهَذَا مَنَعَ كَثِيرٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ الصَّلَاةَ عَلَى مُعَيَّنٍ غَيْرِهِ، وَلَمْ يَمْنَعْ أَحَدٌ مِنَ التَّرْحِمِ عَلَى مُعَيَّنٍ .

الثالث : رَحْمَةُ اللَّهِ عَامَةٌ وَسَعَتْ كُلَّ شَيْءٍ، وَصَلَاتُهُ خَاصَّةٌ بِخَوَاصِّ عِبَادِهِ .

قال : وَإِنَّمَا هِيَ ثَنَاءٌ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وَثَنَاءٌ مَلَائِكَتِهِ عَلَيْهِ . انتهى .
وَنَصَّ الْإِمَامُ أَحْمَدُ [-رَحِمَهُ اللَّهُ-] أَنَّ الصَّلَاةَ تَجُوزُ عَلَى غَيْرِهِ مُنْفَرِدًا، وَحَرَّمَهَا أَبُو الْمَعَالِي ^(٢) .

قال بعضُ الشافعية : اختلف المانعون من ذلك هل هو منع تحريم، أو كراهة تنزيه، أو خلاف الأولى ؟ . عَلَى ثَلَاثَةِ أَوجُهُ -حَكَاهَا الشَّيْخُ محيي الدِّينِ فِي (الْأَذْكَارِ) ^(٣)- قال : «الصَّحِيحُ الَّذِي عَلَيْهِ الْأَكْثَرُ أَنَّهُ مَكْرُوهٌ كِرَاهَةً تَنْزِيهًا» . انتهى .

وَالصَّحِيحُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ [نَصِّ الْإِمَامِ] أَحْمَدَ -رَحِمَهُ اللَّهُ- لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ هُوَ الَّذِي يُصَلِّي عَلَيْكُمْ وَمَلَائِكَتُهُ ۖ ﴾ ^(٤) .

(١) البقرة : ١٥٧ .

(٢) هو : الشيخ وجيه الدين محمد بن عثمان بن أسعد بن المتجنى الحنبلي .

(٣) الأذكار للنووي ص ١٠٨ .

(٤) الأحزاب : ٤٣ .

وكان النبي ﷺ إذا أتاه قومٌ بصدقتهم، قال : (اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَيْهِمْ)، قال عبدُ الله بن أبي أوفى -راوي الحديث- ﷺ : فاتاه أبي بصدقةٍ، فقال : (اللهم صَلِّ على آل أبي أوفى) أخرجاه^(١).

وعن جابرٍ ﷺ أن امرأةً قالت : «يا رسولَ الله صَلِّ عليَّ وعلى زوجي»، فقال : (اللَّهُمَّ صَلِّ عليكِ [وعلى زوجك])^(٢).

وأيضاً فإن عليّاً قال لعمر -رضي الله عنهما- : «صَلِّ اللهُ عَلَيْكَ»^(٣).
ووجدَ بخطَّ ابنِ الجوزيِّ : عَنْ الْعَبَّاسِ : «صَلَّواتُ اللهِ عَلَيْهِ» .
وَعَنِ الْخَلِيفَةِ النَّاصِرِ الصَّلَاةُ عَلَيْهِ^(٤).

وأختار^(٥) الشيخُ تقيُّ الدين^(٦) منصوصَ أحمد، قال : وذكره القاضي، وابنُ عقيل، والشيخُ عبدُ القادر^(٧).

قال : وإذا جازت أحياناً على كُلِّ أحدٍ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ، فإمّا أن يَتَّخِذَهُ شعاراً لِذِكْرِ بعضِ النَّاسِ، أو يقصد الصَّلَاةَ على بعضِ الصَّحَابَةِ دُونَ بعضٍ، فَهَذَا لا يجوز؛ وَهُوَ مَعْنَى قولِ ابنِ عَبَّاسٍ^(٨).

(١) رواه البخاري (٢٨٦/٣)، ومسلم (١٠٧٨).

(٢) رواه الإمام أحمد (٣٩٨/٣)، وأبو داود (١٥٣٣)، والدارمي (رقم ٤٥).

(٣) ما بين المعكوفتين ساقط من ب.

(٤) أي إن ابن الجوزي صَلَّى على العباسِ ﷺ، والناصرِ الخليفة العباسي.

(٥) في أ [أختاره].

(٦) كما في (مجموع الفتاوى ٤/٤٩٦).

(٧) الغنية، للشيخ عبد القادر الجيلاني ٣٩/١.

(٨) يعني بقول ابن عباس؛ ما رَوَى أبو العباس الأصم في (أماله ١٤)، وعنه البيهقي (١٥٣/٢)، واللالكائي (١٣٩٦/٧) أنه قال : "لا ينبغي الصلاةُ من أحدٍ على أحدٍ إلا على النبي ﷺ".

تَنْبِيْهَانِ

أحدهما : الصَّلَاةُ عَلَى غَيْرِ النَّبِيِّ ﷺ وَسَائِرِ الْأَنْبِيَاءِ وَالْمُرْسَلِينَ وَالْمَلَائِكَةِ جَائِزَةٌ بِطَرِيقِ التَّبَعِيَّةِ بِالْإِجْمَاعِ - ذَكَرَهُ بَعْضُ الشَّافِعِيَّةِ -؛ مِثْلَ أَنْ يَقُولَ : «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ، وَعَلَى أَبِي بَكْرٍ» .

الثاني : السَّلَامُ فِي مَعْنَى الصَّلَاةِ؛ يَعْنِي ^(١) إِذَا سَلَّمَ عَلَى مُعَيَّنٍ غَائِبًا، [سَوَاءً] ^(٢) حَيًّا كَانَ أَوْ مَيِّتًا، فَهُوَ جَائِزٌ؛ مِثْلَ أَنْ يَقُولَ : « قَالَ أَبُو بَكْرٍ - عَلَيْهِ السَّلَامُ -، قَالَ عَلِيٌّ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - » .

قَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ : « وَالسَّلَامُ عَلَى غَيْرِهِ بِاسْمِهِ جَائِزٌ مِنْ غَيْرِ تَرَدُّدٍ » .

فَائِدَةٌ

قَالَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ كَثِيرٍ ^(٣) : « قَدْ غَلَبَ هَذَا فِي عِبَارَةِ كَثِيرٍ مِنَ الثُّسَاخِ لِلْكِتَابِ أَنْ يُفْرَدَ عَلَيَّ ﷺ بِأَنْ يُقَالَ : « عَلَيْهِ السَّلَامُ » مِنْ دُونِ سَائِرِ الصَّحَابَةِ، أَوْ « كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ » .

وَهَذَا وَإِنْ كَانَ مَعْنَاهُ صَحِيحًا؛ لَكِنْ يَنْبَغِي أَنْ يُسَاوَى ^(٤) بَيْنَ الصَّحَابَةِ فِي ذَلِكَ، فَإِنَّ هَذَا مِنْ بَابِ التَّعْظِيمِ وَالتَّكْرِيمِ، وَالشَّيْخَانِ وَأَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عُثْمَانُ أَوْلَى بِذَلِكَ مِنْهُ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ أَجْمَعِينَ - » .

(١) فِي أ [أَعْنِي] .

(٢) مِنْ أ .

(٣) فِي (تَفْسِيرِهِ ٦٨٢ / ٣) .

(٤) فِي أ [يُسَوِي] .

فصل

وَالصَّلَاةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فِي الصَّلَاةِ فَرَضٌ، فَلَا تَصِحُّ الصَّلَاةُ بِدُونِهَا .
وَتُسَنُّ خَارِجَ الصَّلَاةِ؛ كَقَوْلِهِ ^(١) : «اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَعَلَى
آلِ مُحَمَّدٍ» . وَتَأْكُذُ ذَلِكَ إِذَا ذُكِرَ، وَهِيَ فَرَضٌ كِفَايَةٌ .

قوله : « خَيْرِ الْأَنْامِ وَآلِهِ » . (الأنام) الإنس، والجِنّ .

وَ(آلِهِ) ﷺ أَتْبَاعُهُ عَلَى دِينِهِ؛ عَلَى الصَّحِيحِ مِنْ مَذْهَبِ أَحْمَدَ .
وَسُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ : «مَنْ آلُهُ ؟» ، فَقَالَ : (كُلُّ تَقِيٍّ) . أَخْرَجَهُ تَمَامٌ فِي (فَوَائِدِهِ) ^(٢) .
وَاخْتَارَهُ الْقَاضِي ، وَغَيْرُهُ مِنَ الْأَصْحَابِ - قَالَهُ الْمَجْدُ فِي (شَرْحِهِ) - ، وَقَدَّمَهُ
الشَّيْخُ فِي (الْمَغْنِيِّ) ^(٣) ، وَالشَّارِحُ ^(٤) ، وَالْمَجْدُ ، وَابْنُ مُنْجَا ^(٥) ، وَغَيْرُهُمْ . وَقِيلَ :
أَزْوَاجُهُ، وَعَشِيرَتُهُ . وَقِيلَ : بَنُو هَاشِمٍ، وَبَنُو الْمُطَّلِبِ . وَقَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ
الدِّينِ ^(٦) : «هُمْ أَهْلُ بَيْتِهِ، وَأَنَّهُ نَصُّ أَحْمَدَ، وَاخْتِيَارُ ^(٧) الشَّرِيفِ أَبِي جَعْفَرٍ» .

قوله : « وَأَصْحَابِهِ » . (الصَّحَابِيُّ) مَنْ صَحِبَ النَّبِيَّ ﷺ ، أَوْ رَأَاهُ مَعَ
الْإِيمَانِ بِهِ؛ وَلَوْ سَاعَةً، وَحَقِيقَةُ الصُّحْبَةِ الْاجْتِمَاعُ بِالْمَصْحُوبِ . وَقِيلَ : مَنْ
طَالَتْ صُحْبَتُهُ لَهُ عُرْفًا . وَقِيلَ غَيْرَ ذَلِكَ .

(١) فِي أ [بِقَوْلِهِ] .

(٢) رَوَاهُ تَمَامُ الرَّازِيِّ فِي (فَوَائِدِهِ ١٥٦٧)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي (الْمَعْجَمِ الصَّغِيرِ ١/١١٥)، وَابْنُ بَيْهَقٍ فِي (السَّنَنِ
الْكَبْرَى ٢/١٥٢) .

(٣) الْمَغْنِيُّ ٢/٢٣٢ .

(٤) الشَّرْحُ الْكَبِيرُ ٣/٥٤٨، فِي (كِتَابِ الصَّلَاةِ) .

(٥) فِي (الْمَنْعِ شَرْحِ الْمَنْعِ ١/١١٣) .

(٦) انْظُرْ : مَجْمُوعُ الْفَتَاوَى ٣/٤٠٧ .

(٧) فِي أ [وِاخْتَارَهُ] .

قال :

وَبَعْدُ فَإِنِّي سَوْفَ أَنْظِمُ جُمْلَةً

مِنْ الْأَدَبِ الْمَأْثُورِ عَنْ خَيْرِ مُرْشِدٍ

« بَعْدُ » مِنَ الظُّرُوفِ، وَهِيَ هُنَا مَبْنِيَّةٌ عَلَى الضَّمِّ لِكَوْنِهَا مُنْقَطِعَةً عَنْ
الإِضَافَةِ؛ أَيِ بَعْدِ حَمْدِ اللَّهِ وَالصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ .

وَهَذِهِ لَفْظَةٌ يُسْتَحَبُّ الْإِتْيَانُ بِهَا فِي الْخُطْبِ، وَالْمَوَاعِظِ، وَمِنْ عَادَةِ الْبُلَغَاءِ
وَالْعَرَبِ الْعَرَبَاءِ إِذَا تَكَلَّمُوا فِي الْأَمْرِ الَّذِي لَهُ شَأْنٌ افْتَتَحُوهُ بِذِكْرِ اللَّهِ
وَبِحَمْدِهِ^(١)، فَإِذَا أَرَادُوا الْخُرُوجَ إِلَى الْعَرَضِ الْمُسَوِّقِ^(٢) إِلَيْهِ فَصَلُّوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ ذِكْرِ
اللَّهِ بِقَوْلِهِمْ : « أَمَّا بَعْدُ » .

وَقَدْ جَاءَتْ كَثِيرَةٌ فِي كَلَامِ الرَّسُولِ ﷺ، وَاسْتَعْمَلَهَا الْخُلَفَاءُ الرَّاشِدُونَ .
قَوْلُهُ : « فَإِنِّي سَوْفَ أَنْظِمُ جُمْلَةً »؛ يَعْنِي فِي الْمُسْتَقْبَلِ؛ بِدَلِيلِ (سَوْفَ)
فَإِنَّهَا تَخْلُصُ الْمَضَارِعَ إِلَى الْإِسْتِقْبَالِ .

قَوْلُهُ : « مِنْ الْأَدَبِ »؛ هُوَ بَفَتْحِ الْهَمْزَةِ وَالذَّالِ، مُصْدَرُ أَدَبِ الرَّجُلِ بِكَسْرِ
الذَّالِ، وَضَمِّهَا [لُغَةً]^(٣)، إِذَا صَارَ أَدِيبًا فِي خُلُقٍ أَوْ عِلْمٍ .
وَقَالَ ابْنُ فَارَسٍ^(٤) : « (الْأَدَبُ) دُعَاءُ النَّاسِ إِلَى الطَّعَامِ، وَالْمَادَّةِ الطَّعَامِ،
وَالْأَدَبِ) -بِالْمَدِّ- الدَّاعِي . وَاشْتِقَاقُ (الْأَدَبِ) مِنْ ذَلِكَ كَأَنَّهُ أَمْرٌ قَدْ

(١) فِي ب [وَتَحْمِيدِهِ] .

(٢) فِي أ [الْمُسَوِّقِ] .

(٣) مِنْ ب .

(٤) مَعْجَمُ مَقَايِسِ اللُّغَةِ، لابن فارس ١/ ٧٤ .

أُجْمَع عَلَيْهِ وَعَلَى اسْتِحْبَابِهِ .

وَفِي الْحَدِيثِ : (الْقُرْآنُ مَادِبَةُ اللَّهِ فِي الْأَرْضِ)^(١) يَعْنِي مَدْعَاتِهِ، شَبَّهَ الْقُرْآنَ بِصَنِيعِ صَنْعُهُ لِلنَّاسِ لَهُمْ فِيهَا خَيْرٌ، وَمَنَافِعُ .

وَسُمِّيَ الْأَدَبُ أَدَبًا لِأَنَّهُ يَدْعُو إِلَى الْحَمِيدِ؛ قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ^(٢) .

قَوْلُهُ : « الْمَأْثُورُ »؛ يَعْنِي الْمَنْقُولُ يُقَالُ : حَدِيثٌ مَأْثُورٌ؛ أَيِ يَأْتِرُهُ عَدْلٌ عَنْ عَدَلٍ - قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ^(٣) أَيْضًا - .

قَوْلُهُ : « عَنْ خَيْرٍ مُرْشِدٍ »؛ الْمُرْشِدُ الْهَادِي، وَالْمُرَادُ بِهِ هُنَا النَّبِيُّ ﷺ .

فصل

يُسْتَحَبُّ تَعَلُّمُ الْأَدَبِ، وَالسَّمْتُ الْحَسَنُ، وَالْقَصْدُ، وَالْحَيَاءُ، وَحُسْنُ السَّيْرِ شَرْعًا وَعُرْفًا، وَرَوَى أَحْمَدُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : (إِنْ هَدَى الصَّالِحُ، وَالسَّمْتُ الصَّالِحُ، وَالْاِقْتِصَادُ جُزْءٌ مِنْ خَمْسَةٍ وَعِشْرِينَ جُزْءًا مِنَ النَّبُوَّةِ)^(٤) .

وَقَالَ النَّحْعِي : « كَانُوا إِذَا أَتَوْا الرَّجُلَ لِيَأْخُذُوا عَنْهُ نَظَرُوا إِلَى سَمْتِهِ، وَصَلَاتِهِ، وَإِلَى حَالِهِ، ثُمَّ يَأْخُذُونَ عَنْهُ » .
وَقَالَ عُمَرُ ؓ : « تَأَدَّبُوا، ثُمَّ تَعَلَّمُوا » .

(١) رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي (الْمَصْنَفِ ١٠ / ٤٨٢)، وَالْحَاكِمُ فِي (الْمُسْتَدْرَكِ ١ / ٥٥٥) . مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ ؓ .

(٢) غَرِيبُ الْحَدِيثِ لِأَبِي عُبَيْدٍ ١٠٨ / ٤ .

(٣) غَرِيبُ الْحَدِيثِ لِأَبِي عُبَيْدٍ ٥٩ / ٢ .

(٤) رَوَاهُ أَحْمَدُ (١ / ٢٩٦)، وَأَبُو دَاوُدَ (٤٧٧٦)، وَالبخاري في (الأدب المفرد ٤٦٨) .

وَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ : « اطلب الأدب فإنه زيادةٌ في العقل، دليلٌ على المروءة، مؤنسٌ في الوحدة، وصاحبٌ في العُربة، ومالٌ عند القِلَّة » . رواه الأصفهاني في (منتخبه)^(١) .

وَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْبَلْخِي : « أدبُ العلمِ أكثرُ مِنَ العلمِ » .
وَقَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ : « لَا يَنْبَلُ الرَّجُلُ بِنَوْعٍ مِنَ الْعِلْمِ مَا لَمْ يَزَيِّنْ عَمَلَهُ بِالْأَدَبِ » رواه الْحَاكِمُ فِي (تَارِيخِهِ) .
وَرَوَى أَيْضاً عَنْهُ أَنَّهُ قَالَ : « طَلَبْتُ الْعِلْمَ فَأَصَبْتُ مِنْهُ شَيْئاً، وَطَلَبْتُ الْأَدَبَ فَإِذَا أَهْلُهُ قَدْ بَادُوا » .

وَقَالَ بَعْضُ الْحُكَمَاءَ : « لَا أَدَبَ إِلَّا بِعَقْلِ، وَلَا عَقْلَ إِلَّا بِأَدَبٍ؛ كَانَ يُقَالُ :
الْعَوْنُ لِمَنْ لَا عَوْنَ لَهُ الْأَدَبُ » .

وَقَالَ الْأَحْنَفُ : « الْأَدَبُ نُورُ الْعِلْمِ »^(٢)؛ كَمَا أَنَّ النَّارَ نُورُ الْبَصَرِ » .
وَقَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ : قَالَ لِي^(٣) غُلْدُ بْنُ الْحُسَيْنِ : « نَحْنُ إِلَى كَثِيرٍ مِنَ الْأَدَبِ
أَحْوَجُ مِنْكَ إِلَى كَثِيرٍ مِنَ الْحَدِيثِ » .

وَيُقَالُ : « مَثَلُ الْإِيمَانِ كَمَثَلِ بِلْدَةِ [لَهَا]^(٤) خَمْسُ حُصُونٍ^(٥)؛ الْأَوَّلُ مِنْ
ذَهَبٍ، وَالثَّانِي مِنْ فِضَّةٍ، وَالثَّلَاثُ مِنْ حَدِيدٍ، وَالرَّابِعُ مِنْ آجَرٍ، وَالْخَامِسُ مِنْ
لَبْنٍ، فَمَا زَالَ أَهْلُ الْحِصْنِ مُتَعَاهِدِينَ الْحِصْنَ مِنَ اللَّبَنِ لَا يَطْمَعُ الْعَدُوُّ فِي

(١) رواه أبو طاهر السلفي الأصفهاني في (منتخبه رقم ١٢٥٠) .

(٢) في أ [العقل] .

(٣) [لي] ساقطة من ب ، ومثبتة من أ .

(٤) ما بين المعكوفتين من ب .

(٥) كذا في الأصلين معاً [خمس حصون]، والأنسب [خسة] .

الثاني، فإذا أهملوا ذلك طمعوا في الحصن الثاني، ثم في الثالث حتى تخرب الحصون كلها .

فكذلك الإيمان في خمس حصون؛ اليقين، ثم الإخلاص، ثم أداء الفرائض، ثم السنن، ثم حفظ الآداب .
فَمَا دام يحفظ الآداب ويتعهدُها فالشيطان لا يطمع فيه، فإذا ترك الآداب طمع الشيطان في السنن، ثم في الفرائض، ثم في الإخلاص، ثم في اليقين» .

قال :

مِنْ السُّنَّةِ الْغَرَاءِ أَوْ مِنْ كِتَابٍ مَنْ
تَقَدَّسَ عَنْ قَوْلِ الْغُوَاةِ وَجُحِدِ

يعني : هذا^(١) الآدابُ الذي نُظِمَ هو من السُّنَّةِ .

«الغراء» [أي] البيضاء الشريفة؛ قال الجوهري^(٢) : «الأغرّ» الأبيض، وقال : رجل أغرّ؛ أي شريف . انتهى .

و«الكتاب» : كتاب الله تعالى؛ لأنَّ «أو» هنا المراد بها الجمع .

و«السُّنَّة» في اللغة : الطَّريقة . وشرعاً اصطلاحاً : ما نُقِلَ عن النبي ﷺ قولاً، أو فعلاً، أو إقراراً .

قوله : «تَقَدَّسَ» ؛ أي تَطَهَّرَ وَتَنَزَّهَ . و(التَّقْدِيسُ) التَّطْهِيرُ؛ قاله الجوهري^(٣) .

(١) في ب [هذه] ..

(٢) الصَّحاح، للجوهري ٧٦٧/٢ .

(٣) الصَّحاح ٩٦٠/٣ .

قال :

وَمِنْ قَوْلِ أَهْلِ الْفَضْلِ مِنْ عُلَمَائِنَا
أَيْمَّةِ أَهْلِ السُّلَمِ مِنْ كُلِّ أَمَجَدٍ

يعني وفي هذه القصيدة من أقوال الفضلاء، والعلماء من علمائنا؛ ومُرادُه
-والله أعلم- بقوله : « [من علمائنا] » أي من علماء مذهبنا وأصحابينا؛
وهم أصحاب الإمام أحمد -رحمه الله [تعالى]- .

و« الأئمة » جمع إمام . و« السُّلَمِ » بكسر السين المهملة وفتحها؛ هو
الطَّاعَة ظاهراً وباطناً . و(المجد) في كلام العرب : الشَّرَف الواسِع، وَرجلٌ
مَاجِدٌ مفضالٌ كثيرُ الخير -عن أهل اللغة- .

قال :

لَعَلَّ إِلَهَ الْعَرْشِ يَنْفَعُنَا بِهَا
وَيُنْزِلُنَا فِي الْحَشْرِ فِي خَيْرِ مَقْعَدٍ

الضَّمير في قوله « بها » عائِدٌ إلى الجملة التي ذكرها من الآداب .
قوله : « لعلَّ » ؛ هي حَرْفٌ يُسْتَعْمَلُ لِلتَّرْجِيّ وَالطَّلَبِ، وَالنَّائِظُ -رحمه
الله- طَلَبٌ مِنْ اللَّهِ [سبحانه وتعالى] أَنْ يَنْفَعَهُ بِهَا، وَالنَّفْعُ بِهَا يَكُونُ بِالْعَمَلِ
بِهَا، وَيَكُونُ بِمَا يَحْصُلُ لَهُ مِنَ الثَّوَابِ مِنْ أَجْلِ مَنْ قَرَأَهَا وَانْتَفَعَ بِهَا؛ لِأَنَّ فِي
صَحِيحِ مُسْلِمٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : (إِذَا مَاتَ ابْنُ آدَمَ انْقَطَعَ عَمَلُهُ إِلَّا مِنْ
ثَلَاثٍ ؛ عِلْمٍ يُنْتَفَعُ بِهِ مِنْ بَعْدِهِ، أَوْ وَلَدٍ صَالِحٍ يَدْعُو لَهُ، أَوْ صَدَقَةٍ جَارِيَةٍ)^(١).

(١) رواه مسلم (١٦٣٠) .

قال :

أَلَا مَنْ لَهُ فِي الْعِلْمِ وَالدِّينِ رَغْبَةٌ
لِيُصْنَعَ بِقَلْبِهِ حَاضِرٌ مُتَرَصِّدٌ

قوله : « ألا » ؛ هي للتمني ؛ كَقَوْلِ الشَّاعِرِ :

أَلَا عُمَرُ وَلِيٌّ مُسْتَطَاعٌ رُجُوعُهُ فَيَرَأْبُ^(١) مَا أَثَاتُ^(٢) يَدُ الْعَفَلَاتِ

وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ لِلْعَرَضِ، وَالتَّحْضِيضِ؛ قَالَ ابْنُ هِشَامٍ الْأَنْصَارِيُّ^(٣) :
وَمَعْنَاهُمَا طَلَبُ الشَّيْءِ، وَلَكِنَّ الْعَرَضَ طَلَبٌ بِلَيْنٍ، وَالتَّحْضِيضَ طَلَبٌ بِيَحْثٍ.
وَتَخْتَصُّ (أَلَا) هَذِهِ بِالْجُمْلَةِ الْفَعْلِيَّةِ نَحْوُ « أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ؟ »^(٤)،
وَمِنْهُ عِنْدَ الْخَلِيلِ :

أَلَا رَجُلًا جَزَّاهُ اللَّهُ خَيْرًا يَدُلُّ عَلَى مُحْصَلَةِ تَبَيُّتِ

وَالْتَّقْدِيرِ : " أَلَا تَرَوْنِي رَجُلًا هَذِهِ صِفَتُهُ "، فَحُذِفَ الْفِعْلَ مَدْلُولًا عَلَيْهِ
بِالْمَعْنَى . انْتَهَى . فَعَلَى هَذَا يَكُونُ التَّقْدِيرُ فِي كَلَامِ النَّازِمِ : " أَلَا يَوْجَدُ مَنْ لَهُ
فِي الْعِلْمِ وَالدِّينِ رَغْبَةٌ " . أَوْ يُقَدَّرُ فِعْلٌ غَيْرَ (يُوجَدُ)؛ فَعَلَى هَذَا يَكُونُ ذَلِكَ
تَحْضِيضًا مِنْهُ، وَطَلَبًا لِمَنْ أَرَادَ الْعِلْمَ وَالدِّينَ، وَكَانَ حَرِيصًا ذَا رَغْبَةٍ، وَفِطْنَةٍ أَنْ
يُصْنَعِي إِلَى تَنْظِمِهِ قَلْبَهُ . وَمَعْنَى (يُصْنَعِي) يَمِيلُ، وَ(الْبَاءُ) فِي قَوْلِهِ « بِقَلْبِهِ »
لِلْإِلْصَاقِ فَكَأَنَّهُ قَالَ : " لِيُصْنَعَ قَلْبُهُ " .

(١) فِي هَامِشِ أ : (أَيِ يَصْلَحُ) .

(٢) فِي هَامِشِ أ : (أَيِ أَفْسَدَتْ) .

(٣) فِي (مَغْنِي اللَّيْبِ ١ / ٨١)، وَحَدَّثَ فِي الْأَصْلَيْنِ تَصْحِيفٌ فِي الْبَيْتِ، قَوْمٌ مِنْ (مَغْنِي اللَّيْبِ) .

(٤) النُّور : ٢٢ .

قَالَ :

وَيَقْبَلُ نَصْحًا مِنْ شَفِيقٍ عَلَى الْوَرَى
حَرِيصٍ عَلَى زَجْرِ الْأَنَامِ عَنِ الرَّدِيِّ

أَرَادَ « بِالْشَفِيقِ » نَفْسَهُ؛ يَعْنِي أَنَّهُ ذُو^(١) شَفَقَةٍ، وَحَرِيصٍ عَلَى الزَّجْرِ عَنِ الْمُنْكَرَاتِ، مُرَغَّبٌ فِي أَضْدَادِهَا .

لَأَنَّ مِنْ كَمَالِ خِصَالِ الْعَالِمِ أَنْ يَكُونَ شَفِيقًا؛ كَمَا قِيلَ : « يُرَادُ لِلْعَالِمِ عَشْرَةُ أَشْيَاءَ؛ الْخَشْيَةُ، وَالنَّصِيحَةُ، وَالشَّفَقَةُ، وَالْإِحْتِمَالُ، وَالصَّبْرُ، وَالْحِلْمُ، وَالتَّوَاضُعُ، وَالْعَفَّةُ عَنْ أَمْوَالِ النَّاسِ، وَالِدَوَامُ عَلَى النَّظَرِ فِي الْكُتُبِ، وَقِلَّةُ الْحُجَابِ؛ بَلْ يَكُونُ بِأَبْهَ لِلْوَضِيعِ وَالشَّرِيفِ » ..
وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ « بِالْشَفِيقِ » النَّبِيَّ ﷺ . [وَاللَّهُ أَعْلَمُ]^(٢) .

(١) فِي ب [ذَا] .

(٢) مِنْ ب .

قال :

فَعِنْدِي مِمَّا فِي الْحَدِيثِ أَمَانَةٌ

سَأَبْذِلُهَا جَهْدِي فَأَهْدِي وَأَهْتَدِي

يَعْنِي أَنَّ مَا آتَاهُ اللَّهُ مِنَ الْحَدِيثِ وَالْعِلْمِ وَدِيعَةً؛ وَمِثْلُ هَذَا قَوْلُ [ابنِ] أَبِي مُوسَى فِي دِيْبَاجَةٍ (الإرشاد) ^(١) : «أَعَانَنَا اللَّهُ وَإِيَّاكَ عَلَى رِعَايَةِ وَدَائِعِهِ، وَحَفَظَ [مَا أَوْدَعْنَا مِنْ] ^(٢) شُرَائِعِهِ» انتهى .

وَالْوَدِيعَةُ (يَجِبُ عَلَى الْمَوْدَعِ حِفْظُهَا، وَمِنْ جُمْلَةِ حِفْظِ ^(٣) الْعِلْمِ الَّذِي أَوْدَعَهُ اللَّهُ عِنْدَهُ ^(٤) أَنْ يُمَثِّلَ أَمْرَ اللَّهِ فِيهِ؛ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى أَوْدَعَ الْعِلْمَ مَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ، وَأَمَرَهُمْ بِبَذْلِهِ لِلنَّاسِ، وَتَوَعَّدَهُمْ عَلَى كِتْمَانِهِ فَقَالَ : ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلْنَا مِنَ الْكِتَابِ وَآهَدُوا مِنْ بَعْدِهِ مَا بَيْنَهُ لِلنَّاسِ فِي الْكِتَابِ أُولَئِكَ يَلْعَنُهُمُ اللَّهُ وَيَلْعَنُهُمُ اللَّعْنُونَ﴾ ^(٥)، وَقَالَ : ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَكْتُمُونَ مَا أَنزَلَ اللَّهُ مِنَ الْكِتَابِ .. الْآيَةِ﴾ ^(٦)، وَقَالَ تَعَالَى : ﴿فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ وَلِيُنذِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ﴾ ^(٧) . فَحَضَّاهُمْ عَلَى

(١) (الإرشاد لابن أبي موسى ص ٣) .

(٢) ما بين المعكوفتين من (الإرشاد)، وساقط من الأصلين معاً .

(٣) في أ [حفظها] .

(٤) في ب [عبده] .

(٥) البقرة : ١٥٩ .

(٦) البقرة : ١٧٤ .

(٧) التوبة : ١٢٢ .

النفير للتَّفَقُّه في الدِّين، وندبهم إلى إنذار بريته؛ كما ندب إلى ذلك أهل رسالته؛
ولأنَّ بذله سَبِيلٌ إلى كثرة طلابه .

فصل

قال الإمام أحمد رحمه الله: «طَلَبُ الْعِلْمِ أَفْضَلُ الْأَعْمَالِ لِمَنْ صَحَّتْ نِيَّتُهُ». قيل:
فأيُّ شيءٍ تَصَحِّحُ النِّيَّةَ ؟ . قال : «يَنْوِي يَتَوَاضَعُ فِيهِ، وَيَنْفِي عَنْهُ الْجَهْلَ» .
وَقَالَ ابْنُ مَنصُورٍ^(١) أَنَّ تَذَاكُرَ بَعْضِ لَيْلَةٍ أَحَبُّ إِلَى أَحْمَدَ مِنْ إِحْيَائِهَا .
وَفِي (الْفُنُونِ) : «إِذَا أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَى عَبْدٍ نِعْمَةً أَحَبَّ أَنْ يَظْهَرَ عَلَيْهِ أَثَرُهَا،
وَمَا أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَى أَنْ حَبَّبَ إِلَيْهِ الْعِلْمَ؛ فَهُوَ أَسْنَى الْأَعْمَالِ وَأَشْرَفُهَا» .
انتهى .

وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : (يَحْمِلُ هَذَا الْعِلْمَ مِنْ كُلِّ خَلْفٍ عُذُولُهُ يَنْفُونَ عَنْهُ
تَحْرِيفَ الْجَاهِلِينَ وَإِبْطَالَ الْمُبْطِلِينَ وَتَأْوِيلَ الْغَالِينَ)^(٢) .

قال مُهْنًا لِأَحْمَدَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ : كَأَنَّهُ كَلَامٌ مَوْضُوعٌ ؟، قال : «لا، هُوَ
صَحِيحٌ»، فَقَالَ : سَمِعْتُهُ أَنْتَ ؟، قال : «مِنْ غَيْرِ وَاحِدٍ» .

وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : (مَنْ سَلَكَ طَرِيقًا يَلْتَمِسُ بِهِ^(٣) عِلْمًا سَهَّلَ اللَّهُ لَهُ طَرِيقًا
إِلَى الْجَنَّةِ، وَإِنَّ الْمَلَائِكَةَ لَتَضَعُ أَجْنَحَتَهَا رِضَى لِطَالِبِ الْعِلْمِ، وَإِنْ طَالِبَ الْعِلْمِ

(١) مسائل الإمام أحمد، لإسحاق بن منصور الكوسج ٥٢٨/٢ .

(٢) رواه ابنُ أبي حاتم في (الجرح والتعديل ١٧/٢)، والبراز في مسنده (٨٦/١) كشف الأستار،
والخطيب البغدادي في (شرف أصحاب الحديث ٥٢)، وابنُ الجوزي في (الموضوعات رقم : ٤)،
وابن عدي في (الكامل ١/١٥٢) .

(٣) في أ [فيه] .

ليستغفرُ له مَنْ في السَّمَوَاتِ وَمَنْ في الْأَرْضِ حَتَّى الْحَيَّانِ في الْمَاءِ، وَفَضْلُ الْعَالِمِ عَلَى الْعَابِدِ كَفَضْلِ الْقَمَرِ عَلَى سَائِرِ النُّجُومِ، وَإِنَّ الْعُلَمَاءَ وَرَثَةُ الْأَنْبِيَاءِ، وَإِنَّ الْأَنْبِيَاءَ لَمْ يورَثُوا دِينَاراً وَلَا دِرهماً وَإِنَّمَا وَرَثُوا الْعِلْمَ، فَمَنْ أَخَذَ بِهِ أَخَذَ بِحِظِّ وَافِرٍ (رواه أبو داود، وغيره^(١) .

وَرَوَى أَنَسٌ ؓ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : (مَنْ خَرَجَ في طَلَبِ الْعِلْمِ فَهُوَ في سَبِيلِ اللَّهِ حَتَّى يَرْجِعَ) رواه الترمذي، وقال : « حديث حسن »^(٢) .

وَعَنْ أَبِي أَمَامَةَ الْبَاهِلِيِّ ؓ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : (فَضْلُ الْعَالِمِ عَلَى الْعَابِدِ كَفَضْلِي عَلَى أَدْنَاكُمْ)، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : (إِنْ اللَّهُ، وَمَلَائِكَتُهُ، وَأَهْلُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ؛ حَتَّى النَّمْلَةُ في جُحْرِهَا، [وَحَتَّى الْحَوْتِ]^(٣) لَيَصْلُونَّ عَلَى مُعَلِّمِي النَّاسِ الْخَيْرِ) رواه الترمذي، وقال : « حديث حسن »^(٤) .

قَالَ الشَّافِعِيُّ ؓ^(٥) : « إِنْ لَمْ يَكُنِ الْفُقَهَاءُ الْعَامِلُونَ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ فَلَيْسَ لِلَّهِ وَلِيٌّ »^(٦) .

(١) رواه أبو داود (٣٦٤١)، والترمذي (٢٦٨٢)، وابن ماجه (٢٢٣) .

(٢) رواه الترمذي (٢٦٤٧) .

(٣) من أ .

(٤) رواه الترمذي (٢٦٨٥) .

(٥) الترمذي من أ .

(٦) رواه البيهقي في (مناقب الشافعي ٢ / ١٥٥) .

فصل

في حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم سُئِلَ : أَيُّ النَّاسِ أَشَدُّ عَذَاباً يَوْمَ الْقِيَامَةِ ؟ ، فَقَالَ : (عَالِمٌ لَا يَنْتَفِعُ بِعِلْمِهِ)^(١) .

وَقَالَ [النَّبِيُّ] صلى الله عليه وسلم : (مَنْ طَلَبَ الْعِلْمَ لِيَمَارِيَ بِهِ السُّفَهَاءُ^(٢) ، أَوْ يَكَاثِرَ بِهِ الْعُلَمَاءَ ، أَوْ يَصْرِفَ بِهِ وَجْهَهُ النَّاسَ إِلَيْهِ فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ) . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ^(٤) .

وَرَوَى ابْنُ مَاجَهٍ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ رضي الله عنه [عَنْ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم أَنَّهُ قَالَ : (مَنْ طَلَبَ الْعِلْمَ لِغَيْرِ اللَّهِ ، أَوْ أَرَادَ بِهِ غَيْرَ اللَّهِ فَلْيَتَّبِعُوا مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ)^(٥) . وَعَنْهُ صلى الله عليه وسلم : (شَرَّارُ النَّاسِ شَرَّارُ الْعُلَمَاءِ)^(٦) .

وَفِي (مَسْنَدِ الدَّارِمِيِّ)^(٧) عَنْ عَلِيٍّ رضي الله عنه أَنَّهُ قَالَ : « يَا حَمَلَةَ الْعِلْمِ ! اْعْمَلُوا بِهِ فَإِنَّ الْعَالِمَ مَنْ عَمَلَ بِمَا عِلْمُ ، وَوَافَقَ عِلْمُهُ عَمَلَهُ ، وَسَيَكُونُ أَقْوَامٌ يَحْمِلُونَ الْعِلْمَ لَا يَتَجَاوَزُ تَرَاقِيهِمْ ، يَخَالِفُ عِلْمُهُمْ عَمَلُهُمْ ، وَتَخَالَفَ سَرِيرَتُهُمْ عِلَانِيَتُهُمْ ، وَيَجْلِسُونَ حِلَقاً يَبَاهِي بَعْضُهُمْ بَعْضاً ، حَتَّى إِنْ الرَّجُلَ لَيَغْضَبُ عَلَى جَلِيسِهِ أَنْ يَجْلِسَ إِلَى غَيْرِهِ وَيَدْعُهُ ، أَوْلَئِكَ لَا تَصْعَدُ أَعْمَالُهُمْ فِي

(١) رَوَاهُ بِهَذَا اللَّفْظَ الطَّبْرَانِيُّ فِي (الْمَعْجَمِ الصَّغِيرِ ١ / ١٨٣) .

(٢) مِنْ ب .

(٣) فِي أ [الْعُلَمَاءَ] .

(٤) رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (٢٦٥٤) مِنْ حَدِيثِ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ .

(٥) رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (٢٦٥٥) ، وَابْنُ مَاجَهٍ (١ / ١١٣) .

(٦) رَوَاهُ الْبَزَّازُ فِي مَسْنَدِهِ (كَشَفَ الْأَسْتَارَ ١ / ٩٦) . مِنْ حَدِيثِ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ رضي الله عنه .

(٧) رَوَاهُ الدَّارِمِيُّ (٣٨٢) .

محالهم^(١) تلك إلى الله تعالى .

إذا عُلِمَ هذا؛ فينبغي للطالب أن يجتهد في إخلاص نيّته ، وتصحيحها في الطلب، ثم يجد في طلب العلم، مجتهداً في تحصيله، مبالغاً في تحمّله، وتفصيله .
وليكن متواضعاً لأستاذه؛ فإن التواضع في هذا المقام رفعة، [ويستفرغ]^(٢) في تبجيله، وتعظيمه وسعته من غير مُعَالَاة، وليذكر نفسه أن الآخرة^(٣) خير من الأولى، وأن الحفظة الكرام يضبطون ما صدر عنه فعلاً وقولاً .

وينبغي للطالب أن لا يترك الطلب؛ ولو وصل من العلم في ظنه إلى أعلى الرُتب؛ ولذلك حمّل مالك^{رحمه الله} ما ورد عن النبي^{صلى الله عليه وسلم} أنه قال : (مَنْ تَعَلَّمَ فَعَلَّمَ وعمل دُعي في السماوات عظيماً، ومن ظن أنه علم فقد جهل)^(٤)؛ على أن الطالب إذا ظن أنه قد كمل علمه، فيبطل تعلمه، فيحصل له جهلٌ باعتبار ما أعرض عنه . والله الموفق .

قوله : «سأبذلها» ؛ هو بفتح الهمزة يقال : "بذلت الشيء" ، "أبذله" بالفتح، "بذلاً" أي أعطيته وجُدت به .

قوله : «جهدي» ؛ يجوز فيه فتح الجيم وضمها، والجهد الطاقة، كله عن الجوهري^(٥) .

(١) في أ [مجالسهم] .

(٢) من ب .

(٣) في ب [الآخر] .

(٤) رواه أبو خيثمة في (كتاب العلم رقم : ٨)، والديلمى في (مسند الفردوس) . وانظر : (إتحاف السادة المتقين للزبيدي) .

(٥) الصحاح للجوهري ٢/ ٤٦٠ .

قال :

أَلَا كُلُّ مَنْ رَامَ السَّلَامَةَ فَلْيَصُنْ
جَوَارِحَهُ عَمَّا نَهَى اللَّهُ يَهْتَدِي

جَوَارِحُ الْإِنْسَانُ أَعْضَاؤُهُ، سُمِّيَتْ جَوَارِحَ؛ لأنها تَكْتَسِبُ، وتَتَصَرَّفُ .
وَجُمْلَةُ ذَلِكَ : أَنْ مَنْ أَرَادَ النَّجَاةَ، وَالسَّلَامَةَ مِنَ الذُّنُوبِ، وَالْقَيُودِ،
وَالْأَغْلَالِ، وَيَكُونُ لَهُ فِي مِيدَانِ الصَّالِحِينَ مَجَالٌ، فَلْيَصُنْ جَوَارِحَهُ عَمَّا نَهَاهُ اللَّهُ
عنه .

قال عِمَادُ الدِّينِ الْوَاسِطِيُّ^(١) -الذي قال في حَقِّهِ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ :
"هُوَ جَنِيدٌ وَقْتِهِ" - : «يَحَاسِبُ الْإِنْسَانُ نَفْسَهُ فِي حَرَكَاتِ جَوَارِحِهِ السَّبْعِ مِنْ
حِينَ تَطْلُعُ الشَّمْسُ إِلَى أَنْ تَغِيبَ، وَمِنْ غُرُوبِهَا إِلَى أَنْ تَطْلُعَ؛ وَهِيَ الْعَيْنُ،
وَالْأُذُنُ، وَاللِّسَانُ، وَالْبَطْنُ، وَالْفَرْجُ، وَالْيَدُ، وَالرَّجُلُ .
ليَحْفَظَ^(٢) اللِّسَانَ عَنِ الْكَلَامِ فِيمَا لَا يُثَابُ عَلَيْهِ، وَلَا يَتَرْتَبُ عَلَيْهِ
مَصْلَحَةٌ دِينِيَّةٌ، أَوْ دُنْيَوِيَّةٌ مِمَّا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ .

(١) في ب [ابن الواسطي] . والصواب ما أثبت .

وهو الشيخ الناسك عماد الدين أبو العباس أحمد بن إبراهيم الحزامي الواسطي، المشهور بابن
شيخ الحزاميين . توفي سنة ٧١١ هـ [الدرر الكامنة ٩١ / ١] .

و مقولة شيخ الإسلام فيه نقلها ابن رجب في (ذيل الطبقات ٢ / ٣٦٠) .

(٢) كذا في الأصلين معاً . وفي (مدخل أهل الفقه واللسان إلى ميدان المحبة والعرفان، لعماد الدين
الواسطي ص ٦١) : [فيحفظ] .

وَيَحْفَظُ الْعَيْنَ عَنْ كُلِّ مُحَرَّمٍ خُصُوصاً النَّظْرُ إِلَى الْأَمْرَدِ، وَالنِّسَاءِ الْأَجَانِبِ،
وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ بغير شهوة، وَيَحْسِمُ مَادَّةَ النَّظَرِ عَنْ كُلِّ شَيْءٍ لَا يُثَابُ عَلَيْهِ، وَلَا
يَتَرْتَبُ عَلَيْهِ مصلحة .

وَكَذَلِكَ يَحْفَظُ سَمْعَهُ فَإِنْ الْمَسْتَمِعُ شَرِيكٌ لِلْقَائِلِ .
وَكَذَلِكَ يَصُونُ بَطْنَهُ عَنِ الْحَرَامِ وَالشُّبُهَاتِ، فَكُلُّ جِسْمٍ نَبَتْ مِنْ حَرَامٍ
فَالنَّارُ أَوْلَى بِهِ، وَآكَلُ الشُّبُهَاتِ كَيْفَ يَتَنَوَّرُ قَلْبُهُ ؟ أَمْ كَيْفَ يَزْكُوا عَمَلُهُ .
وَكَذَلِكَ يَحْفَظُ الْفَرْجَ وَالْيَدَيْنِ عَنْ جَمِيعِ مُحَرَّمَاتِ الشَّرْعِ وَمَكْرُوهَاتِهِ .
وَكَذَلِكَ يَحْفَظُ الرَّجْلَيْنِ .

وَمَتَى أَخْطَأَ أَوْ زَلَّ بَادِرَ إِلَى التَّوْبَةِ . انتهى ^(١) .
وَكَذَلِكَ يَحْفَظُ الْقَلْبَ، وَيَجْتَهِدُ فِي حِفْظِهِ مَهْمَا أَمَكَنَ . وَاللَّهُ الْمُوَفِّقُ .

فصل

يُكْرَهُ خَوْفُ الْفَقْرِ . وَسَخَطُ الْمُقْدُورِ . وَالْغِلُّ . وَالْحَسَدُ . وَالْحِقْدُ .
وَالْعِشُّ . وَطَلْبُ الْعُلُوِّ وَالْمَنْزَلَةِ فِي الدُّنْيَا . وَحُبُّ الثَّنَاءِ، وَالْحَمْدَةِ . وَحُبُّ الْجَاهِ
فِي الدُّنْيَا . وَالْكِبَرُ . وَالْعُزْبُ . وَالْحَمِيَّةُ . وَحُبُّ الرِّثَاسَةِ . وَالْعَدَاوَةُ وَالْبَغْضَاءُ .
وَالطَّمْعُ . وَالْبَخْلُ . وَالشُّحُّ . وَالرَّغْبَةُ . وَالْأَشْرُ . وَالْبَطَرُ . وَالتَّعْظِيمُ لِلْأَغْنِيَاءِ .
وَالِاسْتِهَانَةُ بِالْفُقَرَاءِ . وَالْفَخْرُ . وَالْخِيَلَاءُ . وَالتَّنَافُسُ فِي الدُّنْيَا . وَالْمِبَاهَاةُ .
وَالْإِعْرَاضُ عَنِ الْخَلْقِ اسْتِكْبَاراً . وَالْخَوْضُ فِيمَا لَا يَعْنِي . وَكَثْرَةُ الْكَلَامِ بِغَيْرِ
مَنْفَعَةٍ . وَالْإِعْتِرَاضُ فِي أَمْرِ اللَّهِ . وَالتَّزِينُ لِلْمَخْلُوقِينَ . وَالْمُدَاهَنَةُ . وَالْعُجْبُ .
وَحُبُّ الْمَدْحِ بِمَا لَمْ يَفْعَلْ . وَالِاسْتِغَالُ بِعُيُوبِ الْخَلْقِ عَنْ عُيُوبِهِ . وَنِسْيَانُ النُّعْمَةِ .

(١) مدخل أهل الفقه واللسان إلى ميدان المحبة والعرفان، لعماد الدين الواسطي ص ٦١ .

وَعَدَمُ الخَشْيَةِ والخَوْفِ والمَرَاقِبَةِ . والانتصارُ للنفسِ إذا نالها الذلُّ . وتركُ الانتصارِ للخالقِ . والاتكالُ على الطاعةِ . والمكرُ . والخيانةُ . والمخادعةُ . والحرصُ . وطولُ الأملِ . والتجبرُ . والتماسُ المغالبةِ لأجلِ الدنيا طلباً للجاهِ . والفظاظَةُ . والغِيْبَةُ^(١) . وسوءُ الخُلُقِ . والفرحُ بالدنيا، والحزنُ على فواتها . والأنسُ بال مخلوقين . والوحشةُ لفراقهم . والخَنَأُ . والطَّيْشُ . والعَجَلَةُ . وَقَلَّةُ الحياءِ .

وَفِي هَذِهِ الْخَصَالِ مَا هُوَ مُحَرَّمٌ .

فصل

وَتُسْتَحَبُّ أَضْدَادُهَا؛ مِنَ الرِّضَى . والقَنَاعَةِ . والتوَكُّلِ . وسلامةِ الصدرِ . وحُسْنِ الخلقِ . والصبرُ على الطَّاعَةِ، والنَّعَمِ، [وَالْبَلَاءِ]^(٢)، والنَّقَمِ فِي بدنِهِ، وعرضِهِ، وأهلِهِ، وماله .
وَاسْتِدْرَاكُ مَا فَاتَ مِنَ الْهَفَوَاتِ . وقصدُ القُرْبَةِ، [وَالطَّاعَةِ بِالنِّيَّةِ، وَالْفِعْلِ، وَالْقَوْلِ، وَسَائِرِ الْحَرَكَاتِ، وَالسَّكَنَاتِ]^(٣) . والزهدُ فِي الدُّنْيَا . وَالرَّغْبَةُ فِي الْآخِرَةِ . والتوبةُ مِنَ المعصيةِ . والاكْتِفَاءُ بِالْكَفَايَةِ الْمُتَعَادَةِ بِلا إِسْرَافٍ وَلَا تَقْتِيرٍ .

وَبَعْضُ هَذِهِ الْخَصَالِ وَاجِبٌ .

(١) فِي أ [الغَيْلَةِ] .

(٢) مِنْ ب .

(٣) مَا بَيْنَ الْمَعْكُوفَتَيْنِ مِنْ أ .

قَالَ :

يَكْبُ الْفَتَى فِي النَّارِ حَصْدُ لِسَانِهِ

الأَصْلُ فِي أَنْ حَصَدَ اللِّسَانَ يَكْبُ النَّاسَ فِي النَّارِ حَدِيثُ مُعَاذِ بْنِ جَبَل رضي الله عنه
قال : قلتُ : « يا رسول الله أخبرني بعملٍ يدخلني الجنة ، ويباعدني من النار » ،
قال : (لَقَدْ سَأَلْتَ عَنْ أَمْرٍ عَظِيمٍ وَإِنَّهُ لَيْسَ بِشَيْءٍ عَلَى مَنْ يَسْرُهُ اللَّهُ عَلَيْهِ تَعَبَدَ
اللَّهُ لَا تَشْرِكْ بِهِ شَيْئاً ، وَتَقِيمِ الصَّلَاةَ ، وَتُؤْتِي الزَّكَاةَ ، وَتَصُومُ رَمَضَانَ ، وَتَحُجَّ
الْبَيْتَ) ، ثُمَّ قَالَ : (أَلَا أَدُلُّكَ عَلَى أَبْوَابِ الْخَيْرِ : الصُّومُ جُنَّةٌ ، وَالصَّدَقَةُ تُطْفِئُ
الْخَطِيئَةَ كَمَا يُطْفِئُ الْمَاءُ النَّارَ ، وَصَلَاةُ الرَّجُلِ مِنْ جَوْفِ اللَّيْلِ) ، ثُمَّ تَلَا :
﴿ تَتَجَافَى جُنُوبُهُمْ عَنِ الْمَضَاجِعِ - حَتَّى بَلَّغَ - يَعْمَلُونَ ﴾ ^(١) ، ثُمَّ قَالَ : (أَلَا أَخْبِرُكَ
بِرَأْسِ الْأَمْرِ وَعَمُودِهِ وَذُرْوَةِ سَنَامِهِ) ؟ [قلتُ : بلى يا رسول الله ! ، قال :
(رَأْسُ الْأَمْرِ الْإِسْلَامُ ، وَعَمُودُهُ الصَّلَاةُ ، وَذُرْوَةُ سَنَامِهِ) ^(٢) الْجِهَادُ) ، ثُمَّ قَالَ :
(أَلَا أَخْبِرُكَ بِمَلَكَ ذَلِكَ كُلُّهُ ؟) ، قلتُ : بلى يا رسول الله ! ، [فَأَخَذَ
بِلِسَانِهِ] ^(٣) قَالَ : (كُفَّ عَلَيْكَ هَذَا) ، قلتُ : يا رسول الله ! وَإِنَّا لَمُؤَاخِذُونَ بِمَا
نَتَكَلَّمُ [بِهِ] ؟ ، فَقَالَ : (ثَكَلَتْكَ أُمُّكَ يَا مُعَاذُ ، وَهَلْ يَكْبُ النَّاسُ فِي النَّارِ عَلَى
وُجُوهِهِمْ - أَوْ عَلَى مَنَاخِرِهِمْ - إِلَّا حَصَائِدُ السَّيِّئَاتِ) رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ ، وَقَالَ :
« (حَسَنٌ صَحِيحٌ) » ^(٤) .

(١) السجدة : ١٧ ، ١٦ .

(٢) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصلين معاً ، وهو مثبت من مصادر التخريج .

(٣) من أ ، ومصادر التخريج .

(٤) رواه الترمذي (٢٦١٦) ، والإمام أحمد (٢٣٧ / ٥) .

قال ابن رجب^(١) : هذا الحديث يدل على أن كَفَّ اللسان، وضبطه، وَحَبَسَهُ هو أصلُ الخير كُلِّه، وأن مَنْ مَلَكَ لِسَانَهُ فقد مَلَكَ أَمْرَهُ، وأَحْكَمَهُ، وضبطه . والمراد « بحصائد الألسنة » جزاء^(٢) الكلام المحرَّم وعقوباته، فإن الإنسان يزرع بقوله وعمله الحَسَنَاتِ والسَّيِّئَاتِ، ثم يحصد يومَ القيامة ما زَرَعَ؛ فمن زَرَعَ خَيْراً من قول، أو عملٍ حَصَدَ الكرامة، وَمَنْ زَرَعَ شَرّاً مِنْ قول أو عمل حصد غداً النَّدامة .

وظاهرُ حديثٍ معاذٍ يدلُّ على أن أَكْثَرَ مَا يَدْخُلُ به الناسُ النارَ النطقُ بالسُّبْحِ، فإن معصيةَ النطق يدخل فيها الشرك؛ وهو أعظمُ الذنوب عند الله، والقولُ على الله بغير علم وهو قرينُ الشرك، وشهادةُ الزور، والسَّحَرُ، والقَذْفُ، والكذبُ، والغيبةُ، والنميمةُ، وسائرُ المعاصي الفعلية مما [لا]^(٣) تخلو غالباً من قول يقترب بها يكون معيناً عليها .

وَقَالَ الْحَسَنُ : « اللسان أميرُ البدن، فإذا جنى على الأعضاء [شيئاً]^(٤) جنت، وإذا عَفَّ عَفَّت » .

وَرَوَى مَالِكٌ أَنَّ عَمَرَ دَخَلَ عَلَى أَبِي بَكْرٍ وَهُوَ يَجْبِذُ^(٥) لِسَانَهُ، فَقَالَ عَمَرُ : « مَهْ غَفَرَ اللَّهُ لَكَ ؟ »، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : « هَذَا أوردني الموارد » .

(١) (جامع العلوم والحكم ٢/١٤٦) .

(٢) في أ [جراءة] .

(٣) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصلين معاً، ولا بد من إثباتها ليستقيم المعنى .

(٤) من أ .

(٥) في الأصلين [يجبذ] بالمهملة، والتصويب من كتب اللغة .

وَقَالَ ابْنُ بُرَيْدَةَ : رَأَيْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ أَخَذَ بِلِسَانِهِ ؛ وَهُوَ يَقُولُ : « وَيَحْكُ قُلُوبَ خَيْرًا تَعْنَمُ ^(١) ، وَاسْكُتْ عَنْ سُوءِ تَسْلَمٍ ، وَإِلَّا فَاعْلَمْ أَنَّكَ سَتَنْدَمُ » ، فَقِيلَ لَهُ : يَا ابْنَ عَبَّاسٍ لِمَ تَقُولُ هَذَا ؟ ، فَقَالَ : « إِنَّهُ بَلَّغَنِي أَنَّ الْإِنْسَانَ - أَرَاهُ قَالَ - لَيْسَ عَلَى شَيْءٍ مِنْ جَسَدِهِ أَشَدَّ غِيظًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ [مِنْهُ] عَلَى لِسَانِهِ إِلَّا قَالَ بِهِ خَيْرًا ، أَوْ أَمْلَى بِهِ خَيْرًا » . انْتَهَى .

وَخَرَجَ الطَّبْرَانِيُّ مِنْ حَدِيثِ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : (إِنَّكَ لَنْ تَزَالَ سَلَامًا مَا سَكَتَ ، فَإِذَا تَكَلَّمْتَ كُتِبَ لَكَ أَوْ عَلَيْكَ) ^(٢) .
وَقَالَ ﷺ : (مَنْ صَمَتَ نَجَا) ^(٣) .

وَقَالَ : (إِنْ الرَّجُلُ لِيَدْنُو مِنَ الْجَنَّةِ حَتَّى مَا يَكُونُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا إِلَّا ذِرَاعٌ فَيَتَكَلَّمُ بِالْكَلِمَةِ فَيَتَبَاعَدُ مِنْهَا أَبْعَدَ مِنْ صَنْعَاءِ) ^(٤) . وَقَالَ : (كَلَامُ ابْنِ آدَمَ عَلَيْهِ لَا لَهُ إِلَّا الْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ) ^(٥) .

وَقَالَ : (لَا تَكْثُرُوا الْكَلَامَ بَغَيْرِ ذِكْرِ اللَّهِ فَإِنَّ الْكَلَامَ بَغَيْرِ ذِكْرِ اللَّهِ يَقْسِي الْقَلْبَ ، وَإِنْ أَبْعَدَ النَّاسِ عَنِ اللَّهِ الْقَلْبُ الْقَاسِي) ^(٦) .

وَقَالَ الْفُضَيْلُ بْنُ عِيَّاضٍ : « مَا حَجٌّ ، وَلَا رِبَاطٌ ، وَلَا جِهَادٌ أَشَدُّ مِنْ حَبْسِ اللِّسَانِ ، وَلَوْ أَصْبَحْتَ يُهْمُكَ لِسَانُكَ أَصْبَحْتَ فِي غَمٍّ شَدِيدٍ » .

(١) فِي أ [لِتَعْنَمَ] .

(٢) رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي (الْمَعْجَمِ الْكَبِيرِ ٢٠ / ٧٤) فِي حَدِيثٍ طَوِيلٍ .

(٣) رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ (٢ / ١٧٧) ، وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٥٠١) مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رضي الله عنه .

(٤) رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي (الْمُسْنَدِ ٤ / ٦٤ ، وَ ٥ / ٣٧٧) .

(٥) رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (٢٤١٢) ، وَابْنُ مَاجَهَ (٣٩٧٤) . مِنْ حَدِيثِ أُمِّ حَبِيبَةَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا - .

(٦) رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (٢٤١١) .

وَقَالَ لُقْمَانُ لِابْنِهِ : « لَوْ كَانَ الْكَلَامُ مِنْ فَضَّةٍ كَانَ الصَّمْتُ مِنْ ذَهَبٍ » .
 قَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ : « مَعْنَاهُ لَوْ كَانَ الْكَلَامُ بَطَاعَةً لِلَّهِ مِنْ فَضَّةٍ ، كَانَ الصَّمْتُ عَنْ
 مَعْصِيَةِ اللَّهِ مِنْ ذَهَبٍ » .

وَفِي الْمُسْنَدِ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : (لَا يَسْتَقِيمُ إِيْمَانُ عَبْدٍ حَتَّى يَسْتَقِيمَ قَلْبُهُ ، وَلَا يَسْتَقِيمَ قَلْبُهُ حَتَّى يَسْتَقِيمَ لِسَانُهُ) ^(١) .
 وَعَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ الْجُهَنِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : لَقِيتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَقُلْتُ : مَا
 النِّجَاحَةُ ؟ ، فَقَالَ : (يَا عُقْبَةُ ! اْمْلِكْ عَلَيْكَ لِسَانَكَ ، وَلْيَسْعَكَ بَيْتُكَ ، وَابْكْ عَلَى
 خَطِيئَتِكَ) ^(٢) .

فصل

وَمِنْ آفَاتِ اللِّسَانِ الْكَلَامُ فِيمَا لَا يَعْنِي [الْإِنْسَانَ] ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ :
 (مِنْ حُسْنِ إِسْلَامِ الْمَرْءِ تَرْكُهُ مَا لَا يَعْنِيهِ) ^(٣) . وَقَالَ ﷺ : (أَكْثَرُ النَّاسِ ذُنُوبًا
 أَكْثَرُهُمْ كَلَامًا فِيمَا لَا يَعْنِيهِ) ^(٤) .

وَقَالَ وَهْبُ بْنُ مُثَنَّى : « كَانَ فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ رَجُلَانِ بَلَغَتْ بِهِمَا عِبَادَتُهُمَا
 أَنْ مَشَى عَلَى الْمَاءِ ، فَبَيْنَمَا هُمَا يَمْشِيَانِ فِي الْبَحْرِ إِذْ هَمَّا بِرَجُلٍ يَمْشِي عَلَى الْهَوَاءِ ،

(١) رواه الإمام أحمد (١٩٨/٣) .

(٢) رواه الإمام أحمد (٢٥٩/٥) ، والترمذي (٢٤٠٦) .

(٣) رواه الإمام أحمد (٢٠١/١) ، ومالك (٩٠٣/٢) ، والترمذي (٢٣١٨) .

(٤) رواه العُقَيْلِيُّ فِي (كِتَابِ الضَّعْفَاءِ ٤٢٤/٣) ، وَابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي (الْعُلَلِ الْمُنْتَهِيَةِ ٧٠٥/٢) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

وَرَوَاهُ أَبُو بَكْرٍ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي (الْمُصَنَّفِ ١٢٠/٧) مِنْ حَدِيثِ سَلْمَانَ الْفَارَسِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ بِنَحْوِ
 هَذَا اللَّفْظِ .

فقالا : يا عبد الله بأي شيء أدركت هذه المنزلة ؟، قال : بيسيرٍ من الدنيا، فطَمْتُ نفسي عن الشهوات، وكَفَفْتُ لِسَانِي عَمَّا لَا يَعْنِينِي، ورَغِبْتُ فيما دَعَانِي إِلَيْهِ، ولَزِمْتُ الصَّمْتَ . فإذا أَقْسَمْتُ عَلَى اللَّهِ أَبْرَ قَسَمِي، وَإِنْ سَأَلْتَهُ أَعْطَانِي » .

وَقَالَ مُورِقُ الْعِجْلِيِّ : « أَمَرْتُ أَنَا فِي طَلَبِهِ مُنْذُ كَذَا وَكَذَا سَنَةٍ لَمْ أَقْدِرْ عَلَيْهِ، وَلَسْتُ بِتَارِكٍ لَطَلَبِهِ »، قالوا : وَمَا هُوَ ؟، قال : « الْكَفُّ عَمَّا لَا يَعْنِينِي، فإذا ترك الإنسان ما لَا يَعْنِيهِ وفعل ما يَعْنِيهِ كله فقد حَسُنَ إِسْلَامُهُ » .

وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : (إِذَا أَحْسَنَ أَحَدُكُمْ إِسْلَامَهُ، فَكُلُّ حَسَنَةٍ يَعْمَلُهَا تُكْتَبُ لَهُ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا إِلَى سَبْعِمِائَةِ ضِعْفٍ، وَكُلُّ سَيِّئَةٍ يَمْثُلُهَا حَتَّى يَلْقَى اللَّهَ) رواه مسلم ^(١) .

فصل

وَمِنْ آفَاتِ اللِّسَانِ الْمَدْحُ؛ كَمَا جَرَتْ بِهِ عَادَةُ النَّاسِ عِنْدَ زِيَارَةِ الْمُحْتَشِمِينَ مِنْ أَبْنَاءِ الدُّنْيَا .

وَفِي الْمَدْحِ سِتُّ آفَاتٍ؛ أَرْبَعٌ عَلَى الْمَادِحِ، وَاثْنَتَانِ عَلَى الْمَمْدُوحِ؛ فَالْآفَةُ الْأُولَى عَلَى الْمَادِحِ فَإِنَّهُ قَدْ يَفْرُطُ الْمَدْحَ، فَيَذْكُرُ مَا لَيْسَ فِيهِ؛ فَيَكُونُ كَاذِبًا .

الثَّانِيَّةُ : أَنَّهُ قَدْ يَظْهَرُ بِهِ مِنَ الْحَبِّ مَا لَا يَعْتَقِدُ ^(٢)؛ فَيَكُونُ مُنَافِقًا مُرَائِيًا .

الثَّالِثَةُ : أَنَّهُ يَقُولُ مَا لَا يَتَحَقَّقُ فِيهِ؛ فَيَكُونُ مُجَازِفًا؛ كَقَوْلِهِ : " إِنَّهُ عَدْلٌ، وَإِنَّهُ وَرَعٌ "، وَغَيْرَ ذَلِكَ، وَمَدَحَ رَجُلٍ بَيْنَ يَدَيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ رَجُلًا، فَقَالَ :

(١) رواه مسلم (١١٨) .

(٢) فِي بَازِيَّةٍ [مُجَازِفًا]، وَقَدْ ضَرَبَ عَلَيْهَا فِي أ .

(وَيَحْكُ قَطَعْتَ عُنُقَ صَاحِبِكَ)^(١) .

الرابعة : أن يفرح، وربما أن يكون ظالماً فيُفْضِي ذلك إلى إدخال السُّرور على قلبه، وقال النبي ﷺ : (إِنْ اللَّهُ لَيَغْضَبُ إِذَا مُدِحَ الْفَاسِقُ)^(٢)، وقال الحسن : « من دعا لفاسقٍ بالبقاء فقد أحبَّ أن يُعصى الله » . فالظالم الفاسق ينبغي أن يُذَمَّ لتفتر رغبته عن الظلم والفسق .

وَأَمَّا الْمَمْدُوحُ، فإحدى الِأَفْتَيْنِ فيه أن يحدثَ كِبَرًا، وعُجْبًا؛ وهما مهلكان، قال المروزي : قلتُ لأبي عبد الله : الرجل يقال له في وجهه أحييتَ السُّنَّةَ ؟، قال : « هذا فساد لقلب الرجل » .

الثانية : أن يفرح، فيفتر عن العمل، ويرضى عن نفسه .

[فصل]^(٣)

وَيَنْبَغِي لِلْمَمْدُوحِ^(٤) أَنْ يَكْرَهُ الْمَدْحَ، وَيُظْهِرَ الْكَرَاهَةَ؛ قَالَ عَلِيٌّ ؓ لَمَّا أَثْنِيَ عَلَيْهِ : « اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي مَا لَا يَعْلَمُونَ، وَلَا تَوَاحِدْنِي بِمَا يَقُولُونَ، وَاجْعَلْنِي خَيْرًا مِمَّا يَظُنُّونَ » .

وَقَالَ خَطَّابُ بْنُ بَشْرٍ : قَالَ أَبُو عَثْمَانَ الشَّافِعِيُّ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ أَحْمَدَ ابْنَ حَنْبَلٍ : « لَا يَزَالُ النَّاسُ بِخَيْرٍ مَا مَنَّ اللَّهُ عَلَيْهِمْ بِبَقَائِكَ » - وَكَلَامٌ مِنْ هَذَا النِّحْوِ كَثِيرٌ -، فَقَالَ : « لَا تَقُلْ هَذَا يَا أَبَا عَثْمَانَ، وَمَنْ أَنَا فِي النَّاسِ » .

(١) رواه البخاري (٢٦٦٣)، ومسلم (٣٠٠٠) .

(٢) رواه ابن أبي الدنيا في (كتاب الصمت ص ١٤٣)، وابن عدي في (الكامل ٣/ ٤٦٦) .

(٣) من أ .

(٤) ما بين المعكوفتين ساقط من ب ، ومثبت من أ .

وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ فِي (مَشْهُورِ الْحِكْمِ وَالْأَمْثَالِ) : « مَنْ مَدَحَكَ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِيكَ جَهْرًا، ذَمَّكَ بِمَا لَا يَعْلَمُ مِنْكَ سِرًّا » .
 وَقَالَ الْمَرْوُذِيُّ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ : « مَا أَكْثَرَ الدَّاعِينَ لَكَ » ،
 فَتَغَرَّغْتُ ^(١) عَيْنُهُ ، وَقَالَ : « أَخَافُ أَنْ يَكُونَ هَذَا اسْتِدْرَاجًا » .
 وَقَالَ رَجُلٌ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ : « الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي رَأَيْتُكَ » ، فَقَالَ : « اقْعُدْ ؛
 إِيَّشْ هَذَا مَنْ أَنَا ! » .

فصل ^(٢)

وَأَنَّ سَلِمَ الْمَدْحُ مِنْ هَذِهِ الْآفَاتِ فِي الْمَدْحِ وَالْمَادِحِ فَلَا بَأْسَ بِهِ ،
 وَرَبَّمَا تُدْبِإِلِيهِ ؛ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : (لَوْ وُزِنَ إِيمَانُ أَبِي بَكْرٍ بِإِيمَانِ الْعَالَمِينَ
 لَرَجَحَ) ^(٣) ، وَقَالَ : (لَوْ لَمْ أُبْعَثْ لُبُعْتُ [عُمَرُ]) ^(٤) .
 وَقِيلَ لِعُمَرَ : يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ مَنْ ذَا الَّذِي إِلَى جَنْبِكَ ، فَقَالَ : « هَذَا » ^(٥)
 سَيِّدُ الْمُسْلِمِينَ ^(٦) أَبِي بَكْرٍ كَعْبٌ » .

(١) فِي أ [فَتَغَرَّغْتُ] .

(٢) [فَصْل] سَاقِطَةٌ مِنْ ب ، وَمُثَبَّتٌ مِنْ أ .

(٣) رَوَاهُ ابْنُ عَدِي فِي (الْكَامِلِ ٢٠١ / ٤) مَرْفُوعًا مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

قَالَ الشُّوْكَانِيُّ فِي (الْفَوَائِدِ الْمَجْمُوعَةِ ص ٢٩٧) : " وَسَنَدُهُ مَوْقُوفٌ عَلَى [ابْنِ] عُمَرَ صَحِيحٌ ،
 وَمَرْفُوعٌ ضَعِيفٌ أ. هـ .

(٤) رَوَاهُ ابْنُ عَدِي فِي (الْكَامِلِ ١٥٥ / ٣ ، ٢١٦ / ٣ ، وَ ١٩٤ / ٤) ، وَابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي (الْمَوْضُوعَاتِ
 ٦٥ / ٢) ، وَالدِّيلَمِيُّ فِي (مَسْنَدِ الْفَرْدُوسِ ٥١٦٧) بِهَذَا اللَّفْظِ .

قَالَ الْعِرَاقِيُّ (تَخْرِيجُ أَحَادِيثِ إِحْيَاءِ عُلُومِ الدِّينِ ١٧٨٢ / ٤) : " مُنْكَرٌ " .

(٥) مَا بَيْنَ الْمَعْكُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ ب ، وَمُثَبَّتٌ مِنْ أ .

(٦) فِي ب [الْمُرْسَلِينَ] ، وَالتَّصْوِيبُ مِنْ أ .

قال القاضي أبو يعلى : وفي قصة يوسف -يعني قوله : ﴿ قَالَ أَجْعَلْنِي عَلَىٰ خَزَائِنِ الْأَرْضِ ۚ إِنِّي حَفِيظٌ عَلَيْهَا ۖ ﴾^(١) - دلالة على أنه يجوز للإنسان أن يصف نفسه بالفضل عند من لا يعرفه، وأنه ليس بالمحذور .

وفي قوله [تعالى] : ﴿ فَلَا تُزَكُّوا أَنْفُسَكُمْ ۖ ﴾^(٢) ساعَ لعمَرَ أن يُزَكِّي نفسه حين سأله رجلٌ عن صيدٍ قتله، فقال : « اصبر حتى يأتي حكمٌ آخر » . فحكم لنفسه أنه أحدُ العذلين، قيل : إنما نهى عن تزكية النفس بالمدح، والإطراء^(٣) المورثِ عجباً . انتهى .

قال ابنُ الجوزي : فإن قيل : كيف مدَحَ نفسه -يعني يوسف- ومن شأن الأنبياء والصالحين التواضع ؟ . فالجواب : أنه لما خلا مدحُه لنفسه عن بُغي^(٤)، وتكبر، وكان مُرادُه [به الوصولُ إلى حقِّ يُقيِّمُه، وعدلٍ يَحْيِيه، وَجَوْرٍ يُبْطِلُه كان ذلك]^(٥) جميلاً جائزاً، وقد قال نبينا -عليه الصَّلَاةُ وَالسَّلَام- : (أنا أكرمُ ولدِ آدمَ على ربه)^(٥) . وقال عليٌّ : « ما مِن آيةٍ إلَّا وأنا أعلمُ بليلٍ نزلت، أم بنهار » . وقال ابنُ مسعود : « لو أعلمُ أحداً أعلمُ بكتابِ^(٦) الله مني تبلغه الإبل لأتيته »، فهذه الأشياءُ خَرَجَتْ مخرجَ الشُّكْرِ لله، وتعريفِ المُستفيد ما عند المُفيد . آخر كلامه .

(١) يوسف : ٥٥ .

(٢) النجم : ٣٢ .

(٣) [الإطراء]، [بُغي] ساقطتان من ب ، ومثبته من أ .

(٤) ما بين المعكوفتين ساقط من ب .

(٥) رواه بهذا اللفظ الترمذي (٣٦١٠)، وأبو نعيم في (دلائل النبوة ٢٤) من حديث أنس ؓ .

(٦) في أ [لكتاب] .

قَالَ :

وَلَا زَسَالَ طَرْفُ الْمَرْءِ أَنْكَى فَقِيْدٍ
وَطَرْفُ الْفَتَى يَاصَاحُ رَائِدُ فَرْجِهِ
وَمُتْعِيْهُ فَأَغْضُضْهُ مَا اسْطَطَعْتَ^(١) تَهْتَدِي

أراد « بالإرسال » إطلاق البصر إلى ما^(٢) لا يحلُّ النظرُ إليه .
و« الطَّرْفُ » هو البَصَرُ .

قوله : « أنكى »؛ أي أشدُّ في النِّكَاية، قال الجوهري^(٣) : « نكيتُ في العدو نِكَايةٌ ؛ إذا قتلتُ فيهم وَجَرَحْتُ .

ولما ذَكَرَ النَّاطِمُ -رحمهُ الله- اللسانَ وَآفَتَهُ، أتبعه بذكر النظر وَآفَتِهِ، فإن أكثرَ المعاصي إنما تتولد من فضول الكلام والنظر، وهما أوسعُ مداخلِ الشَّيْطَانِ، فإن جارحتهما لا يملأن، بخلاف البطن؛ فإنه إذا امتلأ لم يبقَ له إلى الطَّعامِ إرادةٌ، وأما العين واللسان فلو تُرِكَا لم يَفْتُرَا مِنَ النَّظَرِ وَالْكَلَامِ؛ كما قيل : « أربعة لا تشبع؛ عينٌ من نَظَرٍ، وَلَا أرضٌ من مطرٍ، وَلَا عَالِمٌ من أثرٍ، وَلَا أنثى من ذَكَرٍ » .

ثم إن فَضُولَ النَّظَرِ هو أصلُ البلاء؛ لأنه رَسُولُ الْفَرْجِ؛ أعني أنَّ الآفَةَ الْكُبْرَى، وَالبَلِيَّةُ الْعُظْمَى -وهي الزُّنَا- إنما يكون سببُهُ في الغالب النظر، فإنه

(١) في الأصلين : [استطعت] .

(٢) في ب [فيما] .

(٣) الصَّحاح ٧٨ / ١ .

- أعني فضول النظر - يدعو إلى الاستحسان، ووقوع صورة المنظور إليه في القلب . والفكرة في النظرة .

فهذه الفتنة من فضول النظر؛ وهو من الأبواب التي تُفتح للشيطان على ابن آدم، وهو سهم من سهام إبليس؛ كما في (المسند) عن النبي ﷺ أنه قال : (النَّظَرُ سَهْمٌ مَسْمُومٌ مِنْ سِهَامِ إبْلِيسَ، فَمَنْ غَضَّ بَصَرَهُ [لِللَّهِ] أَوْرَثَهُ اللَّهُ حَلَاوَةً يَجِدُهَا فِي قَلْبِهِ إِلَى يَوْمٍ يَلْقَاهُ)^(١) - أو كما قال النبي ﷺ - .

ولهذا يقول يحيى الصَّرَصِرِي - عفا الله عنه - :

وَعُضٌّ عَنِ الْمَحَارِمِ طَرْفًا

طُمُوحًا تَفْتِنُ الرَّجُلَ اللَّبِيَا

فَخَائِثَةُ الْعُيُونِ كَأَسَدٍ غَابِ

إِذَا مَا أَهْمِلْتَ وَثَبَتْ وَثُوبَا

وَمَنْ يَغْضُضُ فَضُولَ الطَّرْفِ عَنْهَا

يَجِدُ فِي قَلْبِهِ رَوْحًا وَطِيًّا

فكم من نظرٍ أعقبت صاحبها حسرات؛ كما قال الشاعر :

كُلُّ الْحَوَادِثِ مَبْدَأُهَا مِنَ النَّظَرِ وَمُعْظَمُ النَّارِ مِنْ مُسْتَصْعَرِ الشَّرِّ

كم نظرة فتكت في قلب صاحبها فتك السهام بـلا قوسٍ ولا وترٍ

(١) رواه الحاكم في (المستدرک ٤/ ٣١٤)، والقضاعي في (مسند الشهاب ٢٩٢) بنحو هذا اللفظ

من حديث حذيفة ؓ . والطبراني في (المعجم الكبير ١٠٣٦٢) من حديث ابن مسعود ؓ .

ورواه الإمام أحمد في (المسند ٥/ ٢٦٤) من حديث أبي أمامة ؓ بلفظ : (ما من مسلم ينظر

إلى محاسن امرأة أول مرة ثم يغض بصره إلا أحدث الله له عبادة يجد حلاوتها) .

وقال آخر :

وَكُنْتُ^(١) مَتَى أَرْسَلْتَ طَرْفَكَ^(٢) رَائِدًا^(٣) لِقَلْبِكَ يَوْمًا أَتَعَبَتْكَ الْمَنَاطِرُ

وقال العلامة ابن القيم^(٤) - رحمه الله تعالى ورضي عنه - :

يَا رَامِيًا بِسِهَامِ اللَّحْظِ مَجْتَهِدًا

أَنْتَ الْقَتِيلُ بِمَا تَرْمِي فَلَا تُصَبِّ

وَبَاعِثَ الطَّرْفِ يَرْتَادُ الشِّفَاءَ بِهِ

تَوَقَّهْ إِنَّهُ يَرْتَدُّ بِالْعَطَبِ

ترجو الشفاء بأحداقٍ بها مَرَضٌ^(٥)

فَهَلْ سَمِعْتَ بِبُرِّ جَاءٍ مِنْ عَطَبٍ

فصل

النَّظَرُ يَنْقَسِمُ إِلَى [أقسام] ^(٦) :

منها ما هو محرَّم؛ وهو جُلُّ المقصود في هذا الموضع؛ كالنظر إلى الأجنبية من غير أن يحتاج إلى النظر إليها، فإنه يحرمُ إلى جميعها في ظاهر كلام أحمد، قال أحمد : « لا يأكلُ مع مُطْلَقَتِهِ؛ هو أجنبي لا يحل له أن ينظر إليها، فكيف

(١) في الأصلين [كيف]، والتصويب من (روضة المحبين ص ١١٤)، و(بدائع الفوائد ٢ / ٢٧١).

(٢) في ب [طرفاً] . والتصويب من أ ، و(الروضة ص ١١٤)، و(بدائع الفوائد ٢ / ٢٧١) .

(٣) في ب [زائلاً]، والتصويب من (روضة المحبين ص ١١٤)، و(البدائع ٢ / ٢٧١) .

(٤) الأبيات في كتاب ابن القيم؛ (روضة المحبين ص ١١٤)، و(الجواب الكافي ص ١٧٤)، دون البيت الثالث . وهو مذكور في (بدائع الفوائد ٢ / ٢٧١) منسوبة له .

(٥) في ب [بأحدا موص] !! . والتصويب من (بدائع الفوائد) .

(٦) ما بين المعكوفتين ساقط من ب .

يأكل معها، ينظر إلى كفِّها ؟. لا يحلُّ له ذلك»^(١) .

وقال القاضي : يحرمُ عليه النَّظَرُ إلى ما عدا الوجه والكفين؛ لأنه عَوْرَةٌ .
ويُباح له النظرُ إليهما معَ الكراهة إذا أمِنَ الفِتْنَةُ، ونَظَرَ من غير شهوة . انتهى .
ويحرم النَّظَرُ بشهوةٍ إلى كلِّ أحدٍ سوى الزوجين وأَمَتِهِ غيرِ المزوَّجَةِ؛
فيدخل في ذلك النظرُ إلى الأجنبية، والأمرَدِ، والذي له لِحْيَةٌ، وأَمَةٌ غَيْرُهُ،
وذواتِ المحارم، والعجوز، والبرزة، والتي ينظر إليها عند الشَّهادة عليها، والبيع
والشراء، والتي يخطبها، وكذا نَظَرَ المرأة إلى الرجل، والطبيب، وغير ذلك،
فهذا كُلُّهُ حَرَامٌ إذا كان مَعَهُ شَهْوَةٌ . والله أعلم .

فصل

القسم الثاني : مستحبٌّ؛ وهو النظر إلى امرأةٍ يريد أن يتزوجها وغلب
على ظنِّه إجابته؛ قال جابر رضي الله عنه قال رسول الله ﷺ : (إذا خطب أحدكم المرأة
فإن استطاع أن ينظرَ إلى ما يدعُوهُ إلى نكاحها فليفعل)، قال : « فخطبتُ
امرأةً، فكنت أُنحِبُ لها حتى رأيتُ منها ما دَعَانِي إلى نكاحها، فتزوجْتُها » .
رواه أبو داود^(٢) .

وله النَّظَرُ إلى وَجْهِها، وكَفِّها فقط . وعنه رواية : له النظر إلى ما يظهر
منها غالباً؛ كالوجه، والرَّقْبَةُ، واليَدَيْنِ، والقَدَمَيْنِ، وَهِيَ المَذْهَبُ .
ويجوز له أن يكرّر النَّظَرَ إليها، ويتأمل محاسنها بإذنها وغيرِ إذنِها، ولا
يجوز له أن يخلو بها؛ لأنَّ مَنْ خَلا بامرأةٍ كان الشَّيْطَانُ ثالثَهما .

(١) ذكره الخلال في باب أحكام النساء من (الجامع ل ٢٤٤) .

(٢) رواه أبو داود (٢٠٨٢)، والإمام أحمد (٣/ ٣٣٤) .

فصل

القسم الثالث : النَّظَرُ المَبَاحُ؛ فَمِنْهُ نَظَرُ الفَجَاءَةِ مِنَ الأَجْنِبِيَّةِ؛ وَهِيَ النَّظَرَةُ الأَوَّلَى الَّتِي تَكُونُ مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ؛ لَمَّا رُوي عَنْ عَلِيٍّ ؓ أَنَّهُ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : (لَا تُتَّبَعِ النَّظَرَةُ النَّظَرَةُ، فَإِنْ لَكَ الأَوَّلَى، وَلَيْسَتْ لَكَ الآخِرَةُ) . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ^(١) .

وإن كانت الأَوَّلَى عَنْ قَصْدٍ فَهُوَ حَرَامٌ؛ كَالثَّانِيَةِ . وَلَوْ نَظَرَ ثَانِيَةً مِنْ غَيْرِ قَصْدٍ لَمْ تَكُنْ حَرَامًا، وَلَمْ يَأْثُمْ بِهَا لِعَدَمِ الْقَصْدِ .

وَمِنْهُ نَظَرُ كُلِّ مِنَ الزَّوْجَيْنِ إِلَى جَمِيعِ بَدَنِ صَاحِبِهِ، وَكَذَا لِمَسِّهِ حَتَّى الْفَرْجِ . وَكَذَا حُكْمُ مَنْ لَهَا دُونَ سَبْعِ سَنِينَ؛ نَصْرٌ عَلَيْهِ أَحْمَدُ .

وَقَالَ : «يُكْرَهُ النَّظَرُ إِلَى الْفَرْجِ فَقَطْ؛ لِقَوْلِ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا : (مَا رَأَيْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَلَا رَأَاهُ مِنِّي) ^(٢) » .

وَمِنْهُ نَظَرُ السَّيِّدِ إِلَى جَمِيعِ بَدَنِ أَمَّتِهِ الْمُبَاحَةِ لَهُ . وَلَا يَنْظَرُ إِلَى الْمُشْتَرَكَةِ ^(٣) . فَإِنْ كَانَتْ مُزَوَّجَةً، أَوْ وَثْنِيَّةً، أَوْ مَجُوسِيَّةً فَلَهُ النَّظَرُ مِنْهَا إِلَى مَا فَوْقَ السُّرَّةِ، وَتَحْتَ الرِّكْبَةِ فَقَطْ .

وَمِنْهُ نَظَرُ الطَّبِيبِ إِلَى مَا يَدْعُو إِلَيْهِ الْحَاجَةُ مِنْ بَدَنِهَا حَتَّى فَرْجَهَا، وَمِثْلُهُ مَنْ يَلِي خِدْمَةَ الْمَرِيضِ؛ وَلَوْ أَنْثَى فِي وُضُوءٍ وَاسْتَنْجَاءٍ .

(١) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢١٤٩)، وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ (٣٥١/٥)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٧٧٧) . كُلُّهُمْ مِنْ حَدِيثِ بَرِيدَةَ ؓ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِعَلِيٍّ ... الْحَدِيثُ .

(٢) رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ (٦٣/٦)، وَابْنُ مَاجَةٍ (١٩٢٢) .

(٣) أَيِ الْأَمَةِ الْمُشْتَرَكِ مَلِكُهَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ غَيْرِهِ .

وَمِنْهُ نَظْرُ الصَّبِيِّ الْمُمِيزِ الَّذِي لَا شَهْوَةَ لَهُ، فَيَنْظُرُ مِنَ الْمَرْأَةِ مَا فَوْقَ السُّرَّةِ وَتَحْتَ الرُّكْبَةِ .

وَإِنْ كَانَ دَا شَهْوَةً فَهُوَ كَذِي مُحَرَّمٍ، فَيَنْظُرُ مَا يَظْهَرُ غَالِبًا مِنْ وَجْهِهِ، وَرَقَبَتِهِ، وَيَدَيْهِ، وَقَدَمَيْهِ، وَرَأْسِهِ، وَسَاقِهِ .
وَمِنْهُ النَّظْرُ إِلَى الْعَجُوزِ، وَالْبَرْزَةِ، وَالْقَيْحَةِ الْمُنْظَرِ، فَيَنْظُرُ مِنْهَا إِلَى غَيْرِ عَوْرَةٍ صَلَاةً، وَكَذَا مِنَ الْأُمَّةِ .

وَمِنْهُ النَّظْرُ إِلَى ذَوَاتِ الْمُحَارِمِ، فَيَنْظُرُ مِنْهُنَّ -وَمِنْ بَنَاتِ سَبْعِ سِنِينَ- إِلَى وَجْهِهِ، وَرَقَبَتِهِ، وَيَدَيْهِ، وَقَدَمَيْهِ، وَرَأْسِهِ، وَسَاقِهِ؛ وَهُنَّ مَنْ تَحْرُمُ عَلَيْهِ عَلَى التَّأْيِيدِ بِنَسَبٍ، أَوْ سَبَبٍ مَبَاحٍ لِحُرْمَتِهَا، إِلَّا نِسَاءَ النَّبِيِّ ﷺ فَلَا .

وَمِنْهُ نَظْرُ الْعَبْدِ إِلَى سَيِّدَتِهِ؛ إِذَا كَانَ كُلُّهُ رَقِيقًا، فَيَنْظُرُ مِنْهَا كَذِي مُحَرَّمٍ .
وَكَذَا نَظْرُ غَيْرِ أَوْلِي الْإِرْبَةِ؛ كَعَيْنَيْنِ، وَكَبِيرٍ، وَنَحْوَهُمَا .
وَيُحْرَمُ نَظْرُ خَصْمِي، وَمُحِبُّوبٍ إِلَى أَعْجُنِيَّةٍ؛ نَصْرًا عَلَيْهِ أَحْمَدُ . وَكَرِهَ أَحْمَدُ أَنْ يَنْظُرَ [الْعَبْدُ]^(١) إِلَى شَعْرِ مَوْلَاتِهِ .

وَمِنْهُ النَّظْرُ إِلَى الْأَمْرَدِ، وَلَا يَكْرَهُهُ؛ وَإِنْ خَافَ ثَوْرَانَ الشَّهْوَةِ حَرَمَ .
وَمِنْهُ نَظْرُ الْمَرْأَةِ إِلَى الْمَرْأَةِ فَتَنْظُرُ مِنْهَا مَا فَوْقَ السُّرَّةِ، وَتَحْتَ الرُّكْبَةِ، وَكَذَا رَجُلٌ مَعَ رَجُلٍ . وَتَنْظُرُ أَيْضًا مِنَ الرَّجُلِ مَا تَنْظُرُ مِنَ الْمَرْأَةِ . وَعَنْهُ يُحْرَمُ عَلَيْهَا أَنْ تَنْظُرَ مِنْهُ مَا يُحْرَمُ عَلَيْهِ أَنْ يَنْظُرَ مِنْهَا .
وَمِنْهُ النَّظْرُ إِلَى مَنْ يَشْهَدُ عَلَيْهَا، أَوْ يَعَامِلُهَا مِنْ بَيْعٍ وَشَرَاءٍ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ، فَيَنْظُرُ إِلَى وَجْهِهَا، وَكَفِّهَا .

(١) مَا بَيْنَ الْمَعْكُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ ب، وَمُثَبَّتٌ مِنْ أ .

فصل

قال الشيخ تقي الدين : [إِنْ كَرَّرَ النَّظَرَ عَلَى الْأَمْرَدِ، وَنَحْوِهِ؛ وَقَالَ : « لَا أَنْظِرْ لَشَهْوَةٍ » كُذِّبَ فِي دَعْوَاهُ . وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ .

وقال الشيخ تقي الدين أيضاً^(١) : « أَيْضاً تَحْرُمُ خُلُوءُ الْمَرْأَةِ بِأَمْرِدٍ حَسَنٍ، وَمُضَاجَعَتُهُ؛ كَالْمَرْأَةِ الْأَجْنِبِيَّةِ، وَلَوْ لِمَصْلَحَةِ التَّعْلِيمِ وَالتَّأْدِيبِ . وَمَنْ عُرِفَ بِمَحَبَّتِهِمْ، أَوْ بِمَعَاشَرَةٍ بَيْنَهُمْ مُنِعَ مِنْ تَعْلِيمِهِمْ » . انتهى^(٢) .

وَوَجَدْتُ فِي ظَهْرِ وَرَقَةٍ فِي كِتَابِ أَيْبَاتٍ مَنْظُومَةٍ كَأَنَّهَا -وَاللَّهِ أَعْلَمُ- جَوَابُ سَوَالٍ رَجُلٍ كَانَ يُعَلِّمُ أَوْلَاداً مُرَدَّاءَ، فَخَافَ أَنْ تَمِيلَ نَفْسُهُ إِلَيْهِمْ، أَوْ كَانَتْ تَمِيلُ -وَاللَّهِ أَعْلَمُ-، وَهَذَا مَا وَجَدْتُ :

أَيَا سَائِلًا بِاللَّهِ إِنْ كُنْتَ ذَا ثِقَى

تَرْجِي ثَوَابَ اللَّهِ فِي جَنَّةِ الْخُلْدِ

فَأَيَّاكَ وَالْأَخْدَاتِ لَا تَقْرِبْنَهُمْ

وَلَا تُرْسِلَنَّ الطَّرْفَ فِيهِمْ عَلَى عَمْدٍ

وَأَرْسَالَ طَرْفٍ مِنْكَ لَا تَحْقِرْنَهُ

فَفِي ضَمْنِهِ سَهْمٌ يَفُوقُ عَلَى الْهَنْدِ

فَإِنَّكَ إِنْ أَرْسَلْتَ طَرْفَكَ رَائِدًا

تُمَتِّعُهُ يَا صَاحِبَ النَّاعِمِ الْخَدِ

(١) ما بين المعكوفتين ساقط من ب .

(٢) انظر مجموع فتاوى شيخ الإسلام ابن تيمية ٣٢ / ٢٤٧ .

تَبَوُّءٌ بِإِثْمٍ^(١) ثُمَّ تُسَلَّبُ أَنْعَمًا
ثَلَاثًا بِهِنَّ اللَّهُ يَهْدِي إِلَى الرُّشْدِ^(٢)
حَلَاوَةٌ إِيْمَانٍ، وَتُورُ فِرَاسَةً
وَتَالِثُهَا إِيْمَانُ ذِي الْقُوَّةِ الْجَلْدِ^(٣)
فَمَا بَعْدَ ذَا الْخُسْرَانِ رِبْحٌ^(٤) فَخَلَّهِمْ
يُعَلِّمُهُمْ دُو عِفَّةٍ حَسَنُ الْقَصْدِ
وَنَاطِمُهَا يُسَمَّى ابْنُ حَبَّالٍ أَحْمَدًا
هُوَ الْحَنْبَلِيُّ بِالشُّكْرِ يُخْتِمُ وَالْحَمْدُ

(١) رسمت هذه الكلمة في الأصلين معاً بالسین [باسم] .

(٢) ورد هذا البيت في ب هكذا :

[تَبَوُّءٌ بِإِثْمٍ سَلْبٍ ثَلَاثًا بِهِنَّ اللَّهُ يَهْدِي إِلَى الرُّشْدِ] .

(٣) في ب [ذِي الْقُوَّةِ الْحَدْدِ] ! .

(٤) في ب [يربح] .

قال :

وَيَحْرُمُ بَهْتٌ وَاغْتِيَابٌ نَمِيمَةٌ
وَلِإِفْشَاءٍ سِرٍّ ثُمَّ لَعْنٌ مُّقَيَّدٌ
وَفُحْشٌ وَمَكْرٌ وَالْبَذَاءُ وَخَدِيعَةٌ
وَسُخْرِيَّةٌ وَالْهُزْءُ [جَاءَ مُشَدِّدًا]^(١)

قوله : « بَهْتٌ » ؛ هو بفتح الموحدة، وسكون الهاء، وفتحها لغتان، قال
الجوهرى^(٢) : « بَهْتُهُ بَهْتًا وَبُهْتَانًا، فهو بَهَاتٌ ؛ أي قال عليه ما لم يفعله » .
وقال غيره : « البُهْتَانُ » الباطل الذي يُتَحَيَّرُ مِنْ بطلانه، وشِدَّةُ نُكْرِهِ ؛
وهو الكذب .

وهو حَرَامٌ ؛ قال رسول الله ﷺ : (عَلَيْكُمْ بِالصُّدُقِ ؛ فَإِنَّ الصُّدُقَ يَهْدِي
إِلَى الْبِرِّ، وَالْبِرَّ يَهْدِي إِلَى الْجَنَّةِ، وَمَا يَزَالُ الرَّجُلُ يَصْدُقُ وَيَتَحَرَّى الصُّدُقَ حَتَّى
يُكْتَبَ عِنْدَ اللَّهِ صِدْقًا، وَإِيَّاكُمْ وَالْكَذِبَ ؛ فَإِنَّ الْكَذِبَ يَهْدِي إِلَى الْفُجُورِ، وَإِنْ
الْفُجُورَ يَهْدِي إِلَى النَّارِ وَمَا يَزَالُ الرَّجُلُ يَكْذِبُ وَيَتَحَرَّى الْكَذِبَ حَتَّى يَكْتَبَ
عِنْدَ اللَّهِ كَذَابًا)^(٣) . وَالْكَذِبُ مِنْ عِلَامَاتِ النِّفَاقِ .

وَسُئِلَ أَحْمَدُ : بِمَ تَعْرِفُ الْكَذَّابِينَ ؟، قال : « بِخُلْفِ الْمَوَاعِيدِ » .
وقال أبو زُرْعَةَ : قُلْتُ لِأَحْمَدَ : « كَيْفَ تَخَلَّصْتَ مِنْ سَيْفِ الْمُعْتَصِمِ وَسَوَاطِ
الْوَائِقِ ؟ »، فقال : « لَوْ وُضِعَ الصُّدُقُ عَلَى جُرْحٍ لَبُرَأَ » .

(١) ما بين المعكوفين من أخط مغاير، وليس في ب. وفي هامش ب : « سيأتي باقيه » وانظر ص ٨٩.

(٢) الصحاح ٢٤٤/١ .

(٣) رواه مسلم (٢٦٠٧)، والترمذي (١٩٧١) من حديث ابن مسعود ؓ وهذا لفظ الترمذي .

قوله : « وَاغْتِيَابٌ »؛ يعني وَيَحْرُمُ الاغْتِيَابُ؛ وَهُوَ ذِكْرُ الْإِنْسَانِ مَنْ وَرَاءَهُ بِسُوءٍ، قَالَ الْجَوْهَرِيُّ ^(١) : « اغْتَابَهُ اغْتِيَاباً إِذَا وَقَعَ، وَالْإِسْمُ الْغَيْبَةُ، وَهُوَ أَنْ يَتَكَلَّمَ خَلْفَ إِنْسَانٍ مُسْتَوْرٍ بِمَا يَغْمُهُ لَوْ سَمِعَهُ فَإِنْ كَانَ صِدْقاً ^(٢) سُمِّيَ غَيْبَةً، وَإِنْ كَانَ كَذِباً ^(٣) سُمِّيَ بُهْتَاناً » .

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : (أَتَدْرُونَ مَا الْغَيْبَةُ ؟)، قَالُوا : اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، قَالَ : (ذَكَرُكَ أَخَاكَ بِمَا يَكْرَهُ)، قِيلَ : أَفَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ فِي أَخِي مَا أَقُولُ ؟، قَالَ : (إِنْ كَانَ فِيهِ مَا تَقُولُ فَقَدْ اغْتَبْتَهُ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِيهِ مَا تَقُولُ فَقَدْ بُهْتَنَ) رَوَاهُ مُسْلِمٌ ^(٣) .

وَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَلَا يَغْتَبِ بَعْضُكُم بَعْضًا .. الْآيَةُ ﴾ ^(٤)، وَقَالَ : ﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا ﴾ ^(٥) .
وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : (يَا مَعْشَرَ مَنْ آمَنَ بَلْسَانَهُ وَلَمْ يَدْخُلِ الْإِيمَانُ فِي قَلْبِهِ ! لَا تَغْتَابُوا النَّاسَ، وَلَا تَتَّبِعُوا عَوْرَاتِهِمْ، فَإِنَّهُ مَنْ يَتَّبِعْ عَوْرَاتِهِمْ تَتَّبِعْ اللَّهُ عَوْرَتَهُ، وَمَنْ تَتَّبِعْ اللَّهُ عَوْرَتَهُ يَفْضَحْهُ فِي بَيْتِهِ) خَرَّجَهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ ^(٦) .

(١) الصَّحاح ١/١٩٦ .

(٢) فِي ب [صَادِقاً ... كَاذِباً] . وَمَا أُثْبِتَ فَمِنْ أ ، وَ(الصَّحاح) .

(٣) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٢٥٨٩) .

(٤) الْحَجَرَات : ١٢ .

(٥) الْإِسْرَاء : ٣٦ .

(٦) فِي الْأَصْلَيْنِ [أَتَّبِعْ]، وَمَا أُثْبِتَ فَمِنْ مَصَادِرِ التَّخْرِيجِ .

(٧) رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ (٤/٤٢٠)، وَأَبُو دَاوُدَ (٤٨٨٠)، مِنْ حَدِيثِ أَبِي بَرزَةَ ؓ .

فصل

قال العزالي، وابنُ [أبي] ^(١) الفتح البجلي من أصحابنا : يرخصُ في الغيبة في سِتَةِ مواضع؛ الأول : المتظلم يذكر ظلمَ الظالم عند السلطان ليدفعَ ظلمه، فأما عند غير السلطان، وعند مَنْ لا يقدر على الدفع فلا، واغْتِيبَ الحجاجُ عند بعض السلف فقال : «إن الله لينتقم للحجاج من اغتابه، كما ينتقم من الحجاج مَنْ ظلمه» .

الثاني : الذي يغتابُ على تغيير المنكر .

الثالث : المستفتي إذا احتاج إلى ذِكْرِ المسئول عنه؛ كما قالت هندُ : «إن أبا سُفيان رجل شحيح» ^(٢)، وهذا كله شيكايةٌ، وإنما يحل إذا كان فيه فائدة .

الرابع : تحذير المسلم من شرِّ الغير، فيذكره لمن يتوقع ضرره فقط .

الخامس : أن يكون معروفاً باسمٍ فيه غيبة؛ كالأعمش، ونحوه، والعدولُ إلى اسمٍ آخر إذا أمكن أولى .

السادس : أن يكون مجاهراً بذكر العيب، ولا يُكره أن يُذكر به؛ كالمخنث . انتهى .

قال أبو طالب : سُئِلَ أبو عبد الله -يعني أحمد- عن الرجل يسأل الرجلَ يخطب إليه، فيسأل عنه، فيكون رجلٌ سوء، فيخبره مثل ما أخبر النبي ﷺ حين قال لفاطمة : (معاويةٌ عاتلٌ، وأبو جهم عَصَاهُ على عَاتِقِهِ) ^(٣) يكون غيبةً إذا

(١) من ب، ولا بد منها . وهو صاحب (المطلع) .

(٢) رواه البخاري (٥٣٧٠)، ومسلم (١٧١٤) .

(٣) رواه مسلم (١٤٨٠) .

أخبره ؟ . قال : « المسْتَشَارُ مؤْتَمَنٌ ؛ يُخْبِرُهُ بما فيه ، وَلَكِنْ يَقُولُ : « ما أَرْضَاهُ لَكَ » ، وَنَحْوُ هَذَا أَحْسَنُ » . انتهى .

وَلَا يَقْصِدُ فِي ذَلِكَ الْإِزْرَاءَ ، أَوِ الطَّعْنَ فِيهِ ، وَلَا فِيمَنْ لَيْسَتْ لَهُ غِيْبَةٌ - هَذَا مَعْنَى كَلَامِهِ فِي (الْفُصُولِ) ^(١) - ؛ وَهُوَ الْفَاسِقُ الْمَعْلِنُ .

قال حَرْبٌ : سمعتُ أَحْمَدَ يَقُولُ : « إِذَا كَانَ الرَّجُلُ مُعْلِنًا بِفُسْؤِهِ فَلَيْسَ لَهُ غِيْبَةٌ » ، وَكَذَا قَالَ الْحَسَنُ . وَقَالَ أَبُو الْحَسَنِ ^(٢) : « مَنْ دَخَلَ مَذَاحِلَ التُّهْمَةِ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَجْرُ الْغِيْبَةِ » .

وَرَخَّصَ أَحْمَدُ فِي اللَّقَبِ ؛ إِذَا لَمْ يُعْرِفْ إِلَّا بِهِ ؛ كَالْأَعْمَشِ ؛ نَقَلَهُ الْأَثَرَمُ .
وَأَمَّا جَرَحُ الرُّوَاةِ ، وَالشُّهُودِ ، وَالْأَمْنَاءُ عَلَى الصَّدَقَاتِ ، وَالْأَوْقَافِ ، وَالْأَيْتَامِ ،
وَنَحْوِهِمْ فَيَجِبُ جَرَحُهُمْ عِنْدَ الْحَاجَةِ ، وَلَا يَحِلُّ السُّتْرُ عَلَيْهِمْ إِذَا رَأَى مِنْهُمْ مَا
يَقْدَحُ فِي أَهْلِيَّتِهِمْ ، وَلَيْسَ هَذَا مِنَ الْغِيْبَةِ الْمُحَرَّمَةِ ، بَلْ مِنَ النَّصِيحَةِ الْوَاجِبَةِ ،
وَهَذَا مُجْمَعٌ عَلَيْهِ ؛ قَالَ فِي (شَرْحِ مُسْلِمٍ) ^(٣) .

قَوْلُهُ : « نَمِيْمَةٌ » ؛ أَيُ : وَنَمِيْمَةٌ ، فَحَذَفَ حَرْفَ الْعُطْفِ ؛ وَهِيَ تَقْلُ الْحَدِيثِ
عَلَى وَجْهِ التَّخْرِيبِ بَيْنَ الْمَرْءِ وَصَاحِبِهِ .

وَيُقَالُ : (التَّمَامُ) الَّذِي يَكُونُ مَعَ الْقَوْمِ يَتَحَدَّثُونَ فِيهِمْ ^(٤) حَدِيثَهُمْ ،
وَيُسَمَّى (الْقَتَّاتُ) ، وَ (الْقَسَّاسُ) .

(١) الفصول، لابن عقيل ص ٨٢ .

(٢) كذا في الأصلين معاً [وقال أبو الحسن] . وهذا الأثر رواه بنحوه ابنُ أبي الدنيا في كتاب

(الغيبة ص ٩٦) عن الحسن البصري .

(٣) شرح مسلم، للنووي ١٦/١٤٢ .

(٤) في أ[فيهم] ! .

والتَّيْمَةِ حَرَامٌ؛ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : (لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ قَتَاتٌ)^(١) .
 قوله : « وَإِفْشَاءُ سِرِّ » قَالَ الْجَوْهَرِيُّ^(٢) : « فَشَا الْخَبْرُ يَفْشُو فَشُوًّا أَيْ ذَاعَ » .
 وَ (السِّرُّ) الَّذِي يُكْتَمُ . وَإِفْشَاءُ السِّرِّ حَرَامٌ ، زَادَ فِي (الرِّعَايَةِ الْكُبْرَى) :
 الْمُضِرُّ . قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولًا ﴾^(٣) ، وَقَالَ
 رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : (إِنَّ مِنْ أَشْرِّ النَّاسِ مَنْزِلَةً^(٤) عِنْدَ اللَّهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ الرَّجُلُ
 يَفْضِي إِلَى الْمَرْأَةِ ، وَتَفْضِي إِلَيْهِ ثُمَّ يَنْشُرُ سِرَّهَا) رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(٥) .

وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ لِعُمَرَ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - حِينَ عَرَضَ عَلَيْهِ حَفْصَةَ فَلَمْ
 يَرْجِعْ إِلَيْهِ شَيْئًا ، ثُمَّ خَطَبَهَا النَّبِيُّ ﷺ ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ [لَهُ] : « لَعَلَّكَ وَجَدْتَ
 عَلِيًّا حِينَ عَرَضْتَ عَلَيَّ حَفْصَةَ فَلَمْ أَرْجِعْ إِلَيْكَ شَيْئًا ؟ » ، فَقَالَ : « نَعَمْ » ،
 فَقَالَ : « فَإِنَّهُ لَمْ يَمْنَعْنِي أَنْ أَرْجِعَ إِلَيْكَ فِيمَا عَرَضْتَ عَلَيَّ إِلَّا أَنِّي كُنْتُ عَلِمْتُ
 أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ ذَكَرَهَا فَلَمْ أَكُنْ لِأَفْشِي سِرَّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ »^(٦) .

وَقَالَ أَنَسٌ : « أَتَى إِلَيَّ^(٧) رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَأَنَا أَلْعَبُ مَعَ الْغُلَمَانِ ، فَسَلَّمَ
 عَلَيْنَا ، فَبَعَثَنِي فِي حَاجَةٍ ، فَأَبْطَأْتُ عَلَى أُمِّي ، فَلَمَّا جِئْتُ قَالَتْ : مَا حَبَسَكَ ؟ ،
 قُلْتُ : بَعَثَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي حَاجَةٍ ، قَالَتْ : مَا حَاجَتُهُ ؟ ، قُلْتُ : إِنَّهَا سِرٌّ ،

(١) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٦٠٥٦) ، وَمُسْلِمٌ (١٠٥) .

(٢) الصَّحَاحُ ٦٣ / ١ .

(٣) الْإِسْرَاءُ : ٣٤ .

(٤) [مَنْزِلَةٌ] مَضْرُوبٌ عَلَيْهَا فِي أ . وَهِيَ مَوْجُودَةٌ فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ .

(٥) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٤٣٧) .

(٦) رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ (٢٧ / ٢) ، وَالبُخَارِيُّ (٥١٢٢) ، وَالنَّسَائِيُّ (٨٣ / ٦) .

(٧) فِي أ [عَلَيَّ] .

قالت : لا تخبر بسِرِّ رسول الله ﷺ أحداً، قال أنس : وَاللهِ لو حَدَّثْتُ به أحداً لحدَّثْتُك به يا ثابت»^(١) . وَذكر ابنُ عبد البر^(٢) الخبرَ المَرْوِيَّ عن رسول الله ﷺ : (مَنْ أَسَرَّ إلى أَخِيهِ سِراً لم يَحِلَّ له أن يَفْشِيهِ عليه) .

وقال العباسُ بنُ عبد المطلب لابنه عبد الله : (يا بني إني أرى أمير المؤمنين يدنيك -يعني عُمرَ- فاحفظ عني ثلاثاً؛ لا تَفْشِي سِراً، وَلَا تَغْتَابَنَّ أحداً، وَلَا يَظْلَعَنَّ مِنْكَ على كَذِبِهِ) .

قوله : « ثُمَّ لَعَنَ مُقَيْدٌ »؛ يعني وَيَحْرِمُ لَعْنُ الْمُعَيَّنِ، قال ابنُ الأثير^(٣) : « وَأَصْلُ اللَّعْنِ الطَّرْدُ وَالْإِبْعَادُ مِنَ اللَّهِ . وَمِنْ الْخَلْقِ السَّبُّ وَالِدُعَاءُ » . وقال الجوهري^(٤) : " (اللَّعْنُ) الطَّرْدُ، وَالْإِبْعَادُ مِنَ الْخَيْرِ " .

وهو حَرَامٌ إِذَا لَعَنَ إِنْسَاناً بِيَعْنِهِ، وَدَابَّةً، قال النبي ﷺ : (لَعْنُ الْمُؤْمِنِ كَقَتْلِهِ)^(٥)، وَقَالَ : (لَا يَنْبَغِي لِصَدِيقٍ أَنْ يَكُونَ لَعَاناً)^(٦)، وَقَالَ : (لَا يَكُونُ اللَّعَّائُونَ شُفْعَاءَ، وَلَا شُهَدَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ)^(٧)، وَقَالَ : (لَا تَلَاعَنُوا بِلَعْنَةِ اللَّهِ، وَلَا بِغَضَبِهِ وَلَا بِالنَّارِ)^(٨)، وَقَالَ : (لَيْسَ الْمُؤْمِنُ بِالطَّعَّانِ، وَلَا بِاللَّعَّانِ،

(١) رواه مسلم (٢٤٨٢) .

(٢) بهجة المجالس، لابن عبد البر ١/٢/٤٦٠ .

(٣) النهاية، لابن الأثير ٤/٢٥٥ .

(٤) الصحاح، للجوهري ٦/٢١٩٦ .

(٥) رواه البخاري (٦٦٥٢)، ومسلم (١١٠) .

(٦) رواه مسلم (٢٠٠٥) .

(٧) رواه مسلم (٢٥٩٨) .

(٨) رواه الإمام أحمد (١٥/٥)، وأبو داود (٤٩٠٦)، والترمذي (١٩٧٦) .

وَلَا الْفَاحِشِ الْبَذِي^(١)، وَقَالَ ﷺ : (إِنْ الْعَبْدُ إِذَا لَعَنَ شَيْئاً صَعِدَتْ اللَّعْنَةُ إِلَى السَّمَاءِ، فَتُغْلَقُ أَبْوَابُ السَّمَاءِ دُونَهَا، ثُمَّ تَهْبِطُ إِلَى الْأَرْضِ فَتُغْلَقُ أَبْوَابُهَا دُونَهَا، ثُمَّ تَأْخُذُ يَمِيناً وَشِمَالاً فَإِذَا لَمْ تَجِدْ مَسَافَةً رَجَعَتْ إِلَى الَّذِي لَعَنَ؛ فَإِنْ كَانَ أَهْلاً لَذَلِكَ، وَإِلَّا رَجَعَتْ عَلَى قَائِلِهَا)^(٢) .

وَيَجُوزُ لَعْنُ غَيْرِ الْمَعِينِ مِمَّنْ يَجُوزُ لَعْنُهُ؛ لِقَوْلِهِ: ﴿أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾^(٣) . وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ : (لَعَنَ اللَّهُ الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى)^(٤) . [وَأَيُّ جُوزُ لَعْنِ الْكُفَّارِ عَاماً . وَهَلْ يَجُوزُ لَعْنُ كَافِرٍ بَعِينِهِ ؟ عَلَى رَوَايَتَيْنِ .

قَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ : وَلَعْنُ تَارِكِ الصَّلَاةِ عَلَى وَجْهِ الْعُمُومِ جَائِزٌ، وَأَمَّا لَعْنَةُ الْمَعِينِ فَالْأَوَّلَى تَرْكُهَا؛ لِأَنَّهُ يُمْكِنُ أَنْ يُتُوبَ .

وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ : فِي لَعْنَةِ الْمَعِينِ مِنَ الْكُفَّارِ؛ مِنْ أَهْلِ الْقِبْلَةِ، وَغَيْرِهِمْ، وَمِنْ الْفُسَّاقِ بِالْإِعْتِقَادَاتِ، أَوْ بِالْعَمَلِ . لِأَصْحَابِنَا فِيهَا أَقْوَالٌ، أَحَدُهَا : أَنَّهُ لَا يَجُوزُ بِحَالٍ، وَهُوَ قَوْلُ أَبِي بَكْرٍ عَبْدِ الْعَزِيزِ . وَالثَّانِي : يَجُوزُ فِي الْكَافِرِ دُونَ الْفَاسِقِ . وَالثَّلَاثُ : يَجُوزُ مُطْلَقاً . انْتَهَى .

وَأَجَازَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ -وَهُوَ قَوْلُ بَعْضِ الْأَصْحَابِ- لَعْنُ يَزِيدَ بْنِ مَعَاوِيَةَ، وَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ : «الْإِمْسَاكَ أَحَبُّ إِلَيَّ» .

وَقَالَ أَيْضاً : «عَلَى الْجَهْمِيَّةِ لَعْنَةُ اللَّهِ»، وَقَالَ : «الرَّافِضَةُ الْمَلْعُونَةُ، [وَالْمُعْتَزَلَةُ الْمَلْعُونَةُ]» .

(١) رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ (٣/٣٨)، وَالتِّرْمِذِيُّ (١٩٧٧) .

(٢) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٩٠٥)، مِنْ حَدِيثِ أَبِي الدَّرْدَاءِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

(٣) هُودُ : ١٨ .

(٤) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٣٧٧) .

وَتَوَقَّفَ أَحْمَدُ أَيْضاً عَنْ لَعْنِ الْحَجَّاجِ بْنِ يَوْسُفَ . قَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ :
مِنْ أَصْحَابِنَا مَنْ أَخْرَجَهُ عَنِ الْإِسْلَامِ ؛ لِأَنَّهُ أَخَافَ أَهْلَ الْمَدِينَةِ ، وَأَنْتَهَكَ حُرْمَةَ
اللَّهِ وَحُرْمَةَ رَسُولِهِ ، فَيَجِيزُونَ اخْتِصَاصَهُ بِاللَّعْنِ . وَالْأَكَابِرُ مِنْ أَصْحَابِنَا يَأْبَوْنَ
ذَلِكَ ، وَيَكِلُونَ أَمْرَهُ إِلَى اللَّهِ .

قوله : « وَفَحْشٍ »؛ هو بِضَمِّ أَوَّلِهِ ، وَسَكُونِ ثَانِيهِ ؛ وَهُوَ مِنْ بَدْعِ الْكَلَامِ ،
وَهُوَ حَرَامٌ ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ ﴾ ^(١) ،
وَكُلُّ مَا نَهَى اللَّهُ عَنْهُ فَهُوَ فَاحِشٌ - قَالَ ابْنُ عَرَفَةَ - .

وَأَكْثَرُ اسْتِعْمَالِ (الْفَاحِشَةِ) فِي الزُّنَا ، وَيُقَالُ : رَجُلٌ بَذَى فَاحِشٌ ؛ سَيِّئُ
الْقَوْلِ . وَفِي الْحَدِيثِ : (إِنْ اللَّهُ يَبْغِضُ الْفَاحِشَ الْبَذِي) ^(٢) .

قوله : « وَمَكْرٌ »؛ يَعْنِي وَيَحْرُمُ مَكْرٌ ، وَ(الْمَكْرُ) الْإِحْتِيَالُ .
وَالْخَدِيعَةُ ، وَ« الْخَدَاعُ » إِظْهَارُ غَيْرِ مَا فِي النَّفْسِ ، وَهُوَ حَرَامٌ ؛
قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : (مَنْ خَبَّبَ زَوْجَةً أَمْرِيٍّ أَوْ مَمْلُوكَةً فَلَيْسَ مِنَّا) رَوَاهُ أَبُو
دَاوُدَ ^(٣) ، وَمَعْنَى (خَبَّبَ) أَيِ أَفْسَدَهُ ، وَخَدَعَهُ .

قوله : « وَالْبَدَاءُ »؛ يَعْنِي وَيَحْرُمُ الْبَدَاءُ ؛ وَهُوَ الْفَحْشُ ، وَقَدْ تَقَدَّمَ ،
وَهُوَ ضِدُّ الْحَيَاءِ ، وَفِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ : (الْحَيَاءُ مِنَ الْإِيمَانِ ، وَالْإِيمَانُ فِي
الْجَنَّةِ ، وَالْبَدَاءُ مِنَ الْجَفَاءِ ، وَالْجَفَاءُ فِي النَّارِ) ^(٤) .

(١) الأعراف : ٣٣ .

(٢) رَوَاهُ بِهَذَا اللَّفْظِ الْبَيْهَقِيُّ (١٠ / ١٩٣) ، وَابْنُ حِبَانَ (١٢ / ٥٠٦) ، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي (الْمَعْجَمِ الْكَبِيرِ)
١ / (١٣٠) .

(٣) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢١٧٥) .

(٤) رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ (٢ / ٥٠١) ، وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٠٠٩) .

وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : (الْحَيَاءُ شُعْبَةٌ مِنَ الْإِيمَانِ)^(١) . وَقَالَ : (إِنْ لِكُلِّ دِينٍ خُلُقًا ، وَإِنْ خُلِقَ هَذَا الدِّينُ الْحَيَاءُ)^(٢) . [وَقَالَ بَعْضُ الصَّحَابَةِ : « يَا رَسُولَ اللَّهِ حَارِثَةُ أَفْسَدَهُ الْحَيَاءُ »]^(٣) ، فَقَالَ : (لَا تَقُولُوا أَفْسَدَهُ الْحَيَاءُ ، لَوْ قُلْتُمْ أَصْلَحَهُ الْحَيَاءُ لَصَدَقْتُمْ)^(٤) . وَقَالَ عَلَيْهِ السَّلَامُ : (أَوَّلُ مَا يُرْفَعُ مِنْ هَذِهِ الْأُمَّةِ الْحَيَاءُ ، وَالْأَمَانَةُ فَاسْأَلُوهُمَا اللَّهَ)^(٥) .

قَوْلُهُ : « وَخَدِيعَةٌ »؛ يَعْنِي وَيَحْرِمُ الْخَدِيعَةَ؛ وَهِيَ الْمَكْرُ^(٦) ، وَقَدْ تَقَدَّمَ .
قَوْلُهُ : « وَسُخْرِيَّةٌ وَالْهُزْءُ »؛ يَعْنِي وَيَحْرِمُ السُّخْرِيَّةَ وَالْهُزْءَ ، وَهُمَا لَفْظَانِ مُتَرَادِفَانِ مَعْنَاهُمَا وَاحِدٌ؛ قَالَ الْجَوْهَرِيُّ^(٧) : الْهُزْءُ السُّخْرِيَّةُ . انْتَهَى .
وَفِي الْحَدِيثِ : (أَسْخَرُ مِنِّي وَأَتَى الْمَلِكُ)^(٨)؛ أَيِ أَتَهَزَأُ بِهِ .

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّنْ قَوْمٍ عَسَىٰ أَن يَكُونُوا خَيْرًا مِّنْهُمْ وَلَا نِسَاءٌ مِّنْ نِّسَاءٍ عَسَىٰ أَن يَكُنَّ خَيْرًا مِّنْهُنَّ ۚ ﴾^(٩) .

(١) رواه البخاري (٩)، ومسلم (٣٥) .

(٢) رواه مالك في (الموطأ ٢/٩٠٥)، وابن ماجه (٤١٨١) .

(٣) ما بين المعكوفتين من أ ، وساقط من ب .

(٤) رواه الخرائطي في (مكارم الأخلاق ١/٢٩٤) .

(٥) رواه بهذا اللفظ القضاعي في (مسند الشهاب ٢١٥)، وأبو يعلى في (المسند ١١/٦٦٣٤)، والخرائطي في (مكارم الأخلاق ١/٢٩٥) .

(٦) في ب [المنكر] .

(٧) الصحاح ١/٨٣ .

(٨) رواه البخاري (٦٥٧١)، ومسلم (١٨٦) .

(٩) الحجرات : ١١ .

قَالَ الضَّحَّاكُ : نَزَلَتْ فِي وَفْدِ بَنِي تَمِيمَ كَانُوا يَسْتَهْزِؤْنَ بِفُقَرَاءِ أَصْحَابِ
النَّبِيِّ ﷺ؛ مِثْلَ عُمَارَ، وَخُبَّابَ، وَبِلَالٍ، وَصُهَيْبٍ، وَسَلْمَانَ، وَسَلَامِ مَوْلَى أَبِي
حَذِيفَةَ؛ لَمَّا يَرُونَ مِنْ رِثَاةِ حَالِهِمْ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى فِي الَّذِينَ آمَنُوا مِنْهُمْ: ﴿يَتَأْتِيهَا
الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا يَسْخَرُونَ مِنْ قَوْمٍ﴾؛ وَ«الْقَوْمُ» اسْمٌ يَجْمَعُ الرِّجَالَ وَالنِّسَاءَ،
وَقَدْ يَخْتَصُّ بِجَمْعِ الرِّجَالِ،

﴿عَسَى أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ وَلَا نِسَاءٌ مِنْ نِسَاءٍ﴾ رَوَى أَنَسٌ : أَنَّهَا نَزَلَتْ فِي
صَفِيَّةَ بِنْتِ حُيَيٍّ؛ قَالَ لَهَا النِّسَاءُ : «يَهُودِيَّةُ بِنْتُ يَهُودِيٍّ» .
﴿وَلَا تَلْمِزُوا أَنْفُسَكُمْ﴾؛ أَيُّ لَا يَغْتَبُ بَعْضُكُمْ بَعْضًا، وَلَا يَطْعَنُ بَعْضُكُمْ
عَلَى بَعْضٍ . - ذَكَرَهُ الْبَغَوِيُّ فِي (تَفْسِيرِهِ) ^(١) .

وَعَنِ الْحَسَنِ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : (إِنْ الْمُسْتَهْزِئِينَ بِالنَّاسِ يُفْتَحَ
لأَحَدِهِمْ فِي الْآخِرَةِ بَابٌ مِنَ الْجَنَّةِ، يُقَالُ لَهُ ^(٢) : «هَلُمَّ هَلُمَّ»، فَيَجِيءُ
بِكَرْبِهِ وَغَمِّهِ، فَإِذَا جَاءَ أُغْلِقَ دُونَهُ، ثُمَّ يُفْتَحُ لَهُ بَابٌ آخَرٌ، يُقَالُ لَهُ : «هَلُمَّ
هَلُمَّ»، فَيَجِيءُ بِكَرْبِهِ وَغَمِّهِ، فَإِذَا جَاءَ أُغْلِقَ دُونَهُ، فَمَا يَزَالُ كَذَلِكَ حَتَّى إِنْ
أَحَدَهُمْ لِيُفْتَحَ لَهُ الْبَابُ مِنْ أَبْوَابِ الْجَنَّةِ، يُقَالُ لَهُ : «هَلُمَّ»، فَمَا يَأْتِيهِ مِنْ
الْإِيَّاسِ) رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ مَرْسَلًا ^(٣) . وَفِي هَذَا وَاعِظٌ لِمَنْ اتَّعَظَ بِهِ .

(١) معالم التنزيل للبغوي ٣٤٣/٧ .

(٢) فِي أ [لَهُمْ] .

(٣) رَوَاهُ ابْنُ أَبِي الدُّنْيَا فِي كِتَابِ (الصِّمْتِ رَقْمُ : ٢٨٥)، وَابْنُ أَبِي حَتْمٍ فِي (شُعَبِ الْإِيمَانِ ٣١٠/٥)
عَنِ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ بِهِ مَرْسَلًا .

وَانْظُرْ : [تَخْرِيجُ أَحَادِيثِ إِحْيَاءِ عُلُومِ الدِّينِ لِلْعِرَاقِيِّ ٤/١٦٨٧] .

[تَنْبِيْهِ]

إِنْ^(١) كَانَ الْمُسْتَهْزِئُ يَرَى لَهُ فَضْلًا عَلَى مَنْ يَسْتَهْزِئُ بِهِ، أَوْ يَسْخَرُ مِنْهُ فَهُوَ حَرَامٌ؛ لِأَنَّهُ كِبَرٌ، وَفِي الْحَدِيثِ الْإِلَهِيِّ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : (الْعِظَمَةُ إِزَارِي، وَالْكِبَرِيَاءُ رِدَائِي، فَمَنْ نَازَعَنِي فِي وَاحِدٍ مِنْهُمَا أَلْقَيْتُهُ فِي النَّارِ)^(٢).
وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِأَبِي ذَرٍّ : (انْظُرْ فَإِنَّكَ لَسْتَ بِخَيْرٍ مِنْ أَحْمَرَ، وَلَا أَبْيَضَ؛ إِلَّا أَنْ تَفْضُلَهُ بِتَقْوَى) رَوَاهُ أَحْمَدُ^(٣) .

قَالَ :

... .. وَالْكَذِبُ قِيْدٌ

بِغَيْرِ خِدَاعِ الْكَافِرِينَ بِحَرْبِهِمْ

وَلِلْعُرْسِ أَوْ إِصْلَاحِ أَهْلِ التَّنَكُّدِ

وجملة ذلك أن الكذب حرامٌ إلا في ثلاثة مواضع؛ وهي خداع الكفار في الحرب، وللزوجة، وللإصلاح .

فهذه المواضع يُباحُ الكذب فيها؛ نصرٌ عليه أحمدٌ؛ ولما رَوَتْ^(٤) أسماءُ بنتُ يزيدَ قالت : قال رسولُ الله ﷺ : (لا يصلحُ الكذبُ إلا في ثلاثٍ؛ الرَّجُلُ يَكْذِبُ فِي الْحَرْبِ وَالْحَرْبُ خُدْعَةٌ، وَالرَّجُلُ يَكْذِبُ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ

(١) ما بين المعكوفتين من أ .

(٢) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٢٦٢٠) .

(٣) رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي (٥ / ١٥٨) .

(٤) فِي ب [رَوَتْه] .

لِيُصْلِحَ بَيْنَهُمَا، وَالرَّجُلُ يَكْذِبُ لِلْمَرْأَةِ لِيَرْضِيَهَا بِذَلِكَ) رواه الترمذي، وحسنه^(١) .

وَالْكَذِبُ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ هَلْ هُوَ التَّوْرِيَّةُ، أَوْ مُطْلَقاً؟ فَرَوَايَةُ حَنْبَلٍ^(٢) تَدُلُّ عَلَى تَحْرِيمِ الْكَذِبِ ابْتِدَاءً . وَرَوَايَةُ ابْنِ مَنْصُورٍ^(٣) تَدُلُّ عَلَى الْإِطْلَاقِ فَصَّارَتْ الْمَسْأَلَتَانِ عَلَى رَوَايَتَيْنِ، وَالْإِطْلَاقُ ظَاهِرُ كَلَامِ الْأَصْحَابِ، وَهُوَ الصَّحِيحُ، فَالْكَذِبُ بَيْنَ اثْنَيْنِ، أَوْ قَبِيلَتَيْنِ هُوَ أَنْ يَنْمِي مِنْ أَحَدِهِمَا إِلَى صَاحِبِهِ خِيراً، وَيَبْلُغُهُ جَمِلاً وَإِنْ لَمْ يَكُنْ سَمِعَهُ مِنْهُ يَرِيدُ بِذَلِكَ الْإِصْلَاحَ، أَوْ كَانَ سَمِعَ مِنْهُ كَلَاماً قَبِيحاً، فَبَدَّلَهُ بِخَيْرٍ مِنْهُ إِذْ لَوْ وَقَفَ عَلَى ذَلِكَ لَدَامَتِ الْخُصُومَةُ بَيْنَهُمَا، وَنَشَأَتِ الْعَدَاوَةُ، وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : (لَيْسَ بِالْكَذَّابِ مَنْ أَصْلَحَ بَيْنَ النَّاسِ فَقَالَ خِيراً، أَوْ غَمَى خِيراً) أَخْرَجَاهُ^(٤) .

وَأَمَّا الْكَذِبُ فِي الْحَرْبِ لِلْحَرْبِ^(٥) فَهُوَ أَنْ يُظْهِرَ مِنْ نَفْسِهِ قُوَّةً، وَيَتَحَدَّثَ بِمَا يُقَوِّي أَصْحَابَهُ، وَيَكِيدُ بِهِ عَدُوَّهُ، وَقَدْ رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : (الْحَرْبُ خُدْعَةٌ)^(٦)، وَكَانَ إِذَا أَرَادَ غَزْوَةً وَرَأَى بَغْيَهَا .

(١) رواه الترمذي (١٩٤٠)، وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ (٦/ ٤٥٤) .

(٢) رَوَايَةُ حَنْبَلٍ هِيَ أَنَّ الْإِمَامَ أَحْمَدَ قَالَ : " الْكَذِبُ لَا يَصْلُحُ مِنْهُ جَدٌ وَلَا هَزْلٌ "، قُلْتُ لَهُ : فَقَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : (إِلَّا أَنْ يَكُونَ صَلَاحٌ بَيْنَ اثْنَيْنِ أَوْ رَجُلٍ وَامْرَأَتِهِ يَرِيدُ بِذَلِكَ رِضَاَهَا) ؟ قَالَ : " لَا بِأَسْ بِهِ فَأَمَّا ابْتِدَاءُ الْكَذِبِ فَهُوَ مِنْهُي عَنْهُ " .

(٣) رَوَايَةُ ابْنِ مَنْصُورٍ هِيَ : قُلْتُ لِأَحْمَدَ : رَخِصْ فِي الْكَذِبِ ثَلَاثَ، قَالَ : " وَمَا بِأَسْ عَلَى مَا قِيلَ فِي الْحَدِيثِ " يَعْنِي مَا وَرَدَ فِي حَدِيثِ جَوَازِ التَّوْرِيَّةِ . وَالرَّوَايَتَانِ مِنَ (الْأَدَابِ الشَّرْعِيَّةِ لِابْنِ مَفْلُحٍ) .

(٤) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٢٦٩٢)، وَمُسْلِمٌ (٢٦٠٥) .

(٥) [لِلْحَرْبِ] مِنْ ب، وَسَاقَطٌ مِنْ أ .

(٦) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٣٠٣٠)، مُسْلِمٌ (١٣٦١) .

وَأَمَّا الْكَذِبُ لِلزَّوْجَةِ هُوَ أَنْ يَعِدَهَا، وَيَمْنِيَهَا، وَيُظْهِرَ لَهَا مِنْ الْحُبَّةِ أَكْثَرَ مِمَّا فِي نَفْسِهِ يَسْتَدِيمُ بِذَلِكَ صَحْبَتَهَا، وَيُصْلِحَ بِذَلِكَ خُلُقَهَا - قَالَ الْبَغَوِيُّ فِي (شَرْحِ السُّنَّةِ)^(١) - .

وَوَظَاهِرُ كَلَامِ الْأَصْحَابِ إِبَاحَةُ الْكَذِبِ لِلزَّوْجَةِ، دُونَ كَذِبِ الزَّوْجَةِ لَهُ . وَالظَّاهِرُ إِبَاحَتُهُ لِكُلِّ مِنْهُمَا فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ صَاحِبِهِ؛ [وَلِأَنَّ صَحْبَتَهُمَا تَطَوَّلُ، وَإِصْلَاحُ الْإِنْسَانِ مَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ صَاحِبِهِ]^(٢) أَفْضَلُ مِنْ إِصْلَاحِهَا بَيْنَ النَّاسِ . وَرَوَى أَنَّ رَجُلًا قَالَ فِي عَهْدِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَامْرَأَتِهِ : «نَشَدْتُكَ بِاللَّهِ هَلْ تَحْبِينِي ؟» ، فَقَالَتْ : «أَمَّا إِذَا تَنَشَّدَنِي بِاللَّهِ؛ فَلَا» ، فَخَرَجَ حَتَّى أَتَى عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، فَأَرْسَلَ إِلَيْهَا، فَقَالَ : «أَنْتِ الَّتِي تَقُولِينَ لِرَوْجِكَ : لَا أَحْبَبُكَ ؟» ، فَقَالَتْ : يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ! تَشَدَّنِي بِاللَّهِ أَفَأَكْذِبُهُ؟ ، قَالَ : «نَعَمْ، فَاكْذِيبِيهِ؛ لَيْسَ كُلُّ الْبَيُوتِ تُبْنَى عَلَى الْحُبِّ، وَلَكِنَّ النَّاسَ يَتَعَاشَرُونَ بِالْإِسْلَامِ، وَالْإِحْسَانِ» .

فَهَذَا مَا وَرَدَ فِيهِ الْخَبَرُ، وَيُقَاسُ عَلَيْهِ مَا فِي مَعْنَاهُ؛ مِثْلُ كَذِبِهِ لِسِتْرِ مَالٍ غَيْرِهِ عَنْ ظَالِمٍ، وَإِنْكَارِهِ لِسِتْرِ غَيْرِهِ؛ أَيْ إِنْكَارِ الْمَعْصِيَةِ عَنْ غَيْرِهِ إِذَا لَمْ يَجَاهِرْ بِهَا صَاحِبُهَا، وَكَذَلِكَ إِنْكَارُهُ مَعْصِيَةَ نَفْسِهِ، بَلِ الْأَوَّلَى . فَإِنَّ الْمَجَاهِرَةَ بِالْفِسْقِ وَإِظْهَارَهُ حَرَامًا، وَكُلُّ ذَلِكَ يَرْجِعُ إِلَى دَفْعِ الْمَضْرَاتِ . وَلَا يُبَاحُ جَلْبِ مَالٍ، أَوْ جَاءٍ، قِيلَ : وَأَكْثَرُ كَذِبِ النَّاسِ يَكُونُ فِي هَذَيْنِ . قَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ، وَالنَّوَوِيُّ : وَضَابْطُهُ أَنَّ كُلَّ مَقْصُودٍ مَحْمُودٍ لَا يُمْكِنُ التَّوَصُّلُ إِلَيْهِ إِلَّا بِالْكَذِبِ فَهُوَ مُبَاحٌ، وَإِنْ [كَانَ] ذَلِكَ الْمَقْصُودُ وَاجِبًا فَهُوَ وَاجِبٌ . انْتَهَى .

(١) (شرح السنة ١٣/ ١١٩) .

(٢) من ب، وساقط من أ .

فإذا اختفى مُسْلِمٌ مِنْ ظَالِمٍ يُرِيدُ قَتْلَهُ، فَلِقِي رَجُلًا، فقال : "أرأيتَ فلاناً ؟"، فإنه لا يخبرُهُ به، وَيَجِبُ عَلَيْهِ الكَذْبُ وَالْحَالَة هذِهِ .

وَكَذَا لو احتَاجَ إِلَى الحَلْفِ فِي إِنْجَاءِ مَعْصُومٍ [مِنْ هَلَكَةٍ؛ قَالَ فِي (المَغْنِي) ^(١)]:
«لأنَّ إِنْجَاءَ المَعْصُومِ» ^(٢) وَاجِبٌ ؛ كَفَعَلَ سُويْدُ بْنُ حَنْظَلَةَ قَالَ : خَرَجْنَا نُرِيدُ النَّبِيَّ ﷺ، وَمَعَنَا وَائِلُ بْنُ حَجْرٍ، فَأَخَذَهُ عَدُوٌّ لَهُ، فَتَحَرَّجَ الْقَوْمُ أَنْ يَحْلِفُوا، فَحَلَفْتُ أَنَّهُ أَخِي، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ فَقَالَ : (صَدَقْتَ، الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ) ^(٣) . انتهى .

وَلِيُعَدِلَ إِلَى المَعَارِضِ مَا أَمَكَّنَ حَتَّى لَا تَعْتَادَ نَفْسُهُ الكَذْبَ، وَفِي حَدِيثِ عِمْرَانَ بْنِ الْحُصَيْنِ : (إِنْ فِي المَعَارِضِ لَمَنْدُوحَةٌ مِنَ الكَذْبِ) ^(٤) ؛ أَيْ فُسْحَةٌ وَسَعَةٌ، أَيْ فِيهَا مَا يَسْتَعْنِي بِهِ الرَّجُلُ عَنِ الاضْطِرَارِ إِلَى الكَذْبِ، وَهُوَ أَنْ يُرِيدَ بِلَفْظِهِ خِلَافَ ظَاهِرِهِ؛ كَقَوْلِهِ : "هَذَا أَخِي"، وَعَنَى فِي الدِّينِ، وَ«بِالسَّقْفِ» عَنَى السَّمَاءَ، وَ«بِالْفِرَاشِ» الْأَرْضَ، وَ«بِالْوَتْدِ» الْجَبَلَ، وَ«بِالْبَّاسِ» اللَّيْلَ، وَ«بِالنِّسَاءِ» الْأَقَارِبَ، وَ«بِالْبَّارِيَةِ» السَّكِّينَ الَّتِي تَبْرِي الْقَلَمَ .
وَلَا بِأَسَ بَتَعْلُمُهَا وَتَتَبَعُهَا .

ذَكَرَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ أَنَّ عُمَرَ قَالَ : «مَا يَسْرَنِي أَنْ لِي بِمَا أَعْلَمُ مِنْ مَعَارِضٍ مِثْلَ أَهْلِي وَمَالِي» .

(١) المَغْنِي ١٣ / ٤٤٠ .

(٢) مَا بَيْنَ المَعْكُوفَتَيْنِ مِنْ أ . وَسَاقَطَ مِنْ ب .

(٣) رَوَاهُ الإِمَامُ أَحْمَدُ (٢ / ٩١)، وَأَبُو دَاوُدَ (٣٢٥٦) .

(٤) رَوَاهُ الْقُضَاعِيُّ فِي (مُسْنَدِ الشَّهَابِ ١٠١١)، وَأَبُو الشَّيْخِ فِي الْأَمْثَالِ (٢٣٠)، وَالبَيْهَقِيُّ فِي السَّنَنِ الْكُبْرَى (١٠ / ١٩٩) .

وَقَالَ النَّخْعِي : « لَهْمُ كَلَامٌ يَتَكَلَّمُونَ بِهِ إِذَا خَشَوْا مِنْ شَيْءٍ ؛ يَدْرُؤُونَ بِهِ عَنْ أَنْفُسِهِمْ » . وَكَانَ بَعْضُهُمْ يَعْتَذِرُ عِنْدَ الْأَمِيرِ ، وَيَقُولُ : " مِنْذُ فَارَقْتُكُمْ مَا رَفَعْتُ جَنْبِي مِنَ الْأَرْضِ إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ " .

وَكَانَ بَعْضُهُمْ يُنْكِرُ مَا قَالَ ، فَيَقُولُ : " اللَّهُ يَعْلَمُ مَا قُلْتُ مِنْ ذَلِكَ مِنْ شَيْءٍ " فَيُوهِمُ النَّفْيَ « بِمَا » ، وَهُوَ يَرِيدُ مَعْنَى « الَّذِي » فِي « مَا » .

وَكَذَلِكَ يَنْبَغِي لِمَنْ يَمْتَنِعُ مِنْ أَكْلِ الطَّعَامِ أَنْ لَا يَكْذِبَ فَلَا يَقُولُ : " لَا أَشْتَهِي " إِذَا كَانَ يَشْتَهِي ، بَلْ يَعْدِلُ إِلَى الْمَعَارِضِ ، وَلَا يَجْمَعُ كَذِباً وَجَوْعاً ، قَالَ الْمُرُوزِيُّ : قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ : يَحْيِثُونَ بِالطَّعَامِ ، فَإِنْ قُلْتُ : لَا آكُلُهُ ، ثُمَّ أَكَلْتُ ؟ ، قَالَ : « هَذَا كَذِبٌ ، لَا يَنْبَغِي أَنْ يَفْعَلَ » .

وَقَالَ الْأَثَرَمُ : سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ سُئِلَ عَنِ الرَّجُلِ يَأْتِيهِ الْأُمِّيُّ الَّذِي لَا يَكْتُبُ فَيَقُولُ لَهُ : « اكْتُبْ لِي كِتَاباً » ، فَيَمْلِي عَلَيْهِ شَيْئاً يَعْلَمُ أَنَّهُ كَذِبٌ ، أَيْكُتُبُ لَهُ ؟ ، قَالَ : « لَا ، فَلَا يَكْتُبُ لَهُ الْكَذِبَ » .

وَتَبَاحُ الْمَعَارِضُ ؛ وَلَوْ مَعَ عَدَمِ الْحَاجَةِ إِلَيْهَا . وَقِيلَ : مَعَ الْحَاجَةِ فَقَطْ . وَالْمُرَادُ بِإِبَاحَةِ الْمَعَارِضِ لغيرِ الظَّالِمِ ، وَأَمَّا الظَّالِمُ فَيَحْرَمُ عَلَيْهِ التَّعْرِيزُ لِيُعْطَلَ بِذَلِكَ حَقُّ الْمُسْلِمِ ^(١) .

وَقَالَ أَحْمَدُ : « الْمَعَارِضُ لَا تَكُونُ فِي الشَّرَاءِ وَالْبَيْعِ » . وَمُرَادُهُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - لَأَنَّهُ يَتَعَلَّقُ بِالشَّرَاءِ وَالْبَيْعِ حَقُّ الْأَدْمِيِّ ؛ لِأَنَّهُ سُئِلَ عَنِ الرَّجُلِ يَحْلِفُ فَيَقُولُ : " هُوَ اللَّهُ لَا أَزِيدُكَ " ، يُوْهِمُ الَّذِي يَشْتَرِي مِنْهُ ، فَقَالَ : « هَذَا عِنْدِي بِحَنْتٍ ، إِنَّمَا الْمَعَارِضُ فِي الرَّجُلِ يَدْفَعُ عَنْ نَفْسِهِ » .

(١) فِي [حَقِّ الْمُسْلِمِ] .

قَالَ :

وَأَوْجِبْ عَنْ الْمَحْظُورِ كَفَّ جَوَارِحِ
وَنَدْبٌ عَنِ الْمَكْرُوهِ غَيْرُ مُشَدِّدٍ^(١)

قد تقدّم ذكرُ الجوارِحِ، وَذِكْرُ صَوْنِهَا، وَكَفُّهَا مَجْمَعاً فِي كَلَامِ النَّاطِمِ، وَذَكَرَ هُنَا تَفْصِيلاً بَيْنَ الْمَحْظُورِ - وَهُوَ الْحَرَامُ -، وَبَيْنَ الْمَكْرُوهِ .

فَإِنْ كَانَ الْمُنْهَى عَنْهُ مُحَرَّمًا وَجَبَ الْكَفُّ عَنْهُ؛ فَيَجِبُ كَفُّ يَدِهِ عَنِ تَنَاوُلِ سَرِقَةٍ، وَغَضَبٍ، وَقَتْلِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ . وَلِسَانَهُ عَنِ الْغَيْبَةِ، وَالنَّمِيمَةِ، وَاللَّعْنِ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ . وَفَرْجِهِ عَنِ الزُّنَا . وَعَيْنَيْهِ^(٢) عَنِ النَّظَرِ إِلَى غَيْرِ مَا يَحِلُّ لَهُ النَّظَرُ إِلَيْهِ . وَسَمْعِهِ عَنِ سَمَاعِ الْحَرَّمَاتِ سَوَاءً كَانَتْ قَوْلًا؛ كَسَمَاعِ الْغَيْبَةِ، أَوْ فِعْلًا؛ كَسَمَاعِ الْمَلَاهِي . وَبَطْنِهِ عَنِ الْحَرَمِ . وَكَذَا بَقِيَّةُ الْأَعْضَاءِ .

وَإِنْ كَانَ مَكْرُوهًا فَيُسْنُ الْكَفُّ عَنْهُ؛ لِأَن تَرْكَه خَيْرٌ مِنْ فَعْلِهِ، قَالَ فِي (الْآدَابِ الْوَسْطَى) : «وَيَجِبُ كَفُّ يَدِهِ، وَفَمِهِ، وَفَرْجِهِ، وَبَقِيَّةِ أَعْضَاءِهِ عَمَّا يَحْرُمُ، وَيُسْنُ عَمَّا يُكْرَهُ» .

قَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ : «هَذَا فِيمَنْ لَمْ يَضْطَرَّ إِلَى ذَلِكَ، وَإِلَّا جَازَ» .

قَالَ أَبُو الدَّرْدَاءِ : (إِنَّا [لِلْكَثِيرِ]^(٣) فِي وَجْهِهِ أَقْوَامٌ وَإِنْ قُلُوبُنَا لَتَلْعَنُهُمْ) .
قَالَ الْبُخَارِيُّ : وَيُذَكَّرُ عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ - فَذَكَرَهُ -^(٤) .

(١) فِي ب [مُسَدَّد] .

(٢) فِي ب [عَيْنِهِ] .

(٣) فِي أ [لِنَبَشٍ]، وَفِي ب [لِنَدٍ]، وَالتَّصْوِيبُ مِنْ (صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ) .

(٤) انْظُرْ [صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ (١٠/٥٤٤) مَعَ الْفَتْحِ] .

وَمَتَى قَدِرَ أَنْ لَا يُظْهَرَ مُوَافَقَتَهُمْ لَمْ يَجْزُ لَهُ ذَلِكَ .
 قَالَ صَالِحُ بْنُ أَحْمَدَ فِي (مَسَائِلِهِ عَنْ أَبِيهِ^(١)) : وَسَأَلْتُهُ عَنْ حَدِيثِ ابْنِ
 عَبَّاسٍ : (إِيَّاكُمْ وَالْعُلُوَّ، فَإِنَّمَا أَهْلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ الْعُلُوَّ)^(٢) ؟، قَالَ أَبِي :
 « لَا تَغْلُوا فِي كُلِّ شَيْءٍ حَتَّى الْحُبِّ وَالْبُغْضِ » .
 وَرَوَى الطَّبْرَانِيُّ، وَغَيْرُهُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعاً : (أَفْضَلُ الْأَعْمَالِ بَعْدَ
 الْإِيمَانِ بِاللَّهِ التَّوَدُّدُ إِلَى النَّاسِ)^(٣) .
 وَعَنْ ابْنِ عُمَرَ مَرْفُوعاً : (الْاِقْتِصَادُ فِي التَّفَقُّةِ نِصْفُ الْمَعِيشَةِ، وَالتَّوَدُّدُ إِلَى
 النَّاسِ نِصْفُ الْعَقْلِ، وَحُسْنُ السُّؤَالِ نِصْفُ الْعِلْمِ)^(٤) .
 حَدَّثَنَا^(٥) يَحْيَى بْنُ عَبْدِ الْبَاقِي، حَدَّثَنَا الْمُسَيَّبُ بْنُ وَاضِحٍ، حَدَّثَنَا يَوْسُفُ بْنُ
 أَسْبَاطٍ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ، عَنْ ابْنِ الْمُنَكِّدِرِ، عَنْ جَابِرٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ
 ﷺ : (مُدَارَاةُ النَّاسِ صَدَقَةٌ)^(٦) .
 إِسْنَادُ الْأَوَّلَيْنِ ضَعِيفٌ، وَهَذَا فِيهِ لِينٌ .

-
- (١) (مسائل صالح للإمام أحمد ١/ ٣٠٤) .
 (٢) رواه الإمام أحمد (١/ ٢١٥)، والنسائي (٥/ ٢٦٨)، وابن ماجه (٣٠٦٤) .
 (٣) رواه الطبراني في (مكارم الأخلاق رقم : ١٣٩) .
 (٤) رواه الطبراني في (مكارم الأخلاق رقم : ١٤٠)، والقضاعي في (مسند الشهاب ٣٣)،
 والبيهقي في (الشعب ٦٥٦٨) .
 (٥) القائل هو الطبراني كما في (مكارم الأخلاق رقم : ١٤١) .
 (٦) رواه الطبراني في (مكارم الأخلاق ١٤١)، وابن حبان (٢/ ٢١٦ الإحسان)، وأبو الشيخ
 الأصبهاني في كتاب (الأمثال ١٣٠)، وأبو نعيم في (الحلية ٨/ ٢٤٦) .

وَقَدْ قَالَ بَعْضُهُمْ :

لَمَّا عَفَوْتُ وَلَمْ أَحْقِذْ عَلَى أَحَدٍ
أَرَحْتُ نَفْسِي مِنْ هَمِّ الْعَدَاوَاتِ
إِنِّي أَحْيِي عَدُوِّي عِنْدَ رُؤْيَيْهِ
لَأُدْفَعَ الشَّرَّ عَنِّي بِالتَّحِيَّاتِ
وَأُظْهِرُ الْبِشْرَ لِلْإِنْسَانِ أَبْغَضُهُ
كَأَنَّهُ قَدْ حَشَى قَلْبِي مَحَبَّاتِ
وَلَسْتُ أَسْلَمُ مِمَّنْ لَسْتُ أَعْرِفُهُ
فَكَيْفَ أَسْلَمُ مِنْ أَهْلِ الْمَوَدَّاتِ
النَّاسُ دَاءٌ وَدَاءُ النَّاسِ قُرْبُهُمْ
وَفِي الْجَفَاءِ بِهِمْ قَطْعُ الْأُخُوَاتِ
فَجَامِلُ النَّاسِ وَاحِلٌ مَا اسْتَطَعَتْ وَكُنْ
أَصَمٌّ أَبْكَكُمْ أَعْمَى ذَا تَقَيَّاتِ

وَقَالَ أَبُو سُلَيْمَانَ الْخَطَّابِيُّ :

مَا دُمْتُ حَيًّا فِدَارِ النَّاسِ كُلِّهِمْ
فَإِنَّمَا أَنْتَ فِي دَارِ الْمُدَارَاةِ
مَنْ يَذُرْ دَارِي وَمَنْ لَمْ يَذُرْ سَوْفَ يُرَى
عَمَّا قَلِيلٍ نَدِيمًا لِلنَّدَامَاتِ

[قَالَ] :

وَأْمُرْكَ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ يَا فَتَى
عَنِ الْمُنْكَرِ اجْعَلْ فَرَضَ عَيْنٍ تُسَدِّدُ
عَلَى عَالِمٍ بِالْحَظَرِ وَالْفِعْلِ لَمْ يَقُمْ
سِوَاهُ بِهِ مَعَ أَمْنٍ عُذْوَانٍ مُعْتَدِّ
وَلَوْ كَانَ ذَا فِسْقٍ وَجَهْلٍ وَفِي سِوَى الْـ
لَّذِي قِيلَ فَرَضٌ بِالْكِفَايَةِ وَاحِدٍ^(١)

هذا في ذكر الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر . و« المعروف » مما يؤمر به شرعاً ، و« المنكر » مما ينهى عنه شرعاً .

وهو واجب على الناس من حيث الجملة ، قال الله تعالى : ﴿ كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ ﴾^(٢) ، وقال : ﴿ وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْعُرْفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ ﴾^(٣) ، وقال : ﴿ لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَءِيلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُدَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ ﴾^(٤) ، والآيات في الباب كثيرة .

(١) في أ [فاحدد] . وكذا في (شرح السفاريني) .

(٢) آل عمران : ١١٠ .

(٣) آل عمران : ١٠٤ .

(٤) المائدة : ٧٨-٧٩ .

وَأَمَّا الْأَحَادِيثُ؛ فَرَوَى التِّرْمِذِيُّ عَنْ حُدَيْفَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ :
 (وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَتَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَلَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ أَوْ لَيُوشِكَنَّ اللَّهُ أَنْ
 يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عِقَابًا مِنْهُ ثُمَّ تَدْعُونَهُ ^(١) فَلَا يُسْتَجَابُ لَكُمْ) ^(٢) ، وَقَالَ فِي
 حَدِيثٍ آخَرَ : (لَتَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَلَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ أَوْ لَيَسْلُطَنَّ اللَّهُ شِرَارَكُمْ
 عَلَى خِيَارِكُمْ ، فِيدْعُوا خِيَارَكُمْ فَلَا يُسْتَجَابُ لَهُمْ) ^(٣) ، وَقَالَ ﷺ : (مَا مِنْ قَوْمٍ
 فِيهِمْ رَجُلٌ يَعْمَلُ بِالْمَعَاصِي وَهُمْ أَعَزُّ مِنْهُ وَأَمْنَعُ لَا يَغَيِّرُوا إِلَّا أَصَابَهُمُ اللَّهُ
 بِعِقَابٍ) ^(٤) .

وَقَالَ مِسْعَرٌ : « أُمِرَ مَلَكٌ أَنْ يَخْسِفَ بِقَرْيَةٍ ، فَقَالَ : يَا رَبِّ فِيهَا فُلَانٌ
 الْعَابِدُ ، فَأَوْحَى اللَّهُ إِلَيْهِ أَنْ بِهِ فَابِدًا ، فَإِنَّهُ لَمْ يَتَمَعَّرْ وَجْهَهُ فِي سَاعَةٍ » .
 وَالْأَحَادِيثُ فِي الْبَابِ كَثِيرَةٌ جَدًّا .

وَلَوْلَا الْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ ، وَالنَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ لَشَاعَ الْجَهْلُ ، وَبَطَلَ الْعِلْمُ .
 ثُمَّ هُوَ فَرَضٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ لَا يَسْقُطُ فِي حَالٍ مِنَ الْأَحْوَالِ .
 وَيُمْكِنُ الْإِنْسَانُ الْإِنْكَارَ فِي كُلِّ وَقْتٍ حَتَّى بِقَلْبِهِ ؛ فَلِذَلِكَ كَانَ وَاجِبًا عَلَى
 كُلِّ مُسْلِمٍ .

فَلَا يَجُوزُ أَنْ يَرْضَى بِالْمَعْصِيَةِ وَلَوْ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى إِزَالَتِهَا ، وَخَرَجَ ابْنُ أَبِي
 الدُّنْيَا مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : (مَنْ حَضَرَ مَعْصِيَةً

(١) فِي أ [تَدْعُو] .

(٢) رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ (٣٨٩/٥) ، وَالتِّرْمِذِيُّ (٢١٦٩) .

(٣) رَوَاهُ بِهَذَا اللَّفْظِ الْبَزَارُ فِي مُسْنَدِهِ (١٠٦/٤) كَشَفَ الْأَسْتَارَ) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ،
 وَرَوَاهُ بِنَحْوِهِ عِنْدَ ابْنِ مَاجَه .

(٤) رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ (٣٦١/٤) ، وَأَبُو دَاوُدَ (٤٣٣٨) .

فَكَرَّهَهَا فَكَأَنَّهُ غَابَ عَنْهَا، وَمَنْ غَابَ عَنْهَا فَأَحْبَبَهَا فَكَأَنَّهُ حَضَرَهَا ^(١) .
 فَبَيَّنَ بِهَذَا أَنَّ الْإِنْكَارَ بِالْقَلْبِ فَرَضٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ فِي كُلِّ حَالٍ . وَيَأْتِي
 لِذَلِكَ تِمَّةٌ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى - عِنْدَ قَوْلِهِ « وَأَضْعَفَهُ بِالْقَلْبِ » .

فصل

وَالْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ، وَالنَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ فَرَضٌ عَيْنٌ؛ كَمَا اقْتَضَاهُ ^(٢) كَلَامُ
 النَّازِمِ عَلَى مَنْ عَلِمَهُ جَزْماً، وَشَاهَدَهُ . وَعَرَفَ مَا يَنْكُرُ . وَلَمْ يَخَفْ سَوَطاً،
 وَلَا عَصاً، وَلَا [لَا] حَسَباً، وَلَا قَيْداً، وَلَا نَفياً، وَلَا أَذَى . زَادَ فِي (الرَّعَايَةِ) ^(٣) :
 يَزِيدُ عَلَى الْمُنْكَرِ أَوْ يَسَاوِيهِ، وَلَا فِتْنَةً فِي نَفْسِهِ، أَوْ مَالِهِ، أَوْ حُرْمَتِهِ، أَوْ أَهْلِهِ،
 أَوْ حَيْرَانِهِ، وَلَمْ يَقُمْ بِهِ غَيْرُهُ - قَالَهُ الْأَصْحَابُ - .
 وَأَنْ يَكُونَ صَاحِبُ الْمَعْصِيَةِ مُجَاهِراً بِهَا . وَأَنْ تَكُونَ الْمَعْصِيَةُ مُجْمَعاً عَلَيْهَا .
 وَيَأْتِي بِأَبْسَطٍ مِنْ هَذَا .

وَأِنْ كَانَ يَخَافُ ذَلِكَ، أَوْ بَعْضَهُ فَإِنَّهُ يَسْقُطُ عَنْهُ الْأَمْرُ وَالنَّهْيُ، قَالَ ابْنُ
 رَجَبٍ ^(٤) : « وَقَدْ نَصَّ الْأَئِمَّةُ عَلَى ذَلِكَ؛ مِنْهُمْ مَالِكٌ، وَأَحْمَدُ، وَإِسْحَاقُ،
 وَغَيْرُهُمْ » . قَالَ ابْنُ شُبْرَمَةَ : « الْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ كَالْجِهَادِ
 يَجِبُ عَلَى الْوَاحِدِ أَنْ يُصَابِرَ فِيهِ الْاِثْنَيْنِ، وَيَحْرَمُ عَلَيْهِ الْفِرَارُ مِنْهُمَا، وَلَا يَجِبُ
 عَلَيْهِ مُصَابَرَةُ أَكْثَرِ مِنْ ذَلِكَ » .

(١) رَوَاهُ ابْنُ أَبِي الدُّنْيَا فِي (كِتَابِ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ ١١٢)، وَابْنُ بَيْهَقٍ (٧/٢٦٦)
 مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ ؓ كَمَا هُنَا . وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٣٤٥) مِنْ حَدِيثِ الْعَرَسِ بْنِ عَمِيرَةَ ؓ .
 (٢) فِي ب [اِقْتَضَى] .

(٣) انْظُرْ : الرَّعَايَةُ الصَّغْرَى، لِابْنِ حُدَّانَ ٤٢٦/٢ .

(٤) جَامِعُ الْعُلُومِ وَالْحُكْمِ، لِابْنِ رَجَبٍ ٢٤٩/٢ .

فإن خَافَ السَّبَّ، أو إسماعَ الكلام السيئ لم يسقط عنه الإنكار بذلك؛ نصٌّ عليه أحمد، وقيل له : أليس قد جاء عن النبي ﷺ أنه قال : (ليسَ للمؤمن أن يُذَلَّ نفسه؛ أن يُعرَضَها مِن البلاء لما لا طاقةَ له به)^(١)؟ قال : « ليسَ هذا مِن ذاك » .

ويدل على ما قال الإمام ما خرَّجه أبو داود، وابن ماجه، والترمذي عن أبي سعيد عن النبي ﷺ أنه قال : (أفضلُ الجهاد كلمةُ عدلٍ عندَ سلطانٍ جائرٍ)^(٢) . وفي (مسند البزار) بإسنادٍ فيه جهالةٌ عن أبي عُبَيْدة قال : قلتُ : « يا رسولَ الله أيُّ الشُّهداءِ أكرمُ عندَ^(٣) الله ؟ »، قال : (رجلٌ قامَ إلى إمامٍ جائرٍ فأمره بمعروفٍ، ونهاه عن مُنكرٍ ففَعَلَهُ)^(٤) . انتهى .

قال ابنُ الجوزي : فأما السَّبُّ، والشتُمُ فليس بعُذرٍ في السُّكوت؛ لأنَّ الأمرَ بالمعروف يلقى ذلك في الغالب، وظاهرُ كلامٍ غيره أنه عذر؛ لأنَّه أدى . وقال له أبو داود : « يُشْتَم ؟ »، قال : « يحتمل، مَنْ يريد أنه^(٥) يأمر أو ينهى ولا يريد أن ينتصر بعد ذلك »^(٦) .

(١) رواه بهذا اللفظ ابن أبي الدنيا في (كتاب الأمر بالمعروف ١٠٠)، وأبو يعلى الموصلي في (مسنده ٥٣٧/٢)، وأبو نعيم في (الحلية ١٠٦/٨) .

ورواه الإمام أحمد (٤٠٥/٥)، والترمذي (٢٢٥٤)، وابن ماجه (٤٠١٦) من حديث حذيفة ؓ بلفظ : (لا ينبغي ..) .

(٢) رواه الإمام أحمد (١٩/٣)، وأبو داود (٤٣٤٤)، والترمذي (٢١٧٤)، وابن ماجه (٤٠١١) . (٣) في أ [على] .

(٤) رواه البزار في مسنده (البحر الزخار ١١٠/٤)، وابن جرير (تفسيره ١٤٤/٣) .

(٥) كذا في الأصلين . وفي (مسائل أبي داود) [أن]، وبها يستقيم الكلام .

(٦) مسائل أبي داود للإمام أحمد ص ٢٧٨ .

قال^(١) الشيخ تقي الدين : [الصَّبْرُ عَلَى أَذَى الْخَلْقِ عِنْدَ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ إِنْ لَمْ يُسْتَعْمَلْ لَزِمَ أَحَدُ أَمْرَيْنِ : إِمَّا تَعْطِيلُ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ . وَإِمَّا حُصُولُ فِتْنَةٍ وَمَفْسَدَةٍ أَعْظَمَ مِنْ مَفْسَدَةِ تَرْكِ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ ، أَوْ مِثْلِهَا ، أَوْ قَرِيبَ مِنْهَا ، وَكِلَاهُمَا مَعْصِيَةٌ وَفَسَادٌ ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَأُمِرَ بِالْمَعْرُوفِ وَاتَّقَى عَنِ الْمُنْكَرِ وَأَصْبِرْ عَلَى مَا أَصَابَكَ إِنْ ذَلِكَ مِنْ عَزْمِ الْأُمُورِ ﴾^(٢) .

فَمَنْ أَمَرَ وَلَمْ يَصْبِرْ ، أَوْ صَبَرَ وَلَمْ يَأْمُرْ ، أَوْ لَمْ يَأْمُرْ وَلَمْ يَصْبِرْ حَصَلَ مِنْ هَذِهِ الْأَقْسَامِ الثَّلَاثَةِ مَفْسَدَةٌ ، وَإِنَّمَا الصَّلَاحُ فِي أَنْ يَأْمُرَ وَيَصْبِرَ] .

فصل

وَاشْتَرَطَ الْأَصْحَابُ رَجَاءَ حُصُولِ الْمَقْصُودِ .

فَإِذَا لَمْ يَغْلِبْ عَلَى ظَنِّهِ زَوَالُهُ فَهَلْ يَجِبُ الْإِنْكَارُ ؟ فِيهِ رَوَايَتَانِ عَنْ أَحْمَدَ ، فَنَقُلُ أَبُو الْحَارِثِ الْوَجُوبَ ، وَتَقُلُ حَنْبَلٌ عَكْسَهُ . قَالَ ابْنُ رَجَبٍ^(٣) : حَكَى الْقَاضِي أَبُو يَعْلَى رَوَايَتَيْنِ عَنْ أَحْمَدَ فِي وَجُوبِ إِنْكَارِ الْمُنْكَرِ عَلَى مَنْ يَعْلَمُ أَنَّهُ لَا يُقْبَلُ مِنْهُ . وَصَحَّحَ الْقَوْلَ بِوَجُوبِهِ ، وَهُوَ قَوْلُ أَكْثَرِ الْعُلَمَاءِ .

وَقَدْ قِيلَ لِبَعْضِ السَّلَفِ فِي هَذَا ، فَقَالَ : « يَكُونُ لَكَ مَعْذِرَةٌ » ، وَهَذَا كَمَا أَخْبَرَ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ أَنْكَرُوا عَلَى الْمُعْتَدِينَ فِي السَّبْتِ أَنَّهُمْ قَالُوا لِمَنْ قَالَ لَهُمْ :

(١) فِي الْأَصْلَيْنِ مَعًا [قَالَ] ، وَسَاقَطَ مِنْهُمَا مَا بَيْنَ الْمَعْكَوفَتَيْنِ التَّالِي .

وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَ مِنْ (الْأَدَابِ الشَّرْعِيَّةِ ، لِابْنِ مَفْلُحٍ) ، وَالنَّقْلُ السَّابِقُ كَامِلًا مِنْهُ . وَكَذَا هُوَ فِي (الْكُتُبِ الْأَكْبَرِ مِنَ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ ، لِابْنِ دَاوُدَ الصَّالِحِي الْحَنْبَلِيِّ ص ٥٠٦) .

(٢) لِقَمَان : ١٧ .

(٣) جَامِعُ الْعُلُومِ وَالْحُكْمِ ٢٥١/٢ .

﴿لَمْ تَعْطُوا قَوْمًا اللَّهُ مُهْلِكُهُمْ أَوْ مُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا قَالُوا مَعذِرَةٌ إِلَىٰ رَبِّكُمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾^(١) . انتهى .

وكذا ذكر القاضي الروائين^(٢) فيما إذا غلب على الظن أن صاحب المنكر يزيد في المنكر . انتهى .
وحيث قيل : لم يجب . فيستحب؛ دليله الآية .

فصل

سأل أحمد أبو طالب إذا أمرته بالمعروف فلم ينته ؟، قال : «دعه، إن رددت عليه ذهب الأمر بالمعروف وصرت متصراً لنفسك، فتخرج إلى الإثم، فإذا أمرته بالمعروف فإن قبل منك، وإلا فدعه» .

والإنكار في ترك الواجب وفعل الحرام واجب، وفي ترك المندوب وفعل المكروه مندوب - ذكره الأصحاب، وغيرهم - .

وهو فرض كفاية على من لم يتعين عليه بالشروط المتقدمة - وهو قول النّاطم -، وفي سوى الذي قيل فرض بالكفاية، وسواء في ذلك الإمام، والحاكم، والعالم، والجاهل، والعدل، والفاسق؛ وهو قوله « وَلَوْ كَانَ ذَا فِسْقٍ وَجْهَلٍ »، وقيل : لا يجوز لفاسق الإنكار، وقيل : لا يجوز إلا لمن أذن له ولي الأمر . وللمميز الإنكار، ويثاب عليه، لكن لا يجب .

قال ابن الجوزي : «الكافر ممنوع من إنكار المنكر؛ لما فيه من السلطنة والعز» .

(١) الأعراف : ١٦٤ .

(٢) كتاب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، للقاضي أبي يعلى ص ٧٨ .

فصل

قد تَقَدَّمَ أَنَّهُ يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ صَاحِبُ الْمَعْصِيَةِ مُجَاهِراً بِهَا .
فَأَمَّا مَنْ يَسْتَرُ بِهَا، وَيَتَخَفَى فَلَا يَجُوزُ الْإِنْكَارُ عَلَيْهِ؛ لِأَنَّهُ تَجْسِيسٌ،
وَيَأْتِي لَذَلِكَ تَتَمَّةٌ - إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى - عِنْدَ قَوْلِهِ « وَيَحْرُمُ تَجْسِيسٌ عَلَى مُسْتَرٍ
بِفَسْقٍ » .

وَتَقَدَّمَ أَنَّهُ يُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونَ الْمُنْكَرُ الَّذِي يَجِبُ إِنْكَارُهُ أَنْ يَكُونَ مُجْمَعاً عَلَيْهِ
- قَالَ ابْنُ رَجَبٍ ^(١) -، وَقَالَ : فَأَمَّا الْمَخْتَلَفُ فِيهِ فَمِنْ أَصْحَابِنَا مَنْ قَالَ : لَا
يَجِبُ إِنْكَارُهُ عَلَى مَنْ فَعَلَهُ مُجْتَهِداً فِيهِ، أَوْ مُقْلِداً لِمُجْتَهِدٍ تَقْلِيداً سَائِغاً .
وَأَسْتَشْنَى الْقَاضِي فِي (الْأَحْكَامِ السُّلْطَانِيَّةِ) ^(٢) مَا ضَعُفَ فِيهِ الْخِلَافُ،
وَكَانَ ذَرِيعَةً [إِلَى مَحْظُورٍ مُتَّفَقٍ عَلَيْهِ؛ كَرَبَا النَّقْدِ فَالْخِلَافُ فِيهِ ضَعِيفٌ، وَهُوَ
ذَرِيعَةٌ] ^(٣) إِلَى النِّسَاءِ الْمُتَّفَقِ عَلَى تَحْرِيمِهِ، وَنِكَاحِ الْمُتْعَةِ لِأَنَّهُ ذَرِيعَةٌ إِلَى الزِّنَا،
وَذَكَرَ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ شَاقِلَا أَنَّهُ ذَكَرَ أَنَّ الْمُتْعَةَ هِيَ الزِّنَا صِرَاحاً .
[وَأَنَّ ابْنَ بَطَّةٍ أَنَّهُ قَالَ : لَا يُفْسَخُ نِكَاحٌ حَكَمَ بِهِ قَاضٍ إِذَا كَانَ قَدْ تَأَوَّلَ
فِيهِ تَأْوِيلاً، إِلَّا أَنْ يَكُونَ قَضَى لِرَجُلٍ بِعَقْدِ مُتْعَةٍ، أَوْ طَلَّقَ ثَلَاثاً بِلَفْظٍ ^(٤) وَاحِدٍ
وَحَكَمَ بِالرَّجْعَةِ مِنْ غَيْرِ زَوْجٍ، فَحُكْمُهُ مُرَدُّودٌ، وَعَلَى صَاحِبِهِ الْعُقُوبَةُ
وَالنُّكَالُ .

(١) (جامع العلوم والحكم ٢/ ٢٥٤) .

(٢) (الأحكام السلطانية، للقاضي أبي يعلى ص ٣١١) .

(٣) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصلين، ومثبت من (الأحكام السلطانية للقاضي أبي يعلى
ص ٣١١) .

(٤) في أ [في لفظ] .

وَالْمَنْصُوصُ عَنْ أَحَدِ الْإِنْكَارِ عَلَى اللَّاعِبِ بِالشَّطْرَنْجِ، وَتَأْوُلُهُ الْقَاضِي عَلَى مَنْ لَعِبَهَا بِغَيْرِ اجْتِهَادٍ وَتَقْلِيدٍ سَائِغٍ .

وفيه نظر، [فإن] ^(١) المنصوص عنه أنه يحذُّ شاربُ النبيذ ^(٢) المختلَف فيه، وإقامة الحد أبلغ مراتب الإنكار مع أنه لا يفسقُ بذلك عنده، فدلَّ على أنه يُنكرُ كلَّ مختلفٍ فيه، ضَعَفُ فيه الخلاف؛ لدلالة السُّنة على تحريمه، ولا يخرجُ فاعله المتأولُ مِنَ العدالة بذلك .

وكذلك ^(٣) نصُّ أحمدُ على الإنكار على مَنْ لا يتمُّ صلاته، ولا يقيمُ صَلَّته مِنَ الرُّكُوعِ وَالسُّجُودِ مع وجود الاختلاف في وجوب ذلك . آخر كلام ابنِ رَجَبٍ ^(٤) .

وقال صاحبُ (الآداب) ^(٥) : وَلَا إِنْكَارَ فِيمَا يَسُوعُ فِيهِ خِلَافٌ مِنَ الْفُرُوعِ عَلَى مَنْ اجْتَهَدَ فِيهِ، أَوْ قَلَّدَ مَجْتَهِدًا فِيهِ، كَذَا ذَكَرَهُ الْقَاضِي ^(٦) وَالْأَصْحَابُ، وَصَرَّحُوا بِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ . وَمِثْلُهُ شُرْبُ النَّبِيذِ، وَالتَّزْوُجُ بِمَا وَلِيَ، وَمِثْلُهُ بَعْضُهُمْ بِأَكْلِ مَتْرُوكِ التَّسْمِيَةِ .

وهذا الكلام منهم مع قولهم : يحذُّ شاربُ النبيذِ مُتَّوَلًّا أَوْ مُقَلِّدًا عَجَبٌ؛ لِأَنَّ الْإِنْكَارَ يَكُونُ وَعَظًا، وَأَمْرًا، وَنَهْيًا، وَتَعْزِيرًا، وَتَأْذِيًا، وَغَايَتُهُ الْحَدُّ، فَكَيْفَ

(١) في ب [قال] .

(٢) في ب [شارب الخمر] .

(٣) في ب [كذا] .

(٤) جامع العلوم والحكم، لابن رجب ٢/ ٢٥٥ .

(٥) الآداب الشرعية، لابن مفلح ١/ ١٨٨ .

(٦) كتاب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، للقاضي أبي يعلى ص ١٤٥ .

يُحَدُّ وَلَا يُنْكَرُ عَلَيْهِ ؟، أم ^(١) كَيْفَ يُفْسَقُ [- عَلَى رِوَايَةٍ -] ^(٢) وَلَا تُنْكَرُ عَلَى فَاسِقٍ ؟ .

وَذَكَرَ فِي (الْمُغْنَى) ^(٣) أَنَّهُ لَا [يَمْلِكُ] ^(٢) مَنَعَ أَمْرَائِهِ الذَّمِيَّةَ مَنَ يَسِيرُ الْخَمْرُ؛ عَلَى نَصِّ أَحْمَدَ لَا عِتْقَادِيهَا إِبَاحَتَهُ، ثُمَّ ذَكَرَ تَخْرِيجاً مَنَ أَحَدِ الْوَجْهَيْنِ فِي أَكْلِ الثَّوْمِ؛ بِأَنَّهُ يَمْلِكُ مَنَعَهَا لِكِرَاهَةِ رَائِحَتِهِ قَالَ : وَهَكَذَا الْحُكْمُ لَوْ تَزَوَّجَ امْرَأَةٌ تَعْتَقِدُ إِبَاحَةَ يَسِيرِ النَّبِيذِ، هَلْ لَهُ مَنَعُهَا ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ .

وَذَكَرَ أَيْضاً فِي مَسْأَلَةٍ مُفْرَدَةٍ أَنَّهُ لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ أَنْ يَنْكَرَ عَلَى غَيْرِهِ الْعَمَلِ بِمَذْهَبِهِ فَإِنَّهُ لَا إِنْكَارَ فِي الْمَجْتَهِدَاتِ .

فصل

مَنْ التَزَمَ مَذْهَباً أَنْكَرَ عَلَيْهِ مَخَالَفَتُهُ بِلَا دَلِيلٍ، وَلَا تَقْلِيدٍ [سَائِغٍ] ^(٢)، وَلَا عُذْرٍ - كَذَا ذَكَرَهُ فِي (الرِّعَايَةِ) ^(٤) - .

وَذَكَرَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ يُلْزَمُ كُلُّ مُقْلِدٍ أَنْ يَلْتَزِمَ بِمَذْهَبِ مَعِينٍ فِي الْأَشْهُرِ، وَلَا يَقْلِدُ غَيْرَ أَهْلِهِ، وَقِيلَ : بَلَى، وَقِيلَ : ضَرُورَةٌ . وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ فِي (مُعْتَقَدِهِ) : وَمَنْ لَمْ يَعْلَمْ أَنَّ الْفِعْلَ الْوَاقِعَ مِنْ أَخِيهِ الْمُسْلِمِ جَائِزٌ فِي الشَّرْعِ، أَمْ غَيْرَ جَائِزٍ، فَلَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَأْمُرَ وَلَا يَنْهَى، وَكَذَا ذَكَرَهُ الْقَاضِي ^(٥) . فَدَلَّ ^(٦) عَلَى أَنَّهُ لَا يُنْكَرُ

(١) فِي ب [أَوْ] .

(٢) مِنْ أ .

(٣) الْمُغْنَى ٢٢٣ / ١٠ .

(٤) الرِّعَايَةُ الصَّغْرَى ٤٢٦ / ٢ .

(٥) كِتَابُ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ، لِلْقَاضِي أَبِي يَعْلَى ص ١٤٥ .

(٦) فِي ب [يَدُلُّ] .

إِلَّا عَالِمٌ، وَأَمَّا الْجَاهِلُ فَلَا يَنْكِرُ إِلَّا تَبَعًا؛ بَأْنَ يَكُونُ مَعَ الْعَالَمِ، أَوْ يَأْذَنُ لَهُ فِي
إِنْكَارِ تِلْكَ الْوَاقِعَةِ، وَإِلَّا فَلَا - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - .

وَقَالَ أَحْمَدُ فِي رِوَايَةِ الْمُرُودِيِّ : « لَا يَنْبَغِي لِلْفَقِيهِ أَنْ يَحْمِلَ النَّاسَ عَلَى
مَذْهَبِهِ، وَلَا يَشْدُدَ عَلَيْهِمْ » .

فصل

الْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ صَدَقَةٌ، وَالنَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ صَدَقَةٌ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ :
(وَأَمْرٌ بِالْمَعْرُوفِ صَدَقَةٌ، وَنَهْيٌ عَنِ الْمُنْكَرِ صَدَقَةٌ) رَوَاهُ مُسْلِمٌ ^(١) .

وَهَلْ هُوَ أَفْضَلُ، أَمْ الصَّدَقَةُ بِالْمَالِ ؟ قَالَ ابْنُ رَجَبٍ فِي (شَرْحِ النُّوَيْيَةِ) ^(٢) :
وَالصَّدَقَةُ بِغَيْرِ الْمَالِ نَوْعَانِ، أَحَدُهُمَا : مَا فِيهِ تَعْدِيَةُ الْإِحْسَانِ إِلَى الْخَلْقِ فَتَكُونُ
صَدَقَةً، وَرَبَّمَا أَفْضَلُ مِنَ الصَّدَقَةِ بِالْمَالِ؛ وَهَذَا كَالْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ
الْمُنْكَرِ؛ فَإِنَّهُ دَعَا إِلَى طَاعَةِ اللَّهِ وَكَفٍّ عَنْ مَعَاصِيهِ، وَذَلِكَ خَيْرٌ مِنَ النَّفْعِ بِالْمَالِ،
وَكَذَلِكَ تَعْلِيمُ الْعِلْمِ النَّافِعِ . انْتَهَى .

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ قَوْلٌ مَّعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِّنْ صَدَقَةٍ يَتَّبِعُهَا أَذًى ﴾ ^(٣) .

قَالَ الْمُرُودِيُّ : قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ : « تَرَى الرَّجُلَ أَنْ يَشْتَغَلَ بِالصَّوْمِ
وَالصَّلَاةِ، وَيَسْكُتَ عَنِ الْكَلَامِ فِي أَهْلِ الْبِدْعِ ؟ »، فَكَشَحَ وَجْهَهُ، وَقَالَ :
« إِذَا صَامَ، وَصَلَّى، وَاعْتَزَلَ عَنِ النَّاسِ إِنَّمَا هُوَ لِنَفْسِهِ ؟ »، قُلْتُ : « بَلَى »،
قَالَ : « فَإِذَا تَكَلَّمَ كَانَ لَهُ وَلَغْيَرِهِ، يَتَكَلَّمُ أَفْضَلَ » .

(١) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٤٩٩) .

(٢) جَامِعُ الْعُلُومِ وَالْحُكْمِ ٨٦/٢ .

(٣) الْبَقَرَةُ : ٢٦٣ .

فصل

وليكن الباعثُ [للمُنْكَرِ] على إنكاره رجاءُ ثوابه، وخوفُ العقابِ في تركه، وغضبِ الله في انتهاكِ محارمه، ونصيحةٌ للمؤمنين، ورحمةٌ لهم، [و] رجاءُ إنقاذهم مما أوقعوا أنفسهم فيه من التعرّض لغضب الله وعقوبته في الدنيا والآخرة، وإجلالاً لله، وإعظاماً له، ومحبةً، وأنه يُطَاع فلا يُعصى، ويُشْكَّر فلا يُكْفَر، ويُذَكَّر فلا ينسى، وأنه يفتدي من انتهاك محارمه بالنفوس والأموال؛ كما قال بعض السلف : «وددتُ أن الخلق كلهم أطاعوا الله؛ وأنَّ لحمي قُرْضَ بالمقاريضِ» .

وَمَنْ لَحَظَ هَذَا الْمَقَامَ هَانَ عَلَيْهِ مَا يُلْقَى إِلَيْهِ مِنَ الْأَذَى فِي اللَّهِ، وَرَبَّمَا دَعَا لِمَنْ آذَاهُ؛ كَمَا قَالَ ذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ لَمَّا ضَرَبَهُ قَوْمُهُ، فَجَعَلَ يَمْسَحُ الدَّمَ عَنْ وَجْهِهِ وَيَقُولُ : (رَبُّ اغْفِرْ لِقَوْمِي فَإِنَّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ)^(١) .

فصل

وَيَنْبَغِي لِلْأَمِيرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّاهِي عَنِ الْمُنْكَرِ أَنْ يَكُونَ مُتَوَاضِعاً، رَفِيقاً فِيمَا يَدْعُو إِلَيْهِ، شَفِيقاً، رَحِيماً، غَيْرَ فَظٍّ، وَلَا غَلِيظَ الْقَلْبِ .
حُرّاً، وَيَتَوَجَّهُ أَنْ الْعَبْدَ مِثْلَهُ، وَإِنْ كَانَ الْحُرُّ أَكْمَلَ عَدَلاً .
فَقِيهاً، عَلَماً بِالْمَأْمُورَاتِ، وَالْمَنْهَيَاتِ شَرعاً، دَيِّناً، نَزْهاً، عَفِيفاً، ذَا رَأْيٍ وَشِدَّةٍ فِي الدِّينِ، قَاصِداً بِذَلِكَ وَجَهَ اللَّهِ وَإِقَامَةَ دِينِهِ، وَنَصْرَةَ شَرْعِهِ، وَامْتِثَالَ أَمْرِهِ، وَإِحْيَاءَ سُنَّتِهِ؛ بِلَا رِيَاءٍ، وَلَا مَنَافَقَةٍ، وَلَا مُدَاهَنَةٍ، غَيْرَ مَنَافِسٍ، وَلَا مَفَاخِرٍ .

(١) رواه البخاري (٦٩٢٩)، ومسلم (١٤١٧) .

لَيْنَ الْقَوْلِ؛ فَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَّيِّنًا ﴾ ^(١) . وَقَالَ سُليْمَانُ [التَّيْمِيُّ] : « مَا أَغْضَبْتَ أَحَدًا فَسَمِعَ مِنْكَ » . وَوَعِظَ الْمَأْمُونُ وَاعِظُ فَعَنَفَ عَلَيْهِ، فَقَالَ : « يَا رَجُلُ ارْفُقْ، فَقَدْ بَعَثَ اللَّهُ مَنْ [هُوَ] ^(٢) خَيْرَ مِنْكَ إِلَى مَنْ هُوَ شَرُّ مِنِّي، فَأَمْرُهُ بِالرَّفْقِ فَقَالَ : ﴿ فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَّيِّنًا ﴾ » .

وَرَوَى مُسْلِمٌ فِي (صَحِيحِهِ) مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا- عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : (إِنْ اللَّهُ رَفِيقٌ يُحِبُّ الرَّفْقَ، وَيُعْطِي عَلَى الرَّفْقِ مَا لَا يُعْطِي عَلَى الْعُنْفِ) ^(٣) .

قَالَ ابْنُ رَجَبٍ ^(٤) : وَبِكُلِّ حَالٍ فَيَتَعَيْنُ الرَّفْقُ فِي الْإِنْكَارِ، قَالَ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ : « لَا يَأْمُرُ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَى عَنِ الْمُنْكَرِ إِلَّا مَنْ كَانَ فِيهِ خِصَالُ ثَلَاثٍ؛ رَفِيقٌ بِمَا يَأْمُرُ رَفِيقٌ بِمَا يَنْهَى، عَدْلٌ بِمَا يَأْمُرُ عَدْلٌ بِمَا يَنْهَى، عَالِمٌ بِمَا يَأْمُرُ عَالِمٌ بِمَا يَنْهَى » . وَقَالَ أَحْمَدُ : « النَّاسُ يَحْتَاجُونَ إِلَى مَدَارَاةٍ، وَرَفْقٍ الْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ بِلَا غِلَظَةٍ، إِلَّا رَجُلًا مَعْلَنًا ^(٥) بِالْفِسْقِ فَلَا حَرَمَةَ لَهُ، قَالَ : وَكَانَ أَصْحَابُ ابْنِ مَسْعُودٍ إِذَا مَرُّوا بِقَوْمٍ يَرُونَ مِنْهُمْ مَا يَكْرَهُونَ، يَقُولُونَ : « مَهْلًا رَحِمَكُمُ اللَّهُ !، مَهْلًا رَحِمَكُمُ اللَّهُ ! » .

وَقَالَ أَحْمَدُ : « يَأْمُرُ بِالرَّفْقِ وَالْخُضُوعِ، فَإِنْ أَسْمَعُوهُ مَا يَكْرَهُ لَا يَغْضَبُ، فَيَكُونُ يَرِيدٌ يَنْتَصِرُ لِنَفْسِهِ » . انْتَهَى كَلَامُ ابْنِ رَجَبٍ .

(١) طه : ٤٤ .

(٢) من أ .

(٣) رواه مسلم (٢٠٠٤) .

(٤) جامع العلوم والحكم ٨٦/٢ .

(٥) في أ [رجل معلن] .

فصل

وَلَا يُنْكَرُ أَحَدٌ عَلَى سُلْطَانٍ إِلَّا وَعَظًا لَهُ، وَتَخْوِيفًا، وَتَحْذِيرًا مِنَ الْعَاقِبَةِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ .

قال ابن الجوزي^(١) : الجائزُ مِنَ الأَمْرِ بالمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ مَعَ السُّلَاطِينِ التَّعْرِيفُ وَالْوَعْظُ .

وَأَمَّا تَحْشِينُ الْقَوْلِ نَحْوُ : "يَا ظَالِمٌ"، "يَا مَنْ لَا يَخَافُ اللَّهَ"، فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ يُحَرِّكُ فِتْنَةً يَتَعَدَّى شَرُّهَا إِلَى الْغَيْرِ لَمْ يَجْزِ .

وإن لم يخف إلا على نفسه فهو جائز عند جمهور العلماء . قال : والذي أراه المنع من ذلك ؛ لأن المقصود إزالة المنكر، وحمل السلطان بالانسياط عليه من فعل منكر أكبر من المنكر الذي قصد إزالته، قال الإمام أحمد : « لا يتعرض للسلطان، فإن سيفه مسلوك وعصاه » .

فأما ما جرى للسلف من التعرض لأمرائهم؛ فإنهم كانوا يهابون العلماء، فإذا انبسطوا عليهم احتملوهم في الأغلب .

فصل

قال في (الفروع)^(٢) : « وَيَحْرَمُ أَنْ يَتَّبِعَ الْجَنَازَةَ مَعَ^(٣) مُنْكَرٍ هُوَ عَاجِزٌ عَنْهُ؛ نَصٌّ عَلَيْهِ؛ لِلنَّهْيِ؛ نَحْوُ طُبُولٍ، أَوْ نِيَّاحَةٍ، أَوْ لَطْمِ نِسْوَةٍ، وَتَصْفِيْقٍ، وَرَفْعِ أَصْوَاتِهِنَّ .

(١) نقله ابن داود الصالح في (الكنز الأكبر ص ٢٠٣) .

(٢) الفروع، لابن مفلح ٣/ ٣٧١ .

(٣) في ب [عن]، والتصويب من أ، و (الفروع) .

وعنه يتبعها، وينكره بحسبه؛ وفاقاً لأبي حنيفة . ويلزم القادر .
فلو ظن إن اتبّعها أزيل المنكر، لزمه على الروایتين؛ لحصول المقصودين،
ذكره صاحبُ (المحرّر) ، فيُعَايَا بها^(١) . انتهى .
وهل يسوغ الإنكارُ على النساءِ الأجانبِ إذا كشفن وجوههن في الطريق؟
مبني على أن المرأة هل يجب عليها سترُ وجهها، أو يجب غضُّ البصر عنها،
ففي المسألة قولان .
فإن رأى رجلاً مع امرأة، فهل يسوغ الإنكار ؟ . يُنظرُ فإن كان ثمَّ قرينةٌ
تتعلق بالواقف، أو قرينةُ زمان، أو مكان، أو غير ذلك سَأغ الإنكار، وإلا فلا .
قال محمدُ الكَحَال لأحمدَ : في الرَّجُلِ السُّوءِ يُرى مع المرأة ؟، قال :
« صحَّ به »، وقال أحمد أيضاً في الغلام يركبُ خلفَ المرأة : « يُنهى ويُقال له،
إلا أن يقول : إنها محرَّم » .

فصل

يَنْبَغِي لِلأَمْرِ وَالنَّاهِي أَنْ يَحْدَرَ مِنْ فَعْلٍ مَا نَهَى عَنْهُ، وَتَرَكْ مَا أَمَرَ بِهِ،
وَلَا يَكُونُ مِمَّنْ يَخَالِفُ قَوْلَهُ عَمَلَهُ فَيَأْمُرُ بِالْمَعْرُوفِ وَلَا يَأْتِيهِ، وَيَنْهَى عَنِ الْمُنْكَرِ
وَيَأْتِيهِ .

فإذا كَانَ بِهِذه الحَالَة فيكون قَدْ عَرَّضَ نَفْسَهُ لَسَخَطِ اللَّهِ، وَغَضَبِهِ،
وعذابه، ويكون علمه عقيماً؛ لأن العلم بلا عمل عقيم، ووبالٌ على صاحبه،
وعن أسامة رضي الله عنه قال : سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول : (يُجَاءُ بِالرَّجُلِ يَوْمَ
الْقِيَامَةِ فَيُلْقَى فِي النَّارِ، فَتَنْدَلِقُ أَقْتَابُهُ فِي النَّارِ، فَيَدُورُ كَمَا يَدُورُ الْحِمَارُ بِرَحَاهُ،

(١) فيقال : يجب إتباع جنازة فيها منكر من غير إنكار ؟

فِيَجْتَمِعُ إِلَيْهِ أَهْلُ النَّارِ فَيَقُولُونَ : أَيُّ فُلَانٍ مَا شَأْنُكَ أَلَيْسَ كُنْتَ تَأْمُرُنَا
بِالمَعْرُوفِ وَتَنْهَانَا عَنِ الْمُنْكَرِ ؟، قَالَ : كُنْتُ أَمُرُكُمْ بِالمَعْرُوفِ وَلَا آتِيهِ، وَأَنْهَأَكُم
عَنِ الْمُنْكَرِ وَآتِيهِ (أَخْرَجَاهُ ^(١)) .

وَقَالَ بَعْضُهُمْ :

وَعَالِمٌ بِعِلْمِهِ لَمْ ^(٢) يَعْمَلَنَّ مُعَذِّبٌ مِنْ قَبْلِ عَابِدِ الْوَثَنِ .
وَقَدْ وَرَدَ حَدِيثٌ بِهَذَا الْمَعْنَى ^(٣) .

فَإِذَا هَدَّبَ الْأَمِيرُ نَفْسَهُ أَثَّرَ قَوْلُهُ إِمَّا فِي زَوَالِ ^(٤) الْمُنْكَرِ، أَوْ فِي انْكَسَارِ
الْمَذْنِبِ، أَوْ إِقْدَاءِ الْهَيْبَةِ لَهُ فِي الْقُلُوبِ، فَهَذَا هُوَ الْأَوَّلَى، وَإِلَّا اسْتُهْزِئَ بِهِ
وَبِكَلَامِهِ .

وَيُسَنُّ لَهُ الْعَمَلُ بِالتَّوَافُلِ الْمُنْدُوبَاتِ، وَالرَّفَقِ، وَطَلَاقَةِ الْوَجْهِ، وَحُسْنُ
الْخُلُقِ عِنْدَ إِنْكَارِهِ، وَالْمَسَاحَةُ بِالْهَفْوَةِ أَوَّلَ مَرَّةٍ ^(٥) .
قَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ : مَنْ لَمْ يَقْطَعْ الطَّمْعَ مِنَ النَّاسِ مِنْ شَيْئَيْنِ لَمْ يَقْدِرْ عَلَى
الْإِنْكَارِ؛ أَحَدُهُمَا : مِنْ لُطْفٍ يَنَالُوهُ بِهِ .
وَالثَّانِي : مِنْ رِضَاهُمْ عَنْهُ، وَثَنَائِهِمْ عَلَيْهِ .

(١) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٣٢٦٧)، وَمُسْلِمٌ (٢٢٩١) .

(٢) فِي ب [لَنْ] .

(٣) تَقْدِمُ الْحَدِيثَ قَرِيبًا .

(٤) فِي ب [إِزَالَةٍ] .

(٥) انْظُرْ فِي ذَلِكَ كِتَابَ (الْكَنْزُ الْأَكْبَرُ مِنَ الْأَمْرِ بِالمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ، لِعَبْدِ الرَّحْمَنِ ابْنِ
دَاوُدَ الصَّالِحِيِّ الْحَنْبَلِيِّ ص ٣٢٥) .

قال :

وَبِالْعُلَمَاءِ يَخْتَصُّ مَا اخْتَصَّ عِلْمُهُ
بِهِمْ وَبِمَنْ يَسْتَنْصِرُونَ بِهِ قَدْ
وَأَضَعَفَهُ بِالْقَلْبِ ثُمَّ لِسَانُهُ
وَأَقْوَاهُ إِنْكَارُ الْفَتَى الْجَلْدِ بِالْيَدِ

« قد »؛ معناه حَسَبَ .

[قوله] : « الْجَلْدُ »؛ هو بفتح الجيم، وسُكُون اللام؛ وهو الشَّدِيدُ الْقَوِي، وهو مجرور؛ لأنه صفةٌ لفتى .

وجملته أنَّ ما اختصَّ عِلْمُهُ بِالْعُلَمَاءِ اخْتَصَّ إِنْكَارُهُ بِهِمْ، وَمَنْ يَسْتَنْصِرُونَ به، وَيَسْتَعِينُونَ^(١) به، وَيَأْمُرُونَهُ مِنْ وِلَاةِ الْأُمُورِ وَالْعَوَامِ .
وَعَلَى النَّاسِ إِعَانَةُ الْمُنْكَرِ، وَنَصْرُهُ عَلَى الْإِنْكَارِ .

وَمَنْ وِلَاةِ السُّلْطَانِ الْحِسْبَةُ تَعَيَّنَ عَلَيْهِ فَعَلُ ذَلِكَ، وَلَهُ فِي ذَلِكَ مَا لَيْسَ لغيره؛ كَسَمَاعِ الْبَيِّنَةِ، وَقَالَ الْقَاضِي^(٢) : « لَيْسَ لَهُ سَمَاعُ الْبَيِّنَةِ » . انتهى .

وَلَا يُنْكَرُ فِي حَادِثَةٍ غَيْرُ عَالِمٍ بِحُكْمِ^(٣) اللَّهِ فِيهَا؛ لِثَلَا يَصِيرُ مِمَّنْ يَفْتِي بِغَيْرِ عِلْمٍ فَيُضِلُّ وَيُضِلُّ، وَقَدْ تَقَدَّمَ كَلَامُ ابْنِ عَقِيلٍ أَنَّ مَنْ لَمْ يَعْلَمْ أَنَّ الْفِعْلَ الْوَاقِعَ مِنْ أَخِيهِ الْمُسْلِمِ جَائِزٌ فِي الشَّرْعِ، أَمْ غَيْرُ جَائِزٍ؟، فَلَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَأْمُرَ، وَلَا يَنْهَى .

(١) في ب [يستغيثون] .

(٢) في (الأحكام السلطانية ص ٢٩٩) .

(٣) في ب [لم يحكم] ! .

وَأَعْلَى الْإِنْكَارِ بِالْيَدِ، ثُمَّ بِاللِّسَانِ، ثُمَّ بِالْقَلْبِ، وَالْأَصْلُ فِي ذَلِكَ حَدِيثُ أَبِي سَعِيدٍ رضي الله عنه قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : (مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مَنْكَرًا فليغيره بيده، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فبِلِسَانِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ فبِقَلْبِهِ؛ وَذَلِكَ أَضْعَفُ الْإِيمَانِ) رَوَاهُ مُسْلِمٌ ^(١)، وَفِي رِوَايَةٍ (لَيْسَ وَرَاءَ ذَلِكَ مِنَ الْإِيمَانِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ خَرْدَلٍ)، وَهِيَ مِنْ حَدِيثٍ صَحِيحٍ ^(٢) .

قَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ ^(٣) : « مُرَادُهُ أَنَّهُ لَمْ يَبْقَ بَعْدَ هَذَا الْإِنْكَارِ مَا يَدْخُلُ فِي الْإِيمَانِ حَتَّى يَفْعَلَهُ الْمُؤْمِنُ، بَلِ ^(٤) الْإِنْكَارُ بِالْقَلْبِ آخِرُ حُدُودِ الْإِيمَانِ . لَيْسَ مُرَادُهُ أَنَّ مَنْ لَمْ يُنْكِرْ لَمْ يَكُنْ مَعَهُ مِنَ الْإِيمَانِ حَبَّةٌ خَرْدَلٍ؛ وَلِهَذَا قَالَ : (لَيْسَ وَرَاءَ ذَلِكَ)، فَجَعَلَ الْمُؤْمِنِينَ ثَلَاثَ طَبَقَاتٍ، فَكُلُّ مِنْهُمْ فَعَلَ الْإِيمَانَ الَّذِي يَجِبُ عَلَيْهِ » .

وَقَالَ ابْنُ رَجَبٍ فِي (شَرْحِ النُّوْوِيَّةِ) ^(٥) : فَدَلَّ الْحَدِيثُ عَلَى وَجُوبِ إِنْكَارِ الْمُنْكَرِ بِحَسَبِ الْقُدْرَةِ عَلَيْهِ، فَإِنْ إِنْكَارَهُ بِالْقَلْبِ لَا بُدَّ مِنْهُ، فَمَنْ لَمْ يُنْكِرْ قَلْبُهُ الْمُنْكَرَ دَلَّ عَلَى ذَهَابِ الْإِيمَانِ مِنْ قَلْبِهِ، وَقَدْ رُوِيَ عَنْ أَبِي جَحِيْفَةَ أَنَّهُ قَالَ : قَالَ عَلِيُّ رضي الله عنه : « أَوَّلُ مَا تُغْلَبُونَ عَلَيْهِ مِنَ الْجِهَادِ بِأَيْدِيكُمْ، ثُمَّ الْجِهَادُ بِأَلْسِنَتِكُمْ، ثُمَّ الْجِهَادُ بِقُلُوبِكُمْ، فَمَنْ لَمْ يَعْرِفْ قَلْبُهُ الْمَعْرُوفَ، وَيُنْكِرِ الْمُنْكَرَ نُكَيْسَ فَجُعِلَ أَعْلَاهُ أَسْفَلَهُ » . انْتَهَى .

(١) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٤٩) .

(٢) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٥٠) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه، فِي حَدِيثٍ طَوِيلٍ .

(٣) فِي (الْكَلَامِ عَلَى حَقِيقَةِ الْإِيمَانِ ص ٤٤٠) .

(٤) فِي ب [قَبْلَ]، وَالتَّصْوِيبُ مِنَ الْمَصْدَرِ السَّابِقِ، وَأ .

(٥) جَامِعُ الْعُلُومِ وَالْحِكْمِ ٢/ ٢٤٥ .

قال المروزي قلت لأبي عبد الله : « كيف الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ؟ »، فقال : « باليد، وباللسان، وبالقلب؛ وهو أضعف الإيمان ^(١) »، قلت : « كيف باليد ؟ »، قال : « تفرق بينهم »، ورأيت أبا عبد الله مرَّ على صبيان الكتاب يقتلون، ففرق بينهم .

وقال في رواية صالح : « التغيير باليد، ليس بالسيف، والسلاح » .
ومن ترك ما يلزمه فعله بلا عذر - زاد في (نهاية المبتدئين) : « ظاهر » -
وجب الإنكار عليه .

ويُنكرُ على من ترك الإنكار المطلوب مع قدرته عليه .

ولا يُنكرُ أحدٌ بسيفٍ إلا مع سلطان .

وقال ابن الجوزي : الضرب باليد، والرجل وغير ذلك مما ليس فيه إشهار سلاح، أو سيف يجوز للأحاد بشرط الضرورة، والاقتصار على قدر الحاجة .
فإن احتاج إلى أعوان يشهرون السلاح لكونه لا يقدر على الإنكار بنفسه، فالصحيح أن ذلك يحتاج إلى إذن الإمام؛ لأنه يؤدي إلى الفتن، وهيجان الفساد، وقيل : لا يُشترط في ذلك إذن الإمام .

وقال ابن رجب ^(٢) : جهاد الأمراء ^(٣) باليد أن يُزيل بيده ما فعلوه من المنكرات؛ مثل أن يريق خمرهم، أو يكسر آلات الملاهي التي لهم ونحو ذلك، أو يُبطل بيده ما أمرُوا به من الظلم إن كان له قدرة على [ذلك] ^(٤)، وكلُّ هذا

(١) في الأصلين [القلب هو أضعف] . وما أثبت فمن (كتاب الأمر بالمعروف للخلال ص ٣٢) .

(٢) جامع العلوم والحكم ٢/ ٢٤٨ .

(٣) في الأصلين [الأمراء]، والتصويب من (جامع العلوم والحكم) .

(٤) من ب .

جَائِزٌ، وَلَيْسَ هُوَ مِنْ بَابِ قَتْلِهِمْ، وَلَا الْخُرُوجِ عَلَيْهِمْ الَّذِي وَرَدَ النَّهْيُ عَنْهُ،
وَأَمَّا الْخُرُوجُ عَلَيْهِمْ بِالسَّيْفِ فَيُخْشَى مِنْهُ الْفِتْنُ الَّتِي تَوْدِي إِلَى سَفْكِ دِمَاءِ
الْمُسْلِمِينَ .

فصل

وَقَدْ وَرَدَ عَنْ أَحْمَدَ مَا يَدُلُّ عَلَى الْاِكْتِفَاءِ بِالْإِنْكَارِ بِالْقَلْبِ، قَالَ فِي رِوَايَةِ
أَبِي دَاوُدَ^(١) : « نَحْنُ نَرْجُو إِنْ أَنْكَرَ بِقَلْبِهِ سَلِمَ، وَإِنْ أَنْكَرَ بِيَدِهِ فَهُوَ أَفْضَلُ » .
وَقَدْ وَرَدَ مَا يُسْتَدَلُّ بِهِ عَلَى سُقُوطِ الْأَمْرِ، وَالنَّهْيِ عِنْدَ عَدَمِ الْقَبُولِ
وَالانْتِفَاعِ فِيهِ (سُنَنُ) أَبِي دَاوُدَ، وَغَيْرِهِ عَنْ أَبِي ثَعْلَبَةَ الْخُسَنِيِّ أَنَّهُ قِيلَ لَهُ :
كَيْفَ تَقُولُ فِي هَذِهِ الْآيَةِ ﴿ عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ ﴾^(٢) ؟، فَقَالَ : « أَمَّا وَاللَّهِ لَقَدْ سَأَلْتُ
عَنْهَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ : (بَلِ اتَّخِذُوا بِالْمَعْرُوفِ، وَانْتَهُوا عَنِ الْمُنْكَرِ؛ حَتَّى
إِذَا رَأَيْتَ شُحًّا مَطَاعًا، وَهَوًى مُتَبَعًا، وَدُنْيَا مُؤَثَّرَةً، وَإِعْجَابَ كُلِّ ذِي رَأْيٍ
[بِرَأْيِهِ]^(٣)، فَعَلَيْكَ بِنَفْسِكَ، وَدَعْ عَنْكَ أَمْرَ الْعَوَامِ)^(٤) .

وَكَذَلِكَ رُوِيَ عَنْ طَائِفَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ فِي هَذِهِ الْآيَةِ أَنَّهُمْ قَالُوا : « لَمْ يَأْتِ
تَأْوِيلُهَا بَعْدُ، إِنَّمَا تَأْوِيلُهَا فِي آخِرِ الزَّمَانِ » . وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ قَالَ : « إِذَا
اخْتَلَفَتِ الْقُلُوبُ وَالْأَهْوَاءُ، وَأَلْبَسْتُمْ شَيْعًا، وَذَاقَ بَعْضُكُمْ بِأَسَرِّ بَعْضٍ، فَيَأْمُرُ
الْإِنْسَانُ حِينَئِذٍ نَفْسَهُ، حِينَئِذٍ تَأْوِيلُ هَذِهِ الْآيَةِ » . وَعَنْ ابْنِ عَمَرَ قَالَ : « هَذِهِ

(١) مسائل أبي داود ص ٣٧١ .

(٢) المائدة : ١٠٥ .

(٣) ساقط من ب .

(٤) رواه أبو داود (٤٣٤١)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٣٠٥٨)، وَابْنُ مَاجَهَ (٤٠٤١)، وَالبُخَارِيُّ فِي (خَلْقِ
أَفْعَالِ الْعِبَادِ ١٥٥) .

الآية لأقوام يجيئون بعدنا؛ إن قالوا لم يُقبل. « وَعَنْ مَكْحُولٍ قَالَ : « لَمْ يَأْتِ تَأْوِيلُهَا بَعْدُ؛ إِذْ هَابَ الْوَاعِظُ، وَأَنْكَرَ الْمَوْعُظُ فَعَلَيْكَ حَيْثُذَ نَفْسِكَ، لَا يَضُرُّكَ مَنْ ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتَ ». وَعَنِ الْحَسَنِ أَنَّهُ كَانَ إِذَا تَلَا هَذِهِ الْآيَةَ قَالَ : « يَا لَهَا مِنْ ثِقَةٍ مَا أَوْثَقَهَا، وَمِنْ سَعَةٍ مَا أَوْسَعَهَا » .

وهذا كله قد يُحمَلُ على أن من عَجَزَ عن الأمر بالمعروف، أو خاف الضَّرَرَ سَقَطَ عنه، وكلامُ ابنِ عُمر يدلُّ على أن مَنْ عَلِمَ أَنَّهُ لَا يَقْبَلُ مِنْهُ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ؛ كَمَا حُكِيَ رَوَايَةً عَنْ أَحَدٍ -قَالَ ابْنُ رَجَبٍ-، وَتَقَدَّمَ الْخِلَافُ فِي ذَلِكَ قَرِيباً .

قال :

وَأَنْكَرَ عَلَى الصَّبِيَّانِ كُلِّ مُحَرَّمٍ

لِتَأْدِيبِهِمُ وَالْعِلْمِ فِي الشَّرْعِ بِالرَّدِيِّ

يُسْتَحَبُّ الْإِنْكَارُ عَلَى الْأَوْلَادِ الَّذِينَ دُونَ الْبُلُوغِ؛ سَوَاءً كَانُوا ذَكَوراً، أَوْ إِنَاثاً؛ تَأْدِيباً لَهُمْ، وَتَعْلِماً .

قال الأصحاب : لَا يُنْكَرُ عَلَى غَيْرِ مُكَلَّفٍ إِلَّا تَأْدِيباً لَهُ، وَزَجْراً؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا قَوْا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا ﴾ ^(١)؛ قَالَ عَلِيٌّ فِي هَذِهِ الْآيَةِ : « أَدَّبُوهُمْ، وَعَلَّمُوهُمْ » .

وقال ابنُ سيرين : « كَانُوا يَقُولُونَ : أَكْرَمُ وَلَدِكَ، وَأَحْسَنُ أَدْبِهِ »، وَقَالَ الْحَسَنُ : « التَّعْلِيمُ فِي الصَّغَرِ كَالنَّقْشِ فِي الْحَجَرِ »، وَقَالَ لُقْمَانُ : « ضَرْبُ

(١) التحريم : ٦ .

الوالد للولد^(١) كالسَّمَاد للزَّرْع»، وَكَانَ يُقَالُ : «الأَدَبُ مِنَ الآبَاءِ، وَالصَّلَاحُ مِنَ اللَّهِ»، وَكَانَ يُقَالُ : «مَنْ أَدَبَ صَغِيرًا أَقَرَّتْ بِهِ عَيْنُهُ كَبِيرًا»، وَقَالَ بَعْضُهُمْ : «مَنْ لَمْ يُوَدِّبْهُ وَالِدُهُ أَدَبَهُ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ»، وَقَالَ سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ : «مَنْ أَرَادَ أَنْ يَغِيظَ عَدُوَّهُ فَلَا يَرْفَعِ الْعَصَا عَنْ وَلَدِهِ»، وَقَالَ ابْنُ الْمُبَارَكِ : قَالَ لِي خَلَدُ بْنُ الْحُسَيْنِ : «نَحْنُ إِلَى كَثِيرٍ مِنَ الْأَدَبِ أَحْوَجُ مَثًا إِلَى كَثِيرٍ مِنَ الْحَدِيثِ» .

وَعَنْ [عَمْرُو بْنِ]^(٢) سَعِيدِ بْنِ الْعَاصِ مَرْفُوعًا : (مَا نَحَلَ وَالِدٌ وَلَدَهُ أَفْضَلَ مِنْ أَدَبٍ حَسَنٍ)^(٣)، وَعَنْ جَابِرِ بْنِ سُمْرَةَ مَرْفُوعًا : (لَأَنْ يُؤَدَّبَ الرَّجُلُ وَلَدَهُ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَتَصَدَّقَ بِصَاعٍ)^(٤) رَوَاهُمَا التِّرْمِذِيُّ .

وَقَالَ ابْنُ أَبِي مُوسَى^(٥)، وَالسَّامَرِيُّ : «وَعَلَى الْوَالِدِ أَنْ يَعْلَمَ وَلَدَهُ الْكِتَابَةَ، وَمَا يُقِيمُ بِهِ دِينَهُ مِنْ فَرَائِضِهِ، وَسُنَنِهِ، وَالسَّبَاحَةِ، وَالرَّمْيِ، وَأَنْ يُورِّثَهُ [طَيِّبًا]»؛ يَعْنِي حَلَالًا .

وَقَالَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ سَعِيدٍ : سَأَلْتُ أَحْمَدَ عَمَّا يَجُوزُ فِيهِ ضَرْبُ الْوَلَدِ ؟، قَالَ : «الْوَلَدُ يُضْرَبُ عَلَى الْأَدَبِ»، قَالَ وَسَأَلْتُهُ : هَلْ يُضْرَبُ الصَّبِيُّ عَلَى الصَّلَاةِ ؟، قَالَ : «إِذَا بَلَغَ عَشْرًا» .

وَالْيَتِيمُ يُؤَدَّبُ، وَيُضْرَبُ ضَرْبًا خَفِيفًا؛ نَصٌّ عَلَيْهِ .

(١) فِي ب [ضَرْبُ الْوَالِدِ لِلْوَالِدِ] ! . وَالتَّصْوِيبُ مِنْ أ، وَمِنْ (كِتَابُ الْعِيَالِ لِابْنِ أَبِي الدُّنْيَا ٥١٠/١) .

(٢) مَا بَيْنَ الْمَعْكُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنَ الْأَصْلَيْنِ، وَهُوَ مُثَبَّتٌ مِنْ مَصَادِرِ التَّخْرِيجِ وَلَا يَدُّ مِنْهُ .

(٣) رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ (٧٧/٤)، وَالتِّرْمِذِيُّ (١٩٥٢) .

(٤) رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (١٩٥١) .

(٥) الْإِرْشَادُ، لِابْنِ أَبِي مُوسَى ص ٥٣١ .

وقال الأثرم : سئل أبو عبد الله عن ضَرْبِ المَعْلَمِ الصَّبِيَّانِ ؟، فقال :
« على قدر ذنوبهم، يتوقى بجهده الضَّرْبَ » . وَإِنْ كَانَ صَغِيرًا لَا يَعْقِلُ، لَا
يَضْرِبُهُ .

قال الميموني : سألتُ أبا عبد الله أيُّمَا أَحَبُّ إِلَيْكَ أَبْدَأُ ابْنِي بِالْقُرْآنِ، أَوْ
بِالحديث ؟، قال : « لا بِالْقُرْآنِ »، قلت : أعلمه كله ؟، قال : « إِلَّا أَنْ يَعْسُرَ،
فَتَعْلَمُهُ مِنْهُ »، ثُمَّ [قال لي] ^(١) : « قَرَأْ أَوَّلًا ^(٢) تَعَوَّدَ الْقِرَاءَةَ، ثُمَّ لَزَمَهَا » .
وَقَالَ الْخَطَّابِيُّ فِي كِتَابِ (الْعُزْلَةِ) ^(٣) : « مَنْ لَمْ يَخْدِمِ الْعِلْمَ فِي صَغَرِهِ
اسْتَحْيَا أَنْ يَخْدُمَهُ بَعْدَ كِبَرِ سِنِّهِ وَإِدْرَاكِ السَّوْدِ » .
قال : وَبَلَغَنِي عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ قال : « مَنْ تَرَأَسَ فِي حَدَائِثِهِ كَانَ أَدْنَى
عُقُوبَتِهِ أَنْ يَفُوتَهُ حَظٌّ كَثِيرٌ مِنَ الْعِلْمِ » .
وَعَنْ أَبِي حَنِيفَةَ : « مَنْ طَلَبَ الرَّئَاسَةَ بِالْعِلْمِ قَبْلَ أَوَانِهِ لَمْ يَزَلْ فِي ذُلٍّ مَا
بَقِيَ » .

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ : « إِذَا تَرَأَسْتَ فَلَا سَبِيلَ إِلَى التَّفَقُّهِ » .

قال ابنُ الجوزي : مَنْ رَأَى صَبِيًّا، أَوْ مَجْنُونًا يَشْرِبُ الْخَمْرَ فَعَلَيْهِ أَنْ يَرِيْقَ
خَمْرَهُ، وَيَمْنَعَهُ، وَكَذَلِكَ عَلَيْهِ أَنْ يَمْنَعَهُ مِنَ الزُّنَا . انْتَهَى .
قال المروزي لأحمد : الطَّنْبُورُ الصَّغِيرُ يَكُونُ مَعَ الصَّبِيِّ ؟، قال : « يَكْسُرُهُ
أَيْضًا، إِذَا كَانَ مَكْشُوفًا فَاكْسَرَهُ » .

(١) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصلين، ومثبت من (الآداب الشرعية لابن مفلح) .

(٢) في الأصلين [و لا]، والتصويب من (الآداب) .

(٣) كتاب (العزلة) للخطابي ص ٩٨ . وكان في الأصلين بعض الاضطراب، فقوم منه .

وَلَأَن الصَّغِيرَ إِذَا أَنْكَرَ عَلَيْهِ فَعَلُ الْحَرَمَاتِ، وَالْمَكْرُوهَاتِ تَمَرُّنَ بِذَلِكَ،
وَنَشَأُ^(١) عَلَيْهِ، وَيَجْتَنِبُهُ بَعْدَ بُلُوغِهِ؛ قَالَ فِي (الْمَغْنِيِّ)^(٢) فِي (الصَّلَاةِ): «وَالتَّأْدِيبُ
فِي حَقِّ الصَّبِيِّ لِمُتَرِينِهِ عَلَيْهَا كَيَ يَأْلَفَهَا، وَيَعْتَادَهَا، فَلَا يَتْرَكُهَا عِنْدَ بُلُوغِهِ». .
انتهى .

وَأَخَذَ الْحَسَنُ ثَمَرَةً مِنْ تَمَرِ الصَّدَقَةِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: (كَخ، كَخ)،
لِيُطَرِّحَهَا، وَقَالَ: (مَا شَعَرْتُ أَنَّ الصَّدَقَةَ لَا تَنْبَغِي لِأَلِ مُحَمَّدٍ؛ إِنَّمَا هِيَ أَوْسَاخُ
النَّاسِ) رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(٣) .

قَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ - فِي الْكَلَامِ عَلَى [حَدِيثِ] ابْنِ عُمَرَ أَنَّهُ كَانَ مَعَ
النَّبِيِّ ﷺ وَسَمِعَ زَمَرَةً رَاعٍ فَسَدَّ أُذُنَيْهِ^(٤) - قَالَ: «لَمْ نَعْلَمْ أَنَّ الرِّفِيقَ كَانَ
بِالْعَا، فَلَعَلَّهُ كَانَ صَغِيرًا دُونَ الْبُلُوغِ، وَالصَّبَّيَّانِ رُخْصَ لَهُمَا فِي اللَّعْبِ مَا لَمْ
يُرْخَّصْ لِلْبَالِغِ». . انتهى .

وَكَذَا ذَكَرَ فِي (الْمَغْنِيِّ)، هَذَا الْإِحْتِمَالُ فِي (الشَّهَادَاتِ)^(٥) .

قَالَ ابْنُ الْجُوزِيِّ: «لَا يَجِبُ عَلَى وَلِيِّ صَغِيرٍ، وَمُجَنِّونٍ أَنْ يَنْزَهَمَا عَنْ
التَّجَاسَةِ، وَلَا أَنْ يَزِيلَهَا عَنْهُمَا، بَلْ يُسْتَحَبُّ». . نَقَلَهُ فِي (الْفُرُوعِ)^(٦) فِي
(الصَّلَاةِ) .

(١) فِي ب [يَمُرُّ بِذَلِكَ وَيَنْشَأُ] .

(٢) الْمَغْنِيُّ ٢/ ٣٥٠ فِي (كِتَابِ الصَّلَاةِ) .

(٣) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٧٥١) .

(٤) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٩٢٤) .

(٥) الْمَغْنِيُّ ١٤/ ١٥٨ .

(٦) الْفُرُوعُ، لِابْنِ مَقْلُحٍ ١/ ٤١٣ .

وَذَكَرَ بَعْدَهُ بَيْسِيرٌ : أَنَّ مَذْهَبَ الشَّافِعِيِّ يَجِبُ عَلَى الْأَبِ، وَسَائِرِ الْأَوْلِيَاءِ تَعْلِيمُ^(١) الْإِبْنِ مَا يَحْتَاجُهُ لِدِينِهِ .

قَالَ الشَّافِعِيُّ، وَأَصْحَابُهُ : وَكَذَا الْأُمُّ لِعَدَمِ الْأَبِ . وَيَتَوَجَّهُ لَنَا^(٢) مِثْلُهُ؛ لِحَدِيثِ ابْنِ عَمْرٍو^(٣) : (إِنَّ لَوْلَدِكَ عَلَيْكَ حَقًّا) . رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(٤) .

قَالُوا : « وَالْأَجْرَةَ عَلَى الصَّبِيِّ، ثُمَّ عَلَى مَنْ تَلَزَمَهُ نَفَقَتُهُ » . وَيَتَوَجَّهُ احْتِمَالٌ مِثْلُهُ، وَفِيهِ نَظَرٌ . انْتَهَى كَلَامُهُ .

وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِرَبِيِّهِ عُمَرُ : (يَا غُلَامُ ! سَمَّ اللَّهَ، وَكُلُّ يَمِينِكَ، وَكُلُّ مَا يَلِيكَ)^(٥) .

قَالَ الْقَاضِي : وَمَا يَجِبُ إِنْكَارُهُ تَرْكُ التَّعْلِيمِ وَالتَّعَلُّمِ لِمَا يَجِبُ تَعْلِيمُهُ وَتَعَلُّمُهُ؛ نَحْوَ مَا تَعَلَّقَ بِمَعْرِفَةِ اللَّهِ، وَبِمَعْرِفَةِ الصَّلَاةِ، وَجَمَلَةِ الشَّرَائِعِ، وَمَا يَتَعَلَّقُ بِالْفَرَائِضِ، وَيَلْزَمُ النَّسَاءَ الْخُرُوجُ لِتَعَلُّمِ ذَلِكَ، وَوَاجِبٌ عَلَى الْإِمَامِ أَنْ يَتَعَاهدَ الْمُتَعَلِّمَ وَالْمُعَلِّمَ كَذَلِكَ، وَيَرْزُقَهُمَا مِنْ بَيْتِ الْمَالِ؛ لِأَنَّ فِي ذَلِكَ قَوَامًا لِلدِّينِ، فَهُوَ أَوْلَى مِنَ الْجِهَادِ؛ لِأَنَّهُ رُبَّمَا نَشَأَ الْوَلَدُ عَلَى مَذْهَبٍ فَاسِدٍ، فَيَتَعَذَّرُ زَوَالُهُ مِنْ قَلْبِهِ .

(١) فِي ب [تَعْلِيمُهُمْ] .

(٢) أَيْ وَيَتَوَجَّهُ احْتِمَالٌ لِلْحَنَابِلَةِ بِمِثْلِ قَوْلِ الشَّافِعِيَّةِ .

(٣) فِي الْأَصْلَيْنِ، وَ(الْفُرُوعِ) الْمَطْبُوعِ [ابْنِ عَمْرٍو]، وَالتَّصْوِيبُ مِنْ مَصَادِرِ التَّخْرِيجِ .

(٤) رَوَى هَذِهِ اللَّفْظَةَ مُسْلِمٌ فِي صَحِيحِهِ (٤٣/٨) مِنْ طَرِيقِ حُسَيْنِ الْمُعَلِّمِ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ .

وَأَصْلُهُ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ (١٩٧٤)، وَمُسْلِمٌ (١٥٩٩) مِنْ غَيْرِ هَذَا الطَّرِيقِ بِلَفْظِ (وَإِنْ لَزُورَكَ

عَلَيْكَ حَقًّا) .

(٥) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٥٣٧٦)، وَمُسْلِمٌ (٢٠٢٢) .

قال :

وإن جَهَرَ الذَّمُّ بِالْمُنْكَرَاتِ فِي الْ

شَرِيعَةِ يُزَجَرُ دُونَ مُخْفٍ بِمِرْكَدٍ

إذا فَعَلَ الذَّمُّ أَمْرًا مُحَرَّمًا عندنا يعتقَدُ إباحته في دينه ثَمَّا لَا أَذَى لِلْمُسْلِمِينَ فيه؛ مِنَ الْكُفْرِ، وَشُرْبِ الْخَمْرِ، وَاتِّخَاذِهِ، وَنِكَاحِ ذَوَاتِ الْحَارَمِ لَا يَجُوزُ لَنَا التَّعَرُّضُ لَهُمْ فِيهِ إِذَا لَمْ يَظْهَرُوهُ؛ لِأَنَّا التَّزَمْنَا إِقْرَارَهُمْ عَلَيْهِ فِي دَارِنَا فَلَا نَتَعَرَّضُ لَهُمْ فِيمَا التَّزَمْنَا تَرْكَهُ .

وَمَا أَظْهَرُوهُ مِنْ ذَلِكَ تَعَيَّنَ إنْكَارُهُ عَلَيْهِمْ، فَإِنْ كَانَ خَيْرًا جَازَتْ إِرَاقَتُهُ، وَإِنْ أَظْهَرُوا صَلِيًّا، أَوْ طُبُورًا جَازَ كَسْرُهُ، فَإِنْ أَظْهَرُوا كَفَرَهُمْ أَدَّبُوا عَلَى ذَلِكَ، وَيَمْنَعُونَ مِنْ إِظْهَارِ مَا يَحْرُمُ عَلَى الْمُسْلِمِينَ، هَذَا مَعْنَى مَا قَالَهُ فِي (الْمُغْنَى)^(١)، وَابْنُ رَزِينِ .

وإن فعلوا أَمْرًا مُحَرَّمًا عِنْدَهُمْ غَيْرَ مُحَرَّمٍ [عِنْدَنَا] لَمْ يُعْتَرَضْ عَلَيْهِمْ، وَنَدَعُهُمْ، وَفَعَلَهُمْ سِوَاءَ أَسْرُوهُ، أَوْ أَظْهَرُوهُ، هَذَا قَوْلُ أَصْحَابِنَا، وَغَيْرِهِمْ .
فَإِذَا فَعَلُوا فِعْلًا مُحَرَّمًا عِنْدَنَا؛ مِمَّا فِيهِ ضَرَرٌ عَلَى الْمُسْلِمِينَ، أَوْ غَضَاضَةٌ عَلَيْهِمْ، أَوْ أَظْهَرُوا مَنكَرًا؛ كِلَا حَدَاثِ بَيْعَةٍ، وَنَحْوِهَا، وَرَفَعَ أَصْوَاتَهُمْ بِكُتُبِهِمْ بَيْنَ الْمُسْلِمِينَ، وَإِظْهَارِ الْخَمْرِ، وَالْخَنْزِيرِ، وَأَعْيَادِهِمْ، وَصَلِيهِمْ، وَإِظْهَارِهِمُ الْأَكْلَ فِي رَمَضَانَ، وَالضَّرْبَ بِالنَّاقُوسِ، وَتَعْلِيَةَ الْبُنْيَانِ عَلَى بَنِيانِ الْمُسْلِمِينَ، وَالْإِقَامَةَ بِالْحِجَازِ، فَيَلْزَمُهُمُ الْكَفُّ عَنْهُ، وَيَمْنَعُونَ مِنْهُ .
وَيَدْخُلُ فِيهِ نِكَاحُ مُسْلِمَةٍ .

(١) الْمُغْنَى ٤٢٤/٧ .

وَيَدْخُلُ فِيهِ مَا ذَكَرَهُ الْقَاضِي : أَنَّهُمْ إِنْ تَبَاعَعُوا بِالرَّبِّا فِي سَوْقِنَا مُنْعُوا؛ لِأَنَّهُ عَائِدٌ بِفَسَادِ تَقْدِينَا .

وَإِنْ تَرَكَوا التَّمْيِيزَ عَنِ الْمُسْلِمِينَ فِي أَحَدِ أَرْبَعَةِ أَشْيَاءَ؛ لِبَاسِهِمْ، وَشُعُورِهِمْ، وَرُكُوبِهِمْ، وَكُنَاهُمْ، أُلْزِمُوا بِهِ .
وَلَا نَمْنَعُهُمْ مِنْ نِكَاحِ مُحَرَّمٍ إِذَا اعْتَقَدُوا حِلَّهُ، وَلَمْ يَتَرَفَعُوا إِلَيْنَا، وَلِهَذَا بَابُ مَفْرَدٍ فِي كُتُبِ الْفَقْهِ، وَذَكَرَهُ يَطُولُ هُنَا .

قَالَ :

وَبِالْأَسْهَلِ ابْدَأْ ثُمَّ زِدْ قَدْرَ حَاجَةٍ
فَإِنْ لَمْ يَزَلْ بِالنَّافِذِ الْأَمْرِ فَاصْدُدْ

« نَافِذُ الْأَمْرِ »؛ هُنَا هُوَ السُّلْطَانُ، أَوْ نَائِبُهُ .

وَجَمْلَةُ ذَلِكَ أَنَّهُ يَجِبُ أَنْ يَبْدَأَ بِالْأَسْهَلِ فِي إِنْكَارِ الْمُنْكَرِ؛ سَوَاءً كَانَ لِمُسْلِمٍ، أَوْ ذِمِّيٍّ .

وَلَا يَتَوَهَّمُ مَتَوَهَّمٌ أَنْ النَّازِمَ أَرَادَ بِهِ الذِّمِّيَّ فَقَطْ لِكَوْنِهِ ذَكَرَهُ بَعْدَ ذِكْرِهِ .
قَالَ الْقَاضِي ^(١)، وَغَيْرُهُ : وَيَجِبُ أَنْ يَبْدَأَ فِي إِنْكَارِهِ بِالْأَسْهَلِ؛ وَيَعْمَلُ بِظَنِّهِ فِي ذَلِكَ، فَإِنْ لَمْ يَزَلِ الْمُنْكَرُ الَّذِي وَجِبَ إِنْكَارُهُ زَادَ بِقَدْرِ الْحَاجَةِ، فَإِنْ لَمْ يَنْفَعِ أَغْلَظَ فِيهِ، فَإِنْ زَالَ وَإِلَّا رَفَعَهُ إِلَى وَلِيِّ الْأَمْرِ .

وَشَرَطُ رَفْعِهِ إِلَى وَلِيِّ الْأَمْرِ أَنْ يَأْمَنَ مِنْ حَيْفِهِ فِيهِ، وَيَكُونُ قَصْدُهُ فِي ذَلِكَ التُّصْحِحَ لَا الْعَلْبَةَ، وَلَا النُّصْرَةَ لِنَفْسِهِ، وَنَقَلَ مَهْنًا عَنْ أَحْمَدَ : « يَنْبَغِي أَنْ يَأْمَرَ

(١) فِي كِتَابِهِ (الْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ ص ٧٨) .

بالرَّفَقِ، وَالْخُضُوعِ»، قلت : "كيف ؟"، قال : «إِنْ أَسْمَعُوهُ مَا يَكْرَهُ لَا يَغْضَبُ فِيرِيدُ يَنْتَصِرُ لِنَفْسِهِ» .

وَيُحْرَمُ أَخْذُ مَالٍ عَلَى حَدٍّ، أَوْ مُنْكَرُ ارْتِكَابٍ؛ قَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ فِي (السِّيَاسَةِ الشَّرْعِيَّةِ)^(١) : «وَلَا يَجُوزُ أَنْ يُؤْخَذَ مِنَ الزَّانِي، أَوْ السَّارِقِ، [أَوْ الشَّارِبِ]^(٢)، أَوْ قَاطِعِ الطَّرِيقِ، وَنَحْوِهِمْ مَا لَا يُعْطَلُ بِهِ الْحَدُّ لَا لِبَيْتِ الْمَالِ، وَلَا لِغَيْرِهِ، وَهَذَا الْمَالُ سُحْتٌ خَبِيثٌ، وَقَدْ لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الرَّاشِيَّ، [وَالْمُرْتَشِيَّ]^(٣)، وَالرَّائِشَ^(٤)؛ وَهُوَ الْوَاسِطَةُ، وَقَدْ أَجْمَعَ الْمُسْلِمُونَ عَلَى أَنْ تَعْطِيلُ الْحَدِّ بِمَالٍ يُؤْخَذُ، أَوْ غَيْرِهِ لَا يَجُوزُ . انْتَهَى .

قال في (نهاية المبتدئين) : يُفْعَلُ فِيهِ مَا يَجِبُ، أَوْ يَسْتَجِبُ لَا غَيْرَ .
قال : وَقِيلَ : لَا يَجُوزُ رَفْعُهُ إِلَى سُلْطَانٍ يُظَنُّ عَادَةً أَنَّهُ لَا يَقُومُ بِهِ عَلَى غَيْرِ
الْوَجْهِ الْمَأْمُورِ . كَذَا قَالَ، وَلَيْسَ الْمَذْهَبُ خِلَافَ هَذَا الْقَوْلِ .

قال : وَيَخْتِيرُ فِي رَفْعِ مُنْكَرٍ غَيْرِ مُتَعَيِّنٍ عَلَيْهِ، وَنَصَّ أَحْمَدُ فِي رِوَايَةِ الْجَمَاعَةِ
عَلَى أَنَّهُ لَا يَرْفَعُهُ إِلَى سُلْطَانٍ إِنْ تَعَدَّى فِيهِ - ذَكَرَهُ ابْنُ عَقِيلٍ، وَغَيْرُهُ -، قَالَ :
قَالَ أَحْمَدُ : «إِنْ عَلِمْتَ أَنَّهُ يَقِيمُ الْحَدَّ، فَارْفَعَهُ» .

وَيَسْقُطُ وَجُوبُ الرَّفْعِ بِخَوْفِهِ أَنْ لَا يَقِيمَهُ عَلَى الْوَجْهِ الْمَأْمُورِ، وَظَاهِرُ كَلَامِ
جَمَاعَةِ جَوَازِهِ . وَأُطْلِقَ بَعْضُهُمْ رَفْعَهُ إِلَى وَلِيِّ الْأَمْرِ بِلَا تَفْصِيلٍ .

(١) (السياسة الشرعية ٣٠٢/٢٨ ضمن مجموع الفتاوى) .

(٢) من أ .

(٣) من أ ، وَمَصَادِرُ التَّخْرِيجِ .

(٤) رواه أبو داود (٣٥٨٠)، وَالتِّرْمِذِيُّ (١٣٣٧)، وَابْنُ مَاجَةَ (٢٣١٣) .

فائدة

قال مُثَنَّى : قلتُ لأبي عبد الله : « ما تقول إذا ضَرَبَ رَجُلٌ رجلاً بحضرتي، أو شَتَمَهُ، فأرادني أن أشهد له عند السلطان ؟ »، قال : « إن خاف أن يتعدى عليه لم يشهد، وإن لم يخف شهد » .

قال :

إِذَا لَمْ يَخَفْ فِي ذَلِكَ الْأَمْرِ خِيفَةً
إِذَا كَانَ ذَا الْإِنْكَارِ حَتْمَ التَّأْكِيدِ

قد تقدّم هذا قريباً في شروط الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر^(١)، وأنه يشترط أن لا يخاف أذى على نفسه، أو ماله، أو أهله، أو جيرانه، ونحو ذلك . فإذا انتفت الشروط المذكورة انتفى إيجاب الإنكار .
وتقدّم أيضاً^(٢) أن الإنكار في ترك الواجب وفعل الحرام واجب؛ وهو المراد بقوله هنا : « إِذَا كَانَ ذَا الْإِنْكَارِ حَتْمَ التَّأْكِيدِ » .
وأما إذا كان المتروك مندوباً، أو الفعل مكروهاً فلا يجب الإنكار، ولا الرفع للسلطان .

(١) ص ٩٣ .

(٢) ص ٩٦ .

قال :

وَلَا غُرْمَ فِي ذِفِّ الصُّنُوجِ كَسَرَتَهُ
وَلَا صُورَ أَيْضاً وَلَا آلَةَ الدِّدِ
وَأَلَةَ تَنْجِيمٍ وَسِحْرٍ وَنَحْوِهِ
وَكُتِبَ^(١) حَوَتْ هَذَا وَأَشْبَاهَهُ اقْدِدِ
وَبَيِّضِ وَجُوزِ لِلْقَمَارِ بِقَدْرِ مَا
يُزِيلُ عَنِ الْمُنْكَورِ مَقْصِدَ مُفْسِدِ
وَلَا شَقَّ زِقِّ الْخَمْرِ أَوْ كَسْرِ دَنْهِ
إِذَا عَجَزَ الْإِنْكَارُ دُونَ التَّقْدُدِ
وَلِنْ يَتَأْتَى دُونَهُ رَفْعُ مُنْكَرِ
ضَمِنْتَ الَّذِي يَنْقَى بِتَغْسِيلِهِ قَدِ

« الدِّدُ »؛ اللَّهُو، وَاللَّعْبُ، وَفِي الْحَدِيثِ : (مَا أَنَا مِنْ دَدٍ، وَلَا الدِّدُ
مِنِي)^(٢). وَفِيهِ ثَلَاثُ لُغَاتٍ تَقُولُ : " هَذَا دَدٌ، وَدَدَا، وَدَدَنْ ؛ قَالَهُ الْجَوْهَرِيُّ^(٣) .

(١) فِي أ [كُتِبَ] .

(٢) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ فِي (الْأَدَبُ الْمُفْرَدُ ٧٨٥)، وَالْبَيْهَقِيُّ فِي (السَّنَنِ الْكُبْرَى ٢١٧/١٠)، وَالْعَقِيلِيُّ
فِي (الضَّعْفَاءُ ٤/٤٢٧) مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ ؓ .

وَرَوَاهُ أَبُو بَكْرٍ الْإِسْمَاعِيلِيُّ فِي (الْمَعْجَمُ ١/٣٤٢) مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ ؓ .

(٣) الصُّحَّاحُ، لِلْجَوْهَرِيِّ ٢/٤٧٠ .

وجملة ذلك أن للأمر بالمعروف والنهي عن المنكر كسر آلة الله، وإتلافها؛ كدَفِّ الصَّنُوجِ، وَالْحَلَقِ، وَصُورِ الْخِيَالِ، وَالْأَوْتَارِ، وَالتَّيَاتِ، وَالْمَزَامِيرِ، وَالْعِيدَانِ، وَالطَّنَابِيرِ، وَالرَّبَابِ، وَالشُّبَّابَةِ، وَالْجَنَكِ، وَالطُّبْلِ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، وَلَا غُرَمَ عَلَيْهِ، إِلَّا طَبَلَ الْحَرْبِ فَإِنَّهُ يُبَاحُ؛ وَالْأَصْلُ فِي ذَلِكَ مَا رَوَى أَبُو أُمَامَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : (إِنْ اللَّهُ بَعَثَنِي رَحْمَةً لِلْعَالَمِينَ وَأَمَرَنِي بِمَحَقِّ الْمَعَازِفِ وَالْمَزَامِيرِ) رَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ مَنْصُورٍ ^(١) .

قال ابن الأثير في (النهاية) ^(٢) : « الْعَزْفُ » اللَّعْبُ بِالْمَعَازِفِ؛ وَهِيَ الدُّفُوفُ، وَغَيْرُهَا مِمَّا يُضْرَبُ، وَقِيلَ : إِنْ كُلَّ لَعْبٍ عَزْفٌ . انتهى .
وَلَأَنَّهَا تُطْرَبُ، وَتَصَدُّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ، وَعَنِ الصَّلَاةِ فَحُرِّمَتْ؛ كَالْخَمْرِ .
وَالدُّفُّ الْحَرَّمُ هُوَ مَا فِيهِ صُنُوجٌ ^(٣) ، وَحَلَقٌ . فَمَنْ كَسَرَهُ فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ؛
نَصٌّ عَلَيْهِ .

وَأَمَّا الدُّفُّ الْعَارِي عَنْ ذَلِكَ فَيُبَاحُ لِلنِّسَاءِ فِي غَيْرِ النِّكَاحِ؛ لِأَنَّ امْرَأَةً نَذَرَتْ
إِنْ رَجَعَ النَّبِيُّ ﷺ سَالِمًا ضَرْبَتْ عَلَى رَأْسِهِ بِالدُّفِّ، فَقَالَ : (أَوْفِي بِنَذْرِكِ) ^(٤) .
وَيُكْرَهُ لِلرِّجَالِ؛ لِأَنَّ فِيهِ تَشْبَهًُا بِالنِّسَاءِ . وَأَمَّا فِي النِّكَاحِ فَيُسْنُ الضَّرْبُ
بِالدُّفِّ لِلنِّسَاءِ؛ لِقَوْلِهِ ﷺ : (فَصَلُّ مَا بَيْنَ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ الدُّفُّ، وَالصَّوْتُ فِي
النِّكَاحِ) . رَوَاهُ أَهْلُ السُّنَنِ غَيْرَ أَبِي دَاوُدَ ^(٥) .

(١) رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ (٢٥٧/٥)، وَأَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ (١٢٣٠)، وَالتَّيَمِيمِيُّ (٢٣٢/٨) .
(٢) النهاية ٢٣٠/٣ .

(٣) فِي ب [صُنُوج] بِالْمُهْمَلَةِ، وَالتَّصْوِيبِ مِنْ أ ، وَ(الْإِقْنَاعُ ٣/٤١٧) لِلْمُصَنِّفِ، وَكُتِبَ اللَّغَةُ .

(٤) رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ (٣٥٣/٥)، وَأَبُو دَاوُدَ (٣٣١٢)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٣٦٩٠) .

(٥) رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ (٤١٨/٣)، وَالتِّرْمِذِيُّ (١٠٨٨)، وَالنَّسَائِيُّ (١٢٧/٦)، وَابْنُ مَاجَةَ (١٨٩٦) .

وَلَا يُكْرَهُ لِقْدُومُ غَائِبٍ، وَخِثَانٍ، وَنَحْوَهُمَا، بَلْ يُسَنُّ . وَقَالَ الْقَاضِي :
«يُكْرَهُ فِي غَيْرِ الْعُرْسِ» .

قوله : « وَلَا صُورٌ »؛ أي وَلَا غُرْمٌ فِي كَسْرِ الصُّورِ، وَإِتْلَافُهَا، وَهَذَا مُحْمُولٌ عَلَى صُورِ الْخِطَانِ، فَإِنَّهُ لَا ضَمَانَ عَلَى مَنْ أَتْلَفَهَا، بِخِلَافِ الصُّورِ الْمَصُورَةِ عَلَى السُّتُورِ، وَالْثِيَابِ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ تَحْرِيقُهَا، وَإِنْ كَانَ تَصْوِيرُهَا حَرَامًا، قَالَ الْمُرُوزِيُّ قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ : "فَالرَّجُلُ يُدْعَى، فَيَرَى سِتْرًا عَلَيْهِ تَصَاوِيرُ ؟"، قَالَ : « لَا يَنْظَرُ إِلَيْهِ »، قُلْتُ : "قَدْ نَظَرْتُ إِلَيْهِ، كَيْفَ أَصْنَعُ، أَهْتِكُهُ ؟"، قَالَ : «يَحْرِقُ شَيْءَ النَّاسِ ؟، وَلَكِنْ إِنْ أَمَكَّنَكَ خَلْعُهُ خَلَعَهُ»، قُلْتُ : "فَالرَّجُلُ يَكْتَرِي الْبَيْتَ فِيهِ تَصَاوِيرُ، تَرَى أَنْ أَحْكُ الرَّأْسَ ؟"، قَالَ : «نَعَمْ» .

وهذا الحَكُّ إِذَا كَانَ فِي الْحَائِطِ . وَأَمَّا فِي سِتْرٍ، أَوْ ثِيَابٍ فَلَا يَتْلَفُهَا .
وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ فِي (الْفَنُونِ)؛ وَسُئِلَ هَلْ يَجُوزُ تَحْرِيقُ الثِّيَابِ الَّتِي عَلَيْهَا الصُّورُ ؟، قَالَ : لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّهَا يُمْكِنُ أَنْ تَكُونَ مَقَارِشَ، بِخِلَافِ غَيْرِهَا .
قوله : « وَلَا آلَةُ الدِّدِ »؛ أي وَلَا غُرْمٌ فِي إِتْلَافِ آلَةِ اللَّهِو، وَاللَّعِبِ إِذَا أَتْلَفَهَا؛ كَمَنْ أَتْلَفَ مَزْمَارًا، أَوْ نَحْوَهُ .

قَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ : «آلَاتُ الْمَلَاحِي لَا يَجُوزُ اتِّخَاذُهَا، وَلَا الْاسْتِجَارُ عَلَيْهَا عِنْدَ الْأُئِمَّةِ الْأَرْبَعَةِ» . انْتَهَى .

وَكَذَلِكَ كُلُّ مَنْفَعَةٍ مُحَرَّمَةٍ؛ كَزِينَا، وَنُوحٍ، وَغِنَاءٍ، وَزَمْرٍ، وَكِتَابَةٍ مَنْ يَكْتُبُ لَهُ شَيْئًا مِنْ ذَلِكَ، وَدَارُهُ لِمَنْ يَتَّخِذُهَا كَنِيسَةً، أَوْ بَيْعَةً، أَوْ لِشُرْبِ خَمْرٍ، أَوْ لِقِمَارٍ، وَلَا كِتَابَةِ شَيْعِرٍ مُحَرَّمٍ وَنَحْوِهِ؛ لِأَنَّهُ إِعَانَةٌ عَلَى مَعْصِيَةٍ، وَإِغَاةٌ عَلَى الْمَعْصِيَةِ حَرَامٌ إِجْمَاعًا .

فإن حَمَلَ خمرًا، أو خنزيرًا، أو ميتة لَدُمِّي بأجرة، فقال أحمدُ : « أَكْرَهُ أَكْلَهُ، وَلَكِنْ يُقْضَى لَهُ بِالْكَرَاءِ »، قال القاضي : هذا محمولٌ على أنه استأجره ليريقها، أمّا للشُّرب فلا تحل أخذ الأجرة عليه .

قوله : « وآلة تنجيمٍ وسحرٍ ونحوه »؛ يعني وَلَا غُرْمَ في إتلافِ آلةِ التنجيم، أو تحريق . وكذا السحر، والتعزيم، والحصى الذي يُتَّخَذُ لذلك .
وكذا كُتِبَ مُبتدعةٌ مضلَّةٌ^(١)، وَكُتِبَ كُفْرٌ، وَكُتِبَ فِيهِ أَحَادِيثُ رَدِيَّةٌ، قال المروزي : قلتُ لأحمدَ : « استعرتُ مِنْ صَاحِبِ الْحَدِيثِ كِتَابًا؛ يعني فيه أَحَادِيثُ رَدِيَّةٌ، ترى أَنْ أحرِّقَهُ أو أحرِّقَهُ ؟ »، قال : « نعم »^(٢) .
وكذا الطلمسات، والقِدَاح، والشَّعِير، والحصى الذي يُضْرَبُ بِهِ فهذا، ومثله لَا ضَمَانُ عَلَى مُتْلِفِهِ، وَيَجِبُ إِتْلَافُهُ وَلَوْ كَانَ مَعَ صَغِيرٍ؛ لِأَنَّهُ مُنْكَرٌ .
ومثله كَسْرُ صَلِيبٍ، وَإِنَاءُ فِضَّةٍ وَذَهَبٍ، وَحُلْيٌ مُحْرَمٌ عَلَى ذَكَرٍ لَمْ يَسْتَعْمَلْهُ يَصْلَحُ لِلنِّسَاءِ^(٣) .

قوله : « وَيَبِيضُ وَجُوزٌ .. » البيت يعني : وَلَا غُرْمَ في إتلافِ الْبَيْضِ، وَالْجُوزِ [الَّذِي]^(٤) يُقَامَرُ بِهِ؛ لِأَنَّ الْقِمَارَ مُحْرَّمٌ، وَلَكِنْ يَكُونُ إِتْلَافُهُ لِذَلِكَ بِقَدَرٍ^(٥) مَا يَزُولُ الْمُنْكَرُ .

(١) [مضلّة] من أ .

(٢) السنة، للخلال (٨٢١) .

(٣) أي لَا يَضْمَنُ عِنْدَ كَسْرِ هَذِهِ الْأُمُورِ، بِخِلَافِ مَا لَوْ أَتْلَفَهَا فَإِنَّهُ يَضْمَنُهُ بِمِثْلِهِ وَزَنًا دُونَ الصَّنَاعَةِ، انظر : (الإقناع للمصنف ٢ / ٥٨٦، و٦٠٤) .

(٤) فِي ب [الله] ١ .

(٥) فِي ب [بقدر] .

قوله : « وَلَا شَقَّ زَقِ الْخَمْرِ ... إِلَى آخِرِ الْبَيْتِ »؛ يعني وَلَا ضَمَانَ عَلَى مَنْ شَقَّ ظَرْفَ الْخَمْرِ، أَوْ كَسَرَ دَنَّهُ إِنْ تَعَذَّرَ الْإِنْكَارُ بِدُونِ . وَقِيلَ : مُطْلَقًا؛ كَذَا فِي (الرعاية) ^(١) . وَفِيهِ رَوَايَتَانِ أَصْحَهُمَا : عَدَمُ ضَمَانِ ذَلِكَ سِوَاءَ قَدَرٍ عَلَى إِرَاقَتِهَا بِدُونِهِ، أَوْ لَا؛ وَالْأَصْلُ فِي ذَلِكَ حَدِيثُ ابْنِ عُمرَ : « أَمَرَنِي النَّبِيُّ ﷺ أَنْ آتِيَهُ بِمَدِيَّةٍ - وَهِيَ الشَّفْرَةُ - فَأَتَيْتُ بِهَا، فَأَرْسَلَ بِهَا فَأَرْهَفَتْ، ثُمَّ أَعْطَانِيهَا، وَقَالَ : (اغْذُ عَلَيَّ بِهَا)، فَفَعَلْتُ، فَخَرَجَ بِأَصْحَابِهِ إِلَى أَسْوَاقِ الْمَدِينَةِ؛ وَفِيهَا زِقَاقُ الْخَمْرِ قَدْ جُلِبَتْ مِنَ الشَّامِ، فَأَخَذَ الْمَدِيَّةَ مِنِّي، فَشَقَّ مَا كَانَ مِنْ تِلْكَ الزِقَاقِ بِحَضْرَتِهِ كُلِّهَا، وَأَمَرَ أَصْحَابَهُ الَّذِينَ كَانُوا مَعَهُ أَنْ يَمْضُوا مَعِيَ وَيَعَاوَنُونِي، وَأَمَرَنِي أَنْ آتِيَ الْأَسْوَاقَ كُلَّهَا فَلَا أَجِدُ فِيهَا زَقِ خَمْرٍ إِلَّا شَقَّقْتَهُ » رَوَاهُ أَحْمَدُ ^(٢) .

قوله : « يَنْقَى »؛ هُوَ بِيَاءٌ مِثْلَةُ مَنْ تَحْتَ، ثُمَّ نُونٌ سَاكِنَةٌ، بَعْدَهَا قَافٌ مَفْتُوحَةٌ .

هَذَا عَلَى الرِّوَايَةِ الْمَرْجُوحَةِ؛ وَهِيَ اخْتِيَارُ النَّازِمِ فِيمَا إِذَا قَدَرَ عَلَى الْإِرَاقَةِ بِدُونِ الْإِتْلَافِ أَنَّهُ يَضْمَنُ؛ إِذَا كَانَ الْوَعَاءُ الَّذِي فِيهِ الْخَمْرُ يُمْكِنُ تَطْهِيرُهُ بِغَسْلِهِ، وَيَنْقَى مِنَ النَّجَاسَةِ، وَأَمَّا إِذَا لَمْ يَنْقَ بِالْغَسْلِ؛ كَالْإِنَاءِ الَّذِي تَشْرَبُ الْخَمْرَ وَفَشًا فِيهِ ^(٣)، فَإِنَّهُ لَا يَضْمَنُ عَلَى كِلْتَا الرِّوَايَتَيْنِ؛ كَالْعَجِينَ إِذَا تَنَجَّسَ فَإِنَّهُ لَا سَبِيلَ إِلَى تَطْهِيرِهِ .

(١) الرعاية الصغرى ٢/٤٢٧ .

(٢) رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ (٢/١٣٣) . وَحَدَّثَ فِيهِ بِ تَصْحِيفٍ، قَوْمٌ مِنْ أ ، وَ(المسند) .

(٣) [فِيهِ] سَاقِطَةٌ مِنْ ب .

فصل

قال المروزي : وسألت أبا عبد الله قلت : «أمرٌ في السوق فأرى الطبول تُباعُ أكسرها ؟»، قال : «ما أراك تقوى، إن قويتَ يا أبا بكر فاكسرها»، قلتُ : «أدعى لغسل الميت، فأسمعُ صوت الطبل ؟»، قال : «إن قدرتَ على كسره؛ وإلا فاحرُجْ» .

وسألتُ أبا عبد الله عن كسر الطنبور ؟، قال : «يُكسر» .
وقال [ابنُ هانئ] ^(١) لأحمد : «والدَّف الذي يلعبُ به الصبيان ؟»، قال : «يُروى عن أصحابِ عبدِ الله أنهم كانوا يتبعون الأزقة يخرقون الدُفوف» .

فصل

قَطَعَ غيرُ واحدٍ بأن البيتَ الذي فيه الخمرُ لا يُتَلَف . قال القاضي أبو الحسين ^(٢) : اختلفت الرواية فيمن تجارته في الخمر هل يحرق بيته على روايتين، أحدهما : يُحَرَّق . والثانية : لا يحرق .

وَوَجْهُ الأَوَّلَة - اختارها ابنُ بطّة، وهي المَذْهَب - ما روت صَفِيّةُ بنتُ أبي عُبَيْد قالت : وَجَدَ عمرُ بنُ الخطّابِ في بيت رجلٍ من ثَقِيفٍ شَراباً، فأمر به عمرُ فحَرَّقَ بيته، وَيُروى عن عليٍّ مثله .

وَوَجْهُ الثَّانِيَة : لا يُحَرَّقُ لأنها كبيرة؛ كغيرها ^(٣) .

(١) من أ ، وساقط من ب . وهذا النص في (مسائل الإمام أحمد، لابن هانئ ٢/ ١٧٤) .

(٢) في كتابه (التمام ٢/ ٢٥٧) .

(٣) في ب [لغيرها]، والتصويب من (التمام للقاضي أبي الحسين) .

فصل

يُحْرَمُ التَّكْسِبُ بِآلَاتِ الْمَلَاهِي؛ كَالطُّبْلِ، وَنَحْوِهِ .

وَيُؤَدَّبُ الْآخِذُ، وَالْمُعْطِي .

وَيُحْرَمُ الْإِعْطَاءُ عَلَيْهِ، وَتَعْلِيمُهُ، وَتَعَلُّمُهُ؛ وَلَوْ [كَانَ] بِلَا عِوَضٍ،
وَالْعَمَلُ بِهِ .

وَيُحْرَمُ النَّظَرُ فِيمَا يُخْشَرُ مِنْهُ الضَّلَالُ، وَالْوُقُوعُ فِي الشَّكِّ، وَالشُّبْهَةِ^(١)،
وَنَصَّ أَحْمَدُ عَلَى الْمَنْعِ مِنَ النَّظَرِ فِي كِتَابِ أَهْلِ الْكَلَامِ، وَالْبَدْعِ الْمُضِلَّةِ، وَقَرَأَتْهَا،
وَرَوَايَتَهَا .

وَقَالَ فِي رِوَايَةِ الْمُرُودِيِّ : «لَسْتُ بِصَاحِبِ كَلَامٍ، فَلَا أَرَى الْكَلَامَ فِي شَيْءٍ
إِلَّا مَا كَانَ فِي كِتَابٍ، أَوْ حَدِيثٍ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أَوْ عَنْ أَصْحَابِهِ، أَوْ عَنْ
التَّابِعِينَ، فَأَمَّا غَيْرُ ذَلِكَ، فَالْكَلَامُ فِيهِ غَيْرُ مُحْمُودٍ» . رَوَاهُ الْخَلَالُ .
قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ فِي (الْفَنُونِ) : «مَا عَلَى الشَّرِيعَةِ أَضَرُّ مِنَ الْمُتَكَلِّمِينَ،
وَالْمُتَصَوِّفِينَ . وَالْمُتَكَلِّمُونَ عِنْدِي خَيْرٌ مِنَ الصُّوفِيَةِ» .

(١) فِي ب [السَّد] .

قال :

وَهَجْرَانُ^(١) مَنْ أَبْدَى الْمَعَاصِيَ سُنَّةً
وَقَدْ قِيلَ إِنْ يَرُدُّهُ أَوْجِبْ وَأَكْدِ
وَقِيلَ : عَلَى الْإِطْلَاقِ مَا دَامَ مُغْلِنًا
وَلَا قِيَهُ بِوَجْهِ مُكْفَهَرٍ مُرْبِدٍ

« مُكْفَهَرٌ » هو وزن مُسْتَمِرٌّ؛ هو الغليظ، وقد اكْفَهَرَ في وجهه؛ إذا عبس،
وقطب، وفي الحديث : (القوا المخالفين بوجه مكْفَهَرٍ)^(٢) .

و« المُرْبِدُ »؛ المَلُونُ؛ وَزْنًا، وَمَعْنَى؛ يقال : " تَرَبَّدَ لَوْنُهُ "، وَ" أَرَبَدَ "؛ أَيُّ
تَلَوَّنَ، وَصَارَ كَلَوْنِ الرَّمَادِ؛ عن أهل اللغة .

وجملة ما ذكره الناظم أنه يُسَنُّ هَجْرَ^(٣) مَنْ جَهَرَ بالمعاصي الفعلية،
والقولية، والاعتقادية .

وقيل : يجب إن ارتدع به، وإلا كان مستحبًا .

وقيل : يجب هجره مطلقاً، إلا من السَّلام بعد ثلاثة أيام .

وقيل : ترك السَّلام على مَنْ جَهَرَ بالمعاصي حتى يتوب منها فرضٌ كفاية،
ويكره لبقية الناس تركه .

(١) في ب [و هجران] .

(٢) رواه الشجري في (الأمالي الخميسية ٢/ ٢٣٠) من حديث علي ؓ مرفوعاً .

ورواه هناد في (الزهد ٢/ ٥٩٠)، والطبراني في (المعجم الكبير ٨٥٨٠) بنحوه عن عبد الله

ابن مسعود ؓ من قوله موقوفاً .

(٣) في ب [جهراً] .

وظاهرُ ما نُقل عن أحمدَ تَرَكَ السَّلامَ وَالكَلَامَ مطلقاً، قال في رواية الفضل^(١)، وَقيل له: "فينبغي لأحدٍ أن لا يكلمَ أحداً؟"، فقال: «نعم، إذا عرفتَ من أحدٍ نفاقاً فلا تكلمه؛ لأن النبي ﷺ خاف على الثلاثة الذين خَلَفُوا، فأمر الناسَ أن لا يكلموهم»^(٢)، قلت: "يا أبا عبد الله! كيف يُصنع"^(٣) بأهل الأهواء؟"، فقال: «أما الجهمية، والرأفة فلا»، قيل: "فالمرجئة؟"، فقال: «هؤلاء أسهل؛ إلا المخاصمَ منهم فلا تكلمه».

وقال أبو داود قلتُ لأبي عبد الله: «أرى رجلاً من أهل السنة مع رجلٍ من أهل البدعة أتركُ كلامَه؟»، قال: «لا، أو تُعلمُهُ أن الرجل الذي رأيته معه صاحبُ بدعة، فإن تركَ كلامَه فكلمه، وإلا فألحقه به». انتهى.

قال أحمدُ: «إذا سلَّم الرجلُ على المبتدع فهو يحبه؛ قال النبي ﷺ: (ألا أدلكم على ما إذا فعلتموه تحاببتم أفشوا السَّلامَ بينكم)»^(٤).

وقال الشيخ تقي الدين: «المظهرُ للمنكر يجب الإنكارُ عليه علانيةً، ولا يتقى له غيبة، ويجب أن يُعاقَبَ علانيةً بما يردُّعُه عن ذلك، فينبغي لأهل الخير أن يهجروه ميتاً إذا كان فيه كفٌّ لأمثاله فيتركون تشييعَ جنازته». انتهى.

(١) في الأصلين [القصد]، والتصويب من (الآداب الشرعية).

وهو (الفضل بن زياد أبو العباس القطان البغدادي) من أصحاب الإمام أحمد [المقصد

الأرشد، لابن مفلح ٣١٢/٢].

(٢) الحديث رواه البخاري (٤١٥٦)، ومسلم (٢١٢٧/٤).

(٣) في [تصنع].

(٤) رواه مسلم (٥٤).

وَأَمَّا مَنْ لَمْ يَجَاهِرْ بِالْمَعَاصِي، وَسَتَرَهَا، وَكَتَمَهَا -زاد في (الرعاية الكبرى) [١] (٢): وَشَقَّ عَلَيْهِ إِشَاعَتُهَا عَنْهُ - فيجب الإغضاء عنه .

قال المروذي : قلتُ لأبي عبد الله : « اطلعنا من رجلٍ على فجورٍ، وهو يتقدم يصلي بالناس، أخرجُ من خلفِهِ ؟ »، قال : « اخرج من خلفِهِ خُرُوجاً لا تفحش عليه » .

هذا إذا لم يكن دَاعِيَةً . وأما إذا كان دَاعِيَةً فقد قال أحمدُ لما سألَهُ ابنُ منصور : « إذا عَلِمَ من الرجلِ الفجور، فأخْبِرُ به الناسَ ؟ »، قال : « لا، بل تسترُ عليه، إلا أن يكون دَاعِيَةً » (٣) .

وقال الشيخ تقي الدين : إن المستر بالمنكر يُنكر عليه، ويُستر عليه، فإن لم ينتهِ فُعل ما ينكف به إذا (٤) كان أنفعَ في الدين . انتهى .

وعن عُقْبَةَ بنِ عَامِرٍ عن النبي ﷺ قال : (مَنْ رَأَى عَوْرَةً فَسْتَرَهَا كَانَ كَمَنْ أَحْيَى مَوْتَةً) رواه أبو داود (٥) .

(١) [الكبرى] من أ ، وليس في ب .

(٢) انظر : الرعاية الصغرى ٤٢٧/٢ .

(٣) مسائل الإمام أحمد، لإسحاق بن منصور الكوسج ٦٠٤/٢ .

(٤) [إذا] من أ ، وساقط من ب .

(٥) رواه الإمام أحمد (٤٨٩١/٤)، وأبو داود (٤٨٩١)، والبخاري في (الأدب المفرد ٧٥٩) .

من حديث عُقْبَةَ بنِ عَامِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ..

فصل

يُكْرَهُ لِكُلِّ مُسْلِمٍ مَكْلَفٌ أَنْ يَجَالِسَ مَنْ يَلْعَبُ بِشَطْرَنْجٍ^(١)، أَوْ تُرْدٍ، وَأَنْ يُسَلِّمَ عَلَيْهِ، بَلْ يُنْكِرُ عَلَيْهِ ذَلِكَ، وَيَهْجُرُهُ [أَنْ] يَنْزَجِرَ عَنْهَا .

وَحَكَى الشَّيْخُ تَقِي الدِّينَ^(٢) أَنَّ أَبَا حَنِيفَةَ، وَأَحْمَدَ، وَغَيْرَهُمَا قَالُوا : «إِنَّهُ لَا يُسَلِّمُ عَلَى لَاعِبِ الشَّطْرَنْجِ»؛ لِأَنَّهُ مُظْهَرٌ لِلْمَعْصِيَةِ . وَقَالَ مَالِكٌ، وَصَاحِبَا^(٣) أَبِي حَنِيفَةَ : يُسَلِّمُ عَلَيْهِ . انْتَهَى . وَقَالَ أَحْمَدُ فِي رِوَايَةِ ابْنِ مُنْصُورٍ : «فَمَنْ يَلْعَبُ بِالشَّطْرَنْجِ مَا هُوَ بِأَهْلٍ أَنْ يُسَلِّمَ عَلَيْهِ»^(٤) . وَهَذَا مَعْنَى كَلَامِ الشَّيْخِ عَبْدِ الْقَادِرِ^(٥)، وَغَيْرِهِ؛ وَأَنَّهُ لَا يُسَلِّمُ عَلَى الْمُتَلَبِّسِينَ بِالْمَعَاصِي .

وَأِنْ سَلَّمُوا هُمْ عَلَيْهِ، رَدُّ عَلَيْهِمْ إِلَّا أَنْ يَغْلِبَ عَلَى ظَنِّهِ انْتِزَاجُهُمْ بِتَرْكِهِ الرَّدُّ عَلَيْهِمْ، فَإِذَا لَا يَرُدُّ . انْتَهَى .

وَتَوَقَّفَ أَحَدُ فِي [السَّلَامِ عَلَى] ^(٦) قَوْمٍ يَتَقَاذِفُونَ، فَقَالَ : «هُوَ لَاءٌ سَفَهَاءٌ، وَالسَّلَامُ اسْمٌ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ» .

وَفِي السَّلَامِ عَلَى الْمُخْتِثِ، قَالَ : «لَا أُدْرِي، السَّلَامُ اسْمٌ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ» . قَالَ فِي (الرَّعَايَةِ)، وَغَيْرِهَا : «يُكْرَهُ أَنْ يَجَالِسَ ذَنْيًّا، أَوْ سَخِيفًا، أَوْ فَاسِقًا، أَوْ مُرَائِيًّا، أَوْ مُتَهَمًا فِي دِينِهِ وَعَرَضِهِ» .

(١) فِي ب [الشَّطْرَنْجِ] .

(٢) كَمَا فِي (مَجْمُوعِ فَتَاوَى شَيْخِ الْإِسْلَامِ ابْنِ تَيْمِيَّةَ ٣٢ / ٢٢٠) .

(٣) فِي ب [وَقَالَ مَالِكٌ فَصَاحِبٌ ..] .

(٤) مَسَائِلُ إِسْحَاقَ بْنِ مُنْصُورٍ ٢ / ٥٤٤، وَذَكَرَهُ الْخَلَالُ فِي كِتَابِ (الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ ص ٧٩) .

(٦) مِنْ أ .

(٥) الْغَنِيَّةُ، لِلشَّيْخِ عَبْدِ الْقَادِرِ الْجِيلَانِيِّ ١٣ / ١ .

قَالَ :

وَيَحْرُمُ تَجَسُّسٌ عَلَى مُتَسَتِّرٍ
بِفِسْقٍ وَمَاضِيِ الْفِسْقِ إِذْ لَمْ يُجَدِّدْ

« التَّجَسُّسُ »؛ بالجيم هو البحثُ عن عيوبِ الناسِ، وبالحاء المهملة
البحثُ عن طلبِ الخيرِ، وهو التتبع لأخبار^(١) الناسِ .

وكلاهما منهيٌّ عنه؛ أما في الأول فلئلا يَظْهَرَ على عَوْرَاتِ الناسِ؛
وَأَمَّا فِي الثَّانِي فلئلا يَقَعَ فِي حَسَدٍ؛ لقول رسول الله ﷺ : (لَا تَجَسَّسُوا ،
وَلَا تَحَسَّسُوا)^(٢) .

وقيل : بالحاء المهملة التجسس لاستماع حديث القوم، وأصله من
« الحِيس »؛ لأنه يَتَّبِعُهُ بِحَسَّةٍ^(٣) .

وقيل : هما سواء، وقرأ الحسن : « وَلَا تَحَسَّسُوا » بالحاء، قال ذلك البغوي
في (شرح السنة)^(٤) .

قال في (الرعاية) : « وَيَحْرُمُ التَّعَرُّضُ لِمُنْكَرٍ فَعَلٍ خَفِيٍّ عَلَى الْأَشْهَرِ ،
أَوْ مَسْتُورٍ ، أَوْ مَاضٍ ، أَوْ بَعِيدٍ ، وَقِيلَ : يَجْهَلُ فَاعِلُهُ ، وَمَحَلُّهُ » . وقال أيضاً :
« الْإِنْكَارُ »^(٥) فيما مضى وفات؛ إلا في العقائد، والآراء » . انتهى .

(١) في الأصلين [لاختبار]، والصواب ما أثبت .

(٢) رواه البخاري (٥١٤٣)، ومسلم (٢٥٦٣) . من حديث أبي هريرة ؓ .

(٣) و(التجسس) على هذا الرأي هو البحث عن بواطن الأمور . [فتح الباري ١٠ / ٥٩١] .

(٤) شرح السنة، للبغوي ١٣ / ١١١ .

(٥) أي ويحرم الإنكار فيما مضى .. إلخ .

وخرج ابن ماجه من حديث ابن عباس عن النبي ﷺ أنه قال : (مَنْ سَتَرَ عورة أخيه المسلم ستر الله عورته يوم القيامة، وَمَنْ كَشَفَ عورة أخيه المسلم كَشَفَ الله عورته حتى يفضحه بها في بيته)^(١) .

ونص أحمد في رواية الجماعة في الطنبور، ووعاء الخمر، وأشباه ذلك يكون مغطى لا يعرض له . وعنه رواية أنه يُنكره، ويتلفه^(٢) .

وقال أبو الحسين^(٣) : هل يجب إنكار المغطى على روايتين، أصحهما : يجب؛ لأننا تحققنا المنكر . وكذا في (الترغيب) أنه يجب في أصح الروايتين .

قال أبو الحسين : والثانية : لا يجب؛ كأهل^(٤) الذمة؛ إذا أظهروا الخمر أنكر عليهم، وإذا أسروها لم نتعرض لهم . انتهى .

والمستر هو الذي يفعله في موضع لا يعلم به غالباً غير من حضره، ويكتمه، ولا يحدث به . وأما مَنْ فعله في موضع يعلم به جرائه، ولو في داره فإن هذا مُعلنٌ مجاهرٌ غير مستتر .

قال ابن الجوزي : « مَنْ تَسَتَّرَ بالمعصية في داره، وأغلق بابَه لم يجوز أن يُتجسس عليه إلا أن يظهر ما يُعرفه؛ كأصوات المزامر، والعيدان، فلمَنْ سَمِعَ ذلك أن يدخل، ويكسر الملاهي . وإن فاحت رائحة الخمر فالأظهر جوازُ الإنكار » . انتهى .

(١) رواه ابن ماجه (٢٥٤٦) .

(٢) انظر الروايات في ذلك في كتاب (الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر) لأبي بكر لخلال ص ٨٦-٩٠ .

(٣) هو القاضي أبو الحسين ابن أبي يعلى قاله في كتابه (كتاب التمام ٢/٢٥٦) .

(٤) في ب [لجاهل]، والتصويب من أ ، و(كتاب التمام) .

وقال العاقولي^(١) : سمعتُ أبا عبد الله يُسأل عن الرجل يسمعُ صوتَ
الطُّبل، أو المزمار، ولا يعرف مكانه ؟، فقال : « وَمَا عَلَيْكَ^(٢) وَمَا غَابَ عَنْكَ
فَلَا تَفْتَشْ » . ونقل أبو يوسف : « وَمَا عَلَيْكَ إِذَا لَمْ تَعْرِفْ مَكَانَهُ » .

قال ابنُ رجب في (شرح النواوية)^(٣) : وأعلم أن الناسَ على ضربين :
أحدهما : مَنْ كَانَ مَسْتَوْرًا لَا يُعْرِفُ بِشَيْءٍ مِنَ الْمَعَاصِي، فَإِذَا وَقَعَتْ
مِنْهُ هَفْوَةٌ، أَوْ زَلَّةٌ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ كَشْفُهَا، وَلَا هَتْكُهَا، وَلَا التَّحَدُّثُ بِهَا؛ لِأَنَّ ذَلِكَ
غِيْبَةٌ، وَفِي ذَلِكَ يَقُولُ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي
الَّذِينَ ءَامَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ﴾^(٤)؛ وَالْمُرَادُ إِشَاعَةُ الْفَاحِشَةِ
عَلَى الْمُؤْمِنِ الْمُسْتَرِّ فِيمَا وَقَعَ مِنْهُ، أَوْ اتَّهَمَ بِهِ؛ وَهُوَ بَرِيءٌ مِنْهُ؛ كَمَا فِي
قِصَّةِ الْإِفْكِ .

قال بعضُ الوزراءِ الصالحينَ لبعضِ مَنْ يَأْمُرُ بِالْمَعْرُوفِ : « اجْتَهِدْ أَنْ
تَسْتُرَ الْعُصَاةَ؛ فَإِنَّ ظُهُورَ مَعَاصِيهِمْ غَيْبٌ فِي أَهْلِ الْإِسْلَامِ، وَأَوَّلَى الْأُمُورِ سِتْرُ
الْعُيُوبِ »، وَفِي مِثْلِهِ جَاءَ الْحَدِيثُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ : (أَقِيلُوا ذَوِي الْهَيْئَاتِ
عَثَرَاتِهِمْ) خَرَّجَهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالنَّسَائِيُّ مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ^(٥) .

(١) فِي الْأَصْلَيْنِ [المعاقولي]، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَ، وَهُوَ عَبْدُ الْكَرِيمِ بْنُ الْهَيْثَمِ أَبُو يَحْيَى الْقَطَّانُ .
انظر : [المقصد الأرشد ٢/ ١٩٤] .

(٢) فِي ب [عليه] .

(٣) جَامِعُ الْعُلُومِ وَالْحُكْمِ ٢/ ٢٩٢ .

(٤) النور : ١٩ .

(٥) رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ (٦/ ١٨١)، وَأَبُو دَاوُدَ (٤٣٧٥)، وَالنَّسَائِيُّ فِي (السنن الكبرى ٤/ ٣١٠) .
وَجَاءَ فِي الْأَصْلَيْنِ [ذَوِي الْعَثَرَاتِ] وَالتَّصْوِيبُ مِنْ مَصَادِرِ التَّخْرِيجِ .

والثاني : مَنْ كان مُشْتَهراً بالمعاصي مُعْلِناً بها، وَلَا يُبَالِي بما ارتكب مِنْهَا، وَلَا بما قيل له، فهذا هو الفاجرُ المعلنُ، وليس له غيبة، ومثل هذا لا بأسَ بالبحثِ عَنْ أمرِهِ لِقَامِ عليه الحدود، [و] صرَّح بذلك بعضُ أصحابنا . آخر كلام ابنِ رجب ؛ - وحذفتُ منه كلاماً لا يخلُ بالمعنى - .

وقال القاضي في (الأحكام السلطانية)^(١) : إِذَا غَلَبَ عَلَى الظَّنِّ الاستِسْرَارُ بالمعصية بإخبار ثقة، فَإِنْ كَانَ فِي انتهاك حُرْمَةٍ يَفُوتُ استدراكُهَا؛ مثلُ أَنْ يُخْبَرَ [هـ] مَنْ يَثْقُ بِصِدْقِهِ أَنْ رَجُلًا خَلَا بِرَجُلٍ لِيَقْتُلَهُ، أَوْ بِأَمْرَةٍ لِيُزْنِيَ بِهَا، جَازَ التَّجَسُّسُ وَالْإِقْدَامُ عَلَى الْكَشْفِ وَالْبَحْثِ؛ حَذراً لِفَوَاتِ مَا لَا يُسْتَدْرَكُ مِنَ انتهاك المحارم، وقال محمد بن أبي الحارث : سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنْ الرَّجُلِ يَسْمَعُ الْمُنْكَرَ فِي دَارِ بَعْضِ جِيرَانِهِ ؟، قَالَ : «يَأْمُرُهُ، فَإِنْ لَمْ يَقْبَلْ يَجْمَعُ عَلَيْهِ الْجِيرَانَ، وَيَهْوِلُ عَلَيْهِ» . وَفِي مَنْ سَمِعَ صَوْتَ الْمُعْنِيِّ فِي الطَّرِيقِ ؟، قَالَ : «هَذَا قَدْ ظَهَرَ، عَلَيْهِ أَنْ يَنْهَاهُمْ، وَرَأَى أَنْ يُنْكَرَ الطُّبْلُ - يَعْنِي إِذَا سَمِعَ صَوْتَهُ -» . قَالَ الْقَاضِي فِي (الْمُعْتَمَدِ) : وَلَا يَجِبُ عَلَى الْعَالِمِ وَلَا الْعَامِّيِّ أَنْ يَكْشِفَ مُنْكَراً قَدْ سَتَرَ، بَلْ مُحْظُورٌ عَلَيْهِ كَشْفُهُ؛ لِقَوْلِهِ : ﴿وَلَا تَجَسَّسُوا﴾^(٢) .

قال ابنُ الجوزي : لَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَسْتَرْقَ السَّمْعَ عَلَى دَارِ غَيْرِهِ؛ لِيَسْمَعَ صَوْتَ الْأَوْتَارِ، وَلَا يَتَعَرَّضَ لِلشَّمِّ لِيَدْرِكَ رَائِحَةَ الْخَمْرِ، وَلَا أَنْ يَمَسَّ مَا قَدْ سَتَرَ بِثَوْبٍ لِيَعْرِفَ شَكْلَ الْمَزْمَارِ، وَلَا أَنْ يَسْتَخْبِرَ جِيرَانَهُ لِيُخْبَرَ بِمَا جَرَى، بَلْ لَوْ أَخْبَرَهُ عَدْلَانِ ابْتِدَاءً أَنَّ فُلَانًا يَشْرَبُ الْخَمْرَ فَلَهُ إِذَا ذَاكَ أَنْ يَدْخُلَ وَيُنْكَرَ. انتهى .

(١) الأحكام السلطانية ص ٣١٠ .

(٢) الحجرات : ١٢ .

وقال بعضُ السَّلفِ^(١) : « [أدركتُ]^(٢) أقواماً لم تكن لهم عيوبٌ، فذكروا عيوبَ الناسِ فذكرَ الناسُ لهم عيوباً، وأدركتُ أقواماً كانت لهم عيوبٌ، فكفّوا عن عيوبِ الناسِ فُنسيت عيوبهم » - أو كما قال - .

وشاهدُ هذا حديثُ أبي بَرزَةَ^(٣) عن النبي ﷺ أنه قال : (يا معشرَ مَنْ آمَنَ بلسانه ولم يدخُلْ الإيمانُ في قلبه لا تَغْتَابُوا النَّاسَ، وَلَا تَتَّبِعُوا عوراتِهِمْ، فإنه مَنْ اتَّبَعَ عوراتِهِمْ تَتَّبَعَ اللهُ عورَتَهُ، وَمَنْ يَتَّبِعِ اللهُ عورَتَهُ يَفْضَحْهُ فِي بَيْتِهِ) خرَّجه أحمد، وأبو داود^(٤) .

وَأَنْشَدَ بَعْضُهُمْ :

لَا تَلْتَمِسْ مِنْ مَسَاوِي النَّاسِ مَا سَتَرُوا
فَيَكْشِفُ اللهُ سِتْرًا مِنْ مَسَاوِيكَ
وَأَذْكُرْ مُحَاسِنَ مَا فِيهِمْ إِذَا ذُكِرُوا
وَلَا تَعِبْ أَحَدًا مِنْهُمْ بِمَا فِيكَ
وَاسْتَعْنِ بِاللهِ عَنْ كُلِّ فَإِنَّ بِهِ
غِنًى لِكُلِّ وَثِقُ بِاللهِ يَكْفِيكَ

(١) القائل هو مالك بن أنس . وهذا الأثر رواه أبو عبدالله محمد بن أبي نصر الحميدي في (جزء فيه أخبار وأشعار رقم ١٣) .

(٢) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصلين . ومثبت من المصدر السابق، و(جامع العلوم والحكم، لابن رجب ٢/ ٢٩٢) .

(٣) في الأصلين [أبي بردة]، والتصويب من مصادر التخريج .

(٤) رواه الإمام أحمد (٤/ ٤٢٠)، وأبو داود (٤٨٨٠)، من حديث أبي بَرزَةَ ؓ .

فصل

مَّا لِلْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ أَنْ يَسْتُرَ عَوْرَتَهُ، وَيَغْفِرَ زَلَّتَهُ، وَيَرْحَمَ عِبْرَتَهُ، وَيُقْبِلَ عَثْرَتَهُ، وَيَقْبَلَ مَعْذِرَتَهُ، وَيَرُدَّ غِيْبَتَهُ، وَيُدِيمَ نَصِيحَتَهُ، وَيَحْفَظَ خَلَّتَهُ، وَيَرْعَى ذِمَّتَهُ، وَيَجِيبَ دَعْوَتَهُ، وَيَقْبَلَ هَدِيَّتَهُ، وَيَكْفِي صِلَتَهُ، وَيَشْكُرَ نِعْمَتَهُ، وَيَحْسِنَ نَصْرَتَهُ، وَيَقْضِي حَاجَتَهُ، وَيَشْفَعَ مَسْأَلَتَهُ^(١)، وَيَشْمَتَ عَطْسَتَهُ، وَيَرُدَّ ضَالَّتَهُ، وَيُوَالِيهِ وَلَا يَعَادِيهِ، وَيَنْصُرَهُ^(٢) عَلَى ظَالِمِهِ، وَيَكْفِيهِ عَنْ ظُلْمِ غَيْرِهِ، وَلَا يُسْلِمُهُ وَلَا يَخْذُلُهُ، وَيَجِبُ لَهُ مَا يَجِبُ لِنَفْسِهِ - ذَكَرَ ذَلِكَ فِي (الرَّعَايَةِ)^(٣) - .

وَلَيْسَ عَلَى الْمُسْلِمِ نَصْحُ الذَّمِّيِّ؛ نَصٌّ عَلَيْهِ أَحَدٌ .

وَيُسْتَحَبُّ الْكَفُّ عَنْ مَسَاوِي النَّاسِ وَعَيُوبِهِمْ، كَذَا قَالُوا، وَالْأَوَّلَى : يَجِبُ .
زَادَ فِي (الرَّعَايَةِ) : الَّتِي يَسْرُونَهَا، وَعَمَّا يَبْدُو مِنْهُمْ غَفْلَةً، أَوْ غَلْبَةً مِنْ كَشْفِ عَوْرَةٍ، أَوْ خُرُوجِ رِيحٍ، أَوْ صَوْتِ رِيحٍ وَنَحْوِ ذَلِكَ . فَإِنْ كَانَ فِي جَمَاعَةٍ فَالْأَوَّلَى لِلسَّمَاعِ أَنْ يُظْهَرَ طَرَشًا، أَوْ غَفْلَةً، أَوْ تَوَمًّا، أَوْ يَتَوَضَّأَ هُوَ وَغَيْرُهُ سِرًّا لِذَلِكَ .
انْتَهَى .

قَالَ الْمَهْدَوِيُّ فِي (تَفْسِيرِهِ)^(٤) : « لَا يَنْبَغِي لِأَحَدٍ أَنْ يَتَجَسَّسَ عَلَى أَحَدٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، قَالَ : فَإِنْ اطَّلَعَ مِنْهُ عَلَى رِيَّةٍ وَجَبَ أَنْ يَسْتُرَهَا، وَيَعْظُمَ مَعْ ذَلِكَ، وَيَخَوْفُهُ بِاللَّهِ » .

(١) فِي ب [مِثْلَتُهُ]، وَالتَّصْوِيبُ مِنْ أ ، وَ(الرَّعَايَةُ الصَّغْرَى) .

(٢) فِي ب [وَلَا يَنْصُرُهُ] ؟ .

(٣) الرَّعَايَةُ الصَّغْرَى ٢/٤٢٨ .

(٤) نَقَلَهُ عَنْهُ فِي (الْأَدَابِ الشَّرْعِيَّةِ ١/٢٣٥) . وَهُوَ أَحْمَدُ بْنُ عِمَارٍ أَبُو الْعَبَّاسِ الْمَهْدَوِيُّ (ت فِي حُدُودِ ٤٣٠ هـ) . [طَبَقَاتُ الْمَفْسِّرِينَ لِلْسِّيُوطِيِّ ص ٣٠، وَطَبَقَاتُ الْمَفْسِّرِينَ لِلدَّوْدِيِّ ١/٥٦] .

قَالَ :

وَهَجْرَانُ مَنْ يَدْعُو لِأَمْرِ مُضِلٍّ أَوْ
مُفْسِدٍ احْتَمَهُ بِغَيْرِ تَرَدُّدٍ
عَلَى غَيْرِ مَنْ يَقْوَى عَلَى دَخْضِ قَوْلِهِ
وَيَدْفَعُ أَضْرَارَ الْمُضِلِّ بِمَذُودٍ
وَيَقْضِي أُمُورَ النَّاسِ فِي إِيثَانِهِ
وَلَا هَجَرَ مَعَ تَسْلِيمِهِ الْمُتَعَوِّدِ

« الدَّخْضُ » الدَّفْعُ، وَ« الْمَذُودُ » اللِّسَانُ .

يَجِبُ هَجْرُ مَنْ كَفَرَ، أَوْ فَسَقَ بِبِدْعَتِهِ، أَوْ دَعَا إِلَى بَدْعَةٍ مُضِلَّةٍ أَوْ مَفْسِدَةٍ؛
وَهُمْ أَهْلُ الْأَهْوَاءِ وَالْبِدَعِ الْمُخَالَفُونَ فِيمَا لَا يَسُوعُ فِيهِ الْخِلَافُ؛ كَالْقَائِلِينَ بِخَلْقِ
الْقُرْآنِ، وَنَفْيِ الْقَدَرِ، وَنَفْيِ الرَّؤْيَةِ؛ كَالْمَشْبُهَةِ، وَالْمَجْسُومَةِ، وَالْمُرَجَّئَةِ الَّذِينَ
يَعْتَقِدُونَ أَنَّ الْإِيمَانَ قَوْلٌ بِلَا عَمَلٍ، وَالْجَهْمِيَّةِ، وَالْأَبَاضِيَّةِ، وَالْحَرُورِيَّةِ، وَالْوَأَاقِفِيَّةِ،
وَاللَّفْظِيَّةِ^(١)، وَالرَّافِضِيَّةِ، وَالْخَوَارِجِ، وَأَمْثَالِهِمْ . قَالَ فِي (الْمُسْتَوْعَبِ)^(٢)
فِي (الشَّهَادَاتِ) : «لَأَنَّهُمْ لَا يَخْلُو مِنْ كُفْرٍ، أَوْ فَسَقٍ» . انْتَهَى .

فَيَجِبُ ذَلِكَ عَلَى مَنْ عَجَزَ عَنِ الرَّدِّ عَلَيْهِمْ، أَوْ خَافَ الْإِغْتِرَارَ بِهِ،
وَالْتَأَذِي^(٣)، دُونَ غَيْرِهِ . وَقِيلَ : يَجِبُ هَجْرُهُ مُطْلَقاً؛ وَهُوَ ظَاهِرٌ كَلَامَ أَحْمَدَ

(١) فِي ب [اللفظية] .

(٢) الْمُسْتَوْعَبُ ٤١١/٣ .

(٣) فِي أ [التأذي] .

السَّابِق، وَقَطَعَ بِهِ ابْنُ عَقِيل لِيَكُونَ ذَلِكَ كَسْرًا لَهُ، وَاسْتِصْلَاحًا .

وَقَالَ الْخَلَال : حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِسْحَاقَ الثَّقَفِيِّ النَّيْسَابُورِيِّ أَنَّ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ سَأَلَ عَنْ رَجُلٍ لَهُ جَارٌّ رَافِضِيٌّ يُسَلِّمُ عَلَيْهِ ؟ قَالَ : « لَا ، وَإِذَا سَلَّمَ عَلَيْهِ لَا يَرُدُّ عَلَيْهِ » . وَقَالَ ابْنُ حَامِدٍ : يَجِبُ عَلَى الْخَامِلِ ، وَمَنْ لَا يَحْتَاجُ إِلَى خِلَاطِهِمْ ، [وَلَا يَلْزَمُ مَنْ يَحْتَاجُ إِلَى خِلَاطِهِمْ] ^(١) ؛ لِنَفْعِ الْمُسْلِمِينَ . انْتَهَى .

وَحَاصِلُ كَلَامِ الْأَصْحَابِ وَالنَّازِمِ أَنَّ مَنْ عَجَزَ عَنِ الرَّدِّ ، أَوْ خَافَ الْإِغْتِرَارَ وَالتَّأْذِي وَجَبَ عَلَيْهِ الْهَجْرُ . وَأَنَّ مَنْ قَدَرَ عَلَى الرَّدِّ ، أَوْ كَانَ مُنْ لَا يَحْتَاجُ إِلَى مَخَالِطَتِهِمْ لِنَفْعِ الْمُسْلِمِينَ ، وَقَضَاءِ حَوَائِجِهِمْ ، وَنَحْوِ ذَلِكَ مِنَ الْمَصَالِحِ لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ الْهَجْرُ ؛ لِأَنَّ مَنْ يَرُدُّ عَلَيْهِمْ ، وَيُنَازِرُهُمْ يَحْتَاجُ إِلَى مَشَافَهَتِهِمْ ، وَمَخَالِطَتِهِمْ لِأَجْلِ ذَلِكَ . وَكَذَا مَنْ فِي مَعْنَاهُ ، بِخِلَافِ غَيْرِهِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .

وَقَالَ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ : وَهَجَرَانِ أَهْلَ الْبِدْعِ ؛ كَافِرِهِمْ ، وَفَاسِقِيهِمْ ، وَالْمُتَظَاهِرِينَ بِالْمَعَاصِي ، وَتَرَكُ السَّلَامَ عَلَيْهِمْ فَرَضُ كِفَايَةٍ ، وَمَكْرُوهٌ لِسَائِرِ النَّاسِ ، وَقِيلَ : لَا يُسَلِّمُ أَحَدٌ عَلَى فَاسِقٍ مُعْلِنٍ ، وَلَا مُبْتَدِعٍ مُعْلِنٍ ذَاعِيَةٍ .

فائدة

قَالَ الْقَاضِي : « وَلَا يَجُوزُ الْهَجْرُ » ^(٢) بِخَبَرِ الْوَاحِدِ بِمَا يُوْجِبُ الْهَجْرُ ؛ نَصٌّ عَلَيْهِ فِي رِوَايَةِ ابْنِ مُزَاجِمٍ .

قَوْلُهُ : « وَلَا هَجْرَ مَعَ تَسْلِيمِهِ الْمُتَعَوِّدِ » ؛ جَمَلَتُهُ أَنَّ مَنْ يَجِبُ هَجْرُهُ لَا يُسَلِّمُ عَلَيْهِ ؛ وَإِنْ سَلَّمَ عَلَيْهِ .

(١) مَا بَيْنَ الْمَعْكَوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ ب ، وَثَبَتَ مِنْ أ .

(٢) فِي الْأَصْلَيْنِ [الْجَهْر] ! .

فإن سَلَّمَ عليه أحدٌ وَالْحَالَةُ هذه لم يكن له هَاجِرًا بل [ربما] كان يَحْبُهُ^(١)،
قال الإمامُ أحمدُ : «إِذَا سَلَّمَ الرَّجُلُ عَلَى الْمُبْتَدِعِ فَهُوَ يَحْبُهُ^(٢)»، قال النبي ﷺ :
(أَلَا أَدُلُّكُمْ عَلَى مَا إِذَا فَعَلْتُمُوهُ تَحَابَبْتُمْ أَفْشُوا السَّلَامَ بَيْنَكُمْ)^(٣) .

قال :

وَحَظَرَ انْتِفَاءُ التَّسْلِيمِ فَوْقَ ثَلَاثَةِ

عَلَى غَيْرِ مَنْ قُلْنَا بِهِ هَجْرٌ فَأَكَّدَ

« حَظَرَ »؛ مَنْصُوبٌ؛ لِأَنَّهُ مَفْعُولٌ (بِأَكَّدَ) . وَ (الْحَظَرُ)؛ [الْحُرْمَةُ]^(٣) .
وجملته أنه يحرمُ هَجْرُ الْمُسْلِمِ لِأَخِيهِ الْمُسْلِمِ فَوْقَ ثَلَاثٍ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِنْ
أَهْلِ الْأَهْوَاءِ، وَالْبِدْعِ، وَالْفُسَاقِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ ذِكْرُهُمْ؛ لِقَوْلِ [رَسُولِ اللَّهِ ﷺ]:
(لَا يَحِلُّ لِمُسْلِمٍ أَنْ يَهْجُرَ [أَخَاهُ فَوْقَ ثَلَاثِ لَيَالٍ] مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٤) .
وقال أيضاً : (لَا يَحِلُّ لِمُؤْمِنٍ أَنْ يَهْجُرَ [مُؤْمِنًا فَوْقَ ثَلَاثٍ، فَإِنْ مَرَّتْ بِهِ ثَلَاثٌ
[فَلَيْقَهُ]^(٥) فَلْيَسَلِّمْ عَلَيْهِ، فَإِنْ رَدَّ عَلَيْهِ السَّلَامَ فَقَدْ اشْتَرَكَ فِي الْأَجْرِ، وَإِنْ لَمْ يَرُدِّ
عَلَيْهِ فَقَدْ بَاءَ بِالْأَثَمِ، وَخَرَجَ الْمُسْلِمُ مِنَ الْهَجْرَةِ^(٦)) (إِسْنَادُهُ حَسَنٌ رَوَاهُ أَبُو
دَاوُدَ^(٧)، وَقَالَ : «إِذَا كَانَتْ الْهَجْرَةُ لِلَّهِ فَلَيْسَ مِنْ هَذَا فِي شَيْءٍ» . انْتَهَى .

(١) في ب [تحية] .

(٢) رواه مسلم (٥٤) .

(٣) ما بين المعكوفتين من أ .

(٤) رواه البخاري (٦٠٧٧)، ومسلم (٢٥٦٠) .

(٥) ما بين المعكوفتين غير واضح في الأصلين، وما أثبت فمن مصادر التخريج .

(٦) في ب [الهجر]، وما أثبت هو الموافق لمصادر التخريج .

(٧) رواه أبو داود (٤٩١٢)، والبخاري في (الأدب المفرد ٤١٤)، و(التاريخ الكبير ٣٣/١) .

وَالْهَجْرُ الْحَرَّمَ يَزُولُ بِالسَّلَامِ؛ قَالَ ابْنُ حَمْدَانَ، وَالسَّامِرِيُّ، وَرُؤْي مَرْفُوعاً :
(السَّلَامُ يَقْطَعُ الْهَجْرَانَ)^(١) . زَادَ السَّامِرِيُّ : « لَا يَنْبَغِي أَنْ يَتْرَكَ كَلَامَهُ بَعْدَ
السَّلَامِ عَلَيْهِ » .

قَالَ الْقَاضِي : ظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ أَنَّهُ لَا يَخْرُجُ مِنَ الْهَجْرِ بِمَجْرَدِ السَّلَامِ، بَلْ
يَعُودُ إِلَى حَالِهِ مَعَ الْمَهْجُورِ قَبْلَ الْهَجْرَةِ .

وَقَالَ أَحْمَدُ فَيَمَنْ تَشْتَمُهُ ابْنَةُ عَمِّهِ : « إِذَا لَقِيَتْهَا سَلَّمَ عَلَيْهَا؛ اقْطَعْ
الْمَصَارِمَةَ » . وَظَاهِرُهُ أَنَّ السَّلَامَ يَقْطَعُهَا مُطْلَقاً .

وَوَضَّاهُ قَوْلُ الْأَصْحَابِ أَنَّ الْهَجْرَ الْحَرَّمَ لَا يَزُولُ^(٢) بِغَيْرِ الْمَشَافَهَةِ، وَنَصْرٍ
عَلَيْهِ الشَّافِعِيُّ .

وَيَتَوَجَّهُ عَلَى قَوْلِ مَنْ جَعَلَ مِنَ أَصْحَابِنَا الْكِتَابَةَ وَالْمَرَّاسِلَةَ كَلَاماً . يَزُولُ
الْهَجْرُ الْحَرَّمَ بِهَا . وَلِلشَّافِعِيِّ وَجْهَانِ، قَالَ النَّوَوِيُّ^(٣) : « وَأَصَحُّهُ يَزُولُ؛ لَزَوَالِ
الْوَحْشَةِ » . انْتَهَى .

وَوَضَّاهُ كَلَامَ أَحْمَدَ أَنَّهُ يَزُولُ، قَالَ ابْنُ رَزِينَ فِي (مُخْتَصَرِهِ) : « فَيَمَّا لَوْ
حَلَفَ أَنْ لَا يُكَلِّمَهُ فَكَتَبَ، أَوْ أَرْسَلَ إِلَيْهِ . نَصْرٌ أَحْمَدُ عَلَى أَنَّهُ يَنْظُرُ إِلَى سَبَبِ
يَمِينِهِ فَإِنْ كَانَتْ بَيْنِيَّةً، أَوْ سَبَبُ يَمِينِهِ يَقْتَضِي هَجْرَانَهُ وَتَرَكَ صَلَاتَهُ حَثًّا » انْتَهَى .
فَدَلُّ هَذَا عَلَى أَنَّ الْكِتَابَةَ، وَالْمَرَّاسِلَةَ كَلَامٌ . وَكَلَامُ أَحْمَدَ [أَيْضاً] يَحْتَمِلُ الْخِلَافَ
-وَاللَّهُ أَعْلَمُ- .

(١) نَسَبَهُ فِي (الْأَدَابِ الشَّرْعِيَّةِ) لِأَبِي حَفْصٍ . وَانْظُرْ : (جَامِعُ الْعُلُومِ الْحَكَمِ، لِابْنِ رَجَبٍ
٣٣١ / ١) .

(٢) فِي الْأَصْلَيْنِ [لَا يَجُوزُ] !، وَلَعَلَّ الصَّوَابَ مَا أَثْبَتَ .

(٣) شَرْحُ صَحِيحِ مُسْلِمٍ، لِلنَّوَوِيِّ ١١٨ / ١٦ .

قَالَ :

وَكُنْ عَالِمًا أَنَّ السَّلَامَ لِسُنَّةٍ

وَرَدُّكَ فَرَضٌ لَيْسَ نَدْبًا بِأَوْطَدٍ

ابتداءُ السَّلامِ سُنَّةٌ مَرغُوبٌ فِيهَا، وَرَدُّهُ وَاجِبٌ؛ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى :
﴿وَإِذَا حُيِّمْتُمْ بَتَحِيَّةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنَ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا﴾ ^(١) .

وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَلَامٍ رضي الله عنه قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : (يَا أَيُّهَا
النَّاسُ أَفْشُوا السَّلَامَ، وَأَطْعَمُوا الطَّعَامَ، وَصَلُّوا الْأَرْحَامَ، وَصَلُّوا وَالنَّاسَ نِيَامَ
تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ ^(٢)) بِسَلَامٍ) قَالَ التِّرْمِذِيُّ : « حَدِيثٌ صَحِيحٌ » ^(٣) .

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : (لَمَّا خَلَقَ اللَّهُ آدَمَ، قَالَ : « اذْهَبْ
فَسَلِّمْ عَلَى أَوْلَئِكَ -نَفَرٌ مِنَ الْمَلَائِكَةِ جُلُوسَ-، فَاسْتَمَعَ مَا يَحْيُونَكَ، فَإِنَّهَا
تَحِيَّتُكَ، وَتَحِيَّةُ دُرَيْتِكَ »، فَقَالَ : السَّلَامُ عَلَيْكُمْ، فَقَالُوا : السَّلَامُ عَلَيْكَ، وَرَحْمَةُ
اللَّهِ، فزَادُوا « وَرَحْمَةُ اللَّهِ ») مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(٤) .

وَقَالَ مُجَاهِدٌ : كَانَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ يَأْخُذُ بِيَدِي فَيُخْرِجُنِي إِلَى السُّوقِ يَقُولُ :
« إِنِّي لَأُخْرِجُ وَمَا لِي حَاجَةٌ إِلَّا لِأَسْلَمَ وَيُسَلِّمَ عَلَيَّ، فَأُعْطِي وَاحِدَةً وَاحِدَةً،
وَأَخْذُ عَشْرًا، يَا مُجَاهِدُ إِنَّ السَّلَامَ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ تَعَالَى فَمَنْ أَكْثَرَ السَّلَامِ أَكْثَرَ
ذَكَرَ اللَّهَ » . انْتَهَى .

(١) النساء : ٨٦ .

(٢) [الجنة] ساقط من ب، ومثبت من أ، ومصادر التخريج .

(٣) رواه الإمام أحمد (٤٨١ / ٥)، والترمذي (٢٤٨٧) .

(٤) رواه البخاري (٣٣٢٦)، ومسلم (٢٨٤١) .

وَصِفَةُ السَّلَامُ أَنْ يَقُولَ الْمُبْتَدِئُ : « السَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ »، وَيَقُولُ الرَّادُّ : « وَعَلَيْكُمْ السَّلَام وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ » .

وَلِإِنْ قَالَ الرَّادُّ : « وَعَلَيْكَ » أَوْ « وَعَلَيْكُمْ » فَقَطْ، وَحَذَفَ الْمُبْتَدِئُ فُظَاهِرُ كَلَامِ النَّازِمِ فِي (مَجْمَعُ الْبَحْرَيْنِ) أَنَّهُ يَجْزِي .

وَكَذَا الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ، وَقَالَ : « كَمَا رَدَّ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى الْأَعْرَابِيِّ، وَهُوَ ظَاهِرُ الْكِتَابِ فَإِنَّ الْمُضْمَرَ كَالْمُظْهَرِ، وَمَقْتَضَى كَلَامِ ابْنِ أَبِي مُوسَى ^(١)، وَابْنُ عَقِيلٍ ^(٢) لَا يَجُوزُ، وَكَذَلِكَ ^(٣) قَالَ الشَّيْخُ عَبْدِ الْقَادِرِ ^(٤) » .

وَلِإِنْ اقْتَصَرَ الْمُبْتَدِئُ عَلَى « السَّلَامِ عَلَيْكُمْ » فَقَطْ، فَقَدْ حَصَلَ الْمُسْنُونُ .
وَأَكْثَرُ مَا يَنْتَهِي إِلَيْهِ السَّلَامُ « الْبَرَكَةُ » . قَالَ الشَّيْخُ وَجَّيْهِ اللَّهِ : أَكْمَلَهُ ذِكْرُ الرَّحْمَةِ وَالْبَرَكَةِ ابْتِدَاءً، وَكَذَا الْجَوَابُ . وَأَقْلَهُ « السَّلَامُ عَلَيْكَ » . وَأَوْسَطُهُ ذِكْرُ الرَّحْمَةِ .

وَذَكَرَ أَيْضاً أَنَّهُ يَقُولُ : « السَّلَامُ عَلَيْكَ » أَوْ « عَلَيْكُمْ » إِنْ كَانُوا جَمَاعَةً، وَإِنْ كَانَ وَاحِداً فَنَوَى مَلَائِكَتَهُ يَعْنِي قَالَ : « سَلَامٌ عَلَيْكُمْ ^(٥) » صَحَّ . انْتَهَى .
وَيُكْرَهُ أَنْ يَقُولَ : « عَلَيْكَ سَلَامُ اللَّهِ »؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَرِهَهُ ^(٦) .

(١) فِي الْإِرْشَادِ ص ٥٤٠ .

(٢) فِي الْفُصُولِ ص ٥٩ .

(٣) فِي ب [وَكَذَا] .

(٤) الْغَنِيَّةُ لِلشَّيْخِ عَبْدِ الْقَادِرِ الْجِيلَانِيِّ ١٣/١ .

(٥) فِي الْأَصْلِينَ [عَلَيْكَ] .

(٦) رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ (٦٣/٥)، وَأَبُو دَاوُدَ (٤٠٨٤)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٧٢٢) مِنْ حَدِيثِ أَبِي جَرِيٍّ الْهَجِيمِيِّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : (لَا تَقُلْ عَلَيْكَ السَّلَامُ، فَإِنَّ عَلَيْكَ السَّلَامَ تَحِيَّةَ الْمَوْتَى) .

[تنبهات]^(١)

الأول : الإتيان بالوَاوِ في الردِّ واجبٌ؛ فيقول : « وَعَلَيْكُمْ السَّلَام »؛ ذكره الشيخ وجيه الدين أبو المعالي .

فإن أسقط الواو فهل يكون ردّاً صحيحاً؟، قالت طائفة -منهم المتولي- : لا يكون جواباً، ولا يسقط به فرضُ الردِّ . وَذهبت طائفةٌ إلى أنه صحيح، ذكره في (الهدى)^(٢) .

الثاني : قال الشيخ عبد القادر^(٣) : « فإن قال : « سلام »، لم يجبه، ويعرفه أنه ليس بتحية الإسلام؛ لأنه ليس بكلام تام » .

الثالث : لا يجب السَّلَام إجماعاً؛ نقله ابن عبد البر، وغيره .
وظاهر^(٤) ما نقل عن الظاهرية وجوبه . وذكر الشيخ تقي الدين أن ابتداء السَّلَام واجبٌ في أحد القولين في مذهب الإمام أحمد، وغيره .

وذكر الشيخ تقي الدين، وابنُ عبد البر الإجماعَ على وجوب الرد، قال أبو حفص في (الآداب) له : قال أبو عبد الله أحمد بن محمد العطار : سئل أبو عبد الله أحمد بن حنبل عن رجل مرَّ بجماعة، فسَلَّم عليهم، فلم يردوا عليه السَّلَام؟، فقال : « يُسرِع في خُطاه لا تلحقه اللعنة » . وقيل : بل ردُّ السَّلَام سنة، وقد فهم من قول الناظم : « بأوطد »؛ بأشهر .

(١) ما بين المعكوفتين في ب يياض، وما أثبت فمن أ .

(٢) الهدى، لابن القيم ٤٢٢/٢ .

(٣) الغنية، للشيخ عبد القادر الجيلاني ١٢/١ .

(٤) في أ [فظاهر] .

فصل

يُكْرَهُ السَّلَامُ عَلَى الْمُتَوَضِّئِ ذَكَرَهُ فِي (الرعاية)، وَزَادَ : وَرَدُّهُ سُئِلَ^(١)، وَرَوَى الْمُهَاجِرُ بْنُ قُنْفُذٍ أَنَّهُ سَلَّمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ؛ وَهُوَ يَتَوَضَّأُ، فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِ السَّلَامَ حَتَّى فَرَعَ مِنْ وُضُوئِهِ، فَرَدَّ عَلَيْهِ، وَقَالَ : (إِنَّهُ لَمْ يَمْنَعْنِي أَنْ أَرُدَّ عَلَيْكَ إِلَّا أَنِّي كَرِهْتُ أَنْ أَذْكَرَ اللَّهَ إِلَّا عَلَى طَهَارَةٍ) . رواه أحمد، وَغَيْرُهُ^(٢) .

وَذَكَرَ الشَّيْخُ تَقِي الدِّينِ فِي (فَتَاوِيهِ) أَنَّهُ لَا يَنْبَغِي أَنْ يُسَلَّمَ عَلَى مَنْ لَا يَصَلِّي؛ يَعْنِي تَارَكَ الصَّلَاةَ، وَلَا يَجِبُ دَعْوَتُهُ .

وَيُكْرَهُ عَلَى مَنْ يَقْضِي حَاجَتَهُ، وَرَدُّهُ مِنْهُ، نَصٌّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَرُدَّ عَلَى الَّذِي سَلَّمَ عَلَيْهِ وَهُوَ يَبُولُ . رواه مسلم^(٣) . وَقِيلَ : لَا يُكْرَهُ الرُّدُّ .
وَهَلْ يُكْرَهُ أَنْ يُسَلَّمَ عَلَى الْمُصَلِّي، وَأَنْ يَرُدَّ إِشَارَةً؟ عَلَى رَوَايَتَيْنِ؛ أَحَدُهُمَا : يُكْرَهُ قَدَّمَهُ فِي (الرعاية) .

وَالثَّانِيَّةُ : لَا يُكْرَهُ؛ لِلْعُمُومِ؛ وَلِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يُنْكَرْ عَلَى أَصْحَابِهِ حِينَ سَلَّمُوا عَلَيْهِ؛ وَذَلِكَ فِي الْبُخَارِيِّ وَمُسْلِمٍ^(٤)، وَرَدَّ إِشَارَةً عَلَى ابْنِ عَمْرٍ^(٥)، وَصُهَيْبٍ؛ رَوَى ذَلِكَ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ أَحْمَدُ^(٦) .

(١) فِي ب [مِنْهُ] .

(٢) رواه الإمام أحمد (٣٤٥/٤)، وَأَبُو دَاوُدَ (١٧)، وَالنَّسَائِيُّ (٣٧/١)، وَابْنُ مَاجَةَ (٣٥٠) .

(٣) رواه مسلم (٣٧٠) .

(٤) رواه البخاري (١٢١٧)، وَمُسْلِمٌ (٥٤٠) .

(٥) فِي الْأَصْلَيْنِ مَعَ [عَمْرٍ]، وَالصَّوَابُ ابْنُهُ؛ كَمَا فِي مَصَادِرِ التَّخْرِيجِ .

(٦) رَدُّ النَّبِيِّ ﷺ السَّلَامَ عَلَى ابْنِ عَمْرٍ رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ (١٢/٦)، وَأَبُو دَاوُدَ (٩٢٣)، وَالتِّرْمِذِيُّ

(٣٦٨) . وَرَدَّهُ عَلَى صُهَيْبٍ رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ (٣٣٢/٤)، وَأَبُو دَاوُدَ (٩٢٥) .

وَعَنهُ لَا يُكْرَهُ ذَلِكَ فِي الْفِعْلِ فَقَطْ، وَقِيلَ : إِنْ عَلِمَ الْمُصَلِّي كَيْفِيَةَ الرَّدِّ جَازٍ، وَإِلَّا كُرِهَ . وَعَنهُ : يَجِبُ رَدُّهُ إِشَارَةً، وَقَالَ فِي (الشَّرْح) ^(١) : « يَرُدُّ السَّلَامَ إِشَارَةً؛ وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ، وَالشَّافِعِيِّ » .

وَإِنْ رَدَّ عَلَيْهِ بَعْدَ فَرَغِهِ مِنَ الصَّلَاةِ فَحَسَنٌ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ جَاءَ فِي حَدِيثِ ابْنِ مَسْعُودٍ ^(٢) .

فَإِنْ رَدَّ فِي صَلَاتِهِ لَفْظًا بَطَلَتْ؛ وَبِهِ قَالَ الثَّلَاثَةُ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يَرُدَّ عَلَى ابْنِ مَسْعُودٍ . وَكَانَ الْحَسَنُ، وَابْنُ الْمُسَيَّبِ، وَقَتَادَةُ لَا يَرُونَ بِهِ بَأْسًا، وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَنَّهُ أَمَرَ بِذَلِكَ . وَقَالَ إِسْحَاقُ : « إِنْ فَعَلَهُ مَتَأَوَّلًا جَازَتْ صَلَاتُهُ »؛ وَرَوَى النَّسَائِيُّ عَنْ عَمَّارٍ أَنَّهُ سَلَّمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ يَصَلِّي، فَرَدَّ عَلَيْهِ ^(٣) .
قَالَ الشَّيْخُ وَجِيهُ الدِّينِ : يُكْرَهُ السَّلَامُ عَلَى مَنْ هُوَ فِي شُغْلٍ يَقْطَعُهُ؛ كَالْمُصَلِّي، وَالْآكِلِ، وَالْمَتَغَوِّطِ . وَإِنْ لَقِيَ طَائِفَةً فَخَصَّ بَعْضَهُمْ بِالسَّلَامِ كُرِهَ .
انْتَهَى كَلَامُهُ . فَظَاهِرُهُ كِرَاهَةُ السَّلَامِ عَلَى الْمُؤَدِّنِ .

وَيُكْرَهُ عَلَى امْرَأَةٍ أَعْجَنِيَّةٍ، غَيْرِ عَجُوزٍ وَبَرَزَةٍ، فَلَوْ سَلَّمَتْ شَابَةً عَلَى رَجُلٍ رَدَّهُ عَلَيْهَا، وَإِنْ سَلَّمَ عَلَيْهَا لَمْ تَرُدَّهُ . وَقَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ : إِنْ خَرَجَتْ الْمَرْأَةُ لَمْ تُسَلِّمْ عَلَى الرِّجَالِ أَصْلًا، وَرَوَى مِنْ « الْحَلِيَّةِ » عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عَطَاءِ الْخُرْسَانِيِّ يَرْفَعُهُ : (لَيْسَ لِلنِّسَاءِ سَلَامٌ، وَلَا عَلَيَهُنَّ سَلَامٌ) ^(٤) . وَكُرِهَ أَحْمَدُ السَّلَامَ عَلَى الشُّوَابِ، وَعَلَى الْكَبِيرَةِ لَا بَأْسَ .

(١) الشرح الكبير ٤/٤٦ .

(٢) رواه الإمام أحمد (١/٣٧٧)، وأبو داود (٩٢٤)، والنسائي (٣/٥) .

(٣) رواه النسائي (٦/٣) .

(٤) رواه أبو نعيم في الحلية ٨/٥٨ .

فصل

سُئِلَ أَحَدٌ عَنْ حَدِيثِ (حَذَفُ السَّلَامِ سُنَّةٌ)^(١)، قَالَ : « هَذَا [أَنْ] يَجِيءُ الرَّجُلُ إِلَى الْقَوْمِ فَيَقُولُ : « السَّلَامُ عَلَيْكُمْ » -وَمَدَّ بِهَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ صَوْتَهُ شَدِيداً- . وَلَكِنْ لِيَقُلْ : « السَّلَامُ عَلَيْكُمْ » -وَخَفَّفَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ صَوْتَهُ- . قَالَ : يَقُولُ هَكَذَا » .

فصل

قَالَ حَرْبٌ : قُلْتُ لِأَحْمَدَ : كَيْفَ يُكْتَبُ فِي عُنْوَانِ الْكِتَابِ ؟، قَالَ : « يُكْتَبُ إِلَى أَبِي فُلَانٍ، وَلَا يُكْتَبُ لِأَبِي فُلَانٍ » .

وَقَالَ سَعِيدُ بْنُ يَعْقُوبَ : [كُتِبَ إِلَيَّ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ : "بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، مِنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ، إِلَى سَعِيدِ بْنِ يَعْقُوبَ، سَلَامٌ عَلَيْكَ] ، أَمَا بَعْدُ؛ فَإِنَّ الدُّنْيَا دَاءٌ، وَالسُّلْطَانُ دَاءٌ، وَالْعَالِمُ طَبِيبٌ، فَإِذَا رَأَيْتَ الطَّبِيبَ يَجْرِي الدَّاءُ إِلَى نَفْسِهِ فَاحْذَرِهِ، وَالسَّلَامَ عَلَيْكُمْ " .

وَقَالَ حَنْبَلٌ : كَانَتْ كُتِبَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ « إِلَى فُلَانٍ بْنِ فُلَانٍ » فَسَأَلْتُهُ عَنْ ذَلِكَ، فَقَالَ : « إِنْ النَّبِيَّ ﷺ كُتِبَ إِلَى كِسْرَى وَقَيْصَرَ، وَكُتِبَ كُلَّمَا كُتِبَ عَلَى ذَلِكَ، وَأَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ، وَعَمَرُ كُتِبَ إِلَى عُتْبَةَ بْنِ فَرْقَدٍ، وَهَذَا^(٢) الَّذِي يُكْتَبُ الْيَوْمَ « لِفُلَانٍ » مُحَدَّثٌ، لَا أَعْرِفُهُ » . قُلْتُ : فَالْجُلُ يَبْدَأُ بِنَفْسِهِ ؟، قَالَ : « أَمَا الْأَبُ فَلَا أَحَبُّ إِلَّا أَنْ يَقْدِّمَهُ بِاسْمِهِ، وَلَا يَبْدَأُ وَلَدٌ بِاسْمِهِ عَلَى وَالِدِهِ، وَالْكَبِيرُ السِّنِّ كَذَلِكَ يُوقِرُهُ بِهِ، وَغَيْرُ ذَلِكَ لَا بَأْسَ » .

(١) رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ (٥٤٣/٢)، وَأَبُو دَاوُدَ (١٠٠٤) .

(٢) فِي الْأَصْلَيْنِ [وَهُوَ]، وَالتَّصْوِيبُ مِنَ (الْأَدَابِ الشَّرْعِيَّةِ) .

فصل

لو سَلَّمَ الغائبُ عن العَيْنِ مِنْ وراءِ جِدَارٍ أو سِتْرِ : « السَّلَامُ عَلَيْكَ يَا فلان »، أو سَلَّمَ الغائبُ عن البلدِ برسالةٍ، أو كتابةٍ وَجِبَتْ الإجابةُ عندَ البلاغِ عندنا، وَعندَ الشافعية .

وَيُسَنُّ أَنْ يُسَلَّمَ عَلَى الرسولِ، رُويَ عن النبي ﷺ قَالَ لَهُ رَجُلٌ :
"أَبِي يُقْرِيكَ السَّلَامَ"، فَقَالَ: (عَلَيْكَ، وَعَلَى أَبِيكَ السَّلَامُ) ^(١). وَقَالَ فِي
مَوْضِعٍ آخَرَ: (وَعَلَيْهِ السَّلَامُ) ^(٢). وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ: (وَعَلَيْكَ،
وَعَلَيْهِ السَّلَامُ) ^(٣).

قَالَ: وَكَذَلِكَ قِيلَ لِأَحْمَدَ: إِنْ فَلَانًا يُقْرِيكَ السَّلَامَ، فَقَالَ: «عَلَيْكَ وَعَلَيْهِ
السَّلَامُ».

وَقَالَ الْخَلَالُ: أَخْبَرَنِي يَوْسُفُ بْنُ مُوسَى: قِيلَ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ: إِنْ فَلَانًا
يُقْرِيكَ السَّلَامَ، فَقَالَ: «سَلَامُ اللَّهِ عَلَيْكَ وَعَلَيْهِ».

قَالَ الشَّافِعِيُّ: وَيُسْتَحَبُّ بَعَثُ السَّلَامِ. وَيَجِبُ عَلَى الرَّسُولِ تَبْلِيغُهُ.
وَهَذَا عِنْدَنَا يَجِبُ إِذَا تَحَمَّلَهُ؛ لِأَنَّهُ مَأْمُورٌ بِأَدَاءِ الْأَمَانَةِ، وَإِلَّا فَلَا يَجِبُ.

(١) رواه الإمام أحمد (٣٦٦/٥)، وأبو داود (٥٢٣١)، وابن السني في (عمل اليوم والليلة ص ٢٠٢)، والبيهقي (٣٦١/٦).

(٢) رواه بهذا اللفظ أبو داود (٥٢٣٢)، وابن السني في (عمل اليوم والليلة ص ٢٠٣).

(٣) روى هذه اللفظة أبو داود (٢٩٣٤)، والخطيب البغدادي في (تاريخ بغداد ٤٣٤/١٠)، وغيرهما.

فصل

وَاخْتُلِفَ فِي مَعْنَى « السَّلَام » . فَقِيلَ : هُوَ اسْمٌ مِنْ أَسْمَاءِ اللَّهِ، وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ عَمْرٍ، وَنَصَّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ، فَقَوْلُهُ : « السَّلَامُ عَلَيْكَ »؛ أَيِ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْكَ؛ أَيِ أَنْتَ فِي حِفْظِهِ؛ كَمَا يُقَالُ : " اللَّهُ مَعَكَ "، وَ" اللَّهُ يَصْحَبُكَ " .
وَقِيلَ : « السَّلَام » بِمَعْنَى السَّلَامَةِ؛ أَيِ السَّلَامَةِ مُلَازِمَةٌ لَكَ .

فصل

لَا يَجُوزُ بَدَاءَةُ أَهْلِ الدِّمَةِ بِالسَّلَامِ؛ هَذَا الَّذِي عَلَيْهِ عَامَّةُ الْعُلَمَاءِ سَلَفًا وَخَلَفًا^(١)؛ لِأَنَّهُ -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ- نَهَى عَنْ بَدَاءَتِهِمْ بِالسَّلَامِ؛ وَذَلِكَ فِي الصَّحِيحَيْنِ^(٢) .

فَإِنْ سَلَّمَ أَحَدُهُمْ وَجِبَ الرَّدُّ عَلَيْهِ عِنْدَنَا، وَعِنْدَ عَامَةِ الْعُلَمَاءِ؛ لَصِحَّةِ الْأَحَادِيثِ بِالْأَمْرِ بِالرَّدِّ . وَقَالَ مَالِكٌ : لَا يَجِبُ .

وَصِفَةُ الرَّدِّ : « عَلَيْكَ »، أَوْ « وَعَلَيْكُمْ »، بِحَذْفِ « الْوَاوِ »، وَإِثْبَاتِهَا؛ صَحَّتْ هَذِهِ الْأَلْفَاظُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ^(٣) .

وَاخْتَارَ أَصْحَابُنَا [إِثْبَاتَ] « الْوَاوِ »، خِلَافًا لِابْنِ أَبِي مُوسَى^(٤) مِنْ أَصْحَابِنَا،

(١) فِي ب [سَلَفٌ وَخَلَفٌ] .

(٢) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٢١٦٧)، وَأَبُو دَاوُدَ (٥٢٠٥)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٧٠١) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ ؓ :
لَا تَبْدُؤُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى بِالسَّلَامِ، وَلَمَّا أَقْفَ عَلَيْهِ فِي الْبُخَارِيِّ .

(٣) لَفْظَةٌ : ((وَعَلَيْكَ)) رَوَاهَا الْبُخَارِيُّ (٦٢٥٧)، وَمُسْلِمٌ (٢١٦٤) .

وَلَفْظَةٌ : ((عَلَيْكُمْ)) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٦٢٥٦)، وَمُسْلِمٌ (٢١٦٥) .

وَلَفْظَةٌ : ((وَعَلَيْكُمْ)) رَوَاهَا الْبُخَارِيُّ (٦٢٥٨)، وَمُسْلِمٌ (٢١٦٣) .

(٤) انْظُرْ (الْإِرْشَادُ لِابْنِ أَبِي مُوسَى ص ٥٤٠) .

وابن حبيب^(١) المالكي؛ لأن الواو تقتضي التشريك، وكان سفيان بن عيينة يرويه بالحذف، وقال الخطّابي : يرويه عامة المحدثين بالواو .

وقيل : الواو هنا للاستئناف، لا للعطف والتشريك، وتقديره : « وعليكم ما تستحقونه من الدّم » .

ولا يجوز الزيادة على ذلك؛ نصّ عليه، وقال الشيخ تقي الدين : « إذا سلّم الذميّ على المسلم فإنه يردّ عليه مثل تحيته، وإن قال : " أهلاً وسهلاً " فلا بأس » . انتهى .

قال ابن أبي موسى^(٢) : « إذا سلّم الذميّ على المسلم، فقال : « السّلام عليك » [بكسر السين]^(٣)؛ وهي الحِجَارَة، فعَلَّ^(٤) مثل ذلك » . انتهى . والأوّل أولى؛ عملاً بالأحاديث .

وسلّم أحمدُ على ذميٍّ ولم يعلم أنه ذميٌّ، وذكر بعضُ أصحابنا أنه يقول له : « رُدّ عليّ سلامي؛ فعله ابنُ عمر » .

وسُئِلَ أحمدُ عن مُصَافَحَةِ أهلِ الذِّمَّةِ؟، فقال : « لا يعجبني » . وسُئِلَ عن الرجلِ المسلمِ يقولُ للنصراني : « أكرمك الله »؟، قال : « نعم، يقول : « أكرمك الله »؛ يعني بالإسلام » .

(١) في الأصلين [ابن حسين]، والتصويب من (مشارك الأنور للقاضي عياض)، و(فتح الباري للحافظ ابن حجر) .

(٢) في الإرشاد ص ٥٤٠ .

(٣) ما بين المعكوفتين مثبت من (الإرشاد لابن أبي موسى)، وليس في الأصلين . وانظر في ضبط هذه الكلمة (المصباح المنير ١/ ٣٩٠) .

(٤) في (الإرشاد ص ٥٤٠) : [فقل] .

قَالَ :

وَيُجْزَى تَسْلِيمُ امْرِئٍ مِنْ^(١) جَمَاعَةٍ
وَرَدُّ فَتَى مِنْهُمْ عَلَى الْكُلِّ بِأَعَدِّ

السَّلَامِ سُنَّةٌ عَيْنٌ مِنَ الْمُنْفَرِدِ . وَسُنَّةٌ عَلَى الْكِفَايَةِ مِنَ الْجَمَاعَةِ ،
وَالْأَفْضَلُ السَّلَامُ مِنْ جَمِيعِهِمْ . وَإِنْ سَلَّمَ وَاحِدٌ مِنْهُمْ أَجْزَأ .
وَكَذَا الرَّدُّ يَجْزَى رَدُّ وَاحِدٍ مِنَ الْجَمَاعَةِ ؛ لَمَا رَوَى عَلِيُّ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ
قَالَ : (يَجْزَى عَنْ الْجَمَاعَةِ إِذَا مَرُّوا أَنْ يُسَلَّمَ أَحَدُهُمْ ، وَيَجْزَى عَنْ الْجُلُوسِ أَنْ
يَرُدَّ أَحَدُهُمْ) خَرَّجَهُ أَبُو دَاوُدَ^(٢) .
وَلَا بُدَّ أَنْ يَكُونَ الرَّادُّ مُكَلَّفًا حَتَّى يَجْزَى عَنْ الْبَاقِينَ ؛ فَلَوْ رَدَّ الْكَافِرُ فَقَطْ لَمْ
يَسْقُطِ الرَّدُّ عَنْ الْبَاقِينَ .

كَذَا إِنْ كَانَ فِيهِمْ صَبِيٌّ فَرَدَّ وَخَذَهُ لَمْ يَسْقُطْ عَنْهُمْ . قَالَ ابْنُ حَمْدَانَ :
« إِنْ سَلَّمَ الْبَالِغُ عَلَى بَالِغٍ وَصَبِيٍّ . رَدَّهُ الْبَالِغُ ، وَلَمْ يَكْفِ رَدُّ الصَّبِيِّ » . انْتَهَى .
قَالَ أَبُو الْمَعَالِي^(٣) : « وَالسَّلَامُ عَلَى الصَّبِيِّ لَا يَسْتَحِقُّ جَوَابًا ؛ لِعَدَمِ أَهْلِيَّتِهِ
لِلخَطَابِ وَالْأَمْرِ بِهِ .
فَإِنْ سَلَّمَ صَبِيٌّ عَلَى بَالِغَيْنِ . فَوَجْهَانِ فِي وَجُوبِ الرَّدِّ ، خَرَّجَانِ مِنْ صِحَّةِ
سَلَامِهِ » . انْتَهَى .

(١) فِي ب [عَلَى] .

(٢) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٥٢١٠) مِنْ حَدِيثِ عَلِيٍّ ؓ .

(٣) هُوَ الشَّيْخُ وَجِيهُ الدِّينِ مُحَمَّدُ بْنُ عَثْمَانَ بْنِ أَسْعَدَ بْنِ الْمُتَنَجِّى الْخَنْبَلِيِّ .

وَيَتَعَيَّنُ الرَّدُّ عَلَى الْمُنْفَرِدِ .
وَذَكَرَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ^(١) أَنَّ أَهْلَ الْعِرَاقِ جَعَلُوهُ فُرْضًا مُتَعَيِّنًا عَلَى كُلِّ وَاحِدٍ
مِنَ الْجَمَاعَةِ الْمُسْلِمِ عَلَيْهِمْ .
وَحَكَاهُ غَيْرُهُ عَنْ أَبِي يُونُسَ .
وَقَالَ الْحَنْفِيَّةُ^(٢) : لَا يَجِبُ رَدُّ سَلَامِ السَّائِلِ عَلَى بَابِ الدَّارِ؛ لِأَنَّهُ سَلَّمَ
لشُعَارِ سَوَالِهِ، [لَا]^(٣) لِلتَّحِيَّةِ .
وَيُشْتَرَطُ أَنْ يَكُونُوا مَجْتَمِعِينَ .
فَأَمَّا الْوَاحِدُ الْمُنْقَطِعُ فَلَا يَجْزِي سَلَامُهُ عَنْ سَلَامِ آخَرَ مَنْقَطِعٍ، كَذَا ذَكَرَهُ ابْنُ
عَقِيلٍ، وَظَاهِرُ كَلَامِهِ غَيْرُهُ خِلَافُهُ^(٤) .

(١) انظر : التمهيد ٢٨٨/٥ .

(٢) انظر : حاشية ابن عابدين ٤٠٠/١ .

(٣) [لَا] ساقطة من الأصلين، ولا بُدَّ من إثباتها .

(٤) انظر مثلاً : الرعاية الصغرى لابن حمدان ٤٢٨/٢ .

قال :

وَتَسْلِمُ نَزْرٍ وَالصَّغِيرِ وَعَابِرِ السَّبِيلِ

بِإِلٍ وَرُكْبَانٍ عَلَى الضَّدِّ أَيْدٍ

«النَّزْر» هنا المراد به الجماعة القليلة . وَيُسْنُ أَنْ يُسَلَّمَ الْقَلِيلُ عَلَى الْكَثِيرِ، وَالصَّغِيرُ عَلَى الْكَبِيرِ، وَعَابِرُ السَّبِيلِ - وَهُوَ الْمَارُّ - عَلَى الْجَالِسِ، وَالرَّاكِبُ عَلَى الْمَاشِي، فَيُسَلَّمُ كُلُّ مَنْهُمْ عَلَى ضِدِّهِ؛ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : (يُسَلَّمُ الصَّغِيرُ عَلَى الْكَبِيرِ، وَالْمَارُّ عَلَى الْقَاعِدِ، وَالْقَلِيلُ عَلَى الْكَثِيرِ)^(١) .

وفي حديث آخر : (يُسَلَّمُ الرَّاكِبُ عَلَى الْمَاشِي)^(٢) رواهما البخاري .

قال :

وَلَا سَلَامَ الْمَأْمُورُ بِالرَّدِّ مِنْهُمْ

فَقَدْ حَصَلَ الْمَسْنُونُ إِذْ هُوَ مُبْتَدِي

يعني لو عكس ما تقدم؛ أعني سلم الكبير على الصغير، أو الكثير على القليل، أو الماشي على الرَّاكِبِ، أو القاعد على المَارِ حَصَلَتِ السُّنَّةُ؛ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : (إِنَّ أَوْلَى النَّاسِ بِاللَّهِ مَنْ بَدَأَهُمْ بِالسَّلَامِ) قال الترمذي : «حديث حسن»^(٣)، وهذا شامل لما ذكر .

وقال أبو هريرة : «إِنَّ مِنْ أَجْلَلِ النَّاسِ مَنْ بَخَلَ بِالسَّلَامِ، وَالْمَغْبُوثُ مَنْ لَمْ

يُرَدِّ » .

(١) رواه البخاري (٦٢٣١) .

(٢) رواه البخاري (٦٢٣٢) .

(٣) رواه الترمذي (٢٦٩٥)، وأبو داود (٥١٩٧) .

قال :

وَسَلَّمَ إِذَا مَا قُمْتَ مِنْ حَضْرَةِ امْرِئٍ
وَسَلَّمَ إِذَا مَا جِئْتَ بَيْتَكَ تَهْتَدِ

يُسْنُ أَنْ يُسَلَّمَ إِذَا انصرفَ بحضرة أحد؛ لما رَوَى أبو هريرة رضي الله عنه قال :
قال رسولُ الله ﷺ : (إِذَا انْتَهَى أَحَدُكُمْ إِلَى الْمَجْلِسِ فَلْيَسَلِّمْ ، فَإِذَا ^(١) أَرَادَ أَنْ
يَقُومَ فَلْيَسَلِّمْ ، فَلَيْسَتْ الْأُولَى بِأَحَقَّ مِنَ الْآخِرَةِ) رواه أبو داود، والترمذي
وقال : « حَسَنٌ » ^(٢) .

وَمَنْ سَلَّمَ عَلَى جَمَاعَةٍ فِي دُخُولِهِ أَعَادَهُ فِي خُرُوجِهِ ؛ وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيَّةِ ،
وَقَطَعَ بِهِ ابْنُ عَقِيلٍ ^(٣) ، وَهُوَ مَعْنَى كَلَامِ الْقَاضِي ، وَالشَّيْخِ عَبْدِ الْقَادِرِ ^(٤) ،
وغيرهما .

قال ابنُ عَقِيلٍ : « وَالِدُخُولُ كَذَا ^(٥) اسْتِحْبَابٌ » .
وَيُسْنُ أَنْ يَسَلَّمَ إِذَا دَخَلَ بَيْتَهُ ، أَوْ دَخَلَ بَيْتًا مَسْكُونًا لَهُ ، أَوْ لغيره ؛ لقوله
تعالى : ﴿ فَإِذَا دَخَلْتُمْ بُيُوتًا فَسَلِّمُوا عَلَى أَنْفُسِكُمْ تَحِيَّةٌ ﴾ ^(٦) ، وقال أنس : قال لي

(١) في ب [فإن] .

(٢) رواه الإمام أحمد (٢/٢٣٠) ، وأبو داود (٥٢٠٨) ، والترمذي (٢٧٠٧) ، والبخاري في
الأدب المفرد (٩٨٦) .

(٣) فصول الآداب ، لابن عَقِيلٍ ص ٦١ .

(٤) الغنية ، للشَّيْخِ عَبْدِ الْقَادِرِ الْجِيلَانِي ١٣/١ .

(٥) كَذَا فِي الْأَصْلِينَ مَعًا . وَعِبَارَةُ ابْنِ عَقِيلٍ فِي (فصول الآداب ص ٥٨) [الدخول أشدُّ
استحباباً] ولعلها الأنسب .

(٦) النور : ٦١ .

رسولُ الله ﷺ : (يا بني إذا دَخَلْتَ على أهلِكَ فسَلِّمْ يكن بركةً عليك، وعلى أهل بيتك)، قال الترمذي : « حسن صحيح »^(١) .

وعن أبي مالك الأشعري ؓ قال : قال رسولُ الله ﷺ : (إذا وَلَجَ الرَّجُلُ بيته ^(٢)، فليقل : « اللهم إني أسألكَ خيرَ المَوَلَجِ، وخَيْرَ المَخْرَجِ، بِإِسْمِ اللهِ وَلَجْنَا، وبِإِسْمِ اللهِ [خَرَجْنَا]، وعلى الله ربِّنا توكلنا »، ثم يُسَلِّمُ على أهله) خرجه أبو داود^(٣) .

وإن دخل بيتاً خالياً سلِّم على نفسه، وعلى الملائكة، وردَّ هو السلام على نفسه - ذكره في (الرعاية) - .

وَرَوَى سعيدٌ بإسنادٍ جيد عن نافعٍ أن ابنَ عُمَرَ كان إذا دَخَلَ بيتاً ليس فيها أحدٌ، قال : « السَّلَام علينا وعلى عباد الله الصَّالحين »^(٤) .

[وقال الشيخ وجيه الدين في (شرح الهداية) : « إذا دخل بيتاً خالياً، أو مسجداً خالياً فليقل : « السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين »^(٥) » .

وإذا دَخَلَ على جماعةٍ فيهم علماء سلِّم على الكلِّ، ثم سلِّم على العلماءِ سلاماً ثانياً - ذكره ابن تيميم، وابن حمدان^(٦) - .

(١) رواه الترمذي (٢٦٩٩) .

(٢) في أ [إذا ولج بيته]، وفي ب [إذا ولج بيتك] !، والتصويب من مصادر التخریج .

(٣) رواه أبو داود (٥٠٩٦) .

(٤) رواه مالك في (الموطأ ٢/ ٩٦٢) بلاغاً، ووصله ابنُ أبي شيبة في (المصنف ٨/ ٦٤٨) .
و انظر : (الفتوحات الربانية لابن علان ١/ ٣٣٩ وما بعده) .

(٥) ما بين المعكوفتين من أ ، وساقط من ب .

(٦) انظر : الرعاية الصغرى، لابن حمدان ٢/ ٤٢٩ .

قال :

وإِفْشَاءُ تَسْلِيمٍ^(١) يُوجِبُ مَحَبَّةً
مِنَ النَّاسِ مَعْرُوفاً وَمَجْهُولاً اقْصِدِ

الأصلُ في أنَّ السَّلامَ يوجِبُ المحبَّةَ؛ أي يوقعها في القلب حديثُ
أبي هريرة ؓ قال : قال رسولُ الله ﷺ : (والذي نفسي بيده لا تدخلوا الجنةَ
حتى تُؤْمِنُوا، ولا تُؤْمِنُوا حتى تحابُّوا، ألا أدلُّكم على شيءٍ إذا فعلتموه تحاببتم؛
أفشُوا السَّلامَ بينكم) أخرجه مُسلم^(٢) .
وقال عليّ ؓ : (إنَّ ممَّا يصفِي لكَ ودَّ أخيك ثلاثٌ؛ أن تبدَّاهُ إذا لقيته،
وأن توسَّعَ لَهُ في المجلس، وأن تدعُوهُ بأحبِّ أسمائه إليه) .

ويُسَنُّ أن يُسَلِّمَ عَلَى مَنْ عَرَفَ وَمَنْ لَمْ يَعْرِفْ، وسأل رجلٌ رسولَ
الله ﷺ : أي الإسلام خير ؟، قال : (تُطْعَمُ الطَّعَامَ، وتَقْرَأُ السَّلامَ عَلَى مَنْ
عَرَفْتَ، وَمَنْ لَمْ تَعْرِفْ) رواه مسلم^(٣) .
وهو^(٤) معنى قول الناظم : « مِنْ النَّاسِ مَعْرُوفاً وَمَجْهُولاً اقْصِدِ »؛ أي
اقصد بالسَّلامِ المعرفةَ، وغيرَ المعرفة .

(١) كذا في الأصلين معاً، وفي (شرح السفاريني) : [إفشاؤك التسليم] .

(٢) رواه مسلم (٥٤) .

(٣) رواه البخاري (٦٢٣٦)، ومسلم (٣٩) . من حديث عبد الله بن عمرو ؓ .

(٤) [هو] ساقطة من ب ، ومثبته من أ .

وَقَوْلُهُ : (أَيُّ الْإِسْلَامِ خَيْرٌ)؛ يَرِيدُ أَيُّ خِصَالِ الْإِسْلَامِ خَيْرٌ، وَلَآنَ فِي
الْإِسْلَامِ لَغَيْرِ الْمَعْرِفَةِ اسْتِفْتَاْحًا لِلْخُلُطَةِ وَبَابًا لِلْأَنْسِ؛ لِيَكُونَ^(١) الْمُؤْمِنُونَ كُلُّهُمْ
إِخْوَةً، وَلَا يَسْتَوْحِش أَحَدٌ مِنْ أَحَدٍ، وَرَوَى ابْنُ مَسْعُودٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ :
(مِنْ أَشْرَاطِ السَّاعَةِ السَّلَامُ لِلْمَعْرِفَةِ)^(٢) . ذَكَرَ هَذَا الْحَدِيثَ ابْنُ بَطَّالٍ فِي
(شَرْحِ الْبُخَارِيِّ)^(٣) .

وَيُسْتَحَبُّ السَّلَامُ عَلَى الصَّبِيَّانِ؛ لِفَعْلِهِ - عَلَيْهِ السَّلَامُ - . ذَكَرَهُ الْقَاضِي،
وَالشَّيْخُ عَبْدُ الْقَادِرِ^(٤) .

وَقَالَ أَنَسٌ : « أَتَانَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ وَنَحْنُ صَبِيَّانَ، فَسَلَّمَ عَلَيْنَا » . رَوَاهُ ابْنُ
مَاجَةَ بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ^(٥) .

وَعَنْ أَنَسٍ أَنَّهُ مَرَّ عَلَى صَبِيَّانٍ، فَسَلَّمَ عَلَيْهِمَ، وَقَالَ : « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
يَفْعَلُهُ »^(٦) .

قَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ : « فَأَمَّا الْحَدَّثُ الْوَضِيعُ فَلَمْ يَسْتَنْوِهِ، وَفِيهِ نَظَرٌ » .
وَهُوَ كَمَا قَالَ .

(١) فِي أ [لِتَكُونَ] .

(٢) رَوَاهُ بِهَذَا اللَّفْظِ الطَّبْرَانِيُّ فِي (الْمَعْجَمِ الْكَبِيرِ ٢٩٧/٩) .

(٣) (شَرْحُ صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ لِابْنِ بَطَّالٍ ١٨/٩) .

(٤) الْغَنِيَّةُ، لِلشَّيْخِ عَبْدِ الْقَادِرِ الْجِيلَانِيِّ ١٣/١ .

(٥) رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ (٣٧٠٠) .

(٦) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٦٢٤٧)، وَمُسْلِمٌ (٢١٦٨) .

قال :

وَتَعْرِيفُهُ لَفْظُ السَّلَامِ مُجَوِّزٌ
وَتَنْكِيرُهُ أَيْضاً عَلَى نَصِّ أَحْمَدَ
وَقَدْ قِيلَ نَكْرُهُ وَقِيلَ تَحِيَّةٌ
لِلْمَيِّتِ^(١) وَالتَّوْدِيْعُ عَرَّفُ كَرَدْدٍ^(٢)

يجوزُ تعريفُ السَّلَامِ بالألفِ واللامِ، وتَنْكِيرُهُ على الأحياءِ والأمواتِ؛
نَصٌّ عَلَيْهِ، وَقَدْ مَه فِي (الرعاية)^(٣)، وَغَيْرِهَا .
وَقِيلَ : تَنْكِيرُهُ أَفْضَلُ . وَعَنْهُ : تَعْرِيفُهُ أَفْضَلُ .
وَقَالَ ابْنُ النَّبَّانِ : « سَلَامُ التَّحِيَّةِ مُنْكَرٌ، وَسَلَامُ الْوَدَاعِ مُعَرَّفٌ » .
وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ : سَلَامُ الْأَحْيَاءِ مُنْكَرٌ، وَسَلَامُ الْأَمْوَاتِ مُعَرَّفٌ؛ كَذَا رَوَى
عَنْ عَائِشَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا-^(٤) . وَقِيلَ : عَكْسُهُ .
وَالَّذِي اسْتَقَرَّ عَلَيْهِ الْمَذْهَبُ تَعْرِيفُ السَّلَامِ عَلَى الْمَيِّتِ؛ وَقَالَه جَمَاعَةٌ،
وَنَصٌّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ؛ لِأَنَّهُ أَشْهُرُ [فِي]^(٥) الْأَخْبَارِ، وَيُخَيَّرُ فِي السَّلَامِ عَلَى الْحَيِّ، فَإِنْ
شَاءَ عَرَّفَ، وَإِنْ شَاءَ نَكَرَ .

(١) كَذَا فِي ب ، وَفِي أ وَ (شرح السفاريني) : [كللميت]، وَفِي الْمَطْبُوعِ وَحْدَهُ مِنَ النِّظْمِ [لميت] .

(٢) كَذَا فِي الْأَصْلَيْنِ وَ(شرح السفاريني)، وَفِي الْمَطْبُوعِ مِنَ النِّظْمِ [كمردد] .

(٣) الرعاية الصغرى ٢/٤٢٨ .

(٤) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٥٢١٠) مِنْ حَدِيثِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

(٥) مِنْ أ .

فوائد

الأولى : إذا التقيا وكلُّ واحدٍ منهما بدأ صاحبه بالسَّلام فعلى كُلِّ واحدٍ منهما الإجابة؛ ذكره الشيخ وجيه الدين في (شرح الهداية) .

الثانية : لو قال كلُّ واحدٍ منهما لصاحبه : « وعليكم السلام » ابتداءً، لا جواباً لم يستحق الجواب؛ لأنها صيغةُ جَوَابٍ لا ابتداء؛ ذكره الشيخ وجيه الدين أيضاً .

الثالثة : الواجبُ مِنَ السَّلام رفعُ الصَّوت به قَدْرَ الإبلاغ، وقد وَرَدَ ما يدلُّ على خلاف هذا، لكن ينبغي أن ينظرَ إلى الحال؛ فإن اقتضى الردُّ خفيةً مَفْسَدَةً تعيَّن ما قال الأصحاب، وقال المروزي : إن أبا عبد الله لما اشتدَّ به المَرَضُ كَانَ رُبَّمَا أَذِنَ لِلنَّاسِ، فيدخلون عليه أفواجاً أفواجاً يَسْلُمُونَ عليه، فيردُّ عليهم بيده .

الرابعة : سَلام الأخرس بالإشارة، وكذا^(١) جوابه .

الخامسة : لا بأسَ أن يقولَ لصاحبه : « كيفَ أمسيتَ »، و« كيفَ أصبحتَ »، قال الإمامُ أحمدُ لَصَدَقَةٍ وهم في جَنَازَةٍ : « يا أبا^(٢) محمد كيفَ أمسيتَ ؟ » فقال : « مَسَاكَ اللهُ بالخير » . وقال أيضاً للمروزي : « كيفَ أصبحتَ يا أبا بكر ؟ »، فقال له : « صَبَّحَكَ اللهُ بخير يا أبا عبد الله » .

ورَوَى عبدُ اللهِ بنُ أحمدَ عن الحَسَنِ مُرسَلاً أن رسولَ اللهِ ﷺ قال لأَصْحَابِ الصُّفَّةِ : (كيفَ أصبحتُم ؟)^(٣) .

(١) في أ [كذلك] .

(٢) في الأصلين معاً [يا أبي] ؟ .

(٣) رواه أبو نعيم في (الحلية ١/ ٣٤٠) .

السادسة : يُكره أن يقول لصاحبه في الرسالة وغيرها : « أبقاك الله »؛ قال عبد الله بن أحمد : رأيت أبي إذا دُعِيَ له بالبقاء، يكرهه، ويقول : « هذا شيء فُرِغ منه » .

وقال إسحاق : جئتُ أبا عبد الله بكتاب من خُرسان فإذا عنوانه « لأبي عبد الله أبقاه الله »، فأنكره، وقال : « إيش هذا ^(١) » .

السابعة : يُكره أن يقول لصاحبه : « جُعِلْتُ فداك » [قال بشر بن موسى : قال ^(٢) رَجُلٌ وأنا أسمع لأبي عبد الله، فقال : جُعِلْتُ فداك] ، فقال : « لا تقل هكذا؛ فإن هذا مكروء » .

وقال ابن منصور ^(٣) لأحمد : يُكره أن يقول الرجلُ للرجل : « فداك أبي وأمي »؟، قال : « أكره أن يقول « جعلني الله فداك »، ولا بأس أن يقول « فداك أبي وأمي » » .

الثامنة : لو سَلَّمَ على أصمَّ جمعَ بين اللَّفْظِ والإِشارة في السَّلام والجواب؛ ذكره الشيخ وجيه الدين .

التاسعة : قال الخلال : كراهية قولِه في الدُّعاء « أمتع الله بك »، قال إسحاق بن منصور ^(٤) لأبي عبد الله : سمعتُ سُفيانَ يكره أن يقول « أمتع الله بك »؟، قال أحمد : « لا أدري ما هذا »، قال إسحاق بن منصور : قال إسحاق ابن راهويه : كما [قال] .

(١) في أ [ذا] .

(٢) في أ [سأل]، والتصويب من (الآداب الشرعية) . وما بين المعكوفتين ساقط من ب .

(٣) مسائل الإمام أحمد، لإسحاق بن منصور الكوسج ٥٩٨/٢ .

(٤) مسائل إسحاق بن منصور الكوسج ٥٣٤/٢ .

قال :

وَسُنَّةٌ اسْتِثْنَانُهُ لِدُخُولِهِ
عَلَى غَيْرِهِ مِنْ أَقْرَبِينَ وَبُعْدِ
ثَلَاثًا، وَمَكْرُوهٌ دُخُولُ لِهَاجِمٍ^(١)
وَلَا سَيِّمًا مِنْ سَفَرَةٍ وَتَبَعْدِ

قال الله تعالى : ﴿ يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّى تَسْتَأْذِنُوا وَتُسَلِّمُوا عَلَى أَهْلِهَا ﴾^(٢) .

قال ابنُ الجوزي : « لا يجوزُ أن يدخلَ بيتَ غيره إلا بالاستئذان ؛ لهذه الآية ؛ يعني يجب الاستئذان إذا أرادَ الدُّخُولَ إلى بيتِ غيره » .
ومعنى ﴿ تَسْتَأْذِنُوا ﴾ ؛ تستأذنوا .

وَقَطَعَ بوجوبِ الاستئذان ابنُ أبي مُوسَى^(٣) ، والسَّامري^(٤) ، وابنُ تيميم
على القريب والبعيد .

وقيل : يُسَنُّ ، قال في (الرعاية) : « يُسَنُّ أن يستأذن في الدخول على
غيره ثلاثاً فقط » .

(١) في ب [دخول الهاجم] .

(٢) النور : ٢٧ .

(٣) في (الإرشاد ص ٥٤٠) .

(٤) في (المستوعب ٤٥/٣) .

قال في (الآداب الوسطى) : « وهو ظاهر كلام جماعة » .
قال في (غاية المطلب)^(١) : يجب أن يستأذن في الدُّخول على غيره؛ ذكره
ابن أبي موسى^(٢)، والسَّامري، وابن تميم . وقيل : يُسنُّ؛ قدَّمه في (الرعاية) .
انتهى .

وَقَدْ يُفْهَمُ هَذَا مِنْ كَلَامِ النَّازِمِ؛ أَعْنِي كَوْنَ الِاسْتِئْذَانِ سُنَّةً .
وَالصَّحِيحُ وَجُوبُهُ، وَقَدْ لَا يَكُونُ فِي كَلَامِ صَاحِبِ (الرَّعَايَةِ) حُجَّةً؛ أَعْنِي
فِي كَوْنَ الِاسْتِئْذَانِ نَفْسَهُ سُنَّةً، وَيَحْمِلُ قَوْلُهُ : « يُسَنُّ أَنْ يَسْتَأْذِنَ فِي الدُّخُولِ
عَلَى غَيْرِهِ ثَلَاثًا فَقَطْ » أَنَّ الْمُرَادَ بِهِ صِفَةُ الِاسْتِئْذَانِ فِي الْعَدَدِ؛ وَهُوَ قَوْلُهُ :
« ثَلَاثًا »، فَيَكُونُ الْمُسْتَوْثُ الصِّفَةُ لَا نَفْسَ الِاسْتِئْذَانِ؛ أَلَا تَرَاهُ قَالَ بَعْدَهُ :
« فَقَطْ »؛ أَي لَا يَزِيدُ الْمُسْتَأْذِنَ عَلَى الثَّلَاثِ إِذَا لَمْ يُجَبَّ؛ لِئَلَّا يَكُونَ مُخَالَفًا
لِلسُّنَّةِ، وَيَحْتَمِلُ أَيْضًا كَلَامُ النَّازِمِ هَذَا الْمَحْمَلَ .
وَأِنْ قُدِّرَ أَنَّهُ قَوْلٌ؛ فَهُوَ ضَعِيفٌ جَدًّا؛ وَلِهَذَا قَالَ فِي (الْآدَابِ الْكُبْرَى)^(٣) :
« وَلَا وَجْهَ لِحَاكِيَةِ الْخِلَافِ فَيَجِبُ فِي الْجُمْلَةِ عَلَى غَيْرِ زَوْجَةٍ، وَأَمَّةٍ » . انْتَهَى .
وَرَوَى سَعِيدٌ عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ : « إِذَا دَخَلَ أَحَدُكُمْ عَلَى وَالِدِيهِ
فَلْيَسْتَأْذِنْ »، وَعَنْ ابْنِ^(٤) مَسْعُودٍ، وَابْنِ عَبَّاسٍ مِثْلَ ذَلِكَ .

(١) غاية المطلب، للجراعي ص ٥٥٢ .

(٢) الإرشاد، لابن أبي موسى ص .

(٣) الآداب الشرعية، لابن مفلح ١ / ٣٩٠ .

(٤) في ب [أبي] .

وَيُسَنُّ أَنْ يَكُونَ اسْتِئْذَانُهُ^(١) ثَلَاثًا، إِلَّا أَنْ يَجَابَ قَبْلَهَا، وَلَا يَزِيدُ عَلَى الثَّلَاثِ بِشَرْطِهِ؛ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : (الاسْتِئْذَانُ ثَلَاثٌ، فَإِنْ أَذِنَ لَكَ وَإِلَّا فَارْجِعْ) مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٢).

وَصِفَةُ الاسْتِئْذَانِ : « السَّلَامُ عَلَيْكُمْ، أَدْخُلْ ؟ »^(٣) . وَاسْتِئْذَانُ رَجُلٍ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَهُوَ فِي بَيْتٍ، فَقَالَ : « أَلْجَ ؟ »، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لَخَادِمِهِ : (اُخْرَجْ إِلَى هَذَا فَعَلِّمَهُ الاسْتِئْذَانَ)، فَقَالَ لَهُ : قُلْ : « السَّلَامُ عَلَيْكُمْ، أَدْخُلْ ؟ »، [فَسَمِعَهُ الرَّجُلُ، فَقَالَ : "السَّلَامُ عَلَيْكُمْ، أَدْخُلْ ؟"]^(٤)، فَأَذِنَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ فَدَخَلَ . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ^(٥)، وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ الشَّيْخُ عَبْدُ الْقَادِرِ^(٦)، وَابْنُ الْجَوْزِيِّ، وَابْنُ حَمْدَانَ .

وَقِيلَ : يَقُولُ « سَلَامٌ عَلَيْكُمْ » فَقَطْ .

قَوْلُهُ : « وَمَكْرُوهٌ دُخُولُ الْمَاجِمِ » ؛ « الْمَاجِمِ » هُوَ الَّذِي يَدْخُلُ بَغْتَةً خُصُوصًا إِذَا كَانَ مُسَافِرًا سَفَرًا بَعِيدًا، فَإِنَّهُ يُكْرَهُ لَهُ أَنْ يَأْتِيَ أَهْلَهُ لَيْلًا؛ لِأَنَّ (النَّبِيَّ ﷺ) نَهَى إِذَا أَطَالَ الرَّجُلُ الْعَيْبَةَ أَنْ يَأْتِيَ أَهْلَهُ طُرُوقًا^(٧)،

(١) فِي ب [الاسْتِئْذَانِ] .

(٢) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٦٢٤٥)، وَمُسْلِمٌ (٢١٥٣) .

(٣) فِي أَزْيَادَةِ [فَسَمِعَهُ الرَّجُلُ]، وَهِيَ مَقْحَمَةٌ .

(٤) مَا بَيْنَ الْمَعْكُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ ب ، وَمُثَبَّتٌ مِنْ أ .

(٥) رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ (٣٦٩/٥)، وَأَبُو دَاوُدَ (٥١٧٧) .

(٦) الْغَنِيَّةُ، لِلشَّيْخِ عَبْدِ الْقَادِرِ الْجِيلَانِيِّ ١٢/١ .

(٧) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (١٨٠١)، وَمُسْلِمٌ (٧١٥) .

وفي رواية : (نهى أن يَطْرُقَ أهله ليلاً يتخوّنهم، أو يطلب عَشَرَاتِهِمْ)^(١)،
وفي رواية : (إذا قَدِمَ أحدُكم ليلاً فلا يأتينَ أهله طُروقاً؛ حتى تَسْتَحِدَّ الْمُغَيَّبَةَ،
وَتَمْتَشِطَ الشَّعْثَةَ)^(٢) .

وَمَعْنَى « تَسْتَحِدُّ » تستعمل الحديدَ في حَلْقِ الشَّعْرِ الذي تعافُهُ النَّفْسُ؛
وهو شعر العانة، استعمله على طريق الكناية والتورية .

قال النووي في (شرح مسلم)^(٣) : « معنی هذه الروايات كلها أنه يُكره
لِمَنْ طَالَ سَفَرُهُ أَنْ يَقْدِمَ على امرأته ليلاً بغتةً، فأما مَنْ كان سَفَرُهُ قريباً فتوقع
امرأته إتيانه ليلاً فلا بأس » .

قال :

وَوَقَفْتُهُ نِلْقَاءَ بَابٍ وَكُوءٍ

فَإِنْ لَمْ يُجِبْ يَمْضِي وَإِنْ يَخْفَ يَزِدُّ

يعني تُكره وقفةُ المستأذِنِ عِنْدَ البابِ مُقَابِلًا له، أو مُقَابِلًا لِكُوءٍ؛ وهي
الثَّقب؛ لأنه إذا وقف مُقَابِلًا لذلك ربما نَظَرَ مِنْ دَاخِلِهِ؛ لِأَنَّ الاسْتِئْذَانَ إِنَّمَا هُوَ
مِنْ أَجْلِ الْبَصَرِ، وَعَنْ سَهْلٍ رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : (إِنَّمَا جُعِلَ
الاسْتِئْذَانُ مِنْ أَجْلِ الْبَصَرِ) متفق عليه^(٤) .

(١) هذه الرواية من مفاريد مسلم (٧١٥) .

(٢) رواه البخاري (٥٢٤٥)، ومسلم (٧١٥) .

(٣) شرح مسلم للنووي ٧١ / ١٣ .

(٤) رواه البخاري (٦٢٤١)، ومسلم (٢١٥٦) .

وَكَانَ إِذَا أَتَى بَابَ قَوْمٍ لَمْ يَسْتَقْبِلِ الْبَابَ مِنْ تَلْقَاءِ وَجْهِهِ، وَلَكِنْ عَنْ رُكْنِهِ الْأَيْمَنِ، أَوْ الْأَيْسَرِ، فَيَقُولُ : « السَّلَامُ عَلَيْكُمْ، السَّلَامُ عَلَيْكُمْ » ^(١) .

وَصَحَّ عَنْهُ ﷺ أَنَّهُ أَرَادَ أَنْ يَفْقَأَ عَيْنَ الَّذِي نَظَرَ إِلَيْهِ مِنْ جُحْرٍ مِنْ حُجْرَتِهِ، وَقَالَ : (إِنَّمَا جُعِلَ الْاسْتِئْذَانُ مِنْ أَجْلِ الْبَصَرِ) ^(٢) .

قَوْلُهُ : « فَإِنْ لَمْ يُجَبَّ بِمِضْيٍ » ^(٣) ؛ يَعْنِي أَنَّ الْمُسْتَأْذِنَ إِذَا اسْتَأْذَنَ ثَلَاثًا فَلَمْ يُؤْذَنَ لَهُ، فَإِنَّهُ يَمِضِي، وَلَا يَزِيدُ عَلَى الثَّلَاثِ؛ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : (الْاسْتِئْذَانُ ثَلَاثٌ، فَإِنْ أُذِنَ لَكَ وَإِلَّا فَارْجِعْ) ^(٤) .

وَسُئِلَ أَحْمَدُ عَنِ الْاسْتِئْذَانِ فَقَالَ : « إِذَا اسْتَأْذَنَ ثَلَاثًا رَجِعْ » .

قَوْلُهُ : « وَإِنْ يَخْفُفُ يَزِدُّ » ؛ يَعْنِي إِذَا ظَنُّ، أَوْ عَلِمَ أَنَّهُمْ لَمْ يَسْمَعُوا [اسْتِئْذَانَهُ زَادَ عَلَى الثَّلَاثِ حَتَّى يَعْلَمَ، أَوْ يَظُنَّ أَنَّهُمْ سَمِعُوهُ] ^(٥) .

وَقَالَ الْعَلَامَةُ [ابْنُ الْقَيِّمِ] ^(٦) : « وَهَذَا الْقَوْلُ مُخَالِفٌ لِلثُّنَّةِ » ^(٧) ؛ يَرِيدُ أَنَّهُ لَا يَزِيدُ عَلَى الثَّلَاثِ مُطْلَقًا؛ عَمَلًا بِظَاهِرِ الْحَدِيثِ .

(١) رواه الإمام أحمد (٤/١٨٩)، وأبو داود (٥١٨٦) وغيرهما، من حديث عبد الله بن بسر ؓ .

(٢) رواه البخاري (٦٢٤١)، ومسلم (٢١٥٦)، من حديث سهل بن سعد ؓ .

(٣) [يمضي] ليست في ب .

(٤) رواه البخاري (٦٢٤٥)، ومسلم (٢١٥٣) .

(٥) ما بين المعكوفتين ساقط من ب، ومثبت من أ .

(٦) ما بين المعكوفتين ساقط من ب .

(٧) قاله ابن القيم في (زاد المعاد ٢/٤٣٠) .

قَالَ :

وَتَحْرِيكُ نَعْلَيْهِ وَإِظْهَارُ حِسَّةٍ

لِدَخْلَتِهِ حَتَّى لِمَنْزِلِهِ أَشْهَدُ

يُسْتَحَبُّ لِلْمَسْتَأْذِنِ أَنْ يَحْرُكَ نَعْلَهُ، وَيُظْهَرَ حِسَّهُ فِي دُخُولِهِ؛ حَتَّى إِلَى بَيْتِهِ؛
لَأَنَّ هَذَا مِظَنَّةُ الْإِسْتِئْذَانِ مِنْ أَمْرِ يَكْرَهُ الدَّخْلُ أَنْ يَرَاهُ، أَوْ أَمْرٍ يَكْرَهُ أَهْلُ الْمَنْزِلِ
أَنْ يُرَى عَلَيْهِمْ، فَيُسْتَحَبُّ إِظْهَارُ دُخُولِهِ لِأَجْلِ ذَلِكَ؛ وَأَيْضاً لِأَنَّهُ رُبَّمَا يُفْضِي
إِلَى الشَّحْنَاءِ بَيْنَ الْأَهْلِ؛ لِأَنَّهُ رُبَّمَا رَأَى مِنْ عَوْرَاتِهِمْ .

فَإِنْ ^(١) أَظْهَرَ حِسَّهُ؛ أَوْ ^(٢) تَنَحَّنَحَ، أَوْ حَرَّكَ نَعْلَهُ انْتَفَى ذَلِكَ .

وَقَالَتْ زَيْنَبُ امْرَأَةُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ : «كَانَ عَبْدُ اللَّهِ إِذَا دَخَلَ تَنَحَّنَحَ،
وَصَوَّتَ» -مُخْتَصِرٌ مِنْ حَدِيثٍ طَوِيلٍ فِي تَعْلِيقِ التَّمَائِمِ ^(٣) - .

وَقَالَ أَحْمَدُ : «إِذَا دَخَلَ عَلَى أَهْلِهِ يَتَنَحَّنَحُ» .

وَقَالَ مُهْنًا : سَأَلْتُ أَحْمَدَ عَنِ الرَّجُلِ يَدْخُلُ إِلَى مَنْزِلِهِ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَسْتَأْذِنَ؟
قَالَ : «يَحْرُكُ نَعْلَهُ إِذَا دَخَلَ» .

(١) فِي ب [قَالَ أَظْهَرَ] .

(٢) [أَوْ] سَاقِطَةٌ مِنْ ب .

(٣) الْحَدِيثُ رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ (٣٥٣٠) عَنْ زَيْنَبَ قَالَتْ : كَانَتْ عَجُوزٌ تَدْخُلُ عَلَيْنَا تَرْقِي مِنْ
الْحِمْرَةِ وَكَانَ لَنَا الْقَوَائِمُ وَكَانَ عَبْدُ اللَّهِ إِذَا دَخَلَ تَنَحَّنَحَ وَصَوَّتَ .. الْحَدِيثُ .

فصل

يُسْتَحَبُّ لِلْمُسْتَأْذِنِ إِذَا قِيلَ لَهُ : مَنْ أَنْتَ ؟ أَوْ مَنْ هَذَا ؟ أَوْ نَحْوَهُ أَنْ يَقُولَ :
"فُلَانٌ" ، فَيُسَمِّيَ نَفْسَهُ بِمَا يُعْرَفُ بِهِ مِنْ اسْمٍ ، أَوْ كُنْيَةٍ ؛ لِمَا فِي حَدِيثِ أَبِي ذَرٍّ قَالَ :
« خَرَجْتُ لَيْلَةً مِنَ اللَّيَالِي فَإِذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَمْشِي وَحْدَهُ ، فَجَعَلْتُ أَمْشِي فِي
ظِلِّ الْقَمَرِ ، فَالْتَفَتَ فَرَأَنِي فَقَالَ : (مَنْ هَذَا ؟) ، فَقُلْتُ : « أَبُو ذَرٍّ »^(١) .

وَفِي حَدِيثِ الْإِسْرَاءِ ، ثُمَّ صَعِدَ بِي إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا فَاسْتَفْتَحَ فَقِيلَ : « مَنْ
هَذَا ؟ » ، فَقَالَ : « جَبْرِيلُ » ، قِيلَ : « وَمَنْ مَعَكَ ؟ » ، قَالَ : « مُحَمَّدٌ » . مُتَّفَقٌ
عَلَيْهِ^(٢) . وَكَذَا فِي السَّمَوَاتِ السَّبْعِ فَقِيلَ : « مَنْ هَذَا ؟ » ، فَقَالَ : « جَبْرِيلُ » .
وَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ : دَقَّ أَبِي الْبَابَ ، فَقِيلَ : « مَنْ هَذَا ؟ » ، قَالَ :
« أَبُو عَبْدِ اللَّهِ » .

وَيُكْرَهُ لِلْمُسْتَأْذِنِ إِذَا قِيلَ : « مَنْ هَذَا ؟ » أَنْ يَقُولَ : « أَنَا » ، وَلَا يُسَمِّي
نَفْسَهُ ؛ لِمَا رَوَى جَابِرٌ قَالَ : أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ ، فَدَقَقْتُ الْبَابَ ، فَقَالَ : (مَنْ هَذَا ؟) ،
فَقُلْتُ : « أَنَا » ، فَقَالَ : (أَنَا [أَنَا]^(٣) ؟) ؛ كَأَنَّهُ كَرِهَهُ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٤) .
وَقَالَ الْمُرُوذِي : قَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ : « مَا أَكْثَرَ مَا تَلْقَى^(٥) مِنَ النَّاسِ يَدُقُّونَ
الْبَابَ ، فَيَقُولُونَ : « أَنَا ، أَنَا » ، أَلَا يَقُولُونَ : « أَنَا فُلَانٌ » .

(١) رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ (١٦٦/٥) ، وَالبخاري (٦٤٤٣) ، وَمُسْلِمٌ (٩٤) .

(٢) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (١٦٣٦) ، وَمُسْلِمٌ (٢٦٣) .

(٣) التَّكَرُّارُ مِنْ أ ، وَهُوَ مُوَافِقٌ لِمَا فِي الرَّوَايَةِ .

(٤) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٦٢٥٠) ، وَمُسْلِمٌ (٢١٥٥) .

(٥) فِي أ [يَلْقَى] .

فصل

قَالَ الْخَلَالُ : كَرَاهِيَةُ الْجُلُوسِ وَسَطَ الْحَلَقَةِ، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ قَالَ : رَأَيْتُ أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ إِذَا كَانَ فِي حَلَقَةٍ^(١)، فَجَاءَ رَجُلٌ فَقَعَدَ خَلْفَهُ يَتَأَخَّرُ؛ يَعْنِي يَكْرَهُ أَنْ يَكُونَ وَسَطَ الْحَلَقَةِ؛ لَمَّا جَاءَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ . انْتَهَى كَلَامُهُ .
وَيَتَوَجَّهُ تَحْرِيمُ ذَلِكَ، وَلَعَلَّهُ مُرَادُ الْخَلَالِ؛ فَإِنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ (لَعَنَ مَنْ جَلَسَ وَسَطَ الْحَلَقَةِ) رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَصَحَّحَهُ^(٢) .

فصل

يَجْلِسُ حَيْثُ أَجْلَسَهُ صَاحِبُ الْبَيْتِ . وَقِيلَ : بَلْ حَيْثُ انْتَهَى مِنْهُ . كَذَا فِي (الرَّعَايَةِ) .

فصل

عَنْ سَلْمَانَ^(٣) مَرْفُوعاً : (مَا مِنْ مُسْلِمٍ يَدْخُلُ عَلَى أَخِيهِ، فَيُلْقِي لَهُ وَسَادَةً إِكْرَاماً لَهُ إِلَّا غَفَرَ اللَّهُ لَهُ)^(٤)، وَعَنْ ابْنِ عَمْرٍو عَنِ النَّبِيِّ ﷺ : (ثَلَاثَةٌ لَا تُرَدُّ الطِّيبُ، وَالْوَسَادَةُ، وَاللُّبُّ)^(٥) . رَوَاهُمَا الطَّبْرَانِيُّ .
وَقَدْ جَاءَ النَّبِيُّ ﷺ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو، فَأَلْقَى لَهُ وَسَادَةً مِنْ أَدَمَ حَشَوْهَا لَيْفٌ، فَجَلَسَ عَلَى الْأَرْضِ، وَصَارَتِ الْوَسَادَةُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٦) .

(١) فِي أ [الْحَلَقَةِ] .

(٢) رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ (٣٩٨/٥)، وَأَبُو دَاوُدَ (٤٨٢٦)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٧٥٣) .

(٣) فِي الْأَصْلَيْنِ [سَلِيمَانُ]، وَالتَّصْوِيبُ مِنْ مَصَادِرِ التَّخْرِيجِ .

(٤) رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي (الْمَعْجَمِ الصَّغِيرِ ١/٢٦٩)، وَ(الْمَعْجَمِ الْأَوْسَطِ ٢/٣٤٥) .

(٥) رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي (الْمَعْجَمِ الْكَبِيرِ ١٢/٣٣٦)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٧٩٠) .

(٦) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٦٢٧٧)، وَمُسْلِمٌ (١١٥٩) .

فصل

لا بأس أن يستأذن الرجل إذا أراد أن يقوم من المجلس .

قال ابن منصور لأبي عبد الله : إذا جلس قومٌ إلى رجلٍ يستأذنه إذا أراد أن يقوم ؟، قال : « قد فعل ذلك قومٌ، ما أحسنه »، قال إسحاق بن راهويه : « كما قال، وينبغي للعالم إذا جلسوا إليه، فأراد القيام أن يستأذنه »^(١) .

قال المروزي : كنا عند أبي عبد الله إذا أراد أن يقوم يضع يده على فخذه مرتين أو ثلاثاً، فكنْتُ ربما غمزْتُ بعض أصحابنا، فأقول : « قُمْ؛ فإنه يريد أن يقوم » .

وقال أبو داود^(٢) : « وكنا نقعدُ إليه كثيراً، فيقوم^(٣) ولا يستأذنا » .
وقال البخاري : « بابٌ من قام من مجلسه، أو بيته لم يستأذن أصحابه، أو تهيأ للقيام ليقوم الناس »^(٤)، وذكر وليمة رسول الله ﷺ على زينب، وجلسهم يتحدثون^(٥) .

(١) مسائل الإمام أحمد وإسحاق بن راهويه، لإسحاق بن منصور الكوسج ٥٣٧/٢ . وتمة

الكلام من قول إسحاق بن راهويه؛ كما في (المسائل) .

(٢) مسائل الإمام أحمد، لأبي داود ص ٢٨٠ .

(٣) في ب [و يقوم] .

(٤) كتاب الاستئذان، الباب (٣٣) .

(٥) رواه البخاري (٥٩١٦) .

قال :

وَكُلُّ قِيَامٍ لَا لِوَالٍ وَعَالِمٍ
وَوَالِدِهِ أَوْ سَيِّدٍ كَرَهُهُ امْهَدِ

وجملته أنه يُكره أن يقوم لغيره؛ إلا أن يكون سلطاناً، أو عالماً، أو والداً، أو سيِّداً .

أمَّا السُّلطان فإنه نائبٌ عن^(١) الشريعة، وقائم بالسياسة فيقام له إكراماً لمنزله . وأمَّا العالم فإنه ينقل كتابَ الله، وسنةَ رسول الله ﷺ، وقال النبي ﷺ :
(عُلَمَاءُ أُمِّي كَأَنْبِيَاءِ بَنِي إِسْرَائِيلَ)^(٢)؛ أي يحفظون الحدودَ، والشريعةَ، ومَا نُسِّيَ منها .

وأمَّا الوالد فإن القيامَ له من إظهار البر، والإجلالَ له، وإذا كان على هذا الوجه كان من جملة ودَّهما؛ ولأن الله تعالى قرن الأمرَ بشكره بشكر الوالدين، فقال تعالى : ﴿ أَنْ أَشْكُرَ لِي وَلِوَلَدَيْكَ ﴾^(٣) .

وَيُقَامُ لِكُلِّ سَيِّدٍ قَوْمٌ؛ لقول النبي ﷺ : (قَوْمُوا إِلَى سَيِّدِكُمْ)^(٤) .

(١) [عن] ساقطة من ب .

(٢) قال بدر الدين الزركشي، وابن مفلح، والدميري، والحافظ ابن حجر، والسيوطي، وعلي القاري، والشوكاني، وغيرهم : " لا أصل له " .

وانظر : [المصنوع في معرفة الحديث الموضوع ص ١٢٣، الفوائد المجموعة ص ٢٥٥، الدرر المنتثرة ص ١٣٥] .

(٣) لقمان : ١٤ .

(٤) رواه البخاري (٤١٢١)، ومسلم (١٧٦٨) .

وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ مَرَادُ النَّازِمِ «بِالسَّيِّدِ» الشَّرِيفِ الْقُرْشِيِّ، وَنَحْوَهُ مِنْ ذَوِي الْأَنْسَابِ؛ وَهُوَ ظَاهِرٌ مَا نُقِلَ عَنْ أَحْمَدَ، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ : رَأَيْتُ أَبِي إِذَا جَاءَ الشَّيْخُ، أَوْ الْمَحْدُثُ مِنْ قُرَيْشٍ، أَوْ غَيْرِهِمْ مِنَ الْأَشْرَافِ لَمْ يَخْرُجْ مِنْ بَابِ الْمَسْجِدِ حَتَّى يَخْرِجَهُمْ، فَيَكُونُوا هُمْ يَتَقَدَّمُونَهُ، ثُمَّ يَخْرُجُ مِنْ بَعْدِهِمْ .

قَالَ ابْنُ تَيْمٍ : « لَا يُسْتَحَبُّ الْقِيَامُ إِلَّا لِلْإِمَامِ الْعَادِلِ، وَالْوَالِدَيْنِ، وَأَهْلِ الْعِلْمِ، وَالِدَيْنِ، وَالْوَرَعِ، وَالْكَرَمِ، وَالنَّسَبِ » .

وَهُوَ - أَعْنِي كَلَامَ ابْنِ تَيْمٍ - مَعْنَى كَلَامِ الْقَاضِي، وَابْنِ عَقِيل^(١)، وَكَذَلِكَ ذَكَرَ الشَّيْخُ عَبْدُ الْقَادِرِ^(٢)؛ وَقَاسَهُ عَلَى الْمُهَادَاتِ لَهُمْ .

ثُمَّ الْقِيَامُ فِيهِ ثَلَاثُ رَوَايَاتٍ، إِحْدَاهُنَّ : لَا يُقَامُ إِلَّا لِلْوَالِدَيْنِ، قَالَ حَنْبَلٌ : قُلْتُ لِعَمِّي تَرَى الرَّجُلَ أَنْ يَقُومَ لِلرَّجُلِ إِذَا رَأَاهُ ؟، قَالَ : « لَا يَقُومُ أَحَدٌ لِأَحَدٍ إِلَّا الْوَلَدُ لَوَالِدِهِ أَوْ لَأُمِّهِ، فَأَمَّا غَيْرُ الْوَالِدَيْنِ فَلَا، نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ ذَلِكَ » .

[وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : (مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَتِمَّلَ لَهُ النَّاسُ قِيَامًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ)^(٣)] .

وَقَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ : « قَدْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا خَرَجَ لَا يَقُومُونَ لَهُ لَمَّا يَعْرِفُونَ مِنْ كَرَاهِيَّتِهِ لَذَلِكَ^(٤) » . انْتَهَى^(٥) .

(١) فِي (الْفُصُولِ ص ٦٤) .

(٢) الْغَنِيَّةُ، لِلشَّيْخِ عَبْدِ الْقَادِرِ الْجِيلَانِيِّ ١٣/١ .

(٣) رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ (٤/١٠٠)، وَأَبُو دَاوُدَ (٥٢٢٩)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٧٥٥) .

(٤) رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ (٣/١٣٢)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٧٥٤) . مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

(٥) مَا بَيْنَ الْمَعْكُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ ب ، وَثَبِتَ مِنْ أ .

وَقَالَ ابْنُ الْقَاسِمِ فِي (المَدْوَنَةِ) : قِيلَ لِمَالِكٍ : فَالرجل يقوم للرجل له الفضل والفقهاء ؟، قال : «أكره ذلك» .

وَقَالَ إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ : خَرَجَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ -يَعْنَى أَحْمَدَ- عَلَى قَوْمٍ فِي الْمَسْجِدِ، فَقَامُوا لَهُ، فَقَالَ : «لَا تَقُومُوا لِأَحَدٍ؛ فَإِنَّهُ مَكْرُوءٌ» .

الثانية : يُكْرَهُ الْقِيَامُ إِلَّا لِلْقَادِمِ مِنْ سَفَرٍ، قَالَ مُثْنَى إِنَّهُ سَأَلَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ : مَا تَقُولُ فِي الْمَعَانِقَةِ، وَهَلْ يَقُومُ أَحَدٌ لِأَحَدٍ فِي السَّلَامِ إِذَا رَأَاهُ ؟، قَالَ : «لَا يَقُومُ أَحَدٌ لِأَحَدٍ، وَأَمَّا إِذَا قَدِمَ مِنْ سَفَرٍ فَلَا أَعْلَمُ بِهِ بِأَسَاءَ؛ إِذَا كَانَ عَلَى التَّائِدِينَ مَحَبَّةً فِي اللَّهِ أَرْجُو؛ لِحَدِيثِ جَعْفَرِ بْنِ النَّبِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ اعْتَنَقَهُ، وَقَبَّلَ بَيْنَ عَيْنَيْهِ^(١)» .

الثالثة : وَهِيَ تَوَخُّدٌ مِنْ نُصُوصِهِ، وَهِيَ مُوَافَقَةٌ لِمَا قَالَهُ الْأَصْحَابُ؛ أَنْ يُقَامَ لِلْإِمَامِ -وَقِيلَ : الْعَادِلِ-، وَأَهْلِ الْعِلْمِ، وَالدِّينِ، وَالْوَرَعِ، وَالنَّسَبِ، وَالْوَالِدِينَ، وَلَمَنْ هُوَ أَسْنُ مِنْهُ، وَكَرِيمٌ قَوْمٌ .

قال المروزي : كَانَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ إِعْظَامًا لِإِخْوَانِهِ، وَمَنْ هُوَ أَسْنُ مِنْهُ؛ لَقَدْ جَاءَهُ أَبُو هَمَّامٍ رَاكِبًا عَلَى حِمَارٍ، فَأَخَذَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ بِالرَّكَّابِ، وَرَأَيْتُهُ فَعَلَ هَذَا بِمَنْ هُوَ أَسْنُ مِنْهُ مِنَ الشُّيُوخِ .

وَنَقَلَ الْحَسَنُ^(٢) بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ الْحَارِثِ قَالَ : قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ إِذَا قَامَ -يَعْنِي لِلرَّجُلِ؛ يَعْنِي يَجْلِسُ لِكِبَرِهِ- فَأَقُولُ : إِمَّا أَنْ تَقْعُدُوا، وَإِمَّا أَنْ أَقُومَ ؟، فَقَالَ : «إِذَا كَانَ لِكِبَرِهِ، أَوْ لِكَذَا» . انْتَهَى .

(١) رواه أبو داود (٥٢٢٠)، والحاكم (٢١١/٣) .

(٢) في الأصلين معاً [الحسين]، والصواب ما أثبت؛ وهو السُّجْستاني . انظر : [المقصد الأرشدي لابن مفلح ٣٣٣/١] .

وَجَاءَ أَبُو إِبْرَاهِيمَ الزُّهْرِيُّ أَحْمَدُ بْنُ سَعْدٍ إِلَى أَحْمَدَ فَسَلَّمَ عَلَيْهِ، فَلَمَّا رَأَاهُ وَثَبَ إِلَيْهِ، وَقَامَ إِلَيْهِ قَائِمًا، وَكَرَّمَهُ، فَلَمَّا [أَنْ] ^(١) مَشَى، قَالَ لَهُ ابْنُهُ عَبْدُ اللَّهِ :
يَا أَبَتِ ! أَبُو إِبْرَاهِيمَ شَابٌ، وَتَفَعَّلَ بِهِ هَذَا، وَتَقَوْمُ إِلَيْهِ ؟، فَقَالَ لَهُ : « يَا بُنَيَّ لَا تُعَارِضْنِي فِي مِثْلِ هَذَا، أَلَا أَقُومُ إِلَى ابْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ ؟ » .
وَقَالَ الْبَيْهَقِيُّ ^(٢) : « بَابُ الْقِيَامِ لِأَهْلِ الْعِلْمِ عَلَى وَجْهِ الْإِكْرَامِ »، ثُمَّ ذَكَرَ قِيَامَ طَلْحَةَ ^(٣) إِلَى كَعْبٍ، وَقَوْلَهُ -عَلَيْهِ السَّلَام- لَمَّا جَاءَ سَعْدُ : (قَوْمُوا إِلَى سَيِّدِكُمْ) ^(٤)، وَقَالَ مُسْلِمٌ : « لَا أَعْلَمُ فِي قِيَامِ الرَّجُلِ لِلرَّجُلِ حَدِيثًا أَصَحَّ مِنْ هَذَا » .

قَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ بَعْدَ كَلَامِهِ السَّابِقِ : وَهَذَا يَعْنِي تَرْكَ الْقِيَامِ كَانَ شِعَارَ السَّلَفِ، ثُمَّ صَارَ تَرْكَ الْقِيَامِ كَالْإِهْوَانِ بِالشَّخْصِ، فَيَنْبَغِي أَنْ يُقَامَ لِمَنْ يَصْلُحُ، وَقَدْ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : (الْبَرَكَةُ مَعَ أَكْبَرِكُمْ) إِسْنَادُهُ جَيِّدٌ رَوَاهُ ابْنُ حِبَانَ فِي (صَحِيحِهِ) ^(٥) . وَقَالَ : (لَيْسَ مِنْهُ مَنْ لَمْ يَرْحَمْ صَغِيرَنَا، وَيَعْرِفَ حَقَّ كَبِيرِنَا) ^(٦)، وَلَفْظُ التِّرْمِذِيِّ : (شَرَفَ كَبِيرِنَا) .

(١) [أَنْ] مِنْ أ ، وَسَاقِطَةٌ مِنْ ب

(٢) فِي كِتَابِهِ (الْأَدَابُ ص ١٩٠) .

(٣) [طَلْحَةُ] سَاقِطٌ مِنْ ب ، وَهُوَ مُثَبَّتٌ مِنْ أ ، وَمَصَادِرُ التَّخْرِيجِ .

وَالْحَدِيثُ رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٤٤١٨)، وَمُسْلِمٌ (٢٧٦٩) .

(٤) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٤١٢١)، وَمُسْلِمٌ (١٧٦٨) .

(٥) رَوَاهُ ابْنُ حِبَانَ (٣١٩/٢) الْإِحْسَانُ، وَالْحَاكِمُ (٦٢/١)، وَالْفَضَائِلُ فِي (مُسْنَدِ الشَّهَابِ ٣٨)

مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ ؓ .

(٦) رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ (١٨٥/٢)، وَأَبُو دَاوُدَ (٤٩٤٣)، وَالتِّرْمِذِيُّ (١٩٢١) .

فصل

يُكره القيام لأهل المعاصي، والفُجُور .
والَّذي يُقام إليه يَنْبَغِي له أن يَكْرَهَ ذلكَ، ولا يطلبُهُ، ويكرهُهُ ظاهراً،
وباطناً، والنُّهيُّ قد وَقَعَ على السُّرور بذلك الحال، وهذا كُلُّهُ مَعْنَى كلام
أبي بكر^(١) . فإذا لم يُسرَّ بالقيام إليه، وقاموا إليه فغير مُمْنُوع .

قال الشيخ تقي الدِّين : « وأبو بكر، والقاضي، ومَنْ تبعهما فرَّقوا بين
القيام لأهل الدِّين، وغيرهم، فاستحبُّوه لطائفة، وكرهوه^(٢) لأخرى . والتفريقُ
في مثل هذا بالصُّفَات^(٣) فيه نظر » .

قال : وأمَّا أحمدُ فمَنَعَ منه مُطلقاً لغير الوالدين، فإن النبي ﷺ سَيِّدُ الأُمَّةِ،
ولم يكونوا يقومُونَ له، فاستجابُ ذلك للإمام مُطلقاً خطأً، وقصةُ ابنِ أبي
ذئب مع المنصور تقتضي ذلك .

وَمَا أَرَادَ أبو عبد الله -والله أعلم- إلا لغير القادم من سفر؛ فإنه قد نَصَّ
على أن القادم من السَّفر إذا أتاه إخوانه، فقام إليهم، وعانقَهُمْ فلا بأسَ به،
وَحَدِيثُ سعدٍ يخرُج على هذا، وسائرُ الأحاديثِ فإنَّ القادمَ يتلقى، فالقيام نوع
تلق، لكن هذا قام فعانقَهُمْ، والمعانقةُ لا تكون إلا بالقيام، وأمَّا الحاضر في
المِصْرِ الَّذي قد طالت غيْبَتُهُ، أو الَّذي ليسَ مِنْ عادَتِهِ المجيءُ إليه فَمَحَلُّ نظر .

(١) انظر كلامه في (الآداب الشرعية لابن مفلح ٢/ ٤٠٤) .

(٢) في ب [فاستحبوا لطائفة، وكرهوا] .

(٣) في ب [بالصواب] .

وَأَمَّا الْحَاضِرُ الَّذِي يَتَكَرَّرُ^(١) مَجِيئُهُ فِي الْأَيَّامِ؛ كإِمَامِ الْمَسْجِدِ، أَوْ السُّلْطَانِ فِي مَجْلِسِهِ، أَوْ الْعَالِمِ فِي مَقْعَدِهِ فَاسْتِحْبَابُ الْقِيَامِ لَهُ خَطَأٌ، بَلِ الْمَنْصُوصُ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ هُوَ الصَّوَابُ . هَذَا كَلَامُهُ .

وَقَالَ : لَا يَجُوزُ أَيْضاً أَنْ يَكُونَ قَاعِداً وَهُمْ قِيَامٌ؛ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : (مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَتِمَثَّلَ لَهُ النَّاسُ قِيَاماً فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ)^(٢)، وَفِي الصَّحِيحِ أَنَّهُمْ لَمَّا قَامُوا خَلْفَهُ فِي الصَّلَاةِ، قَالَ : (لَا تُعْظَمُونِي كَمَا تُعْظَمُ الْأَعَاجِمُ بَعْضُهُمْ بَعْضاً)^(٣) . انْتَهَى .

قَالَ ابْنُ قُتَيْبَةَ^(٤) فِي^(٥) هَذَا الْحَدِيثِ -يَعْنِي قَوْلَهُ : (مَنْ سَرَّهُ أَنْ يَتِمَثَّلَ لَهُ النَّاسُ قِيَاماً فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ)- : مَعْنَاهُ؛ كَمَا يَفْعَلُهُ الْأَعَاجِمُ . وَالْأَمْرُ فِي زَمَانِنَا هَذَا أَنَّهُ يَجْلِسُ، وَالنَّاسُ قِيَامٌ بَيْنَ يَدَيْهِ تَكْبِيراً، وَعُجْباً .

وَقَالَ أَبُو الْمَعَالِي : « وَإِكْرَامُ الْعُلَمَاءِ، وَأَشْرَافُ الْقَوْمِ بِالْقِيَامِ سُنَّةٌ مُسْتَحَبَّةٌ، قَالَ : وَيُكْرَهُ أَنْ يَطْمَعَ فِي قِيَامِ النَّاسِ لَهُ؛ لِلْحَدِيثِ »^(٦) .

وَحَمَلَ الْحَدِيثَ عَلَى مَا يَفْعَلُهُ الْمُلُوكُ مِنْ اسْتِدَامَةِ قِيَامِ النَّاسِ لَهُمْ؛ لِأَنَّهُ يُرَاحُ بَيْنَ رِجْلَيْهِ؛ كَمَا تَقِفُ الذَّابَّةُ عَلَى ثَلَاثَةِ وَتَرُوحُ وَاحِدَةً .

(١) فِي ب [يَنْكَرُ] ؟ .

(٢) رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ (٤/ ١٠٠)، وَأَبُو دَاوُدَ (٥٢٢٩)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٧٥٥) .

(٣) رَوَاهُ بِهَذَا اللَّفْظِ أَبُو دَاوُدَ (٦٠٢)، وَأَصْلُهُ عِنْدَ مُسْلِمٍ (٤١٣) بِنَحْوِهِ .

(٤) (كِتَابُ الْمَسَائِلِ وَالْأَجُوبَةِ لِابْنِ قُتَيْبَةَ ص ٨٨) بِنَحْوِهِ .

(٥) فِي ب [و فِي] .

(٦) أَيْ حَدِيثُ : (مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَتِمَثَّلَ النَّاسُ قِيَاماً لَهُ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ) .

قَالَ :

وَصَافِحُ مَنْ تَلَقَّاهُ مِنْ كُلِّ مُسْلِمٍ
تَنَائِرُ خَطَايَاكُمْ كَمَا فِي الْمُسْنَدِ

أي كما جاء في الحديث المُسْنَد -مُخَفَّفًا-، وشَدَدَهُ ضَرُورَةً .
ثمَّ المَصَافِحَةُ سُنَّةٌ ثَابِتَةٌ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ قَتَادَةُ: قُلْتُ لِأَنْسٍ: أَكَانَتْ
المَصَافِحَةُ فِي أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟، قَالَ: «نَعَمْ». رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ^(١).
وَقَالَ ﷺ: (إِذَا التَقَى الْمُسْلِمَانِ، فَتَصَافَحَا تَنَائَرَتِ خَطَايَاهُمَا؛ كَمَا يَتَنَائَرُ
وَرَقُّ الشَّجَرَةِ)^(٢)، وَرُوي (تَحَاتَّتْ خَطَايَاهُمَا، وَكَانَ أَحَقُّهُمَا بِالْأَجْرِ أَبْشَهُمَا
لصَاحِبِهِ)^(٣).

وَعَنِ الْبَرَاءِ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (مَا مِنْ مُسْلِمَيْنِ يَلْتَقِيَانِ،
فِيَتَصَافَحَانِ إِلَّا غُفِرَ لهُمَا قَبْلَ أَنْ يَتَفَرَّقَا) . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(٤).
وَقَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ أَيْضًا: « التَّحِيَّةُ المَصَافِحَةُ ». وَصَافِحُ حَمَادُ بْنُ زَيْدٍ
ابْنُ الْمُبَارَكِ بِيَدَيْهِ .

فصل

سُئِلَ أَحْمَدُ عَنْ مَصَافِحَةِ أَهْلِ الدِّمَّةِ، فَقَالَ: « لَا يُعْجِبُنِي » .

(١) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٦٢٦٣) .

(٢) رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي (المعجم الكبير ٦/٢٥٦)، وَالْبَزَارُ (٢/٤٢٠ كشف الأستار) .

(٣) رَوَاهُ بِهِذَا اللَّفْظِ الْبَزَارُ (٢/٤١٩ كشف الأستار) .

(٤) رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ (٤/٢٨٩)، وَأَبُو دَاوُدَ (٥٢١٢)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٧٢٨)، وَابْنُ مَاجَهَ (٣٨٠٣) .

وقال الشيخُ وَجِيه الدِّين في (شَرْح الهداية) : أَهْلُ الدِّمَّة لَا يُبَادِئُهُمْ
بِالسَّلَام، وَيجوزُ أَنْ يَجِيبَهُمْ « هَذَاكَ اللَّهُ »، وَ« أَطَالَ بَقَاءُكَ »، وَنَحْوَهُ . انْتَهَى .
وَيَحْرُمُ ابْتِدَاؤُهُمْ بِالسَّلَام، وَ« بِكَيْفٍ أَصْبَحْتَ »، أَوْ « أَمْسَيْتَ »،
أَوْ « حَالُكَ »؛ نَصُّ أَحْمَدُ عَلَيْهِمْ .

فصل

قَالَ الْفَضْلُ بْنُ زِيَادٍ : « صَافَحْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ غَيْرَ مَرَّةٍ، وَابْتَدَأَنِي
بِالْمُصَافَحَةِ، وَرَأَيْتُهُ يُصَافِحُ النَّاسَ كَثِيرًا » .
وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ الْجَوْهَرِيُّ : دَخَلْتُ عَلَى أَحْمَدَ بْنِ حَنْبَلٍ أَسْلَمَ عَلَيْهِ،
فَمَدَدْتُ يَدِي إِلَيْهِ، فَصَافَحَنِي، فَلَمَّا خَرَجْتُ، قَالَ : « مَا أَحْسَنَ أَدَبَ هَذَا الْفَتَى
لَوْ أَنْكَبْتُ عَلَيْنَا، كُنَّا نَحْتَاجُ أَنْ نَقُومَ » .

فصل

وَتَجَوَّزُ مُصَافَحَةُ الصَّبِيِّ لِمَنْ يَعْلَمُ مِنْ نَفْسِهِ الثِّقَةَ؛ إِذَا قَصَدَ تَعْلِيمَهُ حُسْنَ
الْخُلُقِ - ذَكَرَهُ فِي (الْفُصُولِ)، وَ(الرَّعَايَةِ) - . وَقَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّين : « كَلَامُ
التَّوَاوِي وَغَيْرِهِ يَمْنَعُ [مِنْ] ذَلِكَ، وَالْمُصَافَحَةُ شَرٌّ مِنَ النَّظَرِ » . انْتَهَى .
وَقَالَ ابْنُ حَزْمٍ ^(١) : « اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ مُصَافَحَةَ الرَّجُلِ الرَّجُلَ حَلَالٌ » .
انْتَهَى . وَعَنْ أَنَسٍ أَنَّهُ قَالَ : « لَمَّا جَاءَ أَهْلُ الْيَمَنِ؛ [قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : (قَدْ
جَاءَكُمْ أَهْلُ الْيَمَنِ)]، وَهُمْ أَوَّلُ مَنْ جَاءَ بِالْمُصَافَحَةِ » . رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ بِإِسْنَادٍ
صَحِيحٍ ^(٢) .

(١) فِي (مَرَاتِبِ الْإِجْمَاعِ ص ١٥٧) .

(٢) رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ (٣/٢١٢)، وَأَبُو دَاوُدَ (٥٢١٣) . وَمَا بَيْنَ الْمَعْكُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ ب .

قال :

وَلَيْسَ لِعَيْرِ اللَّهِ حَلٌّ سُجُودُنَا
وَيُكْرَهُ تَقْبِيلُ الثَّرَى بِتَشَدُّدٍ

قال ابنُ الأَنبَارِيِّ^(١) : « السُّجُود » يرد لمعان؛ منها : الانحناء، والميلُ مِنْ قولهم " سَجَدَتِ الدَّابَّةُ، وأسجدت " إذا خفَضت رَأْسَهَا لثَرَكَب، ومنها الخشوعُ، والتواضع، ومنها التَّحِيَّةُ . انتهى .

وقال ابنُ السَّكَيْتِ^(٢) : « (سَجَدَ^(٣) الرجلُ) ؛ إذا طأطأ رَأْسَهُ . و(سَجَدَ) إذا وَضَعَ جَبْهَتَهُ بِالْأَرْضِ » . انتهى .

وَالسُّجُود إذا كان بوضع الجبهة على الأرض لا يكون إلا لله تعالى؛ لأنه لا خُضُوعٌ أعظم منه، وقال رسولُ الله ﷺ : (لو كنتُ أمراً أحداً أن يَسْجُدَ لأحدٍ لأمرتُ المرأةَ أن تَسْجُدَ لزوجِها) مختصر رواه أحمد^(٤) .

وَأَمَّا تَقْبِيلُ الْأَرْضِ بِفِيهِ حَقِيقَةٌ فمَكْرُوهٌ كَرَاهَةٌ شَدِيدَةٌ، وهو دون السُّجُود؛ لأنه لا يُصِيبُ الْأَرْضَ مِنْهُ إِلَّا فُئْمُهُ، وَإِلَيْهِ أَشَارَ بِقَوْلِهِ : « وَيُكْرَهُ تَقْبِيلُ الثَّرَى بِتَشَدُّدٍ » .

(١) (كتاب الأضداد، لمحمد بن القاسم الأنباري ص ٢٩٤) .

(٢) انظر كتاب (الأضداد لابن السكيت ٣٣١) .

(٣) في ب [أسجد] .

(٤) رواه الإمام أحمد (٢٢٧/٥) من حديث معاذ -رضي الله عنه- . وفي (٧٦/٦) من حديث عائشة -رضي الله عنها- .

ورواه الترمذي (١١٥٩) من حديث أبي هريرة -رضي الله عنه- .

فصل

يَنْبَغِي أَنْ^(١) يَتَحَرَّى فِي الْمَكَاثِبِ طَرِيقَ السَّلَفِ وَمَا قَارِبَهَا، فَأَمَّا مَا أَحْدَثَهُ الْكُتَّابُ مِنْ تَقْبِيلِ الْيَدِ، أَوِ الْكَفِّ، أَوِ الْقَدَمِ، أَوِ الْبَاسِطِ، أَوِ الْبَاسِطَةِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ، فَإِنَّهُ غَيْرُ مُحَرَّمٍ خُصُوصاً إِنْ كَانَ فِي أَمْرِ دِينِي، أَوْ تَرْتَّبَ عَلَى تَرْكِهِ مَفْسَدَةٌ أَعْظَمُ مِنْهُ .

فَأَمَّا تَقْبِيلُ الْأَرْضِ فَيَتَلَطَّفُ فِي تَرْكِهَا مُطْلَقاً حَسَبَ الْإِمْكَانِ، وَإِنْ أَتَى بِهَا فَيَنْبَغِي أَنْ يَقَرِّنَ بِذَلِكَ نِيَّةً وَتَأْوِيلاً؛ كَمَا فِي لَفْظِ الْإِتْيَانِ^(٢) بِالْعَبْدِ، أَوِ الْعَبْدِ الْأَصْغَرِ، أَوِ الْعَبْدِ الرَّقِّ، أَوِ الْمَمْلُوكِ، أَوِ الْخَادِمِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ .

وَوُجِدَ بَخْطُ ابْنِ الْجَوَازِيِّ فِي آخِرِ (سِيرَةِ الْخُلَفَاءِ) -كَأَنَّهُ صَنَعَهُ لِبَعْضِ الْخُلَفَاءِ، أَوِ الْأَكْبَارِ- : «فَرَعَ مِنْ تَصْنِيفِهِ الْعَبْدُ فِي خَمْسَةِ أَيَّامٍ، وَهُوَ يَقْبَلُ الْأَرْضَ بِسَمْعِهِ وَبَصَرِهِ، أَوْ بِوَجْهِهِ وَيَدِهِ، أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ» .

فَأَمَّا الْمَكَاثِبُ بِمِثْلِ هَذَا إِلَى الْكَافِرِ فَيَنْبَغِي الْجَزْمُ بِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ -وَاللَّهُ أَعْلَمُ- .

قَالَ :

وَيُكْرَهُ مِنْكَ الْإِنْخِئَاءُ مُسَلِّماً

وَتَقْبِيلُ رَأْسِ الْمَرْءِ حِلٌّ وَفِي الْيَدِ

يُكْرَهُ الْإِنْخِئَاءُ فِي السَّلَامِ؛ لِمَا رَوَى أَنَسٌ قَالَ : قَالَ رَجُلٌ : يَا رَسُولَ اللَّهِ الرَّجُلُ مَتَى يَلْقَى أَخَاهُ أَوْ صَدِيقَهُ أَيْنَحْنِي لَهُ ؟ قَالَ : (لَا)، قَالَ : فَيَلْزِمُهُ

(١) فِي ب [لَأَنْ] .

(٢) فِي الْأَصْلَيْنِ مَعَ [الْإِتْيَانِ]، وَالتَّصْوِيبُ مِنَ (الْآدَابِ الشَّرْعِيَّةِ ١/ ٣٥٩) .

وَيَقْبَلُهُ؟، قال : (لا)، قال : فيأخذ بيده، ويصافحه؟، قال : (نعم) .
حَسَنَهُ التِّرْمِذِيُّ ^(١) .

وَقَدْ وَرَدَ النَّهْيُ عَنِ السَّلَامِ بِالرُّؤُوسِ، وَالْأَكْفُفِ، وَالْإِشَارَةِ؛ لِأَنَّهُ فِعْلُ أَهْلِ
[الْكِتَابِ] ^{(٢)(٣)} .

قَوْلُهُ : « وَتَقْبِيلُ رَأْسِ الْمَرْءِ حِلٌّ وَفِي الْيَدِ »؛ إِشَارَةٌ إِلَى إِبَاحَةِ التَّقْبِيلِ،
وَقَدْ قَبَّلَ النَّبِيُّ ﷺ، وَقَالَتْ عَائِشَةُ : « قَدِمَ زَيْدُ بْنُ حَارِثَةَ الْمَدِينَةَ وَرَسُولُ اللَّهِ
ﷺ فِي بَيْتِي، فَأَتَاهُ فَقَرَعَ الْبَابَ، فَقَامَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَاعْتَنَقَهُ، وَقَبَّلَهُ » .
حَسَنَهُ التِّرْمِذِيُّ ^(٤) .

وَقَالَ ابْنُ عُمَرَ فِي قِصَّةٍ قَالَ فِيهَا : « فَذَنُونَا مِنَ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَبَّلَنَا يَدَهُ » .
رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ^(٥) .

وَعَنْ صَفْوَانَ بْنِ عَسَّالٍ قَالَ : قَالَ يَهُودِيٌُّّ لَصَاحِبِهِ : « اذْهَبْ بِنَا إِلَى
هَذَا النَّبِيِّ »، فَاتَيَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ فَسَأَلَاهُ عَنْ تِسْعِ ^(٦) آيَاتِ بَيِّنَاتٍ، -فَذَكَرَ
الْحَدِيثَ، إِلَى قَوْلِهِ - فَقَبَّلُوا يَدَهُ، وَرَجَلَهُ، وَقَالَا : « نَشْهَدُ أَنَّكَ نَبِيٌّ » . رَوَاهُ
التِّرْمِذِيُّ ^(٧) .

(١) رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ (٣/١٩٨)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٧٢٨)، وَابْنُ مَاجَهَ (٣٧٠٢) .

(٢) فِي ب [بِالصَّوَابِ] .

(٣) رَوَاهُ أَبُو يَعْلَى فِي (الْمُسْنَدِ ١٨٧٥) مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

(٤) رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (٢٧٣٢) .

(٥) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٥٢٢٣) .

(٦) فِي الْأَصْلَيْنِ [سَبْعَ]، وَالتَّصْوِيبُ مِنْ مَصَادِرِ التَّخْرِيجِ .

(٧) رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ (٤/٢٣٩)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٧٣٣)، وَابْنُ مَاجَهَ (٣٧٠٥) .

فِيْبَاحُ تَقْبِيلُ الْيَدِ، وَالرَّأْسِ؛ تَدِينًا، وَإِكْرَامًا، وَاحْتِرَامًا مَعَ أَمْنِ الشَّهْوَةِ .
وَزَاهِرُهُ عَدَمُ إِبَاحَتِهِ لِأَمْرِ الدُّنْيَا، وَعَلَيْهِ يَحْمَلُ النَّهْيُ .

قَالَ حُمَيْدُ بْنُ زَنْجَوَيْهِ : « قَدْ جَاءَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ نَهَى عَنِ الْمَعَانِقَةِ
وَالْتَقْبِيلِ ^(١)، وَقَدْ صَحَّ ^(٢) أَنَّهُ عَانَقَ جَعْفَرُ، وَقَبَّلَهُ عِنْدَ قُدُومِهِ مِنْ أَرْضِ
الْحَبَشَةِ ^(٣)، وَأَمَكَنَ مِنْ يَدِهِ حَتَّى قُبِّلَتْ ^(٤)، وَفَعَلَ ذَلِكَ أَصْحَابُهُ . وَلِكُلِّ وَجْهٍ
عِنْدَنَا .

فَأَمَّا الْمَكْرُوهُ مِنَ الْمَعَانِقَةِ، وَالتَّقْبِيلِ مَا كَانَ عَلَى وَجْهِ الْمَلِكِ، وَالتَّعْظِيمِ،
وَفِي الْحَضَرِ .

فَأَمَّا الْمَأْذُونُ فِيهِ فَعِنْدَ التَّوَدِيعِ، وَالْقُدُومِ مِنَ السَّفَرِ، وَطَوِيلِ الْعَهْدِ
بِالصَّاحِبِ، وَشِدَّةِ الْحُبِّ فِي اللَّهِ .

وَأَمَّا ^(٥) كَرُهُهُ فِي الْحَضَرِ فِيمَا يُرَى؛ لِأَنَّهُ يَكْثُرُ، وَلَا يَسْتَوْجِبُهُ كُلُّ أَحَدٍ؛
فَإِنْ فَعَلَهُ ^(٦) الرَّجُلُ بِبَعْضِ النَّاسِ دُونَ بَعْضٍ وَجَدَ عَلَيْهِ الَّذِينَ تَرَكَهُمْ،
وَوَظَّنُوا أَنَّهُ ^(٧) قَدْ قَصَّرَ بِحَقْوِقِهِمْ، وَآثَرَ عَلَيْهِمْ . وَتَمَامُ التَّحِيَةِ الْمُصَافِحَةُ .

(١) وَهُوَ مَا رَوَى أَنَسٌ قَالَ : قَالَ رَجُلٌ : يَلْزِمُ أَخَاهُ وَيَقْبَلُهُ ؟، قَالَ : (لَا)، قَالَ : فَيَأْخُذُ بِيَدِهِ
وَيَصَافِحُهُ ؟، قَالَ : (نَعَمْ) . وَتَقْدِمُ .

(٢) [صَحَّ] سَاقِطَةٌ مِنْ ب، وَهِيَ مُثَبَّتَةٌ مِنْ أ . وَفِي (شَرْحِ السَّنَةِ ١٢/٢٩٢) : [جَاءَ] .

(٣) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٥٢٢٠)، وَالحَاكِمُ (٢١١/٣) .

(٤) انْظُرْ كِتَابَ (الْقَبْلِ لِابْنِ الْأَعْرَابِيِّ)، وَكِتَابَ (الرَّخِصَةِ فِي تَقْبِيلِ الْيَدِ لِلْمَقْرِيِّ) .

(٥) فِي ب [وَأَمَّا]، وَالتَّصْوِيبُ مِنْ أ، وَ(شَرْحِ السَّنَةِ ١٢/٢٩٣) .

(٦) فِي أ [فَعَلَ] .

(٧) [أَنَّهُ] سَاقِطَةٌ مِنَ الْأَصْلَيْنِ، وَمُثَبَّتَةٌ مِنْ (شَرْحِ السَّنَةِ) .

انتهى كلامه حكاة عنه البغوي في (شرح السنة)^(١) .

وهذا التوجيه ظاهر كلام أحمد، قال المروزي : سألت أبا عبد الله عن قبلة اليد ؟ فقال : « إن كان على طريق التدين فلا بأس ؛ قد قبل أبو عبيدة يد عمر بن الخطاب . وإن كان على طريق الدنيا فلا ؛ إلا رجلاً يخاف سيفه ، أو سوطه » . وقال المروزي أيضاً : وكرهاها على طريق الدنيا . انتهى .

وقال البراء رضي الله عنه : فدخلت مع أبي بكر على أهله ، فإذا عائشة ابنته مضطجعة قد أصابتها حمى ، فرأيت أباها يقبل خدّها ، ويقول : « كيف أنت يا بُنَيَّة ؟ » رواه البخاري^(٢) . وسئل أحمد عن الرجل يقبل أخته ؟ قال : « قد قبل خالد بن الوليد أخته » .

وقال تميم بن سلمة التابعي : « القبلة سُنة » .

وقال مهنا بن يحيى : رأيت أبا عبد الله كثيراً يقبل وجهه ، ورأسه ، وخدّه ، ولا يقول شيئاً ، ورأيتُه لا يمتنع من ذلك ، ولا يكره^(٣) ، ورأيت سليمان بن داود الهاشمي يقبل جبهته ، ووجهه^(٤)

وقال عبد الله بن أحمد : رأيت كثيراً من العلماء ، والفُقهاء ، والمحدثين ، وبني هاشم ، وقُرَيش ، والأنصار يقبلونه^(٥) - يعني أباه - بعضهم يده ، وبعضهم رأسه ، ويعظمونه تعظيماً لم أرهم يفعلون ذلك بأحد من

(١) شرح السنة للبغوي ٢٩٣/١٢ .

(٢) رواه البخاري (٣٩١٨) .

(٣) [و لا يكره] ساقطة من ب ، ومثبته من أ .

(٤) أشار في هامش الوجود نسخة [رأسه] .

(٥) في ب [يقبلونه] ؟؟ .

الفُقهاء غيره، ولم أَرِه يشتهي أن يُفعل [به] ^(١) ذلك .
 وَقَالَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِسْحَاقَ السَّرَّاجِ : قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ [أَوَّلَ مَا رَأَيْتُهُ :
 يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ] ائْذَنْ لِي أَنْ أَقْبِلَ رَأْسَكَ، قَالَ : «لَمْ أَبْلُغْ أَنَا ذَلِكَ» .
 وَقَالَ إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ : يُقْبَلُ يَدُ الرَّجُلِ ؟، قَالَ : «عَلَى
 الْإِخَاءِ» ^(٢) . وَقَالَ إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِسْحَاقَ الثَّقَفِيُّ، سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ؛ قُلْتُ :
 تَرَى أَنْ يُقْبَلَ الرَّجُلُ رَأْسَ الرَّجُلِ أَوْ يَدَهُ ؟، قَالَ : «نَعَمْ» .

فصل

قَالَ ابْنُ الْجُوزِيِّ : تَقْبِيلُ يَدِ الظَّالِمِ مَعْصِيَةٌ إِلَّا يَكُونُ عِنْدَ خَوْفٍ .
 وَقَالَ فِي (مَنَاقِبِ أَصْحَابِ الْحَدِيثِ) : يَنْبَغِي لِلطَّلَّابِ أَنْ يَبَالِغَ فِي التَّوَاضُّعِ
 لِلْعَالِمِ وَيَذِلَّ نَفْسَهُ، قَالَ : وَمِنَ التَّوَاضُّعِ لِلْعَالِمِ تَقْبِيلُ يَدِهِ .
 وَقَبَّلَ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ، وَالْفُضَيْلُ بْنُ عِيَّاضٍ أَحَدَهُمَا يَدَ حُسَيْنِ بْنِ عَلِيٍّ
 الْجُعْفِيِّ ^(٣)، وَالْآخَرُ رَجُلَهُ .
 وَقَالَ أَبُو الْمَعَالِي ابْنُ الْمُتَجَمِّي : فَأَمَّا تَقْبِيلُ يَدِ الْعَالِمِ وَالْكَرِيمِ لِرَفْدِهِ ^(٤)،
 وَالسَّيِّدِ لِسُلْطَانِهِ فَجَائِزٌ . فَأَمَّا تَقْبِيلُ يَدِهِ لِغَنَاهُ؛ فَقَدْ رُوي : (مَنْ تَوَاضَعَ لِغَنِي
 لِغَنَاهُ فَقَدْ ذَهَبَ ثَلَاثَا دِينَهِ) ^(٥) .

(١) [به] ساقط من الأصلين، ومثبت من (الآداب الشرعية) .

(٢) مسائل الإمام أحمد، لإسحاق بن منصور ٦٠٣/٢ .

(٣) انظر ترجمته في (سير أعلام النبلاء ٣٩٧/٩) .

(٤) في أ [لوروده] .

(٥) رواه ابنُ الجوزي في (الموضوعات ٣/٣٧٧) بلفظ : (لعن الله فقيراً تواضع لغني من أجل
 ماله، مَنْ فعل ذلك من الفقر ذهب ثلثا دينه) .

قَالَ :

وَحَلَّ عِنَاقَ لِلْمُلَاقِي تَدِيُّنًا
وَيُكْرَهُ تَقْبِيلُ الْفَمِ أَفْهَمَ وَقَيْدِ

(العِنَاق)؛ بكَسْرِ الْعَيْنِ؛ الْإِلْتِزَامُ، وَهُوَ الْمَعَانِقَةُ، وَقَدْ عَانَقَهُ إِذَا جَعَلَ يَدَيْهِ عَلَى عُنُقِهِ، وَضَمَّهُ إِلَى نَفْسِهِ؛ قَالَ الْجَوْهَرِيُّ ^(١)، وَقَدْ تَقَدَّمَ ذَلِكَ قَرِيبًا .
وَرُوي عَنْ جَعْفَرِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ فِي قِصَّةِ رُجُوعِهِ مِنْ أَرْضِ الْحَبَشَةِ، قَالَ :
« فَخَرَجْنَا حَتَّى أَتَيْنَا الْمَدِينَةَ، فَتَلَقَّانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَاعْتَنَقَنِي، ثُمَّ قَالَ : (مَا أَدْرِي أَنَا بِفَتْحِ خَيْرٍ أَمْ بِقُدُومِ جَعْفَرٍ)، وَوَافَقَ ذَلِكَ فَتَحَ خَيْرٍ ^(٢) » .
وَقَيْدُ النَّازِمِ الْمَعَانِقَةُ لِلْقَادِمِ [عِنْدَ الْقُدُومِ مِنَ السَّفَرِ] ^(٣) بِقَوْلِهِ : « لِلْمُلَاقِي » .
وَكَذَا قَالَ فِي (الْإِرْشَادِ) ^(٤) : « الْمَعَانِقَةُ عِنْدَ الْقُدُومِ مِنَ السَّفَرِ حَسَنَةٌ » .
وَقَالَ الشَّيْخُ تَقِي الدِّينَ : « فَقَيْدُهَا بِالْقُدُومِ مِنَ السَّفَرِ . وَالْقَاضِي أَطْلَقَ .
وَالْمَنْصُوصُ فِي السَّفَرِ » . انْتَهَى .
فَعَلَى هَذَا لَا يُفْعَلُ فِي الْحَضَرِ؛ كَمَا هُوَ ظَاهِرُ الْحَدِيثِ، وَكَلَامُ الْإِمَامِ
وَالْأَصْحَابِ .
قَالَ أَبُو الْمَعَالِي : « يُسْتَحَبُّ زِيَارَةُ الْقَادِمِ، وَمُعَانِقَتُهُ، وَالسَّلَامُ عَلَيْهِ » انْتَهَى .

(١) الصُّحاح ٤/ ١٥٣٤ .

(٢) رواه أبو داود (٥٢٢٠)، والحاكم (٣/ ٢١١) .

(٣) ما بين المعكوفتين من ب ، وساقط من أ .

(٤) الإرشاد، لابن أبي موسى ص ٥٤٠ .

وقال أحمدُ في رواية مُثْنَى لما سَأَلَهُ عَنِ الْمَعَانِقَةِ وَالْقِيَامِ، فقال : «أَمَّا إِذَا قَدِمَ مِنْ سَفَرٍ فَلَا أَعْلَمُ بِهِ بَأْسًا إِذَا كَانَ عَلَى التَّائِبِينَ يَجِبُ فِي اللَّهِ أَرْجُو؛ لِحَدِيثِ جَعْفَرٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ اعْتَنَقَهُ، وَقَبَّلَ بَيْنَ عَيْنَيْهِ» .

وَحَمَلَ الشَّيْخُ تَقِيَّ الدِّينِ أَيْضًا كَلَامَ أَحْمَدَ عَلَى هَذَا .

قوله : « وَيُكْرَهُ تَقْبِيلُ الْفَمِ »؛ وذلك لِأَنَّهُ قَلَّ أَنْ يَقَعَ كَرَامَةً، وَكَرِهَهُ الْأَصْحَابُ، وَغَيْرُهُمْ .

وَأَمَّا تَقْبِيلُهُ مِنَ الزَّوْجَةِ، وَالْأُمَةِ الْمُبَاحَةِ فَلَا بَأْسَ بِهِ؛ وَلِهَذَا قَالَ النَّاطِمُ :
« أَفْهَمُ وَقَيِّدُ » .

قَالَ :

وَنَزَعُ يَدٍ مِمَّنْ يُصَافِحُ عَاجِلًا

وَأَنْ يَتَّجَى الْجَمْعُ مَا دُونَ مُفْرَدٍ

يُكْرَهُ نَزْعُ يَدِ الْمُصَافِحِ مِنْ يَدٍ مَنْ صَافَحَهُ حَتَّى يَنْزِعَ الْأَجْنَبِيُّ يَدَهُ، قَالَ فِي (الرَّعَايَةِ) ^(١)، وَ(الْفُصُولِ) : «يُكْرَهُ نَزْعُ يَدِهِ مِنْ يَدٍ مَنْ يَصَافِحُهُ قَبْلَ نَزْعِهِ هُوَ إِلَّا مَعَ [حَيَاءٍ]» ^(٢)، أَوْ مُضَرَّةٌ لِلتَّأْخِيرِ» .

وَقَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ الْقَادِرِ ^(٣) : «وَلَا يَنْزِعُ يَدَهُ حَتَّى يَنْزِعَ الْآخَرُ يَدَهُ؛ إِذَا كَانَ هُوَ الْمُبْتَدِئُ» .

قَالَ الشَّيْخُ تَقِيَّ الدِّينِ : الضَّابِطُ أَنَّ مَنْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ أَنَّ الْآخَرَ سَيَنْزِعُ

(١) الرَّعَايَةُ الصَّغْرَى ٤٢٩/٢ .

(٢) مِنْ ب .

(٣) الْغَنِيَّةُ، لِلشَّيْخِ عَبْدِ الْقَادِرِ الْجِيلَانِيِّ ١٣/١ .

أَمْسَكَ، وَإِلَّا فَلَوْ اسْتَحَبَّ الْإِمْسَاكَ لِكُلِّ مِنْهُمَا أَفْضَى إِلَى دَوَامِ الْمَعَاقِدَةِ، لَكِنْ تَقْيِيدُ عَبْدِ الْقَادِرِ حَسَنٌ أَنَّ النَّازِعَ هُوَ الْمُبْتَدِئُ .

قَوْلُهُ : « وَأَنْ يَتَنَاجَى الْجَمْعُ مَا دُونَ مُفْرَدٍ »؛ « مَا » زَائِدَةٌ، وَ« التَّجْوَى » الْمَسَارَّةُ . يُقَالُ : " نَجَوْتُ فَلَانًا "؛ أَيِ نَاجَيْتُهُ .

وَهِيَ مَكْرُوهَةٌ؛ لِمَا فِيهَا مِنَ التَّحْزِينِ، رَوَى ابْنُ^(١) مَسْعُودٍ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : (إِذَا كَتَمْتَ ثَلَاثَةً فَلَا يَتَنَاجَى اثْنَانِ دُونَ الْآخِرِ حَتَّى يَخْتَلِطُوا بِالنَّاسِ مِنْ أَجْلِ أَنْ ذَلِكَ يَحْزَنُهُ) أَخْرَجَاهُ^(٢) .

قَالَ الْخَطَّابِيُّ : إِنَّمَا يَحْزَنُهُ لِأَجْلِ مَعْنَيْنِ؛ أَحَدُهُمَا : أَنَّهُ رِمَا يَتَوَهَّمُ أَنْ نَجَوَاهُمَا لَتَبَيَّتْ رَأْيِي [فِيهِ]^(٣)، أَوْ دَسِيسَ غَائِلَةٍ لَهُ .

وَالْآخَرُ : أَنَّ ذَلِكَ مِنْ أَجْلِ الْإِخْتِصَاصِ بِالْكَرَامَةِ، وَهُوَ يُحْزَنُ صَاحِبَهُ . وَلَا تُكْرَهُ إِلَّا إِذَا كَانُوا ثَلَاثَةً، وَلَا يُكْرَهُ إِذَا كَانُوا أَرْبَعَةً فَأَكْثَرَ . وَقَوْلُ^(٤) النَّازِمِ : « الْجَمْعُ »؛ يُحْمَلُ عَلَى الْإِثْنَيْنِ؛ لِأَنَّهُ أَقْلُ الْجَمْعِ عَلَى قَوْلٍ، وَلَا يَسْتَقِيمُ أَنْ يَكُونَ مَرَادُهُ بِالْجَمْعِ ثَلَاثَةً؛ لِأَنَّهُ يُفْضَى إِلَى الْكَرَاهَةِ إِذَا كَانُوا أَرْبَعَةً؛ وَعَنْ ابْنِ عُمرَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : (إِذَا كَانُوا ثَلَاثَةً فَلَا يَتَنَاجَى اثْنَانِ دُونَ الثَّلَاثِ) أَخْرَجَاهُ^(٥)، وَزَادَ^(٦) أَبُو صَالِحٍ قُلْتُ لِابْنِ عُمرَ : فَأَرْبَعَةٌ؟

(١) [ابن] ساقطة من الأصلين .

(٢) رواه البخاري (٦٢٩٠)، ومسلم (٢١٨٤) .

(٣) من ب .

(٤) في ب [قال] .

(٥) رواه البخاري (٦٢٨٨)، ومسلم (٢١٨٣) .

(٦) هذه الزيادة عند أبي داود (٤٨٥٢) .

قال : « لا يضرُّكَ » . [و] ^(١) رواه مالك في (الموطأ) ^(٢) عن عبد الله بن دينار، وقال : كنتُ أنا وابنُ عمرَ عند دار خَالِدِ بْنِ عُقْبَةَ التي في السُّوقِ، فجاء رجلٌ يريدُ أن يَنَاجِيه، وليس مع ابنِ عمرَ أحدٌ غَيْرِي، فدَعَا ابنُ عمرَ رجلاً آخرَ حتَّى كُنَّا أربعةً، فقال لي، وللرجل الثالث الذي دَعَا: « استأخرا شيئاً؛ فإنِّي سَمِعْتُ رسولَ اللَّهِ ﷺ يقول : (لا يتناجى اثنان ^(٣) دون واحد) » .

فإن كانوا أربعةً فيتناجى اثنان دون اثنين لم يُكره؛ لقصة ابنِ عمر . وإن تَنَاجَى مِنَ الأربعة ثلاثة دُونَ وَاحِدٍ تَوَجَّهَ أن يُكرَه؛ لأن ذلك قد يحزنه خُصُوصاً إذا كانوا مُسَافِرِينَ، أو في موضعٍ خِيفٍ . وإن صَحَّ هذا التَّوجُّيه فهو ظَاهِرٌ كَلَامِ النَّاطِمِ؛ لأن أَقْلَ الجَمْعِ ثَلَاثَةٌ عَلَى الصَّحِيحِ . والله أعلم .

وفي معنى « التَّجْوَى » المَكْرُوهة؛ إذا تحدثا بِلِسَانٍ لا يفهمه .
وُبَاحُ التَّجْوَى لِلْحَاجَةِ .

قال التَّوَوِيُّ ^(٤) : « وقيل : إنما تُكرَه في السَّفَرِ، وفي الموضع الذي لا يَأْمَنُ فيه صَاحِبُه عَلَى نَفْسِهِ . وَأَمَّا في الحَضَرِ فَلَا بَأْسَ بِهِ؛ ذكره البَغَوِيُّ في (شَرْحِ السَّنَةِ) ^(٥) » .

(١) من ب .

(٢) الموطأ ٢ / ٩٨٨ .

(٣) في الأصلين [اثنين]، والتصويب من (الموطأ) .

(٤) في شرح صحيح مسلم ١٤ / ١٦٧ .

(٥) شرح السنة للبغوي ١٣ / ٩٠ .

قال :

وَأَنْ يَجْلِسَ الْإِنْسَانُ عِنْدَ مُحَدَّثٍ

بِسِرٍّ وَقِيلَ اخْظَرْ وَإِنْ يَأْذَنَ اقْعُدِ

يَعْنِي يُكْرَهُ أَنْ يَجْلِسَ إِلَى قَوْمٍ يَتَحَدَّثُونَ بِسِرٍّ لَمْ يَدْخُلُوهُ فِيهِ .

وَقِيلَ : يَحْرُمُ، وَهُوَ الْمُرَادُ بِقَوْلِهِ : « وَقِيلَ اخْظَرْ »؛ أَي حَرَّمَ هَذَا الْفِعْلَ؛

لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : (مَنْ اسْتَمَعَ إِلَى حَدِيثِ قَوْمٍ وَهُمْ لَهُ كَارِهُونَ صَبَّ فِي أُذُنِهِ الْآنِكَ) رواه البخاري ^(١) .

و« الْآنِكَ » هُوَ الرُّصَاصُ الْمَذَابُ .

وَرَوَى الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي (الْمُسْنَدِ) عَنْ سَعِيدِ الْمَقْبُرِيِّ قَالَ : رَأَيْتُ ابْنَ عُمَرَ

يُنَاجِي رَجُلًا، فَدَخَلَ رَجُلٌ بَيْنَهُمَا، فَضَرَبَ صَدْرَهُ، وَقَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ :

(إِذَا تَنَاجَى اثْنَانِ فَلَا يَدْخُلُ بَيْنَهُمَا الثَّالِثُ إِلَّا بِأَذْنِهِمَا) ^(٢) .

قَالَ فِي (الرِّعَايَةِ) ^(٣) : يُكْرَهُ أَنْ يَدْخُلَ فِي سِرِّ قَوْمٍ لَمْ يَدْخُلُوهُ فِيهِ،

وَالْجُلُوسُ، وَالْإِصْغَاءُ إِلَى مَنْ يَتَحَدَّثُ سِرًّا بِدُونِ إِذْنِهِ . وَقِيلَ : يَحْرُمُ . وَالْأَوَّلُ

هُوَ الَّذِي ذَكَرَهُ فِي (الْمَجْرَدِ)، وَ (الْفُصُولِ) ^(٤) . قَالَ فِي (الرِّعَايَةِ) - وَهُوَ مَعْنَى

مَا فِي (الْفُصُولِ) - : وَقِيلَ : يَحْرُمُ؛ وَإِنْ كَانَ بِأَذْنِهِ اسْتِحْيَاءٌ . وَنَظِيرُهُ مَا ذَكَرَهُ

ابْنُ الْجَوْزِيِّ : « أَنْ مَنْ أُعْطِيَ بِالْحَيَاءِ لَمْ يَجْزُ الْأَخْذُ » .

(١) رواه البخاري (٧٠٤٢)، ومسلم (٢١١٠) .

(٢) رواه الإمام أحمد في (المسند ١٣٨/٢) .

(٣) الرعاية الصغرى، لابن حمدان ٤٢٩/٢ .

(٤) الفصول، لابن عقيل ص ٦٤ .

قَالَ فِي (الرَّعَايَةِ) : «وَلَا يُجُوزُ الْإِسْتِمَاعُ إِلَى كَلَامِ قَوْمٍ يَتَشَاوَرُونَ» .
وَيَجِبُ حِفْظُ سِرِّ مَنْ يَلْتَفِتُ فِي حَدِيثِهِ حَدَرًا مِنْ إِشَاعَتِهِ؛ لِأَنَّهُ كَالْمُسْتَوْدَعِ
لِحَدِيثِهِ، وَيُرْوَى فِي الْحَدِيثِ : (أَنَّهُ أَمَانَةٌ)^(١) .

قَالَ :

وَمَرَّةٌ^(٢) عَجُوزٌ لَمْ تُرَدْ فَصِفَاحُهَا
وَخَلَوْتُهَا أَكْرَةً لَا تَحِيَّتُهَا أَشْهَدُ
وَتَشْمِيَّتُهَا وَأَكْرَةً كِلَا الْخَصْلَتَيْنِ لِلـ
شَّبَابٍ مِنَ الصُّنْفَيْنِ بُغْدَى وَأَبْعَدُ

مُصَافِحَةُ النِّسَاءِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ :

الْأَوَّلُ : مُصَافِحَةُ الْمَرَأَةِ الْمَرَأَةِ؛ فَهَذَا لَا بَأْسَ بِهِ، وَلَا يُكْرَهُ سِوَاءُ كَانَتْ
عَجُوزِينَ، أَوْ شَابَتَيْنِ، أَوْ أَحَدَهُمَا كَذَلِكَ .
الثَّانِي : مَا كَانَ مَكْرُوهًا؛ وَهُوَ مُصَافِحَةُ الرَّجُلِ الْعَجُوزَ الْبَرَّةَ غَيْرَ الشَّابَّةِ،
وَالشَّوْهَاءِ؛ قَالَ ابْنُ مَنْصُورٍ لِأَحْمَدَ : تَكْرَهُهُ مُصَافِحَةُ النِّسَاءِ ؟، قَالَ :
«أَكْرَهُهُ» .

قَالَ فِي (الْفُرُوعِ)^(٣) : «وَكُرِّهَ أَحْمَدُ مُصَافِحَةَ النِّسَاءِ، وَشَدَّدَ أَيْضًا حَتَّى لِحَرَمِ
وَجُوزِهِ لِوَالِدٍ، وَبِتَوَجُّهِ لِحَرَمِ، وَجُوزَ أَخَذَ يَدَ عَجُوزٍ، وَفِي (الرَّعَايَةِ) : وَشَوْهَاءَ» .

(١) رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي (الْمُسْنَدِ ٣/ ٣٢٤)، وَأَبُو دَاوُدَ (٤٨٦٨)، وَالتِّرْمِذِيُّ (١٩٥٩) .

(٢) كَذَا فِي الْأَصْلَيْنِ، وَفِي الْمَطْبُوعِ مِنَ النِّظْمِ [وَمَرَأَى] .

(٣) الْفُرُوعُ ٨/ ١٩١ .

وقال في (الآداب) : «وذكر صاحبُ النِّظم يُكرهُ مُصافحةَ العَجوزِ» .
 الثالث : ما كان محرماً؛ وهو مُصافحةُ الرَّجلِ الشَّابةِ؛ ذَكَرَهُ في
 (الفصول) ^(١)، و(الرعاية) ^(٢)، وقال محمدُ بن عبد الله بن مَهْران : إن أبا عبد
 الله سئل عن الرَّجلِ يُصافِحُ المرأةَ ؟، قال : « لا »، وشدَّد فيه جداً، قلتُ :
 فيصافحها بثوبه ؟، قال : « لا »، فقال رجلٌ : فإن كان ذا محرَم ؟، قال :
 « لا »، قلتُ : [إذا كانت ابنته ؟، قال] ^(٣) : « إذا كانت ابنته فلا بأس » .

فيؤخذ من كلام أحمد في مُصافحةِ النِّساءِ روايتان؛ الكراهة، والتَّحريمُ؛
 وهو اختيار الشيخ تقي الدِّين، وعُلِّلَ بأن الملامسة أبلغُ مِنَ النَّظَرِ . انتهى .
 وقد تُحْمَلُ روايةُ الكَرَاهَةِ في حقِّ العَجُوزِ، ونحوها . والتَّحريمُ في
 [حق] ^(٤) الشَّابةِ -والله سبحانه وتعالى أعلم- .

وأما كراهةُ الخلوةِ بها؛ أعني العَجُوزَ وشبهها؛ فلعمومِ قوله ﷺ : (مَنْ
 كان يؤمنُ بالله واليومِ الآخرِ فلا يخلوَنَّ بامرأةٍ ليسَ معها ذوُ محرَمٍ منها؛ فإنَّ
 ثالثهما الشَّيْطانُ) رواه أحمد ^(٥) .

وأما عَدَمُ الكَرَاهَةِ في السَّلامِ عليها؛ فلأنها لا تُشْتَهَى بخلافِ الشَّابةِ،
 وقد كَرِهَ أحمدُ السَّلامَ على الشَّابةِ، وقال : « إذا كانت عَجُوزاً فلا بأس » .
 ولا يُكرَهُ تَشْمِيتُ العَجُوزِ إذا عَطَسَتْ؛ قاله الأصحابُ .

(١) الفصول ص ٦٢ .

(٢) الرعاية الصغرى ٢/٤٢٩ .

(٣) ما بين المعكوفتين ساقط من أ، ومثبت من ب .

(٤) من ب .

(٥) رواه الإمام أحمد (٣/٣٣٩) .

قوله : «واكره كلاً الحصلتين»؛ يعني السلام، والتشيميت .

« للشباب من الصنفين »؛ أي من الرجال، والنساء .

« بُعِدَى وأبعد »؛ يعني كونهما أجنبيين .

[و] ^(١) أكثر الأصحاب يُفرّقون بين الشابة وغيرها؛ قال ابن تيم :

« لا يشمت الرجلُ الشابة، ولا تشمتَه » .

وفي (الرعاية الكبرى) ^(٢) : للرجل أن يشمتَ امرأةً أجنبيةً، وقيل :

عجوزاً، أو شابةً برّزةً، ولا تشمتَه هي، وقيل : ولا يشمتها .

قال ابن الجوزي : رَوينا عن أحمد أنه كان عنده رجلٌ من العباد، فعطستُ

امرأةً أحمد، فقال لها العابدُ : «يرحمك الله»، فقال أحمد -رحمه الله تعالى- :

«عابدٌ جاهِلٌ» . انتهى .

وعنه يشمتُ الرجلُ المرأةَ مُطلقاً، وظاهرُ كلامِ الناظم أن الشاب لا يُسلم،

ولا يُشمتُ المرأة؛ وإن كانت عجوزاً .

وظاهرُ كلامِ الأصحاب يخالفه في العجوز .

وظاهرُ كلامه أيضاً أن الشابة لا تُسلم على الرجل، ولا تُشمتَه؛ وإن

كان شَيْخاً .

ومفهومُ كلامِ الأصحاب يوافقه .

وإن كانت المرأة غيرَ أجنبيةٍ لم يُكره شيءٌ من ذلك .

(١) من ب .

(٢) وانظر : الرعاية الصغرى ٢/ ٤٢٩ .

قال :

وَكُنْ وَاصِلَ الْأَرْحَامِ حَتَّى لِكَاشِحِ
تُوفِّرُ فِي رِزْقٍ وَعُمْرٍ وَتَسْعُدَ

« الصَّلَاةُ » ضِدُّ الْقَطِيعَةِ، قَالَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : ﴿ وَأَتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ

بِهِ وَالْأَرْحَامَ ۚ ﴾^(١)؛ أَيِ وَاتَّقُوا الْأَرْحَامَ أَنْ تَقْطَعُوهَا، وَقَالَ : ﴿ وَالَّذِينَ يَصِلُونَ مَا
أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ ۚ ﴾^(٢) مِنَ الرَّحِمِ، وَغَيْرِهَا .

و« الرَّحِمُ » هُنَا الْقَرَابَةُ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : (الرَّحِمُ شُجْنَةٌ، فَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى :
مَنْ وَصَلَكَ وَصَلَتْهُ، وَمَنْ قَطَعَكَ قَطَعَتْهُ) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ^(٣) . قَوْلُهُ : (شُجْنَةٌ)
هِيَ بَشِيرٌ مُعْجَمَةٌ يَجُوزُ ضَمُّهَا، وَكَسْرُهَا، وَجِيمٌ سَاكِنَةٌ؛ أَيِ قَرَابَةٌ مُشْتَبِكَةٌ
كَاشْتَبَاكَ الْعُرُوقُ .

قَوْلُهُ : « حَتَّى لِكَاشِحِ »؛ (الْكَاشِحُ) الْعَدُوُّ الَّذِي يُضْمِرُ عَدَاوَتَهُ، وَيَطْوِي
عَلَيْهَا كَشْحَهُ أَيِ بَاطِنَهُ . وَ« الْكَشْحُ » بَفَتْحِ الْكَافِ بوزن الفِلسِ؛ وَهُوَ مَا بَيْنَ
الْخَاصِرَةِ إِلَى الضِّلَعِ الْخَلْفِ، وَفِي الْحَدِيثِ : (أَفْضَلُ الصَّدَقَةِ عَلَى ذِي الرَّحِمِ
الْكَاشِحُ)^(٤) .

(١) النساء : ١ .

(٢) الرعد : ٢١ .

(٣) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٥٩٨٨) .

(٤) رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ (٤٠٢/٣) مِنْ حَدِيثِ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- .

وَرَوَاهُ الْحَاكِمُ (٤٠٦/١)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٢٧/٧) مِنْ حَدِيثِ أُمِّ كَلْثُومِ بِنْتِ
عَقْبَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا- .

وَقَوْلُهُ : « تَوْفَّرَ - بِالْفَاءِ - فِي عُمْرٍ وَرِزْقٍ ^(١) وَتَسَعَّدَ »؛ إِشَارَةً إِلَى مَا فِي صَحِيحِ مُسْلِمٍ مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : (مَنْ أَحَبَّ أَنْ يُبْسَطَ لَهُ فِي رِزْقِهِ، وَيُنْسَأَ لَهُ فِي أَجَلِهِ فَلْيَصِلْ رَحِمَهُ) ^(٢) .

قَوْلُهُ : (يَنْسَأُ لَهُ فِي أَثَرِهِ) هُوَ بِالسَّيْنِ الْمَهْمَلَةِ؛ مَعْنَاهُ يُؤَخَّرُ فِي أَجَلِهِ، يُقَالُ : " نَسَأَ اللَّهُ فِي عُمْرِكَ "، وَ" أَنْسَأَ عُمْرَكَ " .

وَالْأَثَرُ « هَا هُنَا آخِرُ الْعُمْرِ، وَسُمِّيَ الْأَجَلُ أَثَرًا؛ لِأَنَّهُ يَتَّبِعُ الْعُمْرَ .
وَعَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : (ثَلَاثَةٌ تَحْتَ الْعَرْشِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؛ الْقُرْآنُ يُحَاجُّ الْعِبَادَ لَهُ ظَهْرٌ وَبَطْنٌ، وَالْأَمَانَةُ، وَالرَّحْمُ تَنَادِي : أَلَا مَنْ وَصَلَنِي وَصَلَهُ اللَّهُ، وَمَنْ قَطَعَنِي قَطَعَهُ اللَّهُ) ^(٣) .
وَيَجِبُ عَلَى الْإِنْسَانِ صَلَاةَ رَحِمِهِ؛ لِمَا فِي هَذَا الْحَدِيثِ، وَغَيْرِهِ، وَقَطِيعَةُ الرَّحِمِ مِنَ الْكَبَائِرِ .

فَمِنْ فَوَائِدِ صَلَاةِ الرَّحِمِ : الْبَسْطُ فِي الرِّزْقِ، وَطَوْلُ الْعُمْرِ، وَصَلَاةُ اللَّهِ تَعَالَى لِمَنْ وَصَلَ رَحِمَهُ؛ كَمَا تَقَدَّمَ .

وَمِنْ ذَلِكَ فَوَائِدُ أَيْضًا : أَنَّهُ مَحَبَّةٌ فِي الْأَهْلِ؛ لِمَا فِي حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - قَالَ أَبُو ضَمْرَةَ : لَا أَعْلَمُهُ إِلَّا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ - قَالَ : (تَعَلَّمُوا مِنْ أَنْسَابِكُمْ مَا تَصِلُونَ بِهِ أَرْحَامَكُمْ، فَإِنَّ صَلَاةَ الرَّحِمِ مَحَبَّةٌ فِي الْأَهْلِ، مَثَرَةٌ فِي الْمَالِ، مَنْسَأَةٌ

(١) كَذَا فِي الْأَصْلَيْنِ، وَتَقَدَّمَ فِي الصَّفْحَةِ الْمَاضِيَةِ تَقْدِيمَ الرِّزْقِ عَلَى الْعُمْرِ .

(٢) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٥٩٨٦)، وَمُسْلِمٌ (٢٥٥٧) .

(٣) رَوَاهُ الْبَرْقِيُّ فِي (مُسْنَدِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ رَقْم : ٢٨)، وَالْعَقِيلِيُّ فِي (الضَعْفَاءُ ٥/٤)، وَأَبُو نَعِيمٍ فِي (مَعْرِفَةِ الصَّحَابَةِ ١/٣٩٥) .

في الأثر) رواه عبد الله بن المبارك^(١)، وهو حديث غريب .

وعن عُقبة بن عامر رضي الله عنه قال : لقيتُ رسولَ الله ﷺ، فبدرته، فأخذتُ بيده، أو بَدَرَنِي فأخذ بيدي، فقال : (يا عُقبة، ألا أخبرُكَ بأفضلِ أخلاقِ أهلِ الدنيا وأهلِ الآخرة؛ تصلُّ مَنْ قطعَكَ، وتُعْطِي مَنْ حرَمَكَ، وتَعْفُو عَمَّن ظلمَكَ، ألا ومن أرادَ أن يُمدَّ له في عُمُرِهِ، ويُبسَّطَ له في رزقِهِ فليَتَّقِ الله تعالى، وليصل رحمه)^(٢) .

قال النَّووي [-رحمه الله-] في (شرح مسلم)^(٣) : « وبسطُ الرِّزْقِ توسيعُهُ، وكثرُته . وقيل : بالبركة فيه .

وأما التَّأخِيرُ في الأجلِ ففيه سُؤالٌ مشهورٌ، وهو أن الآجال، والأرزاقَ مقدَّرةٌ لا تزيْدُ ولا تنقصُ، ﴿ فَإِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِرُونَ ﴾^(٤) .

وأجابَ العلماءُ بأجوبةٍ؛ الصَّحيحُ منها أن هذه الزيادة بالبركة في عمره، [والتوفيق للطاعات]^(٥)، وعمارة أوقاته بما ينفعه في الآخرة، وصيانتها عن الضياع في غير ذلك .

(١) رواه عبد الله بن المبارك في كتاب (البر والصلة رقم : ١٩٦)، ومن طريقه الإمام أحمد (٣٧٤ / ٢)، والترمذي (١٩٧٩) .

(٢) رواه بهذا اللفظ الحاكم في (المستدرک ٤ / ١٦١) .

(٣) شرح صحيح مسلم، للنووي ١١٤ / ١٦ .

(٤) الأعراف : ٣٤ .

(٥) في الأصلين معاً [التوفيق في الطاعات للطاعات]، وهو غير مستقيم، والتصويب من (شرح مسلم، للنووي ١١٤ / ١٦) .

والثاني : أنه بالنسبة إلى ما يظهر للملائكة وفي اللوح [ونحو ذلك، فيظهر لهم أو في اللوح]^(١) أن عمره ستون سنة إلا أن يصل رحمه، فإن وصلها يُزاد له أربعون، وقد علم الله تبارك وتعالى ما سيقع له من ذلك، وهو من معنى قوله : ﴿يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾^(٢)، وبالنسبة إلى علم الله تعالى وما سبق به قدره لا زيادة، بل هي مستحيلة، وبالنسبة إلى ما ظهر للمخلوقين تنعقد الزيادة وهو مراد الحديث . انتهى .

وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال : (خَلَقَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى الْخَلْقَ، فَلَمَّا فَرَعَ مِنْهُ قَامَتِ الرَّحْمُ، فَأَخَذَتْ بِحَقْوِ الرَّحْمَنِ، فَقَالَ : "مَهْ ؟"، قَالَتْ : هَذَا مَقَامُ الْعَائِذِ بِكَ مِنَ الْقَطِيعَةِ، قَالَ : "نَعَمْ"، قَالَ : "أَلَا تَرْضَيْنَ أَنْ أَصِلَ مَنْ وَصَلَكِ وَأَقْطَعَ مَنْ قَطَعَكِ"، قَالَتْ : بَلَى يَا رَبِّ، قَالَ : "فَذَلِكَ لَكَ"، قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ : وَاقْرَأُوا إِنْ شِئْتُمْ ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ.. الْآيَةَ﴾^(٣) . أخرجه البخاري^(٤) . قوله : (فَأَخَذَتْ بِحَقْوِ الرَّحْمَنِ) قيل معناه الاستجارة، والاعتصام بالله عز وجل يُقال : "عُذْتُ بِحَقْوِ فُلَانٍ ؛ إِذَا اسْتَجَرْتُ بِهِ . وَقِيلَ : « الْحَقُّو » الْإِزَارَ، وَإِزَارُهُ عِزُّهُ، فَلَادَتْ الرَّحْمُ بَعْزَةُ اللَّهِ تَعَالَى مِنَ الْقَطِيعَةِ .

ومن فوائدها : أنه إذا وصل رحمه، وقطعوه -وهو أعظمها أجراً- يكون معه من الله تعالى ظهير؛ أي مُعين . وقال رجل : «يا رسول الله ! إن لي

(١) من أ ، وشرح مسلم .

(٢) الرعد : ٣٩ .

(٣) محمد : ٢٢ .

(٤) رواه البخاري (٥٩٨٧)، ومسلم (٢٥٥٤) .

قَرَابَةً أَصْلُهُمْ وَيَقْطَعُونَ، وَيُسَيِّئُونَ إِلَيَّ وَأَحْسَنُ إِلَيْهِمْ، وَيَجْهَلُونَ عَلَيَّ وَأَحْلَمُ عَنْهُمْ»، [فقال النبي ﷺ]^(١) : (لَنْ كَانَ كَمَا تَقُولُ لَكُنَّمَا تُسِفُّهُمْ الْمَلَّ، وَلَا تَزَالُ تَرَى مَعَكَ ظَهيراً مِنْ اللَّهِ مَا زِلْتَ عَلَى ذَلِكَ) . أَخْرَجَهُ مُسْلِمٌ^(٢) .

قوله : (تُسِفُّهُمْ الْمَلَّ) أي تسفي في وجوههم الملَّ مِنَ السُّفُوفِ، قال الأزهري^(٣) : « المَلَّةُ » الثُّرْبَةُ المحمأة تدفن فيها الخُبْزَةُ . وَقَالَ الْقُتَيْبِيُّ^(٤) : « الْمَلَّ » الْجَمْرُ؛ يقول : إن لم يشكروك فَإِنْ عَطَاءَكَ إِيَاهُمْ حَرَامٌ عَلَيْهِمْ، وَنَارُ [فِي]^(٥) بَطُونِهِمْ .

وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : (لَا تَنْزِلُ الرَّحْمَةُ عَلَى قَوْمٍ فِيهِمْ قَاطِعٌ رَحِمٍ)^(٦)، وقال : (لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةُ قَاطِعٌ) رواه البخاري^(٧) .

وَقَالَ المَرْوُذِيُّ : أَدْخَلْتُ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ رَجُلًا قَدِيمًا مِنَ الثُّغَرِ^(٨)، فَقَالَ : لِي قَرَابَةٌ بِالْمَرَاغَةِ فَتَرَى أَنْ أَرْجِعَ إِلَى الثُّغَرِ، أَوْ تَرَى أَنْ أَذْهَبَ فَأَسْلَمَ عَلَى

(١) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصلين .

(٢) رواه مسلم (٢٢٥٨) .

(٣) انظر : لسان العرب ١٨٧/١٣ .

(٤) في كتابه (المسائل والأجوبة ص ٧٠) .

(٥) ما بين المعكوفتين من أ ، و (المسائل والأجوبة، لابن قتيبة) .

(٦) رواه البخاري في (الأدب المفرد رقم : ٦٣)، والبغوي في (شرح السنة ٢٨/١٣) . من حديث عبد الله بن أبي أوفى ؓ .

(٧) رواه البخاري (٥٩٨٤)، ومسلم (٢٥٥٦) . من حديث محمد بن جبير بن مطعم عن أبيه جبير بن مطعم ؓ .

(٨) في أ [النفر] .

قُرَابَتِي، فَإِنِّي جِئْتُ قَاصِدًا لِأَسْأَلَكَ ؟، فَقَالَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ : « قَدْ رُويَ (بَلَّوْا أَرْحَامَكُمْ وَلَوْ بِالسَّلَامِ) ^(١)، اسْتَخِرْ اللَّهَ تَعَالَى، وَادْهَبْ فَسَلِّمْ عَلَيْهِمْ » .

وَقَالَ مُثْنَى : قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ : الرَّجُلُ تَكُونُ لَهُ الْقُرَابَةُ مِنَ النِّسَاءِ، فَلَا يَقُومُونَ بَيْنَ يَدَيْهِ، فَأَيْشَ يَجِبُ عَلَيْهِ مِنْ بَرِّهِمْ ؟، وَفِي كَمْ يَنْبَغِي أَنْ يَأْتِيَهُمْ ؟ قَالَ : « اللَّطْفُ، وَالسَّلَامُ » .

وَقَالَ أَبُو الْخَطَّابِ : « وَمَعْلُومٌ أَنَّ الشَّرْعَ لَمْ يَرِدْ بِصِلَةِ كُلِّ رَحِمٍ وَقُرَابَةٍ؛ إِذْ لَوْ كَانَ ذَلِكَ لَوَجَبَ صِلَةُ جَمِيعِ بَنِي آدَمَ .

فَلَمْ يَكُنْ بُدٌّ مِنْ ضَبْطِ قُرَابَةِ تَحِبِّ صَلَاتِهَا وَيَحْرَمُ قَطْعُهَا، وَتِلْكَ قُرَابَةُ الرَّحِمِ الْمُحَرَّمِ، وَقَدْ بَصُرَ عَلَيْهِ بِقَوْلِهِ -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ- : (لَا تُنْكَحُ الْمَرْأَةُ عَلَى عَمَّتَيْهَا، وَلَا عَلَى خَالَاتِهَا، وَلَا عَلَى بَنَاتِ أَخِيهَا وَأَخْتَيْهَا، فَإِنَّكُمْ إِذَا فَعَلْتُمْ ذَلِكَ قَطَعْتُمْ أَرْحَامَكُمْ) ^(٢) . انْتَهَى .

وَنَصَّ أَحْمَدُ أَنَّهُ يَجِبُ صِلَةُ الرَّحِمِ مُحَرَّمًا كَانَ، أَوْ لَا .
وَسُئِلَ أَحْمَدُ عَنْ رَجُلٍ لَهُ إِخْوَةٌ وَأَخَوَاتٌ بِأَرْضٍ غَضَبٍ، تَرَى أَنْ يَزُورَهُمْ ؟، قَالَ : « نَعَمْ، يَزُورُهُمْ، وَيُرَاوِدُهُمْ عَلَى الْخُرُوجِ مِنْهَا، فَإِنْ أَجَابُوا إِلَى ذَلِكَ، وَإِلَّا لَمْ يَقُمْ مَعَهُمْ، وَلَا يَدْعُ زِيَارَتَهُمْ » .

(١) رَوَاهُ بِهَذَا اللَّفْظِ ابْنُ أَبِي الدُّنْيَا فِي (مَكَارِمِ الْأَخْلَاقِ ٢٠٨)، وَابْنُ زُبَيْرٍ فِي مُسْنَدِهِ (٢/٣٧٣) كَشَفَ الْأَسْتَارَ، وَالشَّجَرِي فِي (الْأَمَالِي الْخَمِيسَةِ ٢/١٢٦) . - وَوَقَعَ فِي الْمَطْبُوعِ مِنَ (الْأَمَالِي) (نَلَوَا) بِالنُّونِ - .

(٢) رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ (١/٧٨)، وَالتِّرْمِذِيُّ (١١٢٥) .

قال :

وَيَحْسُنُ تَحْسِينَ خُلُقٍ وَصُحْبَةٍ
وَلَا سِيِّئًا لِلْوَالِدِ التَّكْدِيرِ
وَلَوْ كَانَ ذَا كُفْرٍ وَأَوْجِبَ طَوْعَهُ
سِوَى فِي حَرَامٍ أَوْ لِأَمْرٍ مُؤَكَّدٍ
كَطَلَابِ عِلْمٍ لَا يَضُرُّهُمَا بِهِ
وَتَطْلِيقِ زَوَاجَاتٍ بِرَأْيٍ مُجَرَّدٍ

« حُسْنُ الْخُلُقِ »؛ هو القيامُ بحقوقِ المسلمين، وحُسْنُ الصُّحْبَةِ معهم، وهو ركنٌ من أركانِ الدين؛ إذ الدينُ معناه السَّفرُ إلى الله سبحانه وتعالى، وَمَنْ أَرَادَ السَّفَرَ حَسَّنَ الصُّحْبَةَ فِي مَنَازِلِ السَّفَرِ مَعَ الْمَسَافِرِينَ، وَالْخُلُقُ كُلُّهُمْ مُسَافِرُونَ يَسِيرُ لَهُمُ الْعُمْرُ سِيرَ السَّفِينَةِ بِرَأْيِهَا.

وَأَقْلُ دَرَجَاتِ حُسْنِ الصُّحْبَةِ كَفُ الْأَذَى عَنْهُمْ؛ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ :
(الْمُسْلِمُ مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ، وَالْمُهَاجِرُ مَنْ هَجَرَ مَا نَهَى اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ)^(١). [وَفَوْقَ ذَلِكَ أَنْ يَنْفَعَهُمْ، وَيَحْسُنَ إِلَيْهِمْ]. وَفَوْقَ ذَلِكَ أَنْ يَحْتَمَلَ الْأَذَى مِنْهُمْ، وَيَحْسُنَ مَعَ ذَلِكَ إِلَيْهِمْ، وَهَذِهِ دَرَجَةُ الصَّدِيقَيْنِ؛ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ؓ : (إِنْ أَرَدْتَ أَنْ تَسْبِقَ الصَّدِيقَيْنِ فَصِلْ مَنْ قَطَعَكَ، وَأَعْطِ مَنْ حَرَمَكَ، وَاعْفُ عَمَّنْ ظَلَمَكَ)^(٢).

(١) رواه البخاري (٦٤٨٤)، ومسلم (٤٠) من حديث عبد الله بن عمرو ؓ .

(٢) رواه الإمام أحمد (١٤٨/٤) من حديث عقبة بن عامر ؓ، بنحوه .

وَجَمْلَةُ الْحَقُوقِ كَثِيرَةٌ؛ مِنْهَا: أَنْ لَا يُحِبُّ لِلنَّاسِ إِلَّا مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ .
وَمِنْهَا أَنْ يَتَوَاضَعَ لِكُلِّ أَحَدٍ، وَلَا يَفْخَرُ عَلَيْهِ، فَإِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ
فَخُورٍ، وَإِنْ تَكَبَّرَ عَلَيْهِ غَيْرُهُ فَلِيَحْمِلَ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ
وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ ﴾ ^(١) .

وَمِنْهَا تَوْقِيرُ الْمَشَايخِ؛ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : (مِنْ إِجْلَالِ اللَّهِ تَبَارَكَ
وَتَعَالَى إِكْرَامُ ذِي الشَّيْبَةِ الْمُسْلِمِ) ^(٢)، وَقَالَ : (مَا وَقَّرَ شَابٌّ شَيْخًا إِلَّا قَيَّضَ
اللَّهُ تَعَالَى [لَهُ] فِي سِنِّهِ مَنْ يُوَقِّرُهُ) ^(٣)، وَهَذَا مَبْشَرٌ بِطُولِ الْعُمَرِ مَعَ الْأَجْرِ .
وَمِنْهَا أَنْ يَكُونَ مَعَ الْخَلْقِ طَلْقٌ ^(٤) الْوَجْهَ؛ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : (أَتَدْرُونَ
عَلَى مَنْ حُرِّمَتِ النَّارُ ؟)، قَالُوا : "اللَّهُ، وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ"، قَالَ : (عَلَى الْهَيِّنِ
الَلَّيْنِ السَّهْلِ الْقَرِيبِ) ^(٥) .

وَمِنْهَا إِصْلَاحُ ذَاتِ الْبَيْنِ . وَمِنْهَا أَنْ لَا يَسْمَعَ بِلَاغَاتِ النَّاسِ بَعْضُهُمْ
عَلَى بَعْضٍ، وَلَا يَبْلُغُ بَعْضُهُمْ مَا سَمِعَ مِنْ بَعْضٍ؛ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ :
(لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ قَتَاتٌ) ^(٦) . وَقِيلَ : «مَنْ نَمَّ إِلَيْكَ نَمَّ عَلَيْكَ» .

(١) الأعراف : ١٩٩ .

(٢) رواه أبو داود (٤٨٤٣)، والبخاري في (الأدب المفرد ٣٥٧) .

(٣) رواه الترمذي (٢٠٢٢)، والبخاري في (شرح السنة ١٣ / ٤٠)، وابن عدي في (الكامل
٢٧ / ٣) . بلفظ : (ما أكرم .. الخ) .

(٤) في أ [طليق] .

(٥) رواه بهذا اللفظ ابن حبان (٢١٦ / ١) . ورواه الإمام أحمد (٤١٥ / ١)، والترمذي (٢٤٨٨)،
وغيرهم بلفظ : (إنما حرم الله) .

(٦) رواه البخاري (٦٠٥٦)، ومسلم (١٠٥) .

وَمِنْهَا أَنْ يُحْسِنَ إِلَى كُلِّ أَحَدٍ؛ أَهْلًا لَذَلِكَ، أَوْ لَمْ يَكُنْ؛ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:
(اصْنَعُ الْمَعْرُوفَ إِلَى كُلِّ أَحَدٍ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ أَهْلَهُ فَأَنْتَ أَهْلُهُ)^(١) .

وَمِنْهَا أَنْ يَخَالَقَ النَّاسَ كُلَّ صِنْفٍ بِأَخْلَاقِهِمْ؛ قَالَ دَاوُدُ -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ
وَالسَّلَامُ- : « إلهي كَيْفَ لِي أَنْ يَحْبِبَنِي النَّاسُ وَأَسْلَمُ فِيمَا بَيْنِي وَبَيْنَكَ »،
فَأَوْحَى اللَّهُ تَعَالَى إِلَيْهِ : « خَالِقِ أَهْلَ الدُّنْيَا بِأَخْلَاقِهِمْ، وَخَالِقِ أَهْلَ الْآخِرَةِ
بِأَخْلَاقِ الْآخِرَةِ » .

وَمِنْهَا أَنْ يَسْتُرَ عَوْرَاتِ الْمُسْلِمِينَ؛ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : (لَا يَرَى امْرُؤٌ مِنْ
أَخِيهِ عَوْرَةً فَيَسْتُرُهَا إِلَّا دَخَلَ الْجَنَّةَ)^(٢) .

وَمِنْهَا أَنْ يَتَّقِيَ مَوَاقِعَ التُّهْمِ؛ صِيَانَةً لِقُلُوبِ النَّاسِ عَنْ سُوءِ الظَّنِّ بِهِ،
وَالسَّتِيهِمِ مِنَ الْغَيْبَةِ .

وَمِنْهَا أَنْ يَسْعَى فِي قَضَاءِ حَوَائِجِ الْمُسْلِمِينَ، وَلَوْ شَفَاعَةً .
[وَمِنْهَا السَّلَامُ، وَالْمَصَافَحَةُ]^(٣) .

وَمِنْهَا أَنْ يَنْصَرَ أَخَاهُ فِي غَيْبَتِهِ؛ فِيرُدَّ عَنْ عَرْضِهِ، وَمَالِهِ؛ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:
(مَا مِنْ امْرِئٍ يَنْصُرُ مُسْلِمًا فِي مَوْضِعٍ يُنْتَهَكُ فِيهِ مِنْ عَرْضِهِ، وَتُسْتَحْلُ حُرْمَتُهُ
إِلَّا نَصَرَهُ اللَّهُ تَعَالَى فِي مَوْضِعٍ يَحِبُّ فِيهِ نَصْرَتَهُ)^(٤) .

(١) رواه الدارقطني في (العلل ٣/١٠٧)، وفي كتابه (المستجد من فعلات الأجواد رقم : ٨) .
من حديث علي بن أبي طالب ؓ .

(٢) رواه بهذا اللفظ الخرائطي في (مكارم الأخلاق ١/٤٧٤)، والبغوي في (شرح السنة
٩٩/١٣) من حديث أبي سعيد الخدري ؓ .

(٣) ما بين المعكوفتين من أ ، وساقط من ب .

(٤) رواه الإمام أحمد (٤/٣٠)، وأبو داود (٤٨٨٤) .

وَمِنْهَا أَنْ يُدَارِيَ أَهْلَ الشَّرِّ لَيْسَلَمَ مِنْهُمْ؛ قَالَ ﷺ : (مَا وَقَى امْرُؤٌ عَرْضَهُ
بِهِ فَهُوَ صَدَقَةٌ لَهُ)^(١) . وَقَالَ : (خَالِطُوا النَّاسَ بِأَبْدَانِكُمْ، وَزَائِلُوهُمْ)^(٢)
بِالْقُلُوبِ)^(٣) .

وَمِنْهَا أَنْ لَا يَجَالِسَ الْمَوْتَى؛ وَهُمْ الْأَغْنِيَاءُ، وَيَجَالِسُ الْمَسَاكِينَ؛ قَالَ عَلَيْهِ
الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : (إِيَّاكُمْ وَمَجَالِسَةَ الْمَوْتَى)، قِيلَ : " وَمَنْ هُمْ ؟ "، قَالَ :
(الْأَغْنِيَاءُ)^(٤) .

وَقَالَ : (اللَّهُمَّ أَحْيِنِي مِسْكِينًا، وَأَمْتِنِي مِسْكِينًا، وَاحْشُرْنِي فِي زَمْرَةِ
الْمَسَاكِينِ)^(٥) .

وَقَالَ مُوسَى : « إِلَهِي أَيْنَ أَطْلُبُكَ ؟ »، قَالَ : « عِنْدَ الْمُنْكَسِرَةِ قُلُوبِهِمْ » .
وَمِنْهَا أَنْ لَا يَجَالِسَ إِلَّا مَنْ يَفِيدُهُ فِي الدِّينِ فَائِدَةً، أَوْ يَسْتَفِيدَ مِنْهُ،
وَأَمَّا أَهْلُ الْعَفْلَةِ فَيَحْذَرُهُمْ .

وَمِنْهَا أَنْ يَعُودَ مَرِيضَهُمْ . وَيُشَيِّعَ جَنَائِزَهُمْ . وَيُزَوِّرَ قُبُورَهُمْ . وَيَدْعُو لَهُمْ .
وَيَشْمُتُ الْعَاطِسَ . وَيَرُدُّ السَّلَامَ . وَيَنْصِفُ النَّاسَ مِنْ نَفْسِهِ . وَيَنْصَحَ إِذَا
اسْتُنْصَحَ . وَنَحْوَ ذَلِكَ فَهَذَا كُلُّهُ مِنْ حُسْنِ الْخُلُقِ .

(١) رَوَاهُ الْحَاكِمُ (٢/٥٠)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (١٠/٢٤٢)، وَابْنُ أَبِي حَتْمٍ (١٠/٢٩٤) .

(٢) فِي أ [رَأَيْتُهُمْ]، وَفِي ب [وَرَأَيْتُهُمْ]، وَمَا أَثْبَتَ مِنْ مَصَادِرِ التَّخْرِيجِ .

(٣) رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي (المعجم الكبير ٩/٣٥٣)، وَالْحَاكِمُ (٣/٣٤٣) .

(٤) رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (١٧٨٠) بَلْفَظٍ : (إِيَّاكَ وَمَجَالِسَةَ الْأَغْنِيَاءِ) .

وَهَذَا اللَّفْظُ أَخَذَهُ الْمُصَنِّفُ مِنْ كِتَابِ (الإحياء) لِلْغَزَالِيِّ، وَقَالَ ابْنُ السَّبْكِ : "لَمْ أَجِدْ لَهُ
إِسْنَادًا؛ أَيُّ بِهَذَا اللَّفْظِ .

(٥) رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (٢٣٥٢)، وَابْنُ مَاجَهَ (٤١٢٦)، وَالْحَاكِمُ (٤/٣٢٢) .

وقد جعل النبي ﷺ حُسْنَ الخُلُقِ مِنْ أَكْمَلِ خِصَالِ الإِيمَانِ؛ كَمَا خَرَجَ الإمامُ أحمدُ، وأبو داودَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ ؓ عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : (أَكْمَلُ الْمُؤْمِنِينَ إِيْمَانًا أَحْسَنُهُمْ خُلُقًا)^(١)، وَخَرَّجَهُ مُحَمَّدُ بْنُ نَصْرِ الْمَرْوُزِي، وَزَادَ فِيهِ : (وَإِنَّ الْمَرْءَ لَيَكُونُ مُؤْمِنًا وَإِنْ فِي خُلُقِهِ شَيْءٌ فَيُنْقَصُ ذَلِكَ [مِنْ])^(٢) إِيْمَانِهِ)^(٣) .

وقال ﷺ : (الْبِرُّ حُسْنُ الْخُلُقِ)^(٤)، وَقَالَ : (إِنَّ الْمُؤْمِنَ لَيُذَرِّكُ بِحُسْنِ خُلُقِهِ دَرَجَةَ الصَّائِمِ الْقَائِمِ)^(٥)، وَقَالَ : (مَا مِنْ شَيْءٍ يُوضَعُ فِي الْمِيزَانِ أَثْقَلُ مِنْ حُسْنِ الْخُلُقِ، وَإِنَّ صَاحِبَ حُسْنِ الْخُلُقِ لَيَبْلُغُ بِهِ دَرَجَةَ صَاحِبِ الصَّوْمِ، وَالصَّلَاةِ) رَوَاهُ^(٦) أحمدُ، وَغَيْرُهُ^(٧) .

وَفِي (صَحِيحِ ابْنِ حِبَّانَ) عَنْ ابْنِ عَمْرٍو^(٨) عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : (أَلَا أَخْبَرُكُمْ بِأَحَبِّكُمْ إِلَى اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وَأَقْرَبَكُمْ مِنِّي مَجْلَسًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ ؟)، قَالُوا : ' بَلَى '، قَالَ : (أَحْسَنُكُمْ خُلُقًا)^(٩) . وَقَالَ : (أَنَا زَعِيمٌ بَيْتٍ فِي أَعْلَى

(١) رَوَاهُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ ؓ الْإِمَامُ أَحْمَدُ (٥٢٧/٢)، وَأَبُو دَاوُدَ (٤٦٨٢)، وَالْحَاكِمُ (٣/١) . وَرَوَاهُ عَنْ غَيْرِهِ .

(٢) مَا بَيْنَ الْمَعْكُوفَتَيْنِ مِنْ أ، وَكِتَابِ (تَعْظِيمِ قَدْرِ الصَّلَاةِ ١/٤٤٢) .

(٣) رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ نَصْرِ فِي (تَعْظِيمِ قَدْرِ الصَّلَاةِ ١/٤٤٢)، مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ ؓ .

(٤) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٩٨٠) .

(٥) رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ (٩٤/٦)، وَأَبُو دَاوُدَ (٤٧٩٨) .

(٦) فِي أ [رَوَاهَا] .

(٧) رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ (٤٤٦/٦)، وَأَبُو دَاوُدَ (٤٧٩٩)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٠٠٢) .

(٨) فِي الْأَصْلَيْنِ [ابْنِ عَمْرٍو] . وَالتَّصْوِيبُ مِنْ مَصَادِرِ التَّخْرِيجِ .

(٩) رَوَاهُ ابْنُ حِبَّانَ (٢٣٥/٢)، وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ (٢١٧/٢) .

الجنة لمن حسن خلقه (خرّجه أبو داود، وغيره ^(١)). وعن أبي موسى الأشعري
 ﷺ قال : قال رسول الله ﷺ : (حسنُ الخلق زمامٌ من رحمة الله تعالى في أنفِ
 صاحبه، والزّمام بيدُ الملك، والمَلِك يجرُّه إلى الخير، والخيرُ يجرُّه إلى الجنة .
 وسوءُ الخلق زمامٌ من عذاب الله تعالى في أنفِ صاحبه، والزّمام بيدُ الشيطان،
 والشيطان يجرُّه إلى الشر، والشرُّ يجرُّه إلى النار) ^(٢) .

تنبّيه

حسنُ الخلق أن لا تغضب، ولا تحقد؛ قاله أحمد، وعنه أنه قال : « حسنُ
 الخلق أن تحتملَ ما يكون من الناس » .

وقال الحسن : « حسنُ الخلق الكرم، والبذلة، والاحتمال » .
 وعن الشعبي : « البذلة، والعطية، والبشرُ الحسن »، وكان الشعبي كذلك .
 وعن ابن المبارك : « بسطُ الوجه، وبذلُ المعروف، وكفُّ الأذى » .

وسئل سلامُ بن مطيع عن حسن الخلق، فأنشد :

نَراه إِذا ما جِئَتْهُ مُتَهَلِّلا

كَأَنَّكَ تُعْطِيهِ الَّذِي أَنتَ سائِلُهُ

وَلَوْ لَمْ يَكُنْ فِي كَفِّهِ غَيْرَ رُوحِهِ

لَجَادَ بِهَا فَلْيَتَّقِ اللَّهَ سَائِلُهُ

هُوَ الْبَحْرُ مِنْ أَيِّ النَّواحِي أَتَيْتُهُ

فَلَجَّئْتُ الْمَعْرُوفُ وَالْجُودُ سَاحِلُهُ

(١) رواه أبو داود (٤٨٠٠) .

(٢) رواه البيهقي في (الشعب ٦/٢٨٦)، وضعفه [و انظر : الدر المنثور للسيوطي ٨٢/٢] .

فصل

ويُقَدَّر في هذا كله أن يكونَ مع الوالِدَيْن؛ لأن حُسْنَ الخُلُق، وحُسْنَ الصُّحبة معهما مِن بَرِّهما .

ويُقَدَّم في ذلك بَرُّ الأم؛ لما رَوَى بِهِزُ بْنُ حَكِيمٍ، عَنِ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ أَنَّهُ قَالَ: "يا رسولَ اللهِ مَنْ أبر؟"، قال: (أُمُّكَ)، قال: "ثم مَنْ؟"، قال: (أباك)، قال: "ثم مَنْ؟"، قال: (ثم [الأقرب، فالأقرب])^(١). وقد أَمَرَ النبي ﷺ أَسْمَاءَ أَنْ تُصِلَ أُمَّهَا؛ وهي مُشْرِكَةٌ^(٢).

وعن أبي هريرة ؓ جاء رجلٌ إلى النبي ﷺ، فقال: يا رسولَ اللهِ مَنْ أَحَقُّ الناسِ بِحُسْنِ صُحَابَتِي؟، قال: (أُمُّكَ)، قال: ثم مَنْ؟، قال: (أُمُّكَ)، [قال: ثم مَنْ؟، قال: (أُمُّكَ)]^(٣)، قال: ثم مَنْ؟، قال: (أَبوك). رواه البخاري^(٤).

وفي هذا الحديث دليلٌ على أن محبةَ الأم، والشَّفَقَةَ عليها ينبغي أن تكونَ ثلاثةَ أمثالِ الأب؛ لأنه ذَكَرَ الأمَّ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، وَذَكَرَ الأبَّ مَرَّةً واحدةً؛ والسِّرُّ في ذلك أن الأم تنفردُ عَنِ الأبِ بثَلَاثَةِ أَشْيَاءٍ؛ صُعُوبَةُ الحَمَلِ، وَصُعُوبَةُ الوَضْعِ، وَصُعُوبَةُ الرِّضَاعِ والتَّربِيَةِ، فهذه تنفردُ بها دونَ الأب - ذكره ابن بطال^(٥) - .

(١) رواه الإمام أحمد (٥/٥)، وأبو داود (٥١٣٩)، والترمذي (١٨٩٧).

(٢) رواه البخاري (٥٩٧٨)، ومسلم (١٠٠٣).

(٣) من أ، وساقط من ب.

(٤) رواه البخاري (٥٩٧١)، ومسلم (٢٥٤٨).

(٥) شرح صحيح البخاري، لابن بطال ١٨٩/٩.

وَقَالَ ﷺ لِقَسْرَةِ الْكِنْدِيَّةِ - وَكَانَتْ مِنْ عَجَائِزِ الْعَرَبِ - : (يَا قَسْرَةَ ، اذْكُرِي اللَّهَ عِنْدَ الْخَطِيئَةِ يَذْكُرْكَ عِنْدَهَا بِالْمَغْفِرَةِ ، وَأَطِيعِي زَوْجَكَ يَكْفِيكَ اللَّهُ تَعَالَى أَمْرَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ ، وَبِرِّي وَالْدِيكَ يَكْثُرُ خَيْرُ بَيْتِكَ)^(١) .

فصل

وَمِنْ الْوَاجِبِ بِرُّ الْوَالِدَيْنِ وَإِنْ كَانَا فَاسِقَيْنِ ، وَطَاعَتُهُمَا فِي غَيْرِ مَعْصِيَةِ اللَّهِ - سَبْحَانَهُ وَتَعَالَى - .

فَإِنْ كَانَا كَافِرَيْنِ فَلْيَصَاحِبْهُمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا ، وَلَا يُطْعِمُهُمَا فِي كُفْرٍ ، وَلَا فِي مَعْصِيَةٍ ؛ قَالَ السَّامَرِيُّ : « لَأَنَّهُ لَا طَاعَةَ لِمَخْلُوقٍ فِي مَعْصِيَةِ الْخَالِقِ » .
وَكَذَلِكَ لَا طَاعَةَ لَهُمَا فِي تَرْكِ وَاجِبٍ ؛ كَتَعْلِيمِ الْعِلْمِ الْوَاجِبِ ، وَالسَّفَرِ إِلَيْهِ ، وَتَرْكِ الصَّلَاةِ الْوَاجِبَةِ ، وَالْحَجِّ ، وَالزَّكَاةِ ، وَمَا أَشَبَّهُ ذَلِكَ مِنْ الْفَرَائِضِ .

وَأِنْ [أَمْرَهُ أَبُوهُ]^(٢) بِطَّلَاقِ امْرَأَتِهِ ، لَمْ يَجِبْ - ذَكَرَهُ الْأَكْثَرُ [مِنْ] الْأَصْحَابِ - ، وَهُوَ إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ . وَالرَّوَايَةُ الْأُخْرَى : يُطَلَّقُ إِذَا كَانَ أَبُوهُ عَدْلًا ، قَالَ سِينْدِي : سَأَلَ رَجُلٌ أَبَا^(٣) عَبْدِ اللَّهِ فَقَالَ : إِنْ أَبِي أَمَرَنِي^(٤) أَنْ أَطْلُقَ امْرَأَتِي ؟ ، فَقَالَ : « لَا تَطْلُقْهَا » ، قَالَ : أَلَيْسَ عُمَرُ سَأَلَ ابْنَهُ عَبْدَ اللَّهِ أَنْ يَطْلُقَ

(١) رواه أبو نعيم الأصبهاني في (معرفة الصحابة ٦ / ٣٤٣١) ، ومن طريقه ابن الأثير في (أسد الغابة ٧ / ٢٤٤) .

(٢) ما بين المعكوفتين ليس في الأصلين ، وهو مثبت من (الآداب الشرعية ، لابن مفلح) .

(٣) في الأصلين [لأبي] ، والتصويب من (الآداب الشرعية) .

(٤) في ب [ياأمرني] .

امراته ؟، قال : « حَتَّى يَكُونَ أَبُوكَ مِثْلَ عُمَرَ » . واختار أبو بكر -من أصحابنا- أنه يجب؛ لأمر^(١) النبي ﷺ لابن عمر^(٢) .

وَنَصَّ أَحْمَدُ إِذَا أَمَرَتْهُ أُمُّهُ بِالطَّلَاقِ قَالَ : « لَا يَعْجِبُنِي أَنْ يَطْلُقَ؛ لِأَنَّ حَدِيثَ ابْنِ عُمَرَ فِي الْأَبِ » . وفي أخرى قال : « لَا يَطْلُقُ لِأَمْرِ أُمِّهِ، فَإِنْ أَمَرَهُ الْأَبُ بِالطَّلَاقِ طَلَّقَ إِذَا كَانَ عَدْلًا » .

قَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ^(٣) فَيَمَن تَأْمَرُهُ أُمُّهُ بِطَلَاقِ امْرَأَتِهِ : « لَا يَحِلُّ لَهُ أَنْ يَطْلُقَهَا بَلْ عَلَيْهِ أَنْ يَبْرَهَا، وَلَيْسَ طَلَاقُ امْرَأَتِهِ مِنْ بَرِّهَا » .

فوائد

الأولى : قال الإمام أحمدُ في غلامٍ يصوم، وأبواه ينهياه عن الصَّوم : « ما يعجبني أن يصوم إذا نهياه، لا أحبُّ أن ينهياه - يعني في التطوع - » .
وَقَالَ أَيْضًا فِي رَجُلٍ يَصُومُ التَّطَوُّعَ، فَسَأَلَهُ أَبَوَاهُ - أَوْ أَحَدُهُمَا - أَنْ يَفْطِرَ : « لَهُ أَجْرُ الْبَرِّ وَالصَّوْمِ إِذَا أَفْطَرَ » .
وَسُئِلَ إِذَا أَمَرَاهُ لَا يَصَلِّي إِلَّا الْمَكْتُوبَةَ، قَالَ : « يَدَارِيهِمَا وَيَصَلِّي » .
وَنَصَّ عَلَى خُرُوجِهِ مِنْ صَلَاةِ النَّفْلِ إِذَا سَأَلَهُ أَحَدُ وَالِدَيْهِ؛ ذَكَرَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ .

(١) في الأصلين [أمر]، والتصويب من (الآداب الشرعية) .

(٢) رواه الإمام أحمد (٢/ ٢٠)، وأبو داود (٥١٣٨)، والترمذي (١١٨٩)، وابن ماجه (٢٠٨٨) .
ولفظه أن ابن عمر قال : كانت تحي امرأة كان عمر يكرهها، فقال : طلقها، فأبيت، فأتى عمر رسول الله ﷺ، فقال : (أطع أباك) .

(٣) مجموع فتاوى شيخ الإسلام ١١٢/ ٣٣ .

الثانية : قال أحمدُ في رواية عليّ بن الحسن المصري، وسأله عن رجلٍ يكون له والدٌ يكون جالساً في بيتٍ مفروشٍ بالديباج يدعوه ليدخلَ عليه ؟، قال : « لا يدخلُ عليه »، قال : يا أبا [عبد الله ! ياباً]^(١) عليه والدّه إلا أن يدخل، قال : « يَلْفُ البِيسَاطُ من تحت رِجلِهِ ويدخله » .

الثالثة : قال الموفق^(٢) - في حج التطوع - : « إن للوالد منع الولد من الخروج إليه؛ لأنّه له منعه من الغزو، وهو من فروض الكيفيات، فالتطوع أوّلَى » .

الرابعة : لا يجاهد من أبواه مسلمان إلا بأذنهما؛ أعني تطوعاً، يُروى ذلك عن عُمر، وعثمان - رضي الله تبارك وتعالى عنهما -، وهو قولُ مالك، والشافعي، وسائر أهل العلم، قال أحمدُ - في رواية أبي الحارث - في الرجل يغزو؛ وله والدّة : « إذا أذنت له وكان له من يقوم بأمرها » . وفي رواية أبي داود : « إذا نظر سرورها^(٣) »، قال : هي تأذن، قال : « إن أذنت لك من غير أن يكونَ في قلبِها^(٤) وإلا فلا تغزو » .

الخامسة : قال الإمام أحمد : « يرّ الوالدين كفارة الكبائر » . وقال أبو بكر في (زاد المسافر) : « من أغضب أبويه وأبكاهما يرجع يضحكهما؛ يعني من ذلك » .

(١) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصلين، ومثبت من (الآداب الشرعية) .

(٢) المغني، للموفق ابن قدامة ٤٣٣/٥ .

(٣) كذا في الأصلين، وفي (مسائل أبي داود ١٥١١) : [انظر سرورها فيما هو] .

(٤) في (مسائل أبي داود) هنا زيادة [لطنخ]، وفي (الآداب ٤٣٤/١) بدلها [حرج] .

قال الشيخ تقي الدين : يقتضي هذا أن يُبرَّأ في جميع المباحات، فما أمراه
اتَّمَرَ، وما نهَّيَاهُ انْتَهَى، وهذا فيما [فيه] ^(١) منفعة لهما، ولا ضرر عليه فيه
ظاهر؛ مثل ترك السفر، وترك المبيت عنهما ناحية .

والذي ينتفعان ولا يتضرر هو بطاعتهما فيه قِسمان :
قسم يضرهما تركه، فهذا لا يُستَراب في وجوب طاعتهما فيه، بل عندنا
هذا يجب للجار .

وقسم ينتفعان به ولا يضرهما أيضاً يعني تركه، يجب طاعتهما فيه .
فأما ما كان يضره طاعتهما فيه، لم تجب طاعتهما فيه، لكن إن شقَّ عليه
ولم يضره وجب .

السادسة : قال أحمد في رجل تسأله أمه أن يشتري لها ملحفة للخروج،
قال : « إن كان خروجها في باب من أبواب البر؛ مثل عيادة قريب، أو جار،
أو قرابة لأمر واجب فلا بأس . وإن كان غير [ذلك] ^(٢) فلا يُعينها على
الخروج » .

السابعة : قيل لأحمد : إن أمرني أبي بإتيان السلطان، له علي طاعة ؟،
قال : « لا » .

الثامنة : ذكر ابن عقيل : « كما يجب الإغضاء [عن زلات الوالدين،
يجب الإغضاء] ^(٣) عن زلات القرون الثلاثة » .

(١) فما بين المعكوفتين ليس في الأصلين .

(٢) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصلين، ومثبت من (الآداب الشرعية) .

(٣) ساقط من أ، ومثبت من ب .

التاسعة : ينبغي احترام المعلم، والتواضع له . وذكر بعضُ الشافعية :
« أن حقَّه أكَّد من حقِّ الوالد؛ لأنه سببٌ لتحصيل الحياة الأبدية، والأبُ
سببٌ لحصول الحياة الفانية » .

فعلى هذا تجبُ طاعته، وتحرمُ مخالفته، قال ابنُ مفلح^(١) : وأظنه -أي
بعض الشافعية- صرَّح بذلك .

قال : وينبغي أن يكون فيما يتعلَّق بالعلم لا مُطلقاً . والله سبحانه أعلم .
انتهى .

العاشرة : هل تجبُ طاعةُ الوالد في تناول المال المُستَبه؟ وهو ما بعضُه
حلالٌ، وبعضُه حرامٌ ؟

ينبغي أن يُبنى ذلك على مسألة تحريم تناوله؛ وفيها أقوالٌ في المذهب :
أحدها : التحريم، قال الأزجي في (نهايته) : « هو قياس المذهب » ،
قال أحمد^(٢) : « لا يعجبني أن يأكلَ منه » ، وسئل عن الذي يتعامل بالرِّبا يُؤكَل
عنده، قال : « لا قد لَعَنَ رسولُ الله ﷺ آكِلَ الرِّبا ومُوكَلَه^(٣) ، وقد أَمَرَ النبي
ﷺ بالوقوف عند الشبهة^(٤) » .

الثاني : إن زَادَ الحَرَامُ على الثُلثِ حَرَمَ الكُلِّ، وإلا فلا . قدَّمه في
(الرعاية) .

(١) الآداب الشرعية لابن مفلح ٤٣٩/١ .

(٢) رواه عنه أبو بكر المروذي في كتاب (الورع ص ٤٨) .

(٣) رواه أبو داود (٣٣٣٣)، والترمذي (١٢٠٦) .

(٤) رواه البخاري (٥٢)، ومسلم (١٥٩٩) من حديث النعمان بن بشير ؓ أن النبي ﷺ قال :
(من اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه، ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام) .

الثالث : إن كان الأكثرُ الحرامَ^(١) حَرُمَ، وإلا فلا؛ قَطَعَ به ابنُ الجوزي في (المنهاج)^(٢)، وذكر الشيخُ تقي الدين أنه أحد الوجهين .

الرابع : عدمُ التحريم مُطلقاً، قلَّ الحرامُ أو كثر، وهو ظاهر ما قطع به، وقَدَّمه غيرُ واحد .

وَيَنبِي على هذا الخلاف حُكْمُ معاملتِهِ، وقبول ضيافته وهديته، ونحو ذلك، لكن يُكره .

[قال ابن الجوزي^(٣)] (٤) - بناءً على ما ذكره - : ويجبُ السؤالُ .

فإن كان هو المسؤول وَعَلِمَتْ أن له غَرَضاً في حُضورك، وقبول هديته فلا ثقةً بقوله . وقد يكون ذلك عُذْراً في تركِ الإجابة، ولو على رواية الكراهة^(٥) . قال المروزي : قلتُ لأبي عبد الله : هل للوالدين طاعةٌ في الشُّبهة ؟، فقال : « في مثلِ الأكل ؟ »، قلتُ : نعم، فقال : « مَا أَحَبُّ أن يقيمَ على الشُّبهة مع والديه » .

الحادية عشر : ذَكَرَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّين أنه ليسَ لأحد الأبوين أن يُلْزِمَ الولدَ بِنِكَاحٍ مَنْ لا يُريد، وأنه إذا امتنع لا يكون عاقاً؛ وإذا لم يكن لأحدٍ أن يلزمه بأكلٍ ما ينفَرُ عنه مَعَ قدرته على أَكلِ مَا تَشْتَهيه نفسه، كان النِّكَاحُ

(١) في أ [حرام] .

(٢) انظر : مختصر منهاج القاصدين ص ١١٤ .

(٣) انظر : مختصر منهاج القاصدين ص ١١٦ .

(٤) ما بين المعكوفتين من أ ، وساقط من ب .

(٥) أي ولو قلنا بكراهة تناول طعامه -دون التحريم- فإنه يكون عُذْراً في تركِ إجابة الدعوة الواجبة .

كَذَلِكَ وَأَوَّلَى، فَإِنَّ أَكْلَ الْمَكْرُوهِ مَرَارَةُ سَاعَةٍ، وَعِشْرَةُ الْمَكْرُوهِ مِنَ الزَّوْجَيْنِ عَلَى طُولِ يَوْذِي صَاحِبِهِ، وَلَا يُمْكِنُهُ فِرَاقُهُ . انتهى كلامُهُ .

الثانية عشر : قال رجلٌ لأحمد : لي جاريةٌ، وأمِّي تسألني أن أبيعَها ؟، قال : « تَتَخَوَّفُ تَتَبَعَهَا نَفْسُكَ ؟ »، قال : نعم، قال : « فَلَا تَبِعْهَا »، قال : إنها تقولُ لا أَرْضَى عَلَيْكَ أَوْ تَبِيعَهَا، قال : « إِنْ خِفْتَ عَلَى نَفْسِكَ فَلَيْسَ لَهَا ذَلِكَ » .

قال الشيخ تقي الدين : لَأَنَّهُ إِذَا خَافَ عَلَى نَفْسِهِ يَبْقَى إِمْسَاكُهَا وَاجِبًا؛ وَلَآنَ عَلَيْهِ فِي ذَلِكَ ضَرَرًا . فمفهومُهُ أَنَّهُ إِذَا لَمْ يَخَفْ يَطِيعُهَا .

الثالثة عشر : يأمر أبويه بالمعروف، وينهاهما عن المنكر بغير عُنْفٍ، وَلَا إِسَاءَةٍ، وَلَا تَغْلِيظٍ فِي الْكَلَامِ؛ نَصٌّ عَلَيْهِ، وَقَالَ : « إِذَا رَأَى أَبَاهُ عَلَى أَمْرٍ يَكْرَهُهُ يُكَلِّمُهُ بَغَيْرِ عُنْفٍ، وَلَا إِسَاءَةٍ، وَلَا يُغْلِظُ لَهُ فِي الْكَلَامِ »^(١)، وَإِلَّا تَرَكَهُ لَيْسَ الْأَبُ كَالْأَجْنَبِيِّ » .

وَقَالَ^(٢) : « إِذَا كَانَ أَبَوَاهُ يَبِيعَانِ الْخَمْرَ . فَلَا يَأْكُلُ مِنْ طَعَامِهِمَا، وَخَرَجَ عَنْهُمَا » .

الرابعة عشر : فَيَمَنُ تَأْمُرُهُ أُمُّهُ بِالْمَقَامِ فِي مَوْضِعٍ فِيهِ مَنَاقِبٌ، قَالَ الْمَرْوُذِيُّ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ : فَإِنْ كَانَ يَرَى الْمُنْكَرَ، وَلَا يَقْدِرُ أَنْ يَغْيِرَهُ ؟، قَالَ : « يَسْتَأْذِنُهَا فَإِنْ أَذْنَتْ لَهُ خَرَجَ » .

(١) مَا بَيْنَ الْمَعْكَوفَيْنِ سَاقِطٌ مِنَ الْأَصْلَيْنِ، وَمُثْبِتٌ مِنَ (الْآدَابِ) لِيَسْتَقِيمَ الْكَلَامُ .

(٢) أَيِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ .

قال :

وَأَحْسِنْ إِلَى أَصْحَابِهِ بَعْدَ مَوْتِهِ
فَهَذَا بَقَايَا بِرِّهِ الْمُتَعَوِّدُ

وفي بعض النسخ « الْمُتَزَوِّدُ » .

وجملة ذلك أن أصحاب الوالد يُسَنُّ الإحسانُ إليهم، وصلَّتهم، وبرُّهم؛ لما روى مُسلمٌ من حديث ابن عُمرَ رضي الله تعالى عنهما قال : سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول : ([إِنَّ] ^(١) مِنْ أَبْرِ الْبِرِّ صِلَةُ الرَّجُلِ لِأَهْلِ وَدِّ أَبِيهِ بَعْدَ أَنْ يُولِيَ ^(٢)) ، ورُوي عن عُمر أنه قال : « مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَصِلَ أَبَاهُ فِي قَبْرِهِ فَلْيَصِلْ إِخْوَانَ أَبِيهِ بَعْدَهُ » ^(٣) .

وقال عبدُ العزيز بن أبي رَوَّاد : « إذا كان الرَّجُلُ بَارًّا بِأَبِيهِ فِي حَيَاتِهِمَا ، ثُمَّ لَمْ يَفِ بَعْدَ مَوْتِهِمَا بِبُذُورِهِمَا ، وَلَمْ يَقْضِ دِيُونَهُمَا كُتِبَ عِنْدَ اللَّهِ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - عَاقًا ، وَإِذَا لَمْ يَبْرِهْمَا ، وَأَوْفَى بِبُذُورِهِمَا ، وَقَضَى دِيُونَهُمَا كُتِبَ عِنْدَ اللَّهِ - سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى - بَارًّا » .

قوله : « فَهَذَا بَقَايَا بِرِّهِ » ؛ أي كَمَالُ بِرِّهِ ، فإذا ^(٤) لم يبرِّه بعد موته فليس برُّه كاملاً؛ كما هو ظاهر كلام الناظم -رحمه الله تعالى- .

(١) من ب .

(٢) رواه مسلم (٢٥٥٢)، والإمام أحمد (٨٨/٢)، والترمذي (١٩٠٣) .

(٣) رواه ابن المبارك في (البر والصلة رقم : ٨٨)، وابن الجوزي في (البر والصلة رقم : ١٩٣)، عن عُمر موقوفاً عليه .

(٤) في أ [فإن] .

قال :

وَيُكْرَهُ فِي الْحَمَامِ كُلِّ قِرَاءَةٍ وَذِكْرِ لِسَانٍ وَالسَّلَامُ لِمُبْتَدِي

يُكْرَهُ الْقِرَاءَةُ فِي الْحَمَامِ فِي الْمَنْصُوصِ، وَنَقْلُ صَالِحٍ : « لا يُعْجِبُنِي »،
وظَاهِرُهُ وَلَوْ خَفَضَ صَوْتَهُ، وَالكَرَاهَةُ مَرْوِيَّةٌ عَنْ عَلِيٍّ، وَابْنِ عُمَرَ، وَلَمْ يَكْرَهُهُ
النُّخَعِيُّ، وَمَالِكٌ .

وَأِنْ قَرَأَ فَلَا بَأْسَ؛ لِأَنَّهُ لَا نَصَّ فِيهِ .

وَأَمَّا ذِكْرُ اللَّهِ -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى- بِاللِّسَانِ فَقَالَ النَّازِمُ : « يُكْرَهُ ذَلِكَ »؛
كَمَا رَوَى ابْنُ عُمَرَ -رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا- : « كَتَبَ لَا يَدْخُلَنَّ أَحَدُ الْحَمَامِ
إِلَّا بِمُتَزَّرٍ، وَلَا يَذْكُرُ اللَّهَ -تَعَالَى- فِيهِ حَتَّى يُخْرَجَ » رَوَاهُ سَعِيدٌ فِي (سُنَنِهِ)^(١) .
وُظَاهِرُ كَلَامِ جَمَاعَةٍ لَا يُكْرَهُ؛ وَهُوَ إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ، وَهِيَ الْأَصَحُّ؛ لِأَنَّ
ذِكْرَ اللَّهِ تَعَالَى حَسَنٌ فِي كُلِّ مَكَانٍ مَا لَمْ يَرُدَّ الْمَنْعُ مِنْهُ، وَرَوَى أَنَّ أَبَا هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ
دَخَلَ حَمَامًا فَقَالَ : « لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ »، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَذْكُرُ اللَّهَ تَعَالَى عَلَى كُلِّ
أَحْيَانِهِ^(٢) .

والرواية الأخرى : التوقف .

وَيُكْرَهُ فِيهِ السَّلَامُ، خِلَافًا لِمَا فِي (الْمَغْنِيِّ)^(٣) .

(١) رَوَاهُ عَبْدُ الرَّزَّاقِ فِي (الْمَصْنَفِ ١١٢٠)، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي (الْمَصْنَفِ ١ / ١٠٤)، وَغَيْرُهُمَا .
وَفِيهَا أَنَّ الَّذِي كَتَبَ هُوَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

(٢) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٣٧٣) مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا- .

(٣) الْمَغْنِيُّ ١ / ٣٠٨ .

تنبيهان

أحدهما : قوله : « وَذَكَرَ لِسَانٍ »؛ احترازٌ مِنْ ذِكْرِ الْقَلْبِ .
فإنَّ ذِكْرَ اللَّهِ -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى- بِالْقَلْبِ مُسْتَحَبٌّ^(١)؛ حتى في الخلاء،
ويدلُّ عليه ما لو عَطَسَ في الخلاء فإنه يحمَدُ اللَّهَ -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى- بِقَلْبِهِ
على مَا ذَكَرُوهُ .
وَكَذَا الْأَذَانُ^(٢) .

الثاني : قوله : « لِمُبْتَدِي »؛ احترازٌ مِنْ الرَّدِّ فإنه مُبَاحٌ هُنَا .

فصل

تُكْرَهُ الْقِرَاءَةُ حَالَ خُرُوجِ الرِّيحِ، لَا حَالَ لَمْسِ الذَّكْرِ، وَالزَّوْجَةِ .
وَتُكْرَهُ مَعَ حُلِّ الْجَنَازَةِ جَهْرًا .
وقال ابنُ تيميم : « لَا تَمْنَعُ نَجَاسَةُ الْفَمِ قِرَاءَةَ الْقُرْآنِ، وَيَحْتَمِلُ الْمَنَعُ » .

(١) المراد بذكر القلب : ما يكون من امتلائه بأحوال الإيمان؛ كما بينه الشيخ تقي الدين [كما في
مجموع الفتاوى ١٠/٥٦٦]، وذكر أيضاً أن الناس في الذكر أربع طبقات؛ أحدها : الذكر باللسان
والقلب، وهو المأمور به . والثاني : الذكر بالقلب فقط، قال : فإن كان مع عجز اللسان فحسن،
وإن كان مع قدرته فتركٌ للأفضل . والثالث : الذكر باللسان فقط . والرابع : عدم الأمرين، وهو
حال الخاسرين .

(٢) أي يستحب ترديد الأذان مع المؤذن؛ حتى وهو في الخلاء، وهذا على أحد الروايات،
واختيار الشيخ تقي الدين .

والمشهور من المذهب عدم استحبابه، بل يقضيه إذا خرج . [الإنصاف ٣/١٠٨] .

فصل : في آدابِ قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ

مِنْهَا [إِدْمَانٌ] تِلَاوَتُهُ، وَالبُكَاءُ، وَحَمْدُ اللَّهِ تَعَالَى عِنْدَ قَطْعِ الْقِرَاءَةِ عَلَى تَوْفِيقِهِ وَنِعْمَتِهِ، وَسُؤَالُ الثَّبَاتِ وَالْإِخْلَاصِ، وَالسُّؤَالُ ابْتِدَاءً، وَأَنْ يَسْأَلَ عِنْدَ آيَةِ الرَّحْمَةِ، وَيَتَعَوَّذَ عِنْدَ آيَةِ الْعَذَابِ، وَأَنْ يُجَهَرَ بِالْقِرَاءَةِ لَيْلاً لَا نَهَاراً .

وَأَنْ يَقْرَأَ بِالْقِرَاءَةِ الْمُسْتَفِيزَةِ لَا الشَّاذَّةِ، وَأَنْ تَكُونَ قِرَاءَتُهُ عَلَى الْعُدُولِ الصَّالِحِينَ الْعَارِفِينَ بِمَعَانِيهَا .

وَأَنْ يَقْرَأَ مَا أَمَكَّنَهُ فِي الصَّلَاةِ؛ لِأَنَّهُ أَفْضَلُ أَحْوَالِ الْعَبْدِ وَتُضَاعَفُ فِيهَا الْقِرَاءَةُ؛ [كَمَا] ^(١) جَاءَ فِي الْحَدِيثِ ^(٢) .

وَقَالَ ابْنُ جُرَّادٍ : «كَانُوا يَسْتَحِبُّونَ أَنْ يُخْتِمُوا فِي رَكْعَتِي الْمَغْرِبِ، أَوْ فِي الرُّكْعَتَيْنِ قَبْلَ الْفَجْرِ» .

وَأَنْ يَسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ إِنْ كَانَ قَاعِداً، وَأَنْ يُكْثِرَ التِّلَاوَةَ فِي رَمَضَانَ، وَأَنْ يَتَحَرَّى أَنْ يَعْرِضَهُ كُلَّ عَامٍ عَلَى مَنْ هُوَ أَقْرَأُ مِنْهُ .

وَأَنْ يَقْرَأَهُ بِالْإِعْرَابِ؛ وَقَالَ بَعْضُ الْأَصْحَابِ : «إِنَّ الْمَعْنَى الْاجْتِهَادُ عَلَى حِفْظِ إِعْرَابِهِ، لَا أَنَّهُ يَجُوزُ الْإِخْلَالُ بِهِ عَمْداً؛ فَإِنْ ذَلِكَ لَا يَجُوزُ، وَيُؤَدَّبُ فَاعِلُهُ لِتَغْيِيرِهِ الْقُرْآنَ» .

وَأَنْ يَفْخَمَهُ؛ لِأَنَّهُ رُوي عَنْهُ -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ- : (نَزَلَ الْقُرْآنُ

(١) [كَمَا] لَيْسَتْ فِي الْأَصْلِينَ، وَلَا بَدَّ مِنْهَا لِيَسْتَقِيمَ الْمَعْنَى .

(٢) رَوَاهُ بِهَذَا اللَّفْظِ الْبَيْهَقِيُّ فِي (الشَّعْبِ ٥/ ١٩٢)، وَابْنُ عَدِي فِي (الْكَامِلِ ٢/ ٧٩٥) .

وَيَدُلُّ عَلَى هَذَا الْمَعْنَى مَا رَوَى مُسْلِمٌ (١/ ٥٥٢) مَرْفُوعاً : (ثَلَاثُ آيَاتٍ يَقْرَأُ بِهِنَّ أَحَدُكُمْ فِي

صَلَاتِهِ خَيْرٌ مِنْ ثَلَاثِ خُلُفَاتٍ عِظَامِ سَمَانٍ) . [وَانْظُرْ : لِحَاتِ الْأَنْوَارِ لِلْغَافِقِيِّ ١/ ٦٨] .

بِالتَّفْخِيمِ) ^(١)، قال الحافظ أبو موسى : معناه أن يقرأه على قراءة الرجال، ولا يخضع الصوت به ككلام النساء، وليس معناه كراهة الإمالة . ويحتمل إرادتها، ثم رُخص فيها .

وَأَن يَفْصِلَ كُلَّ سُورَةٍ مَّا قَبْلَهَا بِالْوَقْفِ، أَوِ التَّسْمِيَةِ . وَلَا يَقْرَأُ مِنْ أُخْرَى قَبْلَ فَرَاغِ الْأُولَى . وَأَن يَقِفَ عَلَى رُؤُوسِ الْآيِ؛ وَإِن لَّمْ يَتِمَّ الْكَلَامُ - قَالَه أَبُو مُوسَى - وَفِيهِ خِلَافٌ بَيْنَهُمْ؛ كَوَقْفِهِ ^(٢) - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - فِي قِرَاءَةِ الْفَاتِحَةِ عَلَى كُلِّ آيَةٍ ^(٣) وَلَمْ يَتِمَّ الْمَعْنَى، قَالَ أَبُو مُوسَى : «لَأَنَّ الْوَقْفَ عَلَى آخِرِ السُّورَةِ لَا شَكَّ ^(٤) فِي اسْتِحْبَابِهِ» ^(٥) .

وَأَن يَعْتَقِدَ جَزِيلَ مَا أَنْعَمَ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ عَلَيْهِ إِذْ أَهَّلَهُ لِحِفْظِ كِتَابِهِ . وَيَسْتَصْغِرَ عَرَضَ الدُّنْيَا أَجْمَعَ فِي جَنْبِ مَا خَوَّلَهُ اللَّهُ - سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى - . وَيَجْتَهِدَ فِي شُكْرِهِ . وَأَن يَتْرَكَ الْمَبَاهَاةَ . وَأَن لَا يَطْلُبَ بِهِ الدُّنْيَا بَلْ مَا عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى . وَأَن لَا يَقْرَأَ فِي الْمَوَاضِعِ الْقُدْرَةَ .

وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ دَا سَكِينَةً، وَوَقَارًا، وَقَنَاعَةً، رَاضِيًا بِمَا قَسَمَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، مَجَانِبًا لِلدُّنْيَا، مُحَاسِبًا لِنَفْسِهِ يُعَرِّفُ الْقُرْآنُ فِي سَمِيَّتِهِ وَخُلُقِهِ؛ لِأَنَّهُ صَاحِبُ كِتَابِ الْمَلِكِ، وَالْمُطَّلِعُ عَلَى مَا وَعَدَ فِيهِ وَأَوْعَدَ، فَإِذَا بَدَرَتْ سَيِّئَةٌ بَادَرَ مُحَوَّهَا بِالْحَسَنَةِ .

(١) رواه الحاكم (٢/ ٢٣١)، والبيهقي في (الشعب ٢٢٩٠) .

(٢) في ب [لوقفه] .

(٣) رواه أبو داود (٤٠٠١)، والترمذي (٢٩٢٣) عن أم سلمة رضي الله عنها .

(٤) من ب زيادة [فيه] .

(٥) في (الآداب الشرعية) بعد هذا النقل : "وقد يتعلق بعضها ببعض؛ كسور الفيل مع قریش" .

فصل

وَأَسْتَحَبُّ أَحْمَدُ التَّكْبِيرَ مِنْ أَوَّلِ سُورَةِ الضَّحَى إِلَى أَنْ يَخْتِمَ ^(١) .
وَيُسْتَحَبُّ تَمْكِينُ الْقُرْآنِ، وَتَمْكِينُ حُرُوفِ الْمَدِّ وَاللَّيْنِ مِنْ غَيْرِ تَكْلُفٍ .
قَالَ أَحْمَدُ : «تَعْجِبُنِي الْقِرَاءَةُ السَّهْلَةُ» ، وَكَرِهَ السَّرْعَةَ فِي الْقِرَاءَةِ . وَعَنْهُ
اسْتِحْبَابُ ذَلِكَ إِذَا صَوَّرَ الْحَرْفَ بِلِسَانِهِ، وَلَمْ يُسْقِطْ الْهَجَاءَ، وَقَالَ : «يَحْسَنُ
صَوْتُهُ بِالْقُرْآنِ، وَيَقْرَأُ بِحَسَنِ وَتَدْبِرَ» .
وَيَتَعَوَّذُ قَبْلَ الْقِرَاءَةِ، فَإِنْ قَطَعَهَا قَطَعَ تَرْكُ وَإِهْمَالُ أَعَادَ التَّعَوَّذَ إِذَا رَجَعَ،
وَإِنْ قَطَعَهَا بَعْدَ عَازِمًا عَلَى إِتْمَامِهَا إِذَا زَالَ عُذْرُهُ كَفَاهُ التَّعَوَّذُ الْأَوَّلُ .
وَيُسْتَحَبُّ قِرَاءَةُ الْبِسْمَلَةِ فِي أَوَّلِ كُلِّ سُورَةٍ فِي الصَّلَاةِ وَغَيْرِهَا؛ نَصٌّ عَلَيْهِ،
وَالْمُرَادُ فِي غَيْرِ (بَرَاءة) . وَإِنْ قَرَأَ مِنْ بَعْضِ سُورَةٍ فَلَا بَأْسَ بِالْبِسْمَلَةِ فِي غَيْرِ
الصَّلَاةِ؛ نَصًّا . وَعَنْهُ يَجْهَرُ بِهَا مَعَ الْقِرَاءَةِ، وَعَنْهُ لَا يَجْهَرُ [بِهَا] .

فصل

قَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ : مَنْ كَانَ يَقْرَأُ وَالنَّاسُ يَصَلُّونَ تَطَوُّعًا فَلَيْسَ لَهُ أَنْ
يَجْهَرُ جَهْرًا يُشْغَلُهُمْ بِهِ؛ فَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَرَجَ عَلَى أَصْحَابِهِ وَهُمْ يَصَلُّونَ مِنْ
السَّحَرِ، فَقَالَ : (أَيُّهَا النَّاسُ كُلُّكُمْ يُنَاجِي رَبَّهُ، فَلَا يَجْهَرُ بَعْضُكُمْ عَلَى بَعْضٍ
فِي الْقِرَاءَةِ) ^(٢) . انْتَهَى .
وَفِي (الْمُسْنَدِ) : (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى أَنْ يَرْفَعَ الرَّجُلُ صَوْتَهُ بِالْقِرَاءَةِ قَبْلَ

(١) رُوِيَ مِنْ حَدِيثِ أَبِي بَنْ كَعْبٍ رَوَاهُ الْحَاكِمُ فِي (الْمُسْتَدْرَكِ ٣ / ٣٠٤) ، وَابْدَأَ فِي (الْإِقْنَاعِ
فِي الْقِرَاءَاتِ ٢ / ٨٢١) .

(٢) رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ (٢ / ٣٦) .

العِشاء، وبعدها؛ يَغْلُظُ أصحابه؛ وهم يُصَلُّونَ^(١) .
 وذكَّرَ الحافظُ أبو مُوسَى، وغيره أن مِن جملة الآداب أن لا يَجْهَرُ بَيْنَ
 الْمُصَلِّينَ، أو نِيَامَ، أو تَالِينَ جَهْرًا يُوْذِيهِمْ . انتهى .
 وَمَنْ تَرَكَ شَيْئًا مِنَ الْقُرْآنِ نَاسِيًا فلا يقول : « نَسِيتُ »، ولكن يقول :
 « أنْسِيتُ، أو أَسْقَطْتُ »؛ لأنه سُنَّةٌ^(٢) .

فصل

قال ابنُ الجوزي في (مِنْهَاجِ الْقَاصِدِينَ)^(٣) : يُكْرَهُ دُخُولُ الْحَمَّامِ قَرِيبًا مِنْ
 الْعُرُوبِ، وَبَيْنَ الْعِشَاءَيْنِ؛ لانتشار الشَّيَاطِينِ . انتهى .
 وَكَرِهَ أَحْمَدُ بِنَاءَ الْحَمَّامِ، وَبَيْعَهُ، وَإِجَارَتَهُ، وَشِرَاءَهُ؛ وَقَالَ : « الَّذِي يَبْنِي
 حَمَامًا لِلنِّسَاءِ لَيْسَ بِعَدْلٍ » .
 وَلِلرَّجُلِ دُخُولُهُ بِإِزَارِهِ إِذَا أَمِنَ مِنَ النَّظَرِ الْحَرَمِّ؛ ذَكَرَهُ ابْنُ تَمِيمٍ، وَغَيْرُهُ .
 وَإِنْ خَافَ وَقُوعَهُ كُرْهًا، وَإِنْ عَلِمَ حَرْمَ؛ قَالَ فِي (الرُّعَايَةِ) . وَقَالَ أَحْمَدُ :
 « إِنْ عَلِمْتَ أَنَّ كُلَّ مَنْ يَدْخُلُ الْحَمَّامَ عَلَيْهِ إِزَارٌ فَادْخُلْهُ، وَإِلَّا فَلَا تَدْخُلْ » .
 وَكَذَا أَحْوَالُ الْمَرْأَةِ إِذَا دَخَلَتْ لِحَيْضٍ، أَوْ نُفَاسٍ، أَوْ مَرَضٍ، أَوْ جَنَابَةٍ وَنَحْوِ
 ذَلِكَ، أَوْ لَخُوفٍ بِغُسْلِهَا فِي الْبَيْتِ، أَوْ تَعَدُّرِهِ فِيهِ . وَإِلَّا حَرَّمَ عَلَيْهَا دُخُولَهُ .
 وَاخْتَارَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ، وَالشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ أَنَّهَا إِذَا اعْتَادَتْ الْحَمَّامَ، وَشَقَّ
 عَلَيْهَا تَرْكُ دُخُولِهِ إِلَّا لِعَذْرِ أَنَّهُ يَجُوزُ لَهَا دُخُولُهُ .

(١) رواه الإمام أحمد (٨٨/١)، وأبو يعلى في (مسنده ٤٩٧) .

(٢) روى البخاري (٥٠٣٢)، ومسلم (٧٩٠) من حديث عبد الله بن مسعود ؓ .

(٣) انظر مختصر منهاج القاصدين ص ١٦٣ .

فصل

يُسْنُ فِي الْجَنَابَةِ - وقيل : والوضوء؛ كَذَا فِي (الرعاية) - تَقْدِيمُ يَسَارِهِ فِي دُخُولِ الْحَمَّامِ، وَالْمَغْتَسَلِ، وَنَحْوَهُمَا .
وَالأَوَّلَى أَنْ يَغْسِلَ قَدَمَيْهِ، وَإِطْيَاهُ بِمَاءٍ بَارِدٍ عِنْدَ دُخُولِهِ، وَيَلْزَمَ الْحَائِطَ، وَيَقْصِدَ مَوْضِعاً خَالِياً، وَلَا يَدْخُلَ الْبَيْتَ الْحَارَّ حَتَّى يَعْزِقَ فِي الْبَيْتِ الْأَوَّلِ، وَيَقْلَلِ الْإِلْتِفَاتَ، وَلَا يُطِيلَ الْمَقَامَ إِلَّا بِقَدْرِ الْحَاجَةِ، وَيَغْسِلَ قَدَمَيْهِ عِنْدَ خُرُوجِهِ بِمَاءٍ بَارِدٍ فَإِنَّهُ يُذْهِبُ الصُّدَاعَ - قَالَ فِي (الْمُسْتَوْعَبِ) ^(١) - .

فصل

وَإِنْ اسْتَعْمَلَ الثَّوْرَةَ فِي الْحَمَّامِ فَلَا بَأْسَ؛ لِفَعْلِهِ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - ^(٢) .
وَرَوَى ذَلِكَ عَنْ جَمَاعَةٍ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَالتَّابِعِينَ؛ فَمِنْهُمْ مَنْ يَطْلِي بَدَنَهُ قَمِيصاً، وَمِنْهُمْ مَنْ يَتَسَرَّوْلُ ^(٣) .
وَأَوَّلُ مَنْ صُنِعَتْ لَهُ الثَّوْرَةُ سُلَيْمَانُ - عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - وَذَلِكَ أَنَّهُ لَمَّا تَزَوَّجَ بَلْقَيْسَ قَالَتْ : « لَمْ يَمْسِنِي حَدِيدٌ قَطٌّ »، فَكَّرَ سُلَيْمَانُ الْمَوَاسِي، وَقَالَ : « إِنَّهَا تَقْطَعُ بِسَاقَيْهَا »، فَسَأَلَ الْجَنُّ فَقَالُوا : « لَا نَدْرِي »، فَسَأَلَ

(١) المستوعب ٦٤٨/٣ .

(٢) رواه ابن ماجه (٣٧٥١) .

(٣) انظر : مصنف عبد الرزاق ١/١٣٢، ومصنف ابن أبي شيبة ١١٠٥ .

الشَّيَاطِينِ، فَقَالُوا : « إِنَّا نَحْتَالُ لَكَ حَتَّى تَبْقَى كَالْفَضَّةِ الْبِيضَاءِ »، فَاتَّخَذُوا
 النَّوْرَةَ، وَالْحَمَّامَ، فَكَانَتِ النَّوْرَةُ وَالْحَمَامَاتُ مِنْ يَوْمئِذٍ ^(١) .
 وَهِيَ تَنْوَرُ الْأَخْلَاطَ، [ثُمَّ] ^(٢) تَجْذِبُهَا؛ قَالَه عُلَمَاءُ الطَّبِّ .
 وَذَكَرُوا أَنَّ مَنْ أَطْلَى بِهَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ فِي (آذَارِ) ^(٣) فِي كُلِّ أُسْبُوعٍ مَرَّةً
 اسْتَعْنَى بِذَلِكَ عَنِ الْفَصْدِ، وَالْحِجَامَةِ، وَشُرْبِ الْمُسَهِّلِ .
 وَيَنْبَغِي أَنْ يَخْلُطَهَا يَسِيرًا مِنْ شَحْمِ الْخَنْظَلِ؛ لِیَأْمَنَ الْحَكَّةُ فِي مَوْضِعِهَا،
 وَيَطْلِي بَعْدَهَا بِالْحَنَاءِ، وَالْعُصْفَرِ لِتَبْرِيدِ الْبَدَنِ، وَإِذْهَابِ الْكَلْفِ الْحَادِثِ؛ لِأَنَّهَا
 تَبْرُزُ الْخُلْطَ فِي ظَاهِرِ الْجِلْدِ .

فصل

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : (مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ
 الْآخِرِ مِنْ ذُكُورِ أُمَّتِي فَلَا يَدْخُلُ الْحَمَّامَ إِلَّا بِمُتَزَّرٍ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ
 الْآخِرِ مِنْ إِنَاثِ أُمَّتِي فَلَا يَدْخُلُ الْحَمَّامَ) ^(٤) .

(١) رواه أبو عروبة الحراني في كتاب (الأوائل رقم : ٣٦) بإسناده عن أبي صالح، وعكرمة
 -أو أحدهما- من قوله مقطوعاً .

(٢) [ثم] ساقطة من الأصلين .

(٣) (آذار) هو أحد الشهور السنة الشمسية .

(٤) رواه الإمام أحمد (٢/ ٣٢١) .

قال :

وَرَفَعَكَ صَوْتًا بِالدُّعَاءِ أَوْ مَعَ الْ
جِنَازَةِ أَوْ فِي الْحَرْبِ حِينَ التَّشَدُّدِ

وجملته أنه يُكره رفع الصوت بالدُّعاء مُطلقاً .
لكن يجهرُ إمامٌ بدُّعاءٍ^(١) القُنوت . وقال غيرُ واحد : يجهر منفردٌ؛ نصٌّ
عليه، وقيل : ومأمومٌ . وظاهرُ كلام جماعة : الإمام فقط .
قال المروزي : سمعتُ أبا عبد الله يقول : «ينبغي أن يُسرَّ دُعاءه؛ لِقوله :
﴿وَلَا تَجْهَرُ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتُ بِهَا﴾»^(٢) ، قال : هذا في الدُّعاء .
وقال : سمعتُ أبا عبد الله يقول : «وكان يُكره أن يرفعوا أصواتهم
بالدُّعاء لاسيَّما عندَ شِدَّةِ الحربِ»^(٣) ، وحمل الجِنَازَةَ، والمشي بها .
قال الشيخُ تقي الدين : «يُكره رفعُ الصوتِ مع الجنَازة، ولو بالقراءة
اتِّفاقاً» . انتهى .

وحرَّمه جماعةٌ من الحنفية^(٤) .
ويُسَنُّ الذِّكْرُ والقراءةُ سِرّاً، وإلا الصَّمت -أي مع الجنَازة- .
ويُكره -والحالةُ هذه- المحادثةُ في الدنيا، والتبسمُ، والضَّحْكُ أشدُّ منه،
وكذا مسحُه بيده، أو شيءٍ على الجنَازَةِ تبرُّكاً .

(١) في أ [بالدُّعاء] .

(٢) الإِسراء : ١١٠ .

(٣) في الأصلين [التحرب]، وما أثبت فمن (الأداب الشرعية) .

(٤) انظر : البحر الرائق ١٧٢/٢، ونور الإيضاح ٩٧/١ .

وَقَوْلُ الْقَاتِلِ مَعَ الْجَنَازَةِ : « اسْتَغْفِرُوا لَهُ »، وَنَحْوُهُ بَدْعَةٌ عِنْدَ أَحْمَدَ .
 وَقِيلَ : يُسْنُ أَنْ يُسْمَعَ الْمَأْمُومَ الدُّعَاءَ؛ قَدَّمَهُ ابْنُ تَيْمٍ . وَقِيلَ : مَعَ قَصْدِ
 تَعْلِيمِهِ . وَلَا يَجِبُ الْإِنْصَاتُ لَهُ فِي أَصَحِّ الْوُجْهِينَ؛ ذَكَرَهُ ابْنُ تَيْمٍ، وَابْنُ
 حَمْدَانَ .

وَقَالَ فِي (الْمُسْتَوْعَبِ) : يُكْرَهُ رَفْعُ الصَّوْتِ بِالدُّعَاءِ، وَيَنْبَغِي أَنْ يَخْفِيَ
 ذَلِكَ؛ لِأَنَّ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى قَالَ : ﴿ اذْعُوا رَبَّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً ﴾ ^(١) .

وَيُكْرَهُ رَفْعُ الصَّوْتِ عِنْدَ حَمْلِ الْجَنَازَةِ، وَعِنْدَ شِدَّةِ الْقِتَالِ .
 وَلَا يُكْرَهُ الْإِلْحَاحُ بِالدُّعَاءِ؛ لِلْأَثَرِ ^(٢) .

وَدُعَاءُ الرَّغْبَةِ بَطْنِ الْكَفِّ، وَالرَّهْبَةِ بظَهْرِهِ مَعَ قِيَامِ السَّبَابَةِ؛ لِفَعْلِهِ - عَلَيْهِ
 الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - ^(٣) . قَالَ الْقَاضِي : « تُسْتَحَبُّ الْإِشَارَةُ إِلَى نَحْوِ السَّمَاءِ فِي
 الدُّعَاءِ » .

وَقَالَ أَحْمَدُ؛ وَ ^(٤) قَدْ سُئِلَ عَنِ الْاِعْتِدَاءِ فِي الدُّعَاءِ : « يَدْعُو بِدُعَاءٍ مَعْرُوفٍ » .

(١) الأعراف : ٥٥ .

(٢) يعني به ما روي من حديث عائشة - رضي الله عنها - مرفوعاً : (إن الله يحب الملحين في
 الدعاء) رواه البيهقي في (الشعب ١١٠٨)، وابن عدي في (الكامل ٧١٦٣)، والعقيلي في
 (الضعفاء ٤/ ٤٥٢) .

قال أبو حاتم : " هذا حديث منكر نرى أن بَقِيَّةَ دَلَسِه عن ضعيف عن الأوزاعي [العلل لابن

أبي حاتم ١٩٩/٢] . وانظر : (فتح الباري، لابن حجر ٩٥/١١) .

(٣) رواه البخاري (١٠١٣)، ومسلم (٨٩٧) . من حديث أنس بن مالك ؓ في قصة الأعرابي
 الذين طلب من النبي ﷺ أن يدعو الله أن يغيبهم، قال أنس ؓ : فرفع رسول الله ﷺ يديه فقال :
 " اللهم اسقنا، اللهم اسقنا، اللهم اسقنا " .

(٤) الواو ساقطة من أ ، ومثبتة من ب .

[قَالَ] ^(١) :

وَنَقْطُ وَشَكْلٌ فِي مَقَالِ الْمُصْحَفِ

وَلَا تَكْتَبُنْ فِيهِ سِوَاهُ وَحَدِّدْ

فِي كَرَاهَةِ نَقْطِ الْمُصْحَفِ، وَشَكْلِهِ، وَكِتَابَةِ الْأَخَاسِ، وَالْأَعْشَارِ،
وَأَسْمَاءِ السُّورِ، وَعَدَّ الْآيَاتِ رَوَاتَانِ .

وَتَخْرَجُ الرَوَاتَانِ فِي كِتَابَةِ الْأَجْزَاءِ، وَالْأَحْزَابِ، وَالْأَرْبَاعِ، وَالْأَثْمَانِ،
وَمَكِّيَّهِ وَمَدَنِيَّهِ؛ أَحَدُهُمَا : يُكْرَهُ؛ وَهِيَ اخْتِيَارُ النَّازِمِ؛ لِأَنَّ ذَلِكَ مُحَدَّثٌ؛
وَلَأَنَّهُ إِذَا جُرِّدَ لَا يَكُونُ فِيهِ إِلَّا كَلَامُ اللَّهِ تَعَالَى الَّذِي أَنْزَلَهُ عَلَى رَسُولِهِ؛ وَبِهِ
قَالَ الشَّعْبِيُّ، وَالنَّخْعِيُّ .

وَالرَّوَايَةُ الْآخَرَى : يُسْتَحَبُّ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ صِيَانَةٌ لَهُ عَنِ اللَّحْنِ،
وَالتَّصْحِيفِ .

وَأُجِيبَ عَنِ الْقَوْلِ بِالْكَرَاهَةِ أَنَّ ذَلِكَ كَانَ خَوْفًا مِنَ التَّغْيِيرِ، وَقَدْ أُمِنَ
الْيَوْمَ، وَلَا مَنَعَ لِكَوْنِهِ مُحَدَّثًا؛ فَإِنَّهُ مِنَ الْمَحْدَثَاتِ الْحَسَنَةِ؛ كَتَصْنِيفِ الْعِلْمِ .
وَعَنْهُ : يُسْتَحَبُّ نَقْطُهُ، قَالَ ابْنُ حَمْدَانَ : « وَمِثْلُهُ شَكْلُهُ » .

وَيُكْرَهُ التَّفْسِيرُ فِيهِ . وَعَنْهُ لَا بَأْسَ بِهِ .

وَيَحْرَمُ مَخَالَفَةُ خَطِّ عُثْمَانَ فِي (وَآوِ)، وَ(يَاءِ)، وَ(أَلْفِ)، وَغَيْرِ ذَلِكَ؛ نَصْرًا
عَلَيْهِ .

(١) مِنْ ب .

فصل

يَجُوزُ تَقْبِيلُ الْمُصْحَفِ؛ قَدَّمَهُ فِي (الرَّعَايَةِ)، وَغَيْرِهَا .
وَعَنْهُ يُسْتَحَبُّ؛ لِأَنَّ عَكْرَمَةَ بْنَ أَبِي جَهْلٍ رضي الله عنه كَانَ يَضَعُ الْمُصْحَفَ عَلَى
وَجْهِهِ وَيَقُولُ : « كِتَابُ رَبِّي، كِتَابُ رَبِّي » رَوَاهُ الدَّارِمِيُّ؛ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ .
وَعَنْهُ : التَّوَقُّفُ .

فصل

لَا يُكْرَهُ تَطْيِيبُ الْمُصْحَفِ، وَلَا جَعْلُهُ عَلَى كُرْسِيِّ، أَوْ كَيْسٍ حَرِيرٍ؛ نَصٌّ
عَلَيْهِ، بَلْ يُبَاحُ ذَلِكَ، وَتَرْكُهُ بِالْأَرْضِ ^(١) .
وَيُكْرَهُ تَحْلِيثُهُ بِذَهَبٍ، أَوْ ^(٢) فَضَّةٍ؛ قَدَّمَهُ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ، وَابْنُ حَمْدَانَ .
وَعَنْهُ : لَا يُكْرَهُ .
وَقِيلَ : يَحْرَمُ؛ كِبْقِيَةِ الْكُتُبِ .
وَقِيلَ : تَبَاحُ عِلَاقَتِهِ ^(٣) لِلنِّسَاءِ مِنْ ذَهَبٍ، أَوْ فَضَّةٍ، أَوْ حَرِيرٍ .

تنبيه

قَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ : « إِذَا اعْتَادَ النَّاسُ قِيَامَ بَعْضِهِمْ لِبَعْضٍ؛ فَقِيَامُهُمْ
لِكِتَابِ اللَّهِ أَحَقُّ » .

(١) أَي لَا يَكْرَهُ تَرْكُ الْمُصْحَفِ عَلَى الْأَرْضِ .

(٢) فِي ب [وَفُضَّة] .

(٣) (الْعِلَاقَةُ) : بِالْكَسْرِ هِيَ مَا يَلْتَقِي بِهِ الْمُصْحَفُ، وَالْجَمْعُ مَعَالِيْقُ [المصباح المنير ١/ ٥٨٢] .

قال :

وَيَحْسُنُ خَفْضُ^(١) مِنْ عَاطِسٍ وَأَنْ
يَغْطِيَ وَجْهًا لَاسْتِثَارٍ مِنَ الرَّدِيِّ

وَجَمَلَةُ ذَلِكَ أَنَّهُ يُسَنُّ لِلْعَاطِسِ أَنْ يَخْفِضَ صَوْتَهُ بِعُطَاسِهِ؛ إِلَّا بِقَدَرِ مَا
يَسْمَعُ جَلِيسُهُ؛ وَهَذَا مَعْنَى كَلَامِ أَحْمَدَ^(٢)؛ لَمَّا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ
(أَنَّهُ كَانَ إِذَا عَطَسَ غَطَّى وَجْهَهُ بِثَوْبِهِ، أَوْ يَدِهِ، ثُمَّ غَضَّ بِهَا^(٣) صَوْتَهُ)
حَدِيثٌ صَحِيحٌ^(٤) .

وَالظَّاهِرُ أَنَّ تَغْطِيَةَ وَجْهِهِ لَثَلَا يَخْرُجَ مِنْ فَمِهِ شَيْءٌ يُوْذِي جُلَسَاءَهُ مِنْ بُزَاقٍ،
وغيره، أَوْ يَخْرُجَ شَيْءٌ يَفْحَشُ مَنْظَرُهُ .

وَقِيلَ : يَبْعُدُ عَنِ النَّاسِ . قَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ : «الْبُعْدُ أَدَبٌ
غَرِيبٌ» .

قال الشيخ عبد القادر^(٥) : «ولا يلتفت يمينا، ولا يسارا» .

(١) في (شرح السفاريني) : [خفض الصوت] .

(٢) انظر نص كلام الإمام أحمد في (مسائل ابن هانئ ٢ / ١٨١) .

(٣) في أ [لها] .

(٤) رواه الإمام أحمد في (المسند ٢ / ٤٣٩)، وأبو داود في (سننه ٥٠٢٩)، والترمذي في (السنن ٢٧٤٥) .

(٥) الغنية، للشيخ عبد القادر الجيلاني ١٣ / ١ .

قال :

وَيَحْمَدُ جَهْرًا وَيُسَمِّتُهُ سَامِعٌ
لِتَحْمِيدِهِ وَلِيُبْدِيَ رَدَّ الْمَعْوَدِ

يعني يُسْتَحَبُّ أَنْ يَحْمَدَ اللَّهُ سَبْحَانَهُ وَتَعَالَى إِذَا عَطَسَ لِيَسْمَعَ تَحْمِيدَهُ مَنْ
عِنْدَهُ فَيُسَمِّتُهُ؛ لِأَنَّ التَّسْمِيَةَ إِنَّمَا يَكُونُ بَعْدَ التَّحْمِيدِ؛ كَمَا يَأْتِي .

فَإِذَا عَطَسَ وَحَمْدٌ سِرًّا ظَنَّ جَلِيسُهُ أَنَّهُ لَمْ يَحْمَدِ اللَّهَ فَيَدْعُ تَسْمِيَتَهُ،
وَعَنْ أَنَسٍ قَالَ : عَطَسَ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ رَجُلَانِ فَشَمَّتْ أَحَدَهُمَا، وَلَمْ
يُشَمِّتِ الْآخَرَ، فَقَالَ الرَّجُلُ : « يَا رَسُولَ اللَّهِ شَمَّتْ فُلَانًا وَلَمْ تُشَمِّتْنِي ؟ »، فَقَالَ :
(إِنَّ هَذَا حَمِدَ اللَّهَ تَبَارَكَ وَتَعَالَى، وَإِنَّكَ لَمْ تَحْمَدْ) أَخْرَجَاهُ ^(١) . وَقَالَ - عَلَيْهِ
الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ - : (إِذَا عَطَسَ أَحَدُكُمْ، فَحَمِدَ اللَّهَ تَعَالَى فَشَمَّتُوهُ، فَإِنْ لَمْ
يَحْمَدِ اللَّهَ تَعَالَى فَلَا تُشَمِّتُوهُ) رَوَاهُ مُسْلِمٌ ^(٢) .

وَقَالَ يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ عَنْ بَعْضِهِمْ : « حَقٌّ عَلَى الرَّجُلِ إِذَا عَطَسَ أَنْ
يَحْمَدَ اللَّهَ تَعَالَى، وَأَنْ يَرْفَعَ، وَأَنْ يُسْمَعَ مَنْ عِنْدَهُ، وَحَقٌّ عَلَيْهِمْ أَنْ يُشَمِّتُوهُ » .
انتهى .

فَإِذَا لَمْ يَحْمَدِ اللَّهَ تَعَالَى لَا يُشَمِّتُ؛ كَمَا مَرَّ .
وَقَدْ فَهِمَ هَذَا مِنْ قَوْلِ النَّازِمِ : « وَيُسَمِّتُهُ سَامِعٌ لِتَحْمِيدِهِ » . وَيُكْرَهُ
وَالْحَالَةُ هَذِهِ تَسْمِيَتُهُ .

(١) رواه البخاري (٦٢٢١)، ومسلم (٢٩٩١) .

(٢) رواه مسلم (٢٩٩٢) .

فإن عَطَسَ وهو بعيدٌ عنه، وسمعَه، لكن لا يعلمُ أحدُ اللهَ تبارك وتعالى،
أم لا، فيقول : « يَرَحُّكَ اللهُ إِنْ كُنْتَ حَمَدْتَ اللهُ »؛ قال مَكحول : كنتُ إلى
جَنْبِ ابنِ عُمَرَ، فعَطَسَ رَجُلٌ مِنْ ناحِيَةِ المسجد، فقال : « يَرَحُّكَ اللهُ إِنْ كُنْتَ
حَمَدْتَ اللهُ » .

قوله : « وَلْيُبْدِرْ رَدُّ الْمَعْوَدِ »؛ وجملةُ أنه يُسَنُّ للعاطس بعد أن يحمَدَ اللهَ
-سبحانه وتعالى-، ويُشَمَّتُ أن يقولَ لَمَنْ شَمَّتَه : « يَهْدِيكُم اللهُ، ويصلحُ
بَالَكُمْ » .

وهذا معنى قوله « رَدُّ الْمَعْوَدِ »؛ أي الوارد في السُّنَّة؛ لقول النبي ﷺ :
(إِذَا عَطَسَ أَحَدُكُمْ فَلْيَقُلْ : « الْحَمْدُ لِلَّهِ »، وَلْيَقُلْ لَهُ أَخُوهُ أَوْ صَاحِبُهُ :
« يَرَحُّكَ اللهُ »، فَإِذَا قَالَ لَهُ : « يَرَحُّكَ اللهُ »، فَلْيَقُلْ : « يَهْدِيكُم اللهُ ويصلح
بَالَكُمْ ») رواه البخاري (١) .

وإن زاد « ويدخلكم الجنةَ عرفَها لكم » فلا بأس؛ لأنه رُوي عن الحسن
أنه قاله .

(١) رواه البخاري في (صحيحه ٦٢٢٤) .

فصل في صفة التَّحْمِيدِ والتَّشْمِيتِ والجَوَابِ

فالتَّحْمِيدُ أَنْ يَقُولَ : « الْحَمْدُ لِلَّهِ »^(١)، أَوْ « الْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ »^(٢)،
أَوْ « الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ »^(٣) كُلُّهَا وَرَدَتْ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ .
والتَّشْمِيتُ أَنْ يَقُولَ لَهُ جَلِيسُهُ : « يَرْحَمُكَ اللَّهُ »؛ كَمَا مَرَّ، وَيَجُوزُ الْإِثْنَانِ
بِمِمْ الْجَمْعِ .

وَالجَوَابُ أَنْ يَقُولَ الْعَاطِسُ مَجِيباً لِمَنْ شَمَّتَهُ : « يَهْدِيكُمُ اللَّهُ .. إِلَى آخِرِهِ »؛
كَمَا مَرَّ، وَهُوَ الْأَفْضَلُ، أَوْ يَقُولَ : « يَغْفِرُ اللَّهُ لَنَا وَلَكُمْ »، وَقِيلَ : يَقُولُ مِثْلَ مَا
قِيلَ لَهُ، وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ إِذَا عَطَسَ فَقِيلَ لَهُ : « يَرْحَمُكَ اللَّهُ »، قَالَ : « يَرْحَمُنَا
اللَّهُ وَإِيَّاكُمْ، وَيَغْفِرُ اللَّهُ تَعَالَى لَنَا وَلَكُمْ، وَيُصَلِّحُ بِأَلْسِنَتِكُمْ » .
وَلَا يُسْتَحَبُّ تَشْمِيتُ الدَّمِيِّ؛ نَصْرٌ عَلَيْهِ، وَهَلْ يُكْرَهُ، أَوْ يُبَاحُ، أَوْ يَحْرُمُ ؟
أَقْوَالٌ .

فصل

تَشْمِيتُ الْعَاطِسِ فَرَضٌ كِفَايَةٌ، وَقِيلَ : سُنَّةٌ، وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ : إِنَّهُ
فَرَضٌ عَيْنٌ، قَالَ ابْنُ الْقَيِّمِ^(٤) : « وَلَا دَافِعَ لَهُ » . انْتَهَى .

(١) لَفْظَةُ (الْحَمْدُ لِلَّهِ) وَرَدَتْ فِي الصَّحِيحَيْنِ عِنْدَ الْبُخَارِيِّ (٦٢٢٤) . وَمُسْلِمٍ (٢٩٩١) .
(٢) لَفْظَةُ (الْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى كُلِّ حَالٍ) رَوَاهَا الْإِمَامُ أَحْمَدُ (١/١٢٠)، وَأَبُو دَاوُدَ (٥٠٣٣)،
وَالْتِّرْمِذِيُّ (٢٧٤٢)، وَالنَّسَائِيُّ فِي (الكبرى ١٠٠٤٠) .
(٣) لَفْظَةُ (الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ) رَوَاهَا النَّسَائِيُّ فِي (السنن الكبرى رقم ١٠٠٥٢) مِنْ حَدِيثِ
ابْنِ مَسْعُودٍ ؓ . وَفِي (١٠٠٥٥) مِنْ حَدِيثِ سَالِمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ . وَالْبُخَارِيُّ فِي (الأدب المفرد
٩٢٠) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ ؓ .
(٤) فِي (زاد المعاد ٢/٤٣٧) .

وقال النبي ﷺ : (إِذَا عَطَسَ أَحَدُكُمْ، وَحَمَدَ اللَّهَ كَانَ حَقًّا عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ سَمِعَهُ أَنْ يَقُولَ لَهُ : « يَرْحَمُكَ اللَّهُ ») مختصر رواه الشيخان^(١) .
تنبيه / التشميت بالشئين، والسَّين لغتان .

فصل

وَلَا [يُجِيبُ]^(٢) الْمُتَجَشَّئُ بِشَيْءٍ .

فَإِنْ قَالَ « الْحَمْدُ لِلَّهِ » قِيلَ لَهُ : « هَنِيئًا »، أَوْ « هُنَّاكَ اللَّهُ، وَأَمْرَاكَ »؛ ذَكَرَهُ فِي (الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى)، وَابْنُ تَيْمٍ، وَكَذَا ابْنُ عَقِيلٍ وَقَالَ : « لَا يُعْرِفُ فِيهِ سُنَّةٌ، بَلْ هُوَ عَادَةٌ مَوْضُوعَةٌ » .

وَرَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ أَنَّ رَجُلًا تَجَشَّأَ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ : (كُفَّ عَنْهَا جَسَأُكَ؛ فَإِنْ أَكْثَرَهُمْ شَبَعًا أَكْثَرُهُمْ جُوعًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ)^(٣) .

وَقَالَ أَحْمَدُ فِي رِوَايَةِ أَبِي [طَالِبٍ]^(٤) : « إِذَا تَجَشَّأَ؛ وَهُوَ فِي الصَّلَاةِ فَلْيَرْفَعْ رَأْسَهُ إِلَى السَّمَاءِ حَتَّى يَذْهَبَ الرِّيحُ، وَإِذَا لَمْ يَرْفَعْ رَأْسَهُ آدَى مَنْ حَوْلَهُ مِنْ رِجْلِهِ »، قَالَ : « وَهَذَا مِنَ الْأَدَبِ » .

وَقَالَ فِي رِوَايَةِ مُهْنَا : « إِذَا تَجَشَّأَ الرَّجُلُ يَنْبَغِي أَنْ يَرْفَعَ وَجْهَهُ إِلَى فَوْقَ؛ لِكَيْ [لَا]^(٥) يَخْرُجَ مِنْ فِيهِ رَائِحَةٌ يُؤْذِي بِهِ النَّاسَ » .

(١) رواه البخاري (٦٢٢٣)، ومسلم (٢٩٩٤) .

(٢) ما بين المعكوفتين بياض في الأصلين معاً، وهو مثبت من (الآداب الشرعية) .

(٣) رواه الترمذي (٢٤٧٨)، وابن ماجه (٣٣٥٠) من حديث ابن عمر ؓ .

(٤) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصلين، وهو مثبت من (الآداب الشرعية) .

(٥) ساقط من أ ، ومثبت من ب .

قال :

وَقُلْ لِلْفَتَى « عُوْفِيَتْ » بَعْدَ ثَلَاثَةِ

وَلِللظُّفْلِ « بُورِكَ فِيكَ » وَأَمْرُهُ يَحْمَدُ^(١)

إذا عَطَسَ رَابِعَةٌ لَا يُشْمَتُ؛ قَدَّمَهُ فِي (الرعاية)، وهو الذي ذكره السَّامِرِيُّ، والشيخُ عبد القادر^(٢)، وقال الشيخُ تقي الدِّين : « وهو المنصوص عن^(٣) أحمد»، وذكر رواية صَالِح، ومُهِنَا .

وقيل : أو ثالثة، وهو الذي ذكره ابنُ تيم، وذكر الشيخُ تقي الدين أنه الذي اتَّفَقَ عليه كلامُ القاضي، وابنِ عَقِيل .
وقيل : أو مرتين .

ويُقال له : « عَا فَكَ اللَّهُ »؛ لَأَنَّهُ رِيحٌ .

قال صَالِحٌ لِأَبِيهِ : يُشْمَتُ الْعَاطِسُ فِي مَجْلِسِهِ ثَلَاثًا؟، قال : « أَكْثَرُ مَا قِيلَ [فيه] ثَلَاثٌ ». وَهَذَا مَعَ كَلَامِ الْأَصْحَابِ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْإِعْتِبَارَ بِفِعْلِ التَّشْمِيتِ لَا بِعَدَدِ الْعَطَسَاتِ، فَلَوْ عَطَسَ أَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثٍ مُتَوَالِيًا شَمَّتُهُ بَعْدَهَا إِذَا لَمْ يَتَقَدَّمْ تَشْمِيتٌ؛ قَوْلًا وَاحِدًا، وَالْأَدْلَةُ تَوَافَقَ هَذَا، وَهُوَ وَاضِحٌ .

وَقَالَ مُهِنَا لِأَحْمَدَ : أَيُّ شَيْءٍ مَذْهَبُكَ فِي الْعَاطِسِ ثَلَاثَ مِرَارٍ؟، فَقَالَ : « إِلَى قَوْلِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ »، قُلْتُ : مَنْ ذَكَرَهُ؟، قَالَ : « هُشَيْمٌ أَخْبَرَنَا عَنْ الْمَغِيرَةِ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنْ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ قَالَ : « الْعَاطِسُ بِمَنْزِلَةِ الْخَاطِبِ

(١) فِي أ [بِحَمْدٍ] .

(٢) الْغَنِيَّةُ لِلشَّيْخِ عَبْدِ الْقَادِرِ الْجِيلَانِيِّ ١٣/١ .

(٣) فِي الْأَصْلَيْنِ [عِنْدَ] .

يُشَمَّتْ إِلَى ثَلَاثٍ، فَمَا زَادَ فَهُوَ مَاءٌ^(١) فِي الرَّأْسِ ». .
 وَقَدْ رَوَى ابْنُ مَاجَهَ^(٢) وَإِسْنَادُهُ ثِقَاتٌ عَنْ سَلَمَةَ بْنِ الْأَكْوَعِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ مَرْفُوعاً :
 (تَشْمِيتُ الْعَاطِسِ ثَلَاثًا، فَمَا زَادَ فَهُوَ مَزْكُومٌ)^(٣)، وَعِنْدَ التِّرْمِذِيِّ (قَالَ لَهُ^(٤))
 فِي الثَّلَاثَةِ : « أَنْتَ مَزْكُومٌ »^(٥) .
 وَيُقَالُ لِلصَّبِيِّ قَبْلَ الثَّلَاثِ مَرَاتٍ : « بُورِكَ فِيكَ »؛ قَالَهُ فِي (الرَّعَايَةِ)^(٦)،
 وَكَذَا قَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ الْقَادِرِ^(٧)، وَزَادَ : « وَجَبَرَكَ اللَّهُ » .
 قَوْلُهُ : « وَأَمْرُهُ يَحْمَدُ »؛ أَيُ أَمْرُ الصَّبِيِّ بِالتَّحْمِيدِ عَقَبَ الْعُطَاسِ؛ لَكِي^(٨)
 يَتَعَلَّمُ، وَيَعْتَادُهُ؛ لَمَّا رُوي أَنَّهُ عَطَسَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ غُلَامٌ لَمْ يَبْلُغِ الْحُلُمَ، فَقَالَ :
 " الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ "، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : (بَارَكَ اللَّهُ [فِيكَ])^(٩) يَا غُلَامُ (رَوَاهُ
 الْحَافِظُ السُّلْفِيُّ فِي (اِتِّخَابِهِ)^(١٠) .

-
- (١) كَذَا فِي الْأَصْلَيْنِ، وَفِي (الْأَدَابِ الشَّرْعِيَّةِ ١/ ٧٦٧) [دَاءٌ فِي الرَّأْسِ] .
 (٢) فِي ب [مَاجِدَةً] .
 (٣) رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ (٣٧١٤) .
 (٤) فِي الْأَصْلَيْنِ [قَالَهُ]، وَالتَّصْوِيبُ مِنْ (سَنَنِ التِّرْمِذِيِّ) .
 (٥) رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (٢٧٤٤)، وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ (٤/ ٤٦)، وَأَبُو دَاوُدَ (٥٠٣٧) . وَرَوَاهُ مُسْلِمٌ
 (٢٩٩٣) بِلَفْظٍ : (الرَّجُلُ مَزْكُومٌ) .
 (٦) الرَّعَايَةُ الصَّغْرَى ٢/ ٤٢٩ .
 (٧) الْغَنِيَّةُ، لِلشَّيْخِ عَبْدِ الْقَادِرِ الْجِيلَانِيِّ ١٣/ ١ .
 (٨) فِي أ [لَكِنْ] .
 (٩) مِنْ اِتِّخَابِ السُّلْفِيِّ، وَلَيْسَ فِي الْأَصْلَيْنِ .
 (١٠) رَوَاهُ أَبُو طَاهِرٍ السُّلْفِيُّ فِي (اِتِّخَابِهِ مِنَ الطُّبُورِيَّاتِ رَقْمَ ٦٧٢) . مِنْ طَرِيقِ هَارُونَ بْنِ الْجَهْمِ
 عَنْ جَعْفَرٍ عَنْ أَبِيهِ بِهِ .

وَيَحْتَمِلُ أَنَّهُ أَرَادَ الصَّبِيَّ، وَالْكَبِيرَ يَعْنِي إِذَا لَمْ يَحْمَدِ اللَّهُ تَعَالَى؛ إِمَّا لِنَسْيَانٍ،
أَوْ غَيْرِهِ، فَيُذَكِّرُهُ .

أَمَّا فِي الصَّبِيِّ فَظَاهَرٌ . وَأَمَّا فِي الْكَبِيرِ فَقَالَ ابْنُ الْقِيمِ^(١) : قَدْ اخْتَلَفَ النَّاسُ
فِي مَسْأَلَتَيْنِ :

- فذكر هذه المسألة-؛ إِذَا تَرَكَ الْحَمْدَ هَلْ يُسْتَحَبُّ لِمَنْ حَضَرَهُ أَنْ يُذَكِّرَهُ
الْحَمْدَ ؟، قَالَ ابْنُ الْعَرَبِيِّ : « لَا يُذَكِّرُهُ، وَهَذَا جَهْلٌ مِنْ فَاعِلِهِ » . وَقَالَ
التَّوَوِيُّ : « أَخْطَأَ مَنْ زَعَمَ ذَلِكَ بَلْ يُذَكِّرُهُ؛ لِأَنَّهُ مَرْوِيُّ عَنِ النَّخْعِيِّ؛ وَهُوَ مِنْ
التَّعَاوُنِ عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَى » .

وَوَظَّاهِرُ السُّنَّةِ تَقْوَى قَوْلِ ابْنِ الْعَرَبِيِّ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمْ يُشَمِّتِ الَّذِي لَمْ
يَحْمَدِ اللَّهَ تَعَالَى، وَلَمْ يُذَكِّرْهُ، وَهَذَا تَعْزِيرٌ لَهُ، وَحَرَمَانٌ لِبُرْكَه^(٢) الدُّعَاءُ لِمَا حَرَّمَ
نَفْسَهُ بَرَكَةَ الْحَمْدِ، فَنَسِيَ اللَّهُ تَعَالَى، فَصَرَفَ قُلُوبَ الْمُؤْمِنِينَ، وَالسُّتَهْمَ [عَنْ]^(٣)
تَشْمِيَّتِهِ، وَالدُّعَاءِ لَهُ، وَلَوْ كَانَ تَذْكِيرُهُ سُنَّةً لَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ أَوَّلَى بِفَعْلِهَا وَتَعْلِيمِهَا
وَالْإِعَانَةِ عَلَيْهَا .

وَالْأُخْرَى^(٤) : أَنَّ الْعَاطِسَ إِذَا حَمِدَ اللَّهَ فَسَمِعَهُ بَعْضُ الْحَاضِرِينَ دُونَ
بَعْضٍ، هَلْ يُسَنُّ لِمَنْ يَسْمَعُهُ تَشْمِيَّتَهُ ؟ فِيهِ قَوْلَانِ، وَالْأَوَّلُ أَنَّهُ يُشَمِّتُهُ . انْتَهَى
كَلَامُ ابْنِ الْقِيمِ .

(١) فِي (زَادَ الْمَعَادَ ٤/ ٤٤٢) . وَحَدَّثَ فِي بَعْضِ التَّصْحِيفِ قَوْمٌ مِنْهُ .

(٢) فِي أ [لِتَرْكِهِ] .

(٣) مِنْ (زَادَ الْمَعَادَ)، وَلَيْسَ فِي الْأَصْلِينَ .

(٤) أَيِ الْمَسْأَلَةِ الْآخَرَى الَّتِي اخْتَلَفَ فِيهَا النَّاسُ، مِمَّا حَكَاهُ ابْنُ الْقِيمِ .

[قَالَ^(١) :

وَعَطُّ فَمًا وَكَظْمُ تُصْبِ فِي تَثَاوِبِ

فَذَلِكَ مَسْنُونٌ بِأَمْرِ الْمُرْشِدِ

وَجَمَلُهُ ذَلِكَ أَنَّهُ يُسْتَحَبُّ لِمَنْ تَثَاءَبَ أَنْ يَكْظِمَ مَا اسْتَطَاعَ؛ أَيْ يُمْسِكَ فَاهَهُ لَثْلًا يَنْفَتَحُ؛ لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: (إِذَا تَثَاءَبَ أَحَدُكُمْ فَلْيَكْظِمْ مَا اسْتَطَاعَ) ^(٢)،
وَفِي رَوَايَةٍ: (فَلْيَضَعْ يَدَهُ عَلَى فَمِهِ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَدْخُلُ مَعَ التَّثَاوُبِ) ^(٣).
وَقَالَ عَلِيُّ: «سَبْعٌ مِنَ الشَّيْطَانِ؛ [شِدَّةُ] الْعُضْبِ، وَشِدَّةُ الْعَطَاسِ، وَشِدَّةُ التَّثَاوُبِ، وَالْقَيْ، وَالرُّعَافِ، وَالتَّجَوُّي، وَالتَّوْمُ عِنْدَ الذِّكْرِ». .
وَقَالَ مُجَاهِدٌ: «إِذَا تَثَاءَبْتَ وَأَنْتَ تَقْرَأُ فَأَمْسِكْ حَتَّى يَذْهَبَ عَنْكَ» .

فَصْل

لَا يَقُولُ إِذَا تَثَاءَبَ: «هَاهُ»، وَلَا «آخُ»، وَلَا مَا لَهُ هَجَاءٌ . وَإِنْ كَانَ ذَلِكَ فِي الصَّلَاةِ أَبْطَلَهَا؛ لِأَنَّهُ كَالْكَلَامِ .
فَإِنْ غَلَبَهُ فَلْيَضَعْ يَدَهُ عَلَى فَمِهِ، وَلَا يَزِيلُهَا حَتَّى يَفْرَغَ .
وَيُكْرَهُ إِظْهَارُهُ بَيْنَ النَّاسِ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَى كَفِّهِ . وَإِنْ احتَاجَهُ تَأَخَّرَ عَنِ النَّاسِ وَفَعَلَهُ، وَعَنْهُ يُكْرَهُ التَّثَاوُبُ مُطْلَقًا، وَفِي الْحَدِيثِ: (إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَحِبُّ الْعُطَاسَ، وَيُكْرَهُ التَّثَاوُبَ) ^(٤) .

(١) مِنْ ب .

(٢) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٦٢٢٦)، وَمُسْلِمٌ (٢٩٩٤) .

(٣) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٢٩٩٥) .

(٤) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٦٢٢٦)، وَمُسْلِمٌ (٢٩٩٤) .

[تَنْبِيْهِ]

« التَّثَاوُبُ »^(١) بالهمز؛ فتقول : "تَثَأْتُ"، ولا تقول : "تثاوبت"؛ ذكره الجَوْهَرِيُّ^(٢) - رحمه الله تعالى - .

[قَالَ]^(٣) :

وَمَكْرُوءَةٌ اسْتِئْذَانُنَا أَهْلَ ذِمَّةٍ

لِإِخْرَازِ مَالٍ أَوْ لِقَسَمَتِهِ أَشْهَدُ

قَالَ بَعْضُ الْأَصْحَابِ : يُكْرَهُ أَنْ يَسْتَعِينَ مُسْلِمٌ بِذِمِّي فِي شَيْءٍ مِنْ أُمُورِ الْمُسْلِمِينَ؛ مِثْلَ كِتَابَةٍ، وَعَمَالَةٍ، وَجِبَايَةِ خِرَاجٍ، وَقِسْمَةٍ فِيءٍ، وَغَنِيمَةٍ، وَحِفْظِ ذَلِكَ؛ إِلَّا لَضَرُورَةٍ .

قال في (الكبرى) : « وَلَا يَكُونُ بَوَّابًا، وَلَا جَلَادًا، أَوْ نَحْوَهُمَا » .
وَرَوَى الْإِمَامُ أَحْمَدُ^(٤) بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ عَنْ أَبِي مُوسَى قَالَ : قُلْتُ لِعُمَرَ -رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا- إِنْ لِي كَاتِبًا نَصْرَانِيًّا، قَالَ : « مَالِكَ قَاتَلَكَ اللَّهُ؛ أَمَا سَمِعْتَ اللَّهَ سَبَحَانَهُ وَتَعَالَى يَقُولُ : ﴿ يَتَأْتِيهِمُ الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَرَى أَوْلِيَاءَ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ ﴾^(٥)، أَلَا اتَّخَذْتَ حَنِيفِيًّا ؟ »، قَالَ : قُلْتُ :

(١) ما بين المعكوفتين ساقط من ب .

(٢) الصحاح ٩٢ / ١ .

(٣) من ب .

(٤) رواه اللّٰل في (أحكام أهل الذمة ص ١١٧) من طريق الإمام أحمد به .

ورواه البيهقي في (السنن الكبرى ٢٠٤ / ٩) من طريق آخر .

(٥) المائدة : ٥١ .

يا أمير المؤمنين لي كتابته، وله دينه، قال : « لا أكرمهم إذ أهانهم الله، ولا أدنيهم إذ أقصاهم الله » .

قال الشيخ تقي الدين : فمن أعظم المصائب على الإسلام وأهله أن يجعلوا في دواوين المسلمين يهودياً، أو سامرياً، أو نصرانياً . انتهى .
ولأن بالاستعانة بهم في ذلك من المفسدة ما لا يخفى؛ وهو ما يلزم عادة، أو يفضي إليه من تصديرهم في المجالس، والقيام لهم، وجلوّسهم، ووقوف المسلمين، وابتدائهم بالسّلام أو ما في معناه، وردّه عليهم على غير الوجه المشروع، وأكلهم من^(١) أموال المسلمين؛ لخيانتهم، واعتقادهم حلّها، وغير ذلك . وبهذا يظهر التّحريم هنا، وهذا في غاية الوضوح . وقال النّبي ﷺ : (فلن نستعين بمشرك) . مختصر رواه الجرجاني^(٢) .

وقد علّم من المذهب تحريم الاستعانة بهم في القتال .

وقال تعالى : ﴿ لَا تَتَّخِذُوا بَطَانَةً مِّن دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا ﴾^(٣) ، و« بَطَانَةُ الرَّجُل » تشبيهاً ببطانة الثوب الذي يلي بطنه؛ لأنهم يستبطنون أمره ويطلعون عليه بخلاف غيرهم، وقوله : ﴿ مِّن دُونِكُمْ ﴾ ؛ أي من غير أهل مليّكم، و« خَبَالًا » لا يألونكم خَبَالًا ؛ لا يبقون غاية في إلقاءكم فيما يضرّكم، و« الخَبَال » الشر والفساد، ﴿ وَدُّوا مَا عَنِتُّمْ ﴾ ؛ أي يودون ما يشقّ عليكم من الضّرر، والشر، والهلاك . و« العنت » المشقة .

(١) [من] ساقطة من ب ، ومثبتة من أ .

(٢) رواه بهذا اللفظ مسلم (١٨١٧) .

(٣) آل عمران : ١١٨ .

قال القاضي^(١) : فيها دليلٌ على أنّه لا يجوزُ الاستعانةُ بأهل الذّمة في أمرِ الإسلام من العمالات، والكتّبة؛ ولهذا قال أحمدُ : « لا يَسْتَعِينُ الإمامُ بأهل الذّمة على قتالِ أهل الحرب » . انتهى .

وقال أحمدُ : « لا يُسْتَعَانُ بهم في شيء »؛ يعني اليهود والنصارى .
وذكرَ ابنُ عبد البر : أنه استأذن على المأمون بعضُ شيوخ الفقهاء فأذنَ له، فلما دخلَ عليه رأى بين يديه رجلاً يهودياً كاتباً كانت له عنده منزلةٌ، وقُرْبَةٌ، لِقِيَامِهِ بما يصرفُهُ فيه، ويتولاه من مدته، فلما رآه الفقيهُ قال -وقد كان المأمونُ أوماً إليه بالجلوس- : "أتأذنُ يا أميرَ المؤمنين بإنشاد بيتٍ حضر قبل أن أجلس" ، قال : "نعم" ، فأنشده :

إِنَّ الَّذِي شَرُفْتَ مِنْ أَجْلِهِ يَزْعُمُ هَذَا أَنَّهُ كَاذِبٌ

وأشار إلى اليهودي، فحجَلَ المأمونُ، ووجِمَ، [ثم أمرَ حاجبه بإخراج اليهوديَّ على وجهه]^(٢)، وأنفذَ عَهْدًا باطِّراحِهِ، وإبعادِهِ، وأن لا يُسْتَعَانَ بأحدٍ من أهل الذمة .

(١) قارن بالأحكام السلطانية، للقاضي أبي يعلى ص ٣٢ .

(٢) ما بين المعكوفتين من أ ، وساقط من ب .

قَالَ :

وَمَكْرُوءٌ اسْتَيْطَبُوا بِهِمْ لَا ضَرُورَةَ

وَمَا رَكَّبُوهُ مِنْ دَوَاءٍ مُوصَدٍ

وَجُمْلَةُ ذَلِكَ أَنَّهُ يُكْرَهُ ^(١) أَنْ يَسْتَيْطَبَ مُسْلِمٌ ذِمِّيًّا لغيرِ ضَرُورَةٍ، وَأَنْ يَأْخُذَ مِنْهُ دَوَاءً لَمْ يَبَيِّنْ مُفْرَدَاتِهِ الْمُبَاحَةَ، وَكَذَا مَا وَصَفَهُ مِنَ الْأَدْوِيَةِ أَوْ عَمَلِهِ، ذَكَرَهُ فِي (الرعاية) ^(٢)، وَغَيْرِهَا .

وَذَكَرُوا لَا تَطَبَّ ذِمِّيَّةٌ مُسْلِمَةً، وَلَا تَقْبَلُهَا مَعَ وَجُودِ مُسْلِمَةٍ تَطَبُّهَا أَوْ تَقْبَلُهَا، وَهَذَا مَبْنِي عَلَى تَحْرِيمِ نَظَرِ الذِّمِّيَّةِ لِلْمُسْلِمَةِ، وَإِلَّا جَازَ . وَعَنْهُ إِلَّا أَنَّهُ لَا تَقْبَلُهَا .

وَقَالَ ^(٣) فِي (مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ) : « لَا يَجُوزُ أَنْ يَسْتَيْطَبَّ أَهْلُ الذِّمَّةِ؛ فِي أَحَدٍ الْوَجْهَيْنِ » . انْتَهَى .

وَقَالَ الْمَرْوُذِيُّ : أَدْخَلْتُ عَلَى أَبِي عَبْدِ اللَّهِ نَصْرَانِيًّا، فَجَعَلَ يَصِفُ، وَأَبُو عَبْدِ اللَّهِ يَكْتُبُ مَا وَصَفَهُ، ثُمَّ أَمَرَنِي فَاشْتَرَيْتُ لَهُ .

قَالَ الْقَاضِي : إِنَّمَا يُرْجَعُ إِلَى قَوْلِهِ فِي الدَّوَاءِ الْمُبَاحِ، فَإِنْ كَانَ مُوَافِقًا لِلدَّاءِ فَقَدْ حَصَلَ الْمَقْصُودُ، وَإِنْ لَمْ يُوَافِقْ فَلَا حَرَجَ فِي تَنَاوُلِهِ، وَهَذَا بِخِلَافِ مَا لَوْ أَشَارَ بِالْفَطْرِ فِي الصَّوْمِ، وَالصَّلَاةِ جَالِسًا، وَنَحْوِ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ خَبَرٌ يَتَعَلَّقُ بِالذِّمِّينِ فَلَا يُقْبَلُ .

(١) فِي الْأَصْلَيْنِ [لَا يَكْرَهُ]، وَقَدْ ضُرِبَ عَلَى [لَا] فِي أ، وَهُوَ الصَّوَابُ .

(٢) الرِّعَايَةُ الصَّغْرَى ٢ / ٤٣٠ .

(٣) فِي أ [قَالَ الْمَصْرِيُّ فِي مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ] .

قال أحمدُ : « يُكره شُرْبُ دواءِ المشركِ؛ لأنَّه لا يُؤمَّن أن يخالطوا بذلك شيئاً من المسمُوماتِ، والثَّجَاسَاتِ » .

وقال الشيخُ تقيُّ الدِّين^(١) : إذا كان اليهوديُّ، أو النَّصرانيُّ خَبيراً بالطَّبِّ ثقةً عند الإنسان جاز له أن يستطبَّه؛ كما يجوز له أن يودَّعه المالَ، وأن يعاملَه، وقد رُوي أن النبي ﷺ أمر أن يستطب الحارث بن كِلْدَة وكان كافراً^(٢) .
وإذا أمكنه أن يستطبَّ مُسليماً فهو كما لو أمكنه أن يودَّعه، أو يعاملَه فلا ينبغي أن يعدلَ عنه .

وأما إذا احتاجَ إلى ائْتِمَانِ الكِتَابِي^(٣) واستطابه فله ذلك، ولم يكن من ولاية اليهودي والنَّصراني المنهيَّ عنها .

وإذا خاطبَه بالتي هي أحسنَ كان حسناً؛ لأنَّ اللهَ - تعالى - يقول : ﴿ وَلَا تَجْدِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِلَّا [الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ] ﴾^(٤) .
انتهى .

(١) انظر : مجموع الفتاوى، للشيخ تقي الدين ١١٤ / ٢ .

(٢) رواه أبو داود (٣٨٧٥) من حديث سعد بن أبي وقاص رضه .

(٣) في ب [كتابي] .

(٤) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصلين، ولا بد من إثباته .

(٥) العنكبوت : ٤٦ .

قال :

وَإِنْ مَرَضَتْ أَنْثَى وَلَمْ يَجِدُوا لَهَا
طَبِيباً سِوَى فَحْلِ أَجِزَةٍ^(١) وَمَهْدٍ

وَجَمَلْتُهُ أَنَّهُ إِذَا مَرَضَتْ امْرَأَةٌ، وَلَمْ يُوجَدْ مَنْ يَطْبُهَا غَيْرَ رَجُلٍ جَازٍ لَهُ مِنْهَا
نَظَرٌ مَا تَدْعُو الْحَاجَّةَ إِلَى نَظَرِهِ حَتَّى الْفَرْجَيْنِ، وَكَذَا اللَّامِسُ؛ لِأَنَّهُ ضَرُورَةٌ .
وَكَذَا الرَّجُلُ مَعَ الرَّجُلِ، قَالَ [ابْنُ] ^(٢) حَمْدَانَ : « وَإِنْ لَمْ يُوجَدْ مَنْ يَطْبُهَا
سِوَى امْرَأَةٍ فَلَهَا نَظَرٌ مَا تَدْعُو الْحَاجَّةَ إِلَى نَظَرِهِ مِنْهُ حَتَّى فَرْجِيهِ » .
قَالَ الْقَاضِي : يَجُوزُ لِلطَّبِيبِ أَنْ يَنْظُرَ مِنَ الْمَرْأَةِ إِلَى الْعَوْرَةِ عِنْدَ الْحَاجَّةِ
إِلَيْهَا^(٣)؛ نَصٌّ عَلَيْهِ . وَكَذَلِكَ يَجُوزُ لِلْمَرْأَةِ وَالرَّجُلِ أَنْ يَنْظُرَ إِلَى عَوْرَةِ الرَّجُلِ
عِنْدَ الضَّرُورَةِ؛ نَصٌّ عَلَيْهِ . وَكَذَلِكَ يَجُوزُ خِدْمَةُ الْمَرْأَةِ الْأَجْنَبِيَّةِ، وَيُشَاهَدُ مِنْهَا
عَوْرَةٌ فِي حَالِ الْمَرَضِ إِذَا لَمْ يَوْجَدْ مُحَرَّمٌ؛ نَصٌّ عَلَيْهِ .
وَكَذَا يَجُوزُ لِدَوَاتِ الْحَارِمِ أَنْ يَلْبِسَ بَعْضُهُمْ عَوْرَةَ بَعْضٍ عِنْدَ الضَّرُورَةِ؛ نَصٌّ
عَلَيْهِ .

وَحَيْثُ جَازَ لِلطَّبِيبِ مَدَاوَاةُ الْمَرْأَةِ الْأَجْنَبِيَّةِ فَلَا يَجُوزُ لَهُ الْخُلُوءُ بِهَا فِي بَيْتٍ،
وَنَحْوِهِ، قَالَ الْمَرْوُذِيُّ : قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ : وَالْكَحَّالُ يَخْلُو بِالْمَرْأَةِ وَقَدْ انْصَرَفَ
مَنْ عِنْدَهُ مِنَ النِّسَاءِ، هَلْ هَذِهِ الْخُلُوءُ مِنْهُنَّ؟ قَالَ : « أَلَيْسَ هُوَ عَلَى
ظَهْرِ الطَّرِيقِ ؟ »، قِيلَ : نَعَمْ، قَالَ : « إِنَّمَا الْخُلُوءُ تَكُونُ فِي الْبُيُوتِ » .

(١) فِي ب [أَجْرُهُ] بِالْمُهْمَلَةِ .

(٢) مِنْ ب .

(٣) فِي ب [وإليها] .

قال :

وَيُكْرَهُ حَقْنُ الْمَرْءِ إِلَّا ضَرُورَةً

تُكْرَهُ « الْحُقْنَةُ » ^(١) مِنْ غَيْرِ ضَرُورَةٍ، وَإِلَّا أُبِيحَتْ، قَالَ الْقَاضِي : هَلْ تُكْرَهُ الْحُقْنَةُ ؟ . عَلَى رَوَايَتَيْنِ؛ إِحْدَهُمَا : تُكْرَهُ لِلْحَاجَةِ، وَغَيْرِهَا .
وَالثَّانِيَّةُ : لَا تُكْرَهُ لِلْحَاجَةِ، وَالضَّرُورَةِ .

وَقَالَ الْخَلَالُ : كَانَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ كَرِهَهَا فِي أَوَّلِ أَمْرِهِ، ثُمَّ أَبَاحَهَا عَلَى مَعْنَى الْعِلَاجِ، وَقَالَ الْمَرْوُذِيُّ : وَصِفَ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ فَعَلَهُ؛ يَعْنِي الْحُقْنَةَ .
وَاحْتَجَّ الْقَاضِي لِلْقَوْلِ بِكَرَاهَةِ الْحُقْنَةِ بِمَا رَوَى وَكَيْعٌ (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ الْحُقْنَةِ) ^(٢) .

وَرَوَاهُ [أَبُو بَكْرٍ] ^(٣) ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ عَنْ عَلِيٍّ ^(٤)، وَسَأَلَ ابْنَ عَبَّاسٍ رَجُلٌ احْتَقَنَ، قَالَ : « لَا تَبْدِ الْعَوْرَةَ، وَلَا تَسْتَنْ بِسُنَّةِ الْمُشْرِكِينَ » رَوَاهُ أَبُو مُحَمَّدٍ الْخَلَالُ .
وَبِإِسْنَادِهِ عَنْ نَافِعٍ عَنْ رَجُلٍ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « الْحُقْنَةُ كُفْرٌ » .
وَبِإِسْنَادِهِ عَنْ عَمْرِو بْنِ رَخْصٍ فِي الْحُقْنَةِ . وَكَرِهَهَا عَلِيٌّ، وَمَجَاهِدٌ، وَإِبْرَاهِيمُ، وَالشَّعْبِيُّ؛ وَقَالَ : « هِيَ سُنَّةُ الْمُشْرِكِينَ »، وَالْحَسَنُ، وَطَاوُوسٌ، وَعَامِرٌ .

(١) (الْحُقْنَةُ) : " هِيَ إِصْصَالُ الدَّوَاءِ إِلَى بَاطِنِ الْمَرِيضِ مِنْ دَبْرِهِ " . [الْمَطْلَعُ ص ١٤٧، الْمَصْبَاحُ الْمُنِيرُ ١٩٩/١] .

(٢) انظر : كنز العمال ٨٨/١٠، والآداب الشرعية ١٩٧/٢، والمنهل الروي لابن طولون ص ٢٨٩ . بنحو هذا اللفظ .

(٣) من أ .

(٤) رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي (الْمَصْنَفِ ١١/٨) عَنْ عَلِيٍّ ﷺ مَوْقُوفًا عَلَيْهِ .

قال :

وَيَنْظُرُ مَا يَحْتَاجُهُ حَاقِنٌ قَدْ
كَقَابِلَةٍ حَلٍّ لَهَا نَظَرٌ إِلَى
مَكَانٍ وَلَادَاتِ النِّسَاءِ فِي التَّوَلُّدِ

وجملة ذلك أنه يجوز للحاقن، ونحوه نظراً موضع الحقنة، ونحوه للحاجة، ولا ينظر الحاقن ونحوه إلى أكثر مما^(١) تدعو الحاجة إلى نظره؛ وهو المراد بقول الناظم : « قد » أي فقط .

وكذا القابلة، ونحوها تنظر موضع الولادة، ونحوه؛ للحاجة .
ولا تقبل الذميمة المسلمة مع وجود مسلمة تقبلها؛ وهذا مبني على تحريم نظر الذميمة للمسلمة، وإلا جاز .
وعنه أنها لا تقبلها، وتقدم ذلك قريباً^(٢) .

فصل

يجوز نظر العورة من الأجنبي في مواضع منها :
للطبيب في الحقنة وغيرها . ومنها للقابلة؛ كما هنا . ومنها للختان .
ومنها النظر لمعرفة البلوغ إذا احتيج إليه . ومنها خلق عانة من لا يحسن خلق عانيته . ومنها ما ذكر في (المغني)^(٣) في (كتاب الجهاد) إذا وقفت امرأة في

(١) في الأصول [ما]، والصواب ما أثبت .

(٢) انظر ص ٢٣٥ .

(٣) المغني ١٣ / ١٤١ .

صَفَّ الْكُفَّارَ، أَوْ^(١) عَلَى حِصْنِهِمْ، فَتَكَشَّفَتْ لَهُمْ؛ يَعْنِي لِلْمُسْلِمِينَ جَاذَ رَمِيهَا قَصْدًا، وَالنَّظْرُ إِلَى فَرْجِهَا لِلْحَاجَةِ إِلَى رَمِيهَا؛ وَقَدْ رَوَى سَعِيدٌ حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ، عَنْ أَيُّوبَ، عَنْ عِكْرَمَةَ قَالَ : «لَمَّا حَاصَرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَهْلَ الطَّائِفِ، أَشْرَفَتْ امْرَأَةٌ، فَكَشَفَتْ عَنْ قُبْلِهَا، فَقَالَ : (هَا]^(٢) دُونَكُمْ فَارْمُوهَا)، فَرَمَاهَا رَجُلٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، فَمَا أَخْطَأَ ذَاكَ مِنْهَا»^(٣) .

وَمِنْهَا مَنْ يَلِي خِدْمَةَ مَرِيضٍ؛ وَتَقَدَّمَ^(٤) .
وَيُبَاحُ فِيمَا شَابَهُ ذَلِكَ . - وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ - .

قَالَ :

وَيُكْرَهُ إِنْ لَمْ يَسْرِ قَطْعُ بَوَاسِرٍ
وَبَطُّ الْأَدَى حِلٌّ كَقَطْعِ مُجَوِّدٍ
لَاكِلَةٍ^(٥) تَسْرِي بِعُضْوٍ أَبْنَاهُ إِنْ
تَخَافَنَّ عُقْبَاهُ وَلَا تَتَرَدَّدُ

« الْبَوَاسِرُ » وَاحِدُهَا (بَاسُور)؛ وَهِيَ عِلَّةٌ تَحْدُثُ فِي الْمَقْعَدَةِ، وَفِي دَاخِلِ الْأَنْفِ أَيْضًا؛ قَالَ الْجَوْهَرِيُّ^(٦) .

(١) فِي ب [و] .

(٢) مِنْ أ .

(٣) رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي (السنن الكبرى ٨٢/٩) .

(٤) انْظُرْ ص ٢٣٧ .

(٥) فِي الْأَصْلَيْنِ [كَاكِلَةٍ] .

(٦) الصَّحَّاحُ، لِلْجَوْهَرِيِّ ٥٨٩/٢ .

نَصَّ أَحْمَدُ فِي رِوَايَةِ أَبِي طَالِبٍ، وَغَيْرِهِ عَلَى كَرَاهَةِ قَطْعِ الْبَوَاسِيرِ . وَقَالَ فِي رِوَايَةِ إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ : « أَكْرَهُهُ كَرَاهَةً شَدِيدَةً؛ أَخْشَى أَنْ يَمُوتَ، فَيَكُونَ قَدْ أَعَانَ عَلَى قَتْلِ نَفْسِهِ » .

وَقَدَّمَ فِي (الْأَدَابِ) ^(١) الْإِبَاحَةَ، وَجَعَلَ الْأَوَّلَ قَوْلًا .
وَإِنْ خِيفَ مِنْ تَرْكِ قَطْعِهَا التَّلَفُ جَازَ إِنْ لَمْ يَسِرِ الْقَطْعُ غَالِبًا، ذَكَرَهُ فِي (الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى) ^(٢) .

قَالَ السَّامِرِيُّ ^(٣) : « وَالنَّهْيُ هُوَ الْمَنْصُوصُ عَنْهُ » .
وَيُبَاحُ الْبَطُّ ضَرُورَةً مَعَ ظَنِّ السَّلَامَةِ غَالِبًا، وَكَذَا عَضُّ فِيهِ آكَلَةٌ تَسْرِي؛ نَصَّ عَلَى مَعْنَى ذَلِكَ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ .
وَقَالَ فِي رِوَايَةِ الْمُرُوزِيِّ : « كَانَ الْحَسَنُ يَكْرَهُ الْبَطَّ، وَلَكِنْ عُمَرَ رَخَّصَ فِيهِ » .

قَالَ ابْنُ حَمْدَانَ : « وَكَذَا مُعَالِجَةُ الْأَمْرَاضِ الْمَخُوفَةِ كُلِّهَا، وَمَدَاوِئُهَا » .
وَيُرَوَّى عَنْ عَلِيٍّ قَالَ : « دَخَلْتُ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَلَى رَجُلٍ يَعُودُهُ بظَهْرِهِ وَرَمَ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ هَذِهِ مِدَّةٌ ؟، قَالَ : (بُطُّوا عَنْهُ)، قَالَ عَلِيٌّ :
فَمَا بَرَحْتُ حَتَّى بُطِّتُ، وَالنَّبِيُّ ﷺ شَاهِدٌ » ^(٤) .

(١) الْأَدَابُ الشَّرْعِيَّة، لابن مفلح ٢/ ٤٤٤ .

(٢) انظر : الرَّعَايَةُ الصَّغْرَى ٢/ ٤٣٠ .

(٣) الْمُسْتَوْعَب ٣/ ٦٤٧ .

(٤) رَوَاهُ أَبُو يَعْلَى فِي (مُسْنَدِهِ ١/ ٣٥٣)، وَابْنُ عَدِي فِي (الْكَامِلِ ١/ ٣٧٨) . وَانْظُرْ : [المطالب العالية ١١/ ١٩٧، مجمع الزوائد ٥/ ٩٩] .

قال :

وَقَبْلَ الْأَدَى لَا بَعْدَهُ الْكَيُّ فَانْكَرْهُنَّ^(١)

وَعَنْهُ عَلَى الْإِطْلَاقِ غَيْرَ مُقَيَّدٍ

يُكَرَهُ الْكَيُّ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ إِلَيْهِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْهُ^(٢) . وَقَالَ : (مَا أَحَبُّ أَنْ أَكْتُوِيَ)^(٣) رَوَاهُمَا الْبُخَّارِيُّ .

وَفِي حَدِيثٍ رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَغَيْرُهُ : (مَنْ أَكْتُوِيَ، أَوْ اسْتَرْقَى فَقَدْ بَرِئَ مِنَ الثَّوَكْلِ)^(٤) .

وَيُبَاحُ لِلضَّرُورَةِ؛ قَالَ فِي (الْمُسْتَوْعَبِ)^(٥) : « يُكَرَهُ الْكَيُّ، وَقَطْعُ الْعُرُوقِ عَلَى وَجْهِ التَّدَاوِي فِي إِحْدَى الرِّوَايَتَيْنِ .

وَالْأُخْرَى : لَا يُكَرَهُ » . انْتَهَى .

وَأَشَارَ النَّاطِظُ إِلَى الرِّوَايَةِ الْأُولَى بِقَوْلِهِ : « وَعَنْهُ عَلَى الْإِطْلَاقِ غَيْرَ مُقَيَّدٍ » .

(١) فِي ب [وَاكْرَهْنَ] .

(٢) رُويَ بِهَذِهِ اللَّفْظَةِ (نَهَى عَنِ الْكَيِّ) مِنْ حَدِيثِ عِمْرَانَ بْنِ الْحَصِينِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ (٤/٤٤٤)، وَأَبُو دَاوُدَ (٣٨٦٥)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٠٤٩)، وَابْنُ مَاجَةَ (٣٤٩٠) .
وَلَمْ أَرَهُ بِهَذَا اللَّفْظِ فِي الْبُخَارِيِّ .

(٣) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٥٧٠٤)، وَمُسْلِمٌ (٢٢٠٥) .

(٤) رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ (٤/٢٤٩)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٠٥٥)، وَابْنُ مَاجَةَ (٣٤٨٩) .

(٥) الْمُسْتَوْعَبُ ٦٤٧/٣ .

قَالَ :

كَذَلِكَ الرُّقَى إِلَّا بِأَيِّ وَمَا رُوِيَ
فَتَعْلِيْقُ ذَا حِلٍّ كَكْتَبٍ لَوْلَدٍ

«الرُّقَى»؛ جمعُ مفْرُدَةٍ (رُقِيَةٍ)؛ وهي العَزَائِمُ .

ويُكرَهُ مِنْهَا غَيْرُ مَا رُوِيَ مِنَ الْآيَاتِ، وَالسُّتَةِ، وَمَا فِيهِ ذِكْرُ اللَّهِ سُبْحَانَهُ
وَتَعَالَى؛ لقول النبي ﷺ : (إِنْ الرُّقَى، وَالْتَّمَائِمُ، وَالتَّوَلَّةُ شِرْكٌ)^(١)، وقال :
(مَنْ عَلَّقَ تَمِيمَةً فَلَا أَمَّ اللَّهُ لَهُ، وَمَنْ عَلَّقَ وَدْعَةً فَلَا وَدَعَ اللَّهُ لَهُ)^(٢) رواهما
أحمد .

وَ«التَّمِيمَةُ» خَرَزَةٌ كَانُوا يَعْطِقُونَهَا يَتَّقُونَ بِهَا الْعَيْنَ، وَالْآفَاتِ، وَاعْتِقَادُ هَذَا
جَهْلٌ، وَضَلَالٌ؛ إِذْ لَا نَافِعَ إِلَّا اللَّهُ، وَلَا دَافِعَ غَيْرُهُ .
وَ«التَّوَلَّةُ» ضَرَبٌ مِنَ السُّحْرِ، قَالَ الْأَصْمَعِيُّ : «هُوَ تَحْيِيْبُ الْمَرْأَةِ إِلَى
زَوْجِهَا» .

وَأَمَّا الرُّقَى بِالْقُرْآنِ وَمَا وَرَدَ فَلَا بَأْسَ بِهِ، وَكَذَا كَتَبُهُ وَتَعْلِيْقُهُ .
ويُكرَهُ بغيرِ الْعَرَبِيِّ؛ وَقَدْ رَقَى بَعْضُ الصَّحَابَةِ سَيِّدَ ذَلِكَ الْحَيِّ لَمَّا لُدَّعَ
بِالْفَاتِحَةِ، فَأَقْرَهُ النَّبِيُّ ﷺ لَمَّا سَأَلَهُ، وَقَالَ : (مَا يَدْرِيكَ أَنَّهَا رُقِيَةٌ)، وَكَانُوا قَدْ
جَعَلُوا لَهُ جُعْلًا لَمَّا رَقَى؛ ثَلَاثِينَ مِنَ الْغَنَمِ^(٣) .
وَيَجُوزُ أَخْذُ الْجُعْلِ فِي الرُّقِيَةِ؛ لِهَذَا الْحَدِيثِ .

(١) رواه الإمام أحمد (٣٨١/١)، وأبو داود (٣٨٨٣)، وابن ماجه (٣٥٣٠) .

(٢) رواه الإمام أحمد (١٥٤/٤)، وابن حبان (١٤١٣)، والحاكم (٢١٦/٤) .

(٣) رواه البخاري (٥٧٤٩)، ومسلم (٢٢٠١) .

وَكَانَ ابْنُ عَمْرٍو^(١) يعلِّقُ عَلَى مَنْ لَا يَعْقِلُ مَنْ بَنِيهِ «أَعُوذُ بِكَلِمَاتِ اللَّهِ الثَّامَةِ مِنْ غَضَبِهِ، وَعِقَابِهِ، وَشَرِّ عِبَادِهِ، وَمِنْ هَمَزَاتِ الشَّيَاطِينِ وَأَنْ يُحْضِرُونِ»، وَكَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَعْلَمُهُمْ هَؤُلَاءِ الْكَلِمَاتِ مِنَ الْفَرْعِ^(٢) .
وَيَجُوزُ أَنْ يُكْتَبَ لِلْحُمَّى، وَالنَّمْلَةِ، وَالْحَيَّةِ، وَالْعَقْرَبِ، وَالصُّدَاعِ، وَالْعَيْنِ مَا يَجُوزُ، وَيُرْقَى مِنْ ذَلِكَ بِقُرْآنٍ، وَمَا وَرَدَ فِيهِ ذِكْرُ اللَّهِ -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى- .

قال المروزي : كتب لي أبو عبد الله من الحمى « بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، بِسْمِ اللَّهِ وَبِاللَّهِ، وَ مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ، ﴿يَنْتَارُ كُونِي بَرْدًا وَسَلَامًا عَلَىٰ إِِبْرَاهِيمَ﴾ وَأَزَادُوا بِهِ كَيْدًا فَجَعَلْنَاهُمُ الْأَخْسَرِينَ^(٣) »، اللهم ربَّ جبريلَ، وميكائيلَ، وإسرافيلَ اشفِ صاحبَ هذا الكتابِ بحولِكَ، وقوتِكَ، وجبروتِكَ إلهَ الحقِّ .
أمين » . وَرَوَى أَحْمَدُ أَنَّ يُونُسَ بْنَ حَبَابٍ كَانَ يَكْتُبُ هَذَا مِنْ حُمَى الرَّبْعِ^(٤) .
وَشَكَتْ امْرَأَةٌ إِلَى أَحْمَدَ أَنَّهَا مُسْتَوْحِشَةٌ فِي بَيْتٍ وَحْدَهَا، فَكَتَبَ لَهَا رِقْعَةً بِخَطِّهِ « بِسْمِ اللَّهِ، وَفَاتِحَةِ الْكِتَابِ، وَالْمَعُودَتَيْنِ، وَآيَةِ الْكُرْسِيِّ » .

وَقَالَ فِي رِوَايَةٍ مُهْنًا فِي الرَّجُلِ يَكْتُبُ الْقُرْآنَ فِي إِنَاءٍ [ثُمَّ] يَسْقِيهِ الْمَرِيضَ ؟،
قَالَ : « لَا بَأْسَ بِهِ »، فَقُلْتُ لَهُ : فَيَغْتَسِلُ بِهِ ؟ قَالَ : « مَا سَمِعْتُ فِيهِ شَيْءٌ » .

(١) فِي الْأَصْلَيْنِ [ابْنُ عَمْرٍو]، وَالتَّصْوِيبُ مِنْ مَصَادِرِ التَّخْرِيجِ .

(٢) رَوَى الْحَدِيثَ وَأَثَرُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا- الْإِمَامُ أَحْمَدُ (٦٦٩٦)، وَأَبُو دَاوُدَ (٣٨٩٣)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٣٥٢٨) .

(٣) الْأَنْبِيَاءُ : ٦٩، ٧٠ .

(٤) (حُمَى الرَّبْعِ) : بِالْكَسْرِ هِيَ الْحُمَى الَّتِي تَعْرِضُ يَوْمًا وَتَقْلَعُ يَوْمَيْنِ ثُمَّ تَأْتِي فِي الرَّابِعِ، وَهَكَذَا . [الْمَصْبَاحُ الْمُنِيرُ ١/ ٢٩٥] .

وَقَالَ الْخَلَالُ : إِنَّمَا كَرِهَ الْغُسْلَ بِهِ؛ لِأَنَّ الْعَادَةَ أَنْ مَاءَ الْغُسْلِ يَجْرِي فِي الْبَلَاتِعِ،
وَالْحُسُوشِ، فَوَجِبَ أَنْ يُنَزَّهَ مَاءُ الْقُرْآنِ مِنْ ذَلِكَ .

وَلَا يُكْرَهُ شُرْبُهُ؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الْإِسْتِشْفَاءِ بِهِ، قَالَ صَالِحٌ : رُبَّمَا اعْتَلَّتْ،
فِيَأْخُذُ أَبِي قَدْحًا فِيهِ مَاءٌ، فَيَقْرَأُ عَلَيْهِ، وَيَقُولُ لِي : « اشْرَبْ مِنْهُ، وَاغْسِلْ
وَجْهَكَ، وَيَدَيْكَ » . وَنَقَلَ عَبْدُ اللَّهِ أَنَّهُ رَأَى أَبَاهُ يُعَوِّذُ فِي (١) الْمَاءِ، وَيَقْرَأُ عَلَيْهِ،
وَيَشْرِبُهُ، وَيَصُبُّ عَلَى نَفْسِهِ مِنْهُ، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ : « وَرَأَيْتُهُ غَيْرَ مَرَّةٍ يَشْرَبُ مَاءً
زَمْزَمَ يَسْتَشْفِي بِهِ، وَيَمْسَحُ يَدَيْهِ، وَوَجْهَهُ » .

وَقَالَ أَحْمَدُ : « يُكْتَبُ لِلْمَرْأَةِ إِذَا عَسَرَ عَلَيْهَا وَلَدُهَا فِي جَامٍ، أَوْ شَيْءٍ نَظِيفٍ
« بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ الْحَلِيمُ الْكَرِيمُ، سُبْحَانَ اللَّهِ رَبِّ
الْعَرْشِ الْعَظِيمِ، الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، « كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَ مَا يُوعَدُونَ لَمْ يَلْبُثُوا
إِلَّا سَاعَةً مِنْ نَهَارٍ بَلِّغْ » (٢)، « كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَهَا لَمْ يَلْبُثُوا إِلَّا عَشِيَّةً أَوْ ضُحًى » (٣)،
ثُمَّ تُسْقَى مِنْهُ، وَيُنْضَحُ مَا بَقِيَ عَلَى صَدْرِهَا » . وَرَوَى أَحْمَدُ هَذَا الْكَلَامَ عَنْ
ابْنِ عَبَّاسٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا- (٤) .

وَلِإِنْ كُتِبَ الْقُرْآنُ فِي قُرْطَاسٍ، وَدُفِنَ لِلْأَبْقِ (٥) فَلَا بَأْسَ بِهِ؛ نَصٌّ عَلَيْهِ .

(١) فِي ب [يَعُوذُنِي الْمَاءُ] .

(٢) الْأَحْقَافُ : ٣٥ .

(٣) النَّازِعَاتُ : ٤٦ . وَحَدَّثَ فِي ب دَمَجَ بَيْنَ الْآيَتَيْنِ . وَفِي أَقْدَمَتِ الْآيَةُ الثَّانِيَةُ عَلَى الْأُولَى .

وَالْتَصَوِّبُ مِنْ (مَسَائِلِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْإِمَامِ أَحْمَدَ فِي ص ٤٤٧) . وَ(الْأَدَابُ الشَّرْعِيَّةُ ١٠٧/٢) .

(٤) رَوَاهُ عَبْدِ اللَّهِ بْنُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ فِي (الْمَسَائِلِ ص ٤٤٧)، وَالدِّينَوْرِيُّ فِي الْمَجْلَسِ الرَّابِعِ عَشَرَ مِنْ

(الْمَجَالِسَةِ ١٧٠/٥)، وَابْنُ أَبِي حَتْمٍ فِي (الدَّعَوَاتِ الْكُبْرَى ٢/٢٨٢) عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا- .

(٥) كَذَا فِي الْأَصُولِ، وَ(مَسَائِلُ صَالِحٍ ١/٤١٨)، وَ(الْأَدَابُ ٢/٢٠٣) .

[قال^(١) :

وَحَلَّ بِغَيْرِ الْوَجْهِ وَنَسَمَ بِهِائِمِ

« الوَسْمُ » بالسَّيْنِ المهملة، ومراده هنا بالوسم الكيُّ، قال عياض :
« وبعضهم يقول بمهملة، وبمعجمة . وبعضهم قال : بمهملة في الوجه،
وبمعجمة في سائر الجسد » .

وَلَا بَأْسَ بِهِ فِي غَيْرِ الْوَجْهِ .

[أَمَّا فِي الْوَجْهِ]^(٢) فَهَلْ يُكْرَهُ، أَوْ يَحْرُمُ ؟ قَالَ السَّامِرِيُّ : « إِنْ السُّمَّةُ فِي
الْوَجْهِ مَكْرُوءَةٌ » .

وظاهر كلامه في (الرعاية)^(٣) أنه لا يجوز؛ وهو أولى؛ قال جابر : « نَهَى
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ ضَرْبِ الْوَجْهِ، وَعَنْ وَسْمِ الْوَجْهِ »^(٤) .

وَفِي لَفْظٍ : مُرٌّ عَلَيْهِ بِحَمَارٍ، وَقَدْ وَسِمَ فِي وَجْهِهِ، فَقَالَ : (لَعَنَ اللَّهُ الَّذِي
وَسَمَهُ)^(٥) .

وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ -رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا- قَالَ : رَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ
حَمَارًا مَوْسُومَ الْوَجْهِ، فَأَنْكَرَ ذَلِكَ، فَقَالَ : « فَوَ اللَّهُ لَا أَسِمُهُ إِلَّا أَقْصَى شَيْءٍ

(١) من ب .

(٢) ما بين المعكوفتين في ب [وجه] ! ، وهو ساقط من أ . ولا بد منه ليستتم الكلام .

(٣) الرعاية الصغرى ٢ / ٤٣٠ .

(٤) رواه الإمام أحمد (٣/ ٣٢٣)، وأبو داود (٢٥٦٤) .

(٥) رواه مسلم (٢١١٦)، والإمام أحمد (٣/ ٣٣) .

مِنَ الْوَجْهِ»، وَأَمْرٌ بِحِمَارِهِ فَكُوي فِي جَاعِرَتِهِ، فَهُوَ أَوَّلُ مَنْ كَوَى الْجَاعِرَتَيْنِ .
رواه مُسْلِمٌ ^(١) .

قال الجوهري ^(٢) : « الْجَاعِرَتَانِ » موضع الرِّقْمَتَيْنِ مِنْ إِسْتِ الْحِمَارِ؛
وهو مَضْرَبُ الْفَرَسِ بِذَنْبِهِ عَلَى فَخْذِهِ .

قال الأصمعي : هما حَرَفَا الْوَرَكَيْنِ الْمُشْرِفَانِ عَلَى الْفَخْذَيْنِ .
وَسُئِلَ أَحْمَدُ عَنْ الْغَنَمِ تُوسَمُ، قال : « تُوسَمُ، وَلَا يَعْمَلُ فِي اللَّحْمِ »، يَعْنِي
يَجْزُءُ ^(٣) الصُّوفِ، نقله ابن هانئ ^(٤) .

وَالضَّرْبُ فِي الْوَجْهِ مَنْهِيٌّ عَنْهُ فِي كُلِّ حَيَوَانٍ؛ لِلْحَدِيثِ ^(٥)، لَكِنَّهُ فِي الْآدَمِيِّ
أَشَدُّ .

وَأَمَّا وَسَمُ الْآدَمِيِّ فَحَرَامٌ . ذَكَرَهُ النَّوَوِيُّ ^(٦) .

(١) رواه مسلم (٢٢١٨) .

(٢) الصُّحاح، للجوهري ٦١٥ / ٢ .

(٣) في ب [يجز] . والمثبت من أ ، و (مسائل ابن هانئ) .

(٤) مسائل ابن هانئ ١٨١ / ٢ .

(٥) وهو ما رواه البخاري في صحيحه (٢٥٥٩) من حديث أبي هريرة ؓ أن النبي ﷺ قال :
(إِذَا قَاتَلَ أَحَدُكُمْ فَلْيَجْتَنِبِ الْوَجْهَ) .

وله روايات أخرى عند مسلم (٢٦١٢)، وغيره .

(٦) في شرح صحيح مسلم (٩٩ / ١٤) .

قَالَ :

وَفِي الْأَشْهَرِ أَكْرَهَ جَزْءٍ ذَيْلٍ مُمَدَّدٍ
كَمَعْرِفَةٍ حَتْمًا لِإِضْرَارِهَا بِهَا
لِقَطْعِكَ مَا تَذَرَا بِهِ لِلْمُنْكَدِ

(الذَّيْلُ) هنا ذَنْبُ الدَّابَّةِ، فقولُه : « وَفِي الْأَشْهَرِ أَكْرَهَ جَزْءٍ ذَيْلٍ »؛
فيه إشارة إلى أن في المسألة خلافًا، وهو كذلك . وهل يُكْرَهُ جَزْءُ ذَنْبِهَا أم لا ؟
على رَوَاتَيْنِ؛ إحداهما : يُكْرَهُ؛ وهو المشهور؛ لأنها تدفع بها عن نفسها مَا
يُؤْذِيهَا مِنَ الدُّبَابِ، وغيره؛ وَلَمَّا يَأْتِي مِنَ الْحَدِيثِ .
والأخرى : نفي الكراهة، وَجَزَمَ بِهِ فِي (الفصول) .

وَقَوْلُ النَّازِمِ : « كَمَعْرِفَةٍ »؛ أَيِ اكْرَهَ جَزْءَ الدَّنْبِ؛ كَمَا يُكْرَهُ جَزْءُ (الْمَعْرِفَةِ)
قِيَاسًا فِي الْكَرَاهَةِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ أَحْمَدَ رَخَّصَ فِي جَزْءِ الدَّنْبِ فِي رَوَايَةٍ، وَأَمَّا
(الْمَعْرِفَةُ) فَلَمْ يَرْخَّصْ فِيهَا؛ قَالَ فِي رَوَايَةِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْحَارِثِ : « إِنَّمَا رُخِّصَ
فِي جَزْءِ الْأَذْنَابِ، فَأَمَّا الْأَعْرَافُ فَلَا » .

وَعَنْ عُتْبَةَ بْنِ عَبْدِ السَّلَمِيِّ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْ جَزْءِ أَعْرَافِ
الْخَيْلِ، وَتَتَفَرِّقُ أَذْنَابُهَا، وَجَزْءُ نَوَاصِيهَا، وَقَالَ : (أَمَّا أَذْنَابُهَا فَإِنَّهَا مَذَابُهَا،
وَأَمَّا أَعْرَافُهَا فَإِنَّهَا دِفَاؤُهَا^(١))، وَأَمَّا نَوَاصِيهَا فَإِنَّ الْخَيْرَ مَعْقُودٌ فِيهَا) رَوَاهُ أَحْمَدُ؛
قَالَ حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْحَارِثِ، قَالَ حَدَّثَنِي ثَوْرُ بْنُ يَزِيدَ، عَنْ نَصْرِ، عَنْ

(١) فِي الْأَصْلَيْنِ مَعًا [أَذْفَادُهَا]، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَ مِنَ (الْمُسْنَدِ ٤/ ١٨٣) . وَانْظُرْ : (النِّهَايَةُ لِابْنِ
الْأَثِيرِ ٢/ ١٢٣) .

رجال^(١) من بني سليم عن عتبة فذكره . قال^(٢) حدثنا علي بن بحر^(٣)، قال حدثنا بقیة بن الولید، قال حدثني نصر بن علقمة، قال حدثني رجال من بني سليم، عن عتبة بن عبد السلمي قال : قال رسول الله ﷺ : (لا تقصروا نواصي الخيل؛ فإن فيها البركة، ولا تجزور أعرافها؛ فإنها أذفاؤها، ولا تقصوا أذنبها؛ فإنها مذابها)^(٤) .

(رجال بني سليم) جماعة يبعد أن لا يكون [فيهم]^(٥) من لا يوثق بقوله؛ لا سيما والمتقدمون حالهم حسن، وباقي الإسناد جيد .

وعنه رواية ثالثة : يعمل بالمصلحة؛ سأل أبو داود عن حذف الخيل؟، فقال : « إن كان [أبهى] ، وأجود له »، قلت : إنه ينفعه في الشتاء، وهو أجود لركضه، فكأنه سهل فيه . وقال أيضاً مع ذلك : « ولكن لم يزل الناس يكرهون حذف الخيل » .

وقوله : « لإضرارها بها^(٦) »؛ يعني أن الدابة يحصل لها ضررٌ بجزئ ذنبها؛ لأنها تدرأ؛ أي تدفع به عن نفسها ما يؤذيها، وينكد عليها من الدباب، وغيره .

وقوله : « لقطعك »؛ وهو بلام قبل القاف - والله تعالى أعلم - .

(١) في أ [رجل] .

(٢) أي الإمام أحمد في (المسند ١٨٣/٤) .

(٣) في الأصلين [بجر] بالمعجمة، والصواب ما أثبت انظر : (تهذيب الكمال ٣٢٥/٢٠) .

(٤) رواه الإمام أحمد (١٨٣/٤)، وأبو داود (٢٥٤٢) .

(٥) من ب .

(٦) في الأصلين [به]، وأثبت ما ذكره أولاً في البيت .

قال :

وَفِيْمَا سِوَى الْأَغْنَامِ قَدْ كَرِهُوا الْخِصَاءَ
لِتَعْذِيْبِهِ الْمَنْهِي عَنْهُ بِمُسْنَدٍ

يُبَاحُ خِصَاءُ الْعَنَمِ؛ لِمَا فِيهِ مِنْ إِصْلَاحٍ لِحِمْلِهَا .
وَالْمَنْصُوصُ يُكْرَهُ خِصَاءُ غَنَمٍ، وَغَيْرِهَا إِلَّا خَوْفَ غَضَاظَةٍ، وَقَالَ :
« لَا يَعْجِبُنِي شَيْئًا »، وَحَرَّمَهُ الْقَاضِي، وَابْنُ عُيَيْدٍ، وَفِي (الْغَنِيَّةِ) ^(١) : « لَا يَجُوزُ
خِصَاءُ شَيْءٍ مِنْ حَيَوَانٍ، وَعَبِيدٍ؛ نَصٌّ عَلَيْهِ » .
(وَالشَّدْخُ) أَهْوَنُ مِنْ (الْجَبِّ) ^(٢) .

وَقَالَ أَحْمَدُ : « لَا يَعْجِبُنِي لِلرَّجُلِ أَنْ يَخْصِيَ شَيْئًا » . وَإِنَّمَا كَرِهَ ذَلِكَ لِلنَّهْيِ
الْوَارِدِ عَنْ إِيْلَامِ الْحَيَوَانِ، وَرَوَى أَحْمَدُ، وَغَيْرُهُ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ نَافِعٍ
- وَهُوَ ضَعِيفٌ - عَنْ أَبِيهِ عَنْ ابْنِ عُمرَ قَالَ : (نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ إِخْصَاءِ
الْحَيْلِ، وَالْبَهَائِمِ) ^(٣) .

قَالَ ابْنُ حَزْمٍ ^(٤) : « وَاتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ إِخْصَاءَ النَّاسِ؛ مِنْ أَهْلِ الْحَرْبِ،
وَالْعَبِيدِ، وَغَيْرِهِمْ فِي غَيْرِ الْقَصَاصِ، وَالتَّمْثِيلِ بِهِمْ حَرَامٌ » .

(١) الغنية، للشيخ عبد القادر الجيلاني ٣٥ / ١ .

(٢) (الشَّدْخُ) : هو كسر القضيْب [المصباح المنير ١ / ١٧٤] .

(وَالْجَبُّ) : هو استئصال المذاكير [المصباح ١ / ١٢٢] .

(٣) رواه الإمام أحمد (٢ / ٢٤) .

(٤) (٤) في (مراتب الإجماع ص ١٥٧) .

قال ابن عقيل^(١) : « ولا يجوز إخصاء البهائم، ولا كيها بالنار؛ للوسم . ويجوز -يعني الكي- للمداواة؛ حسب ما أجزنا في حق الناس في إحدى الروايتين » .

وذكر -في موضع آخر- أن ذلك، وحرّمها في الأنف لقصد المثلّة إثم، وإن كان ذلك لغرض صحيح جاز . قال : « وأما فعل ذلك في الأدميين فيحصل به الفسق » .

وقال القاضي في (الأحكام السلطانية) في (والي الحسبة)^(٢) : « ويمنع من إخصاء الأدميين، والبهائم، ويؤدّب عليه » . وفي (المستوعب)^(٣) في آخر (كتاب الجهاد) : « لا يجوز إخصاء شيء من البهائم، ويجوز سُمها في غير الوجه إذا لم يأخذ في اللحم » .

[قال]^(٤) :

وَقَطَعَ قُرُونِ وَالْأَذَانِ وَشَقَّهَا

بِلا ضَرَرٍ تُغَيِّرُ خَلْقَ مُعَوَّدٍ

يُكْرَهُ قَطْعُ الْأَذَانِ، وَالْقُرُونِ، وَشَقُّهَا؛ لِمَا فِيهِ مِنَ الْأَلَمِ، وَتَشْوِيهِ الْخَلْقِ، وَتَغْيِيرِهِ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ .

(١) فصول الآداب، لابن عقيل ص ٩٤ .

(٢) الأحكام السلطانية ص ٣٢١ .

(٣) المستوعب ١/ ٦٢٢ .

(٤) من ب .

وَذَكَرَ الْبَغَوِيُّ^(١) فِي تَفْسِيرِ قَوْلِهِ تَعَالَى - حِكَايَةً عَنْ إِبْلِيسَ - : ﴿وَلَا تُرْنَهُمْ فَلَيَحْتَبِئْنَ إِذَا نَبَّ الْأَتْعَمُ﴾^(٢)؛ أَيِ يَقْطَعُونَهَا، وَيَشْقُونَهَا؛ وَهِيَ الْبَحِيرَةُ .
انتهى .

قَالَ الْجَوْهَرِيُّ^(٣) : « بَجَرْتُ أُذُنَ النَّاقَةِ بَجْرًا شَقَقْتُهَا، وَخَرَقْتُهَا » . انتهى .
وَقَالَ عِكْرِمَةُ، وَجَمَاعَةٌ مِنَ الْمَفْسِّرِينَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿فَلَيَغَيِّرُنَّ خَلْقَ اللَّهِ﴾^(٤) : « بِالْخِصَاءِ، وَالْوَسْمِ، وَقَطْعِ الْأُذَانِ » .

تنبيهان

أحدهما : إِذَا حَصَلَ ضَرَرٌ بَعْدَ قَطْعِ ذَلِكَ جَاَزَ الْقَطْعُ مِنْ غَيْرِ كِرَاهَةٍ؛ كَمَا لَوْ كَانَ قَرْنُ الدَّابَّةِ مُنْحَنِيًّا عَلَى عَيْنِهَا بَحِثٌ يُخَافُ عَلَى عَيْنِهَا مِنْهُ .
الثاني : يَجُوزُ ثَقْبُ أُذُنِ الْبِنْتِ لِلزَّيْنَةِ، وَيُكْرَهُ ثَقْبُ أُذُنِ الصَّبِيِّ؛ نَصٌّ عَلَيْهِمَا فِي رَوَايَةِ مُهْنَا : « أَكْرَهُ ذَلِكَ لِلْعُلَامِ إِنْمَا هُوَ لِلْبَنَاتِ »، قَالَ مُهْنَا : قُلْتُ : مَنْ كَرِهَهُ ؟، قَالَ : « جَرِيرُ بْنُ عَثْمَانَ » .
وَقَطَعَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي (مِنْهَاجِ الْقَاصِدِينَ) ، وَغَيْرُهُ بِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ ثَقْبُ أُذُنِ الْبِنْتِ؛ لِأَنَّهُ جُرْحٌ مُؤَلِّمٌ، وَفِي الْمَخَانِقِ، وَالْأَسُورَةِ كِفَايَةً . - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - .

(١) معالم التنزيل، للبغوي ١٠٥ / ٥ .

(٢) النساء : ١١٩ .

(٣) الصحاح ٥٨٥ / ٢ .

(٤) النساء : ١١٩ .

قَالَ :

وَيَحْسُنُ فِي الْإِحْرَامِ وَالْحِلِّ قَتْلُ مَا^(١)

يَضُرُّ بِلا نَفْعٍ كَنَمْرِ وَمَرْتَدٍ^(٢)

وَعَرَبَانِ غَيْرِ الزَّرْعِ أَيْضاً وَشِبْهَهَا

كَذَا حَشَرَاتُ الْأَرْضِ دُونَ تَقْيِيدِ

كَبَقٍ وَبُرْغُوثٍ وَقَارٍ وَعَقْرَبٍ

وَدَبْرٍ وَحَيَّاتٍ وَشِبْهِ الْمَعْدَدِ

وجملة ذلك أنه كُلُّ مَا يُؤْذِي طَبْعاً يُقْتَلُ شَرْعاً، فَيُقْتَلُ (النَّمِر) -بفتح

النون، وكسر الميم- وهو سَبْعٌ .

وَ (الْمَرْتَد) -بفتح الميم، وسكون الراء، وفتح المثناة- وهو الْأَسَدُ .

وَ (الْكَلْبُ الْعَقُورُ) . وَ (الْأَسَدُ الْبَهِيمُ)؛ وهي المَذْهَبُ .

فلو^(٣) كَانَ بَيْنَ عَيْنَيْهِ بَيَاضٌ فَلَيْسَ بَبَهِيمٍ، وَلَا يَتَعَلَّقُ بِهِ أَحْكَامُ الْبَهِيمِ مِنْ

قَطْعِ الصَّلَاةِ بِمُرُورِهِ . وَتَحْرِيمِ صَيْدِهِ، وَاقْتِنَائِهِ . وَهَلْ يُقْتَلُ وَجُوباً -كَمَا صَرَّحَ

بِهِ الْمُؤَفَّقُ^(٤) -، أَوْ اسْتِحْبَاباً، أَوْ إِبَاحَةً؟، أَقُولُ؛ وَالْأَخِيرُ هُوَ الْمَذْهَبُ، وَهُوَ

ضَعِيفٌ جَدّاً -والله أعلم-؛ وَهَذَا قَوْلُ ثَعْلَبٍ^(٥)؛ أَعْنِي قَوْلَهُ : لَيْسَ بَبَهِيمٍ .

(١) فِي أ [فِي الْإِحْرَامِ وَالْقَتْلِ مَا] ! .

(٢) فِي أ [وَيَرْتَدُّ] .

(٣) فِي الْأَصْلَيْنِ [حَتَّى لَوْ]، وَلَعَلَّ مَا أَثْبَتَ أَنْسَبَ لِلْسِّيَاقِ .

(٤) فِي (الْمَغْنِي ٢٦٧/١٣) .

(٥) فِي الْأَصْلَيْنِ [ثَعْلَبَةً]، وَالتَّصْوِيبُ مِنْ (الْمَغْنِي ٢٦٧/١٣)، وَ(الشرح الكبير ٣٨٧/٢٧) .

والرواية الأخرى : أنه بهيمٌ، وإن كان بينَ عَيْنَيْهِ بَيَاضٌ، فتتعلق به أحكامُ البَهِيمِ، وهو الصَّحِيحُ؛ لما رَوَى مُسْلِمٌ^(١) عن جَابِرٍ عنه -عليه الصَّلَاةُ والسَّلَامُ- أنه قَالَ : (عَلَيْكُمْ بِالْأَسْوَدِ الْبَهِيمِ ذِي الطَّفِيتَيْنِ^(٢) فَإِنَّهُ شَيْطَانٌ)، وَ(الطَّفِيَّةُ) خَوْصُ الْمَقْلِ، شَبَّهَ الْخَطِينِ الْأَبْيَضَيْنِ مِنْهُ بِالْخَوْصَتَيْنِ .

فإن كان الْبَيَاضُ مِنْهُ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ فَلَيْسَ بِبَهِيمٍ؛ رَوَايَةٌ وَاحِدَةٌ؛ لِأَنَّهُ مَقْتَضَى الْإِشْتِقَاقِ اللَّغَوِيِّ، وَلَمْ يَرِدْ فِيهِ نَصٌّ .

وَمِنْ الطَّيْرِ (الْغُرَابُ الْأَبْقَعُ)؛ وَهُوَ الَّذِي فِيهِ سَوَادٌ وَبَيَاضٌ . وَ(غُرَابُ الْبَيْنِ)؛ قَالَ الْجَوْهَرِيُّ^(٣) : يُقَالُ : هُوَ الْأَبْقَعُ، وَهُوَ الَّذِي فِيهِ سَوَادٌ وَبَيَاضٌ، وَقَالَ أَبُو الْعَوْتُ : (غُرَابُ الْبَيْنِ)؛ هُوَ الْأَحْمَرُ الْمُنْقَارُ، الرَّجْلَيْنِ، وَأَمَّا الْأَسْوَدُ فَهُوَ الْحَاتِمُ^(٤)؛ لِأَنَّهُ يَحْتَمُ الْفِرَاقَ . انْتَهَى . وَ(الْحَدَّاءَةُ) عَلَى وَزْنِ الْعَبَّاءَةِ . وَ(الْعَقَّعُ)؛ وَهُوَ الْقَاقُ . وَأَمَّا (غُرَابُ الزَّرْعِ)، وَ(الزَّرَّاعُ) فَلَيْسَ هُمَا مِنْ هَذَا الْبَابِ؛ لِأَنَّهُمَا حَلَالٌ، وَبَيَاحٌ اصْطِيَاذُهُمَا لِلْأَكْلِ .

وَكَذَا الْحَشَرَاتِ؛ (كَالزُّبُورِ) -بِضْمِ الزَّيْ-؛ وَهُوَ (الدَّبْرُ)، وَيُقَالُ : (الزُّبَّارُ) بِالْكَسْرِ . وَ(الْبَقَّ)؛ وَهُوَ الْبَعُوضُ، وَ(الْوَرَّغُ)، وَ(الْبَرَّغُوثُ) -بِضْمِ

(١) رواه الإمام أحمد (٣/٣٣٣)، ومسلم (١٥٧٢)، وأبو داود (٢٨٤٦) .

(٢) كذا في الأصلين معاً، و(المغني ٦/٣٥٦)، و(الأدب الشرعية) .

وجاء في النسخ المطبوعة من صحيح مسلم، وسنن أبي داود : (ذي النقطتين) .

واللفظة التي ذكرها المؤلف، ومن سبقه موجودة في إحدى نسخ (مسند الإمام أحمد) [انظر المسند -طبعة الرسالة- ٢٢/٤٣٤، الهامش]. لكن قد وردت هذه اللفظة (الطفيتين) في حديث آخر بلفظ : اقتلوا من الحيات ذات الطفتين والأبتر) وسيأتي .

(٣) الصحاح ٥/٢٠٨٤ .

(٤) في الأصلين [الخاتم ... يختم] بالمعجمة، والتصويب من (لسان العرب) .

الموحدة-، و(الْقُرَاد -بضم القاف-، و(الْحَيَّة)، و(العَقْرَب)، و(الفَأْرَة) بالهمز عن الجوهري^(١)؛ لقول النبي ﷺ: (خمسُ فواسق يقتلن في الحِلِّ والحَرَم؛ الحَيَّة، والغُرَاب الأَبْقَع، والفَأْرَة، والكَلْب العَقُور، والحَدِيَا)^(٢)، وفي بعض الروايات (والعَقْرَب)^(٣)، وكلُّها صحيحة .

وقال ابنُ مسعود ؓ: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: (مَنْ قَتَلَ حَيَّةً فكَأَنَّمَا قَتَلَ مُشْرِكاً قَدْ حَلَّ دُمُهُ) رواه أحمد^(٤)، ورواه البزار^(٥) إلا أنه قال: (مَنْ قَتَلَ حَيَّةً، أَوْ عَقْرَباً) . وفي حديثٍ آخَرَ: (مَنْ قَتَلَ حَيَّةً فَلَهُ سَبْعُ حَسَنَاتٍ، وَمَنْ قَتَلَ وَزَغاً فَلَهُ حَسَنَةٌ، وَمَنْ تَرَكَ حَيَّةً خَافَةً عَاقِبَتَهَا فَلَيْسَ مِنَّا) رواه أحمد^(٦)، فهذه كُلُّها تُقْتَلُ في الحِلِّ، والحَرَم؛ لأنها مؤذِيَةٌ .

وفي الصَّحِيحَيْنِ مِنْ حَدِيثِ أُمِّ شَرِيكٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمَرَ بِقَتْلِ الْأَوْزَاعِ^(٧)، وَرَوَى مُسْلِمٌ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعاً: (مَنْ قَتَلَ وَزَغاً فِي أَوَّلِ ضَرْبَةٍ كَتَبَ اللَّهُ تَعَالَى لَهُ مِائَةَ حَسَنَةٍ، وَفِي الثَّانِيَةِ دُونَ ذَلِكَ، وَفِي الثَّلَاثَةِ دُونَ ذَلِكَ)^(٨) .

(١) الصحاح ٧٧٧/٢ .

(٢) هذه رواية مسلم (١١٩٨) .

(٣) رواه البخاري (١٨٢٧)، ومسلم (١٢٠٠) .

(٤) رواه الإمام أحمد (٣٩٥/١)، وأبو يعلى في (المسند ٥٣٢٠)، والطبراني في (المعجم الكبير ١٠١٠٩) .

(٥) رواه البزار في مسنده (البحر الزخار ١٨٤٧)، وهو في زوائده (كشف الأستار ١٢٣٠) .

(٦) رواه الإمام أحمد (٤٢٠/١)، والطبراني في (المعجم الكبير ١٠٤٩٢)، ورواه ابن حبان في صحيحه (٥٦٣٠) مقتصراً على أوله . وسيأتي بنحوه ص ٣٠٦ .

(٧) رواه البخاري (٣٣٥٩)، ومسلم (٢٢٣٧) .

(٨) رواه مسلم (٢٢٤٠) .

قال :

وَيُكْرَهُ قَتْلُ الثَّمَلِ إِلَّا مَعَ الْأَدَى
بِهِ وَأَكْرَهَنْ بِالنَّارِ إِخْرَاقَ مُفْسِدٍ
وَلَوْ قِيلَ بِالتَّحْرِيمِ ثُمَّ أَجِيزَ مَعَ
أَدَى لَمْ يَزَلْ إِلَّا بِهِ لَمْ أَبْعُدْ

يُكْرَهُ قَتْلُ الثَّمَلِ؛ لما رَوَى ابنُ عباس رضي الله عنهما : (أن النبي ﷺ نهى عن قتل أربع من الدواب؛ الثَّمَلَةُ، وَالتَّحْلَةُ، وَالهْدُودُ، وَالصُّرَدُ) إسناده جَيِّدٌ له غيرُ طريقٍ رواه أحمدُ، وأبو داود، وغيرُهما^(١) .

فهذا نهْيٌ، وأقلُّ أحوالِ النَّهْيِ الكَرَاهَةُ .

قال في (الرَّعَايَةِ) : «يُكْرَهُ قَتْلُ مَا لَا يَضُرُّ؛ مِنْ نَمَلٍ، وَنَحْلٍ، وَهَدُودٍ، وَصُرَدٍ» . انتهى .

وظاهر كلام بعض الأصحاب في (محظورات الإحرام) أن قتل الثَّمَلِ، وَالتَّحْلِ، وَالضَّفَدِ لَا يَجُوزُ .

وقال ابنُ عَقِيلٍ في آخر (الفصول)^(٢) : «لَا يَجُوزُ قَتْلُ الثَّمَلِ، وَلَا تَخْرِيبُ أَحْجَرِهِنَّ، وَلَا قَصْدُهُنَّ بِمَا يَضُرُّهِنَّ» . انتهى . هذا مع عَدَمِ الْأَدَى .

وأما إِذَا حَصَلَ مِنْهُ أَدَى فَيُبَاحُ قَتْلُهُ؛ نَصٌّ عَلَيْهِ، وَقَالَ إِبْرَاهِيمُ النَّخَعِيُّ : «إِذَا آذَاكَ الثَّمَلُ، فَاقْتُلْهُ» . وَرَأَى أَبُو الْعَالِيَةِ نَمْلًا عَلَى بَسَاطٍ، فَقَتَلَهُنَّ .

(١) رواه الإمام أحمد (٣٣٢/١)، وأبو داود (٥٢٦٧)، وابن ماجه (٣٢٢٤) .

(٢) فصول الآداب، لابن عقيل ص ٩٣ .

وعن طاووس قال : « إنا لَنُعْرِقُ النَّمْلَ بِالماء »؛ يعني إذا آذتنا . رَوَى ذلك ابنُ أبي شَيْبَةَ في (مصنِّفه)^(١) .

قوله : « وَانْكُرْهُمْ بِالنَّارِ إِحْرَاقَ مُفْسِدٍ »؛ يعني يُكْرَهُ حَرْقُ كُلِّ ذِي رُوحٍ مِنَ الْمُؤْذِيَّاتِ؛ كَالنَّمْلِ، وَالْقَمَلِ، وَالْبَرَاعِيثِ، وَالبَقِّ، وَنَحْوِ ذَلِكَ؛ لقول النبي ﷺ : (إِنْ النَّارُ لَا يَعْذِبُ بِهَا إِلَّا اللَّهُ) رواه البخاري^(٢) . وظاهره التحريمُ في كَلَامِ بعضِ الأصْحَابِ، وَقَطَعَ التَّوَوِي بِالتَّحْرِيمِ حَتَّى الْقَمَلَةِ .

وَسُئِلَ الشَّيْخُ تَقِي الدِّينِ : هَلْ يَجُوزُ إِحْرَاقُ بَيُوتِ النَّمْلِ ؟ فَقَالَ : « يُدْفَعُ ضَرَرُهُ بِغَيْرِ الْحَرِيقِ » . انتهى .

وفي حَدِيثِ ابنِ مَسْعُودٍ : وَرَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَرْيَةً نَمْلٌ قَدْ حَرَّقْنَاهَا، فَقَالَ : (مَنْ حَرَّقَ هَذِهِ ؟) ، قُلْنَا : نَحْنُ ، قَالَ : (إِنَّهُ لَا يَنْبَغِي أَنْ يَعْذِبَ بِالنَّارِ إِلَّا رَبُّ النَّارِ) رواه أَبُو دَاوُدَ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ^(٣) .

وَعِنْدَ النَّازِمِ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - عَلَى الْقَوْلِ بِالتَّحْرِيمِ إِذَا لَمْ يَزُلْ ضَرَرُهُ دُونَ مَشَقَّةٍ غَالِبَةٍ إِلَّا بِالنَّارِ لَا يُكْرَهُ، فَهَذَا تَرْجُّحٌ عِنْدَهُ، وَكَانَهُ اجْتِهَادًا مِنْهُ . وَقَالَ^(٤) : إِنَّهُ سَأَلَ عَمَّا تَرْجَحُ عِنْدَهُ الشَّيْخُ شَمْسُ الدِّينِ (صَاحِبُ الشَّرْحِ) ، فَقَالَ : « مَا هُوَ بَيَّعِيدٌ » . انتهى .

وَيَتَخَرَّجُ مِنْ هَذَا جَوَازُ إِحْرَاقِ الزَّنَابِيرِ؛ إِذَا حَصَلَ بِهَا ضَرَرٌ شَدِيدٌ، وَلَمْ يَنْدَفِعْ إِلَّا بِهِ - وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ - .

(١) مصنف ابن أبي شيبة ٥٠١/٥ .

(٢) رواه البخاري (٣٠١٦) .

(٣) رواه أبو داود (٢٦٧٥)، والبخاري في (الأدب المفرد ٣٨٢) .

(٤) أي أن الناظم سأل الشيخ ابن أبي عمر صاحب (الشرح الكبير) .

فصل

قال الخلال : حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ أَحْمَدَ، قَالَ حَدَّثَنَا أَبِي، حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ
بن عبد الوارث، حَدَّثَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ الْكَوَازِ، قَالَ حَدَّثَنِي حَبِيبَةُ مَوْلَاةُ الْأَحْنَفِ
أَنَّهَا رَأَتْ الْأَحْنَفَ بْنَ قَيْسٍ، وَرَأَاهَا تَقْتُلُ نَمْلَةً، فَقَالَ : « لَا تَقْتُلِيهَا »، ثُمَّ دَعَا
بِكُرْسِيِّ، فَجَلَسَ عَلَيْهِ، فَحَمَدَ اللَّهُ تَعَالَى، وَأَثْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ : « إِنِّي أُحَرِّجُ
عَلَيْكُمْ إِلَّا خَرَجْتُمْ مِنْ دَارِي، فَإِنِّي أَكْرَهُ أَنْ تُقْتَلَ فِي دَارِي »، قَالَ : فَخَرَجْنَا،
فَمَا رُؤِيَ مِنْهُمْ بَعْدَ ذَلِكَ الْيَوْمِ وَاحِدَةً^(١) .

قال عبد الله بن أحمد^(٢) : « رَأَيْتُ أَبِي فَعَلَ [مِثْلَ ذَلِكَ]^(٣) ؛ خَرَجَ عَلَى
النَّمْلِ، وَكَثُرَ عِلْمِي أَنَّهُ جَلَسَ عَلَى كُرْسِيٍّ كَانَ يَجْلِسُ عَلَيْهِ لَوْضُوءِ الصَّلَاةِ،
ثُمَّ رَأَيْتُ النَّمْلَ قَدْ خَرَجَ بَعْدَ ذَلِكَ نَمْلٌ كِبَارٌ سُودٌ، فَلَمْ أَرَهُنَّ بَعْدَ ذَلِكَ » .
انتهى .

قال الخطَّابِيُّ : « أَقْلُهُ أَذَى ذَوَاتُ الْأَرْجُلِ الطَّوَالِ » .

(١) في ب [واحد] .

(٢) في (مسائله للإمام أحمد ص ٤٤٧) .

(٣) ما بين المعكوفتين في الأصلين [على] !، والتصويب من (مسائل الإمام أحمد رواية ابنه
عبد الله ص ٤٤٧) .

قال :

وَقَدْ جَوَّزَ الْأَصْحَابُ تَشْمِيسَ قَرْهِمِ^(١)
وَتَدْخِينَ زُنْبُورٍ وَشَيْئاً بِمَوْقِدٍ

نصَّ الإمامُ أحمدُ على جوازِ تَشْمِيسِ (القَرْ) يموت فيه الدُّود .
قال عليُّ بن سَعِيدٍ : سألتُ أحمدَ عن تَشْمِيسِ القَرْ يموت الدُّود فيه ؟ ،
قال : « وَلَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ ؟ » ، قلتُ : يحِفُّ القَرْ فإن تركه كان في ذلك ضَرَر
كثير ، قال : « إذا لم يجِدوا مِنْهُ بُدْأً ، ولم يُريدوا بذلك أن يعذبوا بالشَّمْس ؛
فليس به بأس » .

وأما تَدْخِينَ الزُّنَابِيرِ ، فقال الإمامُ أحمد : « إذا خَشِيَ أَذَاهُمْ فَلَا بَأْسَ ، هُوَ
أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ تَحْرِيقِهِ » .
ولأن في التَّشْمِيسِ حَفْظاً لِلْمَالِ مِنْ إِضَاعَتِهِ ، وَفِي التَّذْخِينِ دَفْعاً لِلضَّرَرِ ،
وَالضَّرُورَاتُ تَبِيحُ الْمَحْظُورَاتِ ، فُبَاحُ إِذْنِ تَحْرِيقِهِ لِلضَّرُورَةِ ؛ كَمَا إِذَا كَانَ فِي
الْحَائِطِ لَا يُمْكِنُ هَدْمُهُ ، أَوْ يُمْكِنُ لَكِنَّهُ يَحْصُلُ بِهِ ضَرَرٌ^(٢) .

قوله : « وَشَيْئاً » ؛ هُوَ مِنْ قَوْلِكَ : " شَوَيْتُ اللَّحْمَ شَيْئاً " .
وقوله : « بِمَوْقِدٍ » ؛ هُوَ بَفَتْحِ الْمِيمِ ، وَكَسْرِ الْقَافِ مَوْضِعُ الْوَقُودِ .

(١) في ب [قَرْهِم] .

(٢) كذا في الأصلين معاً ، وفي هذه الجملة اضطراب .

قَالَ :

وَيُكْرَهُ لِنَهْيِ الشَّرْعِ عَنْ قَتْلِ ضِفْدَعٍ
وَصِرْدَانٍ طَيْرٍ قَتْلُ ذَيْنِ وَهَذِهِ

يُكْرَهُ قَتْلُ الضَّفْدَعِ؛ ذَكَرَهُ فِي (الْمُسْتَوْعَبِ) ^(١) .

وَقَالَ بَعْضُ الْأَصْحَابِ : لَا يَجُوزُ، وَظَاهِرُهُ التَّحْرِيمُ . وَرُوي أَنَّ طَبِيباً
سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ عَنْ ضِفْدَعٍ يَجْعَلُهَا فِي دَوَاءٍ، فَنَهَاها عَنْ قَتْلِهَا . رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو
دَاوُدَ ^(٢) .

وَقَدْ تَرَكَ الْأَطْبَاءُ اسْتِعْمَالَهَا؛ لِمَا فِيهَا مِنَ الضَّرَرِ الشَّدِيدِ، قَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ :
«الضَّفْدَعُ لَا تُجْعَلُ فِي الدَّوَاءِ» .

قَالَ صَاحِبُ (الْقَانُونِ) ^(٣) : «مَنْ أَكَلَ مِنْ دَمِ الضَّفْدَعِ، أَوْ جَرَّحَهُ وَرَمَ
بَدَنَهُ، وَكَمَدَ لَوْنَهُ، وَقَذَفَ الْمَنِيَّ حَتَّى يَمُوتَ» .

وَلِذَلِكَ تَرَكَ الْأَطْبَاءُ اسْتِعْمَالَهُ خَوْفاً مِنْ ضَرَرِهِ .

وَهِيَ نَوْعَانِ : مَائِيَّةٌ، وَتَرَابِيَّةٌ . وَالتَّرَابِيَّةُ تَقْتُلُ أَكْلَهَا .

وَيُكْرَهُ قَتْلُ (الصُّرْدِ) بِضَمِّ الصَّادِ الْمَهْمَلَةِ، وَفَتْحِ الرَّاءِ؛ وَهُوَ طَائِرٌ،
وَجَمْعُهُ (صِرْدَانٌ) بِكَسْرِ الصَّادِ، وَسُكُونِ الرَّاءِ . ذَكَرَهُ الْأَزْهَرِيُّ ^(٤) عَنْ

(١) الْمُسْتَوْعَبُ ٦٦٥/٣ .

(٢) رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ (٤٥٣/٣)، وَأَبُو دَاوُدَ (٣٨٧١) .

(٣) الْقَانُونُ لابْنِ سِينَا ٢٣٢/٣ ط بُولَاق . وَذَلِكَ عِنْدَ كَلَامِهِ عَنْ (الضَّفْدَعِ الْأَجَامِيَةِ الْخَضْرَاءِ،
وَالْبَحْرِيَةِ الْحُمْرَاءِ) .

(٤) تَهْذِيبُ اللُّغَةِ لِلْأَزْهَرِيِّ ١٣٩/١٢ .

اللَّيْثُ : أنه طائرٌ أبقعُ ضخْمُ المنقار له ريشٌ عظيمٌ يعني أصابعه عظيمة .
[قال : ولا تراه إلا في شعبٍ، أو شجرةٍ لا يُقدَّر عليه] ^(١) .

وقال أرسطاطاليس في (نُعُوت الحيوان) : ((الصُّرْدُ) صَغِيرُ الْخَلْقِ، شَرِيرُ النَّفْسِ، شَدِيدُ التَّقَرُّ، غِذَاؤُهُ مِنَ اللَّحْمِ، وَلَهُ صَفِيرٌ ^(٢) مُخْتَلِفٌ يَصْفِرُ لِكُلِّ طَائِرٍ يَرِيدُ صَيْدَهُ بُلْغَتِهِ، فَيَدْعُوهُ إِلَى التَّقَرُّبِ مِنْهُ، فَإِذَا اجْتَمَعَتْ عَلَيْهِ شَدٌّ عَلَى بَعْضِهِمْ، وَلَهُ مِنْقَرٌ مُؤْذِي شَدِيدٌ، فَإِذَا تَقَرَّرَ وَاحِدًا قَدَّهُ مِنْ سَاعَتِهِ وَأَكَلَهُ، وَمَاوَاهُ فِي الْأَشْجَارِ وَرُؤُوسِ الْقِلَاعِ) . ذكره ابنُ العِمَادِ فِي كِتَابِ (التَّبْيَانِ) فِيمَا يَحِلُّ وَيَحْرُمُ مِنَ الْحَيَوَانِ ^(٣) .

وَقَتْلُ (الْهُدْهُدِ) ^(٤)؛ لَمَّا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ (أَنَّهُ نَهَى عَنْ قَتْلِ أَرْبَعٍ مِنَ الدَّوَابِّ؛ النَّمْلَةِ، وَالنَّحْلَةِ، وَالْهُدْهُدِ، وَالصُّرْدِ) ^(٥) .

تَنْبِيْه

(الضُّفْدَعُ) بِكَسْرِ الضَّادِ وَالذَّالِ . وَبِكَسْرِ الضَّادِ وَفَتْحِ الدَّالِ .
وَحَكَى الْمُطَرِّزِيُّ فِي (شَرْحِهِ) : (ضُفْدَعُ) بِضَمِّ الضَّادِ وَفَتْحِ الدَّالِ . قَالَ ابْنُ أَبِي الْفَتْحِ فِي (الْمَطْلَعِ) ^(٦) : ((وَلَمْ أَرِ أَحَدًا حَكَى ضَمًّا)) .

(١) مَا بَيْنَ الْمَعْكُوفِينَ مِنْ أ ، وَلَيْسَ فِي ب .

(٢) فِي أ [صَفَر] .

(٣) التَّبْيَانُ فِيمَا يَحِلُّ وَيَحْرُمُ مِنَ الْحَيَوَانِ لِابْنِ الْعِمَادِ الْأَقْفَهْسِيِّ ص ١٢٥ .

(٤) أَيِ يَكْرَهُ .

(٥) رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ (٣٣٢/١)، وَأَبُو دَاوُدَ (٥٢٦٧)، وَابْنُ مَاجَهَ (٣٢٢٤) .

(٦) (الْمَطْلَعُ لِابْنِ أَبِي الْفَتْحِ الْبَعْلِيِّ ص ٣٨٢) . وَيَرَاجِعُ حَاشِيَتَهُ .

قال :

وَيُكْرَهُ قَتْلُ الْهَرِّ إِلَّا مَعَ الْأَدَى
وَإِنْ مُلِكَتْ فَاحْظَرُ إِذَنْ غَيْرَ مُفْسِدٍ

هل يُكره قتل الهر، أو يحرم ؟ على قولين للأصحاب .

وإن كرهه [فقط]؛ فقتل الكلب أولى .

« وإن ملكت »؛ حرّم قتلها؛ وظاهره قولاً واحداً .

ويجوز قتلها بأكملها لحماً، ونحوه، قال النازم -رحمه الله تعالى- : « بلا

كراهة » . انتهى؛ كالفواسق . وظاهره ولو كان لغير القاتل .

وفي (الفصول) : حين أكله؛ لأنه لا يردعه إلا الدفع في حال صيالته .

وفي (الترغيب) : لا يجوز إلا إذا لم يندفع إلا به؛ كصائل .

وقال النّازم : « إِلَّا مَعَ الْأَدَى ^(١) »؛ يعني يُقتل إذا كان يبول على الأمتعة،

أو يكسّر الأنية، أو يخطف الأشياء غالباً إلا قليلاً لمضرته .

وَمَنْ تَعَدَى بِقَتْلِهَا فَضَمَّانُهَا مُخَرَّجٌ عَلَى جَوَازِ بَيْعِهَا . وإلا فلا ضمّان .

ويضمن صاحبها ما أتلفته إن لم يحفظها؛ جزم به في (الفصول)، وزاد في

(الرعاية) : في الأقيس . قال جماعة : فأكلها فراخاً ^(٢)، قال جماعة : مع علمه،

وهو الذي قدّمه في (الفروع) ^(٣)، وهو المذهب .

ويلزم صاحبها كفايتها؛ لأنها من بهائم -والله سبحانه أعلم- .

(١) في الأصلين [و قال النازم : وكذا] .

(٢) أي يضمن أكلها للفراخ .

(٣) الفروع ٢٥٦/٧ .

قَالَ :

وَمَا فِيهِ إِضْرَارٌ وَنَفْعٌ كَبَاشِقٍ
وَكَلْبٍ وَفَهْدٍ لَا قِتْصَادَ التَّصِيدِ
إِذَا لَمْ يَكُنْ مِلْكًا فَأَنْتَ مُخَيَّرٌ
وَأِنْ مِلَكْتَ فَاحْظَرْ وَإِنْ تُؤْذِ فَأَقْدُدْ

وَجَمَلَتْهُ أَنَّ مَا فِيهِ مَنْفَعَةٌ مِنْ وَجْهِ، وَمَضَرَّةٌ مِنْ وَجْهِ؛ كَالْبَازِي، وَالصَّقْر،
وَالشَّاهِينَ، وَالْبَاشِقِ^(١) فَإِنَّهُ يُخَيَّرُ فِي قَتْلِهَا عَلَى مَا ذَكَرَهُ فِي (المستوعب)^(٢)،
وَكَذَا فِي (الفصول)؛ لَمَّا اسْتَوَتْ حَالَتَاهُ اسْتَوَتْ الْحَالُ فِي قَتْلِهِ وَتَرْكِهِ، فَمَضَرَّتُهُ
اصْطِيَادُهُ لِطَيُورِ النَّاسِ، وَمَنْفَعَتُهُ كَوْنُهُ يَصْطَادُ لِلنَّاسِ .
قَالَ^(٣) : وَكَذَلِكَ الْفَهْدُ، وَكُلُّ كَلْبٍ مُعَلِّمٍ الصَّيْدِ .
وَذَكَرَ فِي (المغني)^(٤) أَنَّ الْكَلْبَ الْمَعْلَمَ لَا يَحِلُّ قَتْلُهُ؛ لِأَنَّهُ مَحَلٌّ مَنْتَفَعٌ بِهِ يُبَاحُ
اِقْتِنَاؤُهُ، فَحَرَمَ إِتْلَافُهُ؛ كَالشَّائَةِ، قَالَ : لَا نَعْلَمُ فِيهِ خِلَافًا .
وَقَالَ أَيْضًا^(٥) : إِنَّمَا حُرِّمَ إِتْلَافُهُ لِمَا فِيهِ مِنَ الْإِضْرَارِ؛ وَهُوَ مَنْهِي عَنْهُ .

(١) هو نوع من الطيور التي يصاد بها أفخر الصيد.. من (اللسان ١/ ٤١٦)، (حياة الحيوان،
للدميمري ١/ ٩٢ ط: المطبعة العامرة عند الحديث عن "البازي") .

(٢) المستوعب ٣/ ٦٦٥ .

(٣) القائل هو صاحب (المستوعب) .

(٤) المغني ٦/ ٣٥٥ .

(٥) المرجع السابق .

وَذَكَرَ أَيْضاً^(١) أَنَّهُ يُبَاحُ قَتْلُ الْكَلْبِ الْعَقُورِ، وَالْأَسْوَدِ الْبَهِيمِ؛ وَإِنْ كَانَ مُعَلِّماً .

وَمَقْتَضَى كَلَامِهِ أَنَّهُ لَا يَحِلُّ قَتْلُ الْبَازِي يَعْنِي الْمَعْلَمَ، وَنَحْوَهُ؛ كَالْكَلْبِ الْمَعْلَمِ وَأُولَى .

وَقَدْ يُقَالُ بِكَرَاهَةِ الْقَتْلِ، فَتَصِيرُ الْأَقْوَالُ ثَلَاثَةً .

وَوَظَّاهِرُ هَذَا إِذَا كَانَتْ غَيْرَ مَمْلُوكَةٍ، وَأَمَّا مَا كَانَ مِنْهَا مُلْكاً فَيَحْرَمُ قَتْلُهُ إِلَّا إِذَا اعْتَدَى عَلَى مَعْصُومٍ، أَوْ آدَمِيٍّ، أَوْ مَالٍ .

وَقَدْ أَشَارَ النَّاظِمُ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى- إِلَى هَذَا بِقَوْلِهِ : « وَإِنْ مُلِكَتْ فَاحْظَرْ »؛ أَيِ حَرِّمَ قَتْلَهَا .

« وَإِنْ تُؤْذِ فَاقْدُدِ »؛ أَيِ اقْتُلْ -وَاللَّهُ أَعْلَمُ- .

(١) المغني ٦/ ٣٥٥ .

[قَالَ] ^(١) :

وَمَا حَلَّ لِلْمُضْطَرِّ حَلٌّ لِمُكْرِهِ

وَمَا لَا فَلَا غَيْرَ الْخُمُورِ بِأَوْكَدٍ ^(٢)

كُلُّ شَيْءٍ تَبِيحُهُ الضَّرُورَةُ فَإِنَّ الْإِكْرَاهَ يُبِيحُهُ، إِلَّا فِي الْإِكْرَاهِ عَلَى شُرْبِ
الْخَمْرِ فَإِنَّهُ عَلَى رَوَاتَيْنِ .

وَجَمَلُهُ مَا تَقَدَّمَ أَنَّ مَا حَلَّ لِلْمُضْطَرِّ مِنْ أَكْلِ الْمَيْتَةِ، وَالدَّمِ، وَلَحْمِ الْخَنْزِيرِ،
وَنَحْوِهَا فَالْمُكْرَهُ -بِفَتْحِ الرَّاءِ- مِثْلُهُ يُبَاحُ لَهُ ذَلِكَ إِذَا ^(٣) أُكْرِهَ عَلَيْهِ؛ لِقَوْلِ رَسُولِ
اللَّهِ ﷺ : (غُفِيَ لَأُمَّتِي عَنِ الْخَطَا، وَالنَّسْيَانِ، وَمَا اسْتُكْرِهُوا عَلَيْهِ) ^(٤) .

وَمَا لَمْ يَحَلَّ لِلْمُضْطَرِّ لَا يَحِلُّ لِلْمُكْرِهِ، إِلَّا الْخَمْرُ فِي رِوَايَةٍ فَتَحْرُمُ،
وَيُحَدُّ شَارِبُهَا إِذَا كَانَ مُكْرَهًا؛ كَمَا لَوْ لَمْ يَكُنْ مُكْرَهًا، وَاخْتَارَهَا أَبُو بَكْرٍ فِي
(التَّنْبِيهِ) .

وَالرِّوَايَةُ الْآخَرَى؛ وَهِيَ الْمَذْهَبُ الْمَعْرُوفُ .

وَالْمَخْتَارُ مِنَ الرِّوَايَتَيْنِ : أَنَّهَا تُبَاحُ، وَلَا يُحَدُّ شَارِبُهَا وَالْحَالَةُ مَا ذُكِرَ؛
لِلْحَدِيثِ .

(١) من ب .

(٢) في أ [بأومد] .

(٣) في ب [إذ] .

(٤) رواه بهذا اللفظ ابنُ حزم في (المحلى ٨ / ٣٣٤) . ورواه ابنُ عدي في (الكامل ٥ / ٢٨٢) بلفظ

(عفا لي عن أمتي .. ألخ) من حديث ابن عباس ؓ .

وَأَصْلُهُ عِنْدَ ابْنِ مَاجَهَ (٢٠٤٥)، وَابْنِ حِبَانَ (٧٢١٩)، وَغَيْرِهِمَا بِنَحْوِهِ .

قال الشيخ تقي الدين^(١) : يُرخصُ أكثرُ العلماء فيما يُكره عليه من
المحرّماتِ لحقّ الله - سبحانه وتعالى -؛ كأكلِ الميتة، وشربِ الخمر، وهو ظاهر
مذهبِ أحمد . انتهى .

تنبيه

لا نزاع أنه يجوزُ أن يُدفعَ بها اللقمة إذا غصَّ بها، ولم يجذَّ غيرها،
وخافَ تلفاً .

قال في (الفروع)^(٢) : «ويقدّم بولاً؛ يعني على المسكر إذا غصَّ»، قال :
«ويقدّم عليهما ماءً نجساً» .

قال :

وَلَعَوْ مَعَ الْإِكْرَاهِ أَفْعَالُ مُكْرَهٍ

سِوَى الْقَتْلِ وَالْإِسْلَامِ ثُمَّ الزُّنَا قَدْ

وجملةُ ذلك أن أفعالَ المكروه، وكذا أقواله - وأولَى - لعَوْ، وجودُها
كالعدم؛ مثلاً ذلك لو أكرهَ على الوضوء فإنه لا يصحُّ عَلَى الصَّحِيح، وكذا
لو أكره الصَّائِمُ عَلَى الأَكْلِ أو الشَّرْبِ، فَأَكَلَ أو شَرِبَ فإن صومَه صحيحٌ،
وكذا لو أكرهَ عَلَى البيعِ بغيرِ حقٍّ، أو أكرهَ عَلَى الإقرارِ، أو أكرهَ عَلَى الكُفْرِ
فكفَرَ بلسانه دونَ قلبه؛ فإن هذه الأفعالَ والأقوالَ وجودُها كالعدم .

(١) انظر : مجموع فتاوى شيخ الإسلام ٨/٥٠٣، و٣٣/١٠٤ .

(٢) الفروع ٩٩/٦ .

وَاسْتُنِي مِنَ الْإِكْرَاهِ صُورٌ مِنْهَا؛ الْقَتْلُ فَلَوْ أَكْرَهَ مَكْلَفٌ عَلَى قَتْلِ إِنْسَانٍ يُكَافئه، فَقَتَلَهُ [قَتْلُ بِهِ]^(١)؛ هَذَا هُوَ الْمَذْهَبُ الْمَشْهُورُ .

وذكر القاضي في (المجرد)، وابن عقيل في (باب الرهن) أن أبا بكر ذكر أن القود على المكره المباشر، ولم يذكر على المكره قوداً، قالوا : والمذهب وجوبه عليهما . انتهى .

ولأن المكره حالة الإكراه يقع التعارضُ عنده بين تفويت نفسه ونفس غيره، وهما سواء بالنسبة إلى عدل الشرع، فإذا قديم المكره على القتل فقد رجح بقاء نفسه على فواتها وبقاء نفس غيره؛ فصار مختاراً، وخرج عن حد الإكراه؛ وهو مكلف في هذه الصورة^(٢)؛ خلافاً للطوفي^(٣)، وأبي الخطاب في (الانتصار) قال فيه : «لو أكره على القتل بأخذ المال فالقود، وإن أكره بقتل النفس فلا قود» .

تنبيه

لو قيل له : "اقتل نفسك وإلا قتلتك"، فليس بإكراه، واختار في (الرعاية) أنه يكون إكراهاً؛ كاحتمال في "اقتل زيدا، أو عمراً، وإلا قتلتك" .

ومنها^(٤) إذا أكرهه على الإسلام، فأسلم مكرهاً، صح إسلامه إن كان غير ذمي، ولا مستأمن؛ لأنه إكراه بحق، بخلاف الإكراه على الردة .

(١) في الأصلين [قتلاً]، ولعل الصواب ما أثبت .

(٢) في ب [الصورة] .

(٣) انظر : شرح مختصر الروضة للطوفي ١ / ١٩٤ - ١٩٨ .

(٤) أي ما يستثنى من الإكراه .

وأما إذا أكره من لا يجوز إكراهه؛ كالدّمي، والمستأمن، فأسلم لم يثبت له حكم الإسلام حتى يوجد منه ما يدل على إسلامه طوعاً؛ مثل أن يثبت على الإسلام بعد زوال الإكراه . فإن مات قبل ذلك فحكمه حكم الكفار . وإن رجع إلى دين الكفر لم يجب قتله، ولا إكراهه على الإسلام لقوله تعالى : ﴿لَا إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ﴾^(١) .

قال في (المغني)^(٢) : «وأجمع أهل العلم على أن الدّمي إذا أقام على ما عوّه عليه، والمستأمن لا يجوز نقض عهده، ولا إكراهه على ما لا يلتزمه» .

ومنها إذا أكره على الزّنا، فإن كان المكره امرأة فلا حدّ عليها إجماعاً، وقضى به عمر .

وإن أكره الرّجل، فزنا، فقال أصحابنا : عليه الحدّ؛ لأن الوطاء لا يكون إلا بانتشار، والإكراه ينفيه، فإذا وجد الانتشار انتفى الإكراه، فيلزمه الحدّ .

وقال الشافعي : لا حدّ عليه . قال في (المغني)^(٣) : «وهو أصحّ الأقوال -إن شاء الله تبارك وتعالى-»، وأجاب عن قول الأصحاب : «إن التّخويف يُنافي الانتشار» : بأنه لا يصحّ لأنّ التّخويف بترك الفعل، والفعل لا يخاف منه فلا يمنع ذلك . انتهى .

والإكراه شبهة، والحدود تُدرأ بالشبهات؛ وهذا أقيس للخبر .

(١) البقرة : ٢٥٦ .

(٢) المغني ١٢ / ٢٩٢ .

(٣) المغني ١٢ / ٣٤٨ .

وهذه الثلاثة استثنائها الناظم بقوله : « سِوَى الْقَتْلِ وَالْإِسْلَامِ ثُمَّ الزُّنَا قَدْ »؛ أي فقط .

واسْتِثْنِي غَيْرُ ذَلِكَ صُوراً^(١)؛ مِنْهَا لَوْ أُكْرِهَ عَلَى وَطْءِ الْحَائِضِ، فَتَجِبَ عَلَيْهِ الْكَفَّارَةُ؛ فِي رَوَايَةٍ .

وَمِنْهَا لَوْ أُكْرِهَ عَلَى الْكَلَامِ فِي الصَّلَاةِ، فَأَلْحَقَهُ بَعْضُ الْأَصْحَابِ بِالنَّاسِي، فَتَكُونُ فِيهِ الرُّوَايَاتُ الَّتِي فِي النَّاسِي .

وَمِنْهَا لَوْ أُكْرِهَ عَلَى الْحَدِّثِ فِي الصَّلَاةِ، فَإِنَّهَا تَفْسُدُ؛ ذَكَرَهُ الْقَاضِي^(٢) .
وَمِنْهَا لَوْ أُكْرِهَ عَلَى السَّرْقَةِ، فَيُقْطَعُ فِي رَوَايَةٍ .

تَنْبِيهَانِ

أَحَدُهُمَا : الْإِكْرَاهُ يَحْصُلُ بِالضَّرْبِ، أَوْ الْحَبْسِ، أَوْ أَخْذِ الْمَالِ؛ نَصٌّ عَلَيْهِ، قَالَ السَّامَرِيُّ : وَإِذَا أُكْرِهَ الرَّجُلُ بِضَرْبٍ، أَوْ حَبْسٍ، أَوْ قَطْعِ عُضْوٍ، أَوْ أَخْذِ مَالٍ عَلَى الْكُفْرِ، أَوْ أَكْلِ الْمَيْتَةِ، وَسِعَهُ أَنْ يَفْعَلَ ذَلِكَ . انْتَهَى .

وَأَنَّ^(٣) هُدَّدَ، وَتَوَعَّدَ، وَ[غَلَبَ]^(٤) عَلَى ظَنِّهِ أَنَّهُمْ لَا يَفْعَلُونَ بِهِ ذَلِكَ، لَمْ يَجْزَلْهُ أَنْ يَفْعَلَ مَا أُكْرِهُهُ عَلَى فِعْلِهِ؛ رَوَايَةٌ وَاحِدَةٌ .

وَكَذَا لَوْ شَتَّمُوهُ، أَوْ سَبُّوهُ، قَالَ الْقَاضِي فِي (الْجَامِعِ الْكَبِيرِ) : « فَلَا يَكُونُ إِكْرَاهًا؛ رَوَايَةٌ وَاحِدَةٌ فِي حَقِّ كُلِّ أَحَدٍ؛ مَنْ يَتَأَلَّمُ بِالشَّتْمِ، أَوْ لَا يَتَأَلَّمُ » .

(١) كَذَا فِي الْأَصْلَيْنِ بِالنَّصْبِ .

(٢) فِي أ [أَجَاب] .

(٣) فِي ب [وَمَنْ] .

(٤) مِنْ ب .

وقال في (المغني)^(١) : « فأما الشتم، والسب فليس بإكراه . وإن كان من
دو المروءات على وجه يكون إخراجاً بصاحبه، وغضاً له، وشهرة في حقه؛ فهو
كالضرب الكثير في حق غيره » .

وقال الشيخ تقي الدين : « إذا غلب على ظنه أنه يضره في نفسه،
أو أهله، أو ماله، فإنه يكون مكرهاً » .

ولا فرق بين أن يكون الإكراه من سلطان، أو لص، أو متغلب؛ نص
عليه .

وإن أكرهه بتعذيب ولده؛ فقال طائفة : لا يكون إكراهاً . والصحيح في
المذهب أنه يكون إكراهاً .

ويتوجه تعذيبه إلى كل من يشق عليه تعذيبه مشقة عظيمة من والد،
وزوجة، وصديق؛ ذكره في (القواعد الأصولية) .

الثاني : هل الأفضل إذا أكره على شيء من المحرمات أن يجيب إلى ما أكره
عليه، أو يصبر ؟ هذه المسألة فيها نزاع بين العلماء، والمنصوص عن أحمد في
أسير يخير بين القتل، وشرب الخمر فقال : « إن صبر فله الشرف، وإن لم
يصبر فله الرخصة » .

وقال القاضي : الأفضل أن لا يعطي الثقة، ولا يظهر الكفر حتى يقتل؛
واحتج بقصة عمار وخبيب؛ حيث لم يعط أهل مكة الثقة حتى قتل، فكان
عند المسلمين أفضل من عمار - والله سبحانه [وتعالى] أعلم - .

(١) المغني ٣٥٣/١٠ .

قال :

وَيُكْرَهُ نَفْخُ فِي الْغَدَا وَتَنْفُسُ

أما كَوْنُ النَّفْخِ يُكْرَهُ فِي الطَّعَامِ وَالشَّرَابِ، وَالتَّنْفِيسِ فِي إِنَائِهِمَا؛ فَلَمَّا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ -رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا- (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى أَنْ يَتَنَفَسَ فِي الْإِنَاءِ، أَوْ يَنْفَخَ فِيهِ) قَالَ التِّرْمِذِيُّ : « حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ »^(١).

وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ النَّفْخِ فِي الشَّرَابِ، فَقَالَ رَجُلٌ : الْقَدَاةُ أَرَاهَا فِي الْإِنَاءِ ؟، فَقَالَ : (أَهْرِقْهَا) قَالَ : فَإِنِّي لَا أُرْوِي مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ، قَالَ : (فَابْنِ الْقَدَحِ إِذَنْ عَنْ فَيْكِ) . قَالَ التِّرْمِذِيُّ : « حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ »^(٢).

قَالَ الْأَمْدِيُّ : « وَلَا بَأْسَ أَنْ يَنْفَخَ الطَّعَامَ إِذَا كَانَ حَارًّا ». وَفِي كَلَامِ غَيْرِهِ مَا ظَاهَرَهُ الْكَرَاهَةُ .

وَقَالَ هُوَ، وَغَيْرُهُ : « وَيُكْرَهُ أَكْلُهُ حَارًّا » .

وَيُكْرَهُ النَّفْخُ فِي الْكِتَابِ -ذَكَرَهُ فِي (الْمُسْتَوْعَبِ)^(٣)- .

(١) رواه الترمذي (١٨٨٨)، وأبو داود (٣٧٢٨)، وابن ماجه (٣٤٢٩) .

(٢) رواه الترمذي (١٨٨٧)، والإمام أحمد (٢٦/٣) .

(٣) المستوعب ٦٦٦/٣ .

قَالَ :

وَجَوْلَانُ أَيَّدَ فِي طَعَامِ مُوَحَّدٍ
فَإِنْ كَانَ أَنْوَعًا فَلَا بَأْسَ فَالَّذِي^(١)
نَهَى فِي اتِّحَادٍ قَدْ عَفَى فِي التَّعَدُّدِ

« الجَوْلَان » بفتح الواو؛ مصدر " جَال، يُجُول، جَوْلَانًا؛ والمراد هنا إذا طَاشَتْ يَدُهُ فِي الصَّحْفَةِ .

وَأَمَّا (الجَوْلَان) بالسَّكُون؛ فهو جَبَلٌ بِالشَّامِ .
وَحَاصِلُ مَا ذَكَرَهُ النَّاطِمُ أَنَّ الْإِكْلَ يُكْرَهُ لَهُ أَنْ يَأْكُلَ مِنْ غَيْرِ مَا يَلِيهِ مِنْ
جَوَانِبِ الصَّحْفَةِ، أَوْ مِنْ وَسْطِهَا أَوْ مِنْ أَعْلَاهَا، بَلْ يَأْكُلُ مِنْ قَدَامِهِ؛ لِقَوْلِ
النَّبِيِّ ﷺ لِعُمَرَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ : (كُلْ مِمَّا يَلِيكَ) أَخْرَجَاهُ^(٢) .
هَذَا إِذَا كَانَ الطَّعَامُ نَوْعًا وَاحِدًا . وَذَكَرَهُ الْقَاضِي، وَابْنُ عَقِيلٍ،
وغيرهما .

وَأَمَّا إِذَا كَانَ الطَّعَامُ أَنْوَعًا فَلَا بَأْسَ أَنْ يَأْكُلَ مِنْ حَيْثُ شَاءَ؛ لَمَا رُويَ عَنْ
عِكْرَاشِ بْنِ دُوَيْبِ التَّمِيمِيِّ^(٣) عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ أَخَذَ بِيَدِهِ فَانْطَلَقَ بِهِ إِلَى مَنْزِلِ
أُمِّ سَلَمَةَ، فَقَالَ : (هَلْ مِنْ طَعَامٍ ؟)، فَأَتَيْنَا بِجَفْنَةٍ كَثِيرَةِ الطَّعَامِ وَالْوَدَكِ، فَأَقْبَلْنَا
نَأْكُلُ مِنْهَا، فَأَكَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِيمَا بَيْنَ يَدَيْهِ، وَجَعَلْتُ أَخْبِطُ فِي نَوَاحِيهَا،

(١) فِي ب [بِالَّذِي ... اتَّخَذَ] .

(٢) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٥٣٧٦)، وَمُسْلِمٌ (٢٠٢٢) .

(٣) فِي الْأَصْلَيْنِ [التَّمِيمِيِّ]، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَ مِنْ مَصَادِرِ التَّخْرِيجِ . وَانْظُرْ تَرْجُمَتَهُ فِي (أَسَدُ الْغَابَةِ
٦٩/٤) .

فَقَبَضَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِيَدِهِ الْيُسْرَى عَلَى يَدِي الْيُمْنَى، ثُمَّ قَالَ : (يَا عِكْرَاشُ ! كُلْ مِنْ مَوْضِعٍ وَاحِدٍ؛ فَإِنَّهُ طَعَامٌ وَاحِدٌ)، ثُمَّ أُتِينَا بِطَبَقٍ فِيهِ أَلْوَانٌ مِنْ رُطَبٍ، أَوْ تَمْرٍ -شَكَ عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَكْرَاشٍ-، فَجَعَلْتُ أَكُلُ مِنْ بَيْنَ يَدَيْ، وَجَالَتْ يَدُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ^(١) فِي الطَّبَقِ، ثُمَّ قَالَ : (يَا عِكْرَاشُ ! كُلْ مِنْ حَيْثُ شِئْتَ؛ فَإِنَّهُ مِنْ غَيْرِ لَوْنٍ وَاحِدٍ)، ثُمَّ أُتِينَا بِمَاءٍ، فَغَسَلَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدَيْهِ، ثُمَّ مَسَحَ بِلِلِّ كَفَيْهِ وَجْهَهُ، وَذِرَاعَيْهِ، ثُمَّ قَالَ : (يَا عِكْرَاشُ ! هَكَذَا الْوُضُوءُ مِمَّا غَيَّرَ النَّارَ) . رواه أبو بكر الشافعي في (العيلانيات)، ورواه ابنُ ماجه، والترمذي، وقال : « غريب لا نعرفه إلا من حديث العلاء، وقد تفرَّد العلاء بهذا الحديث »^(٢).

وقال أبو حاتم الرازي^(٣) -في عبيدِ الله بن عكرَاشٍ- : « شيخ مجهول » . وقال ابنُ حبان^(٤) : « مُنْكَرُ الْحَدِيثِ » . وقال البخاري في هذا الحديث : « لا يثبت » .

وهذا معنى قوله : « فَإِنْ كَانَ أَلْوَعًا .. إِلَى آخِرِهِ » .
فإن كان وَحْدَهُ فَلَا بَأْسَ أَنْ تَجُولَ يَدُهُ؛ ذَكَرَهُ ابْنُ حَامِدٍ . وقال ابنُ أَبِي مُوسَى^(٥) : « وَإِذَا أَكَلْتَ مَعَ غَيْرِكَ، فَكُلْ مِمَّا يَلِيكَ » .

(١) ما بين المعكوفتين من أ .

(٢) رواه أبو بكر الشافعي في (العيلانيات رقم ٩٠٢) وابن ماجه (٣٢٧٤)، والترمذي (١٨٤٨)، وابن خزيمة (٢٢٨٢) .

(٣) الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم ٣٢٩/٥ .

(٤) المجروحين ، لابن حبان ٦٢/٢ .

(٥) الإرشاد، لابن أبي موسى ص ٥٣٨ .

قَالَ :

وَأَخَذَ وَإِعْطَاءً وَأَكَلَ وَشَرِبَهُ

بِـيُسْرَاهُ فَافْكَرْهُهُ وَمُتَّكِئاً زِدْ^(١)

وجملة ذلك أنه يُكره للإنسان أن يأخذ، أو يُعطي، أو يأكل، أو يشرب بيده اليسرى؛ لما روى أبو هريرة رضي الله عنه مرفوعاً : (لِيَأْكُلَ أَحَدُكُمْ بِيَمِينِهِ، وَيَشْرَبُ بِيَمِينِهِ، وَلْيُعْطِ بِيَمِينِهِ، وَلْيَأْخُذْ بِيَمِينِهِ؛ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَأْكُلُ بِشِمَالِهِ؛ وَيُعْطِي بِشِمَالِهِ؛ وَيَأْخُذُ بِشِمَالِهِ) رواه ابنُ ماجه، وأحمدُ وليس عنده : (ويأخذ بيمينه)^(٢) . وذكر ابنُ عبد البر^(٣)، وابنُ حزم أن الأكل بالشِّمال محرَّم؛ لظاهر الأخبار .

وقال ابنُ أبي موسى^(٤) : « وَإِذَا أَكَلْتَ، أَوْ شَرِبْتَ فَوَاجِبٌ عَلَيْكَ أَنْ تَقُولَ : « بِسْمِ اللَّهِ »، وَتَتَنَاوَلَ^(٥) بِيَمِينِكَ » . قال الشيخُ تقيُّ الدِّين : كلامُ ابنِ أبي موسى فيه وجوبُ التَّسمية، والتَّناولُ باليمين . انتهى .

وأما تناوله الشَّيءَ مِنْ يَدٍ غَيْرِهِ بِالْيَمِينِ؛ فذكره ابنُ عَقِيلٍ مِنَ الْمُسْتَحَبَّاتِ، وكذا القَاضِي، والشيخُ عبد القَادِر^(٦)؛ وقال : « وَإِذَا أَرَادَ أَنْ يُتَنَاوَلَ إِنْسَانًا تَوْقِيعًا، أَوْ كِتَابًا فَلْيَقْصِدْ يَمِينَهُ » .

(١) في أ [دد]، وهو ما يوافق ما في (شرح السفاريني) .

(٢) رواه ابن ماجه (٣٢٦٦)، والإمام أحمد (٢/٢٣٥) .

(٣) في (الاستذكار ٢٦/٢٥٢) .

(٤) الإرشاد، لابن أبي موسى ص ٥٣٨ .

(٥) في ب [تناول] .

(٦) الغنية، للشيخ عبد القادر الجيلاني ١٩/١ .

وَأَمَّا كَوْنُ الْأَكْلِ يُكْرَهُ مُتَكَيِّئًا فَلِمَا رَوَى أَبُو جَحِيْفَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : (لَا أَكُلُ مُتَكَيِّئًا) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ، وَغَيْرُهُ ^(١)، قَالَ الْخَطَّابِيُّ ^(٢) : (الْمُتَكَيِّئُ) هُنَا هُوَ الْجَالِسُ الْمُعْتَمِدُ عَلَى [الْوِطَاءِ الَّذِي] ^(٣) تَحْتَهُ، قَالَ : وَأَرَادَ أَنْ لَا يَقْعُدَ عَلَى الْوِطَاءِ وَالْوَسَائِدِ؛ كَفَعْلٍ مَنْ يَرِيدُ الْإِكْتِسَارَ مِنَ الطَّعَامِ، بَلْ يَقْعُدُ مُسْتَوْفِزًا لَا مُسْتَوْطِئًا، وَيَأْكُلُ بُلْعَةً ^(٤) . انْتَهَى . قَالَ الثَّوَوِيُّ ^(٥) - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - : « وَأَشَارَ غَيْرُهُ إِلَى أَنَّ الْمُتَكَيِّئَ هُوَ الْمَائِلُ عَلَى جَنْبِهِ » . انْتَهَى .

قَالَ بَعْضُ الْأَصْحَابِ : أَنْ لَا يَأْكُلُ إِلَّا مُطْمَئِنًّا، قَالَ ابْنُ مُفْلِحٍ ^(٦) : « وَهَذَا بِخِلَافِ أَشْهَرِ التَّفْسِيرِينَ فِيمَا [رَوَاهُ] ^(٧) مِنْ قَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : (أَمَّا أَنَا فَلَا أَكُلُ مُتَكَيِّئًا)؛ أَيُّ لَا أَكُلُ رَاغِبٌ فِي الدُّنْيَا مَتَمَكِّنٌ، بَلْ أَكُلُ مُسْتَوْفِزًا بِحَسَبِ الْحَاجَةِ . وَقَدْ فُسِّرَ ذَلِكَ بِالتَّرْبِيعِ لِمَا فِيهِ مِنَ التَّجَبُّرِ » . انْتَهَى .

وَعَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : « رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ جَالِسًا مُقْعِيًا، يَأْكُلُ تَمْرًا » رَوَاهُ مُسْلِمٌ ^(٨) . (الْمُقْعِي) ^(٩)؛ هُوَ الَّذِي يُلَصِّقُ ^(١٠) إِلَيْتِهِ بِالْأَرْضِ، وَيَنْصَبُ سَاقِيَهُ .

(١) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٥٣٩٨)، وَأَبُو دَاوُدَ (٣٧٦٩)، وَالتِّرْمِذِيُّ (١٨٣٠) .

(٢) فِي (مَعَالِمِ السَّنَنِ ٣٠٢/٥) .

(٣) مَا بَيْنَ الْمَعْكُوفَتَيْنِ فِي الْأَصْلَيْنِ [نِسَاءً]، وَالتَّصْوِيبُ مِنْ (مَعَالِمِ السَّنَنِ لِلْخَطَّابِيِّ) .

(٤) فِي أ [بُلْعَةً]، وَفِي ب [بُلْعَةً]، وَالتَّصْوِيبُ مِنْ (مَعَالِمِ السَّنَنِ ٣٠٢/٥) .

(٥) فِي (شَرْحِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ ١٨٧/١٣) .

(٦) فِي (الْأَدَابِ الشَّرْعِيَّةِ ٢٧٢/٢) .

(٧) فِي ب [رَوَى مُسْلِمٌ]، وَلَمَّا أَقْفَ عَلَيْهِ فِي النِّسْخِ الْمَطْبُوعَةِ مِنْ مُسْلِمٍ، وَتَقَدَّمَ تَخْرِيجُهُ .

(٨) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٢٠٤٤) .

(٩) فِي ب [الْقَعِي] .

(١٠) فِي أ [لِلصَّوَا] .

قَالَ :

وَيُكْرَهُ بِالْيُمْنَى مُبَاشَرَةُ الْأَدَى
وَأَوْسَاخُهُ مَعَ نَثْرِ مَاءٍ^(١) أَنْفِهِ الرَّدِّ
كَذَا خَلْعُ نَعْلَيْهِ بِهَا وَاتِّكَأُوهُ
عَلَى يَدِهِ الْيُسْرَى وَرَاءَ ظَهْرِهِ اشْهَدِ

وجملته أنه يُكره لكلِّ أَحَدٍ أَنْ يُبَاشِرَ بِيَمِينِهِ النَّجَاسَاتِ، وَالْوَسَخَ،
ونحوهما؛ مثل الاستنجاء، والامتخاط، والاستنشاق، وتَنْقِيَةِ وَسَخِ الْأُذُنِ،
وَالدَّرَنِ .

وكذا خَلْعُ النِّعْلِ يُكره بِالْيَمِينِ، ودُخُولُ الْخَلَاءِ، ونحوه، وَخَلْعُ خُفِّهِ،
ونحو ذلك .

وكذا البزاقُ عَنْ يَمِينِهِ سَوَاءٌ كَانَ فِي الصَّلَاةِ، أَوْ لَا؛ نَصٌّ عَلَيْهِ .
ولأنَّ الْيَمِينَ إِنَّمَا يُسْتَحَبُّ تَقْدِيمُهَا فِي كُلِّ مَا هُوَ مِنْ بَابِ التَّكْرِيمِ؛
كَالْوُضُوءِ، وَالْعُسْلِ، وَالتَّيْمُمِ، وَلِبْسِ الثَّوْبِ، وَالتَّعْلِيلِ، وَالسَّرَاوِيلِ، وَالْخُفِّ،
ودُخُولِ الْمَسْجِدِ، وَالِاكْتِحَالِ، وَتَقْلِيمِ الْأَظْفَارِ، وَقَصِّ الشَّارِبِ، وَحَلْقِ الرَّأْسِ،
وَنَتْفِ الْإِبْطِ، وَالسَّلَامِ مِنَ الصَّلَاةِ، وَالْأَكْلِ، وَالشُّرْبِ، وَالْمُصَافَحَةِ، وَاسْتِلَامِ
الْحَجَرِ الْأَسْوَدِ، وَالْخُرُوجِ مِنَ الْخَلَاءِ، ونحوه .

ومَا فِي مَعْنَى ذَلِكَ؛ كَالسَّوَاكِ فَيَبْتَدِئُ بِهِ مِنْ جَانِبِ الْفَمِ الْيَمِينِ .

(١) فِي الْأَصْلَيْنِ [مَا] بَدُونِ هَمْزٍ .

وأما إمساكه باليد حال التسوك ففيه خلاف مشهور^(١)، والمذهب أنه باليد
اليسرى أفضل لأنه من إزالة المكروهات .

والأصل في ذلك ما روت عائشة - رضي الله تعالى عنها - قالت : « كانت
يدُ رسول الله ﷺ اليمنى لطهوره، وطعامه، و[كأنت]^(٢) اليسرى لخلائه، وما
كان من أدى » رواه أبو داود، وغيره بإسناد صحيح^(٣) .

وعنها قالت : « كان رسول الله ﷺ يحبُّ التَّيْمَنَ في تنعله، وترجله،
وطهوره، وفي شأنه كله » أخرجاه^(٤) .

وعن أبي هريرة ؓ أن النبي ﷺ قال : (إذا انتعل أحدكم فليبدأ باليمين،
فإذا نزع فليبدأ بالشَّمال؛ لتكن اليمين أولهما تُنعل وآخرهما تُنزع)
أخرجاه^(٥) .

وأما كون الاتكاء على يده اليسرى خلف ظهره يُكره؛ فلما روى
الرَّشِيدُ بْنُ سُويد قال : مرَّ بي رسول الله ﷺ وأنا جالسٌ هكذا؛ وقد وضعتُ
يدي خلف ظهري، واتكأتُ على إلية يدي، فقال : (اتَّعِدْ قَعْدَةَ الْمَغْضُوبِ
عليهم) . رواه أبو داود بإسناد صحيح^(٦) .

(١) في ب [مشهود] .

(٢) من ب .

(٣) رواه أبو داود (٣٣)، والإمام أحمد (٢٦٥/٦) .

(٤) رواه البخاري (٤٢٦)، ومسلم (٢٦٨) .

(٥) رواه البخاري (٥٨٥٦)، ومسلم (٢٠٩٧) .

(٦) رواه أبو داود (٤٨٤٨) .

قَالَ :

وَنُؤْمُكَ بَعْدَ الْفَجْرِ وَالْعَصْرِ أَوْ عَلَى

قَفَاكَ وَرَفَعَ الرَّجُلُ فَوْقَ أُخْتِهَا اِمْدُدْ

يعني يُكره النَّوْمُ بَعْدَ الْفَجْرِ، وَبَعْدَ الْعَصْرِ . أما بَعْدَ الْفَجْرِ؛ فَلَأَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ -رَضِيَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى عَنْهُمَا- رَأَى ابْنًا لَهُ نَائِمًا نَوْمَةَ الصُّبْحَةِ، فَقَالَ لَهُ : «قُمْ، أَتَنَامُ فِي السَّاعَةِ الَّتِي تُقَسَّمُ^(١) فِيهَا الْأَرْزَاقُ» .

وَعَنْ بَعْضِ التَّابِعِينَ أَنَّ الْأَرْضَ تَعِجُ مِنْ نَوْمِ الْعَالَمِ بَعْدَ صَلَاةِ الْفَجْرِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ وَقْتُ طَلَبِ الرِّزْقِ، وَالسَّعْيِ فِيهِ شَرْعًا، وَعُرْفًا عِنْدَ الْعُقَلَاءِ . وَقَالَ -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ- : (اللَّهُمَّ بَارِكْ لَأُمَّتِي فِي بُكُورِهَا)^(٢) .

وقال الشاعر :

أَلَا إِنَّ نَوْمَاتِ الضُّحَى تُورِثُ الْفَتَى خَبَالًا وَنَوْمَاتِ الْعُصُورِ جَنُونَ

أَلَا إِنَّ بَيْنَ الظُّهْرِ وَالْعَصْرِ نَوْمَةٌ تَحَاكِي لِأَصْحَابِ الْعُقُولِ فُتُونُ

قال أبو عبيدٍ : وَفِي حَدِيثِ عُمَرَ : « أَيَاكُمْ وَنَوْمَةُ الْعِدَاةِ؛ فَإِنَّهَا مُبْخِرَةٌ، مُجْفِرَةٌ، مُجْعِرَةٌ »؛ وَمَعْنَى (مُبْخِرَةٌ) تَزِيدُ فِي الْبَخَارِ وَتَغْلِظُهُ، وَ(مُجْفِرَةٌ) قَاطِعَةٌ لِلنِّكَاحِ، وَ(مُجْعِرَةٌ) مَبْسُوءَةٌ لِلطَّبِيعَةِ .

وَأَمَّا بَعْدَ الْعَصْرِ؛ فَلِلْخَبَرِ أَنَّهُ يَخْتَلِسُ عَقْلُهُ^(٣)، وَفِي إِسْنَادِهِ ابْنُ هِلْعَةَ . وَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ : « يُكْرَهُ أَنْ يَنَامَ بَعْدَ الْعَصْرِ يَخَافُ عَلَى عَقْلِهِ » .

(١) فِي ب [قَسَم] .

(٢) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٢٦٠٦)، وَالتِّرْمِذِيُّ (١٢١٢) .

(٣) رَوَاهُ ابْنُ عَدِيٍّ فِي (الكَامِلِ ٦ / ٢٣٩١)، وَابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي (المَوْضُوعَاتِ ٣ / ٢٥٣) ←

فصل

قال الخلال : استحبابُ القائلةِ نصفَ النَّهارِ . قال عبدُ الله : كان أبي ينامُ نصفَ النَّهارِ شِتاءً كان، أو صيفاً لا يدعُها، ويأخذني بها، ويقول : قال عمرُ بنُ الخطابِ ؓ : « قِيلُوا فَإِنَّ الشَّيَاطِينَ لَا تَقِيلُ »^(١) .

ورَوَى الخلال عن أنسٍ ؓ قال : (ثلاثٌ مَنْ ضَبَطَهُنَّ ضَبَطَ الصَّوْمَ ؛ مَنْ قَالَ ، وَنَسَحَرَّ ، وَأكَلَ قَبْلَ أَنْ يَشْرَبَ) .
ورَوَى أيضاً عن جَعْفَرِ بنِ مُحَمَّدٍ عن أبيه : « نومةُ نصفِ النَّهارِ تزيدُ في العقلِ » . انتهى .

وأما النَّومُ على القَفَى ، وَرَفْعُ الرَّجْلِ فوقَ أختِها ممدودتين ، فظاهرُ كلامِ النَّازِمِ أنه يُكرهه ؛ لما رَوَى جابرٌ ؓ « أن رسولَ الله ﷺ نهى أن يرفعَ إحدى رجليه على الأخرى ، وهو مُستلقي على ظَهْرِهِ » . إسنادهُ ثقاتٌ ، رواه الترمذي ، وَصَحَّحَهُ^(٢) .



من حديث ابن عمرو ؓ . وهو من طريق ابن لميعة الذي قصده المصنف .

ورواه أبو يعلى في (المسند ٤٩١٨) من حديث عائشة - رضي الله عنها - . ورواه أبو بكر الإسماعيلي في (معجمه ٥٧) من حديث أنس ؓ .

(١) رواه الطبراني في (المعجم الأوسط ٢٨) ، وابن حبان في (المجروحين ٦٧٨/٢) من حديث أنس بن مالك ؓ مرفوعاً للنبي ﷺ .

قال ابن حجر في (الفتح ٧٠/١١) : " في سنده كثير بن مروان وهو متروك " .

(٢) رواه الترمذي (٢٧٦٧) ، ومسلم (٢٠٩٩) ، وأبو داود (٤٨٦٥) .

وَسُئِلَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ : يُكْرَهُ لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَسْتَلْقِيَ عَلَى قَفَاهَا ؟ ، فَقَالَ :
« إِي وَاللَّهِ ، يُرَوَى عَنْ عُمَرَ بْنِ عَبْدِ الْعَزِيزِ أَنَّهُ كَرِهَهُ » .

ورواه الخلال عن ابن سيرين ؛ ولأن ذلك مظنة انكشاف العورة لاسيما
إذا هبَّت الرِّيحُ .

وإن كان له سراويل ، فقال ابنُ الجوزي : « لا بأس به » . انتهى .
وَرَوَى [عَبَّادُ بْنُ تَمِيمٍ ، عَنْ عَمِّهِ^(١)] أَنَّهُ رَأَى رَسُولَ اللَّهِ ﷺ مُسْتَلْقِيًا فِي
الْمَسْجِدِ ، وَاضِعًا إِحْدَى رِجْلَيْهِ عَلَى الْأُخْرَى . أَخْرَجَاهُ^(٢) .
وقال أحمدُ في الرَّجُلِ يَسْتَلْقِي ، وَيَضَعُ إِحْدَى رِجْلَيْهِ عَلَى الْأُخْرَى : « لَيْسَ
بِهِ بَأْسٌ قَدْ رُوِيَ » . انتهى .

ويمكن الجمعُ بينَ الحديثين ؛ بأن الأول في حَقِّ مَنْ لَا يَأْمَنُ انْكَشَافَ
العورة ؛ كما قال ابنُ الجوزي .
والثاني في حَقِّ مَنْ أَمِنَ ذَلِكَ ؛ كَمَنْ لَهُ سَرَاوِيلُ ، وَيُحْمَلُ عَلَى ذَلِكَ نَصْرُ
أَحْمَدَ فِي الْمَوْضِعَيْنِ .

وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ - أَعْنِي الْإِسْتِلْقَاءَ - خَاصًّا بِالنَّبِيِّ ﷺ ، فَتَكُونُ
الْكِرَاهَةُ بَاقِيَةً فِي حَقِّ غَيْرِهِ . وَقَدْ يَحْتَمِلُ هَذَا كَلَامُ النَّازِمِ - وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ
وَتَعَالَى أَعْلَمُ - .

(١) ما بين المعكوفتين في الأصلين معاً [عمر] ، والتصويب من مصادر التخريج .

(٢) رواه البخاري (٤٧٥) ، ومسلم (٢١٠٠) .

قال :

وَأَكْلُكَ بِالثَّثَيْنِ وَالْإِصْبَعِ أَكْرَهَنْ

يُسْنُ أَنْ يَأْكُلَ بِثَلَاثِ أَصَابِعٍ؛ لَمَا رَوَى مُسْلِمٌ عَنْ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ قَالَ :
«رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَأْكُلُ بِثَلَاثِ أَصَابِعٍ، فَإِذَا فَرَغَ لَعَقَهَا»^(١).

وَيُكْرَهُ أَنْ يَأْكُلَ بِإِصْبَعٍ؛ لَأَنَّهُ مَقْتٌ . وَبِإِصْبَعَيْنِ؛ لَأَنَّهُ كِبَرٌ . وَبِأَرْبَعٍ
وَخَمْسٍ؛ لَأَنَّهُ شَرٌّ .

وَكَذَا حَكَاهُ ابْنُ الْبَنَّا عَنْ الشَّافِعِيِّ رحمه الله؛ لَأَنَّهُ بِإِصْبَعَيْنِ يَطُولُ حَتَّى يَشْبَعَ،
وَلَا تَفْرَحُ الْمَعْدَةُ وَالْأَعْضَاءُ بِذَلِكَ لِقَلَّتِهِ؛ كَمَنْ يَأْخُذُ حَقَّهُ قَلِيلًا قَلِيلًا فَلَا يَسْتَلِدُّ
بِهِ، وَ^(٢) لَا يَمْرِيهِ . وَبِأَرْبَعٍ أَصَابِعٍ قَدْ يَغْصُ بِهِ لِكَثْرَتِهِ .

قال :

وَمَعَ نَتْنِ الْعَرَفِ^(٣) أَكْرَهُ إِتْيَانِ مَسْجِدِ

« النَّتْنُ » الرَّائِحَةُ الْكَرِيهَةُ .

و« الْعَرَفُ » بَفَتْحِ الْعَيْنِ الْمَهْمَلَةِ؛ الرِّيحُ يُقَالُ : " طَيَّبَ اللَّهُ عَرْفَكَ ؛ أَيِ
رِيحِكَ .

وَجَمَلَةٌ مَا ذَكَرَهُ أَنَّهُ يُكْرَهُ أَكْلُ كُلِّ مَا لَهُ رَائِحَةٌ كَرِيهَةٌ؛ كَالثُّومِ، وَالْبَصَلِ،
وَالْكُرَّاثِ، وَالْفِجْلِ؛ مَنْ أَجَلَ رَائِحَتِهِ سَوَاءً أَرَادَ دُخُولَ الْمَسْجِدِ أَوْ لَمْ يُرِدْ .

(١) رواه مسلم (٢٠٣٢) .

(٢) في أ [أو] .

(٣) في (شرح السفاريني) : [ومع أكل شين العرف] .

وَتَتَأَكَّدُ الْكَرَاهَةُ لِمُرِيدِ الْمَسْجِدِ؛ وَلِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : (إِنَّ الْمَلَائِكَةَ تَتَأَذَى مِمَّا يَتَأَذَى مِنْهُ النَّاسُ) . رواه ابنُ ماجَه (١) .

وَإِنْ أَكَلَهُ فَلَا يَقْرَبُ الْمَسْجِدَ قَبْلَ زَوَالِ رَائِحَتِهِ إِلَّا لَظَرُورَةٍ؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ :
(مَنْ أَكَلَ مِنْ هَاتَيْنِ الشَّجَرَتَيْنِ فَلَا يَقْرَبَنَّ مُصَلًّا) (٢) .

وَفِي رَوَايَةٍ : (فَلَا يَقْرَبُنَا فِي مَسَاجِدِنَا) . رواه الترمذي، وقال : « حَسَنٌ صَحِيحٌ » (٣) .

وَلَيْسَ أَكَلُهُ مُحَرَّمًا؛ لِمَا رَوَى أَبُو أَيُّوبَ ؓ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَعَثَ إِلَيْهِ بِطَعَامٍ لَمْ يَأْكُلْهُ النَّبِيُّ ﷺ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : (فِيهِ الثُّومُ)، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَحْرَامٌ هُوَ ؟ قَالَ : (لَا، وَلَكِنِّي أَكْرَهُهُ مِنْ أَجْلِ رِيحِهِ) . رواه الترمذي، وقال : « حَسَنٌ صَحِيحٌ » (٤) .

وَرُوي عَنْ أَحْمَدَ أَنَّهُ يَأْتُمُ؛ لِأَنَّهُ ظَاهِرُ النَّهْيِ التَّحْرِيمِ؛ وَلِأَنَّ أَذَى الْمُسْلِمِينَ حَرَامٌ، وَهَذَا فِيهِ أَذَاهُمْ - ذَكَرَهُ فِي (الْمُغْنِي) (٥) - .

(١) رواه ابن ماجه (٣٣٦٥) من حديث جابر ؓ بهذا اللفظ .

ورواه مسلم (٥٦٤) بلفظ (الإنس) .

(٢) رواه البخاري (٥٤٥١)، ومسلم (٥٦٢) .

(٣) رواه الترمذي (١٨٠٦) .

(٤) رواه الترمذي (١٨٠٧)، ومسلم (١٦٢٤)، والإمام أحمد (٤١٦/٥) .

(٥) المغني ٣٥٢/١٣ .

فصل : في ذكر المساجد وأحكامها

يُسْنُ أَنْ يُصَانَ كُلُّ مَسْجِدٍ عَنْ وَسَخٍ، وَقَدَرٍ، وَقَدَاةٍ، وَمَخَاطٍ، وَبُصَاقٍ، فَإِنْ بَدَّرَهُ ^(١) فِيهِ أَخَذَهُ بِثَوْبِهِ، ذَكَرَهُ فِي (الرعاية) ^(٢).

وفيها : يُسْنُ أَنْ يُصَانَ عَنْ تَقْلِيمِ الْأَظْفَارِ، زَادَ ابْنُ عَقِيلٍ : «وَقَصَّ الشَّارِبَ، وَنَتَفَ الْإِبْطَ»، وَقَالَ فِي (المستوعب) ^(٣) : يُسْتَحَبُّ تَنْزِيهِ الْمَسْجِدِ عَنِ الْقَدَاةِ.

و(البصقة في المسجد خطيئة، وكفارتها دفنُها) ^(٤). فَإِنْ كَانَتْ عَلَى حَائِطِهِ وَجَبَ إِزَالَتُهَا، وَيُسْنُ تَخْلِيقُ مَوْضِعِهَا.

وُكِّرَ زَخْرَفَتُهُ بِذَهَبٍ، أَوْ فِضَّةٍ، أَوْ نَقْشٍ، أَوْ صَبْغٍ، أَوْ كِتَابَةٍ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا يُلْهِي الْمَصَلِّيَ غَالِبًا.

وَيَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ : إِنْ كَانَ ذَلِكَ مِنْ مَالِ الْوَقْفِ ^(٥) حَرْمٌ، وَوَجِبَ الضَّمَانُ.

وَهَلْ يَحْرَمُ تَحْلِيَةُ الْمَسْجِدِ بِذَهَبٍ، أَوْ فِضَّةٍ، وَتَجِبُ أَزَالَتُهُ، وَزَكَاتُهُ بِشَرْطِهَا، أَوْ يُكْرَهُ ؟ عَلَى قَوْلَيْنِ، قَدَّمَ الْأَوَّلَ فِي (الرعاية).

وَعِنْدَ الْحَنْفِيَّةِ لَا بَأْسَ بِتَحْلِيَّتِهِ بِذَهَبٍ، وَنَحْوِهِ . وَمِنْهُمْ مَنْ اسْتَحَبَّهُ .

(١) فِي ب [يَدْرَهُ] .

(٢) الرعاية الصغرى ٧٩/١ .

(٣) المستوعب ٦٦٦/٣ .

(٤) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٤١٥)، وَمُسْلِمٌ (٥٥٢) مَرْفُوعًا .

(٥) فِي ب [الواقف] .

وَيُصَانُ عَنْ تَعْلِيقِ مَصْحَفٍ، أَوْ غَيْرِهِ فِي قِبَلَتِهِ، دُونَ وَضْعِهِ بِالْأَرْضِ، قَالَ أَحْمَدُ : «يُكْرَهُ أَنْ يَعْلُقَ فِي الْقِبْلَةِ شَيْءٌ يَحُولُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْقِبْلَةِ» .
وَلَمْ يَكْرَهُ أَنْ يَوْضَعَ فِي الْمَسْجِدِ الْمَصْحَفَ، أَوْ نَحْوَهُ .
وَأَوَّلُ مَنْ ذَهَبَ الْكَعْبَةَ فِي الْإِسْلَامِ، وَزَخَرَفَ الْمَسَاجِدَ الْوَلِيدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ .

وَيُسْنُ أَنْ يُصَانَ عَنْ بَيْعٍ، وَشِرَاءٍ فِيهِ؛ نَصًّا . أَوْ يَحْرَمَانِ؛ قَدَّمَ فِي (الرَّعَايَةِ) ^(١)، وَقَطَعَ بِهِ فِي (الشَّرْحِ) ^(٢) فِي (بَابِ الْإِعْتِكَافِ) .
وَقِيلَ : بَلْ يَكْرَهُانِ قَطْعَ بِهِ فِي (الفصول)، وَ(المستوعب) ^(٣) وَقَطَعَ بِهِ فِي (الشَّرْحِ) فِي آخِرِ (بَابِ الْبَيْعِ) ^(٤) .
وَحُكِيَ عَنْ بَعْضِ الْعُلَمَاءِ أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِهِ .

فَعَلَى التَّحْرِيمِ فِي الصُّحَّةِ وَجِهَانِ، وَقَطَعَ فِي (الْوَسِيلَةِ) بِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ، وَقَالَ : نَصٌّ عَلَيْهِ فِي رِوَايَةِ حَنْبَلٍ، فَقَالَ : «لَا أَرَى الرَّجُلَ إِذَا دَخَلَ الْمَسْجِدَ إِلَّا أَنْ يُلْزِمَ نَفْسَهُ الذِّكْرَ وَالتَّسْبِيحَ، فَإِنَّ الْمَسَاجِدَ إِنَّمَا بُنِيَتْ لِذَلِكَ وَالصَّلَاةِ، فَإِذَا فَرَغَ مِنْ ذَلِكَ خَرَجَ إِلَى مَعَاشِهِ، وَإِنَّمَا هَذِهِ بِيُوتُ اللَّهُ تَعَالَى لَا يُبَاعُ فِيهَا، وَلَا يُشْتَرَى مَعَ الْكِرَاهَةِ» .

(١) الرَّعَايَةُ الصَّغْرَى ٧٩/١ .

(٢) الشَّرْحُ الْكَبِيرُ ٦٢٩/٧ .

(٣) الْمُسْتَوْعَبُ ٦٦٦/٣ .

(٤) الشَّرْحُ الْكَبِيرُ ٢٠٣/١١ .

فصل

وَيُسْنُ أَنْ يُصَانَ عَنْ عَمَلِ صَنْعَةٍ؛ نَصًّا، وَفِي (المستوعب) ^(١) سَوَاءَ كَانَ الصَّانِعُ ^(٢) [إِرَاعِي] ^(٣) الْمَسْجِدَ بِكُنْسٍ، أَوْ رَشٍّ، وَنَحْوِهِ . أَوْ لَمْ يَكُنْ . انْتَهَى .
وَسَهَّلَ أَحْمَدُ الْكُتَّابَةُ فِي الْمَسْجِدِ؛ وَقَالَ : «إِنْ كَانَ مِنْ غَدْوَةٍ إِلَى اللَّيْلِ فَلَيْسَ هُوَ كُلَّ يَوْمٍ» .

وظَاهِرٌ مَا تُقْلُ عَنْهُ التَّسْوِيَةُ بِأَنْ كَانَ بِأَجْرَةٍ، أَوْ لَا؛ لِمَا فِيهِ مِنْ تَحْصِيلِ الْعِلْمِ، وَتَكْثِيرِ كُتُبِهِ .

وَيَنْبَغِي أَنْ يُخْرَجَ عَلَى هَذَا أَنْ تَعْلَمَ ^(٤) الصَّبِيَّانِ الْكُتَّابَةُ فِي الْمَسْجِدِ بِالْأَجْرَةِ، وَتُعَلِّمَهُمْ تَبَرَعًا جَائِزًا؛ كَتَلْقَيْنَ ^(٥) الْقُرْآنَ، وَتُعَلِّمُ الْعِلْمَ، وَهَذَا كُلُّهُ بِشَرَطِ أَنْ لَا يَحْصُلَ ضَرَرٌ مُجْبِرٌ، وَنَحْوُهُ .

وَذَكَرَ ابْنُ عَقِيلٍ أَنَّهُ يُكْرَهُ فِي الْمَسَاجِدِ الْعَمَلُ، وَالصَّنَائِعُ إِذَا كَثُرَ، وَلَا يُكْرَهُ ذَلِكَ إِذَا قَلَّ؛ مِثْلَ رَقْعِ ثَوْبِهِ، أَوْ خَصْفِ نَعْلِهِ . انْتَهَى .

و«يُسْنُ أَنْ يُصَانَ عَنْ صَغِيرٍ»، أَطْلَقُوا [الْعِبَارَةَ] ^(٦) . وَالْمُرَادُ - وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ - إِذَا كَانَ لَا يُمَيِّزُ بَغَيْرِ مَصْلَحَةٍ، وَلَا فَائِدَةٍ .
وَعَنْ مَجْنُونٍ حَالَ جُنُونِهِ .

(١) المستوعب ٦٦٦/٣ .

(٢) [الصانع] ساقط من أ .

(٣) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصلين، وهو مثبت من (الأدب) لابن مفلح .

(٤) في ب [تعليم] .

(٥) في الأصلين [لتلقين]، وما أثبت فممن (الأدب) .

(٦) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصلين، وهو مثبت من (الأدب) لابن مفلح .

فصل

وَيُسَنُّ أَنْ يُصَانَ عَنْ لَعَطٍ، وَكَثْرَةِ حَدِيثٍ لَاغٍ، وَرَفَعِ صَوْتٍ بِمَكْرُوهِه .
وظَاهِرُ هَذَا أَنَّهُ لَا يُكْرَهُ إِذَا كَانَ مُبَاحًا، أَوْ مُسْتَحَبًّا؛ وَهَذَا مَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ، وَالشَّافِعِيِّ .

وَمَذْهَبُ مَالِكٍ كِرَاهَةُ ذَلِكَ؛ فَإِنَّهُ سُئِلَ عَنْ رَفَعِ الصَّوْتِ فِي الْمَسْجِدِ فِي الْعِلْمِ، وَغَيْرِهِ، فَقَالَ : « لَا خَيْرَ فِي ذَلِكَ » .

قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ : وَلَا بَأْسَ بِالْمُنَازَرَةِ فِي مَسَائِلِ الْفَقْهِ وَالْاجْتِهَادِ فِي الْمَسَاجِدِ إِذَا كَانَ الْقَصْدُ طَلَبَ الْحَقِّ .

فَإِنْ كَانَ مُعَالَبَةً وَمُنَاقَرَةً دَخَلَ فِي حَيْزِ الْمُلَاحَاةِ وَالْجِدَالِ فِيمَا [لَا]^(١) يَعْنِي، وَلَمْ يَجْزِ فِي الْمَسْجِدِ .

وَفِي (الرَّعَايَةِ) ، وَغَيْرِهَا : وَيُبَاحُ عَقْدُ النِّكَاحِ فِيهِ، وَالْقَضَاءُ، وَالْحُكْمُ فِيهِ؛ نَصٌّ عَلَيْهِ، وَالْمُنَازَرَةُ فِي الْفَقْهِ وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهِ، وَتَعْلِيمُ الْعِلْمِ، وَإِنْشَادُ شِعْرِ مُبَاحٍ .

فصل

وَيُسَنُّ أَنْ يُصَانَ عَنْ رَائِحَةٍ كَرِيهَةٍ مِنْ بَصَلٍ، وَثُومٍ، وَكُرْاثٍ، وَنَحْوِهَا، وَفِي تَحْرِيمِهِ وَجْهَانِ .

فَإِنْ دَخَلَهُ أَخْرَجَ -ذَكَرَهُ غَيْرَ وَاحِدٍ- . وَهَلْ يُخْرَجُ وَجُوبًا، أَوْ اسْتِحْبَابًا؟ يُخْرَجُ عَلَى الْوَجْهَيْنِ .

(١) [لَا] سَاقِطٌ مِنَ الْأَصْلِيِّينَ مَعًا، وَلَا بَدَّ مِنْ إِثْبَاتِهَا .

وَعَلَى قِيَاسِهِ^(١) إِخْرَاجُ الرِّيحِ مِنْ دُبُرِهِ فِيهِ . وَصَرَّحَ الشَّافِعِيُّ بِأَنَّهُ لَا يَحْرُمُ . وَعِنْدَ الْحَنْفِيَّةِ مَكْرُوهٌ .

وَيُسْنَى أَنْ يُصَانَ عَنْ حَائِضٍ، وَنَفْسَاءٍ مُطْلَقًا، وَالْأَوَّلَى أَنْ يُقَالَ : يَجِبُ صَوْنُهُ عَنْ جُلُوسِهِمَا فِيهِ، وَيُسْنَى أَنْ يُصَانَ عَنِ الْمُرُورِ .

وَكَذَا الْجُنُبِ بِلَا وَضُوءٍ . وَفِي جَوَازِ مَبِيتِ الْجُنُبِ فِيهِ مُطْلَقًا بِلَا ضَرُورَةٍ رَوَايَتَانِ . وَقِيلَ : يَحُوزُ إِنْ كَانَ مُسَافِرًا أَوْ مُجْتَازًا، وَإِلَّا فَلَا؛ -كَذَا فِي (الرعاية) - .

وَيُسْنَى صَوْنُهُ عَنِ نَوْمٍ . وَعَنهُ : كَثِيرٌ . وَعَنهُ : إِنْ اتَّخَذَهُ مَبِيتًا، وَمَقِيلًا كُرِهَ مُطْلَقًا، وَإِلَّا فَلَا يُكْرَهُ مُطْلَقًا .

كَذَا أَطْلَقُوا الْعِبَارَةَ، وَيَنْبَغِي أَنْ يَخْرُجَ مِنْ هَذَا [نَوْمٌ]^(٢) الْمَعْتَكِفِ، وَاسْتِثْنَاهُ فِي (الْغَنِيَّةِ) ، وَاسْتَشْنَى الْغَرِيبَ أَيْضًا^(٣) .

وَقَالَ الْقَاضِي سَعْدُ الدِّينِ الْحَارِثِيُّ : لَا خِلَافَ فِي جَوَازِهِ لِلْمَعْتَكِفِ، وَكَذَا مَا لَا يُسْتَدَامُ؛ كَبَيْتُوتَةِ الضَّيْفِ، وَالْمَرِيضِ، وَالْمُسَافِرِ، وَقِيلُولَةِ الْمُجْتَازِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ؛ نَصٌّ عَلَيْهِ .

وَمَا يُسْتَدَامُ مِنَ النَّوْمِ؛ كَنَوْمِ الْقَيْمِ بِهِ . فَعَنْ أَحْمَدَ الْمَنْعُ مِنْهُ كَمَا مَرَّ . وَحَكَى الْقَاضِي رَوَايَةً بِالْجَوَازِ؛ وَهُوَ قَوْلُ الشَّافِعِيِّ ﷺ وَجَمَاعَةٍ، قَالَ : «وَبِهَذَا أَقُولُ» .

(١) فِي الْأَصْلَيْنِ [قِيَاسٌ] وَالتَّصْوِيبُ مِنَ (الْأَدَابِ) .

(٢) مِنْ ب .

(٣) الْغَنِيَّةُ، لِلشَّيْخِ عَبْدِ الْقَادِرِ الْجِيلَانِيِّ ٣٥ / ١ .

فصل

وَيُسْنُ أَنْ يُصَانَ عَنْ إِنْشَادِ شِعْرِ مُحَرَّمٍ قَبِيحٍ، وَغَنَاءٍ، وَعَمَلِ سَمَاعٍ، وَإِنْشَادِ ضَالَّةٍ، وَنَشْدَانِهَا . وَيَقُولُ لَهُ سَامِعُهُ: « لَا وَجَدْتُهَا »، وَ« لَا رَدَّهَا اللَّهُ عَلَيْكَ »، ذَكَرَ ذَلِكَ فِي (الرَّعَايَةِ) ^(١) . قَالَ فِي (الشَّرْحِ) ^(٢): « يُكْرَهُ إِنْشَادُ الضَّالَّةِ فِي الْمَسْجِدِ » . قَالَ فِي (الرَّعَايَةِ) ^(٣): « وَعَنْ نَظَرِ حَرَمِ النَّاسِ، وَعَنْ إِقَامَةِ حَدٍّ، وَسَلِّ سَيْفٍ، وَنَحْوِهِ » . وَذَكَرَ ابْنُ عَقِيلٍ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ إِقَامَةُ الْحُدُودِ فِي الْمَسَاجِدِ . انْتَهَى .

وَيُكْرَهُ فِيهِ الْحَدِيثُ بِأَمْرِ الدُّنْيَا؛ قَالَ أَحْمَدُ؛ وَقَدْ سُئِلَ: يُكْرَهُ الْكَلَامُ بَعْدَ رَكْعَتِي الْفَجْرِ؟ قَالَ: « يُرَوَى ^(٤) عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه أَنَّهُ كَرِهَهُ » . وَقَالَ فِي رِوَايَةِ أَبِي طَالِبٍ: « يُكْرَهُ الْكَلَامُ قَبْلَ الصَّلَاةِ إِنَّمَا هِيَ سَاعَةٌ تَسْبِيحٌ » . وَقَالَ الْمِمْوْنِيُّ: « كُنَّا نَتَنَاطَرُ فِي الْمَسَائِلِ أَنَا وَأَبُو عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه قَبْلَ صَلَاةِ الْفَجْرِ » . وَنَقَلَ صَالِحٌ أَنَّهُ أَجَازَ الْكَلَامَ فِي قَضَاءِ الْحَاجَةِ لَيْسَ الْكَلَامُ الْكَثِيرَ . قَالَ الْقَاضِي: « فَقَدْ أَجَازَ الْكَلَامَ فِي الْفَقْهِ، وَأَجَازَ الْيَسِيرَ عِنْدَ الْحَاجَةِ » . وَيُكْرَهُ إِخْرَاجُ حَصَاةٍ، وَثَرَابِهِ لِلتَّبْرُكِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ ^(٥)؛ كَذَا قَالُوا ^(٦) .

(١) الرعاية الصغرى ٧٩/١ .

(٢) الشرح الكبير ١١٩/٣ .

(٣) الرعاية الصغرى ٧٩/١ .

(٤) في الأصلين [ويروى] والتصويب من (الأدب)، و(تحفة الراكع والساجد) .

(٥) في أ [وغيره] .

(٦) هذه عبارة ابن مفلح في (الأدب الشرعية)، وتتمته: (.. وفيه نظر، ويتوجه أن يقال: إما مرادهم بالكراهة التحريم . وإما مرادهم إخراج الشيء اليسير لا الكثير) .

فصل

قال في (المستوعب)، وغيره : « لا يجوز أن يُغرسَ في المسجد شيء، وللإمام قلع ما غرسَ فيه بعد إيقافه، وهذا كله معنى كلام أحمد رحمته الله » .
وذكر ابن أبي موسى^(١)، وأبو الفرج في (المبهج) : أنه يُكره غرسها .
وقال في (الرعاية) : يُسنُّ أن يُصان عن الزرع فيه، والغرس، وأكل ثمره مجاناً في الأشهر، وعن الجماع فيه، أو فوقه .
وقال ابن تميم : يُكره الجماع فوق المسجد، والتمسحُ بجائطه، والبولُ عليه؛ نصاً .

وذكر ابن عقيل أن أحمد قال : « أكره لمن بال أن يمسه ذكره بجدار المسجد »، قال : والمراد به الحظر .
ويحرم البول فيه، والقيء، ونحوه .
وقال ابن عقيل : يحتل أن يُباح الفصدُ في المسجد في طستٍ؛ لحديث المعتكفة المستحاضة^(٢) . انتهى .

وعلى قياسه إخراج كل نجاسة في إناء في المسجد .
وإن بال خارجاً عنه، وجسده فيه دون ذكره كره، وعنه يحرم .

(١) الإرشاد، لابن أبي موسى ص ٥٤٤ .

(٢) رواه البخاري (٣٠٩) من حديث عائشة - رضي الله عنها - بلفظ : (اعتكفت مع رسول الله ﷺ بعض نساءه وهي مستحاضة ترى الدم ..) .

فصل

وَيُبَاحُ غَلَقُ أَبْوَابِهِ؛ لثَلَا يَدْخُلُهُ مَنْ يُكْرَهُ دُخُولُهُ إِلَيْهِ؛ نَصًّا عَلَيْهِ .
وَقَتْلُ الْقَمَلِ وَالْبَرَاعِثِ فِيهِ؛ نَصًّا . وَقِيلَ : يَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ : هَذَا مَبْنِيٌّ عَلَى
طَهَارَتِهِ؛ كَمَا هُوَ ظَاهِرُ الْمَذْهَبِ، وَيَنْبَغِي أَنْ يُقَيَّدَ بِإِخْرَاجِهِ مِنْهُ؛ لِأَنَّ إِلْقَاءَ ذَلِكَ
فِي الْمَسْجِدِ، وَبَقَاءَهُ لَا يَجُوزُ .
وَفِي كَرَاهَةِ الْوُضُوءِ فِيهِ، وَالْعُسْلِ رَوَايَتَانِ .

فصل

وَفِي جَوَازِ دُخُولِ الْكَافِرِ [مَسَاجِدَ الْحِلِّ]^(١) بِإِذْنِ مُسْلِمٍ لِمَصْلَحَةِ رَوَايَتَانِ،
قَالَ فِي (الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى)^(٢) : «وَالْمَنْعُ مُطْلَقًا أَظْهَرَ» .
فَإِنْ جَازَ . فَفِي جَوَازِ جُلُوسِهِ فِيهِ جُنُبًا وَجِهَانًا .
وَحَكَى بَعْضُ أَصْحَابِنَا رَوَايَةَ الْجَوَازِ مِنْ غَيْرِ اشْتِرَاطِ إِذْنٍ .
وَفِي (الْمُسْتَوْعَبِ)^(٣) : هَلْ يَجُوزُ لِأَهْلِ الذِّمَّةِ دُخُولُهَا بِإِذْنِ مُسْلِمٍ ؟ عَلَى
رَوَايَتَيْنِ، وَأَنَّ الصَّحِيحَ مِنَ الْمَذْهَبِ الْجَوَازُ .
فَظَهَرَ مِنْ هَذَا أَنَّهُ هَلْ يَجُوزُ لِكَافِرٍ دُخُولُ مَسَاجِدِ الْحِلِّ ؟ فِيهِ رَوَايَتَانِ .
ثُمَّ هَلِ الْخِلَافُ فِي كُلِّ كَافِرٍ، أَمْ فِي أَهْلِ الذِّمَّةِ فَقَطْ ؟ فِيهِ طَرِيقَانِ .

(١) مِنْ أ، وَسَاقَطَ مِنْ ب .

(٢) أَطْلَقَ الرُّوَايَتَيْنِ فِي (الرَّعَايَةِ الصَّغْرَى ٧٩/١) .

(٣) فِي ب [الْمُسْتَوْعَبِ] ! .

وَهَلْ مَحَلُّ الْخِلَافِ مَعَ إِذْنِ الْمُسْلِمِ لِمَصْلَحَةٍ، أَوْ لَا يُعْتَبَرَانِ^(١)، أَوْ يُعْتَبَرُ
إِذْنُ الْمُسْلِمِ فَقَطْ ؟ ثَلَاثُ طُرُقٍ، فَمَذْهَبُ الشَّافِعِيِّ جَوَازُ دُخُولِهِ بِإِذْنِ مُسْلِمٍ .
وَمَذْهَبُ مَالِكٍ لَا يَجُوزُ مُطْلَقًا . وَمَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ يَجُوزُ لِلْكِتَابِيِّ، دُونَ
غَيْرِهِ .

وَلَيْسَ لِلْكَافِرِ دُخُولُ الْحَرَمَيْنِ لِغَيْرِ ضَرُورَةٍ، قَطَعَ بِهِ ابْنُ حَامِدٍ، وَقَدَّمَهُ فِي
(الرعاية الكبرى) . وَقِيلَ : يَجُوزُ، وَأَوَّمَأَ إِلَيْهِ [فِي رِوَايَةٍ]^(٢) الْأَثَرَمُ . وَقَالَ ابْنُ
تَيْمِيَّةٍ : «وَحَكَى أَكْثَرُ أَصْحَابِنَا الْمَنْعَ مِنْ حَرَمِ مَكَّةَ دُونَ الْمَدِينَةِ» . وَقَالَ فِي
(المستوعب) : لَا يَجُوزُ لِكَافِرٍ دُخُولُ الْحَرَمِ، وَكَذَا ذَكَرَهُ فِي (الشرح)^(٣)،
وغيره .

فصل

وَلَا يَجُوزُ دُخُولُ مَسْجِدٍ لِلْأَكْلِ، وَغَوِيهِ؛ ذَكَرَهُ ابْنُ تَيْمِيَّةٍ، وَابْنُ حَمْدَانَ .
وَقَالَ أَحْمَدُ : «مَسْجِدُ النَّبِيِّ ﷺ لَا يُنْشَدُ فِيهِ شِعْرٌ، وَلَا يُمَرُّ فِيهِ بِلَحْمٍ» .
وَفِي (الرعاية)، وَغَيْرِهَا : لِلْمَعْتَكِفِ الْأَكْلُ فِي الْمَسْجِدِ، وَغَسْلُ يَدَيْهِ فِي
طَسْتٍ .

وَذَكَرَ فِي (الشرح)^(٤) فِي آخِرِ (بَابِ الْأَذَانِ) أَنَّهُ لَا بَأْسَ بِالِاجْتِمَاعِ فِي
الْمَسْجِدِ، وَالْأَكْلِ فِيهِ، وَالِاسْتِلْقَاءِ فِيهِ .

(١) أَيِ الْإِذْنِ، وَالْمَصْلَحَةِ فِي الدُّخُولِ .

(٢) مِنْ أ .

(٣) الشرح الكبير ١٠/٤٦٦ .

(٤) الشرح الكبير ٣/١١٧ .

فصل

قال بعضُ أصحابنا : يُكرَهُ السُّؤالُ^(١)، والتَّصَدُّقُ في المَسَاجِدِ؛ ومِراءُهم -واللهُ تعالى أعلم- التَّصَدُّقُ على السُّؤالِ^(٢)، لا مُطْلَقاً؛ قَطَعَ به ابنُ عَقِيلٍ .
وأكثرُهم لم يَذْكُرِ الكَرَاهَةَ .

ونصَّ أحمدُ أنَّ مَنْ سَأَلَ قَبْلَ خُطْبَةِ الجُمُعَةِ، ثم جَلَسَ لها، يَجُوزُ التَّصَدُّقُ عليه، وكذلك إن تصدَّقَ على مَنْ لم يَسْأَلْ، أو سَأَلَ الخَاطِبُ الصَّدَقَةَ على إنسانٍ جَازٍ .

ورَوَى البيهقيُّ في (المناقب) عن عَلِيِّ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ بَدْرٍ قال : صَلَّيْتُ يَوْمَ الجُمُعَةِ فإذا أحمدُ بنُ حَنْبَلٍ يَقْرُبُ مِنِّي، فَقَامَ سَائِلٌ فَسَأَلَ، فَأَعْطَاهُ أحمدُ قِطْعَةً، فَلَمَّا فَرَّغُوا مِنَ الصَّلَاةِ، قَامَ رَجُلٌ إِلَى ذَلِكَ السَّائِلِ، فَقَالَ : «أَعْطِنِي تِلْكَ الْقِطْعَةَ»، فَأَبَى، فَقَالَ : «أَعْطِنِي وَأَعْطِيكَ دِرْهَمًا»، فلم يفعل، فما زال يزيده حتى بلغَ خَمْسِينَ دِرْهَمًا، فقال : «لا أَفْعَلُ؛ فَإِنِّي أَرْجُو مِنْ بَرَكَاتِهِ هَذِهِ الْقِطْعَةَ مَا تَرْجُوهُ»^(٣) أَنْتَ .

فصل

وَيُقَدِّمُ الْمُسْلِمُ يَمَنَاهُ فِي دُخُولِ الْمَسْجِدِ . وَيُسْرَاهُ فِي خُرُوجِهِ . وَيَقُولُ مَا وَرَدَ .

وله الصَّلَاةُ فِي نَعْلَيْهِ، وَتَرْكُهُ أَمَامَهُ . وَعَنهُ : بَلْ عَنْ يَسَارِهِ؛ لِأَنَّ

(١) في ب [السواك] .

(٢) (السُّؤال) : جمع السائل الفقير . عن [لسان العرب ٦ / ١٣٥ مادة (سال)] .

(٣) في ب [ترجوا] .

النبي ﷺ لما خَلَعَ نَعْلَيْهِ وهو في الصَّلَاة، [جعلهما عَنْ] ^(١) يساره . رواه أحمد ^(٢) . وفي خبر أبي هريرة، وأبي بَكْرَةَ مَرْفُوعاً : (ليجعلهما بَيْنَ رِجْلَيْهِ) ^(٣)، حَكَاهُ الْقَاضِي؛ قَالَ : وَقِيلَ : إِنْ كَانَ مَأْمُومًا جَعَلَهُمَا بَيْنَ رِجْلَيْهِ؛ لئَلَا يُؤْذِي مَنْ عَلَى يَمِينِهِ، أَوْ شِمَالِهِ . وَإِنْ كَانَ إِمَامًا، وَمُنْفَرِدًا جَعَلَهُمَا عَلَى يَسَارِهِ؛ لئَلَا يُؤْذِي أَحَدًا .

أَمَّا وَضْعُهُمَا مِنْ غَيْرِ الْمُصَلِّي فإِلَى جَنْبِهِ؛ لِأَنَّ ابْنَ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ [تَعَالَى] عَنْهُمَا قَالَ : «مِنَ السُّنَّةِ إِذَا جَلَسَ الرَّجُلُ أَنْ يَخْلَعَ نَعْلَيْهِ فَيَضَعُهُمَا بِجَنْبِهِ» .
فَإِنْ لَمْ يُصَلِّ فِيهِمَا، وَوَضَعَهُمَا فِي الْمَسْجِدِ فَلَا يَرْمِي بِهِمَا فِيهِ، فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ عَلَى وَجْهِ الْكِبَرِ وَالتَّعَاطُفِ، أَوْ كَانَ ذَلِكَ سَبَبًا لِاتِّلَافِ شَيْءٍ مِنَ أَرْضِ الْمَسْجِدِ، أَوْ فِي أَدَى أَحَدٍ فَلَا خِفَاءَ ^(٤) أَنْ أَحَدًا لَا يَجُوزُ، وَيُضْمَنُ مَا تَلَفَ بِسَبَبِهِ .
وإِلَّا فَالْأَدَبُ أَنْ لَا يَفْعَلَ ذَلِكَ .

وَيُمنَعُ السَّكَرَانُ مِنْ دُخُولِهِ . وَيُمنَعُ نَحْسُ الْبَدَنِ مِنَ اللَّبَثِ فِيهِ بِلَا تَيْمَمٍ -
ذَكَرَهُ ابْنُ عَقِيلٍ، وَغَيْرُهُ - .

فصل

وَإِنْ جَلَسَ غَيْرُ الْإِمَامِ فِي مَكَانٍ مِنْ مَسْجِدٍ فَهُوَ أَحَقُّ بِهِ .
وَقَالَ ابْنُ حَمْدَانَ : يُكْرَهُ دَوَامُهُ فِي مَوْضِعٍ مِنْهُ .

(١) ما بين المعكوفتين بياض في ب، والمثبت من أ، ومصادر التخريج .

(٢) رواه الإمام أحمد (٢٠/٣)، وأبو داود (٦٥٠)، وابن حبان (٢١٨٥) .

(٣) رواه أبو داود (٦٥٤)، وابن ماجه (١٤٣٢) من حديث أبي هريرة ؓ .

(٤) في ب [حقاً] .

فإذا دامَ فليسَ هو أولى به مِن غيره، فإذا قام منه فلغيره الجلوسُ فيه .
وَيُسَنُّ كُنُسُ المسجدِ يومَ الخميسِ، وإخراجُ كُنَاسَتِهِ، وتنظيفُهُ، وتطْيِيبُهُ فيه،
وشعلُ القناديلِ فيه كُلِّ لَيْلَةٍ .

وَمَا يَنْبَغِي أَنْ يُتَفَطَّنَ لَهُ مَا يَفْعَلُهُ بَعْضُ النَّاسِ مِنْ أَخْذِ شَيْءٍ مُلْقَى فِي
المسجدِ يُصَانُ عَنْهُ، ثُمَّ يَضَعُهُ فِيهِ، فَإِنَّهُ يَتَوَجَّهَ الْقَوْلُ بِأَنَّهُ يَلْزَمُ بِالْأَخْذِ^(١)؛ لِأَنَّ
خَلَاءَ المسجدِ مِنْهُ، فَإِذَا أُلْقِيَ فِيهِ فَهُوَ كُنْخَامَةٌ، ونحوها أُلْقِيَتْ فِيهِ، وقد قال
أَصْحَابُنَا فِي (اللُّقْطَةِ) : « تَلْزَمُ بِأَخْذِهَا » .

وَيُبَاحُ النَّسْخُ فِيهِ، دُونَ وَضْعِ التَّعْشِ؛ نَصًّا .
وَيُكْرَهُ اتِّخَاذُهُ طَرِيقًا؛ نَصًّا .

قال القاضي^(٢) : وَيُمْنَعُ النَّاسُ فِي الْجَوَامِعِ وَالْمَسَاجِدِ مِنْ اسْتِطْرَاقِ حِلَقِ
الْفُقَهَاءِ، وَالْقُرَّاءِ صِيَانَةَ حُرْمَتِهَا، وقد رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : (لَا حِمَى إِلَّا
فِي ثَلَاثَةٍ؛ ثَلَاثَةُ^(٣) الْبَرِّ، وَالْفَرَسِ، وَحَلَقَةِ الْقَوْمِ)^(٤) .
فَأَمَّا (ثَلَاثَةُ^(٣) الْبَرِّ) فَهُوَ مُنْتَهَى حَرَمِهَا .

وَأَمَّا (طُولُ الْفَرَسِ) فَهُوَ مَا دَارَ فِيهِ بَيْرُ سِنِهِ إِذَا كَانَ مَرْبُوطًا .
وَأَمَّا (حَلَقَةُ الْقَوْمِ) فَهُوَ اسْتِدَارَتُهُمْ فِي الْجُلُوسِ لِلتَّشَاوُرِ، وَالْحَدِيثِ .
وَهَذَا الْخَبَرُ الَّذِي ذَكَرَهُ الْقَاضِي إِسْنَادُهُ جَيِّدٌ، وَهُوَ مُرْسَلٌ .

(١) أي تكون لازمة له كاللقطة فيجب أن يؤدي أمر الله فيها وهو الإخراج ويحرم ردُّها .

(٢) الأحكام السلطانية، للقاضي أبي يعلى ص ٢٣٦ .

(٣) [ثلة] ساقطة من الأصلين في الموضعين معاً، ومثبت من (الأحكام السلطانية، للقاضي أبي يعلى) وهو ما يخرج من البئر من التراب فيلقى حولها [اللسان ١٢٣/٢] .

(٤) رواه البيهقي في (السنن الكبرى ١٥١/٦) .

فصل

يُسْنُ أَنْ يَشْتَغَلَ فِي الْمَسْجِدِ بِالصَّلَاةِ، وَالْقِرَاءَةِ، وَالذِّكْرِ، وَيَجْلِسُ مُسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةِ .

وَيُكْرَهُ أَنْ يُسْنَدَ ظَهْرَهُ لِلْقِبْلَةِ؛ نَصًّا .

قال محمد بن إبراهيم البوشنجي : ما رأيتُ أحمدَ بنَ [حَنبل] ^(١) جَالِسًا إِلَّا الْقُرْفُصَاءَ إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي الصَّلَاةِ .

قال ابنُ الجوزي : « هَذِهِ الْجَلْسَةُ الَّتِي تَحْكِيهَا [قِيلَةُ : (إني] ^(٢) رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَجْلِسُ جَلْسَةَ الْمُتَخَشَّعِ؛ الْقُرْفُصَاءَ » ^(٣) . وَكَانَ أَحْمَدُ يَتِمُّ فِي جُلُوسِهِ هَذِهِ الْجَلْسَةَ، وَهِيَ أَوَّلَى الْجَلْسَاتِ بِالْخُشُوعِ » .

و (الْقُرْفُصَاءَ) أَنْ يَجْلِسَ عَلَى إِلْتِيهِ رَافِعًا رُكْبَتَيْهِ إِلَى صَدْرِهِ مُفْضِيًا بِأَخْصِ قَدَمَيْهِ إِلَى الْأَرْضِ، وَرُبَّمَا احْتَبَى بِيَدِهِ، وَلَا جَلْسَةَ أَحْشَعَ مِنْهَا .

قَالَ فِي (الشَّرْحِ) فِي آخِرِ (بَابِ النِّيَّةِ) ^(٤) : « وَلَا يُشَبَّكُ أَصَابِعُهُ » .

وَلَا يُكْثَرُ فِيهِ مِنْ حَدِيثِ الدُّنْيَا، أَوْ سَكَوْتِهِ .

وَعَنْهُ لَا يُسْنُ الثَّقَلُ الْمَطْلُوقُ فِيهِ قَبْلَ الْفَرْضِ، وَسُتَيْهِ .

(١) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصلين .

(٢) فِي أ [قَتِيلَ إِنْ]، وَفِي ب [قَتِيلَ إِنْ]، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَ مِنْ مَصَادِرِ التَّخْرِيجِ؛ وَهِيَ قِيلَةُ بَنْتِ خُرْمَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا- .

(٣) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٨٤٧)، وَالبخاري في (الأدب المفرد ١١٧٨)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي كِتَابِ (الشَّمَائِلِ ص ١٢٧) .

(٤) الشَّرْحُ الْكَبِيرُ ٣/ ٣٩٤ .

فصل

عمارة المساجد، ومراعاة أبنيتها مستحبة . قال ابن تيم : « وَيُسْتَحَبُّ اتِّخَاذُ
الْمَحَرَّابِ فِيهِ ، وَفِي الْمَنْزِلِ » . انتهى . وَيُبَاحُ بِنَاءُ الْكَافِرِ الْمَسْجِدَ بِيَدِهِ .
وَرَحْبَةُ الْمَسْجِدِ إِنْ كَانَتْ مَحْوِطَةً فَلَهَا حُكْمُهُ . وَإِلَّا فَلَا ؛ قَدَّمَهُ فِي (الرعاية
الكبرى) ، وَ (المستوعب) ؛ وَذَكَرَ أَنَّ هَذَا رَوَايَةٌ وَاحِدَةٌ ، وَأَنَّهُ الصَّحِيحُ .
وَعَنَهُ : لَيْسَتْ مِنَ الْمَسْجِدِ مُطْلَقًا ، وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الْخِرَقِيِّ .
وَعَنَهُ : لَهَا حُكْمُهُ مُطْلَقًا .

فصل

ويجوز للإمام أن يأذن في بِنَاءِ الْمَسْجِدِ فِي طَرِيقٍ وَاسِعٍ ، وَعَلَيْهِ ؛ مَا لَمْ يَضُرَّ
بِالنَّاسِ .
وَعَنَهُ الْمَنْعُ مُطْلَقًا سِوَاءَ بُنِيَ عَلَى سَابَاطٍ ، أَوْ قَنْطَرَةٍ جِسْرٍ ؛ وَقَالَ أَحْمَدُ
أَيْضًا : « حُكْمُ الْمَسَاجِدِ الَّتِي بُنِيَتْ فِي الطَّرِيقِ أَنْ تُهْدَمَ » .
وَعَنَهُ يَجُوزُ الْبِنَاءُ بِإِذْنِهِ . وَحَيْثُ جَازَ صَحَّتِ الصَّلَاةُ فِيهِ ، وَإِلَّا
فَوَجْهَانِ .
وَتَصَحَّ فِيْمَا بُنِيَ عَلَى دَرَبٍ مُشْتَرَكٍ بِإِذْنِ أَهْلِهِ . وَفِيهِ وَجْهٌ لَا تَصَحُّ .
وَإِنْ جُدِّدَ الطَّرِيقُ ، وَغَوَّهُ بَعْدَ الْمَسْجِدِ فَقَدْ يَتَوَجَّهُ كَرَاهَةُ الصَّلَاةِ فِيهِ .
وَمَنْ جَعَلَ غُلُوبَ بَيْتِهِ ، أَوْ سُفْلَهُ مَسْجِدًا صَحَّ ، وَانْتَفَعَ بِالْآخِرِ ؛ قَدَّمَهُ فِي
(الرعاية لكبرى) . وَقَالَ فِي (المستوعب) : إِنْ جَعَلَ سُفْلَ بَيْتِهِ مَسْجِدًا
لَمْ يَنْتَفِعْ بِسَطْحِهِ ، وَإِنْ جَعَلَ سَطْحَهُ مَسْجِدًا انْتَفَعَ بِسُفْلِهِ ؛ نَصُّ عَلَيْهِ ، قَالَ أَحْمَدُ :
« لِأَنَّ السَّطْحَ لَا يَحْتَاجُ إِلَى سُفْلٍ » .

ولا يجوز أن يهدم المسجد، ويُبنى تحته حَوَانِيتُ تَنْفَعُهُ، أو سِقَايَةٌ خَاصَّةٌ،
أو عَامَّةٌ . فإن انهدم، فكذلك .

وقيل : يجوز ذلك في الحَالِين؛ أَوْماً إِلَيْهِ أَحَدٌ، قال بعضهم : وهو بعيد .
وقيل : يُنْظَرُ إِلَى قَوْلِ أَكْثَرِ أَهْلِهِ .

وقيل : يجوز أن يهدم المسجد، ويمجدَّ بِنَاؤُهُ لمَصْلَحَةٍ؛ نصرٌ عَلَيْهِ، وَقَالَ
تَارَةً - فِي مَسْجِدٍ لَهُ حَائِطٌ قَصِيرٌ غَيْرُ حَصِينٍ، وَلَهُ مَنَارَةٌ - : « لا بأسَ أَنْ
يُهدَمَ ^(١) »، وتجعلَ فِي الحَائِطِ؛ لئلا يَدْخُلَهُ الكِلَابُ » .

وقال ^(٢) : « لا يُبنى مَسْجِدٌ إِلَى جَنْبِ آخَرَ؛ إِلَّا لِحَاجَةٍ؛ كَضِيْقِ الْأَوَّلِ،
وَنَحْوِهِ » .

وينبغي لمن دَخَلَ المَسْجِدَ لِلصَّلَاةِ، أو غيرها أن ينوي الاعتكافَ مُدَّةً لَبِثِهِ
لا سِيَّما إِنْ كَانَ صَائِماً؛ ذكره ابن الجوزي .
وكذا ينبغي لَهُ ^(٣) قَصْدُ اسْتِقْبَالِ الْقِبْلَةِ .

فصل

قال المروزي : سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنْ حُفْرِ الْبَيْتِ فِي الْمَسْجِدِ؟، قال :
« [لا] ^(٤) »، قلتُ : فَإِنْ حُفِرَ بَيْتٌ تَرَى أَنْ يُؤْخَذَ الْمُغْتَسِلُ ^(٥) فَيُغَطَّى بِهِ الْبَيْتُ؟،

(١) فِي أ [تهدم] .

(٢) أَيِ الْإِمَامِ أَحْمَد .

(٣) فِي الْأَصْلَيْنِ [لَمْ]، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَ مِنْ (الْآدَابِ) .

(٤) مِنْ ب، وَسَاقَطَ مِنْ أ .

(٥) كَذَا فِي الْأَصُولِ (الْمُغْتَسِلُ) بِالتَّاءِ . وَفِي (الصَّحَاحِ) وَ(اللِّسَانِ) : «الْمَغْسِيلُ» مَوْضِعُ غَسْلِ
الْمَوْتَى أَهْ، وَلَعَلَّهُ الْأَصُوبُ - وَ اللَّهُ أَعْلَمُ - .

قال : « إِنَّمَا ذَلِكَ لِلْمَوْتَى » .

وفي (الرعاية) في (إحياء الموات) أن أحمد لم يكره حفرها فيه، قال ابن حمدان : إن كره الرضوء فيه كره حفرها [فيه]، وإلا فلا .
قال المروزي : سمعت أبا عبد الله يقول : « ثلاثة أشياء لا بُدُّ للناس منها؛ الجسور، والقنابر »، وأراه ذكر المصانع والمساجد . انتهى .
وفي الحث على عمارة المساجد، ومراعاة مصالحها آثار كثيرة، وأحاديث بعضها صحيح .

فصل

قال جرير بن عثمان : « كُنَّا نَسْمَعُ أَنَّ الْمَلَائِكَةَ تَكُونُ قَبْلَ الصُّبْحِ فِي الصَّفِّ الْأَوَّلِ » . وقال القاضي : « وهذا يدلُّ على كراهة التَّقدم في المسجد وقت السَّحر »^(١) .

فصل

ليس له أن يُقيم إنساناً، ويجلس مكانه، ومن قام من موضعه لعارض، ثم عاد إليه فهو أحقُّ به .
وإن كان لغير عذر سقط حقه بقيامه إلا أن يُخلف مُصلِّي، أو وطأ ففيه وجهان - ذكرهما ابن عقيل، وغيره - .

(١) وهذا عجيب جداً من القاضي أبي يعلى - رحمه الله - ؛ لا من حيث صحة المستند والدليل، ولا من حيث صواب الاستدلال، ولا المعنى المستدل له فإنه يخالف الأدلة العامة في فضل التبكير والصف الأول .

فصل

قال القاضي^(١) : أمّا حريم الجوامع والمساجد [فإن كان الارتفاق بها مضرّاً بأهل الجوامع والمساجد]^(٢) مُنعوا منه، ولم يجز للسلطان أن يأذن فيه؛ لأنّ المصلين بها أحقّ . وإن لم يكن مضرّاً جاز الارتفاق^(٣) بحريمها .

وهل يُعتبر فيه إذن السلطان ؟ على الوجهين في حريم الأملاك، وقد قال أحمد - رحمه الله تعالى - في الرجل يحفر في فناء المسجد وفي وسط المسجد بئراً للماء ؟ : « ما يُعجبني أن يحفر، وإن حُفرت تُطم » .

وأما ما اختصّ بأفنية الشوارع، والطُرقات . فإن كان مضرّاً بالمجتازين لضيق^(٤) الطريق مُنعوا منه، ولم يجز للسلطان أن يأذن . وإن لم يكن مضرّاً لِسعة الطريق فعلى روايتين؛ إحداهما : المنع أيضاً . والثانية : الجواز .

قال^(٥) : وهل يفتقر ذلك إلى إذن السلطان ؟ يخرج على الوجهين، وظاهر كلامه في رواية حرب^(٦) أنه لم يعتبر إذنه . فإن اعتبرنا إذنه؛ لا يكون السابق أحقّ على هذا الوجه . قال : وليس له أن يأخذ على الجلوس أجراً .

(١) (الأحكام السلطانية للقاضي أبي يعلى ص ٢٣٥) .

(٢) ما بين المعكوفين ساقط من الأصلين، وهو مثبت من (الأحكام السلطانية)، و(الآداب الشرعية)، ولا بد منه .

(٣) في الأصلين [الإرفاق]، والصواب ما أثبت من (الأحكام السلطانية ص ٢٣٥) .

(٤) في الأصلين [يضيق]، والصواب ما أثبت من (الأحكام السلطانية ص ٢٣٥) .

(٥) القائل هو القاضي أبو يعلى انظر : (الأحكام السلطانية ص ٢٣٥) .

(٦) ورواية حرب أن الإمام أحمد سئل عن الرجل يسبق إلى دكاكين السوق، فقال : " إذا لم يكن لأحد فَمَنْ سَبَقَ إليه غَدوة فهو إلى الليل " . [الأحكام السلطانية ص ٢٣٥] .

قال :

وَيُكْرَهُ بَيْنَ الظِّلِّ وَالْحَرِّ جِلْسَةٌ

وَنَوْمٌ عَلَى وَجْهِ الْفَتَى الْمَدْدِ

نصَّ أحمدُ على كراهة الجلوس بين الظلِّ والشمس؛ لما رَوَى أبو هريرة رضي الله عنه أن رسولَ الله ﷺ قال : (إذا كَانَ أَحَدُكُمْ فِي الْفَيْءِ - وفي رواية : فِي الشَّمْسِ - فَقَلَّصَ عَنْهُ الظِّلَّ، وَصَارَ بَعْضُهُ فِي الشَّمْسِ، وَبَعْضُهُ فِي الظِّلِّ، فَلْيَقُمْ) . رواه أبو داود^(١) . ولأنه مجلسُ الشَّيْطَانِ رواه الخلال عن قتادة .

وقال ابنُ منصور لأبي عبد الله : يُكْرَهُ الْجُلُوسُ بَيْنَ الظِّلِّ وَالشَّمْسِ ؟ قال : « هَذَا مَكْرُوهٌ، أَلَيْسَ قَدْ نُهِيَ عَنْ ذَا ؟ » . قال إسحاقُ بنُ راهويه : « صَحَّ النَّهْيُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ »^(٢) .

ورَوَى الْبَغَوِيُّ فِي (شَرْحِ السُّنَّةِ) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه مَوْقُوفاً، وَمَرْفُوعاً : (إِذَا كَانَ أَحَدُكُمْ فِي الْفَيْءِ، فَقَلَّصْ عَنْهُ فَلْيَقُمْ^(٣) ؛ فَإِنَّهُ مَجْلِسُ الشَّيْطَانِ)^(٤) .

(١) رواه أبو داود (٨٤٢١)، والإمام أحمد (٣٨٣/٢) .

(٢) مسائل الإمام أحمد، لإسحاق بن منصور الكوسج ٥٩٦/٢ . وفيها زيادة في قول إسحاق : .. لكن لو ابتدئ فجلس فيه أهون .

(٣) في الأصلين [فلم يقم]، والصواب ما أثبت من (شرح السنة ٣٠١/١٢) .

(٤) رواه مرفوعاً البغوي في (شرح السنة ٣٠١/١٢) بهذا اللفظ . ورواه الإمام أحمد، وأبو داود بدون زيادة (فإنه مجلس الشيطان) -وتقدم قريباً- .

ورواه موقوفاً البغوي في (شرح السنة ٣٠١/١٢)، وعبد الرزاق في (المصنف ١٩٧٩٩)، والبيهقي (٢٣٧/٣) .

وَرَوَى أَبُو بَكْرٍ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ بِإِسْنَادِهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى رَجُلًا فِي الشَّمْسِ فَقَالَ : (تَحَوَّلَ إِلَى الظِّلِّ فَإِنَّهُ مُبَارَكٌ) (١) .

وَبِإِسْنَادِهِ (٢) عَنْ عُمَرَ : « اسْتَقْبِلُوا الشَّمْسَ بِجِبَاهِكُمْ ؛ فَإِنَّهَا حَامُ الْعَرَبِ » . وَأَمَّا الثُّومُ عَلَى الْوَجْهِ ، وَالْبَطْنُ فَيُكْرَهُ ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى رَجُلًا مُضْطَجِعًا فِي الْمَسْجِدِ (٣) عَلَى بَطْنِهِ ، فَقَالَ : (إِنَّ هَذِهِ ضَجْعَةٌ يَبْغِضُهَا اللَّهُ تَعَالَى) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٤) حَدِيثٌ صَحِيحٌ .

قَالَ :

وَيُكْرَهُ فِي الثَّمَرِ الْقِرَانُ وَنَخْوُهُ (٥)

وَقِيلَ مَعَ التَّشْرِيكِ لَا فِي التَّفْرِدِ

يُكْرَهُ الْقِرَانُ فِي الثَّمَرِ ، قَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ : « وَعَلَى قِيَاسِهِ كُلُّ مَا الْعَادَةُ جَارِيَةٌ بِتَنَاوُلِهِ إِفْرَادًا » ؛ لَمَّا فِي الصَّحَّاحِينَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ قَالَ : « نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْقِرَانِ إِلَّا أَنْ تَسْتَأْذِنَ أَصْحَابَكَ » (٦) .

و « الْقِرَانُ » بِكسر القاف ؛ هُوَ أَنْ يَقْرَنَ الثَّمَرَةُ مَعَ أُخْتِهَا ، وَيَرْفَعَهُمَا إِلَى فِيهِ جَمِيعًا .

(١) رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي (المصنف ٨ / ٩٤) ، عَنْ عُلُقْمَةَ مَرْسَلًا .

(٢) رَوَاهُ ابْنُ أَبِي شَيْبَةَ فِي (المصنف ٨ / ٩٥) .

(٣) [فِي الْمَسْجِدِ] سَاقِطٌ مِنْ ب ، وَمُثَبَّتٌ مِنْ أ .

(٤) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٥٠٤٠) ، وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ (٤٣٠ / ٣) ، وَابْنُ مَاجَهَ (٣٧٢٢) .

(٥) [نَخْوُهُ] مَعْطُوفَةٌ عَلَى الثَّمَرِ ، كَمَا هُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ الشَّيْخِ تَقِيِّ الدِّينِ التَّالِي .

(٦) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٢٤٨٩) ، وَمُسْلِمٌ (٢٠٤٥) .

وقيل : يُكره مع الشركاء فيه، لا وحده، ولا مع أهله، ولا مع مَنْ
أطعمهم ذلك، كذا في (الرعاية)^(١)، و (المستوعب)^(٢) وزاد : وتركه مع كُلِّ
أحدٍ أولى، وأفضل، وأحسن، وهو معنى كلامه في (الترغيب) .

وذكر القاضي عياض^(٣) عن أهل الظاهر أن النهي للتحريم، وعن غيرهم
أن النهي للكرهية، والأدب .

وذكر النووي^(٤) أن الصواب التفصيل؛ فإن كان الطعام مُشترَكاً بينهم
فالقِرَانُ حَرَامٌ إلا برضاهم بقول، أو قرينة يحصل بها علم، أو ظن .

وإن كان^(٥) الطعام لغيرهم، أو لأحدهم اشترط رضاه وحده، فإن قرَنَ
بغير رضاه فحرَامٌ . ويُستحبُّ أن يستأذن الآكلين معه .

وإن كان الطعام لنفسه، وقد ضيَّفهم به فحسن أن لا يقرن؛ ليساويهم إن
كان فيه قلة . وإن كان كثيراً بحيث يفضل عنهم فلا بأس، لكن الأدب مطلقاً
التأدب [في الأكل]^(٦)، وترك الشرِّ إلا أن يكون مُستعجلاً، ويريد الإسراع
لشغل آخر .

وقال الخطابي : إنما كان هذا في رَمْنِهِمْ حيث كان الطعام ضيقاً، فأما اليوم
مع اتساع الحال فلا حاجة إلى الإذن . وفيما ذكره نُظِرَ .

(١) الرعاية الصغرى ٢ / ٤٣١ .

(٢) المستوعب ٣ / ٦٤٠ .

(٣) في (إكمال المعلم بفوائد مسلم ٦ / ٥٢٨) .

(٤) في (شرح صحيح مسلم ١٣ / ٢٢٨) .

(٥) [كان] ساقط من أ ، ومثبت من ب .

(٦) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصلين، ومثبت من (شرح صحيح مسلم للنووي) .

قال :

وَقَتْلُ^(١) حَيَّاتِ الْبُيُوتِ وَلَمْ تُقْلَ

ثَلَاثًا^(٢) : « اذْهَبْ سَالِمًا غَيْرَ مُعْتَدٍ »

يعني يُكْرَهُ قَتْلُ حَيَّاتِ الْبُيُوتِ قَبْلَ اسْتِئْذَانِهَا، إِلَّا مَا يَأْتِي .

وَيُسْنُ أَنْ يَقُولَ لَهَا ثَلَاثَ مَرَّاتٍ : - ذَكَرَهُ غَيْرُ وَاحِدٍ، وَنَصَّ عَلَيْهِ فِي رِوَايَةِ الْمَرْوُذِيِّ، وَلَفْظُهُ فِي (الْفُصُولِ) : « ثَلَاثًا »، وَلَفْظُهُ فِي (الْمَجْرَدِ) : « ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ » - « اذْهَبْ بِسَلَامٍ، لَا تُؤْذِنَا » .

فَإِنْ ذَهَبَ، وَإِلَّا قَتَلَهُ إِنْ شَاءَ .

وَإِنْ رَأَاهُ ذَاهِبًا كُرِهَ قَتْلُهُ، وَقِيلَ : لَا يُكْرَهُ .

وَرَوَى أَبُو سَعِيدٍ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ : (إِنَّ لِبُيُوتِكُمْ عُمَارًا، فَحَرِّجُوا عَلَيْهِنَّ ثَلَاثًا، فَإِنْ بَدَأَ لَكُمْ بَعْدَ ذَلِكَ شَيْءٌ فَاقْتُلُوهُ) رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَمُسْلِمٌ^(٣)، وَفِي لَفْظِهِ لَهُ (ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ)^(٤) .

تنبيه

(الْعُمَارُ) جَمْعُ عَامِرَةٍ، وَعَامِرٍ، قِيلَ : سَمَّيْتُ بِذَلِكَ لَطُولَ أَعْمَارِهَا .

(١) فِي (شَرْحِ السَّفَارِينِيِّ) [قَتْلُكَ] .

(٢) فِي (شَرْحِ السَّفَارِينِيِّ) [ثَلَاثًا لَهُ] .

(٣) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٢٢٣٦) .

(٤) هَذِهِ الرِّوَايَةُ فِي مُسْلِمٍ أَيْضًا (٢٢٣٦) .

قال :

وَذَا الطُّفَيْتَيْنِ اقْتُلْ وَأَبْتَرِ حَيَّةً
وَمَا بَعْدَ إِيْذَانِ يُرَى أَوْ بِفَدْفَدٍ

(الحَيَّةُ ذاتُ الطُّفَيْتَيْنِ) هي التي في ظهرها خطَّان، قال الجوهري^(١) :
« وربما قيل لهذه الحَيَّةُ (طُفْيَةٌ) على معنى ذات طُفْيَةٍ » .

وقال -يعني الشاعر- :

وَهُمْ يُذِلُّونَهَا مِنْ بَعْدِ عِزَّتِهَا

كَمَا تُذِلُّ الطُّفَى مِنْ خَشْيَةِ الرَّاقِي . انتهى

و (الطُّفَيْتان) واحدهما طفية، قال أبو عبيد^(٢) : « (الطفية) ، خُوصَةٌ المَقْلُ، وجمعه طُفْيٌ، وأراه شَبَّةَ الخطَّين اللّذين عَلَى ظَهْرِهِ بِخُوصَتَيْنِ^(٣) مِنْ خُوصِ المَقْلِ » . انتهى .

وحكمه أن يُقْتَلَ حَيْثُ وُجِدَ مِنْ غَيْرِ اسْتِئْذَانٍ؛ نَصًّا؛ لَمَا رَوَتْ عَائِشَةُ -رضي الله تبارك وتعالى عنها- قالت : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : (اقْتُلُوا ذَا الطُّفَيْتَيْنِ؛ فَإِنَّهُ يَلْتَمِسُ البَصَرَ، وَيَصِيبُ الحَبْلَ) . رواه البخاري^(٤) .

(١) الصحاح ٦/٢٤١٣ .

(٢) هذا التفسير (للطفية) بنصه في (لسان العرب ٨/١٧٧) منسوب للأصمعي، لا لأبي عبيد القاسم بن سلام كما هنا .

(٣) في الأصلين معاً [خوصتين]، والتصويب من (اللسان) .

(٤) رواه البخاري (٣٣٠٨)، ومسلم (٢٢٣٢) .

و(الأبتر) هو الغليظ الذئب، وحُكِّمَهُ كذِي الطُفَيْتَيْنِ، وَعَنْ عَائِشَةَ -رضي الله تبارك وتعالى عنها- قالت : أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُقْتَلَ الْأَبْتَرُ، وَقَالَ : (إِنَّهُ يُصِيبُ الْبَصَرَ، وَيُذْهِبُ الْحَبْلَ) (رواه البخاري^(١)).

وَنَصَّ أَحْمَدُ عَلَى أَنَّ الْإِيذَانَ فِي حَقِّ غَيْرِ [ذِي الطُفَيْتَيْنِ، وَالْأَبْتَرِ] فَإِنَّهُمَا يُقْتَلَانِ مِنْ غَيْرِ^(٢) إِيذَانٍ .

وَإِنْ كَانَ غَيْرَ ذَلِكَ؛ مِثْلَ الدَّقِيقِ^(٣) الذَّئْبِ؛ فَهُوَ حَيَاتِ الْبُيُوتِ يُؤْذِنُهُ ثَلَاثًا؛ يَقُولُ : « لَا تُؤْذِنَا، اذْهَبْ بِسَلَامٍ » هَذَا الَّذِي فِي (الرَّعَايَةِ)^(٤) .

وَقَالَ الْمَيْمُونِيُّ : سُئِلَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ عَنْ قَتْلِ دَوَابِّ الْبُيُوتِ ؟، فَقَالَ : « لَا يُقْتَلُ مِنْهُنَّ إِلَّا ذُو الطُفَيْتَيْنِ، وَالْأَبْتَرُ »، ثُمَّ ذَكَرَ حَدِيثَ أَبِي لُبَابَةَ^(٥)، قِيلَ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ : فَمَا يُقْتَلُ مِنَ الْحَيَّاتِ ؟، فَقَالَ : « نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنْ قَتْلِ دَوَابِّ الْبُيُوتِ إِلَّا الطُفَيْتَيْنِ، وَالْأَبْتَرُ »، فَقُلْنَا لَهُ : إِنَّهُ رُبَّمَا كَانَ فِي الْبُيُوتِ مِنْهُنَّ شَيْءٌ الْهَائِلُ غَلْظًا وَطَوْلًا حَتَّى يُفْزِعَنَّ، فَقَالَ : « إِذَا كَانَ هَذَا فَأَرْجُو أَنْ لَا يَكُونَ فِي قَتْلِهِ أَيْ حَرَجٌ »، قَالَ : فَكَأَنَّ الْأَمْرَ عِنْدَهُ فِيهِ سَهُولَةٌ إِذَا كُنَّ يُخْفَنُ .
انتهى .

(١) رواه البخاري (٣٣٠٩)، ومسلم (٢٢٣٢) .

(٢) ما بين المعكوفتين من ب ، وساقط من أ .

(٣) في أ [الرقيق] .

(٤) الرعاية الصغرى ٢/ ٤٣٢ .

(٥) حديث أبي لبابة هو ما رواه البخاري (٣٣١١)، ومسلم (٢٢٣٣) أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ : (لَا تَقْتُلُوا الْجَنَانَ إِلَّا كُلَّ أَبْتَرٍ ذِي طَفَيْتَيْنِ؛ فَإِنَّهُ يَسْقُطُ الْوَلَدُ، وَيُذْهِبُ الْبَصَرَ، فَاقْتُلُوهُ) .

فإن رُوي شيءٌ بعدَ الاستئذان، فيُقتل؛ للحديث المتقدم؛ (فإن بدا لكم بعد ذلك شيء فاقتلوه)^(١) .

وأما الذي يوجد منهم خارج البنيان فيقتل مطلقاً، وإليه أشار بقوله :
« أو يَفْدَقِد » .

ولأنَّ النصَّ وَرَدَ بالاستئذان في ذوات البيوت؛ وهُنَّ العَوَامِرُ، وهذا ليسَ من ذوات البيوت، فيكونُ داخلاً في قوله -عليه الصَّلَاة والسَّلَام- :
(اقتلوا الحيات) رواه البخاري^(٢) .

وعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : (مَنْ قَتَلَ حَيَّةً فَكَأَنَّمَا قَتَلَ رَجُلًا مُشْرِكًا، وَمَنْ تَرَكَ حَيَّةً مَخَافَةَ عَاقِبَتِهَا فَلَيْسَ مِنَّا) رواه أحمد^(٣) .

(١) رواه مسلم (٢٢٣٦) من حديث أبي سعيد رضي الله عنه .

(٢) رواه البخاري (٣٢٩٧)، ومسلم (٢٢٣٣) من حديث ابن عمر رضي الله عنه .

(٣) رواه الإمام أحمد (٣٩٥/١)، وأبو داود (٥٢٤٩)، والنسائي (٥١/٦) .

قَالَ :

وَيُكْرَهُ نَوْمُ الْمَرْءِ مِنْ قَبْلِ غَسْلِهِ مِنَ الدُّهْنِ وَالْأَلْبَانِ لِلْفَمِ وَالْيَدِ

وجملته أنه يُكْرَهُ لِمَنْ أَكَلَ دُهْنًا، أَوْ لَبَنًا، أَوْ دَسَمًا، وَنَحْوَ ذَلِكَ أَنْ يَنَامَ قَبْلَ أَنْ يَغْسِلَ يَدَهُ، وَفَمَهُ؛ لِمَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : (مَنْ بَاتَ، وَفِي يَدِهِ غَمَرٌ، وَلَمْ يَغْسِلْهُ، فَأَصَابَهُ شَيْءٌ فَلَا يَلُومَنَّ إِلَّا نَفْسَهُ) إسناده حسنٌ رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَابْنُ مَاجَهَ، وَالتِّرْمِذِيُّ وَقَالَ : « حَسَنٌ غَرِيبٌ » ^(١) . قَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ ^(٢) : « (الْعَمَرُ) بِالتَّحْرِيكِ الدَّسَمُ، وَالزُّهُومَةُ مِنَ اللَّحْمِ؛ كَالْوَضَرِ مِنَ السَّمْنِ » . انْتَهَى .

وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : (مَنْ بَاتَ وَفِي يَدِهِ رِيحٌ غَمَرٌ، فَأَصَابَهُ وَضَحٌ فَلَا يَلُومَنَّ إِلَّا نَفْسَهُ) رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ ^(٣)، وَالْمُرَادُ (بِالْوَضَحِ) الْبَرَصُ - وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ - . وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : (إِنْ الشَّيْطَانُ حَسَّاسٌ لِحَاسٍ فَاحْذَرُوهُ عَلَى أَنْفُسِكُمْ، مَنْ بَاتَ وَفِي يَدِهِ رِيحٌ غَمَرٌ فَأَصَابَهُ شَيْءٌ فَلَا يَلُومَنَّ إِلَّا نَفْسَهُ) رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَالْحَاكِمُ . وَقَالَ التِّرْمِذِيُّ : « حَدِيثٌ حَسَنٌ » ^(٤) .

(١) رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ (٢/٢٦٣)، وَأَبُو دَاوُدَ (٣٨٥٢)، وَابْنُ مَاجَهَ (٣٢٩٧)، وَالتِّرْمِذِيُّ (١٨٦٠) .

(٢) فِي (النَّهَاجَةِ ٣/٣٨٥) .

(٣) رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي (الْمَعْجَمِ الْكَبِيرِ ٦/٣٥) . وَانْظُرْ : مَجْمَعُ الزَّوَائِدِ ٥/٣٠ .

(٤) رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (١٨٥٩)، وَالْحَاكِمُ (٤/١١٩) .

قَالَ :

وَيُكْرَهُ نَوْمٌ فَوْقَ سَطْحٍ وَلَمْ يُحَظْ
عَلَيْهِ بِتَحْجِيرٍ لِحَوْفٍ مِنَ الرُّدِيِّ

« التَّحْجِيرُ » هُنَا هُوَ الْحُجْرَةُ الَّتِي تَحَاطُ عَلَى السَّطْحِ؛ لِأَنَّهَا تَمْنَعُ صَاحِبَهَا النَّائِمَ فِيهَا الْوُقُوعَ؛ لِأَنَّ النَّوْمَ زَوَالُ عَقْلِ . وَقَدْ قِيلَ لِلْعَقْلِ حِجْرٌ؛ لِأَنَّهُ يَحْجَرُ عَلَى صَاحِبِهِ الْجَهْلَ لَا يَقَعُ فِيهِ .

وَجَمَلَةٌ مَا ذَكَرَهُ أَنَّهُ يُكْرَهُ النَّوْمُ عَلَى السَّطْحِ الَّذِي لَيْسَ عَلَيْهِ تَحْجِيرٌ؛ لَمَّا رَوَى عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَلِيٍّ - يَعْنِي ابْنَ شَيْبَانَ - عَنْ أَبِيهِ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : (مَنْ بَاتَ عَلَى ظَهْرِ بَيْتٍ لَيْسَ لَهُ حِجَارٌ فَقَدْ بَرَأَتْ مِنْهُ الذِّمَّةُ) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ^(١) .

وَعَنْ جَابِرٍ قَالَ : (نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ يَنَامَ الرَّجُلُ عَلَى سَطْحٍ لَيْسَ بِمَحْجُورٍ ^(٢) عَلَيْهِ) رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ ، وَقَالَ : « حَدِيثٌ غَرِيبٌ » ^(٣) .
قَالَ مُثْنَى ^(٤) : قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ : « مَا تَقُولُ فِي الرَّجُلِ يَنَامُ عَلَى سَطْحٍ لَيْسَ بِمَحْجُورٍ ؟ » ، قَالَ : « مَكْرُوهٌ ، وَيَجْزِيهِ الذَّرَاعُ مِثْلَ آخِرِ الرَّحْلِ » .

(١) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٥٠٤١) ، وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ (٧٩/٤) .

(٢) فِي الْأَصْلَيْنِ [بِمَحْجُورٍ] ، وَالتَّصْوِيبُ مِنْ (سَنَنِ التِّرْمِذِيِّ) .

(٣) رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (٢٨٥٤) .

(٤) كَذَا فِي الْأَصْلَيْنِ مَعًا ، وَفِي (الْأَدَابِ الشَّرْعِيَّةِ لِابْنِ مَفْلُحٍ) [مَهْنًا] .

وَلِلْأَصْحَابِ خِلَافٌ فِي كَرَاهَتِهِ الْمُطْلَقَةِ هَلْ هِيَ لِلتَّحْرِيمِ، أَوِ لِلتَّنْزِيهِ ؟
وقد يُقال : هَذِهِ الْكَرَاهَةُ لِلتَّنْزِيهِ؛ لِأَنَّ الْغَالِبَ فِي هَذِهِ السَّلَامَةِ، وَ[مَا] ^(١) غَالِبُهُ
السَّلَامَةُ لَا يَحْرُمُ فَعْلُهُ، وَيَكُونُ النَّهْيُ عَنْهُ لِلْآدَابِ .

وَيَتَوَجَّهُ قَوْلٌ ثَالِثٌ وَهُوَ أَنَّ ذَلِكَ يَخْتَلِفُ بِاخْتِلَافِ الْأَشْخَاصِ، وَعَادَاتِهِمْ،
وَصِغَرٍ ^(٢) الْأَسْطَحَةِ، وَوُسْعِهَا؛ نَظَرًا إِلَى الْمَعْنَى .

وَقَدْ يُحْتَجُّ لِلتَّحْرِيمِ فِي الْجُمْلَةِ بِقَوْلِهِ ﷺ : (مَنْ بَاتَ فَوْقَ سَطْحِ بَيْتٍ
لَيْسَ لَهُ أَجَارٌ، فَوَقَعَ، فَمَاتَ، بَرِئَتْ مِنْهُ الدِّمَةُ، وَمَنْ رَكِبَ الْبَحْرَ عِنْدَ ^(٣)
ارْتِجَاجِهِ، فَمَاتَ، بَرِئَتْ ^(٤) مِنْهُ الدِّمَةُ) رَوَاهُ أَحْمَدُ بِإِسْنَادٍ ثِقَاتٍ ^(٥) .

وَمِنْ الْمَعْلُومِ أَنَّ رُكُوبَ الْبَحْرِ لَا يَجُوزُ فِي هَذِهِ الْحَالِ، وَقَدْ قَرَنَ الشَّارِعُ
[بَيْنَ الْفِعْلَيْنِ] ^(٦)، وَبَيَّنَ بَرَاءَةَ الدِّمَةِ مِنْ فَاعِلِيهِمَا .

(١) [مَا] لَيْسَتْ فِي الْأَصْلَيْنِ، وَالصَّوَابُ إِثْبَاتُهَا .

(٢) فِي أ [صَغِيرٍ] .

(٣) فِي أَ تَكَرَّرَتْ [ارْتِجَاجُهُ] ، وَفِي ب زِيدَتْ هُنَا كَلِمَةُ [الْمُهِيجَانِ] . وَالتَّصْوِيبُ مِنْ (مُسْنَدِ الْإِمَامِ
أَحْمَدُ ٧٩/٥) .

(٤) فِي الْأَصْلَيْنِ [فَبَرِئَتْ]، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَ مِنْ مَصَادِرِ التَّخْرِيجِ .

(٥) رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ (٧٩/٥)، وَالبُخَارِيُّ فِي (الْأَدَبِ الْمَفْرُودِ ١١٩٤) مِنْ حَدِيثِ أَبِي عِمْرَانَ
الْجَوْنِيِّ عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ .

(٦) مَا بَيْنَ الْمَعْكُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنَ الْأَصْلَيْنِ، وَهُوَ مُثْبِتٌ مِنَ (الْآدَابِ الشَّرْعِيَّةِ لِابْنِ مَفْلُحٍ)،
وَلَا يَدُّ مِنْهُ لِيَسْتَقِيمَ الْمَعْنَى .

قال :

وَلَا تَشْرَبْنَ مِنْ فِي السَّقَاءِ وَتُلْمَةِ الـ

إِنَاءِ، وَانْظُرْنَ فِيهِ، وَمَصًّا تُزْدَدُ^(١)

يُكَرَهُ أَنْ يَشْرَبَ مِنْ فَمِ الْقِرْبَةِ، وَنَحْوِهَا؛ لَمَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ رضي الله عنه (أن رسول الله ﷺ نَهَى أَنْ يُشْرَبَ مِنْ فِي السَّقَاءِ) رواه البخاري^(٢)، وأحمد وزاد : قال أيوب : « فَأُنْبِئْتُ أَنَّ رَجُلًا شَرِبَ مِنْ فِي السَّقَاءِ، فَخَرَجَتْ حَيَّةٌ »؛ وَلأنَّهُ يُقَدِّرُهُ عَلَى غَيْرِهِ، وَيُنْتِنُهُ بِتَرَدِّدِ أَنْفَاسِهِ، وَرَبَّمَا غَلَبَهُ الْمَاءُ فَتَضَرَّرَ بِهِ مِنْ شَرَقٍ، وَنَحْوِهِ .

وَهَذَا نَهْيٌ تَنْزِيهِ، لَا تَحْرِيمٌ اتِّفَاقًا؛ ذَكَرَهُ^(٣) التَّوَوِيُّ .

وَعَنْ أُمِّ ثَابِتٍ كَبْشَةَ بِنْتِ ثَابِتٍ أُخْتِ حَسَّانَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا- قَالَتْ : « دَخَلَ عَلَيَّ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَشَرِبَ مِنْ فِي قِرْبَةٍ مَعْلَقَةٍ قَائِمًا، فَقُمْتُ إِلَى فِيهَا فَقَطَعْتُهُ » . رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ : « حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ »^(٤) .

وَإِنَّمَا قَطَعْتُهُ لِتَحْفِظِ مَوْضِعِ فَمِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَتَتَبَرُّكَ بِهِ، وَتَصَوُّوهُ عَنِ الْإِبْتِذَالِ، وَهَذَا الْحَدِيثُ مَحْمُولٌ عَلَى بَيَانِ الْجَوَازِ، وَالْأَوَّلُ عَلَى الْأَفْضَلِ، وَالْأَكْمَلِ .

(١) كَذَا فِي النُّسخَيْنِ . وَفِي (شرح السفاريني) : [تَزْدَدُ] .

(٢) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٥٦٢٥)، وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ (٣٢٠ / ٢) .

(٣) فِي ب [ذَكَرَ] .

(٤) رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (١٨٩٢)، وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ (٤٣٤ / ٦)، وَابْنُ مَاجَهَ (٣٤٢٣) .

وَأَمَّا كَوْنُ الشَّرْبِ يُكَرَّهُ مِنْ ثَلَمَةِ الْإِنَاءِ؛ فَلَمَّا رَوَى أَبُو سَعِيدٍ رضي الله عنه قَالَ :
 (نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الشَّرْبِ مِنْ ثَلَمَةِ الْقَدَحِ، وَأَنْ يَنْفَخَ فِي الشَّرَابِ)
 رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ^(١)؛ وَلَأَنَّهُ لَا يَتِمَكَّنُ مِنْ حُسْنِ الشَّرْبِ إِذَا شَرِبَ مِنْهَا، وَهُوَ مَحْلُ
 الْوَسَخِ لِعَدَمِ التَّمَكُّنِ مِنْ غَسْلِهَا تَامًّا، وَخُرُوجِ الْقَدَى وَنَحْوِهِ مِنْهَا، وَرُبَّمَا انْجَرَحَ
 مَجْدُهَا؛ وَيُقَالُ : « إِنْ الرُّدْيَاءُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ لَا خَيْرَ فِيهِ » .

قوله : « وَانْظُرْنِ فِيهِ وَمَصًّا تُزْدَدُ »؛ أَيِ انْظُرْ فِي الْإِنَاءِ الَّذِي تُشْرَبُ مِنْهُ؛
 لثَلَا يَكُونُ فِيهِ قَدَاةٌ، وَنَحْوُهَا .

وَحَذُّ إِنَاءِ الْمَاءِ بِيَمِينِكَ، وَسَمُّ اللَّهِ، وَمُصٌّ مَصًّا، وَلَا تُعْبُ عَبًّا؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ
 الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : (إِذَا شَرِبَ أَحَدُكُمْ فَلْيَمِصْ الْمَاءَ مَصًّا، وَلَا يَعْبه عَبًّا، فَإِنَّ
 مِنْهُ الْكِبَادَ) رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ وَغَيْرُهُ^(٢)، وَ(الْكِبَادُ) بَضْمُ الْكَافِ، وَتَخْفِيفُ الْمُوَحَّدَةِ
 وَجَعُ الْكَبْدِ، وَهَذَا مَعْلُومٌ بِالتَّجَرُّبَةِ .

قَالَ فِي (الْمُسْتَوْعَبِ)^(٣) : وَلَا يَشْرَبُ مُحَاضِيًا لِلْعُرْوَةِ، وَيَشْرَبُ مِمَّا يَلِيهَا .
 وَظَاهِرُ كَلَامِ غَيْرِهِ أَنَّ هَذَا وَغَيْرَهُ سَوَاءٌ، وَلِهَذَا لَمْ يَذْكُرْهُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ،
 وَصَاحِبُ (الرِّعَايَةِ)، وَغَيْرُهُمَا مِمَّنْ ذَكَرَ آدَابَ ذَلِكَ .

(١) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٧٢٢) .

(٢) رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي (السَّنَنِ الْكُبْرَى ٧/ ٢٨٤) وَفِي (كِتَابِ الْآدَابِ ٦٨٠)، وَعَبْدُ الرَّزَاقِ فِي
 (الْمَصْنَفِ ١٠/ ٤٢٨) .

(٣) الْمُسْتَوْعَبُ ٣/ ٦٦٥ .

قال :

وَنَحُّ الْإِنَاءِ عَنْ فَيْكَ وَاشْرَبْ ثَلَاثَةً

هُوَ أَهْنًا وَأَمْرًا ثُمَّ أَرْوَى لِمَنْ صَدِ

يُستحبُّ لِمَنْ شَرِبَ أَنْ لَا يَشْرَبَ كَثْرَبَ الْبَعِيرِ، بَلْ يَتَنَفَّسَ خَارِجَ الْإِنَاءِ ثَلَاثًا، وَصَفَتْهُ أَنْ يَقُولَ : « بِسْمِ اللَّهِ »، وَيَشْرَبُ، ثُمَّ يُبَيِّنُ الْإِنَاءَ عَنْ فِيهِ، وَيَقُولُ : « الْحَمْدُ [لِلَّهِ] »، وَيَتَنَفَّسُ خَارِجَهُ، ثُمَّ يَفْعَلُ الثَّانِيَةَ، وَالثَّالِثَةَ كَذَلِكَ، إِلَّا أَنْ الشُّرْبَ فِي النَّفْسِ الْأَوَّلِ يَكُونُ أَقَلَّ مِمَّا بَعْدَهُ؛ لِأَنَّ الْأَجْرَةَ تَتَصَاعَدُ مِنْهُ أَكْثَرَ مِمَّا بَعْدَهُ، هَذَا مَعْنَى كَلَامِ ابْنِ الْقَيِّمِ ^(١).

قال السَّامَرِيُّ : « يُسَمِّي اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى - يَعْنِي الشَّارِبَ - عِنْدَ كُلِّ ابْتِدَاءٍ، وَيَحْمَدُهُ عِنْدَ كُلِّ قَطْعٍ ». انتهى . وكذا جَاءَ فِي بَعْضِ طُرُقِ الْحَدِيثِ . وَعَنْ أَنَسٍ « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَتَنَفَّسُ فِي الْإِنَاءِ ثَلَاثًا » أَخْرَجَاهُ ^(٢)؛ يَعْنِي يَتَنَفَّسُ خَارِجَ الْإِنَاءِ، وَفِي لَفْظٍ : « كَانَ يَتَنَفَّسُ فِي الشَّرَابِ ثَلَاثًا، وَيَقُولُ : (إِنَّهُ أَرْوَى، وَأَبْرَى، وَأَمْرَى) رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَمُسْلِمٌ ^(٣) ».

فصل

قال ابنُ الجوزي : وَلَا يَشْرَبُ الْمَاءَ فِي أَثْنَاءِ الطَّعَامِ؛ فَإِنَّهُ أَجْوَدُ فِي الطَّبِّ، وَيَنْبَغِي أَنْ يُقَالَ : إِلَّا أَنْ يَكُونَ ثُمَّ عَادَةً .

(١) فِي (زَادَ الْمَعَادَ ٤/ ٢٣٠) بَنَحُوهُ .

(٢) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٥٦٣٢)، وَمُسْلِمٌ (٢٠٦٧) .

(٣) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٢٠٢٨) .

وَيُكْرَهُ أَنْ يَتَنَفَّسَ فِي الْإِنَاءِ؛ لِقَوْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : (إِذَا شَرِبَ أَحَدُكُمْ فَلَا يَتَنَفَّسْ فِي الْإِنَاءِ) أَخْرَجَاهُ ^(١) .

وَيُسْنُ إِذَا شَرِبَ أَنْ يُنَاوِلَ الَّذِي عَنْ يَمِينِهِ؛ وَلَوْ كَانَ صَبِيًّا، وَلَا يَنَاوِلَ الَّذِي عَنْ يَسَارِهِ؛ وَلَوْ كَانَ أَسْنً، وَ ^(٢) أَفْضَلَ إِلَّا بِإِذْنِهِ؛ لِفَعْلِهِ ﷺ ^(٣)؛ لِأَنَّ الْحَقَّ لَهُ .

وَلَا بَأْسَ أَنْ يَسْتَأْذِنَهُ فِي صَرْفِهِ إِلَى الَّذِي عَنْ شِمَالِهِ، فَإِنْ لَمْ يَأْذِنْ لَهُ الَّذِي عَنْ يَمِينِهِ أَعْطَاهُ إِيَّاهُ .

وَمَا ذَكَرَ بَعْضُ الْأَطْبَاءِ فِي تَدْبِيرِ الشُّرْبِ ^(٤)؛ قَالَ : يَنْبَغِي أَنْ لَا يَشْرَبَ مَاءً عَلَى الْمَائِدَةِ، وَلَا عَلَى الرَّيْقِ، وَلَا بَعْدَ الْأَكْلِ؛ إِلَّا أَنْ يَجِفَّ أَعَالِي الْبَطْنِ إِلَّا بِمَقْدَارٍ مَا يَسْكُنُ بِهِ الْعَطَشُ، وَلَا يَرَوِي مِنْهُ رِيًّا وَاسِعًا، وَلَيْسَ يَصْلَحُ شُرْبُ الْمَاءِ الْبَارِدِ عَلَى الرَّيْقِ إِلَّا لِمَنْ بِهِ التَّهَابُ شَدِيدٌ .

وَيَتَوَقَّى ^(٥) فِي الشُّرْبِ مِنَ الْمَاءِ الْكَثِيرِ دَفْعَةً وَاحِدَةً بَعْقِبِ الْحَمَامِ، وَالْجَمَاعِ، وَالْحَرَكَةِ الْعَنِيفَةِ، وَيَتَجَرَّعُ قَلِيلًا قَلِيلًا سَاعَةً بَعْدَ سَاعَةٍ إِلَى أَنْ يَبْطُلَ ذَلِكَ الْعَارِضُ، وَلَا يَشْرَبُ بِاللَّيْلِ إِذَا كَانَ الْعَطَشُ كَاذِبًا، وَإِذَا أَكْثَرَ مِنَ الْمَاءِ فَوَجَدَ الْعَطَشَ حَيْثُ نَزَلَ يَهْتَاجُ مَعَهُ، وَيَزِيدُ، فَيَنْبَغِي أَنْ يَصَابِرَ نَفْسَهُ، وَيُمْسِكَ عَنْهُ مُدِيدَةً، وَيَجْتَهِدُ فِي ذَلِكَ؛ فَإِنَّ الْعَطَشَ حَيْثُ نَزَلَ يَسْكُنُ .

(١) رواه البخاري (٥٦٣٠)، ومسلم (٢٠٦٧) .

(٢) في ب [أو] .

(٣) رواه البخاري (٥٦٢٠)، ومسلم (٢٠٣٠) .

(٤) في ب [المشرب] .

(٥) في أ [يستوفي] .

قال :

وَكُلُّ جَالِسًا فَوْقَ الْيَسَارِ وَنَاصِبَ الْ

يُمْنَى وَبَسْمِلُ ثُمَّ فِي الْإِنْتِهَاءِ أَحْمَدُ

يُسْنُ لِكُلِّ أَحَدٍ أَنْ يَجْلِسَ لِلْأَكْلِ عَلَى رِجْلِهِ الْيُسْرَى، وَيَنْصِبَ الْيُمْنَى،
أَوْ يَتَرَبَّعَ ذَكَرُهُ فِي (الرعاية) ^(١)، وَذَكَرَ ابْنُ الْبَنَّا عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا أَنَّ مِنْ
آدَابِ الْأَكْلِ أَنْ يَجْلِسَ مُفْتَرِشًا، وَإِنْ تَرَبَّعَ فَلَا بَأْسَ .

قوله : « وَبَسْمِلُ »؛ أي قُلْ : « بِسْمِ اللَّهِ » عند ابتداءك في الأكل قَبْلَ أَنْ
تَضَعَ يَدَكَ فِي الصَّحْفَةِ؛ لما رَوَتْ عَائِشَةُ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا- قَالَتْ : قَالَ رَسُولُ
اللَّهِ ﷺ : (إِنْ أَكَلَ أَحَدُكُمْ طَعَامًا فَلْيَقُلْ : « بِسْمِ اللَّهِ »، فَإِنْ نَسِيَ أَنْ يَقُولَ فِي
أَوَّلِهِ، فَلْيَقُلْ : « بِسْمِ اللَّهِ فِي ^(٢) أَوَّلِهِ وَآخِرِهِ ») رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَصَحَّحَهُ ^(٣) .

قال ابنُ أَبِي مُوسَى ^(٤) : « وَإِذَا أَكَلْتَ، أَوْ شَرِبْتَ فَوَاجِبٌ عَلَيْكَ أَنْ تَقُولَ :
« بِسْمِ اللَّهِ » » . قال ابنُ الْبَنَّا : « وَتَحْقِيقُ الْفَقْهِ أَنَّ التَّسْمِيَةَ عَلَى الْأَكْلِ،
وَالْحَمْدَ كِلَاهُمَا مَسْنُونَانِ » . وَذَكَرَ النَّوَوِيُّ ^(٥) أَنَّ التَّسْمِيَةَ هُنَا مُجْمَعٌ عَلَى
اسْتِحْبَابِهَا، وَيَنْبَغِي أَنْ يَجْهَرَ بِهَا؛ لِيَنْبَهَ غَيْرُهُ عَلَيْهَا .
وَنَصَّ الشَّافِعِيُّ أَنَّهُ إِذَا سَمَى وَاحِدٌ مِنَ الْجَمَاعَةِ حَصَلَ أَصْلُ السُّنَّةِ .

(١) الرعاية الصغرى ٢/ ٤٣١ .

(٢) في الأصلين [على]، والصواب ما أثبت من (سنن الترمذي ٤/ ٢٨٨) .

(٣) رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (١٨٥٨)، وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ (٢٠٧/٦)، وَأَبُو دَاوُدَ (٣٧٦٧)، وَابْنُ مَاجَهَ
(٣٢٦٤) .

(٤) الإرشاد لابن أبي موسى ص ٥٣٨ .

(٥) شرح صحيح مسلم للنووي ٨/ ٢٦١ .

قوله : « ثُمَّ فِي ^(١) الْإِنْتِيهَا أَحْمَدُ »؛ يعني أحمد الله - سبحانه وتعالى - عند فراغك من الأكل .

وهو مَسْنُونٌ بعد الأكل؛ لما رَوَى أَنَسٌ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : (إِنْ اللَّهُ تَعَالَى لِيَرْضَى عَنِ الْعَبْدِ يَأْكُلُ الْأَكْلَةَ فَيَحْمَدُهُ عَلَيْهَا، وَيَشْرَبَ الشَّرْبَةَ فَيَحْمَدُهُ عَلَيْهَا) رواه مُسْلِمٌ ^(٢)، وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ : (كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا أَكَلَ أَوْ شَرِبَ قَالَ : « الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَطْعَمَنَا وَسَقَانَا، وَجَعَلَنَا مُسْلِمِينَ ») رواه أَحْمَدُ، وَغَيْرُهُ ^(٣)، وَعَنْ مُعَاذِ بْنِ أَنَسٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : (مَنْ أَكَلَ طَعَامًا فَقَالَ : « الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَطْعَمَنِي هَذَا، وَرَزَقَنِيهِ مِنْ غَيْرِ حَوْلٍ مِنِّي، وَلَا قُوَّةَ » غَفَرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ) رواه أَحْمَدُ، وَابْنُ مَاجَهَ، وَالتِّرْمِذِيُّ وَقَالَ : « حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ » ^(٤) .

وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ - رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا - قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : (مَنْ أَطْعَمَهُ اللَّهُ طَعَامًا فَلْيَقُلْ : « اللَّهُمَّ ^(٥) بَارِكْ لَنَا فِيهِ، وَأَطْعَمْنَا خَيْرًا [مِنْهُ] ^(٦) »، وَمَنْ سَقَاهُ اللَّهُ لَبَنًا فَلْيَقُلْ : « اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِيهِ، وَزِدْنَا مِنْهُ » ^(٧) . وَرَوَى أَحْمَدُ، وَغَيْرُهُ مَرْفُوعًا : (لَيْسَ شَيْءٌ يَجْزِي مَكَانَ الطَّعَامِ، وَالشَّرَابِ غَيْرَ اللَّبَنِ) ^(٨) .

(١) [في] ليست في الأصلين، ومثبت من الآيات التي سبق ذكرها قريباً .

(٢) رواه مسلم (٢٧٣٤) .

(٣) رواه الإمام أحمد (٣/ ٣٢٢)، وأبو داود (٣٨٥٠)، والتِّرْمِذِيُّ (٣٤٥٧)، وابن ماجه (٣٢٨٣) .

(٤) رواه الإمام أحمد (٣/ ٤٣٩)، وأبو داود (٤٠٢٣)، والتِّرْمِذِيُّ (٣٤٥٤)، وابن ماجه (٣٢٨٥) .

(٥) في الأصلين [الله]، والصواب ما أثبت من مصادر التخریج .

(٦) [منه] ليس في الأصلين، وهو مثبت من مصادر التخریج .

(٧) رواه الإمام أحمد (١/ ٢٢٠)، وأبو داود (٣٧٣٠)، والتِّرْمِذِيُّ (٣٤٥٥)، وابن ماجه (٣٣٢٢) .

(٨) هذا الحديث جزء من الحديث السابق .

قال :

وَيُكْرَهُ سَبْقُ الْقَوْمِ لِلْأَكْلِ نَهْمَةً^(١)
وَلَكِنَّ رَبَّ الْبَيْتِ إِنْ شَاءَ يَتَّذِرِي

يُكْرَهُ أَنْ يُمَدَّ يَدُهُ إِلَى الْأَكْلِ^(٢) قَبْلَ أَنْ يَمُدَّ الْأَكْلُونَ أَيْدِيَهُمْ؛ لِأَنَّهُ دَنَاءَةٌ،
وَجشَاعَةٌ، وَهِيَ أَشَدُّ الْحَرَصِ .

قال الشاعر، يمدح نفسه :

إِذَا مَدَّتْ الْأَيْدِي إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ
بِأَعْجَلِهِمْ إِذْ أَجْشَعُ الْقَوْمِ أَعْجَلُ

وَبَدَأَ الْأَكْبَرُ، وَالْأَعْلَمُ، أَوْ صَاحِبُ الْبَيْتِ إِنْ كَانَ؛ لَمَّا رَوَى حُذَيْفَةُ رضي الله عنه
قال : « كُنَّا^(٣) إِذَا حَضَرْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ طَعَامًا^(٤) لَمْ نَضَعْ أَيْدِينَا حَتَّى
يَبْدَأَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ » رواه مسلم^(٥) .

(١) في أ [تهمة] .

(٢) في أ [للأكل] .

(٣) [كنا] ليست في الأصلين، وهي مثبتة من صحيح مسلم (١٥٩٧) .

(٤) [طعاماً] ليست في الأصلين، وهي مثبتة من صحيح مسلم أيضاً .

(٥) رواه مسلم (١٥٩٧)، والإمام أحمد (٥/ ٣٨٢) .

قال :

وَيُكْرَهُ لُبْسُ فِيهِ شُهْرَةٌ لَا بَسَ

يُكْرَهُ مِنَ اللَّبَاسِ مَا يَشْتَهَرُ بِهِ عِنْدَ النَّاسِ؛ لِمَا فِي كِتَابِ (التَّوَاضُّعِ) ^(١) لِابْنِ أَبِي الدُّنْيَا، وَ (كِتَابِ [اللَّبَاسِ]) ^(٢) لِلْقَاضِي أَبِي يَعْلَى عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ نَهَى عَنِ الشُّهْرَتَيْنِ، فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَمَا الشُّهْرَتَانِ؟، قَالَ: (رَقَّةُ الثِّيَابِ وَغُلْظُهَا، وَلَيْئُهَا وَخَشُونَتُهَا، وَطَوْلُهَا وَقَصَرُهَا، وَلَكِنْ سَدَادٌ بَيْنَ ذَلِكَ وَاقْتِصَادٌ) ^(٣).

وَعَنْ ابْنِ عُمرَ -رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا- قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (مَنْ لَبَسَ ثَوْبَ شُهْرَةٍ فِي الدُّنْيَا أَلْبَسَهُ اللَّهُ ثَوْبَ مَذَلَّةٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ) رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَابْنُ مَاجَهَ ^(٤)؛ وَلِأَنَّهُ يُزْرِي بِصَاحِبِهِ، وَيُنْقِصُ مَرُوءَتَهُ .
و فِي (الْغَنِيَةِ) ^(٥): «مِنَ اللَّبَاسِ الْمُنَزَّهِ عَنْهُ كُلُّ لِبْسَةٍ يَكُونُ بِهَا مَشْتَهَرًا بَيْنَ النَّاسِ؛ كَالْخُرُوجِ عَنْ عَادَةِ أَهْلِ بَلَدِهِ، وَعَشِيرَتِهِ، فَيَنْبَغِي أَنْ يَلْبَسَ مَا يَلْبَسُونَ؛ لئَلَّا يُشَارَ إِلَيْهِ بِالأَصَابِعِ، وَيَكُونَ ذَلِكَ سَبَبًا إِلَى حَمْلِهِمْ عَلَى غَيْبَتِهِمْ لَهُ، فَيَشْرِكُهُمْ فِي إِثْمٍ ^(٦) الْغَيْبَةِ لَهُ». . انتهى .

(١) (التواضع لابن أبي الدنيا ص ١٢٧) عن سفيان موطوعاً .

(٢) [اللباس] ساقط من الأصلين، ومستدرَك من (الآداب الشرعية) .

(٣) رَوَاهُ أَيْضاً غَيْرُ ابْنِ أَبِي الدُّنْيَا فِي الْمَوْضُوعِ السَّابِقِ . الْبَيْهَقِيُّ فِي (الشَّعْبِ ٦٢٣١)، وَابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي (تَلْسِيسِ إِبْلِيسَ ١٩٣) .

(٤) رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ (٩٢/٢)، وَأَبُو دَاوُدَ (٤٠٢٩)، وَابْنُ مَاجَهَ (٣٦٠٦) .

(٥) الْغَنِيَّةُ، لِلشَّيْخِ عَبْدِ الْقَادِرِ الْجِيلَانِيِّ ٢٨/١ .

(٦) فِي الْأَصْلَيْنِ مَعاً [اسْمُ]، وَالتَّصْوِيبُ مِنَ (الْغَنِيَّةِ) .

وَيَدْخُلُ فِي الشُّهْرَةِ، [و] ^(١) خِلَافِ الْمَعْتَادِ مَنْ لَبَسَ شَيْئاً مَقْلُوباً، أَوْ مَحْوِلاً؛ كَجُبَّةٍ، وَقِيَاءٍ؛ كَمَا يَفْعَلُهُ بَعْضُ [أَهْلِ الْجَفَاءِ] ^(٢)، وَالسَّخَافَةِ، وَالْإِخْلَاعِ .

قَالَ فِي (الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى) : يُكْرَهُ فِي غَيْرِ الْحَرْبِ ^(٣) إِسْبَالُ بَعْضِ لِبَاسِهِ فَخْراً، وَخِيَلَاءً، وَبَطْراً، وَشُهْرَةً . وَخِلَافُ زِيٍّ بِلَدِهِ بَلَا عِذْرٍ ^(٤) . وَقِيلَ : يَحْرُمُ ذَلِكَ؛ وَهُوَ أَظْهَرُ .

وَقِيلَ : ثَوْبُ الشُّهْرَةِ مَا يَخَالِفُ زِيَّ بِلَدِهِ، وَأَزْرَى بِهِ، وَنَقَصَ مِنْ مُرْوَعِيَّتِهِ .
انْتَهَى .

وَالْقَوْلُ بِتَحْرِيمِ ذَلِكَ خِيَلَاءٌ ظَاهِرٌ كَلَامِ أَحْمَدَ؛ وَهُوَ الْمَذْهَبُ قَطَعَ بِهِ غَيْرُ وَاحِدٍ .

وَنَصَّ أَحْمَدُ عَلَى أَنَّهُ لَا يَحْرُمُ ثَوْبُ الشُّهْرَةِ، وَرَأَى عَلَى رَجُلٍ بُرْداً مَخْطُطاً بَيَاضاً وَسَوَاداً ^(٥)، فَقَالَ : «ضَعْ عَنْكَ هَذَا، وَالْبَسْ لِبَاسَ أَهْلِ بِلَدِكَ»، وَقَالَ : «لَيْسَ هَذَا بِحَرَامٍ، وَلَوْ كُنْتَ بِمَكَّةَ أَوْ الْمَدِينَةَ لَمْ أَعْبَأْ عَلَيْكَ»؛ قَالَ النَّازِمُ :
«لَأَنَّهُ لِبَاسُهُمْ هُنَاكَ» .

قَالَ فِي (التَّلْخِصِ)، وَابْنُ تَيْمٍ : «يُكْرَهُ ثَوْبُ الشُّهْرَةِ؛ وَهُوَ مَا خَالَفَ ثِيَابَ بِلَدِهِ» .

(١) مِنْ ب .

(٢) فِي الْأَصْلَيْنِ [الْخَفَاءِ]، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَ مِنْ (الْأَدَابِ الشَّرْعِيَّةِ) .

(٣) فِي أ [حَرْبٍ] .

(٤) أَيُّ يَكْرَهُ خِلَافَ زِيِّ الْبَلَدِ بِلَا عِذْرٍ .

(٥) فِي ب [سَوَاداً] .

قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ : قَالَ عَبْدُ اللَّهِ ^(١) : « مِنْ لَبِيسَ ثَوْبٍ شَهْرَةٌ أَعْرَضَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ ؛ وَإِنْ كَانَ اللَّهُ تَعَالَى وَلِيًّا » .

قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ - أَيْضًا - : كَانَ يُقَالُ : « كُلُّ مِنَ الطَّعَامِ مَا اشْتَهَيْتَ ، وَالْبَسَ مِنَ الثِّيَابِ مَا اشْتَهَى النَّاسُ » .
نَظَّمَهُ الشَّاعِرُ فَقَالَ :

إِنَّ الْعُيُونَ رَمَتْكَ مُدًّا فَجَاءَتْهَا ^(٢) وَعَلَيْكَ مِنْ شَهْرِ الثِّيَابِ ^(٣) لِبَاسُ
أَمَّا الطَّعَامُ فَكُلْ لِنَفْسِكَ مَا اشْتَهَتْ وَاجْعَلْ لِبَاسَكَ ^(٤) مَا اشْتَهَاهُ النَّاسُ
وَكَانَ بَكْرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الْمَزْنِي يَقُولُ : « الْبَسُوا ثِيَابَ الْمُلُوكِ ، وَأَمِيتُوا قُلُوبَكُمْ بِالْخَشْيَةِ » .

وَكَانَ الْحَسَنُ يَقُولُ : « إِنْ قَوْمًا جَعَلُوا خُشُوعَهُمْ فِي لِبَاسِهِمْ ، وَكِبَرَهُمْ فِي صُدُورِهِمْ ، وَشَهَرُوا أَنْفُسَهُمْ بِلِبَاسِ الصُّوفِ حَتَّى إِنْ أَحَدَهُمْ بِمَا يَلْبَسُ مِنْ الصُّوفِ أَعْظَمُ كِبَرًا مِنْ صَاحِبِ الْمَطَرِ بِمَطَرِهِ » .

وَقَالَ سُفْيَانُ ^(٥) بْنُ حُسَيْنٍ : قُلْتُ : لِإِيَّاسِ بْنِ مُعَاوِيَةَ : مَا الْمَرْوَةُ ؟ ، قَالَ :
« أَمَّا فِي بَلَدِكَ فَالْتَقَوِي ، وَأَمَّا حَيْثُ لَا تُعْرِفُ فَالْلبَاسُ » .
وَرُوي عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ أَنَّهُ قَالَ : « بَلَّغْنِي أَنْ لِبَاسَ الصُّوفِ فِي السَّفَرِ سُنَّةٌ ، وَفِي الْحَضَرِ بَدْعَةٌ » .

(١) هُوَ ابْنُ عَمْرِو .

(٢) فِي ب [لَا يَكْرَهُ] ، وَالصَّوَابُ مَا أُثْبِتَ مِنْ أ .

(٣) فِي ب [اللِّبَاسُ] .

(٤) فِي أ [لِنَفْسِكَ] .

(٥) فِي الْأَصْلَيْنِ [مَعْيَان] .

قال :

وَوَاصِفُ جِلْدٍ لَا لِزَوْجٍ وَسَيِّدٍ

يَعْنِي مِنَ اللَّبَاسِ الَّذِي يَصِفُ الْجِلْدَ [الرَّقَّتِيهِ؛ والمراد الذي لَا يَبِينُ مِنْهُ بَيَاضُ الْجِلْدِ]^(١)، وَسَوَادُهُ، وَحُمْرُهُ، وَنَحْوُ ذَلِكَ، بَلْ يَصِفُ الْخِلْقَةَ؛ أَعْنِي الْحَجْمَ؛ لِرَجُلٍ وَامْرَأَةٍ، حَيٍّ وَمَيِّتٍ؛ نَصٌّ عَلَيْهِ، وَقَدَّمَهُ فِي (الفروع)^(٢)؛ لَمَّا رَوَى أُسَامَةُ بْنُ زَيْدٍ -رَضِيَ اللَّهُ [تَعَالَى] عَنْهُمَا- قَالَ : كَسَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَطِيفَةً لَيِّنَةً^(٣) كَانَتْ مِمَّا أَهْدَاهَا دِحْيَةُ الْكَلْبِيِّ، فَكَسَوْتُهَا امْرَأَتِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : (مَا لَكَ لَا تَلْبَسُ الْقَطِيفَةَ ؟)، قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! كَسَوْتُهَا امْرَأَتِي، فَقَالَ [رَسُولُ اللَّهِ ﷺ]^(٤) : (مُرَّهَا فَلْتَجْعَلْ تَحْتَهَا)^(٥) غَلَالَةً؛ فَإِنِّي أَخَافُ أَنْ تَصِفَ حَجْمَ عِظَامِهَا) رَوَاهُ أَحْمَدُ^(٦) .

قال في (الفروع) : « وقال أبو المَعَالِي، وَغَيْرُهُ : لَا يَجُوزُ لِبُسِّهِ . وَذَكَرَ جَمَاعَةٌ لَا يُكْرَهُ لِمَنْ لَمْ يَرَهَا إِلَّا زَوْجٌ، وَسَيِّدٌ » . انْتَهَى .
وَذَكَرَ فِي (الرِّعَايَةِ الْكُبْرَى) أَنَّهُ يُكْرَهُ لِلْأُنْثَى فِي بَيْتِهَا؛ نَصٌّ عَلَيْهِ . وَقِيلَ : يَحْرُمُ مَعَ غَيْرِ مُحَرَّمٍ لَهُ النَّظَرُ إِلَيْهَا . وَقِيلَ : مَعَ [غَيْرِ] زَوْجٍ، وَسَيِّدٍ؛ وَهُوَ أَصَحُّ .
انْتَهَى .

(١) من ب ، وساقط من أ .

(٢) الفروع ٦١ / ٢ .

(٣) كذا في الأصلين، وفي (المسند) [قبطية كثيفة] .

(٤) من ب .

(٥) [تحتها] ليست في الأصلين، وهي مثبتة من (المسند) .

(٦) رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي (المسند ٢٠٥ / ٥) .

وَقَالَ ابْنُ تَمِيمٍ : «يُكْرَهُ الثَّوْبُ الرَّقِيقُ إِذَا وَصَفَ الْبَدَنَ، قَالَ أَصْحَابُنَا : لِلرَّجُلِ» .

وَقَالَ السَّامِرِيُّ : «يُكْرَهُ لِلرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ لِبَسُ الرَّقِيقِ مِنَ الثِّيَابِ؛ وَهُوَ مَا يَصِفُ الْبَشْرَةَ غَيْرَ الْعَوْرَةِ، وَلَا يُكْرَهُ ذَلِكَ لِلْمَرْأَةِ إِذَا كَانَ لَا يَرَاهَا إِلَّا زَوْجُهَا، أَوْ مَالِكُهَا» . انتهى .

قال :

وَأِنْ كَانَ يُبْدِي عَوْرَةَ لِسَوَاهُمَا
فَذَلِكَ مَحْظُورٌ بِغَيْرِ تَرَدُّدٍ

يعني إن كان اللباسُ يُبْدِي عَوْرَةَ المرأة؛ بحيث يُعْلَمُ منه بَيَاضُ الْجِلْدِ، ونحو ذلك لغير الزوج، والسَّيِّدُ فهو محظور؛ أي حَرَامٌ بغير خِلَاف .

قال في (الشرح) ^(١) : إذا كان خَفِيفاً [يَصِفُ] ^(٢) لَوْنُ الْبَشْرَةِ؛ فَيَسِينُ مِنْ ورائِهِ بَيَاضُ الْجِلْدِ، وحرثُهُ لم تجزِ الصَّلَاةُ به -يعني وَحْدَهُ-، وإن كان يَسْتُرُ اللَّوْنَ، وَيَصِفُ الْخِلْقَةَ -يعني الْحَجْمَ- جَازَتْ الصَّلَاةُ فِيهِ؛ لِأَنَّ الْبَشْرَةَ مَسْتُورَةٌ، وَهَذَا لَا يُمْكِنُ التَّحَرُّزُ مِنْهُ . انتهى .

قال المروزي : أمروني ^(٣) في مَنْزِلِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ أَنْ أَشْتَرِيَ لَهُمْ ثَوْباً، فَقَالَ : «لَا يَكُونُ رَقِيقاً، أَكْرَهُ الرَّقِيقَ لِلْحَيِّ وَالْمَيِّتِ» .

(١) الشرح الكبير ١٩٨/٣ .

(٢) ما بين المعكوفتين ليس في الأصلين، وهو مثبت من (الشرح الكبير) .

(٣) في أ [أمروني] .

قال :

وَحَيْرُ خِلَالِ الْمَرْءِ جَمْعاً تَوْسُطُ الْ أُمُورِ وَحَالٌ بَيْنَ أَرْدَى وَأَجُودِ

وَاحْدَتِهَا (خَلَّةٌ) بفتح الحاء؛ وهي الخَصْلَةُ؛ كَأَنَّهُ قَالَ : وَحَيْرُ خِصَالِ الْمَرْءِ كُلُّهَا التَّوَسُّطُ فِي الْأُمُورِ .

وَهِيَ -أعني «الأمور» - الشُّؤُنُ، وَالْأَحْوَالُ . فَتَكُونُ بَيْنَ طَرَفِي الْإِفْرَاطِ وَالتَّفْرِيطِ؛ وَهُوَ التَّوَسُّطُ، قَالَ الْجَوْهَرِيُّ ^(١) : (الْوَسَطُ) مِنْ كُلِّ شَيْءٍ أَعْدَلُهُ، قَالَ تَعَالَى : ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ ^(٢)؛ أَيَّ عَدْلًا، وَيُقَالُ أَيْضًا : "شَيْءٌ وَسَطٌ"؛ أَيَّ بَيْنَ الْجَيِّدِ وَالرَّدِيِّ . انْتَهَى .

وَالِى هَذَا أَشَارَ النَّاظِمُ بِقَوْلِهِ : «وَحَالٌ بَيْنَ أَرْدَى وَأَجُودِ»، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿وَالَّذِينَ إِذَا أَنْفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا﴾ ^(٣)، وَقَالَ تَعَالَى : ﴿وَأَقْصِدْ فِي مَشْيِكَ﴾ ^(٤) .

وَرَوَى ابْنُ مَسْعُودٍ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم أَنَّهُ قَالَ : (مَا عَالٌ ^(٥) مَنْ اقْتَصَدَ) ^(٦)،

(١) الصُّحاح ٣/ ١١٦٧ .

(٢) البقرة : ١٤٣ .

(٣) الفرقان : ٦٧ .

(٤) لقمان : ١٩ .

(٥) فِي الْأَصْلَيْنِ [مَا غَالِبَ] .

(٦) رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ (١/ ٤٤٧)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي (المعجم الكبير ١٠/ ١٣٣) .

قال الجوهرى^(١) : (القَصْد) بين الإسراف، والتقتير . انتهى .

وَمِنْ هَذَا الْبَابِ مَا تَقَدَّمَ قَرِيباً مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَنْ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ نَهَى عَنِ الشُّهْرَتَيْنِ، فَقِيلَ لَهُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ وَمَا الشُّهْرَتَانِ ؟، قَالَ : (رَقَّةُ الثِّيَابِ وَغَلْظُهَا، وَلِينُهَا وَخَشُونَتُهَا، وَطَوْلُهَا وَقَصَرُهَا، وَلَكِنْ سَدَادٌ بَيْنَ ذَلِكَ وَاقْتِصَادٌ)^(٢) .

وَفِي الْبَابِ أَحَادِيثُ^(٣) غَيْرُ ذَلِكَ .

فصل

قَالَ ابْنُ الْجَوَازِيِّ : « وَيَنْبَغِي لِلْعَالِمِ أَنْ يَتَوَسَّطَ فِي مَلْبَسِهِ، وَنَفَقَتِهِ، وَلِيَكُنْ إِلَى التَّقْلِيلِ أَمِيلًا، فَإِنَّ النَّاسَ يَنْظُرُونَ إِلَيْهِ، وَيَنْبَغِي الْإِحْتِرَازُ مِمَّا يُقْتَدَى فِيهِ بِهِ؛ فَإِنَّهُ مَتَى تَرَخَّصَ فِي الدُّخُولِ عَلَى السَّلَاطِينِ، وَجَمَعَ الْخَطَايَا فَاقْتَدَى بِهِ غَيْرُهُ كَانَ الْإِثْمُ عَلَيْهِ، وَرَبَّمَا سَلِمَ فِي دُخُولِهِ، وَلَمْ يَفْقَهُوا كَيْفِيَةَ سَلَامَتِهِ » .
وَكَلَامُ ابْنِ الْبَنَّا يَقْتَضِي أَنَّهُ لَا إِثْمَ عَلَيْهِ .

(١) الصحاح ٥٢٤ / ٢ .

(٢) رواه البيهقي في (الشعب ٦٢٣١)، وابن الجوزي في (تلبس إبليس ١٩٣) .

(٣) [أحاديث] من أ ، وساقط من ب .

قَالَ :

وَلَبَسُ مِثَالِ الْحَيِّ فَاحْظَرْ بِأَجْوَدِ

وَمَا لَمْ يُدَسَّ^(١) مِنْهَا أَكْرَهَنْ بِتَشَدُّدِ

يعني أنه يحرم على الرجال والنساء لبس ما فيه التصاوير التي تُشبه ما فيه روح من طير، وغيره؛ والمراد مع سلامة رأس الصورة غير الممتحنة؛ لما روت عائشة - رضي الله تعالى عنها - أنها نصبت ستراً فيه تصاوير، فدخل رسول الله ﷺ، فنزعته، قالت^(٢) : « فقطعته وسادتين يرتفق عليهما » متفق عليه^(٣)، ولأحمد^(٤) في لفظ : « فقطعته مرفقتين، فلقد رأيته مكتناً على إحداهما وفيها صورة » .

فإذا مُنِعَ من نصبيه ستراً على الحائط، وتعليقه، فلا أن يكون ممنوعاً لبسه أولى؛ لأن ذلك أكبر إكراماً، وهذا أحد الوجهين في التحريم، وهو المذهب بلا ريب، وقال الإمام أحمد : « لا ينبغي كتعليقه، وستر الجدار^(٥) به، وتصويره » . والوجه الآخر : لا يحرم؛ وهو قول ابن عقيل؛ ذكره في (شرح المحرر)؛ لما روي أن النبي ﷺ قال : (لا تدخل الملائكة بيتاً فيه كلب، ولا صورة إلا رقماً في ثوب) متفق عليه^(٦) .

(١) في ب [يدنس] .

(٢) في الأصلين [قال] .

(٣) رواه البخاري (٥٩٥٤)، ومسلم (٢١٠٧) .

(٤) في (المسند ٦/ ٢٤٧) .

(٥) في أ [الجدار] .

(٦) رواه البخاري (٥٩٥٨)، ومسلم (٢١٠٦) .

تنبيه / قد فهم هذا الوجه من قول الناظم : « بِأَجْوَدِ » .
 وقوله : « وَمَا لَمْ يُدَسَّ مِنْهَا أَكْرَهَنْ بِشِدْدٍ » ؛ فيه إشارة أن الصورة لا
 تحرم إلا إذا كانت غير ممتهنة، وأمّا إذا كانت ممتهنة؛ كما إذا كانت في البُسط،
 والزلايلي التي يُداسُ عليها، وتمتّهن، أو كانت رَقَمًا في مَدَاسٍ يُوطَأُ عليها فلا
 تحرم -ذكره في (المستوعب)^(١) - ؛ وذلك لما في حديث عائشة المتقدم الذي
 رواه أحمد من اتكائه -عليه الصلاة والسلام- على مخدة فيها صورة .

فصل

فإن قطعَ رأسَ الصورة، أو لم يكن لها رأسٌ . جازَ لبسُ ذلك على
 الكراهة . ولا بأسَ بلبسِ التماثيل التي لا تُشبه ما فيه روحٌ؛ كنقشِ الأترجة،
 والتّارنج، والشجر، والجّامات، وما أشبهه .

وقال ابنُ أبي موسى^(٢) : وجميع التّماثيل، والصُّور في الأسرّة، والقباب،
 والجدران، وغير ذلك مكروهةٌ عنده إلا أنها في الرّقم أيسر، وتركه أفضل،
 وأحسن . -ذكره في (المستوعب)^(٣) - .

ويحرمُ تصويرُ حيوانٍ برأسٍ، ولو في سرير، أو حائطٍ، أو سقفٍ، أو بيتٍ .
 واستعمالُ ما هو فيه بلا ضرورة، وجعله سِتْرًا مُطلقًا؛ ذكره في (الرعاية)،
 وهو مذهبُ الثلاثة .

ويكره الصّليبُ في الثّوب، ونحوه . قال ابنُ حمدان : « ويَحْتَمِلُ التّحريمُ » .

(١) المستوعب، للسامري ٢٨٣/١ .

(٢) الإرشاد، لابن أبي موسى ص ٥٣٧ .

(٣) المستوعب ٢٨٣/١ .

قَالَ :

وَيُكْرَهُ لُبْسُ الْأَزْرِ وَالْخُفِّ قَائِمًا

وكذا السراويل؛ لأنه مظنة كشف العورة .

قَالَ :

كَذَاكَ التِّصَاقُ اثْنَيْنِ عُرْيًا بِمَرْقَدٍ

وَأُثْنَتَيْنِ

يعني يُكْرَهُ أَنْ يَتَجَرَّدَ ذَكَرَانِ، أَوْ أُثْنَيَانِ فِي إِزَارٍ وَاحِدٍ، أَوْ لِحَافٍ وَاحِدٍ، قَالَ فِي (الْمُسْتَوْعِبِ) ^(١) : وَلَا ثَوْبَ بَيْنَهُمَا؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنْ مُبَاشَرَةِ الرَّجُلِ الرَّجُلَ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ، وَالْمَرَأَةَ الْمَرَأَةَ ^(٢) .

وَذَكَرَ فِي (الرَّعَايَةِ) هَذِهِ الْمَسْأَلَةَ فِي (النِّكَاحِ)، وَقَالَ : «مِمِّيزَانِ» .
ثُمَّ قَالَ -مِنْ عِنْدِهِ- : «فَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا ذَكَرًا غَيْرَ زَوْجٍ، وَسَيِّدٍ، وَمَحْرَمٍ احْتَمَلَ التَّحْرِيمَ» .

(١) المستوعب ٦٣٧/٣ .

(٢) رواه بهذا اللفظ الطبراني في (المعجم الكبير ٢٩٩/١١) . وهو في صحيح مسلم (٣٣٨) بلفظ (الإفشاء) .

قال :

... وأفرق في المضاجع بينهم

ولو إخوة من بعد عشر تسديد

مَنْ بَلَغَ مِنَ الصَّبِيَّانِ عَشَرَ سِنِينَ مُنِعَ مِنَ التُّومِ مَعَ أُخْتِهِ، وَمَعَ مُحْرَمٍ،
وغيرهما متجردين؛ ذَكَرَهُ فِي (المستوعب) ^(١)، و(الرعاية)؛ وهذا -والله
أَعْلَمُ- عَلَى رِوَايَةٍ عَنْ أَحْمَدَ، واختارها أبو بكرٍ .

وَالْمَنْصُوصُ، واختارَهُ أَكْثَرُ أَصْحَابِنَا وَجُوبُ التَّفْرِيقِ فِي ابْنِ سَبْعٍ، فَأَكْثَرُ،
وَأَنَّ لَهُ عَوْرَةً يَجِبُ حِفْظُهَا .

وَيَتَوَجَّهُ أَنْ يُقَالَ : يَجُوزُ تَجَرُّدُ مَنْ لَا حُكْمَ لِعَوْرَتِهِ، وَإِلَّا لَمْ يَجِزْ مَعَ مُبَاشَرَةٍ
الْعَوْرَةِ لَوْ جُوبِ حِفْظُهَا إِذَنْ، وَمَعَ عَدَمِ مُبَاشَرَتِهَا، فَإِنْ كَانَ ذَكَرَيْنِ أَوْ أَنْثَيْنِ،
فَإِنْ أَمِنَ ثَوْرَانِ الشَّهْوَةَ جَازَ .

وَقَدْ يَحْتَمِلُ الْكَرَاهَةُ لِحُدُوثِهَا .

وَأِنْ خِيفَ ثَوْرَانِهَا حَرَّمَ عَلَى ظَاهِرِ الْمَذْهَبِ؛ لِمَنْعِ النَّظَرِ حَيْثُ أُبِيحَ مَعَ
خَوْفِ ثَوْرَانِهَا عَلَى نَصِّ أَحْمَدَ، وَاخْتَلَفَ فِيهِ الْأَصْحَابُ .

وَأِنْ كَانَا ذَكَرًا وَأُنْثَى فَإِنْ كَانَ أَحَدُهُمَا مُحْرَمًا فَكَذَلِكَ . وَإِلَّا فَالتَّحْرِيمُ
وَاضِحٌ لِمَعْنَى الْخُلُوعِ، وَمَظَنَّةِ الشَّهْوَةِ، وَحُصُولِ الْفِتْنَةِ .

وَعَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ :
(مُرُّوا أَبْنَاءَكُمْ - لَفْظُ أَحْمَدَ، وَلَفْظُ أَبِي دَاوُدَ (مُرُّوا ^(٢)) أَوْلَادَكُمْ) - بِالصَّلَاةِ

(١) المستوعب ٦٣٧/٣ .

(٢) [مرؤا] ساقط من ب ، ومثبت من أ ، ومصادر التخريج .

لَسَبْعِ سِنِينَ، واضربوهم على تركيها لعشر، وفرّقوا بينهم في المضاجع^(١)،
 وأختلف في بعض رُوَاةِ هَذَا الْحَدِيثِ؛ وَهُوَ سَوَّارُ بْنُ دَاوُدَ^(٢) .
 قَالَ ابْنُ مَفْلَحٍ^(٣) : «إِنْ صَحَّ؛ فَالْمَرَادُ بِهِ الْمَعْتَادُ مِنْ اجْتِمَاعِ الذُّكُورِ
 وَالْإِنَاثِ؛ لِقَوْلِهِ : (لَا يَخْلُونَ رَجُلٌ بِامْرَأَةٍ)^(٤)، فَأَمَّا إِنْ كَانُوا [ذُكُوراً،
 أَوْ إِنَاثاً] تَوَجَّهَ مَا سَبَقَ، فَإِنْ جُهِلَ الْحَالُ فَقَدْ يَحْتَمِلُ الْمَنَعُ .
 فَأَمَّا الْحَارِمُ فَلَا مَنَعَ إِلَّا^(٥) ذُكُوراً، أَوْ إِنَاثاً، فَإِنْ كَانُوا ذُكُوراً وَإِنَاثاً فَالْمَنَعُ،
 وَالْكَرَاهَةُ مَعَ التَّجَرُّدِ مُحْتَمَلَةٌ، لَا الْمَنَعُ مُطْلَقاً» .

(١) رواه الإمام أحمد (١٨٧/٢)، وأبو داود (٤٩٥) .

(٢) هو أبو حمزة الصُّيرْفِيُّ البَصْرِيُّ . انظر ترجمته في (تهذيب الكمال ١٢/٢٣٦) .

(٣) في (الآداب الشرعية ٣/٥٠٧) .

(٤) رواه البخاري (٥٢٣٣)، ومسلم (١٣٤١) .

(٥) ما بين المعكوفتين في هذين السطرين ساقط من الأصلين معاً، ومثبت من (الآداب الشرعية لابن مفلح ٣/٥٠٧)، ولا بد منه ليستتم المعنى .

قال :

وَلَا بَأْسَ عِنْدَ الْأَكْلِ مِنْ شَبْعِ الْفَتَى
وَمَكْرُوهَ الْإِسْرَافِ وَالثَّلْثُ أَكْدٌ

الكلام على هذه المسألة في أربعة فصول :

الفصل الأول : في الشَّبْعِ غَيْرِ الْمُفْرِطِ، وَجَوَازِهِ

رَوَى الْبُخَارِيُّ مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم جَعَلَ يَقُولُ لَمَّا جَاءَهُ قَدَحٌ مِنْ لَبَنٍ، وَأَمَرَ أَنْ يَدْعُو لَهُ أَهْلَ الصُّفَّةِ، فَسَقَاهُمْ، ثُمَّ قَالَ لِأَبِي هُرَيْرَةَ : (اشْرَبْ)، فَشَرِبَ، ثُمَّ أَمَرَهُ ثَانِيًا، وَثَالِثًا، حَتَّى قَالَ : « وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ مَا أَجِدُ لَهُ مَسَاغًا » ^(١).

وَقَالَ الْحَسَنُ : « لَيْسَ فِي الطَّعَامِ إِسْرَافٌ » .

وَالْحَدِيثُ الْمَرْفُوعُ فِي ذَلِكَ وَرَدَ بِالْأَكْلِ تَأْدِيبًا، لَا تَحْدِيدًا؛ يُشِيرُ بِذَلِكَ إِلَى حَدِيثِ الْمُقَدَّامِ بْنِ مَعْدِي كَرَبٍ رضي الله عنه قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ : (مَا مَلَأَ ابْنُ آدَمَ وَعَاءٌ شَرًّا مِنْ بَطْنِهِ، بِحَسْبِ ابْنِ آدَمَ أَكْلَاتٍ يُقْمَنُ صُلْبُهُ، فَإِنْ كَانَ لَا مَحَالَةَ فُتِلَتْ لَطْعَامُهُ، وَتِلَتْ لَشْرَابِهِ، وَتِلَتْ لِنَفْسِهِ) رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَابْنُ مَاجَةَ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ : « حَدِيثٌ حَسَنٌ » ^(٢).

(١) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٦٤٥٢) .

(٢) رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ (٤/١٣٢)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي (السنن الكبرى ٤/١٧٧)، وَابْنُ مَاجَةَ (٣٣٤٩)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٣٨٠) .

وَقَالَ الْأَصْحَابُ : « وَلَوْ أَكَلْتَ كَثِيرًا لَمْ يَكُنْ بِهِ بَأْسٌ » .
وَمُرَادُهُمْ زِيَادَةُ عَلَى الْقَدْرِ الْمَذْكُورِ فِي الْحَدِيثِ لَا مُطْلَقًا ، فَإِنَّ أَكْلَ الْمُتَخَوِّمِ
وَالْأَكْلَ الْمَفْضِي إِلَى تَحْمَةِ سَبَبٍ لِمَرْضِيهِ ، وَإِفْسَادِ بَدَنِهِ ، وَهُوَ تَضْيِيعٌ لِلْمَالِ مِنْ
غَيْرِ فَائِدَةٍ بَلْ فِي مَضَرَّةٍ ، وَهَذَا بِخِلَافِ الْأَكْلِ فَوْقَ مُطْلَقِ الشَّبَعِ ؛ فَإِنَّهُ لَا يُفْضِي
إِلَى ذَلِكَ .

وَقَدْ ذَكَرَ الْأَصْحَابُ أَنَّ الْأَكْلَ مِنَ الْمَيْتَةِ فَوْقَ الشَّبَعِ لَا يَجُوزُ .
وَبَيَّنَّا أَنَّ الْأَكْلَ فَوْقَ مُطْلَقِ الشَّبَعِ فِي غَيْرِ هَذَا الْمَوْضِعِ يَجُوزُ ؛ وَإِلَّا لَمْ يَكُنْ
لِتَخْصِيصِ هَذِهِ الصُّورَةِ فَائِدَةً ، وَقَدْ قَالَ فِي (التَّرْغِيبِ) : « وَلَوْ أَكَلْتَ كَثِيرًا
بِحَيْثُ لَا يُؤْذِيهِ جَازٌ » .

الفصل الثاني : في الشَّبَع المفرط؛ وأنه من الإسراف

وَهَلْ هُوَ مَكْرُوهٌ، أَوْ حَرَامٌ ؟ فِيهِ قَوْلَانِ .

قَالَ فِي (الْأَدَابِ الْكُبْرَى) ^(١) : اَعْلَمَ أَنَّ كَثْرَةَ الْأَكْلِ شُرْؤٌ، وَأَنَّهُ يَنْبَغِي النَّفَرَةُ عَمَّنْ عُرِفَ بِذَلِكَ، وَاشْتَهَرَ بِهِ، وَاتَّخَذَهُ عَادَةً؛ وَهَذَا رَوَى مُسْلِمٌ عَنْ نَافِعٍ قَالَ : رَأَى ابْنُ عُمَرَ مَسْكِينًا، فَجَعَلَ يَضَعُ بَيْنَ يَدَيْهِ، وَيَضَعُ بَيْنَ يَدَيْهِ، فَجَعَلَ يَأْكُلُ كَثِيرًا، فَقَالَ : « لَا يَدْخُلَنَّ هَذَا عَلَيَّ، فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : (الْمُؤْمِنُ يَأْكُلُ فِي مَعِيٍّ وَاحِدٍ، وَالْكَافِرُ يَأْكُلُ فِي سَبْعَةِ أَمْعَاءَ) ^(٢) . وَقَالَ ﷺ : (مَا مَلَأَ ابْنُ آدَمَ وَعَاءٌ شَرًّا مِنْ بَطْنِهِ) ^(٣) .

وَذَكَرَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ، وَغَيْرُهُ أَنَّ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ خَطَبَ يَوْمًا، فَقَالَ : « إِيَّاكُمْ وَالْبِطْنَةَ؛ فَإِنَّهَا مَكْسَلَةٌ عَنِ الصَّلَاةِ، مُؤْذِيَةٌ لِلْجِسْمِ، وَعَلَيْكُمْ بِالْفَضْلِ فِي قَوَاتِكُمْ؛ فَإِنَّهُ أَبْعَدُ مِنَ الْأَشْرِ، وَأَصَحُّ لِلْبَدَنِ، وَأَقْوَى عَلَى الْعِبَادَةِ، وَإِنْ أَمْرًا لَنْ يَهْلِكَ حَتَّى يُؤْثِرَ شَهْوَتُهُ عَلَى دِينِهِ » .

وَقَالَ الْفَضِيلُ بْنُ عِيَاضٍ : « ثَنَانٌ يَقْسِيَانِ الْقَلْبَ؛ كَثْرَةُ الْكَلَامِ، وَكَثْرُ الْأَكْلِ » .

وَقَالَ لُقْمَانُ لِابْنِهِ : « يَا بُنَيَّ لَا تَأْكُلْ شَيْئًا عَلَى شَبَعٍ، فَإِنَّكَ لَوْ تَرَكْتَهُ لِلْكَلْبِ خَيْرًا لَكَ مِنْ أَنْ تَأْكُلَهُ » .

(١) الْأَدَابُ الشَّرْعِيَّةُ، لِابْنِ مَفْلُحٍ ٣/ ١٨٧ .

(٢) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٢٠٦٠) .

(٣) رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ (٤/ ١٣٢)، وَالنَّسَائِيُّ فِي (السنن الكبرى ٤/ ١٧٧)، وَابْنُ مَاجَهَ (٣٣٤٩)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٣٨٠) .

وَعَنْ سَمْرَةَ بْنِ جُنْدُبٍ رضي الله عنه أَنَّهُ قِيلَ لَهُ : إِنَّ ابْنَكَ ^(١) بَاتَ الْبَارِحَةَ بِشِمَاءَ ،
فَقَالَ : « أَمَّا لَوْ مَاتَ لَمْ أَصِلْ عَلَيْهِ » . قَالَ الشَّيْخُ تَقِي الدِّينَ : « يَعْنِي لَأَنَّهُ ^(٢)
أَعَانَ عَلَى قَتْلِ نَفْسِهِ ؛ فَيَكُونُ كَقَاتِلِ نَفْسِهِ » .

وَقَالَ ابْنُ هُبَيْرَةَ - مَا مَعْنَاهُ - : « لَا يَنْبَغِي أَنْ يَتَنَاوَلَ فَوْقَ حَاجَتِهِ ؛ لِأَنَّهُ قُوَّتُهُ
وَقُوَّتُ غَيْرِهِ ، فَإِذَا أَكَلَ فَوْقَ حَاجَتِهِ فَيَكُونُ قَدْ ظَلَمَ غَيْرَهُ بِمَقْدَارِ التَّفَاوُتِ » .
وَقَالَ الْمُرَوِّذِيُّ : قُلْتُ لِأَبِي عَبْدِ اللَّهِ : يَجِدُ الرَّجُلُ مِنْ قَلْبِهِ رَقَّةً ؛ وَهُوَ
يَشْبَعُ ؟ ، قَالَ : « مَا أَرَى » . قَالَ ابْنُ مُفْلَحٍ : « وَالْمُرَادُ بِهَذَا النَّصِّ - وَاللَّهُ تَعَالَى
أَعْلَمُ - الشَّبَعُ الْكَثِيرُ » .

وَقَالَ فِي (الْغِنَى) ^(٣) : وَكَثْرَةُ الْأَكْلِ بِحَيْثُ يَخْلَفُ مِنْهُ التَّخْمَةُ مَكْرُوهٌ .
وَقَالَ الشَّيْخُ تَقِي الدِّينَ : « يُكْرَهُ أَنْ يَأْكُلَ حَتَّى يَتَخَمَّ » .
وَقَالَ فِي مَوْضِعٍ آخَرَ : « الْإِسْتِغْرَاقُ فِي الْمُبَاحَاتِ هُوَ مَجَاوِزَةُ الْحَدِّ ، وَهُوَ مِنْ
الْعُدْوَانِ الْحَرَمِّ ، وَتَرْكُ فَضُولِهَا مِنَ الزُّهْدِ الْمُبَاحِ » . انْتَهَى .
وَقَالَ الْحَنْفِيَّةُ : الْأَكْلُ فَوْقَ الشَّبَعِ حَرَامٌ . قَالَ الْمَشَايِخُ ^(٤) مِنْهُمْ : إِلَّا فِي
مَوْضِعَيْنِ أَحَدَهُمَا : أَنْ يَأْكُلَ فَوْقَ الشَّبَعِ لِيَتَقَوَّى بِهِ لَصِوْمِ الْعَدِّ .
وَالثَّانِي : إِذَا نَزَلَ بِهِ ضَيْفٌ وَقَدْ تَنَاهَى أَكْلُهُ ، وَلَمْ يَشْبَعْ ضَيْفُهُ ؛ وَهُوَ يَعْلَمُ
أَنَّهُ مَتَى أَمْسَكَ عَنِ الْأَكْلِ أَمْسَكَ الضَّيْفُ عَنْهُ حَيَاءً وَخَجَلًا ، فَلَا بَأْسَ بِأَكْلِهِ

(١) فِي أ [أَبِيكَ] .

(٢) فِي ب [أَنَّهُ] .

(٣) الْغِنَى ، لِلشَّيْخِ عَبْدِ الْقَادِرِ الْجِيلَانِيِّ ٢٢ / ١ .

(٤) يَقْصِدُ بِمِصْطَلَحِ (الْمَشَايِخِ) عِنْدَ فُقَهَاءِ الْحَنْفِيَّةِ ؛ مَنْ لَمْ يَدْرِكْ أَبَا حَنِيفَةَ مِنْ أَصْحَابِهِ . [شَرْحُ

رِسْمِ الْمُفْتِيِّ لَابْنِ عَابِدِينَ ٧١ / ١ ضَمِنَ رِسَالَتَهُ] .

فَوْقَ الشَّيْبِ؛ لئلا يَدْخُلَ فِي جَمَلَةٍ مِّنْ أَسَاءِ الْقِرَى . قَالَ ابْنُ مُفْلِحٍ^(١) :
« وَهَذَا الْإِسْتِثْنَاءُ فِيهِ نَظَرٌ ظَاهِرٌ » .

قَالُوا : وَمِنَ السَّرَفِ أَنْ يُلْقِيَ عَلَى الْمَائِدَةِ مِنَ الْخُبْزِ أَضْعَافَ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ
الْأَكْلُونَ .
وَمِنَ السَّرَفِ أَنْ يَصْنَعَ لِنَفْسِهِ أَلْوَانَ الطَّعَامِ .

تَنْبِيْهِ

قَوْلُهُ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : (الْمُؤْمِنُ يَأْكُلُ فِي مَعِيٍّ وَاحِدٍ، وَالكَافِرُ يَأْكُلُ
فِي سَبْعَةِ أَمْعَاءَ)^(٢)؛ قِيلَ : عَلَى ظَاهِرِهِ وَ[لِهَذَا احْتِجَّ بِهِ]^(٣) ابْنُ عُمر .
وَقِيلَ : الْمُؤْمِنُ يَقْصِدُ فِي أَكْلِهِ .

وَقِيلَ : إِنَّهُ يَسْمِي اللَّهَ تَعَالَى فَلَا يَشْرُكُهُ فِيهِ الشَّيْطَانُ، وَالكَافِرُ بِالْعَكْسِ .
قَالَ الْأَطْبَاءُ : لِكُلِّ إِنْسَانٍ سَبْعَةُ أَمْعَاءَ؛ الْمَعْدَةُ، ثُمَّ ثَلَاثَةُ مُتَّصِلَةٍ رِقَاقٍ،
ثُمَّ ثَلَاثَةُ غِلَازٍ . فَالْمُؤْمِنُ لَا اقْتِصَادَ، وَتَسْمِيَّتُهُ يَكْفِيهِ مِلْءُ أَحَدِهَا^(٤)،
وَالكَافِرُ بِالْعَكْسِ .

وَقِيلَ : الْمُرَادُ سَبْعُ صِفَاتٍ؛ الْحِرْصُ، وَالشَّرُّ، وَالطَّمَعُ، وَطُولُ الْأَمَلِ،
وَسُوءُ الطَّبْعِ، وَالْحَسَدُ، وَالسُّمْنُ، وَغَيْرَ ذَلِكَ .

(١) فِي الْأَدَابِ الشَّرْعِيَّةِ ٢/ ٢٩٥ .

(٢) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٢٠٦٠) .

(٣) فِي الْأَصْلَيْنِ [هَذَا احْتِجَّ]، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَ مِنْ (الْأَدَابِ ٢/ ٢٨٩) .

(٤) فِي الْأَصْلَيْنِ [أَحَدُهُمَا]، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَ .

الفصل الثالث : في المبالغة في التقليل من الطعام

اعلم أنه من بالغ في تقليل الغذاء، أو الشراب فأضر ذلك ببدنه، أو شيء منه، أو قصر عن فعل واجب لحق الله سبحانه وتعالى، أو لحق آدمي؛ كالتكسب لمن تلزمه مؤنته فإن ذلك محرم . وإلا كره ذلك إذا خرج عن الأمر الشرعي .

وقد ذكر الأطباء أنه لا ينبغي التأخير عن تناول ذلك إذا تاق إلى النفس . وروى الخلال في (جامعه) عن الإمام أحمد رحمته الله أنه قيل له : هؤلاء الذين يأكلون قليلاً، ويقللون من طعامهم ؟، قال : « ما يعجبني، سمعتُ عبد الرحمن ابن مهدي يقول : فعَلَ قومٌ هكذا فقطعهم عن الفرض » . انتهى . وقال النبي ﷺ : ([هَلَكَ] ^(١) المتنطعون) ^(٢)؛ وهم المبالغون في الأمور، ومن التنطع الامتناع من المباح مُطلقاً؛ كالذي يمتنع من أكل اللحم، أو أكل الخبز، أو شرب الماء، أو من لبس الكتان، والقطن، ولا يلبس إلا الصوف، ويمتنع من نكاح النساء؛ وهو يظن أن هذا من الزهد المستحب، قال الشيخ تقي الدين : فهذا جاهلٌ ضالٌ . انتهى .

قال النبي ﷺ : (لكني أصلي وأنام، وأصوم وأفطر، وأكل اللحم، وأتزوج النساء، فمن رغب عن سنتي فليس مني) ^(٣) .

(١) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصلين، ومثبت من مصادر التخريج .

(٢) رواه مسلم (٢٦٧٠) .

(٣) رواه البخاري (٥٠٦٣)، ومسلم (١٤٠١) .

الفصل الرابع : في التقليل من الطعام ومن بعض المباحات مع الاقتصاد

قال النبي ﷺ : (بحسب ابن آدم لقيمات^(١) يُقْمَنَ صُلْبَهُ)^(٢) .
وسُئِلَ الإمامُ أحمد : يُؤْجَرُ الرجلُ في ترك الشهوات ؟ قال : « كيف لا
يُؤْجَرُ وابنُ عُمر يقول : ما شُبِعْتُ مدة أربعة أشهر » .
وقال ابنُ الجوزي^(٣) ؛ بعد كلامه على قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ لَنْسَلَنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ
النَّعِيمِ ﴾^(٤) : وفي الحديث عن النبي ﷺ قال : يقول الله عزَّ وجلَّ : (ثلاثٌ لا
أَسْأَلُ عَبْدِي عَنْ شُكْرِهِنَّ ، وَأَسْأَلُهُ عَنْ مَا سِوَى ذَلِكَ ؛ بَيْتٌ يُكْنُهُ ، وَمَا [يُقِيمُ
بِهِ]^(٥) صُلْبُهُ مِنَ الطَّعَامِ ، وَمَا يُوَارِي بِهِ عَوْرَتَهُ مِنَ اللِّبَاسِ)^(٦) .
وَقَالَ أَيْضاً^(٧) - في قوله تعالى : ﴿ وَيَوْمَ يُعْرَضُ الَّذِينَ كَفَرُوا عَلَى النَّارِ أَدْهَبْتُمْ

(١) في أ [أكلات] .

(٢) رواه الإمام أحمد، والنسائي، وابن ماجه، والترمذي . وتقدم قريباً .

(٣) زاد المسير لابن الجوزي ٢٢٣ / ٩ .

(٤) التكاثر : ٨ .

(٥) في ب [يقين] ، والتصويب من أ ، و(زاد المسير) ، ومصادر التخريج .

(٦) ذكره بهذا اللفظ ابن جرير في (تفسيره ٥٨٦ / ٢٤) عن الحسن وقتادة مقطوعاً .

ورواه الإمام أحمد في (المسند ٨١ / ٥) من حديث أبي عسيب بنحوه . وانظر : (الدر المنثور

٤٣٧ / ٦) .

(٧) في (زاد المسير ٣٢٧ / ٧) .

طَيِّبَتِكُمْ فِي حَيَاتِكُمُ الدُّنْيَا وَاسْتَمَعْتُمْ بِهَا»^(١) - : قال المفسرون : المراد بطيبتهم ما كانوا فيه من اللذات مشتغلين بها عن الآخرة، معرضين عن شكرها، ولما وجَّههم الله سبحانه وتعالى بذلك أثر النبي ﷺ، وأصحابه، والصالحون بعدهم ﷺ اجتناب نعيم العيش، ولذته ليتكامل أجرهم، ولئلا يلهيهم عن معادهم .
 رَوَى جَابِرٌ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : رَأَى عُمَرُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَحْمًا مُعْلَقًا فِي يَدِي، فَقَالَ : « مَا هَذَا يَا جَابِرُ ؟ »، فَقُلْتُ : « اشْتَيْتُ لَحْمًا فَأَشْرَيْتُهُ »، فَقَالَ : « أَوْ كُلَّمَا اشْتَيْتُ اشْتَيْتَ يَا جَابِرُ ؟ »، أَمَا تَخَافُ هَذِهِ الْآيَةَ « أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ فِي حَيَاتِكُمُ الدُّنْيَا » ؟ .
 وَعَنْ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّهُ قِيلَ لَهُ : لَوْ أَمَرْتُ أَنْ يُصْنَعَ لَكَ طَعَامُ أَلَيْنَ مِنْ هَذَا ؟، فَقَالَ : « إِنِّي سَمِعْتُ اللَّهَ تَعَالَى عَيَّرَ أَقْوَامًا فَقَالَ : « أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ فِي حَيَاتِكُمُ الدُّنْيَا » . » . انتهى كلامه . والأثرُ عن جابرٍ في (الموطأ)^(٢) .

وَمَنْ أَذْهَبَ طَيِّبَاتِهِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا، وَاسْتَمَعَ بِهَا نَقَصَتْ دَرَجَاتُهُ فِي الْآخِرَةِ، وَهَذَا مُوَافِقٌ لِلْأَحَادِيثِ الصَّحِيحَةِ عَنِ الصَّحَابَةِ؛ كَقَوْلِهِمْ : « مِنْ أَمَّا مَنْ مَاتَ وَلَمْ يَأْكُلْ مِنْ أَجْرِ شَيْءٍ، وَمِنْ أَمَّا مَنْ أَيْنَعَتْ لَهُ ثَمَرُهُ فَهُوَ يَهْدِيهَا »؛ أَيِ يَجْنِيهَا، وَفِيهِ أَحَادِيثٌ صَحِيحَةٌ مَرْفُوعَةٌ مِنْهَا : (مَا مِنْ غَازِيَةٍ يَغْزُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فَيُصِيبُونَ الْغَنِيمَةَ إِلَّا تَعَجَّلُوا ثَلَاثِي أَجْرِهِمْ مِنَ الْآخِرَةِ، وَيَبْقَى لَهُمُ الثَّلَاثُ، وَإِنْ لَمْ يَصِيبُوا غَنِيمَةً تَمَّ لَهُمُ الْأَجْرُ فِي الْآخِرَةِ) رَوَاهُ مُسْلِمٌ^(٣) .

(١) الأحقاف : ٢٠ .

(٢) الموطأ ٢ / ٩٣٦ .

(٣) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (١٩٠٦) .

فصل

رَوَى ابْنُ أَبِي الدُّنْيَا بِإِسْنَادِهِ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ وَاسِعٍ قَالَ : «مَنْ قَلَّ طَعَامُهُ فَهَمٌّ، وَأَفْهَمٌ، وَصَفَاءٌ، وَرَقٌّ، وَإِنْ كَثُرَ الطَّعَامُ لِيَثْقُلَ صَاحِبُهُ عَنْ كَثِيرٍ مِمَّا يَرِيدُ». انتهى .

وَكَانَتْ الْعَرَبُ تَقُولُ : «مَا بَاتَ رَجُلٌ بَطْنًا فَتَمَّ عَزْمُهُ» .
وَكَلَامُ الْعُلَمَاءِ، وَالزُّهَادِ، وَالسَّلَفِ فِي هَذَا الْمَعْنَى كَثِيرٌ، وَمَنْ أَرَادَ زِيَادَةً عَلَى هَذَا فَلْيَنْظُرْ فِي شَرْحِ حَدِيثِ (الْمَقْدَام) الْمُتَقَدِّمِ فِي (شَرْحِ النِّوَاوِيَةِ) لِلْحَافِظِ ابْنِ رَجَبٍ^(١) - وَاللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ - .

(١) جامع العلوم والحكم، لابن رجب ٤٦٧/٢ .

قال :

وَيَحْسُنُ قَبْلَ الْمَسْحِ لَعْقُ أَصَابِعِ
وَأَكْلُ فُتَاتِ سَاقِطٍ بِتَثَرْدٍ

يُسْنُ لَعْقُ الْأَصَابِعِ بَعْدَ الْفَرَاغِ مِنَ الْأَكْلِ، قَبْلَ مَسْحِهَا؛ لَمَا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا- قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : (إِذَا أَكَلَ أَحَدُكُمْ طَعَامًا فَلَا يَمْسَحْ أَصَابِعَهُ حَتَّى يَلْعَقَهَا، أَوْ يُلْعِقَهَا) أَخْرَجَاهُ ^(١) .

وَعَنْ جَابِرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ بَلْعَ الْأَصَابِعِ، وَالصَّحْفَةِ؛ وَقَالَ : (إِنَّكُمْ لَا تَدْرُونَ فِي أَيِّ طَعَامِكُمُ الْبَرَكَةُ) ^(٢) .

وَعَنْهُ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : (إِذَا وَقَعَتْ لُقْمَةٌ أَحَدِكُمْ فَلْيَأْخُذْهَا فَلْيُمِطْ مَا كَانَ عَلَيْهَا مِنْ أَدَى وَلْيَأْكُلْهَا وَلَا يَدْعُهَا لِلشَّيْطَانِ، وَلَا يَمْسَحْ يَدَهُ بِالْمَنْدِيلِ حَتَّى يَلْعَقَ أَصَابِعَهُ؛ فَإِنَّهُ لَا يَدْرِي فِي أَيِّ طَعَامِهِ الْبَرَكَةُ) . رَوَاهُمَا مُسْلِمٌ ^(٣) .

(١) رواه البخاري (٥٤٥٦)، ومسلم (٢٠٣١) .

(٢) رواه مسلم (٢٠٣٣) .

(٣) رواه مسلم (٢٠٣٣) .

قال :

وَيَحْسُنُ تَصْغِيرُ الْفَتَى لُقْمَةَ الْعَدَا

وَبَعْدَ ابْتِلَاعِ ثَنٍّ وَالْمَضْغِ جَوْدٌ

يُستحب للأكِل أن يصغر اللُقْمَ، ويجيد المضغ .

قال الشيخ تقي الدين : «إلا أن يكون هناك ما هو أهم من إطالة الأكل؛

على أن هذه المسألة لم أجدها مأثورة، ولا عن أبي عبد الله، لكن فيها مناسبة» .

وقال أيضاً : نظير هذا ما ذكره^(١) أحمد من استحباب تصغير الكسر،

فكذلك عند الخبز، وعند الوضع، وعند الأكل .

ويطيل البلع، ولا يأكل لُقْمَةً حتى يبلع ما قبلها؛ وإلى هذا أشار النّازم -

والله أعلم - بقوله : « وَبَعْدَ ابْتِلَاعِ ثَنٍّ »؛ أي لا تُثَنُّ بِلُقْمَةٍ حتى تُبلَعَ ما قبلها لئلا تغصّ بذلك .

قال ابن الجوزي، وابن أبي موسى^(٢) : ولا يمدّ يده إلى الأخرى حتى يبتلع

الأولى . وكذا في (الترغيب)، وغيره .

(١) في ب [كره] .

(٢) الإرشاد، لابن أبي موسى ص ٥٣٨ .

[قال^(١) :

وَتَخْلِيلُ مَا بَيْنَ الْمَوَاضِعِ بَعْدَهُ
وَأَلْقَ وَجَانِبُ مَا نَهَى اللَّهُ تَهْتَدُ

يعني يُسْتَحَبُّ أَنْ يَخْلَلَ أَسْنَانَهُ إِنْ عَلِقَ بِهَا شَيْءٌ مِنَ الطَّعَامِ .
قال في (المستوعب)^(٢) : رُوي عن ابن عُمرَ أَنَّهُ قال : « تَرَكَ الْحِلَالَ
يُوهِنُ الْأَسْنَانَ » . وذكرهُ بعضُهم مرفوعاً .
قال في (الفروع)^(٣) في (باب الوليمة) : « رَوَى أَبُو نُعَيْمٍ الْحَافِظُ ،
وغيرُهُ - من رواية واصل^(٤) بن السَّائِبِ ؛ وهو ضَعِيفٌ - عن أَبِي أَيُّوبَ مَرْفُوعاً
قال : (حَبْدًا الْمُتَخَلِّلُونَ مِنَ الطَّعَامِ ، وَتَخَلَّلُوا مِنَ الطَّعَامِ)^(٥) ؛ فَإِنَّهُ لَيْسَ شَيْءٌ
أَشَدُّ عَلَى الْمَلِكِ الَّذِي عَلَى الْعَبْدِ أَنْ يَجِدَ مِنْ أَحَدِكُمْ رِيحَ الطَّعَامِ »^(٦) .
قال الْأَطْبَاءُ : وَهُوَ نَافِعٌ أَيْضاً لِلثَّتَةِ ، وَمِنْ تَغْيِيرِ النُّكْهَةِ » .

(١) من ب .

(٢) المستوعب ٦٣٩/٣ .

(٣) الفروع ٣٦٦/٨ .

(٤) في الأصلين [فاضل] ، والتصويب من مصادر التخريج .

وانظر ترجمته في : تهذيب الكمال ٤٠١/٣٠ ، ميزان الاعتدال ٩٣٢٣ .

(٥) ما بين المعكوفتين ليس في الأصلين معاً ، وهو مثبت من (الفروع ٣٦٦/٨) ، ومصادر التخريج .

(٦) رواه الإمام أحمد (٤/١٦٦) مختصراً ، وابن أبي شيبة في (المصنف ١/١٠) ، والطبراني في (المعجم الكبير ٤/١٧٧) ، وفي (المعجم الأوسط ١٥٧٣) ، وعبد بن حميد في مسنده (رقم ٢١٧ المنتخب) ، وابن عدي في (الكامل ٧/٨٥) .

قَالَ ابْنُ الْقَيْمِ^(١) : « وَالْخِلَالُ نَافِعٌ لِلثَّوْبَةِ ، وَالْأَسْنَانُ ، حَافِظٌ لَصَحَّتِهَا ، نَافِعٌ مِنْ تَغْيِيرِ النِّكْهَةِ ، وَأَجُودُهُ مَا اتَّخَذَ مِنْ عِيدَانِ الْأَخْلَةِ ، وَخَشَبِ الزَّيْتُونِ ، وَالْخِلَافِ^(٢) » . انتهى .

وَقَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ الْقَادِرِ^(٣) : « وَيُكْرَهُ التَّخْلِيلُ عَلَى الطَّعَامِ » .
وَلَا يَخْلَلُ بِقَصَبٍ ، وَلَا رُمَّانٍ ، وَلَا رِيحَانٍ ، وَلَا طَرَفٍ^(٤) ، أَوْ نَحْوِ ذَلِكَ ؛ لِأَنَّهُ مُضَرٌّ .

وَكَذَا ذَكَرَ غَيْرُ وَاحِدٍ أَنَّهُ يُخْلَلُ^(٥) مَا بَيْنَ الْمَوَاضِعِ بَعْدَ الْأَكْلِ ، وَيُلْقِيهِ ؛ لِلخَّبَرِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مَرْفُوعاً : (مَنْ أَكَلَ فَمَا تَخْلَلُ فَلْيَلْفِظْ ، وَمَنْ لَاكَ^(٦) بِلِسَانِهِ فَلْيَتَلَعْ ، مَنْ فَعَلَ فَقَدْ أَحْسَنَ ، وَمَنْ لَا فَلَا حَرَجَ) رَوَاهُ أَحْمَدُ ، وَأَبُو دَاوُدَ ، وَابْنُ مَاجَةَ ، وَغَيْرُهُمْ^(٧) .

(١) بنحوه في (زاد المعاد ٤/ ٣٢٢) .

(٢) كذا في الأصلين [الخلاف] ، وليست في (زاد المعاد) .

وفي [المصباح المنير ١/ ٢٤٥] : (الخلاف) : وهو شجر الصفصاف .

(٣) الغنية ، للشَّيْخِ عَبْدِ الْقَادِرِ الْجِيلَانِيِّ ١/ ٢١ .

(٤) كذا في الأصلين معاً . وفي (الإقناع للمصنف ١/ ٣١) [طرفاء] .

وكلاهما يصح ، والثانية جمع للأولى ؛ وهي التي بها سُمِّيَ طَرْفَةُ بَنِ الْعَبْدِ ، نَقْلُهُ فِي (لِسَانِ

العَرَبِ ٨/ ١٥٠) عَنْ ابْنِ سَيِّدِهِ .

(٥) فِي ب [تَخْلَلُ] .

(٦) فِي أ [لَانَ] .

(٧) رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ (٢/ ٣٧١) ، وَأَبُو دَاوُدَ (٣٥) ، وَابْنُ مَاجَةَ (٣٣٧) .

قَالَ :

وَعَسَلُ يَدٍ قَبْلَ الطَّعَامِ وَبَعْدَهُ

يُسْتَحَبُّ غَسْلُ الْيَدَيْنِ قَبْلَ الطَّعَامِ، وَبَعْدَهُ .

وَعَنْهُ يُكْرَهُ؛ اخْتَارَهُ الْقَاضِي، كَذَا ذَكَرَ السَّامِرِيُّ، وَغَيْرُهُ .

وَقَالَ فِي (الْمَحَرَّرِ)^(١) : وَعَنْهُ يُكْرَهُ قَبْلَهُ .

وَقَالَ مَالِكٌ^(٢) : لَا يُسْتَحَبُّ غَسْلُ الْيَدِ لِلطَّعَامِ؛ إِلَّا أَنْ يَكُونَ عَلَى الْيَدِ

أَوْلاً قَدَرٌ، أَوْ يَبْقَى عَلَيْهَا بَعْدَ الْفَرَاغِ رَائِحَةٌ .

وَرَوَى قَيْسُ بْنُ الرَّبِيعِ -وَقَدْ ضَعَفَهُ جَمَاعَةٌ، وَوَثَّقَهُ آخَرُونَ- عَنْ

أَبِي هَاشِمٍ عَنْ زَادَانَ عَنْ سَلْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : (بَرَكَةُ الطَّعَامِ
الْوُضُوءُ قَبْلَهُ، وَبَعْدَهُ)^(٣) .

قَالَ مُهْنًا : ذَكَرْتُ هَذَا الْحَدِيثَ لِلْإِمَامِ أَحْمَد رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فَقَالَ : « مَا حَدَّثَ بِهِ إِلَّا

[قَيْسُ بْنُ الرَّبِيعِ؛ وَهُوَ مُنْكَرُ الْحَدِيثِ]، قُلْتُ : بَلَّغْنِي عَنْ يَحْيَى بْنِ^(٤) سَعِيدٍ

قَالَ : كَانَ سُفْيَانُ يُكْرَهُ غَسْلَ الْيَدِ عِنْدَ الطَّعَامِ . لِمَ كَرِهَ [سُفْيَانُ ذَلِكَ ؟،

قَالَ]^(٥) : « لِأَنَّهُ مِنْ زِيِّ الْعَجَمِ » .

(١) المحرر، للمجد ابن تيمية ٤٠ / ٢ .

(٢) انظر الجامع، لابن أبي زيد القيرواني ص ٢١٧ .

(٣) رواه الإمام أحمد (٤٤١ / ٥)، وأبو داود (٣٧٦١)، والترمذي (١٨٤٦) .

(٤) من ب ، وهو ساقط من أ .

(٥) ما بين المعكوفتين ورد في الأصلين معاً هكذا [زي سفیان ذلك]، والتصويب من (الأدب
الشرعية لابن مفلح) .

قال مُهنا : وذكرته ليحيى بن مَعِين فقال لي يحيى : « ما أَحَسَنَ الوُضوءَ قبلَه، وبعده » .

وقال الترمذي : « لا يُعرف إلا مِن حديثِ قيسِ بن الرِّبيع » .
وعن أنسٍ رضي الله عنه مرفوعاً : (مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَكْثَرَ خَيْرُ بَيْتِهِ فَلْيَتَوَضَّأْ إِذَا خَضَرَ غَدَاؤُهُ، وَإِذَا رُفِعَ)^(١) . إسناده ضعيف رواه ابن ماجه، وغيره .
قال الشيخ تقي الدين : « مَنْ كَرِهَهُ قَالَ : هَذَا مِنْ فَعَلِ الْيَهُودِ، فَيُكْرَهُ التَّشَبُّهُ بِهِمْ، وَأَمَّا حَدِيثُ سَلْمَانَ فَقَدْ ضَعَّفَهُ بَعْضُهُمْ . وَقَالَ : كَانَ هَذَا فِي أَوَّلِ الْإِسْلَامِ لَمَّا كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُحِبُّ مُوَافَقَةَ أَهْلِ الْكِتَابِ فِيمَا لَمْ يُوْمَرْ فِيهِ بِشَيْءٍ » . انتهى .

تنبيه

قال جماعة من العلماء : المراد بالوضوء هنا غَسْلُ اليَدَيْنِ، لا الوُضوءَ الشرعي .
وقال الشيخُ تقيُّ الدين : ولم نَعْلَمْ أَحَدًا اسْتَحَبَّ الوُضوءَ لِلأَكْلِ إِلَّا إِذَا كَانَ الرَّجُلُ جُنْبًا .

فصل

قال في (الصُّرَّاطِ الْمُسْتَقِيمِ)^(٢) : قال أصحابُ أحمدَ، وغيرُهم؛ منهم أبو الحسنِ الأَمَدِيُّ، وأظنُّه نقله أيضاً عن أبي عبد الله ابنِ حَامِدٍ : ولا يُكْرَهُ

(١) رواه ابن ماجه (٣٢٦٠) .

(٢) اقتضاء الصراط المستقيم، للشيخ تقي الدين ١/ ٣٥٤ .

غسلُ اليدين في الإناء الذي أكلَ فيه؛ لأن النبي ﷺ فعله، وقد نصَّ أحمدُ على ذلك، وقال : « لم يزل العلماء يفعلون ذلك، ونحن نفعله، وإنما يُنكره العامة » .

وَعَسَلُ الْيَدَيْنِ بَعْدَ الطَّعَامِ مَسْنُونٌ رَوَايَةٌ وَاحِدَةٌ .
فَإِذَا قُدِّمَ مَا تُغَسَّلُ فِيهِ الْيَدُ فَلَا يَرْفَعُ حَتَّى تَغْسَلَ الْجَمَاعَةُ أَيْدِيَهَا؛ لِأَنَّ الرَّفْعَ مِنْ زِيِّ الْأَعَاجِمِ . انْتَهَى .
قَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ الْقَادِرِ ^(١) : « وَيَسْتَحَبُّ أَنْ يُجْعَلَ مَاءُ الْأَيْدِي فِي طَسْتٍ وَاحِدٍ؛ لِمَا فِي الْخَبَرِ (لَا تَبَدَّدُوا يَدَّ اللَّهِ شَمْلَكُمْ) ، وَرُوي (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى أَنْ يُرْفَعَ الطَّسْتُ حَتَّى يَطْفَأَ) ؛ أَيِ يَمْتَلِي » .
وَقَالَ فِي (الرِّعَايَةِ) : « وَيُسَنُّ غَسْلُ يَدَيْهِ، وَفِيهِ مِنْ ثَوْمٍ، وَبَصَلٍ، وَزَائِحَةٍ كَرِيهَةٍ، وَغَيْرِهِمَا » .

قَالَ :

وَيُكْرَهُ بِالْمَطْعُومِ غَيْرَ مُقَيَّدٍ

يَعْنِي يُكْرَهُ غَسْلُ يَدَيْهِ بِمَطْعُومٍ غَيْرِ نُحَالَةٍ مُحَضَّةٍ؛ نَصٌّ عَلَيْهِ .
وَقِيلَ : وَمِلْحٌ، وَكَذَا فِي (الرِّعَايَةِ) ^(٢) .
وَقَدْ شَمَلَهُ كَلَامُ النَّازِمِ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى- وَشَمَلَ كُلَّ مَطْعُومٍ؛ كَالْحَمَّصِ، وَالْعَدَسِ، وَنَحْوِهِمَا .

(١) الغنية، للشيخ عبد القادر الجيلاني ٢١ / ١ .

(٢) الرعاية الصغرى ٤٣١ / ٢ .

قال الشيخ تقي الدين : يُستدلُّ على كراهة الاغتسالِ بالأقواتِ بأنَّ ذلك يُفضي إلى خلطها بالأدناسِ، والأنجاسِ .

- إلى أن قال - فأما إن دعت الحاجةُ إلى استعمالِ الأقواتِ؛ مثل الدُّبغِ بدقيقِ الشعيرِ؛ أو التطبُّبِ للجربِ باللبنِ، والدَّقِيقِ، ونحو ذلك فينبغي أن يُرخصَ فيه؛ كما رُخصَ في قتلِ دُودِ القُرْ بالتَّشْمِيسِ؛ لأجلِ الحاجةِ إذ لا تكونُ حرمةُ القُوتِ أعظمَ من حرمةِ الحيوانِ .

قال : وسُئِلْتُ عن غَسْلِ الأيدي بالمِسْكِ ؟ . فقلتُ : إنه إسرافٌ بخلاف تتبعِ الدَّمِ بالفرصةِ الممسَّكةِ فإنه يسيرٌ لحاجةٍ، وهذا كثيرٌ لغيرِ حاجةٍ، فاستعمالُ الطَّيِّبِ لغيرِ التَّطَيُّبِ وغيرِ حاجةٍ؛ كاستعمالِ القُوتِ في غيرِ التَّقوتِ وغيرِ حاجةٍ، وحديثُ البقرةِ : (إنا لم نُخلَقْ للركوبِ)^(١) يُستأنسُ به في مثل هذا . انتهى .

قال ابنُ مفلح^(٢) : « وظاهرُ كلامِ الأصحابِ أنه لا يُكرهُ غَسْلُ اليَدِ بِطَيِّبٍ، ولو كثرَ لغيرِ حاجةٍ .

ويُتوجَّهُ تحريمُ الاغتسالِ بمطعُومٍ؛ كما هو ظاهرُ تعليلِ الشيخِ تقي الدينِ » . انتهى .

ولا بأسَ بالغسلِ بالنُّخالةِ الخاليةِ مِنَ الدَّقِيقِ، قال الإمامُ أحمدُ : « لا بأسَ بغسلِ اليَدِ بالنُّخالةِ؛ نحنُ نَفْعَلُهُ » .

(١) رواه البخاري (٢٣٢٤)، ومسلم (٢٣٨٨) .

(٢) في (الآداب الشرعية ٣/ ٢٠٢) .

مَسَائِلُ مِنْ هَذَا الْبَابِ مِنْ آدَابِ الْأَكْلِ وَالشَّرْبِ غَيْرَ مَا تَقَدَّمَ ذِكْرُهُ عَلَى وَجْهِ الْإِخْتِصَارِ

وَيُسْتَحَبُّ لَصَاحِبِ الطَّعَامِ أَنْ يَبَاسِطَ الْإِخْوَانَ بِالْحَدِيثِ الطَّيِّبِ،
وَالْحِكَايَاتِ الَّتِي تَلِيْقُ^(١) بِالْحَالِ؛ إِذَا كَانُوا مُنْقَبِضِينَ .

وَيَنْبَغِي أَنْ يَأْكُلَ مَعَ أَبْنَاءِ الدُّنْيَا بِالْأَدَبِ، وَمَعَ الْفُقَرَاءِ بِالِإِثَارِ، وَمَعَ
الْإِخْوَانِ بِالْإِنْبِسَاطِ، وَمَعَ الْعُلَمَاءِ بِالْعُلْمِ وَالْإِتْبَاعِ . وَحَكَى ابْنُ الْبَنَّا أَنَّ أَحْمَدَ
قَالَ : « الْأَكْلُ عَلَى ثَلَاثَةِ أَضْرُبٍ؛ بِالسُّرُورِ وَهُوَ مَعَ الْإِخْوَانِ، وَبِالِإِثَارِ وَهُوَ
مَعَ الْفُقَرَاءِ، وَبِالْمُرُوءَةِ وَهُوَ مَعَ أَبْنَاءِ الدُّنْيَا » .

وَحُكِيَ أَيْضًا عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِنَا أَنَّهُ قَالَ : فِي الْأَكْلِ ثَمَانِيَّةٌ وَعَشْرُونَ
خَصْلَةً؛ أَرْبَعٌ فَرِيضَةٌ؛ أَكْلُ الْحَلَالِ، وَالرِّضَا بِمَا قَسَمَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى،
وَالتَّسْمِيَةُ عَلَى الطَّعَامِ، وَالشُّكْرُ لِلَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَلَى ذَلِكَ .

وَأَرْبَعٌ سُنَنٌ؛ أَنْ يَأْكُلَ بِيَمِينِهِ، وَمَا يَلِيهِ، وَيَغْضُ طَرَفَهُ عَنْ جَلِيسِهِ،
وَيُؤَثِّرَ عَلَى نَفْسِهِ الْمَحْتَاجَ .

وَعَشْرُونَ أَدَبٌ؛ لَا يَأْكُلُ مُتَّكِيًا، وَلَا مُنْبِطِحًا، وَلَا مِنْ وَسْطِ الصَّحْفَةِ،
وَيَأْكُلُ بِثَلَاثِ أَصَابِعَ، وَيَلْعَقُ أَصَابِعَهُ، وَيَمْسَحُ الصَّحْفَةَ، وَيَصْغُرُ اللَّقْمَ،
وَيَجِيدُ الْمَضْغَ، وَيُطِيلُ الْبَلْعَ، وَلَا يَأْكُلُ إِلَّا عِنْدَ حُضُورِ صَاحِبِ الطَّعَامِ،
وَلَا يَأْكُلُ إِلَّا مَطْمَئِنًّا، وَيَأْكُلُ مَا يَنْثَرُ، وَيَلْفِظُ مَا بَيْنَ أَسْنَانِهِ فَيَلْقِيهِ، وَلَا يَنْفَخُ
الطَّعَامَ بَلْ يَدْعُهُ حَتَّى يَبْرُدَ، وَلَا يَتَنَفَّسُ فِيهِ، وَيَجْلِسُ مُفْتَرِشًا، وَإِنْ تَرَبَّعَ فَلَا
بَأْسَ، وَيُوسِّعُ لَجَلِيسِهِ، وَلَا يُلَقِّمُ أَحَدًا مَعَهُ إِلَّا بِإِذْنِ صَاحِبِ الطَّعَامِ، وَيَغْسِلُ

(١) فِي [لَا تَلِيْقُ] ! .

يَدَهُ إِذَا أَكَلَ، وَيَأْكُلُ كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : (حَسْبُ ابْنِ آدَمَ لَقِيمَاتِ يُقْمَنَ صُلْبَهُ، فَإِنْ غَلَبَتِ الْآدَمِيَّ نَفْسُهُ فَتُلُثَ لِلطَّعَامِ، وَتُلُثَ لِلشَّرَابِ، وَتُلُثَ لِلنَّفْسِ)^(١)؛ ذكره السامري .

فصل

يُباح الأكلُ من بيتِ القريبِ، والصَّدِيقِ من مالٍ غيرِ محرّزٍ إذا عَلِمَ، أو ظَنَّ رِضًا صاحِبِهِ بذلكَ نَظَرًا إلى العَادَةِ .
وما يُذكرُ عن أحمدَ من الاستِئْذانِ فمحمُولٌ عَلَى الشَّكِّ في رِضَا صاحِبِهِ، أو عَلَى الوَرَعِ .

قال ابنُ الجوزي : إنَّ اللهَ -سُبْحَانَهُ وتعالى- أَباحَ الأكلَ من بُيوتِ القَرَابَاتِ المذكُورينَ؛ لجرَيانِ العَادَةِ ببَدَلِ طَعَامِهِمْ لَهُمْ . فَإِنْ كَانَ الطَّعَامُ وَرَاءَ حِرْزٍ لم يَجْزِ هُنَاكَ ذَلِكَ الحِرْزُ . قال : وكانَ الحَسَنُ، وَقَتَادَةُ يريانَ الأكلَ من طَعَامِ الصَّدِيقِ بغيرِ استِئْذانٍ جائِزٌ . انتهى .

وَسُئِلَ أحمدٌ عن قولِهِ تعالى : ﴿لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَى حَرَجٌ﴾ - إلى قولِهِ -
أَوْ صَدِيقِكُمْ^(٢) فقال : «إِذَا أُذِنَ لَكَ فَلَا بَأْسَ؛ لِأَنَّ هَؤُلَاءِ كَانُوا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيُتَحَرَّجُونَ أَنْ يَأْكُلُوا، فَرُخِّصَ لَهُمْ» .

وَسُئِلَ أَيْضًا : أَيَأْكُلُ الرَّجُلُ مِنْ بَيْتِ أَهْلِهِ؛ بَيْتَ عَمِّهِ، أَوْ خَالِهِ، أَوْ غَيْرِهِمْ مِنْ أَهْلِهِ^(٣) بغيرِ إِذْنِهِمْ ؟، قال : «لَا يَأْكُلُ إِلَّا بِإِذْنِهِمْ» .

(١) رواه الإمام أحمد، والنسائي، وابن ماجه، والترمذي . وتقدم قريباً .

(٢) النور : ٦١ .

(٣) في الأصلين [أهل]، والصواب ما أثبت من (الأدب) .

فصل

وَيَنُوي بِأَكْلِهِ التَّقْوَى عَلَى التَّقْوَى، وَطَاعَةِ الْمَوْلَى سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى .
وَقَدْ يُقَالُ : يُسْنِمِلُ عِنْدَ أَكْلِ كُلِّ لُقْمَةٍ .

قال إسحاق بن إبراهيم : تَعَشَيْتُ مَرَّةً أَنَا وَأَبُو عَبْدِ اللَّهِ -يعني أحمد-
وَقَرَابَةً لَهُ، فَجَعَلْنَا لَا نَتَكَلَّمُ وَهُوَ يَأْكُلُ، ويقول : « الْحَمْدُ لِلَّهِ، وَبِسْمِ اللَّهِ »،
ثم قال : « أَكَلْتُ وَحَدَّ خَيْرٌ مِنْ أَكَلٍ وَصَمْتٍ » .
وَرَوَى الْخَلَالُ بِإِسْنَادِهِ عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ أَنَّهُ قَالَ لِبَعْضِ قَوْمٍ أَكَلُوا مَعَهُ :
« يَا بَنِيَّ لَا تَدْعُوا أَنْ تَأْدِمُوا طَعَامَكُمْ بِذِكْرِ اللَّهِ؛ أَكَلْتُ وَحَدَّ خَيْرٌ مِنْ أَكَلٍ
وَصَمْتٍ » .

وكذا قال خالد بن معدان التابعي الثقة الفقيه الصالح .
وَلَا يَأْكُلُ مَا شُرِبَ عَلَيْهِ الْخَمْرُ، وَلَا مَخْتَلِطًا بِحَرَامٍ بِلَا ضَرُورَةٍ .
وَلَا يُفْسِحُ لِغَيْرِهِ عَلَى الطَّعَامِ إِلَّا بِإِذْنِ صَاحِبِ الطَّعَامِ؛ ذَكَرَهُ ابْنُ حَمْدَانَ،
وَتَقَدَّمَ أَنَّهُ لَا يُلْقَمُ أَحَدًا يَأْكُلُ مَعَهُ إِلَّا بِإِذْنٍ ^(١) .
وَإِنْ كَانَ فِي كَلَامِهِمْ مَا يَدُلُّ عَلَى جَوَازِهِ فَالْأَوَّلَى الْكَفُّ؛ لَمَّا فِيهِ مِنَ
الْإِقْدَامِ عَلَى طَعَامِهِ بِبَعْضِ التَّصَرُّفِ .
وَفِي مَعْنَى ذَلِكَ تَقْدِيمُ بَعْضِ الضَّيْفَانِ مَا لَدَيْهِ، وَنَقْلُهُ إِلَى الْبَعْضِ الْآخَرِ،
لَكِنْ لَا يَنْبَغِي لِفَاعِلٍ ذَلِكَ أَنْ يُسْقِطَ حَقَّ جَلِيسِهِ مِنْ ذَلِكَ .
وَذَكَرَ فِي (الْمَغْنِيِّ) ^(٢) أَنَّ الضَّيْفَ لَا يَمْلِكُ الصَّدَقَةَ بِمَا أُذِنَ لَهُ فِي أَكْلِهِ .

(١) انظر ص ٣٤٦ .

(٢) المغني ٤٣٣/١٢ .

وَقَالَ : إِنْ حَلَفَ لَا يَهَبُهُ فَأُضَافَهُ لَمْ يَحْنَثْ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُمَلِّكْهُ شَيْئاً، وَإِنَّمَا أَبَاحَهُ الْأَكْلَ، وَلِهَذَا لَا يَمْلِكُ التَّصَرُّفَ فِيهِ بغيرِ [إِذْنِهِ] . وَذَلِكَ لِأَنَّ الْأَصْلَ عَدَمُ جَوَازِ التَّصَرُّفِ فِي مَالِ الْغَيْرِ بغيرِ [إِذْنِهِ]^(١)، خُولِفَ فِي أَكْلِهِ مِنْهُ لِإِذْنِهِ فِيهِ، يَبْقَى مَا سِوَاهُ عَلَى الْأَصْلِ، وَلَا يَلْزَمُ مِنَ الْإِذْنِ [فِي الْأَذْنَى الْإِذْنَ]^(٢) فِي الْأَعْلَى، وَحَقُّ الْآدَمِيِّ مَبْنِيٌّ عَلَى الشُّحِّ وَالضُّيْقِ .

وَمَقْتَضَى هَذَا التَّلْعِيلُ التَّحْرِيمَ .

وَقَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ الْقَادِرِ^(٣) : «يُكْرَهُ» .

وَتَلْخِيصُ ذَلِكَ أَنَّ الضَّيْفَ لَا يَمْلِكُ مَا لَمْ تَجْرِ الْعَادَةُ بِفَعْلِهِ . وَمَا جَرَتْ بِهِ الْعَادَةُ وَلَمْ تَخَالَفْهُ قَرِينَةٌ؛ كَتَلْقِيمِ^(٤) بَعْضِ بَعْضاً، وَتَقْدِيمِ طَعَامٍ، وَإِطْعَامِ سِنْتُورٍ، وَكَلْبٍ، وَنَحْوِ ذَلِكَ، فَإِنْ عَلِمَ رِضَا رَبِّهِ بِذَلِكَ جَازَ . وَإِلَّا فَوْجَهُانَ، وَالْأُولَى جَوَازُهُ .

وَقَالَ الْحَنْفِيَّةُ : يَحْرَمُ رَفْعُ الْمَائِدَةِ إِلَّا بِإِذْنِ صَاحِبِهَا؛ لِأَنَّهُ مَا ذُوُّهُ بِالْأَكْلِ [لَا]^(٥) بِالرَّفْعِ .

(١) مَا بَيْنَ الْمَعْكُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنَ الْأَصْلَيْنِ مَعاً، وَهُوَ مُثَبَّتٌ مِنَ (الْآدَابِ)، وَ(الْمَغْنَى) .

(٢) مَا بَيْنَ الْمَعْكُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنَ الْأَصْلَيْنِ، وَهُوَ مُثَبَّتٌ مِنَ (الْآدَابِ) .

(٣) الْغَنِيَّةُ، لِلشَّيْخِ عَبْدِ الْقَادِرِ الْجِيلَانِيِّ ٢١ / ١ .

(٤) فِي أ [كَتْقْدِيمٍ] .

(٥) [لَا] سَاقِطٌ مِنْ ب .

فصل

وَلَا بَأْسَ بِالنَّهْدِ، قَدْ تَنَاهَدَ الصَّالِحُونَ؛ كَانَ الْحَسَنُ إِذَا سَافَرَ أَلْقَى مَعَهُمْ وَيَزِيدُ أَيْضًا بِقَدْرِ مَا يُلْقِي ^(١) فِي السَّرِّ ^(٢).

وَمَعْنَى (النَّهْدُ) أَنْ يُخْرِجَ كُلُّ وَاحِدٍ مِنَ الرِّفْقَةِ شَيْئًا مِنَ التَّفَقَّةِ يَدْفَعُوهُ إِلَى رَجُلٍ يُنْفِقُ عَلَيْهِمْ مِنْهُ، وَيَأْكُلُونَ جَمِيعًا. وَإِنْ أَكَلَ بَعْضُهُمْ أَكْثَرَ مِنْ بَعْضٍ فَلَا بَأْسَ.

وَيَفَارِقُ (النُّشَارُ) ^(٣)؛ لِأَنَّهُ يُؤْخَذُ بِنَهَبٍ، وَتَسَالِبٍ، وَتَجَادِبٍ، بِخِلَافِ هَذَا. فَعَلَى هَذَا لَوْ وُجِدَتْ هَذِهِ الْأُمُورُ فِي التَّنَاهُدِ كَرِهَ فِي [أَشْهَر] ^(٤) الرُّوَايَتَيْنِ. وَهَلْ تَجُوزُ الصَّدَقَةُ مِنْهُ؟ قَالَ أَحَدُ: «أَرْجُو أَنْ لَا يَكُونَ بِهِ بَأْسٌ، لَمْ يَزَلِ النَّاسُ يَفْعَلُونَ ذَلِكَ»، فَتَنَظَّرَ أَحْمَدُ إِلَى الْعُرْفِ، وَالْعَادَةِ فِي هَذَا. وَعَلَى هَذَا يَتَوَجَّهُ صَدَقَةُ أَحَدِ الشَّرِيكَيْنِ بِمَا يُتَسَامَحُ بِهِ عَادَةً، وَعُرْفًا، وَالْمُضَارِبُ، وَالضَّيْفُ، وَنَحْوُ ذَلِكَ.

(١) فِي ب [يُقَى].

(٢) انْظُرْ صَحِيحَ الْبُخَارِيِّ فِي (كِتَابِ الشَّرِكَةِ)، بَابِ (الشَّرِكَةِ فِي الطَّعَامِ وَالنَّهْدِ وَالْعُرُوضِ وَكَيْفِ قِسْمَةِ مَا يَكَالُ وَيُوزَنُ مَجَازَةً أَوْ قَبْضَةً لَمَّا يَرِ الْمُسْلِمُونَ فِي النَّهْدِ بِأَسَا أَنْ يَأْكُلَ هَذَا بَعْضًا وَهَذَا بَعْضًا).

(٣) (النُّشَارُ): هُوَ مَا يُنْثَرُ عَلَى النَّاسِ هَبَّةً مِنَ الْأَمْوَالِ، أَوْ الْأَطْعَمَةِ فِي الْعُرْسِ وَغَيْرِهِ، فَيَلْتَقِطُوه. [المطلع، للبعلي ص ٣٢٩، الدر النقي، لابن عبد الهادي ٦٥٩/٢].

(٤) فِي الْأَصْلَيْنِ مَعًا [أَشْرَ]، وَلَعَلَّ الصَّوَابَ مَا أَثْبَتَ.

فَإِنَّ الْأَشْهَرَ - فِي الْمَذْهَبِ - فِي حُكْمِ التَّقَاطُ النَّشَارِ الْكَرَاهَةُ. وَالرُّوَايَةُ الثَّانِيَةُ أَنَّهُ مَبَاحٌ. [انْظُرْ: الشَّرْحُ الْكَبِيرُ، وَالْإِنْصَافُ ٣٤٨/٢١].

فصل

يُكرَهُ مَسْحُ الْأَصَابِعِ، وَالسُّكِينِ فِي الْخُبْزِ .
وَأَنْ يَأْكُلَ مَا انْتَفَخَ مِنَ الْخُبْزِ، وَوَجْهَهُ، وَيَتْرَكَ الْبَاقِي .
قَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ : وَلَا يَحُجُّ رَفِيقَهُ أَنْ يَقُولَ لَهُ : « كُلْ »، بَلْ يَنْبَسِطُ،
وَلَا يَتَصَّعُّ بِالْانْقَبَاضِ .

وَلَا يَفْعَلُ مَا يَسْتَقْدِرُهُ مِنْ غَيْرِهِ؛ فَلَا يَنْفَضُ يَدَهُ فِي الْقَصْعَةِ، وَلَا يُقَدِّمُ
رَأْسَهُ إِلَيْهَا عِنْدَ وَضْعِ اللَّقْمَةِ فِيهِ، وَإِذَا خَرَجَ شَيْءٌ مِنْ فِيهِ لِيَرْمِيَ بِهِ صَرَفَ
وَجْهَهُ عَنِ الطَّعَامِ، وَأَخَذَهُ بِيَسَارِهِ، وَلَا يَغْمَسُ بَقِيَّةَ اللَّقْمَةِ الَّتِي أَكَلَ مِنْهَا فِي
الْمَرْقَةِ، وَلَا يَغْمَسُ اللَّقْمَةَ الدَّسِيمَةَ فِي الْخَلِّ، وَلَا الْخَلَّ فِي الدَّسِيمَةِ، فَقَدْ يَكْرَهُهُ
غَيْرُهُ . انْتَهَى .

وَعَدَا الْإِمَامُ أَحْمَدُ مُحَمَّدَ بْنَ جَعْفَرِ الْقَطِيعِيِّ وَأَبَاهُ، قَالَ مُحَمَّدٌ : فَجَعَلْتُ
أَكُلُ؛ وَفِيَّ انْقَبَاضٌ لِمَكَانِ أَحَدٍ، قَالَ : فَقَالَ لِي : « كُلْ، وَلَا تَحْتَشِمْ »، قَالَ :
فَجَعَلْتُ^(١) أَكُلُ، قَالَهَا ثَلَاثًا أَوْ مَرَّتَيْنِ، ثُمَّ قَالَ فِي الثَّالِثَةِ : « يَا بُنَيَّ كُلْ؛ فَإِنْ
الطَّعَامُ أَهْوَنُ مِمَّا يَحْلَفُ عَلَيْهِ » .

(١) فِي الْأَصْلَيْنِ [جَعَلَ]، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَ مِنَ (الْآدَابِ الشَّرْعِيَّةِ) .

فصل

يُسْتَحَبُّ تَقْدِيمُ الطَّعَامِ إِلَى الْإِخْوَانِ .

وَيُقَدَّمُ مَا حَضَرَ مِنْ غَيْرِ تَكْلُفٍ .

وَلَا يَسْتَأْذِنُهُمْ فِي التَّقَدُّمِ، بَلْ يُقَدَّمُ مِنْ غَيْرِ اسْتِئْذَانٍ .

وَمِنْ التَّكْلِيفِ أَنْ يُقَدَّمُ جَمِيعَ مَا عِنْدَهُ .

وَمِنْ آدَابِ الزَّائِرِ أَنْ لَا يَقْتَرِحَ طَعَامًا بَعِينَهُ، وَإِنْ خُيِّرَ بَيْنَ طَعَامَيْنِ اخْتَارَ الْأَيْسَرَ، إِلَّا أَنْ يَعْلَمَ أَنْ مُضَيِّقَهُ يُسَرُّ بِاقْتِرَاحِهِ، وَلَا يَقْصُرُ عَنْ تَحْصِيلِ ذَلِكَ .

وَيَنْبَغِي أَنْ لَا يَقْصِدَ بِالْإِجَابَةِ إِلَى الدَّعْوَةِ نَفْسَ الْأَكْلِ، بَلْ يَنْوِي بِهِ الْاِقْتِدَاءَ بِالسُّنَّةِ، وَإِكْرَامَ أَخِيهِ الْمُؤْمِنِ، وَيَنْوِي صَيَانَةَ نَفْسِهِ عَنْ مُسِيءِ الظَّنِّ بِهِ^(١)؛ فَرُبَّمَا قِيلَ عَنْهُ إِذَا امْتَنَعَ : « هَذَا مُتَكَبِّرٌ » .

وَلَا يُكْثِرُ النَّظَرَ إِلَى الْمَكَانِ الَّذِي يَخْرُجُ مِنْهُ الطَّعَامُ؛ فَإِنَّهُ دَلِيلٌ عَلَى الشَّرِّهِ .

وَمِنْ آدَابِ إِحْضَارِ الطَّعَامِ تَعْجِيلُهُ، وَتَقْدِيمُ الْفَاكِهَةِ قَبْلَ غَيْرِهَا؛ لِأَنَّهُ أَصْلَحُ فِي بَابِ الطَّبَبِ، وَقَدْ قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ وَفَكَهَهُ مِمَّا يَتَخِمَّوْنَ ﴾ ۝ وَلَحْمِ طَيْرٍ مِمَّا يَشْتَبَهُونَ ۝^(٢) .

قَالَ هَذَا كُلُّهُ ابْنُ الْجُوزِيِّ .

(١) فِي أ [مُسِيءٌ بِهِ الظَّنُّ] .

(٢) الْوَاقِعَةُ : ٢١، ٢٠ .

فصل

قال النبي ﷺ : (إِنْ اللَّهَ يَبْغِضُ أَهْلَ الْبَيْتِ اللَّحْمِينَ)^(١) .

قيل : هم الذين يُكثِرُونَ أَكْلَ لحومِ الناسِ بالغيبة، ورُوي عن سُفيانِ الثوري . وقيل : هم الذين يُكثِرُونَ أَكْلَ اللحم .

قال الشيخ عبدُ القادر^(٢)، وغيره : « وَيُكْرَهُ الْأَكْلُ عَلَى الطَّرِيقِ » .

قال : وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يَبْدَأَ بِالْمِلْحِ، وَيَخْتَمُ بِهِ . قال الشيخ تقي الدين : فَقَدْ رَأَى الْمِلْحَ .

قال الشيخ عبدُ القادر^(٣) : وَمِنْ الْأَدَبِ أَنْ لَا يَكْثَرَ النَّظَرُ إِلَى وَجْهِهِ الْآكِلِينَ؛ لِأَنَّهُ مِمَّا يَحْشَمُهُمْ .

وَلَا يَتَكَلَّمُ عَلَى الطَّعَامِ مِمَّا يُسْتَقْدَرُ مِنَ الْكَلَامِ، وَلَا بِمَا يُضْحِكُهُمْ؛ خَوْفًا عَلَيْهِمْ مِنَ الشَّرْقِ، وَلَا بِمَا يَحْزَنُهُمْ؛ لئَلَّا يُنْغَصَّ عَلَى الْآكِلِينَ أَكْلُهُمْ . وَيُكْرَهُ إِخْرَاجُ شَيْءٍ مِنْ فِيهِ وَرَدُّهُ إِلَى الْقَصْعَةِ .

وَلَا يَمْسَحُ يَدَهُ بِالْخُبْزِ . وَلَا يَسْتَبْدِلُهُ . وَلَا يَخْلِطُ طَعَامًا بِطَعَامٍ . وَلَا يَجُوزُ لَهُ ذَمُّ الطَّعَامِ . وَلَا لِصَاحِبِ الطَّعَامِ اسْتِحْسَانُهُ وَمَدْحُهُ، وَلَا تَقْوِيئُهُ؛ لِأَنَّهُ دَنَاءَةٌ . انتهى . والقول بالكراهة أولى .

وَقَالَ أَيْضًا^(٤) : وَلَا يَرْفَعُ يَدَهُ حَتَّى يَرْفَعُوا أَيْدِيَهُمْ إِلَّا أَنْ يَعْلَمَ مِنْهُمْ الْإِنْسَاطَ إِلَيْهِ، وَلَا يَتَكَلَّفُ ذَلِكَ .

(١) رواه البيهقي في (شعب الإيمان ٥٦٦٨) .

(٢) الغنية، للشيخ عبد القادر الجيلاني ٢٠ / ١ .

(٣) الغنية، للشيخ عبد القادر الجيلاني ٢١ / ١ .

(٤) أي الشيخ عبد القادر الجيلاني في (الغنية ٢١ / ١) .

وَقَالَ ابْنُ حَامِدٍ : مِنَ السُّنَّةِ لَمَنْ أَرَادَ الْأَكْلَ أَنْ يَخْلَعَ نَعْلَيْهِ، وَرَوَى فِيهِ حَدِيثًا، وَالْأَكْلُ عَلَى السُّفْرِ أَوَّلَى مِنَ الْأَكْلِ عَلَى الْخَوَانِ . انتهى .
وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُجْلِسَ غُلَامَهُ مَعَهُ عَلَى الطَّعَامِ، فَإِنْ لَمْ يَجْلِسْ لَقَمَهُ .
وَيُسْتَحَبُّ الْأَكْلُ مَعَ الْجَمَاعَةِ، وَلَا يَرْفَعُ يَدَهُ قَبْلَهُمْ .
قَالَ الْأَمْدِيُّ : وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَتْرُكَ تَحْتَ الصَّحْفَةِ شَيْءٌ مِنَ الْخُبْزِ؛ نَصٌّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ فِي رِوَايَةِ مُهْنَا .

وَقَالَ : السُّنَّةُ أَنْ يَأْكُلَ بِيَدِهِ، وَلَا يَأْكُلُ بَمَلْعَقَةٍ، وَلَا غَيْرَهَا، وَمَنْ أَكَلَ بَمَلْعَقَةٍ وَغَيْرِهَا أَخْلَ بِالْمُسْتَحَبِّ وَجَازَ . انتهى .
وَقِيلَ لِأَحْمَدَ : إِنْ أَبَا مَعْمَرٍ قَالَ : إِنْ أَبَا أُسَامَةَ قَدَّمَ إِلَيْهِمْ خُبْزًا، فَكَسَّرَهُ، قَالَ : « هَذَا لثَلَا يَعْرِفُوا كَمْ يَأْكُلُونَ » .

فصل

نَهَى النَّبِيُّ ﷺ أَنْ يُقَامَ عَنِ الطَّعَامِ حَتَّى يُرْفَعَ ^(١)، وَفِي رِوَايَةٍ : (إِذَا وُضِعَتِ الْمَائِدَةُ فَلَا يَقُمْ أَحَدُكُمْ حَتَّى تُرْفَعَ الْمَائِدَةُ، وَلَا يَرْفَعُ يَدًا وَإِنْ شَبِعَ حَتَّى يَفْرُغَ الْقَوْمُ، وَلْيُعْذِرْ؛ فَإِنَّ الرَّجُلَ يُخْجِلُ جَلِيسَهُ فَيَقْبِضُ يَدَهُ، وَعَسَى أَنْ يَكُونَ لَهُ فِي الطَّعَامِ حَاجَةٌ) ^(٢) .

وَقَالَ : (إِنْ مِنْ السَّرَفِ أَنْ تَأْكُلَ كُلَّمَا اشْتَهَيْتَ) ^(٣) رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ، وَغَيْرُهُ؛ وَفِيهِنَّ ضَعْفٌ .

(١) رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ (٣٢٩٤) . مِنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا- .

(٢) رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ (٣٢٩٥) . مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا- .

(٣) رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ (٣٣٥٢) . مِنْ حَدِيثِ أَنَسٍ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- .

فصل

أَتَى النَّبِيُّ ﷺ بِتَمْرٍ عَتِيقٍ، فَجَعَلَ يَفْتِّشُهُ يُخْرِجُ السُّوسَ مِنْهُ . إسناده ثقات، رواه أبو داود، والبيهقي^(١) .

قال^(٢) : « وَرُوي عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي النَّهْيِ عَنْ شَقِّ الثَّمَرَةِ^(٣) عَمَّا فِي جَوْفِهَا^(٤) . فَإِنْ صَحَّ فِيشْبُهُ أَنْ يَكُونَ الْمُرَادُ إِنْ كَانَ الثَّمَرُ جَدِيداً، وَالَّذِي رَوَيْنَاهُ فِي الْعَتِيقِ » .

وَعَنْ أَنَسٍ أَنَّهُ كَانَ يَكْرَهُ أَنْ يَضَعَ التَّوَى مَعَ الثَّمَرِ عَلَى الطَّبَقِ ذَكَرَهُ الْبَيْهَقِيُّ^(٥) . قَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ : « لَا يَجْمَعُ بَيْنَ التَّوَى وَالثَّمَرِ فِي طَبَقٍ، وَلَا يَجْمَعُهُ فِي كَفِّهِ، بَلْ يَضَعُهُ مِنْ فِيهِ عَلَى ظَهْرِ كَفِّهِ، ثُمَّ يَلْقِيهِ، وَكَذَا كُلُّ مَا لَهُ عَجَمٌ وَثَقُلٌ » .

وَيُبَاحُ أَكْلُ فَاكِهِةٍ مُسَوَّسَةٍ، وَمُدَوْدَةٍ بَدَوْدِهَا، وَبَاقِلَاءٍ بِدَبَابِيهِ، وَخِيَارٍ وَقَنَاءٍ، وَحُبُوبٍ، وَخَلٍ، ذَكَرَهُ فِي (الرعاية) .

وَظَاهِرُ هَذَا أَنَّهُ لَا يُبَاحُ أَكْلُهُ^(٦) مُنْفَرِداً، وَذَكَرَ بَعْضُ الْمُتَأَخِّرِينَ فِيهِ وَجْهَيْنِ مِنْ غَيْرِ تَفْصِيلٍ .

وَيُسْنُ إِذَا أَكَلَ عِنْدَ الرَّجُلِ طَعَاماً أَنْ يَدْعُو لَهُ .

(١) رواه أبو داود (٣٨٣٢)، والبيهقي في (السنن الكبرى ٧/ ٢٨١) .

(٢) أي البيهقي، انظر : (السنن الكبرى ٧/ ٢٨١) .

(٣) في الأصلين [التمر]، والصواب ما أثبت من (السنن الكبرى للبيهقي) .

(٤) رواه البيهقي (٧/ ٢٨١) .

(٥) (السنن الكبرى للبيهقي ٧/ ٢٨١) .

(٦) أي أكل سوسٍ، ودودٍ، وذبابٍ الطعام وحده .

فصل

قال ابن عَقيـل : ويُكرَهُ لأهل المُرُوءات والفَضائل التَّسَرُّعُ إلى إجابَةِ الطَّعامِ، والتَّسامُحُ بِحُضورِ الوِلائمِ غيرِ الشرعية؛ فإنَّه يورث ذِكاةً، وإسقاطَ الهَيبة مِن نفوسِ الناسِ . انتهى .

حِكَايَة

دَعَا رَجُلٌ الإمامَ أَحْمَدَ، فقال : تَرى أَن تعصيني بَعْدَ الإِجابَةِ ؟، قال : « لا »، فذهبَ الرَّجُلُ فأقَعَدَ مع أَحْمَدَ مَنْ لم يَشْتَهُ أَحْمَدُ أَن يَقْعَدَ مَعَهُ، فقال أَحْمَدُ عند ذلك : « رَحِمَ اللهُ ابنَ سَيرين فَإِنَّهُ قال : « لا تُكْرِمْ أَخَاكَ بِمَا يَشُقُّ عَلَيْهِ »، لكن أَخِي هذا أَكْرَمَنِي بِمَا يَشُقُّ عَلَيَّ » .

وَقَالَ ابنُ الجوزي : لا تدعو مَنْ تشقُّ عليه الإِجابَةُ، وإذا حَضَرَ تأذَى مِنَ الحاضرين بسببِ مِنَ الأسبابِ .

وَقَالَ : فَإِن كان الطَّعامُ حَرَامًا فليمتنع مِنَ الإِجابَةِ، وكَذَلِكَ إذا كان الدَّاعي ظالماً، أو فاسِقاً، أو مُبتدعاً، أو مفاخِراً بدعوته .

وَقَالَ أيضاً : إذا كَانَ في الضَّيِّفَةِ مُبتدِعٌ يتكلَّمُ في بدعته لم يجزِ الحُضورُ مَعَهُ؛ إلا لَمَن يُقَدِّمُ عَلَى الرَّدِّ عَلَيْهِ . وإن لم يتكلَّمِ المُبتدِعُ جاز الحُضورُ مع إظهار الكراهَةِ لَهُ، والإِعراضِ عَنْهُ .

وإن كان هناك مُضحِكٌ بالفُحشِ، والكَذِبِ لم يجب الحُضورُ، ويجب الإنكارُ . فَإِن كَانَ ذلكَ مَزْحاً لا كَذِبَ فِيهِ، ولا فُحشاً أبِيحَ ما يَقِلُّ مِنَ ذلكَ، وأما اتِّخاذهُ صِناعَةً، وعادةً فَيَمْتَنَعُ .

وَذَكَرَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ أَنَّهُ لا يَنْبَغِي أَن يَجِيبَ دَعْوَةَ مَنْ لا يُصَلِّي .

فصل

قال النبي ﷺ : (إِنْ مِنْ السُّنَّةِ أَنْ يُخْرِجَ الرَّجُلَ مَعَ ضَيْفِهِ إِلَى بَابِ الدَّارِ) .
رواه ابنُ ماجه، وغيره بإسنادٍ ضَعِيف^(١) .

وَرَوَى أَبُو بَكْرٍ ابْنُ أَبِي الدُّنْيَا : قَالَ أَبُو [عُبَيْدَةَ]^(٢) الْقَاسِمُ بْنُ سَلَامٍ زَرْتُ
أَحْمَدَ بْنَ حَنْبَلٍ، فَلَمَّا دَخَلْتُ عَلَيْهِ بَيْتَهُ قَامَ فَاعْتَنَقَنِي، وَأَجْلَسَنِي فِي صَدْرِ مَجْلِسِهِ،
فَقُلْتُ : يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ أَلَيْسَ يُقَالُ : « صَاحِبُ الْبَيْتِ، [أَوْ الْمَجْلِسِ] »^(٣) أَحَقُّ
بِصَدْرِ بَيْتِهِ أَوْ مَجْلِسِهِ ؟، قَالَ : « نَعَمْ، يَقْعُدُ وَيُقْعَدُ مَنْ يَرِيدُ »، قَالَ : قُلْتُ فِي
نَفْسِي : خُذْ يَا أَبَا عُبَيْدَةَ إِلَيْكَ فَائِدَةً .

ثُمَّ قُلْتُ : يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ لَوْ كُنْتُ آتِيكَ عَلَى حَقٍّ مَا تَسْتَحِقُّ لِأَتِيكَ كُلَّ
يَوْمٍ، فَقَالَ : « لَا تَقُلْ ذَلِكَ؛ فَإِنَّ لِي إِخْوَانًا مَا أَلْقَاهُمْ فِي كُلِّ سَنَةٍ إِلَّا مَرَّةً أَنَا
وَائِقٌ فِي مَوَدَّتِهِمْ مِمَّنْ أَلْقَى كُلَّ يَوْمٍ »، قُلْتُ : هَذِهِ أُخْرَى يَا أَبَا عُبَيْدَةَ .
فَلَمَّا أَرَدْتُ الْقِيَامَ، قَامَ مَعِيَ، قُلْتُ : لَا تَفْعَلْ يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ، فَقَالَ : قَالَ
الشَّعْبِيُّ : « مِنْ تَمَامِ زِيَارَةِ الزَّائِرِ أَنْ يَمْشِيَ مَعَهُ إِلَى بَابِ الدَّارِ، وَيَأْخُذَ بِرُكَابِهِ »،
قُلْتُ : يَا أَبَا عَبْدِ اللَّهِ مِمَّنْ عَنِ الشَّعْبِيِّ ؟، قَالَ : « ابْنُ أَبِي زَائِدَةَ عَنْ مَجَالِدٍ^(٤)
عَنِ الشَّعْبِيِّ »، قَالَ : قُلْتُ : يَا أَبَا عُبَيْدَةَ هَذِهِ ثَالِثَةٌ .

(١) رواه ابن ماجه (٣٣٥٨)، والقضاعي في (مسند الشهاب ١١٤٩)، وابن حبان في (المجروحين ٣٤٤/١)، والبيهقي في (الشعب رقم: ٩٦٤٩)، وقوام السنة في (الترغيب والترهيب ٢٠٤٩) من حديث أبي هريرة ؓ . وانظر (العلل المتناهية لابن الجوزي ٣٦/٢) .

(٢) في الأصلين [أبو القاسم بن سلام]، والصواب ما أثبت .

(٣) من أ .

(٤) في الأصلين معاً [مجادر]، والتصويب من (تهذيب الكمال ٣٣/١٤) .

وَرُوِيَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ مَرْفُوعاً : (مِنْ أَخَذَ بِرِكَابِ رَجُلٍ لَا يَرْجُوهُ ، وَلَا يَخَافُهُ غُفِرَ لَهُ)^(١) ، وَمَسَكَ ابْنُ عَبَّاسٍ بِرِكَابِ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ ، فَقَالَ : « أَتَمْسِكُ لِي وَأَنْتَ ابْنُ عَمِّ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ؟ » ، فَقَالَ : « إِنَّا هَكَذَا نَصْنَعُ بَعْلَمَائِنَا » .
 قَالَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ : وَيَنْبَغِي أَنْ يَتَوَاضَعَ فِي مَجْلِسِهِ إِذَا حَضَرَ لَا^(٢) يَتَصَدَّرُ .
 وَإِنْ عَيَّنَ لَهُ صَاحِبُ الْبَيْتِ مَكَاناً لَا يَتَعَدَّاهُ .

فصل

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : ﴿ فَإِذَا طَعِمْتُمْ فَانْتَشِرُوا ﴾^(٣) ؛ أَيِ فَاخْرَجُوا ﴿ وَلَا مُسْتَقْبِسِينَ الْحَدِيثِ ﴾ ؛ أَيِ طَالِبِينَ الْأَنْسِ لِحَدِيثٍ . قَالَ الْحَسَنُ : « نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ فِي الثَّقَلَاءِ » . قَالَ السُّدِّيُّ : « ذَكَرَ اللَّهُ الثَّقَلَاءَ فِي الْقُرْآنِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَإِذَا طَعِمْتُمْ فَانْتَشِرُوا ﴾ » .
 وَيَنْبَغِي لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَجْتَهِدَ فِي أَنْ لَا يُسْتَثْقَلَ ؛ فَإِنْ فِي ذَلِكَ أَذَى لَهُ ، وَلِغَيْرِهِ ، فَاَلْمُؤْمِنُ سَهْلٌ لِينٌ . فَأَمَّا إِنْ دَلَّتْ قَرِينَةُ الْإِذْنِ فِي الْجُلُوسِ جَازٌ .
 قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ : سُئِلَ جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ : الْمُؤْمِنُ يَكُونُ بَغِيضاً ؟ ، قَالَ : « لَا يَكُونُ ، وَلَكِنْ يَكُونُ ثَقِيلاً » . وَكَانَ أَبُو هُرَيْرَةَ ؓ إِذَا اسْتَثْقَلَ رَجُلًا قَالَ : « اللَّهُمَّ اغْفِرْ لَنَا ، وَلَهُ ، وَأَرْحِنَا مِنْهُ » .

(١) ذَكَرَ هَذَا الْحَدِيثَ الذَّهَبِيُّ فِي (مِيزَانِ الْإِعْتِدَالِ ٣/ ٢٠٩) فِي تَرْجُمَةِ عُمَرَ بْنِ عَامِرٍ الْبَصْرِيِّ وَنَسَبَهُ لِلْخَطِيبِ الْبَغْدَادِيِّ . قَالَ ابْنُ حَجَرٍ : " الْعَجَبُ مِنَ الْخَطِيبِ كَيْفَ رَوَى هَذَا وَعِدَّةَ أَحَادِيثَ مِنْ غَمَطِهِ ، وَلَا يَبِينُ سَقُوطَهَا فِي تَصَانِيفِهِ " [لِسَانُ الْمِيزَانِ ٦/ ١١٩] .

(٢) فِي أ [أَنْ لَا] .

(٣) الْأَحْزَابُ : ٥٣ .

وَكَانَ حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ إِذَا رَأَى مَا يَسْتَتِقِلُهُ قَالَ : ﴿ رَأَيْنَا أَكْشِيفَ عَنَّا أَلْعَذَابِ إِنَّا مُؤْمِنُونَ ﴾^(١) . وعن حمَّاد أيضاً أنه قال : « الصَّوْمُ فِي الْبُسْتَانِ مِنَ الثَّقَلِ »^(٢) .
وَسَلَّمَ ثَقِيلٌ عَلَى إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ الْقَارِيِّ^(٣) صَاحِبِ هَارُونَ، فَقَالَ لَهُ :
« يَا هَذَا ! قَدْ وَاللَّهِ بَلَغْتَ مِنِّي الْأَذَى، أَسْلَفَنِي سَلَامُ شَهْرٍ، وَأَرْحَنِي مِنْكَ » .

قَالَ :

وَقُلْ فِي انْتِبَاهٍ^(٤) وَالصَّبَّاحِ فِي الْمَسَاءِ

وَنَوْمٍ مِنَ الْمَرْوِيِّ مَا شِئْتَ تَهْتَدِ

تَمَّا يَنْبَغِي أَنْ يَحَافِظَ عَلَيْهِ الْأَذْكَارُ الْوَارِدَةُ، وَاسْتِعْمَالَ كُلِّ مِنْهَا فِي مَحَلِّهِ؛
فِيَسْتَعْمَلُ الْأَذْكَارَ الْوَارِدَةَ فِي الصَّبَّاحِ، وَالْمَسَاءِ، وَالنَّوْمِ، وَالْإِنْتِبَاهِ، وَالْأَكْلِ،
وَالشُّرْبِ، وَعِنْدَ الرُّكُوبِ، وَفِي السَّفَرِ، وَالْمَشْيِ، وَعِنْدَ الْخَلَاءِ، وَالْخُرُوجِ مِنْهُ،
وَعِنْدَ دُخُولِ الْمَسْجِدِ، وَعِنْدَ الْخُرُوجِ مِنْهُ، وَعِنْدَ الْجَمَاعِ، وَالرَّيْحِ، وَالْمَطَرِ،
وَعِنْدَ دُخُولِ الْمَنْزِلِ، وَالْخُرُوجِ مِنْهُ، وَلِبَسِ الْقَمِيصِ، وَبَعْدَ الْأَذَانِ، وَعِنْدَ رُؤْيَةِ
الْهِلَالِ، وَغَيْرِ ذَلِكَ . وَكَذَا الدُّعَاءُ الْمَطْلُوقُ الْوَارِدُ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ .
وَقَدْ صَنَّفَ الْعُلَمَاءُ فِي ذَلِكَ كَثِيراً، وَاعْتَنَوْا بِجَمْعِهِ فَهُوَ كَثِيرٌ مَتَسَرِّ بِحَمْدِ
اللَّهِ، وَلَا يَتَسَعُ هَذَا الْمَكَانُ لِذِكْرِهِ .

(١) الدخان : ١٢ .

(٢) رَوَى هَذَا الْأَثَرُ، وَمَا قَبْلَهُ مِنَ الْأَثَارِ ابْنُ مَرْزِبَانَ فِي (ذَمِّ الثَّقَلَاءِ ص ٢٢)، وَلَفْظُهُ عِنْدَهُ :
(الصَّوْمُ فِي الْبُسْتَانِ مِنَ الثَّقَلِ) .

(٣) هُوَ : إِبْرَاهِيمُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَبْدِ الْقَارِيِّ - بِالتَّشْدِيدِ - . انْظُرْ : [تَهْذِيبُ الْكَمَالِ ١٢٥ / ٢] .

(٤) فِي أ [انْتِهَاهِ] .

قال :

وَيَحْسُنُ عِنْدَ النَّوْمِ نَفْضُ فِرَاشِهِ وَنَوْمٌ عَلَى الْيَمْنَى وَكُحْلٌ بِإِثْمِدٍ

يُسَنُّ نَفْضُ الْفِرَاشِ عِنْدَ النَّوْمِ، وَأَنْ يَكْتَحِلَ، وَأَنْ يَنَامَ عَلَى جَنْبِهِ الْأَيْمَنِ؛ لَمَّا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : (إِذَا أَوَى أَحَدُكُمْ إِلَى فِرَاشِهِ فَلْيَنْفِضْ فِرَاشَهُ بِدَاخِلَةِ إِزَارِهِ فَإِنَّهُ لَا يَدْرِي مَا خَلْفَهُ عَلَيْهِ) ^(١) .

وَعَنِ الْبَرَاءِ رضي الله عنه قَالَ : كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا أَوَى إِلَى فِرَاشِهِ [نَامَ] ^(٢) عَلَى شَقِّهِ الْأَيْمَنِ . رواهما البخاري ^(٣) .

وَأَمَّا الْاِكْتِحَالُ بِالْإِثْمِدِ فَرَوَى التِّرْمِذِيُّ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : (اِكْتَحِلُوا بِالْإِثْمِدِ؛ فَإِنَّهُ يَجْلِي الْبَصَرَ، وَيُنْبِتُ الشَّعَرَ)، وَزَعَمَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَتْ لَهُ مُكْحَلَةٌ يَكْتَحِلُ بِهَا كُلَّ لَيْلَةٍ ثَلَاثَةً فِي هَذِهِ، وَثَلَاثَةً فِي هَذِهِ ^(٤) .
وَفِي حَدِيثٍ آخَرَ (خَيْرُ مَا اِكْتَحَلْتُمْ بِهِ الْإِثْمِدُ) ^(٥)، وَفِي بَعْضِ الرِّوَايَاتِ «كَانَ يَكْتَحِلُ فِي عَيْنِهِ الْيَمِينِ ثَلَاثًا، وَفِي الْيُسْرَى اثْنَتَيْنِ بِالْإِثْمِدِ» ^(٦) .

(١) رواه البخاري (٦٣٢٠)، ومسلم (٢٧١٤) .

(٢) من ب ، وساقط من أ .

(٣) رواه البخاري (٦٣١٥)، ومسلم (٢٧١٠) .

(٤) رواه الترمذي (١٧٥٧)، وأبو داود الطيالسي (٤٠١/٤)، وأبو الشيخ الأصبهاني في (أخلاق النبي ﷺ ص ١٨١) .

(٥) رواه الإمام أحمد (٢٤٧/١)، والترمذي (٩٩٤)، والنسائي (١٤٩/٨)، وابن ماجه (١٤٧٢) .

(٦) رواه أبو الشيخ في (أخلاق النبي ص ١٨٢)، والبغوي في (شرح السنة ١٢/١١٩) .

وَرَوَى أَبُو دَاوُدَ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ النُّعْمَانِ بْنِ مَعْبُدٍ بْنِ هَوْدَةَ^(١) الْأَنْصَارِيِّ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ : « أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ بِالِإِثْمِدِ الْمُرْوَحِ عِنْدَ النَّوْمِ »، وَقَالَ : (لِيُتَّقِيَ^(٢) الصَّائِمُ)^(٣) . قَالَ أَبُو عُبَيْدَةَ : (الْمُرْوَحُ) الْمَطْيَبُ بِالْمِسْكِ .

تنبيهان

أحدهما : من فوائد الإِثْمِدِ حِفْظُ الصَّحَّةِ لِلْعَيْنِ، وَتَقْوِيَةُ النُّورِ الْبَاصِرِ، وَتَلَطِيفُ الْمَادَةِ الرَّدِيئَةِ، وَاسْتِخْرَاجُهَا، مَعَ الزَّيْنَةِ فِي بَعْضِ أَنْوَاعِهِ .
وَلَهُ عِنْدَ النَّوْمِ مَزِيدُ فَضْلٍ لِاشْتِمَالِهِ عَلَى الْكُحْلِ، وَسَكُونِهَا عَقْبَهُ عَنْ الْحَرَكَةِ الْمُضِرَّةِ بِهَا، وَخِدْمَةِ الطَّبِيعَةِ لَهَا، وَلِلِإِثْمِدِ مِنْ ذَلِكَ خَاصِيَةٌ .
الثَّانِي : (الْإِثْمِدُ) هُوَ حَجَرُ الْكُحْلِ الْأَسْوَدِ يُؤْتَى بِهِ مِنْ أَصْفَهَانَ، وَهُوَ أَفْضَلُهُ، وَيُؤْتَى بِهِ مِنْ جِهَةِ الْغَرْبِ أَيْضًا .
وَأَجُودُهُ السَّرِيعُ التَّفْتُّتِ الَّذِي لِفَتَاتِهِ بَصِيصٌ، وَدَاخِلُهُ أَمْلَسٌ لَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ مِنَ الْأَوْسَاحِ، [وَجِهَ مَجَازِهِ]^(٤) بَارِدٌ يَابِسٌ .
وَمِنْ فَوَائِدِهِ أَيْضًا أَنَّهُ يُذْهِبُ بِاللَّحْمِ الزَّائِدَ فِي الْجُفُونِ، وَيُدْمِلُهَا، وَيَنْقِي أَوْسَاقَهَا، وَيَجْلُوهَا، وَيُذْهِبُ الصُّدَاعَ إِذَا اكْتَحَلَ بِهِ مَعَ الْعَسَلِ الْمَائِي الرَّقِيقَ .
وَهُوَ أَجْوَدُ أَكْحَالِ الْعَيْنِ؛ خُصُوصًا لِلْمَشَايِخِ، وَالَّذِينَ قَدْ ضَعُفَتْ أَبْصَارُهُمْ إِذَا جُعِلَ مَعَهُ شَيْءٌ مِنَ الْمِسْكِ .

(١) فِي ب [هُودَةَ] بِالْمُهْمَلَةِ، وَالتَّصْوِيبُ مِنْ أ ، وَكُتِبَ التَّرَاجِمُ .

(٢) فِي ب [يُتَّقِيَ] .

(٣) رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ (٣/٤٧٦)، وَالدَّارِمِيُّ (٢/١٥)، وَابْنُ أَبِي عَرَبٍ (٤/٢٦٢) .

(٤) كَذَا تَقْرَأُ فِي الْأَصْلَيْنِ مَعًا . وَمَا بَيْنَ الْمَعْكَوفَتَيْنِ فِي (الْأَدَابِ) [وَهُوَ] .

فصل

مِنْ آدَابِ النَّوْمِ أَنْ يُوكَى السَّقَاءَ . وَيُغَطَّى الْإِنَاءُ؛ وَلَوْ أَنْ يَعْرِضَ عَلَيْهِ
عُودًا، وَيَذْكُرَ اسْمَ اللَّهِ . وَيُغْلِقَ الْبَابَ، وَيَذْكُرَ اسْمَ اللَّهِ . وَيُطْفِئَ السَّرَاجَ،
وَيَذْكُرَ اسْمَ اللَّهِ .

وَيَكْفُ الصَّبِيَّانَ عِنْدَ الْمَسَاءِ؛ لِأَنَّ لِلْجِنَّ حِينَئِذٍ انْتِشَارًا، وَحِفْظَةً .
وَيُقِلُّ الْخُرُوجَ إِذَا هَذَاتِ الرَّجُلُ؛ فَإِنَّ اللَّهَ سَبَّحَانَهُ يَبِثُّ فِي لَيْلِهِ مِنْ خَلْقِهِ مَا
يَشَاءُ . وَيُطْفِئُ أَيْضًا الْجَمْرَ . وَيَرْخِي السِّتْرَ . وَيَنْظُرُ فِي وَصِيَّتِهِ .
وَيَضَعُ يَدَهُ الْيُمْنَى تَحْتَ خَدِّهِ الْأَيْمَنِ، وَيَجْعَلُ وَجْهَهُ نَحْوَ الْقِبْلَةِ،
وَيَذْكُرُ اللَّهَ، وَيَقُولُ مَا وَرَدَ .
وَكَرِهَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ نَوْمَ الْمَرْأَةِ عَلَى قَفَاهَا فِي حَيَاتِهَا .

قَالَ :

وَكُلُّ طَيِّبٍ أَوْ ضِدِّهِ وَالْبَسَنِ الَّذِي

تُلَاقِيهِ مِنْ حِلٍّ وَلَا تَتَّقِيْدِ

مُرَادُ النَّازِمِ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى- بِالطَّيِّبِ هُنَا مَا كَانَ مِنْ رَفِيعِ الطَّعَامِ،
وَبُضِيْدُهُ عَكْسُهُ، وَلَيْسَ مُرَادُهُ ^(١) بِالطَّيِّبِ وَبُضِيْدُهُ الْحَلَالُ وَالْحَرَامُ، فَإِنَّهُ أَخْرَجَ
ذَلِكَ بِقَوْلِهِ : « مِنْ حِلٍّ »، وَكَذَلِكَ اللَّبَاسُ .

وَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ كُلُّهُ حَلَالًا؛ لِقَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ كُلُوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ ﴾ ^(٢)،

(١) فِي ب [المراد] .

(٢) الْمُؤْمِنُونَ : ٥١ .

وَقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : (إِنْ الْعَبْدَ لَيَقْذِفَ اللَّقْمَةَ الْحَرَامَ فِي جَوْفِهِ مَا يُتَقَبَّلُ مِنْهُ عَمَلٌ أَرْبَعِينَ يَوْمًا، وَإِنَّمَا عَبْدٌ نَبَتَ لَحْمُهُ مِنْ سُخْتٍ فَالْتَّارُ أَوْلَى بِهِ) مُخْتَصَرٌ خَرَّجَهُ الطَّبْرَانِيُّ بِإِسْنَادٍ فِيهِ نَظَرٌ ^(١).

وَفِي (الْمُسْنَدِ) بِإِسْنَادٍ فِيهِ نَظَرٌ أَيْضًا عَنْ ابْنِ عُمرَ قَالَ : (مَنْ اشْتَرَى ثَوْبًا بِعَشْرَةِ دَرَاهِمٍ، فِي ثَمَنِهِ دِرْهَمٌ حَرَامٌ لَمْ يَقْبَلِ اللَّهُ تَعَالَى لَهُ صَلَاةً مَا كَانَ عَلَيْهِ)، ثُمَّ أَدْخَلَ أَصْبَعِيهِ فِي أُذُنَيْهِ فَقَالَ : « صُمْتُ إِنْ لَمْ أَكُنْ سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ » ^(٢).

فَإِذَا عَلِمْتَ ذَلِكَ؛ وَأَنَّهُ يَجِبُ الْأَكْلُ مِنَ الْحَلَالِ، فَلَا تَتَّقِدْ بِطَعَامٍ وَاحِدٍ، وَلِبَاسٍ وَاحِدٍ، بَلْ عَلَى حَسَبِ مَا يَكُونُ التَّيْسِيرُ ^(٣) فَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَكَلَ اللَّحْمَ ^(٤)، وَأَكَلَ لَحْمَ الدَّجَاجِ ^(٥)، وَاتَّذَمَ بِالْخَلِّ، وَقَالَ : (نَعَمْ الْأَدَمُ الْخَلِّ) ^(٦)، وَلَمْ يَعْصِ طَعَامًا ^(٧)، وَأَكَلَ أَيْضًا إِهَالَةً سَنِخَةً ^(٨).

(١) قَالَ الْهَيْثَمِيُّ (مجمع الزوائد ١٠ / ٢٩١) : "رواه الطبراني في (الصغير)، وفيه من لم أعرفهم".

ورواه ابن مردويه في تفسيره بإسناده (نقله عنه ابن كثير في التفسير ١ / ٢٩٢).

(٢) رواه الإمام أحمد (٢ / ٩٨)، وعبد بن حميد في مسنده (٨٤٩ المنتخب).

(٣) فِي أ [التيسر].

(٤) رواه البخاري (٢٠٨)، ومسلم (٣٥٥).

(٥) رواه البخاري (٤٣٨٥)، ومسلم (١٦٤٩) من حديث أبي موسى ؓ.

(٦) رواه مسلم (٢٠٥١).

(٧) رواه البخاري، ومسلم. وسيأتي.

(٨) (الإهالة السنخة) : هِيَ الْوَدَكُ الْمَذَابُ.

والحديث رواه الإمام أحمد (٣ / ٢٧٠) بلفظ : (أَنْ يَهُودِيًّا دَعَا رَسُولَ اللَّهِ إِلَى خَبْزِ إِهَالَةٍ

سَنَخَةٍ، فَأَجَابَ). ورواه البخاري (٢٥٠٨) بنحوه.

قَالَ :

وَمَا عَفَّتْهُ فَاتْرُكُهُ غَيْرَ مُعْنَفٍ

وَلَا عَائِبٍ رِزْقاً وَبِالشَّارِعِ اقْتَدِ

يَعْنِي مَا عَافَتْهُ نَفْسُكَ فَلَمْ [تَقْبَلْهُ] ^(١) ، فَاتْرُكُهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ تَعْنِفَ ، أَوْ تَعِيبَ ؛
لَمَّا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ : (مَا عَابَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ طَعَاماً قَطُّ ؛ إِنْ اشْتَهَاهُ
أَكَلَهُ ، وَإِنْ كَرِهَهُ تَرَكَهُ) أَخْرَجَاهُ ^(٢) .

وَالِى هَذَا أَشَارَ بِقَوْلِهِ : « وَبِالشَّارِعِ اقْتَدِ » .

وَقَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ الْقَادِرِ ^(٣) : « وَلَا يَجُوزُ لَهُ ذَمُّ الطَّعَامِ » . فَظَاهَرُ هَذَا
التَّحْرِيمِ .

وَالْأَوَّلَى الْقَوْلُ بِالكَرَاهَةِ .

(١) فِي الْأَصْلَيْنِ [تَرَكَهُ] ، وَلَعَلَّ الصَّوَابَ مَا أَثْبَتَ .

(٢) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٥٤٠٩) ، وَمُسْلِمٌ (٢٠٦٤) .

(٣) الْغَنِيَّةُ ، لِلشَّيْخِ عَبْدِ الْقَادِرِ الْجِيلَانِيِّ ٢٢ / ١ .

قال :

وَسِرْ حَافِيَا أَوْ حَاذِيَا وَاْمَشِ وَاَرْكَبْ

تُسَدِّدْ وَاخْشَوْشِنْ وَلَا تَتَعَوَّدْ

وَجَمَلُهُ ذَلِكَ أَنَّ خَيْرَ خِلَالٍ^(١) الْإِنْسَانَ التَّوَسُّطُ فِي الْأُمُورِ؛ فَلَا يَتَنَعَّم كُلُّ التَّنَعْمِ، وَلَا يَتَقَشِّفُ كُلُّ التَّقَشِّفِ، فَيَمْشِي أحياناً حَافِيَاً، وَأحياناً مُتَعَلِّلاً، وَقِيلَ [لِفُضَالَةَ بْنِ عُبَيْدٍ]^(٢) لَمَّا كَانَ أَمِيرًا بِمَصْرَ قَالَ لَهُ بَعْضُ [أَصْحَابِهِ]^(٣) : لَا أَرَى عَلَيْكَ جِذَاءً ؟، قَالَ : «كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَأْمُرُنَا أَنْ نَحْتَفِيَ أحياناً»^(٤) . وَرَوَى هَذَا الْمَعْنَى عَنْ عُمَرَ .

وَيَمْشِي أحياناً، وَيَرْكَبُ أحياناً؛ لِفَعْلِهِ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ، وَفِي (مُسْنَدِ أَبِي عَوَانَةَ)^(٥)، وَغَيْرِهِ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ عَنْ عُمَرَ : «وإياكم والتَّعْنَمَ وَزِي الْأَعَاجِمِ، وَعَلَيْكُمْ بِالشَّمْسِ؛ فَإِنَّهَا حَمَامُ الْعَرَبِ، وَتَمْعَدُّوْا، وَاخْشَوْشِنُوا» مَخْتَصِرٌ، وَفِي بَعْضِ رَوَايَاتِ هَذَا الْحَدِيثِ : «وَعَلَيْكُمْ بِالْمَعْدِيَّةِ»؛ أَيِ اللَّبْسَةِ الْخَثِيئَةِ نِسْبَةً إِلَى مَعْدٍ بْنِ عَدْنَانَ، وَفِي بَعْضِ الرُّوَايَاتِ^(٦) : «وَارْمُوا الْأَعْرَاضَ، وَذَرُّوا التَّنَعَّمَ وَزِيَّ الْعَجَمِ، وَإِيَاكُمْ وَالْحَرِيرَ»، وَفِي بَعْضِهَا : «وإياكم وَالتَّنَعَّمَ وَزِيَّ أَهْلِ الشَّرْكِ» .

(١) فِي أ [خَصَالٍ] .

(٢) فِي الْأَصْلِينَ مَعاً [لِعُبَيْدِ اللَّهِ]، وَالتَّصْوِيبُ مِنْ مَصَادِرِ التَّخْرِيجِ .

(٣) فِي الْأَصْلِينَ [الصَّحَابَةُ] .

(٤) رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ (٢٢/٦)، وَأَبُو دَاوُدَ (٤١٦٠) .

(٥) وَرَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ (٣٠١)، وَالبُغْوِيُّ فِي (شَرْحِ السَّنَةِ ٤٦/١٢) .

(٦) فِي أ [رَوَايَاتُهُ] .

وَرَوَى الطَّبْرَانِي فِي (الْمُعْجَم)^(١) عَنْ أَبِي حَدَرْدَ الْأَسْلَمِيِّ مَرْفُوعاً :
 (تَمْعِدُوا، وَاحْشَوْشِينَا)، وَعَنْ حُذَيْفَةَ مَرْفُوعاً : (اقْتَدُوا بِالَّذِينَ مِنْ بَعْدِي؛
 أَبُو^(٢) بَكْرٍ، وَعُمَرُ، وَاهْتَدُوا بِهَدْيِ عُمَارٍ، وَتَمَسَّكُوا بِعَهْدِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ)،
 قُلْتُ : مَا هَدْيِ عُمَارٍ ؟، قَالَ : « التَّقَشُّفُ وَالتَّشْمِيرُ » . رَوَى أَوْلَاهُ ابْنُ مَاجَةَ،
 وَالتِّرْمِذِيُّ وَحَسَنُهُ، وَابْنُ حِبَّانٍ، وَالحَّاکِمُ^(٣) . وَعَنْ مُعَاذٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا بَعَثَهُ
 إِلَى الْيَمَنِ قَالَ : (إِيَّاكَ وَالتَّنْعَمُ؛ فَإِنَّ عِبَادَ اللَّهِ لَيَسُوءُوا بِالْمُتَنَعِمِينَ) رَوَاهُ أَحْمَدُ^(٤) .
 قَالَ فِي (كَشَفِ الْمُشْكِالِ) : الْآفَةُ فِي التَّنْعَمِ مِنْ عِدَّةٍ أَوْجَه؛ أَحَدُهَا : أَنْ
 الْمُشْتَغَلَ بِهِ لَا يَكَادُ يُؤَدِّي التَّكْلِيفَ حَقَّهُ .

الثاني : أَنَّهُ مِنْ حَيْثُ الْأَكْلُ يُورِثُ الْكَسَلَ، وَالْغَفْلَةَ، وَالْبَطَرَ، وَالْمَرَحَ .
 وَمِنْ اللَّبَاسِ يُوجِبُ لَيْنَ الْبَدَنِ، فَيُضَعَفُ عَنْ عَمَلٍ شَاقٍّ، وَيُضْمَهُ ضَمَّةُ الْخِيَلَاءِ .
 وَمِنَ النِّكَاحِ يَضَعَفُ عَنْ أَدَاءِ اللَّوْازِمِ .

الثالث : مِنْ أَلْفِهِ يَصْعَبُ عَلَيْهِ فِرَاقُهُ؛ فَيُنْفِي زَمَانَهُ فِي اكْتِسَابِهِ؛ خُصُوصاً فِي
 النِّكَاحِ، فَإِنَّ الْمُتَنَعِّمَةَ تَحْتَاجُ إِلَى أَضْعَافٍ مَا تَحْتَاجُ إِلَيْهِ غَيْرُهَا مِنَ الْجَمَاعِ، وَغَيْرِهِ .
 قَالَ ابْنُ الْجَوَازِيِّ : « يَنْبَغِي غَضُّ الْبَصَرِ عَنْ أَهْلِ الظُّلْمِ، وَزَخَارِفِ الدُّنْيَا،
 وَمَا يَحْبِبُّهَا إِلَى الْقَلْبِ » .

(١) رَوَاهُ الطَّبْرَانِي فِي (الْمُعْجَم الْكَبِيرِ ١٩ / ٤٠) مِنْ مَسْنَدِ أَبِي حَدَرْدَ السَّلْمِيِّ ﷺ . وَرَوَاهُ
 الرَّامَهْرَمَزِيُّ فِي (أَمْثَالِ الْحَدِيثِ ١٣٦) مِنْ حَدِيثِ ابْنِ الْأَدْرِعِ ﷺ .

(٢) كَذَا فِي الْأَصْلِينَ مَعاً .

(٣) رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ (٣٨٢ / ٥)، وَابْنُ مَاجَةَ (٩٧)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٣٦٦٣)، وَابْنُ حِبَّانٍ (٦٩٠٢)،
 وَالحَّاکِمُ (٧٥ / ٣) .

(٤) رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ (٢٤٣ / ٥) .

قَالَ :

وَكُنْ شَاكِرًا لِلَّهِ وَارْضَ بِقَسَمِهِ

تُثَبِّتُ وَتُزِدُ رِزْقًا وَإِرْغَامَ حُسَدٍ

قال الله تعالى : ﴿ وَأَشْكُرُوا لِي وَلَا تَكْفُرُونِ ﴾^(١) ، وقال : ﴿ لِيَنْ شَكَرْتُمْ
لَأَزِيدَنَّكُمْ ﴾^(٢) .

قال ابن رَجَب في (شرح النواوية)^(٣) : « الشُّكْرُ عَلَى وَجْهَيْنِ ؛ واجبٌ ،
وهو أن يأتي الواجبات ، ويجنب المحارم . ومستحبٌ ؛ وهو أن يعملَ بعدَ أداءِ
الفرائضِ ، واجتنابِ المحارِمِ بِتَوَافُلِ الطَّاعَاتِ » . انتهى .
وهذا الَّذِي قَالَهُ هُوَ مَعْنَى مَا ذَكَرُوهُ فِي حَدِّ الشُّكْرِ ؛ وَأَنَّهُ يَكُونُ بِمَجْمِيعِ
الْجَوَارِحِ ؛ بِاللِّسَانِ ، وَبِالْقَلْبِ ، وَبِغَيْرِهِمَا .

قال الشيخُ تَقِيُّ الدِّينِ^(٤) : « ثُمَّ لَتُسْأَلُنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ النَّعِيمِ »^(٥) يُطَالَبُ بِأَدَاءِ
شُكْرِ اللَّهِ تَعَالَى عَلَى النِّعَمِ .

قال ابن رجب^(٦) : فَإِنَّ النَّعَمَ الدُّنْيَوِيَّةَ إِن لَّمْ يَقْتَرَنْ بِهَا الشُّكْرُ كَانَتْ بَلِيَّةً .
انتهى .

(١) البقرة : ١٥٢ .

(٢) إبراهيم : ٧ .

(٣) جامع العلوم والحكم ٨٣ / ٢ .

(٤) انظر : مجموع فتاوى الشيخ تقي الدين ١٧ / ١٨٠ .

(٥) التكاثر : ٨ .

(٦) جامع العلوم والحكم ٨٢ / ٢ .

وَفَائِدَةُ الشُّكْرِ - كَمَا قَالَ النَّازِمُ - الثَّوَابُ، وَالزِّيَادَةُ، وَإِرْغَامُ الْحَاسِدِ؛
وَشَاهِدُ ذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ^١﴾ .

فَقَوْلُهُ : « وَارْضَ بِقَسَمِهِ »؛ أَيِّ بِمَا قَسَمَ لَكَ، وَلِغَيْرِكَ .
قَالَ ابْنُ عَقِيلٍ : الرِّضَا بِقَضَاءِ اللَّهِ تَعَالَى^(١) وَاجِبٌ فِيمَا كَانَ مِنْ فَعْلِهِ
تَعَالَى؛ كَالْأَمْرَاضِ، وَنَحْوِهَا .

قَالَ : فَأَمَّا مَا نَهَى عَنْهُ مِنْ أَفْعَالِ الْعِبَادِ؛ كَالْكُفْرِ، وَالضَّلَالِ فَلَا يَجُوزُ
إِجْمَاعًا؛ إِذِ الرِّضَا بِالْكُفْرِ، وَالْمَعَاصِي كُفْرٌ، وَعِصْيَانٌ .

قَالَ فِي (نَهَايَةِ الْمُبْتَدِي) : هَلْ يَجِبُ الرِّضَا بِالْمَرَضِ، وَالسُّقْمِ، وَالْفَقْرِ،
وَالْعَاهَةِ، وَعَدَمِ الْعَقْلِ ؟ قَالَ الْقَاضِي : لَا يَلْزُمُ ذَلِكَ، وَقِيلَ : بَلَى .

وَذَكَرَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ أَنَّ الرِّضَا بِالْقَضَاءِ لَيْسَ بِوَاجِبٍ فِي أَصَحِّ قَوْلِي
الْعُلَمَاءِ إِنَّمَا الْوَاجِبُ الصَّبْرُ .

تَنْبِيْه

قَوْلُهُمْ : « لَا يَجِبُ الرِّضَا بِالْمَرَضِ، وَالْعَاهَاتِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ »؛ أَيُّ لَا تَجِبُ
صُحْبَتُهَا، وَالطَّمَأْنِينَةُ بِهَا .

وَلَا تَفْهَمُ أَنَّ مُرَادَهُمْ جَوَازُ التَّسَخُّطِ بِهَا، وَالْمَعَانِدَةِ فِي رَفْعِ الْقَدْرِ؛
بِأَنَّ يَرَى الْعَبْدُ نَفْسَهُ لَا تَسْتَحِقُّ ذَلِكَ، فَإِنَّهُ وَالْحَالَةَ هَذِهِ يَكُونُ قَدْ نَسَبَ
مَوْلَاهُ إِلَى الظُّلْمِ، وَالْجَوْرِ، تَعَالَى اللَّهُ عَنِ ذَلِكَ ﴿وَلَا يَظْلِمُ رُبُّكَ أَحَدًا﴾^(٢)،

(١) مَا بَيْنَ الْمَعْكَوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ أ، وَثَبَتَ مِنْ ب .

(٢) الْكَهْفُ : ٤٩ .

﴿وَمَا رَأَيْتُكَ بِظُلْمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾^(١)، ﴿وَمَا أَصْبَحْتُمْ مِّنْ مُّصِيبَةٍ فِيمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُوا عَنْ كَثِيرٍ﴾^(٢).

وَذَكَرَ الشَّيْخُ تَقِي الدِّينِ فِي كِتَابِ (الإِيمَانِ)^(٣) : «﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ ءَامَنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا ﴾»^(٤)؛ فَلَمْ يَجْعَلُ اللَّهُ تَعَالَى لَهُمْ^(٥) رِيَاءً عِنْدَ الْمُحَنِ الَّتِي تُثْقَلُ^(٦) الإِيمَانُ فِي الْقُلُوبِ، وَالرِّيَاءُ يَكُونُ فِي عِلْمِ الْقَلْبِ، وَعَمَلِهِ، بِخِلَافِ الشُّكِّ فَإِنَّهُ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي الْعِلْمِ، فَلِهَذَا لَا يُوصَفُ بِالْيَقِينِ إِلَّا مَنْ أَطْمَأَنَّ قَلْبُهُ عِلْمًا وَعَمَلًا، وَإِلَّا فَإِذَا كَانَ عَالِمًا بِالْحَقِّ وَلَكِنِ الْمُصِيبَةُ وَالْخَوْفُ أَوْرَثُهُ جَزَعًا عَظِيمًا لَمْ يَكُنْ صَاحِبَ يَقِينٍ».

وَقَالَ فِي (الْفُرْقَانِ)^(٧) : «وَالصَّبْرُ وَاجِبٌ بِاتِّفَاقِ الْعُقَلَاءِ»

-ثُمَّ ذَكَرَ فِي الرِّضَا قَوْلَيْنِ-، ثُمَّ قَالَ : «وَأَعْلَا مِنْ ذَلِكَ أَنْ يَشْكُرَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى الْمُصِيبَةِ؛ لَمَّا يَرَى مِنْ إِنْعَامِ اللَّهِ تَعَالَى عَلَيْهِ بِهَا» . انتهى .

(١) فصلت : ٤٦ .

(٢) الشورى : ٣٠ .

(٣) (الكلام على حقيقة الإسلام والإيمان للشيخ تقي الدين)؛ المعروف باسم (كتاب الإيمان) ص ٣١٥ .

(٤) الحجرات : ١٥ .

(٥) في المطبوع من كتاب (الإيمان) [فلم يحصل لهم ريب] .

(٦) في الأصلين [لا تثقل]، والتصويب من (كتاب الإيمان للشيخ تقي الدين) .

(٧) الفرقان للشيخ تقي الدين (١١/ ٢٦٠ ضمن مجموع الفتاوى) .

وَذَكَرَ الشَّيْخُ وَجِيهَ الدِّينِ أَنَّهُ يَجُوزُ الْبُكَاءُ عَلَى الْمَيِّتِ إِذَا تَجَرَّدَ عَنْ فِعْلِ
عَرْمٍ؛ مِنْ نَذْبٍ، وَنِيَاحَةٍ، وَتَسْحِطٍ بِقَضَاءِ اللَّهِ تَعَالَى وَقَدَرِهِ الْمُحْتُومِ، وَالْجَزَعِ
الَّذِي يُنَاقِضُ الْإِنْقِيَادَ وَالِاسْتِسْلَامَ لَهُ . انْتَهَى .
وَرُوي عَنْ الْحَسَنِ لَمَّا مَاتَ أَخُوهُ، جَزَعٌ عَلَيْهِ جَزَعًا شَدِيدًا، فَعُوتِبَ،
فَقَالَ : « مَا وَجَدْتُ اللَّهَ تَعَالَى عَابَ عَلَى يَعْقُوبَ الْحَزَنَ؛ حَيْثُ قَالَ : ﴿ يَتَأَسَفُ
عَلَى يُوسُفَ ﴾ ^(١) » .

فصل

عن أبي هريرة رضي الله عنه مرفوعاً : ([لَا يَشْكُرُ اللَّهُ مَنْ] ^(٢) لَا يَشْكُرُ النَّاسَ)
إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ، وَصَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ ^(٣) .
قال ابن الأثير في (النِّهَايَةِ) ^(٤) : مَعْنَاهُ أَنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى لَا يَقْبَلُ شُكْرَ
الْعَبْدِ عَلَى إِحْسَانِهِ إِلَيْهِ إِذَا كَانَ الْعَبْدُ لَا يَشْكُرُ إِحْسَانَ النَّاسِ، وَيَكْفُرُ
مَعْرِفَتَهُمْ؛ لَا تُصَالِ أَحَدُ الْأَمْرَيْنِ بِالْآخَرِ .
وَقِيلَ : مَعْنَاهُ أَنَّ مَنْ كَانَ طَبْعُهُ، وَعَادَتُهُ كُفْرَانٌ [نِعْمَةً النَّاسِ، وَتَرَكَ
الشُّكْرَ لَهُمْ كَانَ مِنْ عَادَتِهِ كُفْرًا] ^(٥) نِعْمَةً اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وَتَرَكَ الشُّكْرَ لَهُ .

(١) يوسف : ٨٤ .

(٢) من ب ، وساقط من أ .

(٣) رواه الإمام أحمد (٢/ ٢٥٨)، والترمذي (١٩٥٥)، وأبو داود (٤٨١١) .

(٤) النهاية ٢/ ٤٩٣ .

(٥) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصلين معاً، وهو مثبت من (النهاية ٢/ ٤٩٤)، ولا بد منه ليطم
المعنى .

وَقِيلَ : مَعْنَاهُ مَنْ لَا يَشْكُرُ النَّاسَ كَانَ كَمَنْ لَا يَشْكُرُ اللَّهَ؛ وَإِنْ شَكَرَ؛ كَمَا
تَقُولُ : « لَا يَجْبِي مَنْ لَا يَجْبُكَ »؛ أَيِ مَحَبَّتِكَ مَقْرُونَةٌ بِمَحَبَّتِي فَمَنْ أَحَبَّنِي يَجْبُكَ،
وَمَنْ لَا يَجْبُكَ فَكَأَنَّهُ لَمْ يَجْبِنِي، وَهَذِهِ الْأَقْوَالُ مَبْنِيَّةٌ عَلَى رَفْعِ اسْمِ اللَّهِ تَعَالَى،
وَنَصْبِهِ . اِنْتَهَى .

وَعَنْ عَائِشَةَ مَرْفُوعاً : (مَنْ أَتَى إِلَيْهِ مَعْرُوفٌ فَلْيَكْفَيْ بِهِ، فَإِنَّهُ هُوَ
لَمْ يَسْتَطِعْ فَلْيَذْكُرْهُ^(١)، فَمَنْ ذَكَرَهُ فَقَدْ شَكَرَهُ) . رَوَاهُ أَحْمَدُ^(٢) .

وَعَنْ وَهَبِ بْنِ مُنَبِّهِ : « تَرَكُ الْمَكَافَاةَ مِنَ التُّطْفِيفِ »، وَكَذَا قَالَ غَيْرُهُ .
وَقَالَ أَحْمَدُ فِي رَجُلٍ لَهُ عَلَى رَجُلٍ مَعْرُوفٌ وَأَيَادِي : « مَا أَحْسَنَ
أَنْ يُخْبِرَ بِفَعَالِهِ؛ لِيَشْكُرَهُ النَّاسُ وَيَدْعُوْنَ لَهُ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : (مَنْ لَا يَشْكُرُ
النَّاسَ لَا يَشْكُرُ اللَّهَ)^(٣)، وَاللَّهُ يَحِبُّ أَنْ يَحْمَدَ وَيُشْكَرَ^(٤)، وَ[النَّبِيُّ ﷺ]^(٥) أَحَبُّ
الشُّكْرِ » .

(١) فِي الْأَصْلَيْنِ [فَلْيَذْكُرْ]، وَمَا أَثْبَتَ فَمِنْ (الْمُسْنَدِ) .

(٢) رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ (٦ / ٩٠) .

(٣) رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَأَبُو دَاوُدَ . وَتَقَدَّمَ .

(٤) فِي أ [يَشْكُرُ وَيَحْمَدُ] .

(٥) مَا بَيْنَ الْمَعْكُوفَتَيْنِ فِي الْأَصْلَيْنِ جَاءَ هَكَذَا [وَالْيَا]، وَالصُّوَابُ مَا أَثْبَتَ مِنَ (الْأَدَابِ الشَّرْعِيَّةِ
لَابْنِ مَفْلَحٍ) .

قال :

وَأَطْوَلُ ذَيْلِ الْمَرْءِ لِلْكَعْبِ، وَالنِّسَاءِ

بِلا الْأُزْرِ شَيْبَرًا أَوْ ذِرْعًا لِتَزْدَدَ^(١)

يُبَاحُ تَطْوِيلُ الذَّيْلِ مِنْ نِصْفِ السَّاقِ إِلَى الْكَعْبَيْنِ؛ وَهَمَا الْعِظْمَانِ الثَّانِيَانِ؛
نَصٌّ عَلَيْهِ .

قال ابنُ تميم : « السُّنَّةُ فِي الْإِزَارِ، وَالْقَمِيصِ، وَنَحْوِهِ مِنْ أَنْصَافِ^(٢) السَّاقِ
إِلَى الْكَعْبَيْنِ، وَيُكْرَهُ مَا نَزَلَ عَنْ ذَلِكَ، أَوْ ارْتَفَعَ؛ نَصٌّ عَلَيْهِ^(٣) ». انتهى .

وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ عَبْدُ الْعَزِيزِ : « يُسْتَحَبُّ أَنْ يَكُونَ طُولُ قَمِيصِ الرَّجُلِ إِلَى
الْكَعْبَيْنِ، وَإِلَى شِرَاكِ النَّعْلِ ». وهو الذي في (المستوعب)^(٤) .

قال أبو بكر : « وَطُولُ الْإِزَارِ إِلَى مَدَاقِّ السَّاقَيْنِ »، قال : « وَقِيلَ : إِلَى
الْكَعْبَيْنِ ». انتهى .

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : (أَزْرَةُ الْمُؤْمِنِ إِلَى عِصْلَةِ
سَاقِيهِ، ثُمَّ إِلَى نِصْفِ سَاقِيهِ، ثُمَّ إِلَى كَعْبِيهِ، فَمَا كَانَ أَسْفَلَ مِنْ ذَلِكَ فَفِي النَّارِ).
رواه أحمد، والنسائي^(٥) .

(١) في الأصلين [ليزدد]، وما أثبت فمما ذكره بعد قليل .

(٢) في أ [نصف] .

(٣) في ب [عليهما] .

(٤) المستوعب ٦٣٦/٣ .

(٥) رواه الإمام أحمد (٢/٢٨٧)، والنسائي (٨/٢٠٧) .

قوله : « وَالنِّسَاءُ بِلَا الْأُزْرِ شِبْرًا أَوْ ذِرَاعًا لِعَزْدَدٍ »؛ يُريد بذلك أن النساء اللاتي ليس لهن أُرُرٌ؛ وهي الملاحف؛ كنساء البرِّ، ونساء العرب، ونحوهن ممن ليس لها سراويلٌ، ولا خُفٌّ يستر قدميها يُستحبُّ لها أن يكون ذيلُها شِبْرًا، أو ذراعًا تزداد به عن ذيل الرجل؛ لما رَوَتْ أُمُّ سَلَمَةَ -رضي الله [تعالى]^(١) عنها- قالت : قال رسول الله ﷺ : (ذُيُولُ النِّسَاءِ شِبْرٌ)، قلتُ : إذن تبدو أقدامهنَّ يا رسول الله، قال : (فذراع، ولا يزدن عليه)^(٢) . رواه أحمد، والنسائي، وأبو داود، والترمذي؛ وقال : « حَسَنٌ صَحِيحٌ »^(٣) .

وظاهرُ هذا أنه تُكرهُ الزيادةُ على ذلك، لأنه ممَّا لا حاجةُ إليه؛ [لأنَّ]^(٤) فيه ضياعُ مَالٍ بلا فائدة .

وقدَّم ابنُ تميم أن ذيلها يُزَادُ على ذيله ما بين الشبر إلى الذراع .

قال صاحبُ (المستوعب)^(٥) : هَذَا فِي حَقِّ مَنْ تَمَشَّى بَيْنَ الرِّجَالِ؛ كَنِسَاءِ الْعَرَبِ، فَأَمَّا نِسَاءُ الْمَدُنِ فِي الْبُيُوتِ كَذِيلِ الرَّجُلِ .

ثم قال^(٦) : وَتُرْخِيهِ الْبَرْزَةُ، وَنِسَاءُ الْبَرِّ دُونَ ذِرَاعٍ، وَقِيلَ : مِنْ شِبْرِ إِلَى ذِرَاعٍ، وَقِيلَ : يُكْرَهُ مَا نَزَلَ عَنْهُ، أَوْ ارْتَفَعَ؛ نَصٌّ عَلَيْهِ .

(١) من أ .

(٢) رواه أحمد (٢٩٣/٦)، والنسائي (٢٠٩/٨)، وأبو داود (٤١١٨)، والترمذي (١٧٣١)، وابن ماجه (٣٥٨٠) .

(٣) في ب [صريح]، والصواب ما أثبت من أ ، و(سنن الترمذي) .

(٤) من ب .

(٥) المستوعب ٦٣٦/٣ .

(٦) أي السامري في (المستوعب) .

قَالَ :

وَأَشْرَفُ مَلْبُوسٍ إِلَى نِصْفِ سَاقِهِ
وَمَا تَحْتَ كَعْبٍ فَأَكْرَهُهُ وَصَعْدُ

أَمَّا كَوْنُ أَشْرَفِ الْمَلْبُوسِ أَنْ يَكُونَ ذِيلُهُ إِلَى نِصْفِ سَاقِ الرَّجُلِ؛
فَلَمَّا رَوَى عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مَغْفَلٍ مَرْفُوعاً : (أُرْزَةُ الْمُؤْمِنِ إِلَى أَنْصَافِ سَاقِيهِ،
وَلَيْسَ عَلَيْهِ حَرَجٌ إِلَى الْكَعْبَيْنِ، وَمَا زَادَ عَلَى ذَلِكَ فِي النَّارِ) رَوَاهُ
الطَّبْرَانِيُّ (١) .

وَعَنْ عُبَيْدَةَ (٢) بْنِ خَلْفٍ قَالَ : قَدِمْتُ الْمَدِينَةَ وَأَنَا شَابٌّ مُؤْتَزِرٌ بِبُرْدٍ مَلْحَاءٍ
أَجْرُهَا، فَأَدْرَكَنِي رَجُلٌ، فَعَمَزَنِي بِمَخْصَرَةٍ مَعَهُ، ثُمَّ قَالَ : (أَمَّا لَوْ رَفَعْتَ ثَوْبَكَ
كَأَنَّ أَتَقَى، وَأَنْتَقَى)، فَالْتَفَتُ فَإِذَا هُوَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّهَا
هِيَ بُرْدَةٌ مَلْحَاءٌ، فَقَالَ : (وَإِنْ كَانَتْ بُرْدَةٌ مَلْحَاءٌ أَمَا لَكَ فِيَّ أَسْوَةٌ)، فَنَظَرْتُ
إِلَى إِزَارِهِ [فَإِذَا] (٣) هُوَ فَوْقَ الْكَعْبَيْنِ تَحْتَ الْعِصْلَةِ . رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَالتَّسَائِيُّ،
وغيرُهُمَا (٤) .

(١) حديث عبد الله بن مغفل رضي الله عنه رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ؛ كَمَا فِي (مَجْمَعُ الزَّوَائِدِ ١٢٦/٢)، وَمُسْنَدُ
عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَغْفَلٍ لَيْسَ فِي الْمَطْبُوعِ مِنْ (مَعْجَمِ الطَّبْرَانِيِّ الْكَبِيرِ) .

(٢) فِي ب [عُبَيْدَ]، وَيَصِحُّ الْوُجْهَانِ . انْظُرْ (تَعْجِيلُ الْمَنْفَعَةِ لِابْنِ حَجَرٍ ص ١٨٥) .
(٣) مِنْ ب .

(٤) رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ (٣٦٥/٥)، وَالنَّسَائِيُّ فِي (الْسِّنَنِ الْكَبْرَى ٤٨٤/٥)، وَالتِّرْمِذِيُّ فِي (الْمُشْتَمَلِ
رَقْم ١٢٠) .

وَأَمَّا مَا تَحْتَ الْكَعْبَيْنِ مِنَ اللَّبَاسِ فَيُكْرَهُ لِلرَّجُلِ عَلَى الْأَصَحِّ بِلَا حَاجَةٍ؛
فَحُو كَوْنُهُ رَقِيقَ السَّاقَيْنِ، وَالْمُرَادُ وَلَمْ يُرَدِّ التَّدْلِيسَ عَلَى النِّسَاءِ .
قَالَ فِي (الْفُرُوعِ) ^(١) : « وَتَوَجَّهَ هَذَا فِي قَصِيرَةٍ اتَّخَذَتْ رَجُلَيْنِ مِنْ خَشَبٍ فَلَمْ
تُعْرَفْ » .

وَقَالَ أَحْمَدُ فِي رَوَايَةِ حَنْبَلٍ : « جَرُّ الْإِزَارِ إِذَا لَمْ يُرَدِّ الْخِيَلَاءُ فَلَا بَأْسَ بِهِ » ،
وَوَظَّاهِرُ هَذَا أَنَّهُ لَا يُكْرَهُ وَالْحَالَةُ هَذِهِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ كَلَامٍ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنَ
الْأَصْحَابِ .

قُلْتُ : لَعَلَّ مُرَادَ ^(٢) الْإِمَامِ وَالْأَصْحَابِ بَعْدَ الْكَرَاهَةِ فِي حَقِّ مَنْ يَسْتَرْخِي
إِزَارَهُ، أَوْ ثَوْبَهُ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَعْلَمَ بِهِ؛ كَقَضِيَّةِ الصَّدِيقِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ
إِنْ أَحَدًا شَقِيَّ إِزَارِي يَسْتَرْخِي إِلَّا أَنْ أُنْعَاهِدَهُ، فَقَالَ : (إِنَّكَ لَيْسْتَ مَنْ يَفْعَلُهُ
خِيَلَاءُ) ^(٣) . وَأَيْضًا لَمَّا كَسَفَتِ الشَّمْسُ خَرَجَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ - أَظُنُّهُ - مُسْرِعًا إِلَى
الْمَسْجِدِ يَجْرُ ثَوْبَهُ ^(٤) .

وَالْإِلَّا فَأَيْنَ قَوْلُهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : (مَا تَحْتَ الْكَعْبَيْنِ فِي الثَّارِ) فِي غَيْرِ حَدِيثٍ، وَهَذِهِ
صَيِّغَةُ التَّحْرِيمِ، فَيَنْبَغِي الْجَزْمُ بِهِ .

وَنَحْمِلُ رَوَايَةَ الْكَرَاهَةِ عَلَى التَّحْرِيمِ؛ فَإِنَّ الْإِمَامَ إِذَا قَالَ : « أَكْرَهُ [كَذَا] » ^(٥)
هَلْ يَكُونُ ذَلِكَ كَرَاهَةً تَنْزِيهِيَّةً، أَوْ تَحْرِيمًا ؟ فِيهِ وَجْهَانِ . وَقَدْ يُقَالُ : فِي كُلِّ مَحَلٍّ

(١) الْفُرُوعُ ٥٩/٢ .

(٢) فِي الْأَصْلَيْنِ [الْمُرَادُ]، وَلَعَلَّ الصَّوَابَ مَا أَثْبَتَ .

(٣) رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ (٦٧/٢)، وَابْنُ خَرِيزٍ (٣٦٦٥)، وَمُسْلِمٌ (٢٠٨٥) .

(٤) رَوَاهُ ابْنُ خَرِيزٍ (١٠٤٠) .

(٥) مِنْ أ .

بِحَسْبِهِ، أَوْ بِحَسْبِ مَا يَلِيقُ بِهِ مِنَ الْحَمْلِ عَلَى التَّنْزِيهِ أَوْ عَلَى التَّحْرِيمِ؛
كَمَا هُنَا .

وَيَدُلُّ عَلَيْهِ أَيْضًا مَا قَالَهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ : « مَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ فِي النَّارِ »،
وَوَظَاهِرُ هَذَا التَّحْرِيمِ . وَاللَّهُ أَعْلَمُ .
وَمَنْصُوصُ الشَّافِعِيِّ، وَأَصْحَابِهِ الْكِرَاهَةُ .

قَالَ صَاحِبُ (الْحَيْط) ^(١) مِنَ الْحَنْفِيَّةِ : رُوي أَنَّ أَبَا حَنِيفَةَ رحمته الله ارْتَدَى بِيَرْدَاءٍ
ثَمِينٍ قِيمَتُهُ أَرْبَعُمِائَةِ دِينَارٍ، وَكَانَ يَجْرُهُ عَلَى الْأَرْضِ، فَقِيلَ لَهُ : أَوْ لَسْنَا تُهَيِّنَا
عَنْ هَذَا ؟، فَقَالَ : « إِنَّمَا ذَلِكَ لِدَوِي الْخِيَلَاءِ فَلَسْنَا مِنْهُمْ » .
وَاخْتَارَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ ^(٢) عَدَمَ التَّحْرِيمِ، وَلَمْ يَتَعَرَّضْ لِكِرَاهَتِهِ،
وَلَا عَدَمِهَا .

وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : (مَا تَحْتَ الْكَعْبَيْنِ مِنَ
الْإِزَارِ فِيهِ النَّارُ) رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ وَهُوَ عَلَى شَرْطِ السُّنَنِ ^(٣) .
وَقَدْ سَأَلَ بَعْضُ السَّلَفِ نَافِعًا ^(٤) مَوْلَى ابْنِ عَمْرٍو : مَا مَعْنَى قَوْلِهِ :
(مَا أَسْفَلَ مِنَ الْكَعْبَيْنِ مِنَ الْإِزَارِ فِيهِ النَّارُ) أَمِنْ الْكَعْبَيْنِ، أَمْ مِنَ الْإِزَارِ ؟
فَقَالَ : « وَمَا ذُنْبُ الْإِزَارِ إِنَّمَا أَرَادَ اللَّحْمَ وَالْعَظْمَ وَالْجُلْدَ » .
وَالِىَ هَذَا أَشَارَ بِقَوْلِهِ : « وَمَا تَحْتَ كَعْبٍ فَافْكُرْهُنَّ وَصَعْدِ » .

(١) (الحيط البرهاني) لابن مازة البخاري .

(٢) انظر : مجموع فتاوى الشيخ تقي الدين ١٣٩/٢٢ .

(٣) رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي (المعجم الكبير ٣٨١/١١) .

(٤) فِي الْأَصْلَيْنِ [نافع]، والصواب ما أثبت .

قال :

وَلِلرَّصْنِ كُمُ الْمُصْطَفَى فَإِنْ ارْتَخَى
تَنَاهَى إِلَى أَقْصَى أَصَابِعِهِ قَدْ

« الرِّصْنُ » لغةٌ في الرِّصْنِ؛ وهو مَا بَيْنَ مَفْصَلِ الْكَفِّ وَالسَّاعِدِ؛ قَالَ ابْنُ
الْأَثِيرِ (١).

أَمَّا كَوْنُ كُمِ الْقَمِيصِ يُسْتَحَبُّ أَنْ يَكُونَ إِلَى الرِّصْنِ؛ فَلَمَّا رَوَتْ أَسْمَاءُ
بِنْتُ يَزِيدَ [الْأَنْصَارِيَّةُ] (٢) قَالَتْ : « كَانَتْ يَدُ كُمِّ قَمِيصِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ إِلَى
الرِّصْنِ » رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ (٣).

وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ قَالَ : « كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَلْبَسُ قَمِيصًا قَصِيرَ الْيَدَيْنِ،
وَالطُّوْلُ » رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ (٤).

وَأَمَّا تَطْوِيلُ الْكُمِّ إِلَى رُؤُوسِ الْأَصَابِعِ فَقَالَ فِي (الْفُرُوعِ) (٥) : « قَالَ جَمَاعَةٌ :
وَيُسَنُّ تَطْوِيلُ كُمِّ الرَّجُلِ إِلَى رُؤُوسِ أَصَابِعِهِ، أَوْ أَكْثَرَ يَسِيرًا (٦) . وَتَوْسِيعُهَا
قَصْدًا، وَقِصْرُ كُمِّهَا (٧) » .

(١) فِي (النهاية ٢/ ٢٢٧) .

(٢) مِنْ أ .

(٣) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٠٢٧)، وَالتِّرْمِذِيُّ (١٧٦٥) .

(٤) رَوَاهُ ابْنُ مَاجَةَ (٣٥٧٧) . وَانْظُرْ : (مصابيح الزجاجة ٣/ ١٤٩) .

(٥) (الْفُرُوعُ ٢/ ٦٠) . وَحَدَّثَ فِي الْأَصْلِينَ تَصْخِيفَ يَسِيرٍ، قَوْمٌ مِنْهُ .

(٦) فِي ب [يَسِيرًا] .

(٧) أَيِ وَيُسْتَحَبُّ تَوْسِيعُ الْمَرْأَةِ ثِيَابَهَا وَكُمِّهَا، وَقِصْرُ كُمِّهَا لِقُوَّةِ التَّمَكُّنِ مِنْ سِتْرِ نَفْسِهَا . انْظُرْ
[تصحيح الفروع ٢/ ٦٠] .

قَالَ :

وَلِلرَّجُلِ اكْرَهُ لُبْسَ أَنْثَى وَعَكْسُهُ

وَمَا حَظْرُهُ لِلْعَنِ فِيهِ بِمُبْعَدٍ

يُكْرَهُ تَشْبُهُ الرَّجُلِ بِامْرَأَةٍ، وامرأة برجلٍ في لباسٍ، وغيره؛ ذكره جماعة .
وعنه يجرم؛ وهو الأصح؛ لما روى ابنُ عَبَّاسٍ - رضي الله عنهما - قال :
(لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمُتَشَبِّهِينَ مِنَ الرِّجَالِ بِالنِّسَاءِ، وَالتَّشَبُّهَاتِ مِنَ النِّسَاءِ
بِالرِّجَالِ) رواه البخاري، وغيره^(١) .

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؓ قَالَ : (لَعَنَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الرَّجُلَ يَلْبَسُ لِبْسَ الْمَرْأَةِ)
رواه أحمد، وأبو داود، وابنُ حِبَّانَ فِي (صَحِيحِهِ)، والحاكم؛ وقال : « صَحِيحٌ
عَلَى شَرْطِ مُسْلِمٍ »^(٢) .

وَفِي الْبَابِ أَحَادِيثُ كَثِيرَةٌ مُقْتَرَنَةٌ بِاللَّعْنِ؛ وَإِلَى ذَلِكَ أَشَارَ النَّازِمُ [رَحِمَهُ
اللَّهُ تَعَالَى]^(٣) بِقَوْلِهِ : « وَمَا حَظْرُهُ »؛ أَيِ وَمَا تَحْرِيمُهُ، « لِلْعَنِ »؛ أَيِ لِلْعَنِ فَاعِلُهُ
« بِمُبْعَدٍ » .

وَقَطَعَ الْمَوْفُقُ بِالتَّحْرِيمِ^(٤) .

(١) رواه البخاري (٥٨٨٥)، وأبو داود (٤٠٩٧) .

(٢) رواه الإمام أحمد (٣٢٥/٢)، وأبو داود (٤٠٩٨)، وابن حبان في صحيحه (٥٧٥١)
الإحسان، والحاكم (١٩٤/٤) .

(٣) من ب .

(٤) في (المغني ٣١١/٢) .

فرع

الْخِضَابُ بِالْخِثَاءِ لِلْمَرْأَةِ مُسْتَحَبٌّ مَعَ حُضُورِ زَوْجِهَا .
فَأَمَّا الْخِضَابُ لِلرَّجُلِ فَيَتَوَجَّهُ إِبَاحَتُهُ مَعَ الْحَاجَةِ؛ كَالْتَّذَاوِي بِهِ .
وَأَمَّا مَعَ عَدَمِ الْحَاجَةِ فَيَحْرُمُ؛ لِأَنَّهُ مِنَ التَّشْبِيهِ بِالنِّسَاءِ .
وَذَكَرَ فِي (الْفُرُوعِ)^(١) فِي (مَحْظُورَاتِ الْإِحْرَامِ) عَنْ الْأَوْزَاعِيِّ عَنْ أَبِي
يَسَارَ الْقُرَشِيِّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَتَى بِرَجُلٍ مَخْضُوبٍ الْيَدَيْنِ
وَالرَّجْلَيْنِ، فَقَالَ : (مَا بَالُ هَذَا ؟)، فَقَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ يَتَشَبَّهُ بِالنِّسَاءِ، فَأَمَرَ
بِهِ فَتُفِي إِلَى النَّقِيعِ^(٢)، فَقَالُوا : يَا رَسُولَ اللَّهِ أَلَا تَقْتُلُهُ ؟، فَقَالَ : (إِنِّي نُهِيتُ
عَنْ قَتْلِ الْمُصَلِّينِ)^(٣) .

(١) الْفُرُوعُ ٥/ ٥٣٣ .

وقال فيه بعد هذا الحديث : " أبو يسار روى عنه الأوزاعي، والليث . ولم أجد فيه سوى قول
أبي حاتم : مجهول، فأراد مجهول العدالة . وذكر الدارقطني في (العلل) أن المفضل انفرد بوصله ..
وقد قال الحافظ عمر بن بدر الموصلي : لا يصح في هذا الباب شيء " أ.هـ .
(٢) فِي الْأَصْلَيْنِ مَعًا [البقيع]، وَفِي مَطْبُوعَةِ (الْفُرُوعِ لِابْنِ مَفْلُحٍ) بِالْبَاءِ التَّحْتِيَّةِ، وَالتَّصْوِيبِ مِنْ
(سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ) .

وَجَاءَ فِي (سَنَنِ أَبِي دَاوُدَ) : قَالَ أَبُو أُسَامَةَ -رَاوِي الْحَدِيثِ- : " وَالنَّقِيعُ نَاحِيَةٌ عَنِ الْمَدِينَةِ،
وَلَيْسَ بِالنَّقِيعِ " .

(٣) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٩٢٨)، وَالدَّرَاقُطْنِي فِي (السَّنَنِ ٢/ ٥٤) .

فصل

يُكْرَهُ النَّقَابُ لِلأَمَةِ . وَعَنْهُ يَحْرُمُ . وَعَنْهُ يُبَاحُ إِنْ كَانَتْ جَمِيلَةً .
وَيُكْرَهُ لِلْمَرْأَةِ النَّقَابُ، وَالْبُرْقُعُ فِي الصَّلَاةِ؛ نَصْرًا عَلَيْهِ، وَقَطَعَ بِهِ
الْأَصْحَابُ، وَذَكَرَ فِي (الْمَغْنِي) ^(١) قَوْلَ ابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ ^(٢) : « أَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ
لِلْمَرْأَةِ أَنْ تُكْشِفَ وَجْهَهَا فِي الصَّلَاةِ، وَالْإِحْرَامِ » .
وَمُقْتَضَى [كَلَامِ] ^(٣) ابْنِ عَبْدِ الْبَرِّ تَحْرِيمُهُ عَلَيْهَا . وَذَكَرَ بَعْضُهُمْ رَوَايَةً بِأَنَّهُ
عَوْرَةٌ فِي الصَّلَاةِ يَجِبُ سِتْرُهُ .
وَيُسْتَحَبُّ لِلْمَرْأَةِ الْمَرْوُجَةُ الْخِضَابُ مَعَ حُضُورِ زَوْجِهَا .
وَيُكْرَهُ النَّقْشُ . قَالَ ابْنُ حَمْدَانَ : « وَالتَّكْتُبُ، وَنَحْوُهُ » .
فَأَمَّا الْخِضَابُ لِلرَّجُلِ فَيَتَوَجَّهُ إِبَاحَتُهُ مَعَ الْحَاجَةِ . وَمَعَ عَدَمِهَا يُخْرَجُ عَلَى
مَسْأَلَةٍ تُشَبِّهُ رَجُلًا بِامْرَأَةٍ فِي لِبَاسٍ، وَغَيْرِهِ .

فصل

مَنْ جَعَلَ عَلَى رَأْسِهِ عَلَامَةً وَقْتَ الْحَرْبِ مِنْ رِيَشٍ نَعَامٍ، وَغَيْرِهِ جَازٌ .
وَعَنْهُ يُسْتَحَبُّ إِنْ عَلِمَ مِنْ نَفْسِهِ شَجَاعَةً، وَإِلَّا كُرِهَ .
[وَقِيلَ : لَا يُكْرَهُ] ^(٤) .
وَالْمَرْجِعُ فِي اللَّبَاسِ إِلَى عُرْفِ الْبَلَدِ، قَالَهُ فِي (التَّلْخِصِ) .

(١) المغني ٣٣١/٢ .

(٢) انظر : الاستذكار ٤٤٤/٥ .

(٣) ما بين المعكوفتين ليس في الأصلين، ولا بد من إثباته .

(٤) ما بين المعكوفتين من أ ، وساقط من ب .

قال :

وَلَا بَأْسَ فِي لُبْسِ السَّرَاوِيلِ ^(١) سِتْرَةٌ
أَتَمُّ مِنَ التَّأْزِيرِ فَالْبَسْنَاهُ وَاقْتَدِ
بِسُنَّةِ إِبْرَاهِيمَ فِيهِ وَأَحْمَدِ
وَأَصْحَابِهِ وَالْأَزْرُ أَشْهَرُ وَأَكْثَرُ

أَمَرَ النَّبِيُّ ﷺ بِالسَّرَاوِيلِ وَمَدَحَهَا . وَرَوَى أَبُو أُمَامَةَ ؓ قَالَ : قُلْنَا :
يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّ أَهْلَ الْكِتَابِ يَتَسَرَّلُونَ ، وَلَا يَتَزَرُّونَ . فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ :
(تَسَرَّلُوا ، وَاتَزَرُّوا ، وَخَالَفُوا أَهْلَ الْكِتَابِ) رَوَاهُ أَحْمَدُ بِإِسْنَادٍ جَيِّدٍ ^(٢) .
وَقَالَ ﷺ : (السَّرَاوِيلُ نِصْفُ الْكِسْوَةِ) ^(٣) ، وَرُوي عَنْهُ -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ
وَالسَّلَام- أَنَّهُ مَرَّ عَلَيْهِ بِامْرَأَةٍ بَاكِئَةٍ ، فَسَقَطَتْ ، فَأَذَارَ وَجْهَهُ عَنْهَا ، فَقِيلَ لَهُ :
يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنَّهَا مُسْرُوَلَةٌ ، فَقَالَ : (اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِلْمُسْرُوَلَاتِ) ^(٤) . ذَكَرَ هَذَيْنِ
الْحَدِيثَيْنِ فِي (الْمُسْتَوْعَبِ) .

وَقَوْلُهُ : « سِتْرَةٌ أَتَمُّ مِنَ التَّأْزِيرِ » ؛ أَيُّ أَنَّ السَّرَاوِيلَ أَتَمُّ ، وَأَبْلَغُ فِي السِّتْرِ
مِنَ الْإِزَارِ ، قَالَ أَحْمَدُ : « هُوَ أَسْتَرُ مِنَ الْإِزَارِ ، وَلِبَاسُ الْقَوْمِ كَانَ الْإِزَارُ » انْتَهَى .
وَأِلَى هَذَا أَشَارَ النَّازِمُ بِقَوْلِهِ : « وَالْأَزْرُ أَشْهَرُ » .

(١) فِي [لُبْسِ السَّرَاوِيلِ] .

(٢) رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ (٥ / ٢٦٤) .

(٣) رَوَاهُ الدِّيلَمِيُّ فِي (مَسْنَدِ الْفَرْدَوْسِ ٨١٥٥) بِلَفْظٍ : (اتَّخَذُوا السَّرَاوِيلَاتِ فَإِنَّهَا مِنْ أَسْتَرِ
ثِيَابِكُمْ) .

(٤) رَوَاهُ ابْنُ عَدِيٍّ فِي (الْكَامِلِ ١ / ٢٥٥) ، وَابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي (الْمَوْضُوعَاتِ ٣ / ٢١٣) .

قوله: «وَأَقْتَدِ بِسُنَّةِ إِبْرَاهِيمَ فِيهِ وَأَحْمَدِ وَأَصْحَابِهِ»؛ أي اقتدِ بإبراهيم الخليل -عليه الصلاة والسلام-؛ فإنه أولُ مَنْ لبَسَ السَّراويلَ حينَ أُلقيَ في النَّارِ، ومُرادُه بأحمدَ نبينا ﷺ، ولَبَسَهُ مُوسَى -عليه الصلاة والسلام-^(١).

فصل

كَرِهَ -عليه الصلاة والسلام- (السَّراويلَ الْمُخْرَفَجَةَ)^(٢)؛ يعني الواسِعةَ البَوَايِكَ؛ كَذَا فَسَّرَهُ فِي (المستوعب)، وَفَسَّرَهُ الْجَوْهَرِيُّ فِي (الصَّحاح)^(٣) بَعْدَ أَنْ ذَكَرَ الْحَدِيثَ؛ بِأَنْ قَالَ: «[قَالُوا]^(٤) هِيَ الَّتِي تَقَعُ عَلَى ظُهُورِ الْقَدَمَيْنِ».

وَيَبَاحُ (الثُّبَانُ)؛ وَهُوَ السَّراويلُ قَصِيرٌ نَحْوَ شِبْرِ يَسْتُرُ الْعَوْرَةَ الْفَاحِشَةَ فَقَطْ، يَتَّخِذُهُ الْمَلَا حُونَ، وَنَحْوُهُمْ.

وَكَلَامُ أَحْمَدَ^(٥) يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَا يَجْمَعُ بَيْنَ السَّراويلِ، وَالْإِزَارِ فِي حَالَةٍ وَاحِدَةٍ.

وَاخْتَارَ الشَّيْخُ تَقِي الدِّينَ أَنْ الْأَفْضَلَ أَنْ يَلْبَسَ مَعَ الْقَمِيصِ السَّراويلَ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ إِلَى الْإِزَارِ، وَالرَّدَاءِ.

(١) انظر كلام أهل العلم في لبس النبي ﷺ السراويل، وقبله إبراهيم عليه السلام في المصادر التالية: زاد المعاد لابن القيم ١/١٣٩، و(فتح الباري لابن حجر ١٠/٢٧٣)، و(الأجوبة المرضية للسخاوي ٢/٨٣٤).

(٢) روي من حديث أبي هريرة رضي الله عنه. انظر: (النهاية لابن الأثير ٢/٢٤).

(٣) الصَّحاح ١/٣١٠.

(٤) من أ، و(الصَّحاح).

(٥) هو قوله عن السراويل: "هو أستر من الإزار، ولباسُ القوم كان الإزار، وتقدم.

قال :

وَعِمَّةٌ مُخْلِئِ حَلْقِهِ مِنْ تَحْنُكِ
لَدَى أَحْمَدٍ مَكْرُوهَةٌ بِتَأَكُّدٍ

تُكْرَهُ الْعِمَامَةُ الَّتِي لَا يَكُونُ تَحْتَ الْحَنْكِ مِنْهَا شَيْءٌ؛ وَهِيَ الصَّمَاءُ؛ لِأَنَّهَا تُشَبِّهُ عَمَائِمَ أَهْلِ الذِّمَّةِ، وَقَدْ نَهَى النَّبِيُّ ﷺ عَنِ التَّشْبِيهِ بِهِمْ .

قَالَ فِي (الْكَافِي) ^(١) : يُرَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ أَمَرَ بِالتَّلْحِي، وَنَهَى عَنِ الْاِقْتِعَاطِ ^(٢) . قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ : (الْاِقْتِعَاطُ) أَنْ لَا يَكُونَ تَحْتَ الْحَنْكِ مِنْهَا شَيْءٌ .

قَالَ الْقَاضِي، وَجَمَعَ : « وَمِنَ اللَّبَاسِ الْمَكْرُوهِ مَا خَالَفَ زِيَّ الْعَرَبِ، وَأَشْبَهَ زِيَّ الْأَعَاجِمِ » .

وَعَادَتْهُمْ مِنْ هَذِهِ الْعَمَائِمِ الصَّمَاءُ، وَهِيَ مَكْرُوهَةٌ؛ نَصٌّ عَلَيْهِ الْإِمَامُ أَحْمَدُ، وَالْأَصْحَابُ، وَهَلْ هِيَ كَرَاهَةٌ تَحْرِيمٌ، أَوْ تَنْزِيهِ ؟ فِيهِ خِلَافٌ، قَالَ فِي (الْفُرُوعِ) ^(٣) : وَكَرِهَ أَحْمَدُ لِبَسَ غَيْرِ الْمُحَنِّكَةِ، وَنَقَلَ الْحَسَنُ بْنُ ثَوَابٍ كَرَاهِيَةً شَدِيدَةً، وَلَمْ يَصْرَحْ الْأَصْحَابُ بِإِبَاحَةِ لِبْسِهَا .

قَالَ : وَقَالَ شَيْخُنَا : الْمُحْكِيُّ عَنْ أَحْمَدَ الْكَرَاهَةَ، وَالْأَقْرَبُ أَنَّهَا كَرَاهَةٌ لَا تَرْقِي إِلَى التَّحْرِيمِ . انْتَهَى .

وَالْتَّحْنِيكَ يَدْفَعُ عَنِ الْعَاتِقِ الْحَرَّ وَالْبَرْدَ، وَهُوَ أَثْبَتُ لِلْعِمَامَةِ خُصُوصًا لِلرُّكُوبِ .

(١) الكافي لابن قدامة ٨٣ / ١ .

(٢) رواه أبو عبيد في (غريب الحديث ١٢٠ / ٣) . والنقل التالي منه .

(٣) الفروع ٢٠٢ / ١ .

قال :

وَيَحْسُنُ أَنْ يُرْخِي الدُّوَابَةَ^(١) خَلْفَهُ

وَلَوْ شِبراً أَوْ أَذْنَى عَلَى نَاصِ أَحْمَدٍ

يُسن للرجل أن يُرخي خَلْفَهُ مِنْ عِمَامَتِهِ دُؤَابَةً؛ لما رَوَى ابنُ عُمَرَ -رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُمَا- قال : (كان النبي ﷺ يسدل عِمَامَتَهُ بين كَتِفَيْهِ) رواه الترمذي^(٢) . وعن عَمْرُو بنِ حُرَيْث^(٣) قال : (كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَعَلَيْهِ عِمَامَةٌ سَوْدَاءُ قَدْ أَرَخَى طَرَفَهَا بَيْنَ كَتِفَيْهِ) رواه مسلم^(٤) .

قال أَحْمَدُ : « يَنْبَغِي أَنْ يُرْخِي خَلْفَهُ مِنْ عِمَامَتِهِ ؛ كَمَا جَاءَ عَنْ ابْنِ عُمَرَ^(٥) » . قال الشَّيْخُ تَقِي الدِّينِ : وَإِرْخَاءُ الدُّوَابَةِ بَيْنَ الْكَتِفَيْنِ مَعْرُوفٌ فِي السُّنَّةِ ، وَإِطَالَةُ الدُّوَابَةِ كَثِيراً مِنَ الْإِسْبَالِ الْمَنْهِيِّ عَنْهُ . انتهى .

وعن ابنِ عُمَرَ -رَضِيَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُمَا- عن النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : (الْإِسْبَالُ فِي الْإِرَارِ ، وَالْقَمِيصِ ، وَالْعِمَامَةِ ، مَنْ جَرَّ شَيْئاً خِلاَءَ لَمْ يَنْظُرْ اللهُ تَعَالَى إِلَيْهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ) رواه أَبُو دَاوُدَ ، وَابْنُ مَاجَهَ^(٦) .

وَمُقْتَضَى كَلَامِهِ فِي (الرِّعَايَةِ) اسْتِحْبَابُ الدُّوَابَةِ لِكُلِّ أَحَدٍ ؛ كَالْتَّحْنِيكِ ؛ يَعْنِي يَجْمَعُ بَيْنَ التَّحْنِيكِ ، وَالدُّوَابَةِ .

(١) فِي الْأَصْلَيْنِ [الدُّبَابَةُ] ! .

(٢) رواه الترمذي (١٧٩٠) .

(٣) فِي الْأَصْلَيْنِ [جرير] ، وَالتَّصْوِيبُ مِنْ (صَحِيحِ مُسْلِمٍ) ؛ وَهُوَ ابْنُ عَمْرٍو الْقُرَشِيُّ الْمَخْزُومِيُّ .

(٤) رواه مسلم (١٣٥٩) .

(٥) رواه عنه الترمذي (١٣٩/٣) ، وَابْنُ أَبِي شَيْبَةَ (٢٣٩/٨) .

(٦) رواه أَبُو دَاوُدَ (٤٠٩٤) ، وَابْنُ مَاجَهَ (٣٥٧٦) ، وَالنَّسَائِيُّ (٢٠٨/٨) .

قوله : « وَلَوْ شِئْرًا أَوْ أَذْنَى عَلَى نَصِّ أَحْمَدٍ » . في إِرْخَاءِ الدُّوَابَةِ خَلْفَهُ فِي
الْجُمْلَةِ، لَا فِي التَّقْدِيرِ، وَرُوي عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ عَمَّمَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ
بِعِمَامَةِ سَوْدَاءَ، وَأَرْخَاهَا مِنْ خَلْفِهِ قَدْرَ أَرْبَعِ أَصَابِعٍ، وَقَالَ : (كَذَا فَاعْتَمَّ فَإِنَّهُ
أَعْرَبُ، وَأَجْمَلُ)^(١) .

وَعَنْ عَلِيٍّ ؓ أَنَّهُ اعْتَمَّ بِعِمَامَةِ سَوْدَاءَ، وَأَرْخَاهَا مِنْ خَلْفِهِ شِبْرًا .
وَأَرْخَاهَا ابْنُ الزُّبَيْرِ مِنْ خَلْفِهِ [قَدْرًا]^(٢) ذِرَاعٍ . وَعَنْ أَنَسٍ نَحْوَهُ .
قَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ : قَالَ عَلِيٌّ ؓ : « وَتَمَامُ جَمَالِ الرَّجُلِ فِي عِمَّتِهِ » مَخْتَصَرٌ .
قَالَ الْحَنْفِيَّةُ : يُسْتَحَبُّ إِرْخَاءُ الْعِمَامَةِ بَيْنَ الْكَتِفَيْنِ . مِنْهُمْ مَنْ قَدَّرَ ذَلِكَ
بِشِبْرِ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : إِلَى وَسْطِ الظَّهْرِ، وَمِنْهُمْ مَنْ قَالَ : إِلَى مَوْضِعِ الْجُلُوسِ .
انْتَهَى .

وَمَنْ أَحَبَّ أَنْ يَجِدَّ لَفَّ الْعِمَامَةِ، فَعَلَ كَيْفَ أَحَبَّ فِي نَقْضِهَا .
وَفِي كَلَامِ الْحَنْفِيَّةِ لَا يَنْبَغِي أَنْ يَرْفَعَهَا مِنْ رَأْسِهِ، وَيُلْقِيَهَا عَلَى الْأَرْضِ دُفْعَةً
وَاحِدَةً، لَكِنْ يَنْقُضُهَا كَمَا لَفَّهَا؛ لِأَنَّهُ^(٣) هَكَذَا فَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ بِعِمَامَةِ عَبْدِ
الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ؛ وَلَمَّا فِيهِ مِنْ إِهَانَتِهَا .
قُلْتُ : وَمَا قَالَهُ الْحَنْفِيَّةُ حَسَنٌ؛ وَهُوَ ظَاهِرُ حَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَوْفٍ
لَمَنْ تَأَمَّلَهُ؛ وَلَأنَّهَا إِذَا نَقَضَهَا كَوْرًا كَوْرًا سَلِمَتْ مِنَ الْإِلْتَوَاءِ وَالْفُتْلِ . - وَاللَّهُ
سَبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ - .

(١) رواه الحاكم في (المستدرک ٤ / ٥٤٠) .

(٢) من ب .

(٣) في أ [لأنها] .

قال :

وَأَحْسَنُ مَلْبُوسٍ بَيَاضٌ لِمَيْتٍ
وَحَيٍّ فَبَيْضٌ مُطْلَقًا لَا تُسَوِّدُ

يُسَنُّ لِبْسُ الْبَيَاضِ لِلْحَيِّ، وَتُكْفَيْنُ الْمَيِّتُ فِيهِ؛ لَمَّا رَوَى ابْنُ عَبَّاسٍ أَنَّ
رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : (الْبَسُوا مِنْ ثِيَابِكُمُ الْبَيَاضَ؛ فَإِنَّهَا مِنْ خَيْرِ ثِيَابِكُمْ،
وَكَفَّيْنَاهَا فِيهَا مَوْتَاكُمْ) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ؛ وَقَالَ : « حَدِيثٌ حَسَنٌ
صَحِيحٌ »^(١).

وَعَنْ سَمُرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : (الْبَسُوا الْبَيْضَ؛ فَإِنَّهُ أَطْهَرُ،
وَأَطْيَبُ، وَكَفَّيْنَاهَا فِيهَا مَوْتَاكُمْ) رَوَاهُ النَّسَائِيُّ، وَالْحَاكِمُ، وَالتِّرْمِذِيُّ^(٢)؛
وَقَالَ : « حَدِيثٌ [حَسَنٌ] »^(٣) صَحِيحٌ^(٤).

(١) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٨٧٨)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٩٩٤).

(٢) [التِّرْمِذِيُّ] سَاقِطَةٌ مِنْ ب.

(٣) مَا بَيْنَ الْمَعْكُوفَتَيْنِ مُثَبَّتٌ مِنْ أ، وَ(سَنَنِ التِّرْمِذِيِّ).

(٤) رَوَاهُ النَّسَائِيُّ (٢٠٥ / ٨)، وَالْحَاكِمُ (١٨٥ / ٤)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٨١٠).

قَالَ :

وَلَا بَأْسَ بِالصَّبُوغِ مِنْ قَبْلِ غَسْلِهِ
مَعَ الْجَهْلِ فِي أَصْبَاغِ أَهْلِ التَّهَوُّدِ^(١)
وَقِيلَ أَكْرَهْنَهُ مِثْلَ مُسْتَعْمَلِ^(٢) الْإِنْسَانِ
وَلَنْ تَعْلَمَ التَّنْجِيسَ فَاغْسِلْهُ تَهْتِدْ

لا يجبُ غَسْلُ الثَّوبِ الْمَصْبُوغِ سَوَاءً كَانَ الصَّابِغُ مُسْلِمًا، أَوْ يَهُودِيًّا، بَلْ
يُبَاحُ لِبَسُهُ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ الطَّهَارَةُ .

فَإِنْ عُلِمَ أَنَّ فِي صِبَاغِهِ نَجَاسَةً غَسَلَهُ، وَيَطْهَرُ بِالْغَسْلِ؛ وَإِنْ بَقِيَ
الَلُّونُ؛ بِدَلِيلِ قَوْلِهِ -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ- [فِي الدَّمِ]^(٣) : (وَلَا يَضُرُّكَ
أَثَرُهُ)^(٤) .

وَقِيلَ : يُكْرَهُ مَا صَبَغَهُ أَهْلُ الدِّمَةِ؛ كَأَنِّيْتَهُمْ عَلَى الْقَوْلِ بِكِرَاهَتِهَا،
قِيلَ لِأَحْمَدَ عَنْ صَبِغِ الْيَهُودِ بِالْبَوْلِ ؟، فَقَالَ : « الْمُسْلِمُ وَالْكَافِرُ فِي هَذَا سَوَاءٌ،
وَلَا تَسْأَلُ عَنْ هَذَا، وَلَا تَبْحَثُ عَنْهُ فَإِنْ عَلِمْتَ فَلَا تُصَلِّ فِيهِ حَتَّى تَغْسِلَهُ » .
وَاحْتِجَّ غَيْرُ وَاحِدٍ بِقَوْلِ عُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فِي ذَلِكَ : « نَهَانَا اللَّهُ تَعَالَى عَنْ التَّعَمُّقِ،
وَالْتَّكْلُفِ »، وَبِقَوْلِ ابْنِ عُمَرَ فِي ذَلِكَ : « نُهِنَا عَنْ التَّكْلُفِ، وَالتَّعَمُّقِ » .

(١) فِي ب [اليهود] .

(٢) فِي ب [استعمال] .

(٣) مِنْ ب .

(٤) رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ (٢/ ٣٦٠)، وَأَبُو دَاوُدَ (٣٦٥) . مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ .

قَالَ :

وَأَحْمَرَ قَانِ وَالْمَعْصُفَرَ فَأَكْرَهَنُ

لِلْبَسِ رِجَالٍ حَسْبُ^(١) فِي نَصْرِ أَحْمَدِ

يُكْرَهُ لِلرِّجَالِ لَيْسُ أَحْمَرُ مُصَمَّتٍ؛ نَصْرٌ عَلَيْهِ الْإِمَامُ أَحْمَدُ، قَالَ الشَّيْخُ فِي (الْمَغْنِي) ^(٢) : قَالَ أَصْحَابُنَا : يُكْرَهُ؛ وَهُوَ مَذْهَبُ ابْنِ عُمَرَ، وَرُوي عَنْهُ أَنَّهُ اشْتَرَى ثَوْبًا فَرَأَى فِيهِ خَيْطًا أَحْمَرَ، فَرَدَّهُ . وَرُوي عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عُمَرَ قَالَ : «مَرَّ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ رَجُلٌ عَلَيْهِ بُرْدَانُ أَحْمَرَانِ، فَلَمْ يَرُدِّ النَّبِيُّ ﷺ عَلَيْهِ» ^(٣) .

وَعَنْ رَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ قَالَ : خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي سَفَرٍ، فَرَأَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى رَوَاحِلِنَا أَكْسِيَةً فِيهَا خَيْوُطٌ عِيْنِ [أَحْمَر]، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : (أَلَا أَرَى هَذِهِ الْحُمْرَةُ قَدْ عَلَتْكُمْ)، فَقُمْنَا سِرَاعًا لِقَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ حَتَّى نَقَرَّ بَعْضُ إِبِلِنَا، وَأَخَذْنَا الْأَكْسِيَةَ، فَنَزَعْنَاهَا عَنْهَا . رَوَاهُمَا أَبُو دَاوُدَ ^(٤) .
انتهى .

وَقَالَ ابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ : كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَحِبُّ فِي الْأَلْوَانِ الْخُضْرَةَ، وَيَكْرَهُ الْحُمْرَةَ، وَيَقُولُ : (هِيَ زِينَةُ الشَّيْطَانِ) ^(٥) . انْتَهَى .

(١) فِي أ [حَسَن] .

(٢) الْمَغْنِي، لابن قدامة ٣٠١/٢ .

(٣) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٠٦٩)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٨٠٧) .

(٤) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٠٧٠)، وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ (٤٦٣/٣) .

(٥) رَوَاهُ مَعْمَرُ بْنُ رَاشِدٍ فِي (الْجَامِعِ ٧٩/١١)، وَأَبُو الْقَاسِمِ الْبَغَوِيُّ فِي (مُسْنَدِ الْجَعْدِ ٣٣٢١)، وَالتَّطَبَّرَانِي فِي (الْمَعْجَمِ الْكَبِيرِ ١٨/١٤٨)، وَالْجَوْزْقَانِي فِي (الْأَبَاطِيلِ وَالْمَنَاقِيرِ ٢/٢٤٨) . وَضَعَفَهُ الْحَافِظُ فِي (الْفَتْحِ ١٠/٢٣٧) .

وَقَالَ الْإِمَامُ أَحْمَدُ : « إِنْ أَوَّلَ مَنْ لَبَسَ الثِّيَابَ الْحُمْرَ آلُ قَارُونَ، أَوْ آلُ
 فِرْعَوْنَ، ثُمَّ قَرَأَ : ﴿ فَخَرَجَ عَلَى قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ ﴾ ^(١) قَالَ : فِي ثِيَابٍ حُمْرٍ .
 وَعَنْهُ : يُكْرَهُ شَدِيدُ الْحُمْرَةِ؛ وَهُوَ الْقَانِي، دُونَ خَفِيفِهَا، وَهَذَا مَفْهُومُ كَلَامِ
 [النَّاطِم] ^(٢)، قَالَ فِي «الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى» : « وَكَذَا الْخِلَافُ فِي الْبِطَانَةِ » انْتَهَى .
 وَكَرِهَ أَحْمَدُ أَنْ تُعْطَى الْجَنَازَةُ بِثَوْبٍ أَحْمَرَ .
 وَعِنْدَ الْمُوَفَّقِ لَا يُكْرَهُ الْأَحْمَرُ . قَالَ : لَمَّا رَوَى أَبُو جُحَيْفَةَ قَالَ : « خَرَجَ
 النَّبِيُّ ﷺ فِي حُلَّةٍ حُمْرَاءَ، ثُمَّ رُكِّزَتْ لَهُ عَنَزَةٌ، فَتَقَدَّمَ وَصَلَّى الظُّهْرَ » ^(٣) .
 وَقَالَ الْبَرَاءُ : « مَا رَأَيْتُ مِنْ ذِي لَمَّةٍ [فِي] ^(٤) حُلَّةٍ حُمْرَاءَ أَحْسَنَ مِنْ
 رَسُولِ اللَّهِ ﷺ » . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِمَا ^(٥) .
 وَعَنْ هِلَالِ بْنِ عَامِرٍ قَالَ : « رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ عَلَى بَغْلَةٍ؛ وَعَلَيْهِ بُرْدٌ أَحْمَرٌ » .
 رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ ^(٦) . وَعَنْ قَتَادَةَ قَالَ : قُلْتُ لِأَنْسٍ : « أَيُّ اللَّبَاسِ كَانَ أَحَبَّ إِلَى
 رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ؟ »، قَالَ : (الْحَبْرَةُ) . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ ^(٧)؛ قِيلَ : هُوَ الَّذِي فِيهِ
 بَيَاضٌ، وَحُمْرَةٌ .

(١) القصص : ٧٩ .

(٢) فِي الْأَصْلِينَ [المصر]، والصواب ما أثبت .

(٣) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٣٧٦)، وَمُسْلِمٌ (٥٠٣) .

(٤) مِنْ ب .

(٥) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٥٩٠١)، وَمُسْلِمٌ (٢٣٣٧) .

(٦) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٠٧٣)، وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ (٤٧٧/٣) .

(٧) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٥٨١٢)، وَمُسْلِمٌ (٢٠٧٩) .

وَرُوي أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ بَيْنَا هُوَ يَخْطُبُ إِذْ رَأَى الْحَسَنَ، وَالْحُسَيْنَ -رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا- عَلَيْهِمَا قَمِيصَانِ أَحْمَرَانِ يَمْشِيَانِ، وَيَعْتُرَانِ، فَنَزَلَ النَّبِيُّ ﷺ فَأَخَذَ بِهِمَا^(١)، وَلَمْ يَنْكِرْ لِبَاسَهُمَا ذَلِكَ .

وَأَمَّا أَحَادِيثُ الْكَرَاهَةِ؛ فَحَدِيثُ رَافِعٍ فِي إِسْنَادِهِ رَجُلٌ مَجْهُولٌ؛ وَيُحْتَمَلُ أَنَّهَا كَانَتْ مُعْصِفَةً فَكَرَهَا لَذَلِكَ .

وَأِنْ قُدِّرَ التَّعَارُضُ فَأَحَادِيثُ الْإِبَاحَةِ أَصَحُّ، وَاثْبَتُ، فَلَا أَخْذُ بِهِ أَوْلَى .
انْتَهَى كَلَامُ الْمُؤَفَّقِ .

وَأَمَّا الْمُعْصِفَةُ فَيُكْرَهُ لِلرِّجَالِ أَيْضاً زَادَ فِي (الرَّعَايَةِ) عَلَى الْأَصَحِّ؛ لَمَا رَوَى عَلِيُّ بْنُ أَبِي نَهْيٍ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ لِبَاسِ الْمُعْصِفِ (رواه مسلم^(٢)) .

وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ قَالَ : رَأَى النَّبِيُّ ﷺ عَلِيَّ بْنَ ثَوْبَانَ مُعْصِفَرَيْنِ، فَقَالَ : (إِنَّ هَذِهِ مِنْ ثِيَابِ الْكُفَّارِ، فَلَا تَلْبَسُهَا) (رواه مُسْلِمٌ^(٣)) .

وَعَنْ عِمْرَانَ بْنِ الْحُصَيْنِ أَنَّ نَبِيَّ اللَّهِ ﷺ قَالَ : (لَا أَرْكَبُ الْأَرْجُوانَ، وَلَا أَلْبَسُ الْمُعْصِفَرَ) (رواه أَبُو دَاوُدَ^(٤)) .

تَنْبِيْه

لَا يُكْرَهُ لِبَسُ الْمُعْصِفَرِ فِي الْإِحْرَامِ؛ نَصٌّ عَلَيْهِ الْإِمَامُ أَحْمَدُ -رَحِمَهُ اللَّهُ - .

(١) رواه الإمام أحمد في (المسند ٥/ ٣٥٤)، وأبو داود (١١٠٩)، والترمذي (٣٧٧٤)، والنسائي (٨٨/٣) .

(٢) رواه مسلم (٢٠٧٨) .

(٣) رواه مسلم (٢٠٧٧) . من حديث عبد الله بن عمرو ؓ .

(٤) رواه أبو داود (٤٠٤٨)، والإمام أحمد (٤٤٢/٤)، والترمذي (٢٧٨٨) .

قال :

وَلَا تَكْرَهَنَّ فِي نَصِّهِ مَا صَبَعْتَهُ

مِنَ الزُّعْفَرَانِ الْبَحْتِ لَوْنِ الْمَوَرِّدِ

نَصَّ الإمامُ أحمدُ - رحمه الله تعالى - أنه لا يُكرَهُ المزعفرُ، وذلك لما رَوَى ابنُ عُمرَ أنه كَانَ يَصْبِغُ ثِيَابَهُ، وَيَذْهِنُ بِالزُّعْفَرَانِ . فقيل له : لم تصبغُ ثيابَكَ، وَتَذْهِنُ بِالزُّعْفَرَانِ ؟، فقال : « لَأُثْبِتَ رَأْيَتَهُ أَحَبُّ الْأَصْبَاغِ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؛ يَذْهِنُ بِهِ، وَيَصْبِغُ بِهِ ثِيَابَهُ » رواه أحمدُ، وكذلك أبو داودَ، وَالنَّسَائِيُّ بنحوِهِ، وَفِي لَفْظِهِمَا : « وَلَقَدْ كَانَ يَصْبِغُ ثِيَابَهُ بِهَا كُلَّهَا حَتَّى عَمَامَتَهُ »^(١) .

وَفِيهِ وَجْهٌ يُكرَهُ فِي الصَّلَاةِ فَقَطْ، وَهُوَ ظَاهِرٌ مَا فِي (التَّلْخِصِ) .

وَمَذْهَبُ أَبِي حَنِيفَةَ، وَالشَّافِعِيِّ - رَضِيَ اللَّهُ [تعالى] عَنْهُمَا - تَحْرِيمُ لِبْسِ الثُّوبِ الْمُزَعْفَرِ . وَمَذْهَبُ مَالِكٍ، وَأَصْحَابِهِ جَوَازُهُ .

وَقَطَعَ فِي (الشَّرْحِ)^(٣) بِالْكَرَاهَةِ؛ وَهُوَ الَّذِي اصْطَلَحَ عَلَيْهِ الْمُتَأَخِّرُونَ أَنَّهُ الْمَذْهَبُ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى الرَّجُلَ عَنِ الْمَزْعَفَرِ^(٤) . متفق عليه^(٥) .
وَقَوْلُ النَّازِمِ : « الْبَحْتِ »؛ أَيِ الْمُخْضِ الَّذِي لَيْسَ مَعَهُ غَيْرُهُ .

(١) رواه الإمام أحمد (٩٧/٢)، وأبو داود (٤٠٦٤)، والنسائي (١٤٠/٨) .

(٢) من أ .

(٣) الشرح الكبير ٢٧٣/٣ .

(٤) في أ [المعصفر] .

(٥) رواه البخاري (٢٨٢٢)، ومسلم (٢١٠١) . من حديث أنس رضي الله عنه .

قَالَ :

وَلَيْسَ بِلُبْسِ الصُّوفِ بَأْسٌ وَلَا الْقَبَا
وَلَا لِلنِّسَاءِ وَالْبُرْنَسِ أَفْهَمُهُ وَاقْتَدِ

يُبَاحُ لُبْسُ الصُّوفِ؛ لِأَنَّ (النَّبِيَّ ﷺ لَبَسَ جُبَّةً مِنْ صُوفٍ) أَخْرَجَاهُ^(١) .
وَعَنْ أَبِي الْأَحْوَصِ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : (كَانَتْ^(٢) الْأَنْبِيَاءُ يَسْتَحْجِبُونَ^(٣) أَنْ
يَلْبَسُوا الصُّوفَ، وَيَحْتَلبُوا الْغَنِيْمَةَ، وَيَرْكَبُوا الْحُمْرَ) رَوَاهُ الْحَاكِمُ مَرْفُوعاً،
وَقَالَ : « صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِهِمَا »^(٤) .

وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : (بَرَاءَةُ الْكِبَرِ لُبْسُ الصُّوفِ،
وَمَجَالَسَةُ فَقَرَاءِ الْمُسْلِمِينَ، وَرُكُوبُ الْحِمَارِ، وَاعْتِقَالُ الْعَنْزِ وَالْبَعِيرِ) رَوَاهُ^(٥)
الْبَيْهَقِيُّ، وَغَيْرُهُ^(٦) .

(١) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٥٧٩٩)، وَمُسْلِمٌ (٢٧٤) .

(٢) فِي ب [كَانَ] . وَمَا أَثْبَتَ فَمَنْ أ، وَهُوَ الْأَوْفَقُ لِمَا فِي الرَّوَايَةِ .

(٣) فِي ب [يَحْتَبُونَ]، وَفِي أ [يَحْبُونَ] . وَمَا أَثْبَتَ فَمَنْ (مُسْتَدْرَكُ الْحَاكِمِ) .

(٤) رَوَاهُ الْحَاكِمُ (١٨٧/٤)، وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي (الزَّهْدِ ٣٣٧)، وَأَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ (كَمَا فِي مَسْنَدِهِ

٣٢٨)، وَمِنْ طَرِيقِهِ الْبَيْهَقِيُّ فِي (شُعَبِ الْإِيمَانِ ٦١٥٧)، وَأَبُو يَعْلَى الْمُوَصِّلِيُّ (٥٠٢٦) .

قَالَ الْبُوصَيْرِيُّ فِي (إِتْحَافِ الْخَيْرَةِ الْمَهْرَةِ ٤/٤٨٥) : " هَذَا إِسْنَادٌ ضَعِيفٌ؛ أَبُو إِسْحَاقَ السَّيِّعِيُّ

اِخْتَلَطَ بِأَخْرَجِهِ، وَلَمْ يَعْلَمْ حَالُ يَزِيدَ الرَّاوِي عَنْهُ هَلْ رَوَى عَنْهُ قَبْلَ الْاِخْتِلَاطِ أَوْ بَعْدَهُ، وَيَزِيدُ بْنُ

عَطَاءِ الرَّوَاسِطِيِّ اِخْتَلَفَ فِيهِ كَلَامُ أَحْمَدَ، وَضَعَفَهُ ابْنُ مَعِينٍ وَالنَّسَائِيُّ وَابْنُ حَبَانَ .

(٥) فِي أ [رَوَاهُمَا] .

(٦) رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي (شُعَبِ الْإِيمَانِ ٦١٦١)، وَهَنَادُ بْنُ السَّرِيِّ فِي (الزَّهْدِ ٨٣٦)، وَأَبُو نَعِيمٍ فِي

(الْحَلِيَّةِ ٣/٢٩٩)، وَابْنُ عَدِيٍّ فِي (الْكَامِلِ ٣/٥٣) .

وعن الحسن : « أن رسول الله ﷺ كان يُصَلِّي في مُرُوط^(١) نِسَائِهِ، وَكَانَتْ أَكْسِيَّتُهُ مِنْ صُوفٍ؛ مِمَّا يُشْتَرَى بِالسِّتَةِ وَالسَّبْعَةِ، وَكُنْ نِسَاؤُهُ يَتَزَرَّنَ بِهَا ». رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ؛ وَهُوَ مُرْسَلٌ، وَفِي سَنَدِهِ لَيْن^(٢) .

وَكَذَلِكَ يُبَاحُ لُبْسُ [الْقِبَاءِ]^(٣)؛ زَادَ فِي (الرَّعَايَةِ) : « لِلرَّجُلِ » .

قَالَ النَّاظِمُ : « وَلَوْ^(٤) لِلنِّسَاءِ »؛ أَي لَا يُكْرَهُ لِلنِّسَاءِ، وَلَا تَشَبُّهُ .

وَ« الْقِبَاءُ » مَمْدُودٌ، وَقَصْرُهُ النَّاطِمُ ضَرُورَةٌ؛ وَهُوَ ثَوْبٌ ضَيِّقٌ مِنْ ثِيَابِ

الْعَجَمِ .

وَأَمَّا « الْبُرْنُسُ » فَيُبَاحُ أَيْضاً لُبْسُهُ فِي غَيْرِ الْإِحْرَامِ؛ لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سُئِلَ :

مَا يَلْبَسُ الْمُحْرِمُ ؟ فَقَالَ : (لَا يَلْبَسُ الْبُرْنُسُ) -مختصر- . رَوَاهُ أَهْلُ

السُّنَنِ^(٥) . فَدَلَّ عَلَى أَنَّ غَيْرَ الْمُحْرِمِ يُبَاحُ لَهُ لُبْسُهُ .

(١) فِي ب [مُرُوط] .

(٢) رَوَاهُ الْبَيْهَقِيُّ فِي (شُعَبِ الْإِيمَانِ رَقْمَ ٦١٥٥) . وَانْظُرْ : (أَخْلَاقُ النَّبِيِّ ﷺ، لِأَبِي الشَّيْخِ ص ١٢٦) .

وَانْظُرْ : الْمُسْتَوْعَبُ، لِلْسَامِرِيِّ ٢٨٨/١ .

(٣) مَا بَيْنَ الْمُعْكَوفَتَيْنِ لَيْسَ فِي الْأَصْلَيْنِ .

(٤) كَذَا فِي الْأَصْلَيْنِ مَعًا [وَلَوْ]، وَفِي الْبَيْتِ [وَلَا]؛ كَمَا سَبَقَ .

(٥) رَوَاهُ أَهْلُ السُّنَنِ؛ أَبُو دَاوُدَ (١٨٢٣)، وَالنَّسَائِيُّ (٢٦٦٧)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٨٣٣)، وَابْنُ مَاجَهَ (٢٩٢٩) .

وَرَوَاهُ أَيْضاً الْبُخَارِيُّ (١٥٤٢)، وَمُسْلِمٌ (١١٧٧) . كُلُّهُمِنْ حَدِيثِ ابْنِ عُمَرَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا- .

قَالَ :

وَيَحْسُنُ تَنْظِيفُ الثِّيَابِ وَطَيِّهَا^(١)

وَيُكْرَهُ مَعَ طُولِ الْغِنَى لُبْسُكَ^(٢) الرِّدِّي

تُسَنُّ النَّظَافَةُ فِي ثَوْبِهِ، وَبَدَنِهِ؛ قَالَ ابْنُ حَمْدَانَ : « وَمَجْلِسِهِ »، وَالطَّيِّبُ فِي بَدَنِهِ، وَثَوْبِهِ . انْتَهَى .

قَالَ الْقَاضِي، وَغَيْرُهُ : يُسْتَحَبُّ غَسْلُ الثَّوْبِ مِنَ الْوَسَخِ، وَالْعَرَقِ؛ نَصٌّ عَلَيْهِ فِي رِوَايَةِ الْمُرُوزِيِّ، وَغَيْرِهِ؛ وَاحْتِجَّ بَأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : (مَا يَجِدُ هَذَا مَا يَغْسِلُ بِهِ ثَوْبَهُ ؟)^(٣) .

وَرَأَى رَجُلًا شَعَثًا فَقَالَ : (أَمَا كَانَ يَجِدُ هَذَا مَا يُسْكِنُ بِهِ رَأْسَهُ)، وَهَذَا الْحَبْرُ رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَالْخَلَالُ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ^(٤) .
وَعَلَّلَهُ أَحْمَدُ بَأَنَّ الثَّوْبَ إِذَا اتَّسَخَ تَقَطَّعَ .

وَقَالَ الْمِمْوْنِيُّ : « مَا أَعْلَمُ أَنِّي رَأَيْتُ أَحَدًا أَنْظَفَ ثَوْبًا، وَلَا أَشَدَّ تَعَاهُدًا لِنَفْسِهِ فِي شَارِبِهِ، وَشَعْرِ رَأْسِهِ وَبَدَنِهِ، وَلَا أَنْقَى ثَوْبًا، وَشَدَّةَ بَيَاضٍ مِنْ أَحْمَدِ بْنِ حَنْبَلٍ » .

(١) فِي أُطْيِيهَا] . وَمَا أَثْبَتَ مِنْ بَ هُوَ الْمَوَافِقُ لِلنَّصِّ الْمَشْرُوحِ كَمَا سَيَأْتِي .

(٢) فِي أُلْبَسَ] .

(٣) رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ (٣/٣٥٧)، وَأَبُو دَاوُدَ (٤٠٦٢) .

(٤) رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ (٣/٣٥٧)، وَأَبُو دَاوُدَ (٤٠٦٢)، وَالنَّسَائِيُّ (٨/١٣١) .

وَرَوَى وَكِيعٌ عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ [ؓ] أَنَّهُ كَانَ يُعْجِبُهُ إِذَا قَامَ إِلَى الصَّلَاةِ
الرَّائِحَةُ الطَّيِّبَةُ، وَالثِّيَابُ النَّقِيَّةُ^(١). وَرَوَى أَيْضًا عَنْ ابْنِ عُمَرَ [ؓ] قَالَ : « مِنْ
مُرُوءَةِ الرَّجُلِ نَقَاءُ ثَوْبِهِ » .

وَعَلَى ظَاهِرِ تَعْلِيلِ أَحْمَدَ أَنَّهُ يَجِبُ غَسْلُهُ؛ لِمَا فِي تَرْكِهِ مِنْ إِضَاعَةِ الْمَالِ
[الْمَنْهِي عَنْهَا]^(٢) . انتهى .

وَقَوْلُهُ : « وَطَيُّهَا »؛ أَيِ وَيَحْسَنُ طَيُّهَا؛ لِئَلَّا يَسْتَعْمِلَهَا الشَّيْطَانُ بِاللُّبْسِ،
وغيره^(٣) .

قَالَ ابْنُ الْعِمَادِ فِي (مَنْظُومَتِهِ فِي الْجِنِّ) عَنْ الشَّيْطَانِ :

وَيَدْخُلُ الْبَيْتَ يَنَامُ فِيهِ بَعِيرٌ إِذِنْ سَاءَ مِنْ سَفِيهِ
عَلَى ثِيَابٍ لَمْ تَكُنْ مَطْوِيَّةً إِنَّ لَمْ يُسَمَّ خَالِقَ الْبَرِيَّةِ

وَأَمَّا قَوْلُهُ : « وَيُكْرَهُ مَعَ طَوْلِ الْغِنَى لُبْسُكَ الرَّدِيِّ »؛ فَلَقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ :
(إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَحِبُّ أَنْ يَرَى أَثَرَ نِعْمَتِهِ عَلَى عَبْدِهِ) رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ :
« حَدِيثٌ حَسَنٌ »^(٤) .

وَقَالَ أَبُو الرَّجَاءِ الْعُطَارْدِيُّ : خَرَجَ عَلَيْنَا عَمْرَانُ بْنُ الْحُصَيْنِ [ؓ] وَعَلَيْهِ
مِطْرَفٌ مِنْ خَزْمٍ لَمْ نَرِهِ عَلَيْهِ قَبْلَ ذَلِكَ، وَلَا بَعْدَهُ؛ فَقَالَ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

(١) فِي أ [التقية] .

(٢) مَا بَيْنَ الْمَعْكَوفَتَيْنِ مِنْ أ ، وَلَيْسَتْ فِي ب .

(٣) وَهَذَا تَعْلِيلٌ غَرِيبٌ جَدًّا مِنَ الْمُؤَلَّفِ الشَّيْخِ مُوسَى !!، وَالْأُخْرَى بِأَنْ يُعْلَلَ الْحُكْمُ بِمَا صَحَّ عَنْ
النَّبِيِّ ﷺ، أَوْ بِمَعْنَى صَحِيحٍ، وَقَدْ عُدِمَا هُنَا؛ فَسُبْحَانَ مَنْ لَا يَخْطِئُ .

(٤) رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (٢٨١٩) .

قال : (مَنْ أَنْعَمَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ بِنِعْمَةٍ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُحِبُّ أَنْ يَرَى أَثَرَ نِعْمَتِهِ عَلَى خَلْقِهِ) رَوَاهُ أَحْمَدُ ^(١) .

قال العلامة ابن القيم في (شرح منازل السائرين) ^(٢) : « سمعتُ شيخ الإسلام ابن تيمية يقول : أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِقَدْرِ زَائِدٍ عَلَى سِتْرِ الْعَوْرَةِ فِي الصَّلَاةِ؛ وَهُوَ أَخَذُ الزُّيْنَةِ؛ فَقَالَ : ﴿ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِنْدَ كُلِّ مَسْجِدٍ ﴾ ^(٣) فَعَلَّقَ الْأَمْرَ بِاسْمِ الزُّيْنَةِ، لَا بِسِتْرِ الْعَوْرَةِ إِذَانًا بِأَنَّ الْعَبْدَ يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يَلْبَسَ أَزِينَ ثِيَابَهُ وَأَجْمَلَهَا فِي الصَّلَاةِ، وَكَانَ لِبَعْضِ السَّلَفِ حُلَّةٌ بِمَبْلَغٍ عَظِيمٍ مِنَ الْمَالِ وَكَانَ يَلْبَسُهَا وَقْتَ الصَّلَاةِ؛ وَيَقُولُ : « رَبِّي أَحَقُّ مَنْ تَجَمَّلْتُ لَهُ فِي صَلَاتِي » . وَمَعْلُومٌ أَنَّ اللَّهَ يُحِبُّ أَنْ يَرَى أَثَرَ نِعْمَتِهِ عَلَى عَبْدِهِ؛ لَا سِيمَا إِذَا وَقَفَ بَيْنَ يَدَيْهِ بِمَلَابِسِهِ، وَنِعْمَتِهِ الَّتِي أَلْبَسَهُ إِيَّاهَا ظَاهِرًا وَبَاطِنًا » . انتهى .

(١) رواه الإمام أحمد (٤/٤٣٨) .

(٢) مدارج السالكين، لابن القيم ٢٠١/٣ .

(٣) الأعراف : ٣١ .

قال :

وَلُبْسُ نَجِيسِ الْعَيْنِ أَوْ ذِي نَجَاسَةٍ
طَرَتْ وَحَكَى الْجَوْزِيُّ حَظْرًا عَنْ أَحْمَدٍ^(١)

يُكْرَهُ لُبْسُ نَجَسِ الْعَيْنِ؛ كَالْجُلُودِ النَّجَسَةِ، وَالْمُتَنَجِّسَةِ؛ كَثُوبِ طَاهِرٍ تَنْجَسَ
بِنَجَاسَةٍ .

قال ابن تيميم : « إِذَا دُبِغَ جِلْدُ الْمَيْتَةِ؛ وَقُلْنَا : لَا يَطْهَرُ بِالدَّبَاغِ جَازَ أَنْ
يَلْبَسَهُ ذَابَتَهُ، وَيُكْرَهُ لُبْسُهُ وَافْتِرَاشُهُ عَلَى الْأَظْهَرِ . فَإِنْ كَانَ جِلْدُ خِنْزِيرٍ لَمْ يُبَحِّ
الِانْتِفَاعُ بِهِ مُطْلَقًا . وَلَا يُبَاحُ الْانْتِفَاعُ بِجِلْدٍ قَبْلَ الدَّبَاغِ فِي اللَّبَاسِ وَغَيْرِهِ؛ رَوَايَةٌ
وَاحِدَةٌ » . آخر كلام ابن تيميم .

وهو معنى كلام أبي البركات في (شَرْحِ الْهِدَايَةِ) ، لَكِنَّهُ لَمْ يَقُلْ : « عَلَى
الْأَظْهَرِ » ، بَلْ قَطَعَ بِذَلِكَ .

وفي لُبْسِ جِلْدِ ثَعْلَبٍ، وَافْتِرَاشِ جِلْدِ سَبْعٍ رَوَايَتَانِ .
قال في (الْفُرُوعِ)^(٢) : « وَخَرَّجَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ بِالرُّوَايَتَيْنِ فِي ثُوبِ نَجَسٍ، وَحَمَلَهُ
صَاحِبُ (النِّزَامِ) عَلَى ظَاهِرِهِ لَكُونَ ابْنِ الْجَوْزِيِّ قَرَنَهُ بِنَجَسِ الْعَيْنِ » انتهى .
وقال أيضاً في (الْفُرُوعِ)^(٢) : « يَجُوزُ الْانْتِفَاعُ بِالنَّجَاسَاتِ فِي رَوَايَةٍ . لَكِنْ
كَرِهَهُ أَحْمَدُ، وَجَمَاعَةٌ . وَعَنْهُ وَشَحْمُ الْمَيْتَةِ؛ أَوْ مَا إِلَيْهِ فِي رَوَايَةِ ابْنِ مَنصُورٍ، وَمَالَ
إِلَيْهِ شَيْخُنَا -رَحِمَهُ اللَّهُ- [تَعَالَى] - . وَعَنْهُ الْمَنْعُ .

(١) هذا البيت ليس في المطبوع من النظم .

(٢) الْفُرُوعُ ١ / ١١٧ .

قَالَ :

وَلَبَسَ الْحَرِيرَ اخْظُرَ عَلَى كُلِّ بَالِغٍ
سِوَى لِبْنَى أَوْ قَمَلٍ أَوْ حَرْبٍ جُحْدٍ
فَجَوْزُهُ فِي الْأَوَّلَى وَحَرْمُهُ فِي الْأَصَحِّ
عَلَى الصَّبِيَّانِ^(١) مِنْ مُصَمَّتٍ زِدِ

يَحْرُمُ عَلَى الرَّجُلِ؛ حُرًّا كَانَ أَوْ عَبْدًا اسْتِعْمَالَ ثَوْبٍ، وَعِمَامَةٍ، وَتَكَّةَ
سَرَائِلَ، وَشَرَابَةٍ^(٢)، وَنَحْوَ ذَلِكَ مِنَ الْحَرِيرِ بِلَا ضَرُورَةٍ؛ نَصٌّ عَلَيْهِ الْإِمَامُ أَحْمَدُ.
وَلَبَسَ الْحَرِيرَ، وَافْتَرَاشُهُ، وَالْإِسْتِنَادُ إِلَيْهِ، وَالِاتِّكَاءُ عَلَيْهِ، وَالتَّقْلِيدُ
بِشَرَارِيئِهِ، وَسَتَرُ الْجُدْرِ بِهِ فِي ذَلِكَ سَوَاءٌ ذَكَرَهُ فِي (الْمُسْتَوْعِبِ)^(٣)، وَغَيْرِهِ .
وَالْبِطَانَةُ كَالظَّهَارَةِ فِي ذَلِكَ . لَا زِرَّ ثَوْبٍ، وَعُرْوَتَهُ، وَخِيَاطَةَ بَحْرِيرٍ، وَمَا
يُكَفُّ بِهِ رُؤُوسُ الْأَكْمَامِ، وَفُرُوجُ الثِّيَابِ، وَالرَّقَمُ فَوْقَ ثَوْبٍ قُطْنٍ، وَنَحْوَ ذَلِكَ .
وَالْأَصْلُ فِي تَحْرِيمِ الْحَرِيرِ قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ : (لَا تَلْبَسُوا الْحَرِيرَ فَإِنَّهُ مَن
لَبَسَهُ فِي الدُّنْيَا لَمْ يَلْبَسْهُ فِي الْآخِرَةِ) أَخْرَجَاهُ^(٤) . وَقَالَ : (إِنَّمَا يَلْبَسُ الْحَرِيرَ
مَنْ لَا خِلَاقَ لَهُ فِي الْآخِرَةِ)؛ أَيِ لَا نَصِيبَ . رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ^(٥) .

(١) كَذَا فِي الْأَصْلَيْنِ مَعًا . وَفِي (شَرْحِ السَّفَارِينِي) : [عَلَى هَذِهِ الصَّبِيَّانِ] .

(٢) (الشَّرَابَةُ) وَاحِدَةُ شَرَارِيْبٍ؛ وَهِيَ ضِمَّةٌ مِنْ خِيُوطٍ تَوْضَعُ عَلَى طَرَفِ الْحِزَامِ، أَوْ الثَّوْبِ،
أَوْ الطَّرْبُوشِ لِلزَّرَكْشَةِ . [مَعْجَمُ الْأَلْفَاظِ الْعَامِيَةِ ص ٩٢] .

(٣) الْمُسْتَوْعِبُ ٢٨١/١ .

(٤) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٥٨٣٤)، وَمُسْلِمٌ (٢٠٦٩) .

(٥) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٥٨٣٥) .

وقال في الذَّهَب^(١)، والحرير : (هَذَانِ حَرَامٌ عَلَى ذُكُورِ أُمَّتِي، حِلٌّ لِنِسَائِهِمَا)^(٢)، وقال : (لَا يَسْتَمْتِعُ بِالْحَرِيرِ مَنْ يَرْجُو أَيَّامَ اللَّهِ) رواه أحمد^(٣) .
قوله : « عَلَى كُلِّ بَالِغٍ » احترازٌ مِنَ الصَّبِيِّ عَلَى رِوَايَةٍ . وسيأتي - إن شاء الله [تعالى] - الكلام عليه^(٤) .

قوله : « سَبَوَى لِصَنَى »؛ هو بالضَّادِ المعجَمَةُ والنون؛ يعني يجوز لبس الحرير للبالغين مِنَ الرِّجَالِ مِنْ أَجْلِ مَرَضٍ يَنْفَعُ لِبْسُهُ فِيهِ . أَوْ قَمَلٍ . أَوْ حَكَّةٍ . زاد بعضهم : أَوْ بَرْدٍ، وقال غير واحد : يُبَاحُ لِحُرٍّ، أَوْ بَرْدٍ .

أَوْ تَحَصَّنَ مِنَ عَدُوٍّ وَنَحْوِهِ؛ لِأَنَّ الزُّبَيْرَ وَعَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَوْفٍ شَكُوا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ الْقَمَلَ فَرَخَّصَ لَهُمَا فِي قَمِيصِ الْحَرِيرِ^(٥) . وَمَا ثَبَّتَ فِي حَقِّ صَحَابِيٍّ ثَبَّتَ فِي حَقِّ غَيْرِهِ؛ مَا لَمْ يَقُمْ دَلِيلٌ عَلَى اخْتِصَاصِهِ بِهِ . وَعَنْهُ لَا يُبَاحُ لَذَلِكَ . وَالْأَوَّلُ أَصَحُّ .

وكذا في الْحَرْبِ إِذَا لَبَسَهُ مِنْ غَيْرِ حَاجَةٍ فَيُبَاحُ؛ وَهُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ؛ وَ^(٦) لِأَنَّ الْمَنْعَ مِنْ لُبْسِهِ لَمَّا فِيهِ مِنَ الْخِيَلَاءِ، وَذَلِكَ غَيْرُ مَذْمُومٍ فِي الْحَرْبِ . وفيه وَجْهٌ يَحْرُمُ؛ لِعُمُومِ الْخَبَرِ .

(١) في ب [قال في المذهب] .

(٢) رواه الإمام أحمد (٩٦/١)، وأبو داود (٤٠٥٧)، والنسائي (١٦٠/٨)، وابن ماجه (٣٥٩٥) من حديث علي ؓ .

(٣) رواه الإمام أحمد (٢٦٧/٥) .

(٤) ص ٤٠١ .

(٥) رواه البخاري (٥٨٣٩)، ومسلم (٢٠٧٦) .

(٦) الواو من أ .

فأماً إن احتيج^(١) إليه؛ كبطانة البيضة، والدُّرْع، ونحو ذلك أبيع .
ومثله دِرْعُ مَمُوءَةٌ بالذهب لا يُسْتَعْنَى عَنْ لُبْسِهِ؛ وهو محتاج إليه؛ [قاله]^(٢)
بعضُ الأصحاب .

وَقَدْ أَشَارَ النَّاطِظُ -رَحْمَةُ اللَّهِ [تَعَالَى]- إِلَى التَّصْحِيحِ فِي الثَّلَاثَةِ بِقَوْلِهِ :
« فَجَوَّزُهُ فِي الْأَوَّلَى »؛ بفتح الهمزة -والله أعلم- .

قوله : « وَحَرَّمُهُ فِي الْأَصَحِّ عَلَى الصَّبْيَانِ »؛ جملةٌ ذلك هل يجوز لولي
الصَّبِيِّ أَنْ يُلْبِسَهُ الْحَرِيرَ ؟ على روايتين؛ أشهرهما التحريم، قال في (المغني)^(٣) :
فيه وجهان أشبههما تحريمه؛ لعموم قوله -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَام- : (حرام
عَلَى ذَكَورِ أُمْتِي)، وَعَنْ جَابِرٍ رضي الله عنه قَالَ : « كُنَّا نَنْزِعُهُ عَنِ الْغُلَمَانِ، وَنَتْرَكُهُ
عَلَى الْجَوَارِي » رواه أبو داود^(٤) . وَرُوي نَحْوُ ذَلِكَ عَنْ حَذِيفَةَ، وَعَبْدِ اللَّهِ .
وَالرَّوَايَةُ الثَّانِيَةُ : يُبَاحُ؛ لِأَنَّهُمْ غَيْرُ مُكَلَّفِينَ .

قوله : « مِنْ مُضْمَتٍ زِدَ »؛ يَعْنِي إِنَّمَا يَحْرُمُ لُبْسُ الْحَرِيرِ الْمَضْمَتِ؛ أَيِ
الصَّرْفِ الَّذِي لَيْسَ مَعَهُ غَيْرُهُ .

فَإِنْ تُسَيِّجَ مَعَ غَيْرِهِ فَالْحُكْمُ لِلْأَكْثَرِ؛ فَإِنْ كَانَ الْأَكْثَرُ ظُهُوراً الْحَرِيرُ حَرْمٌ .
و[إِنْ]^(٥) اسْتَوَيَا ظُهُوراً، أَوْ وَزَنَّا فِيهِ وَجْهَانِ؛ الْمَذْهَبُ الْإِبَاحَةُ -والله أعلم- .

(١) فِي أ [احتاج] .

(٢) فِي الْأَصْلَيْنِ مَعاً [قال]، وَلَعَلَّ الصَّوَابَ مَا أَثْبَتَ .

(٣) الْمَغْنِي ٣١٠ / ٢ .

(٤) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٣٧٣ / ٢) .

(٥) فِي ب [عند] .

قال :

وَيَحْرُمُ بَيْعُ لِلرَّجَالِ لِلْبُسْمِ
وَتَخْيِطُهُ وَالنَّسْجُ فِي نَصِّ أَحْمَدِ

يَحْرُمُ بَيْعُ الْحَرِيرِ، وَالْمَنْسُوجِ بِالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ لِلرَّجَالِ، وَكَذَلِكَ خِيَاطُهَا،
وَأَجْرَتُهَا .

قال النَّاظم : « وَالنَّسْجُ »؛ ومرادُهُ للرَّجُل؛ أي إذا كَانَ يُرِيدُ أَنْ يَلْبَسَهُ،
أَوْ يَسْتَعْمَلَهُ فِيمَا يَحْرُمُ عَلَيْهِ .

أَمَّا إِذَا اشْتَرَاهُ، أَوْ بَاعَهُ، أَوْ خَاطَهُ، أَوْ نَسَجَهُ لِمَنْ يَحِلُّ لَهُ جَازَ ذَلِكَ كُلُّهُ
-واللهُ سبحانه وتعالى أعلم- .

فصل

فإن بَسَطَ عَلَى الْحَرِيرِ شَيْئاً، وَجَلَسَ عَلَيْهِ، فَهَلْ يَحْرُمُ ؟ جَعَلَ الشَّيْخُ وَجِيهَ
الدِّينِ حُكْمَهَا حُكْمَ مَا لَوْ بَسَطَ شَيْئاً طَاهِراً عَلَى نَجَسٍ، وَفِيهَا رَوَايَتَانِ .
فظَاهِرٌ هَذَا أَنَّهُ لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ الْمَوْضُوعُ عَلَى الْحَرِيرِ مُتَّصِلاً بِهِ،
أَوْ لَا؛ كَمَا هُوَ مَعْرُوفٌ فِي مَسْأَلَةِ الطَّاهِرِ عَلَى النَّجَسِ .

قال :

وَيَحْرُمُ لُبْسُ مَنْ لَجَيْنٍ وَعَسْجَدٍ
سِوَى مَا قَدْ اسْتَثْنَيْتُهُ فِي الَّذِي ابْتَدَى

« اللّجَيْن » بِضَمِّ اللام، وَفَتْحِ الجيم؛ اسْمٌ مِنْ أَسْمَاءِ الْفِضَّةِ، جَاءَ مُصَعَّرًا؛ كَالثُّرَيَّا، وَالْكَمَيْت .

و« الْعَسْجَد »؛ الدَّهَب، وَهُوَ أَحَدُ مَا جَاءَ فِي الرَّبَاعِيِّ بِغَيْرِ حَرْفٍ ذَوْلَقِي^(١)، وَتُسَمَّى كَلِمَتُهُ «عَمِيَاء» .

يَحْرُمُ عَلَى الرَّجُلِ مَا نُسِجَ بِذَهَبٍ، أَوْ فِضَّةٍ . - وَقَالَ فِي (الرعاية) :
« وَقِيلَ : أَوْ فِضَّةً » - . أَوْ مُوَّةً . أَوْ طُلِي . أَوْ كُنِفَتْ^(٢) . أَوْ طُعِمَ بِأَحَدِهِمَا حَرُمٌ عَلَى الرَّجُلِ^(٣) مُطْلَقًا . وَقِيلَ : بَلْ يُكْرَهُ؛ إِلَّا فِي مَغْفَرٍ، وَجَوْشَنٍ، وَخُوذَةٍ، أَوْ فِي سِلَاحِهِ؛ لَظَرُورَةٍ . كَذَا فِي (الرعاية) .

(١) فِي الْأَصْلَيْنِ مَعًا [ذَوْبَقِي]، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَ .

وَالْحُرُوفُ (الذَوْلَقِيَّة) سِتَّةٌ؛ ثَلَاثَةٌ مِنْ طَرَفِ اللِّسَانِ؛ وَهِيَ الرَّاءُ، وَاللَّامُ، وَالنُّونُ . وَثَلَاثَةٌ شَفْهِيةٌ؛ وَهِيَ الْبَاءُ، وَالْفَاءُ، وَالْمِيمُ .

وَلَا تَوْجَدُ كَلِمَةً رِبَاعِيَّةً، أَوْ خَمَاسِيَّةً إِلَّا فِيهَا حَرْفٌ أَوْ حَرَفَانِ مِنْ هَذِهِ الْحُرُوفِ السِّتَةِ؛ إِلَّا مَا جَاءَ فِي نَحْوِ (عَسْجَدٍ)، وَمَا أَشْبَهَهُ . [لسان العرب ٩/ ٢٠٠] .

(٢) (الْكُنِفَتْ) هُوَ أَنْ يَبْرُدَ الْإِنَاءُ حَتَّى يَصِيرَ فِيهِ شَبْهُ الْمَجَارِيِّ فِي غَايَةِ الدَّقَّةِ، وَيُوضَعُ فِيهَا شَرِيطٌ دَقِيقٌ مِنْ ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ، وَيَدُقُّ عَلَيْهِ حَتَّى يَلْصُقَ . [حاشية المنتهى ١/ ٥٣] .

(٣) فِي أ [رَجُلٍ] .

وقال فيها أيضاً : يجرُم على الرَّجُلِ، والمرأة تمويه حائطٍ، وسَقْفٍ، وسَرِيرٍ
بِذهَبٍ أو فضَّةٍ . وَيَجِبُ إِزَالَتُهُ، وَزَكَاتُهُ بِشَرَطِهَا؛ وَلَوْ كَانَ فِي مَسْجِدٍ،
وَقُلْنُسُوَةٍ؛ كَذَا قَالَ .

وقيل : إن اسْتَهْلَكَ فَلَمْ يَجْتَمِعْ مِنْهُ شَيْءٌ إِذَا سُبِكَ فَلَهُ اسْتِدَامَتُهُ مَجَانًّا،
وَلَا فَلَا .

وَكَذَا الْخِلَافُ فِي تَحْلِيَةِ سَرَجٍ، وَلِجَامٍ، وَلَبٍّ^(١)، وَقِلَادَةٍ فَهْدٍ، وَكَلْبٍ، وَنَحْوِ
ذَلِكَ .

وَيَجْرُمُ تَحْلِيَةُ دَوَاةٍ، وَمَحْبَرَةٍ، وَمَقْلَمَةٍ، وَمِرْآةٍ، وَمُكْحَلَةٍ، وَمَشْرَبَةٍ^(٢)، وَمِيلٍ،
وَكُرْسِيِّ، وَأَنِيَةٍ، وَسَبْحَةٍ، وَمَحْرَابٍ، وَكُتُبٍ عِلْمٍ؛ بِذَهَبٍ أَوْ فَضَّةٍ . وَكَذَا
قِنْدِيلٌ، وَبَجْمَرَةٌ، وَمِدْحَنَةٌ، وَمِلْعَقَةٌ . وَقِيلَ : يُكْرَهُ ذَلِكَ فِي الْكُلِّ .

وَيَحْرُمُ تَحْلِيَةُ كِمَرَانِهِ، وَخَرِيطَةٍ، وَدَرَجَةٍ بِذَهَبٍ أَوْ فَضَّةٍ . وَيَحْتَمِلُ الْإِبَاحَةَ .
وَفِي جَوَازِ تَحْلِيَةِ جَوْشَنِهِ، وَمِغْفَرِهِ، وَخُوذَتِهِ، وَنَعْلِهِ، وَخُفِّهِ، وَحَمَائِلِ
سَيْفِهِ، وَنَحْوِهَا، وَرَأْسِ رُحْمِهِ وَجِهَانٍ .

وَالْأَصْلُ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ مَا رَوَى أَبُو مُوسَى الْأَشْعَرِيُّ رضي الله عنه أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ
قَالَ : (حَرَّمَ لِبَاسَ الْحَرِيرِ، وَالذَّهَبَ عَلَى ذَكَورِ أُمَّتِي، وَأَجِلٌ لِإِنَائِهَا) أَخْرَجَهُ
أَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ؛ وَقَالَ : « هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ »^(٣) .

(١) (اللبب) : هو سِوَرُ السَّرَجِ . [المصباح المنير ٢ / ٧٥٠] .

(٢) فِي الْأَصْلَيْنِ مَعًا [شربه] . وَالتَّصْوِيبُ مِنَ (الْإِنْقَاعِ لِلشَّارِحِ ١ / ١٩)، وَ[المصباح المنير] .

وَالْمَشْرَبَةُ الْمَوْضِعُ الَّذِي يَشْرَبُ مِنْهُ النَّاسُ [المصباح المنير ١ / ٤١٩] .

(٣) رَوَاهُ مِنْ حَدِيثِ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ رضي الله عنه الْإِمَامُ أَحْمَدُ (٤ / ٣٩٤)، وَالتِّرْمِذِيُّ (١٧٢٠) .

وَرَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٠٥٧) مِنْ حَدِيثِ عَلِيٍّ رضي الله عنه بِنَحْوِهِ .

قال أبو البركات ابن المنجا شارح (المقنع)^(١) : « وَلَا فَرْقَ فِي الذَّهَبِ بَيْنَ خَالِصِهِ وَمَشْهُوبِهِ، وَالْمَنْفَرْدِ وَالْمُخْتَلِطِ؛ بِخِلَافِ الْحَرِيرِ؛ لِأَنَّ الذَّهَبَ يَظْهَرُ قَلِيلُهُ وَكَثِيرُهُ، وَيَغْلُبُ لَوْنُهُ عَلَى لَوْنِ مَا اخْتَلَطَ بِهِ، وَيَعْرِفُ نَفَاسَتَهُ الْخَاصُّ وَالْعَامُّ، وَالتَّفَاخُرُ بِقَلِيلِهِ يَضَاهِي التَّفَاخُرَ بِكَثِيرِ الْحَرِيرِ ». انتهى .

قوله : « سِوَى مَا قَدْ اسْتَشَيْتُهُ فِي الَّذِي ابْتَدَيْ »؛ أي في المنظومة الكبرى^(٢) . -والله [تعالى] أعلم- .

قال :

وَيَحْرُمُ سِثْرُ أَوْ^(٣) لِبَاسُ الْفَتَى الَّذِي
 حَوَى صُورَةَ لِلْحَيِّ فِي نَصِّ أَحْمَدٍ
 وَقَدْ تَقَدَّمَ الْكَلَامُ فِي هَذَا مُسْتَوْفَى عِنْدَ قَوْلِهِ : « وَلِبْسُ مِثَالِ الْحَيِّ
 فَاحْظَرُ »^(٤) .

(١) الممتع شرح المقنع، لابن المنجا ١/ ٣٧٣ .

(٢) يعني قول الناظم أبي عبد الله ابن عبد القوي في (باب الآنية) من (نظم المقنع)؛ المسمى (عقد الفرائد وكنز الفوائد ص ١١) :

ويعفى لنا عن مثل قصعة من الفضة إن لم تلمسن وتُقصد

(٣) في أ [و] .

(٤) تقدم ص ٣٢٤ .

قال :

وَفِي السُّتْرِ أَوْ مَا هُوَ مَظْنَّةٌ بِذَلِكَ
لِيُكْرَهُ كَتَبَ لِلْقُرْآنِ الْمُجْدِ
وَلَيْسَ بِمَكْرُوهِ كِتَابَةٌ غَيْرُهُ
مِنَ الذِّكْرِ فِيمَا لَمْ يُدَسَّ وَيُمَهَّدِ

تُكْرَهُ كِتَابَةُ الْقُرْآنِ عَلَى السُّتُورِ، وَالْجُدْرَانِ، وَفِيمَا هُوَ مَظْنَّةُ الْبَذَلَةِ
وَالْأَمْتِهَانِ؛ كَالثِّيَابِ، وَنَحْوِهَا، وَقَالَ : « لَا يُكْتَبُ الْقُرْآنُ عَلَى شَيْءٍ مَّنْصُوبٍ،
وَلَا سِتْرٍ، وَلَا غَيْرِهِ » . انتهى .
وَأَمَّا كِتَابَةُ غَيْرِهِ مِنَ الْأَذْكَارِ فَلَا بَأْسَ بِهَا فِيمَا لَمْ يُدَسَّ؛ كَالْفَرَشِ،
وَنَحْوِهَا .

فصل

يَحْرُمُ أَنْ يُكْتَبَ الْقُرْآنُ، وَذَكَرُ اللَّهِ تَعَالَى بِشَيْءٍ نَجَسٍ، أَوْ عَلَيْهِ، أَوْ فِيهِ .
فَإِنْ كَتَبَا بِهِ، أَوْ عَلَيْهِ، أَوْ فِيهِ غُسْلًا .
وَقِيلَ : إِنْ نَجَسَ وَرَقُهُ الْمَكْتُوبُ فِيهِ، أَوْ كُتِبَ بِشَيْءٍ نَجَسٍ، أَوْ بُلٍّ
وَأَنْدَرَسَ، أَوْ غَرِقَ؛ دُفِنَ؛ كَالْمَصْحَفِ؛ نَصَّ عَلَيْهِ فِي الْمَصْحَفِ إِذَا بَلِيَ .
قَالَ ابْنُ تَمِيمٍ : « يُكْرَهُ تَوَسُّدُ الْمَصْحَفِ » .

وَذَكَرَ^(١) فِي (الرعاية) : وَكَرِهَ أَحْمَدُ أَنْ يَضَعَ الْمُصْحَفَ تَحْتَ رَأْسِهِ، فَيَنَامُ عَلَيْهِ . قَالَ الْقَاضِي : إِنَّمَا كَرِهَ ذَلِكَ لِأَنَّهُ فِيهِ ابْتِدَالٌ لَهُ، وَنُقْصَانٌ مِنْ حُرْمَتِهِ، فَإِنَّهُ يَفْعَلُ بِهِ كَمَا يُفْعَلُ بِالْمَتَاعِ .

وَاخْتَارَ ابْنُ حَمْدَانَ التَّحْرِيمَ، وَقَطَعَ بِهِ فِي (المغني)^(٢)، وَ(الشرح)^(٣)، وَكَذَا سَائِرُ كُتُبِ الْفِقْهِ؛ إِنْ كَانَ فِيهَا قُرْآنٌ، وَإِلَّا كَرِهَ .

وَسُئِلَ أَحْمَدُ : أَيْضَعُ الرَّجُلُ الْكُتُبَ تَحْتَ رَأْسِهِ ؟ قَالَ : «أَيُّ كُتُبٍ ؟»، قَالَ : كُتُبُ الْحَدِيثِ، قَالَ : «إِذَا خَافَ أَنْ تُسْرِقَ»^(٤) فَلَ بَاسٍ، وَأَمَّا أَنْ يَتَّخِذَهُ وَسَادَةً فَلَا .

وَقَالَ النَّازِمُ فِي (مجمع البحرين) : «إِنَّهُ يَحْرُمُ الْإِتِّكَاءَ عَلَى الْمُصْحَفِ، وَعَلَى كُتُبِ الْحَدِيثِ، وَمَا فِيهِ شَيْءٌ مِنَ الْقُرْآنِ؛ اتِّفَاقاً» . انْتَهَى . وَيَقْرُبُ مِنْ ذَلِكَ مَدُّ الرَّجُلَيْنِ إِلَى شَيْءٍ مِنْهُ، وَتَخْطِيهِ . - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - .

قال :

وَحَلْ لِمَنْ يَسْتَاجِرُ الْبَيْتَ حَكْمُهُ الـ

تَصَاوِيرَ كَالْحِمَامِ لِلدَّخْلِ اشْهَدِ

تَقْدَمَ الْكَلَامُ عَلَى هَذَا فِي بَابِ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ، وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ^(٥) .

(١) فِي أ [وَذَكَرَهُ] .

(٢) الْمَغْنِي ٤ / ٤٨٢ .

(٣) الشَّرْحُ الْكَبِيرُ ٧ / ٦٣٢ . وَانْظُرْ (الْإِنْصَافُ ٢ / ٧٨) .

(٤) فِي ب [يُسْرِقُ] .

(٥) ص ١٢١ .

قال :

وَحَلَّ شِرَى وَالْيَ يَتِيمَةَ لُعْبَةً
بِلا رَأْسٍ إِنْ تَطْلُبُ وَبِالرَّأْسِ فَاصْنَدُ
وَلَا تَشْتَرِي مَا كَانَ مِنْ ذَاكَ صُورَةً
وَمِنْ مَالِهِ لَا مَالِهَا فِي الْمَجُودِ^(١)

« والي اليتيمة »؛ هو وليها . يجوز^(٢) له أن يشتري لها لعبة بمالها؛ نصّ عليه أحمد . قال في (الرعاية) : « وقيل : بل بماله » .
قلتُ : وإلى هذا أشار الناظم بقوله : « وَمِنْ مَالِهِ لَا مَالِهَا » .
قال في (التلخيص) : « هل يشتريها من ماله ، أو من مالها ؟ فيه احتمالان » انتهى .

قال في (الآداب الكبرى)^(٣) : « لولي الصغيرة الإذن لها في اللعب بلعب غير مصوّرة؛ نصّ عليه » . انتهى .
فظاهر [كلامه لا]^(٤) يختص ذلك باليتيمة . وهو كذلك؛ لقضية عائشة - رضي الله [تعالى] عنها - .

(١) في أ [المجرد] .

(٢) في ب [فلا يجوز] ، والتصويب من أ .

(٣) الآداب الشرعية ٣ / ٤٨٥ .

(٤) ما بين المعكوفين في أ [كلا] ، وفي ب [كلامه] بدون [لا] . ولعل الصواب إثباتها؛ لأن ظاهر كلام ابن مفلح أنه لا يختص باليتيمة ، وهو ما يدل عليه حديث عائشة القادم . ونص على ذلك المرداوي في (الإنصاف ١٣ / ٧٨) .

وَيُشْتَرَطُ أَنْ تَكُونَ اللَّعْبَةُ غَيْرَ مَصُورَةٍ، قَالَ ابْنُ حَمْدَانَ : « الْمَصُورَةُ مَا لَهَا رَأْسٌ ». فَيَكُونُ الشَّرْطَانُ رَاجِعَيْنِ إِلَى شَرْطٍ وَاحِدٍ^(١) - وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ - .

وَقَالَ الْقَاضِي فِي (الْأَحْكَامِ السُّلْطَانِيَّةِ) فِي (فَصْلِ وَالِيِ الْحُسْبَةِ)^(٢) : « وَأَمَّا اللَّعْبُ فَلَيْسَ يُقْصَدُ بِهَا الْمَعَاصِي، وَإِنَّمَا يُقْصَدُ بِهَا الْفُ الْبَنَاتِ لِتَرْبِيَةِ الْأَوْلَادِ، فَفِيهَا وَجْهٌ مِنْ وَجُوهِ التَّدْبِيرِ يُقَارَنُ مَعْصِيَةً بِتَصْوِيرِ ذَوَاتِ الْأَرْوَاحِ، وَمُشَابَهَةِ الْأَصْنَامِ، فَلِلتَّمَكِينِ^(٣) مِنْهَا وَجْهٌ، [وَلِلْمَنْعِ مِنْهَا وَجْهٌ]^(٤)، وَبِحَسَبِ مَا تَقْتَضِيهِ شَوَاهِدُ الْأَحْوَالِ يَكُونُ إِنْكَارُهُ وَإِقْرَارُهُ .

فَظَاهِرُ كَلَامِ أَحْمَدَ الْمَنْعُ مِنْهَا، وَإِنْكَارُهَا؛ إِذَا كَانَتْ عَلَى صُورَةٍ^(٥) ذَوَاتِ الْأَرْوَاحِ؛ فَإِنَّهُ سُئِلَ عَنِ الْوَصِيِّ يَشْتَرِي لِلصَّبِيَّةِ لُعْبَةً إِذَا طَلَبَتْ ؟ فَقَالَ : « إِنْ كَانَتْ صُورَةً فَلَا »، وَسُئِلَ عَنْ حَدِيثِ عَائِشَةَ - رَضِيَ اللَّهُ [تَعَالَى] عَنْهَا - : (كُنْتُ أَلْعَبُ بِالْبَنَاتِ)^(٦)، فَقَالَ : « لَا بَأْسَ بِإِلْعَابِ اللَّعْبِ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ صُورَةٌ » .

(١) مراده بالشرطين أن يكون لها رأس، وأن لا تكون مصورة؛ كما ذكره الناظم .

(٢) الأحكام السلطانية، للقاضي أبي يعلى ص ٣٠٨ .

(٣) في ب [فللتمكين] . وما أثبت فمن أ، و(الأحكام السلطانية) .

(٤) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصلين معاً، وهو مثبت من (الأحكام السلطانية) ولا بد منه ليتم المعنى .

(٥) في ب [صور] .

(٦) رواه البخاري (٥٧٧٩)، ومسلم (٢٤٤٠) .

وَرَوَى أَحْمَدُ بِإِسْنَادِهِ^(١) عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْحَارِثِ التَّيْمِيِّ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ عَلَى عَائِشَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا- وَهِيَ تَلْعَبُ بِالْبَبَاتِ وَمَعَهَا جَوَارٍ، فَقَالَ : (مَا هَذَا يَا عَائِشَةُ ؟)، فَقَالَتْ : « هَذَا خَيْلٌ^(٢) سُلَيْمَانٌ »، فَجَعَلَ يَضْحَكُ مِنْ قَوْلِهَا ﷺ . قَالَ أَحْمَدُ : « هُوَ حَدِيثٌ [غَرِيبٌ]^(٣) لَمْ أَسْمَعْهُ مِنْ غَيْرِ هُشَيْمٍ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ » . انْتَهَى كَلَامُ الْقَاضِي .

وَفِي الصَّحِيحِ أَنَّهَا كَانَتْ فِي مَتَاعِ عَائِشَةَ -رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا- لَمَّا تَزَوَّجَهَا^(٤) رَسُولُ اللَّهِ ﷺ .^(٥)

فَمِنْ^(٦) الْعُلَمَاءِ مَنْ جَعَلَهُ مَخْصُوصاً مِنْ عُمُومِ الصُّورِ . وَمِنْهُمْ مَنْ جَعَلَ هَذَا فِي أَوَّلِ الْأَمْرِ قَبْلَ النَّهْيِ عَنِ الصُّورِ، ثُمَّ نُسِخَ، وَذَكَرَ الْقَاضِي عِيَاضٌ أَنَّهُ قَوْلُ الْجُمْهُورِ .

(١) لم أره في (المسند للإمام أحمد) . انظر : (إتحاف المهرة ١٧/ ٥١٩)، و(المسند المعتلي) .
ورواه أبو داود (٤٩٣٢)، والنسائي في (السنن الكبرى ٨٩٥٠) عن أبي سلمة بن عبد الرحمن عنها بنحوه .

(٢) في أ [سل]، والتصويب من ب ، ومصادر التخريج .

(٣) ما بين المعكوفتين ليس في الأصلين، ومثبت من (الأحكام السلطانية ص ٣٠٨) .

(٤) في ب [تزوجت] .

(٥) رواه البخاري (٦١٣٠)، ومسلم (٢٤٤٠) .

(٦) هنا في أ زيادة [فمن جعله] .

قَالَ :

وَلَا بَأْسَ فِي لُبْسِ الْفِرَا وَاشْتِرَائِهَا
جُلُودَ حَلَالٍ مَوْتُهُ لَمْ يُوْطَدِ
وَكَا لِّلْحَمِّ فِي الْأَوَّلَىٰ أَحْظَرُنْ جِلْدَ ثَعْلَبٍ
وَعَنْهُ لِيُلْبَسَ وَالصَّلَاةُ بِهِ اصْدَدُ

يَجُوزُ لُبْسُ كُلِّ جِلْدٍ طَاهِرٍ مِنْ جِلْدِ مَأْكُولٍ مُذَكِّيٍّ، وَجِلْدِ طَاهِرٍ لَا يُؤْكَلُ؛ إِنْ قُلْنَا: يَطْهَرُ بِدَبْغِهِ، وَإِلَّا فَلَا .

وَاخْتَلَفُ قَوْلُ الْإِمَامِ فِي « جِلْدِ الثَّعْلَبِ »؛ فَعَنْهُ يَحْرَمُ لُبْسُهُ، وَالصَّلَاةُ فِيهِ اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ^(١)، وَقَدَّمَهُ فِي (الرَّعَايَةِ) . وَعَنْهُ تَصِحُّ الصَّلَاةُ فِيهِ [مَعَ الْكَرَاهَةِ] . وَعَنْهُ يُبَاحُ لُبْسُهُ دُونَ الصَّلَاةِ فِيهِ^(٢) .

قَالَ ابْنُ تَمِيمٍ : وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ : « لَا يَخْتَلِفُ قَوْلُهُ أَنَّهُ يُلْبَسُ إِذَا دُبِغَ بَعْدَ تَذَكِّيَّتِهِ، لَكِنْ اخْتَلَفَ فِي كَرَاهَةِ الصَّلَاةِ فِيهِ » .

وَقَالَ فِي (الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى) : « وَإِنْ ذُكِّيَ، وَدُبِغَ جِلْدُهُ أُبِيحَ مُطْلَقًا »^(٣) .

(١) كَذَا فِي الْأَصْلَيْنِ مَعًا [يَحْرَمُ] .. اخْتَارَهُ أَبُو بَكْرٍ . وَاخْتِيَارَ أَبِي بَكْرٍ إِنَّمَا هُوَ حُلُّ لِبْسِهِ وَالصَّلَاةُ فِيهِ -وَسَيَأْتِي مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ- . وَالَّذِي اخْتَارَ رَوَايَةَ التَّحْرِيمِ إِنَّمَا هُوَ الْخِلَالُ . انْظُرْ [الْأَدَابُ الشَّرْعِيَّةُ، لِابْنِ مَفْلُحٍ ٣/٤٨٧] .

(٢) مَا بَيْنَ الْمَعْكُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ ب، وَمُثَبَّتٌ مِنْ أ .

(٣) انْظُرِ الْمُسْتَوْعَبَ ١/٢٨٧ .

قَالَ :

وَقَدْ كَرِهَ السُّمُورَ وَالْفَنَكَ أَحْمَدٌ
وَسِنْجَابَهُمُ وَالْقَاقِمَ أَيْضاً لِيَزْدَدَ
وَفِي نَصِّهِ لَا بَأْسَ فِي جِلْدِ أَرْنَبٍ
وَكُلُّ السُّبَاعِ اخْطَرُ كِهْرُ بِأَوْطَدٍ

و«السُّمُور»، و«الفنك»، و«السِّنْجَاب»، و«القَاقِم» لا أعلم لأحدٍ فيها كلاماً؛ إلا ما قاله الناظم^(١).

لكن «السِّنْجَاب» فيه وَجْهَانِ فِي أَكْلِ لَحْمِهِ . فَإِنْ قِيلَ بِالتَّحْرِيمِ؛ وَهُوَ قَوْلُ الْقَاضِي، وَهُوَ الْمَذْهَبُ حَرْمُ لُبْسِ جِلْدِهِ، أَوْ كُرْهِهِ؛ كَمَا فِي الثَّعْلَبِ . وَإِنْ قِيلَ : بِالْإِبَاحَةِ؛ وَإِلَيْهِ مَالُ الْمُؤَفَّقِ^(٢)، أُبِيحَ لُبْسُ جِلْدِهِ، وَالصَّلَاةُ فِيهِ .

(١) ورد في حاشية النسخة تعليقان :

نص الأول منهما : [قوله : " لا أعلم لأحدٍ فيها كلاماً إلخ . هذا عجيب منه رحمه الله تعالى؛ فقد قال في (الإنصاف) : " في (الرعاية الكبرى) في السُّمُور والفنك وجهان، أحدهما يحرم " . انتهى . ولعل العبارة لأحمد فيزول الاعتراض . والله أعلم] .أ.هـ .

والحاشية الثانية نصها : [ترجّى الشيخ كون العبارة لأحمد بعيد، بل لا يصح؛ لاستثناء الشارح بقوله : "إلا ما قاله الناظم"، ولا استدراكه بقوله : " لكن السنْجَاب .. إلخ " . إلا أن يقال في الجواب عن الشارح أحد أمرين؛ الأول : أنه رأى عبارة (الإنصاف) المنقولة عن (الرعاية الكبرى) ولم يعتد بكلام المخالف في ذلك؛ وهو الأقوى . والثاني : أنه لم يرها . وهذا بعيد في جانب الشارح رحمه الله . والله أعلم] .أ.هـ .

والنص في (الإنصاف ٢٧ / ٢١٥) .

(٢) المغني ١٣ / ٣٢١ .

وَأَمَّا جِلْد «الْأَرْنَبِ» فَيُبَاحُ لُبْسُهُ، وَالصَّلَاةُ فِيهِ؛ لِأَنَّ لَحْمَ الْأَرْنَبِ مُبَاحٌ؛ عَلَى الْأَصَحِّ^(١).

وَفِي «الْهَرِّ الْبَرِّيِّ»^(٢) خِلَافٌ، وَالصَّحِيحُ التَّحْرِيمُ.

وَأَمَّا مَا عَدَا ذَلِكَ مِنَ السَّبَاعِ؛ كَالْأَسَدِ، وَالنَّمْرِ، وَالذَّبِّبِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ، فَكُلُّ جُلُودِهَا نَجَسَةٌ؛ كَلَحْمِهَا، وَلَا تَطْهَرُ بِالدَّبَاغِ - وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ -^(٣).

(١) قَالَ الْمَوْفُقُ ابْنُ قَدَامَةَ، وَابْنُ أَبِي عَمْرٍ: "وَالْأَرْنَبُ مَبَاحٌ.. وَلَا نَعْلَمُ قَائِلًا بِتَحْرِيمِهَا؛ إِلَّا شَيْئًا رَوَى عَنْ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ" [الشرح الكبير ٢٧/ ٢٢٠].

وَلَكِنْ أَطْلَقَ الرَّوَايَتَيْنِ بِالْإِبَاحَةِ وَعَدَمِهَا بَعْضُ فُقَهَاءِ الْمَذْهَبِ [الإنصاف ٢٧/ ٢٢٠].

(٢) فِي أ [هر البر].

(٣) وَانْظُرْ: الْمُسْتَوْعَب ١/ ٢٨٨.

قال :

وَلَا بَأْسَ بِالْخَاتَامِ مِنْ فِضَّةٍ وَمِنْ
عَقِيقٍ وَبِلُورٍ وَشِبْهِ الْمَعْوَدِ

في « الخاتم » أربع لغات؛ (خَاتَام) عَلَى وَزْنِ سَابَاطٍ . و(خَيْتَام) عَلَى
وِزْنِ بَيْطَارٍ . وَ(خَائِم) بَفَتْحِ التَّاءِ، وَكسْرِهَا .

يُسْتَحَبُّ التَّخْتِمُ بِعَقِيقٍ، أَوْ فِضَّةٍ دُونَ مِثْقَالٍ . وَلَا بَأْسَ بِبِلُورٍ، وَنَحْوِهِ .
وَقَالَ فِي (المستوعب) ^(١): «قال -عليه الصلاة والسلام-: (تَخْتَمُوا بِالْعَقِيقِ
فَإِنَّهُ مُبَارَكٌ)» كَذَا ذَكَرَهُ، [وَذَكَرَهُ] ^(٢) ابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي (المَوْضُوعَاتِ) ^(٣) .

وَذَكَرَ ابْنُ تَمِيمٍ أَنَّ خَاتَمَ الْفِضَّةِ يُبَاحُ، وَأَنَّهُ لَا فَضْلَ فِيهِ؛ عَلَى ظَاهِرِ كَلَامِ
أَحْمَدَ . وَقَطَعَ بِهِ فِي (التلخيص)، وَغَيْرِهِ .

فَظَاهِرُ كَلَامِ غَيْرِ وَاحِدٍ مِنَ الْأَصْحَابِ، وَغَيْرِهِمْ إِبَاحَةُ خَاتَمِ الْفِضَّةِ
لِلرَّجُلِ، وَالْمَرْأَةِ؛ لَاعْتِيَادِ كُلِّ مِنْهُمَا بِلُبْسِهِ .

وَكَرِهَهُ الْخَطَّابِيُّ ^(٤) لِلْمَرْأَةِ؛ لِأَنَّهُ مُعْتَادٌ لِلرَّجَالِ ^(٥) .

(١) المستوعب ٢٨٥/١ .

(٢) ما بين المعكوفتين ساقط من ب، ومثبت من أ .

(٣) رواه ابن الجوزي في (الموضوعات ٢٣٤/٣)، والخطيب البغدادي في (تاريخ بغداد
٢٥١/١)، وابن حبان في (المجروحين ١٣٨/٣)، والعقيلي في (الضعفاء ٤٤٩/٤) من حديث
عائشة -رضي الله عنها- .

(٤) قارن (بمعالم السنن، للخطابي ١٢٨/٦) .

(٥) في أ [للرجل] .

قَالَ :

وَيُكْرَهُ مِنَ صُفْرِ رِصَاصِ حَدِيدِهِمْ
وَيُحْرَمُ لِلذُّكْرَانِ خَاتَمٌ عَسْجَدٌ

يُكْرَهُ لِلرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ خَاتَمٌ مِنْ نَحَاسٍ، وَ (الصُّفْرُ) ضَرْبٌ مِنْهُ -قَالَ ابْنُ سَيِّدِهِ^(١)-، وَحَدِيدٍ، وَرِصَاصٍ؛ نَصٌّ عَلَيْهِ .

وَقَالَ فِي رِوَايَةٍ مَهْنًا : «أُكْرَهُ [خَاتَمٌ]^(٢) الْحَدِيدُ؛ لِأَنَّهُ حِلْيَةُ أَهْلِ النَّارِ» .
وَقَالَ فِي رِوَايَةِ الْأَثَرَمِ؛ وَقَدْ سَأَلَهُ عَنْ خَاتَمِ الْحَدِيدِ، مَا تَرَى فِيهِ ؟ . فَذَكَرَ حَدِيثَ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِرَجُلٍ : (هَذِهِ حِلْيَةُ أَهْلِ النَّارِ)^(٣) .
وَابْنُ مَسْعُودٍ [قَالَ]^(٤) : (لُبْسُ أَهْلِ النَّارِ) . وَابْنُ عَمْرٍو قَالَ : «مَا طَهَّرْتَ كَفًّا فِيهَا خَاتَمٌ مِنْ حَدِيدٍ» .

وَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ فِي حَدِيثِ بُرَيْدَةَ لِرَجُلٍ لَبَسَ خَاتَمًا^(٥) مِنْ صُفْرِ : (أَجِدُ مِنْكَ رِيحَ الْأَصْنَامِ) ، قَالَ : فَمَا أَتَّخِذُ يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ قَالَ : (فَضَّةٌ)^(٦) .

(١) كَذَا فِي الْأَصْلِينَ مَعًا . وَفِي (الْمَحْكَمِ وَالْمَحِيطِ الْأَعْظَمِ، لِابْنِ سَيِّدِهِ ٣/ ١٤٥) : 'النَّحَاسُ ضَرْبٌ مِنَ الصُّفْرِ شَدِيدُ الْحُمْرَةِ' أ.هـ .

(٢) مِنْ أ .

(٣) رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ (٢/ ١٦٣)، وَالبُخَارِيُّ فِي (الْأَدَبِ الْمَفْرُودِ ١٠٢١) .

وَأَصْلُهُ فِي (صَحِيحِ الْبُخَارِيِّ ٥٨٦٤)، وَمُسْلِمٌ (٢٠٨٩) مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ ؓ .

(٤) [قَالَ] سَاقِطَةٌ مِنْ ب، وَمُثَبَّتَةٌ مِنْ أ .

(٥) فِي الْأَصْلِينَ مَعًا [خَاتَمٌ]، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَ .

(٦) رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ (٥/ ٣٥٩)، وَأَبُو دَاوُدَ (٤٢٢٣)، وَالنَّسَائِيُّ (٨/ ١٧٢) .

إِسْنَادُ حَدِيثِ بَرِيدَةَ ضَعِيفٌ، وَقَدْ ضَعَّفَهُ أَحْمَدُ .

وَقَالَ فِي (مُسْنَدِهِ) ^(١) : حَدَّثَنَا يَحْيَى، [عَنْ] ^(٢) ابْنِ عَجْلَانَ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَدِّهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى عَلَى بَعْضِ أَصْحَابِهِ خَاتَمًا مِنْ ذَهَبٍ، فَأَعْرَضَ عَنْهُ، فَأَلْقَاهُ، وَاتَّخَذَ خَاتَمًا مِنْ حَدِيدٍ، فَقَالَ : (هَذَا شَرٌّ، هَذَا حَلِيَّةُ أَهْلِ النَّارِ)، فَأَلْقَاهُ، وَاتَّخَذَ خَاتَمًا مِنْ وَرَقٍ، فَسَكَتَ عَنْهُ . حَدِيثٌ حَسَنٌ ^(٣) .

وَقَالَ بَعْضُ الْحَنْفِيَّةِ : يَحْرُمُ ذَلِكَ ^(٤) .
وَيَحْتَمِلُهُ كَلَامُ أَحْمَدُ .

وَيَحْرُمُ عَلَى الذَّكَرَانِ خَاتَمٌ مِنْ ذَهَبٍ؛ لَمَّا فِي هَذَا الْحَدِيثِ، وَغَيْرِهِ .

(١) المسند، للإمام أحمد ١٦٣/٢ .

(٢) في الأصلين معاً [يحيى بن عجلان] . والصواب ما أثبت من (المسند) .

(٣) رواه الإمام أحمد (١٦٣/٢)، والبخاري في (الأدب المفرد ١٠٢١) .

(٤) أي الخاتم من الحديد .

قال :

وَيُحْسِنُ فِي الْيُسْرَى كَأَحْمَدَ وَصَحْبِهِ
وَيُكْرَهُ فِي الْوُسْطَى وَسَبَّابَةَ الْيَدِ

قَطَعَ فِي (المستوعب) ^(١)، وَ (التَّلْخِيسُ) بِاسْتِحْبَابِ التَّخْتَمِ فِي الْيَسَارِ،
وَسُئِلَ أَحْمَدُ عَنِ التَّخْتَمِ؛ فِي الْيُمْنَى أَحَبُّ إِلَيْكَ، أَمْ فِي الْيَسَارِ؟ فَقَالَ: «فِي
الْيَسَارِ أَقْرُ، وَأَثْبَتٌ».

وقوله: «كَأَحْمَدَ وَصَحْبِهِ»؛ يَعْنِي النَّبِيَّ ﷺ تَخْتَمُ فِي الْيَسَارِ.

وقيل: فِي الْيُمْنَى أَفْضَلُ.

وقال بعض الحفاظ: «لَمْ يَصِحَّ فِي التَّخْتَمِ فِي الْيُمْنَى شَيْءٌ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ
ﷺ».

قال الدَّارَقُطْنِي: «اِخْتَلَفَتِ الرَّوَايَةُ فِيهِ عَنْ أَنَسٍ، وَالْمَحْفُوظُ أَنَّهُ كَانَ
يَتَخْتَمُ فِي يَسَارِهِ».

وَمَحَلُّ التَّخْتَمِ مِنَ الْيُسْرَى فِي الْخُنْصُرِ.

وَيُكْرَهُ فِي السَّبَّابَةِ، وَالْوُسْطَى لِلرَّجُلِ؛ نَصٌّ عَلَيْهِ؛ لَمَا رُويَ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى
عَلِيًّا عَنْ ذَلِكَ ^(٢). وَجَزَمَ بِهِ فِي (المستوعب)، وَغَيْرِهِ.

وظَاهِرُ هَذَا لَا يُكْرَهُ فِي غَيْرِهِمَا؛ وَإِنْ كَانَ الْخُنْصُرُ أَفْضَلَ؛ اقْتِصَارًا عَلَى
النَّصِّ. وَقَالَ أَبُو الْمَعَالِي: «وَالْإِبْهَامُ مِثْلُهُمَا، فَالْبَنْصَرُ مِثْلُهُ وَلَا فَرْقَ».

(١) المستوعب ١/ ٢٨٥.

(٢) رواه أبو داود (٤٢٢٥)، والترمذي (١٧٨٦)، والبيهقي في كتاب (الآداب ٨١٠).

قال :

وَمَنْ لَمْ يَضَعْهُ فِي الدُّخُولِ إِلَى الْخَلَاءِ
فَعَنْ كُتُبِ قُرْآنٍ وَذِكْرِ بِهِ اصْدُدْ

يُكْرَهُ أَنْ يُكْتَبَ عَلَى الْخَاتَمِ ذِكْرُ اللَّهِ تَعَالَى؛ قُرْآنًا، أَوْ غَيْرُهُ؛ قَالَ أَحْمَدُ :
« لَا يُكْتَبُ عَلَى الْخَاتَمِ ذِكْرُ اللَّهِ » .

وَيَفْهَمُ مِنْ كَلَامِ النَّازِمِ أَنَّ مَنْ كَانَ يَضَعُهُ عِنْدَ دُخُولِهِ الْخَلَاءِ لَا يُكْرَهُ لَهُ
أَنْ يُكْتَبَ عَلَيْهِ ذِكْرُ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى .

فَإِذَا كَانَ فِيهِ ذِكْرُ اللَّهِ تَعَالَى فَلَا يَدْخُلُ بِهِ الْخَلَاءُ، بَلْ يَضَعُهُ؛ لِأَنَّهُ -عَلَيْهِ
الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ- كَانَ إِذَا دَخَلَ الْخَلَاءَ وَضَعَ خَاتَمَهُ . رَوَاهُ ابْنُ مَاجَهَ، وَرَوَاهُ
أَبُو دَاوُدَ؛ وَقَالَ : « حَدِيثٌ مُنْكَرٌ » ^(١) . إِلَّا مِنْ حَاجَةٍ؛ كَخَوْفٍ عَلَيْهِ، وَنَحْوِهِ،
فَيَجْعَلُ فَصَّهُ فِي بَاطِنِ كَفِّهِ؛ أَعْنِي إِذَا كَانَ فِيهِ ذِكْرُ اللَّهِ تَعَالَى، وَدَخَلَ بِهِ؛
قَالَ أَحْمَدُ : « الْخَاتَمُ إِذَا كَانَ فِيهِ اسْمُ اللَّهِ يَجْعَلُهُ فِي بَاطِنِ كَفِّهِ، وَيَدْخُلُ الْخَلَاءُ »،
وَقَالَ عِكْرِمَةُ : « قُلْ بِهِ هَكَذَا فِي بَطْنِ كَفِّكَ » ^(٢)، فَأَقْبِضْ عَلَيْهِ » .

فصل

وَالْأَفْضَلُ أَنْ يَجْعَلَ فَصَّ الْخَاتَمِ مِمَّا يَلِي كَفَّهُ؛ لِفَعْلِهِ -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ
وَالسَّلَامُ- ^(٣) . وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ، وَغَيْرِهِ يَجْعَلُهُ مِمَّا يَلِي ظَهَرَ كَفِّهِ .
وَلَهُ جَعْلُ فَصِّهِ مِنْهُ، وَمِنْ غَيْرِهِ .

(١) رواه ابن ماجه (٣٠٣)، وأبو داود (١٩)، والترمذي (١٧٤٦)، والنسائي (١٧٨/٨) .

(٢) في ب [كفه] .

(٣) رواه البخاري (٥٨٥٦٥)، ومسلم (٢٠٩١) .

قال :

وَمَنْ عَفَّ -تَقْوَى- عَنْ مَحَارِمِ غَيْرِهِ
يَصُنْ^(١) أَهْلَهُ حَقًّا وَإِنْ يَزِنِ يَفْسُدِ

مَنْ اتَّقَى اللَّهَ -سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى- فِي مَحَارِمِ غَيْرِهِ، وَعَفَّ عَنْهَا أَعَفَّ اللَّهُ
نِسَاءَهُ وَمَحَارِمَهُ؛ لِأَنَّ الْجَزَاءَ مِنْ جِنْسِ الْعَمَلِ .
وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ؓ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : (عَفُّوا عَنِ نِسَاءِ النَّاسِ تَعَفُّ
نِسَاؤَكُمْ، وَبَرُّوا آبَاءَكُمْ تَبَرُّكُمْ أَبْنَاؤُكُمْ، وَمَنْ آتَاهُ أَخُوهُ مُتَنَصِّلاً فَلْيَقْبَلْ ذَلِكَ
مَحَقًّا كَانَ، أَوْ مُبْطِلاً، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ لَمْ يَرِدْ عَلَيَّ الْحَوْضُ) رواه الحاكم، وقال :
«صَحِيحُ الْإِسْنَادِ»^(٢) .

(١) في (شرح السفاريني) : [يعف] .

(٢) رواه الحاكم في (المستدرک ٤/ ١٥٤)، وأبو نعيم في (أخبار أصبهان ٢/ ٤٨، وفي ٢/ ٢٨٥) .
بهذا اللفظ من حديث أبي هريرة ؓ . قال الذهبي في (التلخيص) : "بل فيه سويد أبو حاتم
ضعيف" .

وروي هذا الحديث بنحوه من حديث غير أبي هريرة ؓ . كحديث جابر ؓ عند الحاكم
(٤/ ١٥٤)، والطبراني في (المعجم الأوسط ٢/ ٢١)، والعقيلي في (الضعفاء ٣/ ٢٤٩)،
والخطيب البغدادي في (تاريخ بغداد ٦/ ٣١١) .
وروي أيضاً من حديث ابن عباس -رضي الله عنهما- كما عند ابن الجوزي في
(الموضوعات ٣/ ١٠٦) . وروي عن غيرهم .

قَالَ :

وَأَنَّ عُقُوقَ الْوَالِدَيْنِ كَبِيرَةٌ فَبَرَّهُمَا ثَبَّرَ جَزَاءً وَثَحَمَدٍ

أَمَّا كَوْنُ عُقُوقِ الْوَالِدَيْنِ كَبِيرَةً؛ فَلَمَّا رَوَى أَبُو بَكْرَةَ رضي الله عنه قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : (أَلَا أَنْبِئُكُمْ بِأَكْبَرِ الْكِبَائِرِ) قُلْنَا : بَلَى يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ : (الْإِشْرَاكُ بِاللَّهِ، وَعُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ)، وَكَانَ مُتَكَيِّفًا فَجَلَسَ، وَقَالَ : (أَلَا وَقَوْلُ الزُّورِ، وَشَهَادَةُ الزُّورِ)، فَمَا زَالَ يُكْرِّرُهَا حَتَّى قُلْنَا : يَا لَيْتَهُ سَكَتَ . متفق عليه ^(١) .
وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو -رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا- أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ :
(مِنَ الْكِبَائِرِ شَتَمُ الرَّجُلِ وَالِدَيْهِ)، قِيلَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! وَهَلْ يَشْتُمُ الرَّجُلُ وَالِدَيْهِ ؟ قَالَ : (نَعَمْ يَسُبُّ أَبَا الرَّجُلِ، فَيَسُبُّ الرَّجُلُ أَبَاهُ، وَيَسُبُّ أُمَّهُ، فَيَسُبُّ أُمَّهُ) . متفق عليه ^(٢) . وَفِي رِوَايَةٍ : (مِنْ أَكْبَرِ الْكِبَائِرِ أَنْ يَلْعَنَ الرَّجُلُ وَالِدَيْهِ)
قِيلَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ ! كَيْفَ يَلْعَنُ الرَّجُلُ وَالِدَيْهِ ؟، قَالَ : (يَسُبُّ أَبَا الرَّجُلِ فَيُسَبُّ أَبَاهُ، وَيَسُبُّ أُمَّهُ فَيُسَبُّ أُمَّهُ) ^(٣) .

قوله : « فَبَرَّهُمَا ثَبَّرَ جَزَاءً وَثَحَمَدٍ »؛ أي إذا بررتهمَا بَرَكَ وَلَدُكَ، وَثَحَمَدٌ عِنْدَ اللَّهِ وَعِنْدَ النَّاسِ؛ وَلِأَنَّ الْجَزَاءَ مِنْ جِنْسِ الْعَمَلِ، وَقَدْ تَقَدَّمَ الْحَدِيثُ قَرِيبًا، وَفِيهِ : (وَبَرَّوْا آبَاءَكُمْ يَبْرُكْكُمْ أَبْنَاؤُكُمْ) .

(١) رواه البخاري (٢٦٥٤)، ومسلم (٨٧) .

(٢) رواه البخاري (٥٩٧٣)، ومسلم (٩٠)، وهذه لفظة مسلم، ورواها بهذا اللفظ البخاري في (الأدب المفرد ٢٧) دون الصحيح .

(٣) رواه بهذا اللفظ البخاري في صحيحه (٥٩٧٣) .

فَوَائِد

الأولى : « الكَبِيرَة » عند أَحْمَدَ : مَا فِيهِ حَدٌّ فِي الدُّنْيَا، أَوْ وَعِيدٌ فِي الْآخِرَةِ،
وَيُقَالُ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ .

رَأَى الشَّيْخُ تَقِيَّ الدِّينِ : أَوْ لَعْنَةً، أَوْ غَضَبًا، أَوْ نَفْيُ إِيمَانٍ .
وَقِيلَ : مَا نَصَّ الْكِتَابُ عَلَى تَحْرِيمِهِ، أَوْ وَجَبَ فِي جَنْسِهِ حَدٌّ .
وَقَالَ الثَّوْرِيُّ : مَا تَعَلَّقَ بِحَقِّ الْآدَمِيِّ .

الثانية : إِذَا ثَبَّتَ أَنَّ فِي الدُّنُوبِ كِبَائِرَ لَزِمَ أَنْ يَكُونَ فِيهَا صَغَائِرٌ، وَهُوَ
كَذَلِكَ . وَقَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ : كُلُّ الدُّنُوبِ كِبَائِرٌ .

الثالثة : الصَّغَائِرُ تُكْفَرُ بِاجْتِنَابِ الْكِبَائِرِ، وَبِمَصَانِبِ الدُّنْيَا .

الرابعة : فِي ذِكْرِ بَعْضِ الْكِبَائِرِ الَّذِي ذَكَرَهَا الْأَصْحَابُ .
فَمِنْهَا: الْإِشْرَاقُ بِاللَّهِ؛ وَهُوَ أَكْبَرُ الْكِبَائِرِ، وَالسَّحَرُ، وَقَتْلُ النَّفْسِ الَّتِي حَرَّمَ
اللَّهُ إِلَّا بِالْحَقِّ، وَأَكْلُ مَالِ الْيَتِيمِ، وَأَكْلُ الرِّبَا، وَالتَّوَلَّى يَوْمَ الزَّحْفِ، وَقَذْفُ
الْمَحْصَنَاتِ الْعَافِلَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ؛ فَهَذِهِ السَّبْعُ الَّتِي قَالَ فِيهَا النَّبِيُّ ﷺ : (اجْتَنِبُوا
السَّبْعَ الْمُبِيقَاتِ)^(١)؛ أَيِ الْمُهْلِكَاتِ .

وَمِنْهَا الزُّنَا، وَاللُّوَاطُ، وَالْقُنُوطُ مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ، وَالْأَمْنُ مِنْ مَكْرِ اللَّهِ،
وَشَهَادَةُ الزُّورِ، وَالْيَمِينُ الْعَمُوسُ، وَشُرْبُ الْخَمْرِ، وَالسَّرْقَةُ، وَعُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ .
وَالنَّمِيمَةُ، قَالَ الزُّرْكَشِيُّ : « وَالْغَيْبَةُ عَلَى الْأَشْهَرِ » .

(١) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٦٨٥٧)، وَمُسْلِمٌ (٨٩) .

وَتَرَكُ الصَّلَاةَ، وَمَنَعَ الزَّكَاةَ، وَقَطَّعَ الرَّحِمَ، وَالْكَذِبُ [إِلَّا] ^(١) فِي ثَلَاثَةِ
مَوَاضِعَ، [وَالْكَذِبُ] ^(٢) عَلَى نَبِيٍّ، وَشَهَادَةُ زُورٍ، وَرِيٌّ فِتْنَةٍ ^(٣)، وَقَطْعُ الطَّرِيقِ،
وَالْعُلُولُ، وَالذِّيَاثَةُ، وَتَأْخِيرُ الصَّلَاةِ عَنْ وَقْتِهَا؛ ذَكَرَهُ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ ^(٤) عَنْ
عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ - وَاللَّهُ [سَبْحَانَهُ وَ] ^(٥) تَعَالَى أَعْلَمُ - .

(١) ما بين المعكوفتين ليس في الأصلين، ولعل الصواب إثباته، انظر (منظومة الكبائر للمصنف وشرحها للسفاريني ص ٢٧٨) .

(٢) ما بين المعكوفتين ليس في الأصلين، ولعل الصواب إثباته .

(٣) في أ [فتن] .

(٤) انظر (مجموع فتاوى الشيخ تقي الدين ٣١ / ٢٢) . وعبارته : "قال عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ :
"الجمع بين صلاتين من غير عذر من الكبائر" .

(٥) من أ .

قال :

وَيُكْرَهُ فِي الْمَشْيِ الْمُطِيطَا وَنَحْوَهَا
مَظِنَّةٌ كَبِيرٌ غَيْرَ [فِي] ^(١) حَرْبٍ جُحْدٍ

« الْمُطِيطَاءُ » بَضَمُ الْمِيمِ، مَمْدُودٌ، وَقَصَرَهُ ^(٢) النَّاطِمُ ضَرُورَةً؛ وَهِيَ التَّبَخُّرُ،
وَمَدُّ الْيَدَيْنِ فِي الْمَشْيِ؛ ذَكَرَهُ الْجَوْهَرِيُّ ^(٣)، قَالَ : « وَفِي الْحَدِيثِ : (إِذَا مَشَتْ
أُمَّتِي الْمُطِيطَاءُ، وَخَدَمَتُهُمْ فَارِسٌ، وَالرُّومُ كَانَ بِأُسْهُمَ بَيْنَهُمْ) ». . انْتَهَى .
وَعَنْ ابْنِ عُثْمَرَ -رَضِيَ اللَّهُ [تَعَالَى] عَنْهُمَا- قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ :
(إِذَا مَشَتْ أُمَّتِي الْمُطِيطَاءُ، وَخَدَمَتُهُمْ أَبْنَاءُ [الْمُلُوكِ؛ إِبْنَاءُ] ^(٤) فَارِسٍ وَالرُّومِ
سَلَّطَ اللَّهُ تَعَالَى شِرَارَهَا عَلَى خِيَارِهَا ^(٥)) رَوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ، وَذَكَرَهُ
الْبَغَوِيُّ فِي (شَرْحِ السَّنَةِ) ^(٦) .

قَالَ الْعَلَامَةُ ابْنُ الْقَيْمِ ^(٧) : الْمَشْيَاتُ عَشْرَةٌ أَنْوَاعٍ، وَأَحْسَنُهَا، وَأَسْكَنُهَا مَشْيَةُ
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؛ قَالَ عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام : (كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا

(١) من ب ، وليست في أ .

(٢) في ب [قصر] .

(٣) الصُّحاح ٣ / ١١٦٠ .

(٤) ما بين المعكوفتين ساقط من ب ، ومثبت من أ ، وموافق لما في مصادر التخريج .

(٥) في أ [خيارها على شرارها] .

(٦) رَوَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمُبَارَكِ فِي (الزهد ١٨٧)، وَالْبَغَوِيُّ فِي (شرح السنة ٣٩٥ / ١٤)، وَالتِّرْمِذِيُّ

(٢٢٦٢)، وَابْنُ حِبَانَ (٦٧١٦) .

(٧) فِي (زاد المعاد ١ / ١٦٧) بِاخْتِلَافٍ يَسِيرٍ .

مَشَى تَكْفِئًا تَكْفِيًا؛ كَأَنَّمَا يَنْحَطُّ مِنْ صَبَبٍ (١). وَقَالَ مَرَّةً : (إِذَا مَشَى تَقَلَّعَ) (٢)، وَ (التَّقْلُعُ) الارتفاعُ مِنَ الأرضِ بِجُمْلَتِهِ؛ كَحَالِ الْمُنْحَطِّ مِنْ (٣) الصَّبَبِ -يعني يرفع رجله من الأرض رفعا بائنا بقوة- .

و (التَّكْفِي) التَّمَايلُ إِلَى قُدَامِ كَمَا تَنْكِفِي السَّفِينَةُ فِي جَرِيهَا، وَهُوَ أَعْدَلُ الْمَشْيَاتِ، فَإِنَّ الْمَاشِي إِمَّا أَنْ يَتَمَاوَتْ فِي مَشْيِهِ وَيَمْشِي قِطْعَةً وَاحِدَةً كَأَنَّهُ خَشْبَةٌ مَحْمُولَةٌ، فَهِيَ مَشْيَةٌ مَذْمُومَةٌ قَبِيحَةٌ .

وَالثَّانِيَةُ (٤): أَنْ يَمْشِي بَانْزَعَاجٍ، وَاضْطِرَابٍ مَشْيَ الْجَمَلِ الْأَهْوَجِ، وَهِيَ مَذْمُومَةٌ أَيْضًا، وَهِيَ عَلَامَةٌ عَلَى خِفَّةِ عَقْلِ صَاحِبِهَا؛ وَلَا سِيَّمَا إِنْ كَانَ يُكْثِرُ الْإِلْتِفَاتَ يَمِينًا، وَشِمَالًا .

وَالثَّالِثَةُ : أَنْ يَمْشِي (هَوْنًا)، وَهِيَ مَشْيٌ عِبَادِ الرَّحْمَنِ، قَالَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ السَّلَفِ : «بَسْكِينَةً، وَوَقَارًا مِنْ غَيْرِ كِبَرٍ، وَلَا تَمَاوَتْ»، وَهِيَ مَشْيٌ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ .

وَالرَّابِعَةُ : (السَّعْيُ) .

وَالْخَامِسَةُ : (الرَّمْلُ)، وَتَسْمَى (الْخَبَبُ)؛ وَهِيَ إِسْرَاعُ الْمَشْيِ مَعَ تَفَاوُتِ الْخَطِّ بِخِلَافِ السَّعْيِ .

(١) رواه الإمام أحمد (١/٩٦)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٣٦٣٧)، وَالبُخَارِيُّ فِي (شرح السنة ٣٦٤١)، وَأَبُو الشَّيْخِ فِي (أَخْلَاقِ النَّبِيِّ ٢١٤)، وَغَيْرُهُمْ .

(٢) رواه بهذا اللفظ من حديث عليٍّ ؓ التِّرْمِذِيُّ فِي (الشمائل رقم ٥) . وَرَوَى مِنْ حَدِيثِ لَقِيطِ بْنِ صَبْرَةَ ؓ . رواه الإمام أحمد (٤/٢١١)، وَأَبُو دَاوُدَ (١٤٣) .

(٣) فِي الْأَصْلَيْنِ [فِي]، وَالصَّوَابُ مَا أَثْبَتَ مِنْ (زَادَ الْمَعَادِ) .

(٤) كَذَا فِي الْأَصْلَيْنِ، وَفِي (الْهُدَى) : (وَأَمَّا أَنْ يَمْشِيَ بِانْزَعَاجٍ .. إلخ)، وَهُوَ الْأَنْسَبُ .

وَالسَّادِسَةُ : (التُّسْلَان)؛ وَهُوَ الْعَدُوُّ الْخَفِيفُ بِلَا انْزِعَاجٍ .

وَالسَّابِعَةُ : (الْخَوَزَلِي ^(١))، فِيهَا تَكْسَرُ، وَتُخَنَّثُ .

وَالثَّامِنَةُ : (الْقَهْقَرَى)؛ وَهِيَ الْمَشْيُ إِلَى وَرَاءِ .

وَالتَّاسِعَةُ : (الْجَمْزَى)؛ يَثْبُ فِيهَا وَثْباً .

وَالْعَاشِرَةُ : (التَّمَايِل)؛ كَمَشْيَةِ النُّسْوَانِ، وَإِذَا مَشَى بِهَا الرَّجُلُ كَانَ مُتَبَخِّرًا .

وَأَعْلَاهَا مَشْيَةُ (الْهَوْنُ)، وَ(التَّكْفِي) . آخِرُ كَلَامِ ابْنِ الْقَيْمِ .

قَوْلُهُ : « مَطْئَةٌ كَيْبَرٌ »؛ أَيُّ لِسْلَا يُظَنَّ بِهِ الْكِبَرُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُتَكَبِّرًا، وَهَذَا فِي غَيْرِ حَرْبِ الْكُفَّارِ، وَأَمَّا حَرْبُهُمْ فَرَوَى جَابِرُ بْنُ عَتِيكَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : (إِنَّ مِنْ الْخِيَلِ مَا يَبْغِضُ اللَّهُ، وَمِنْهَا مَا يُحِبُّ؛ فَأَمَّا الَّتِي يُحِبُّ فَاخْتِيَالُ الرَّجُلِ عَلَى الْقِتَالِ، وَاخْتِيَالُهُ عِنْدَ الصَّدَقَةِ، وَأَمَّا الَّتِي يُبْغِضُ اللَّهُ فَاخْتِيَالُهُ فِي الْبَغْيِ، وَالْفَخْرِ) ^(٢) .

قَالَ أَبُو عُبَيْدٍ ^(٣) : (الْاخْتِيَالُ) أَصْلُهُ التَّجْبُرُ، وَالْإِحْتِقَارُ لِلنَّاسِ، وَالْإِخْتِيَالُ فِي الْحَرْبِ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الْخِيَالُ ^(٤) مِنَ التَّجْبُرِ عَلَى الْعَدُوِّ فَيَسْتَهِينُ لِقَاتِهِمْ، وَتَقِلُّ هَيْبَتُهُ لَهُمْ فَيَكُونُ أَجْرًا عَلَيْهِمْ . وَفِي الصَّدَقَةِ أَنْ تَعْلُوَ نَفْسُهُ وَتَشْرُفَ فَلَا يَسْتَكْثِرُ كَثِيرَهَا يَعْنِي إِنْ تَصَدَّقَ بِهِ .

(١) فِي ب [الْخَوَزَلِي]، وَمَا أَثْبَتَ مِنْ أ، وَ(الزَاد) .

(٢) رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ (٥/٤٤٥)، وَأَبُو دَاوُدَ (٢٦٥٩)، وَالنَّسَائِيُّ (٥/٧٨) .

(٣) غَرِيبُ الْحَدِيثِ لِأَبِي عُبَيْدٍ ١١٩/٢ .

(٤) كَذَا فِي الْأَصْلَيْنِ . فِي الْمَطْبُوعِ مِنْ (غَرِيبِ الْحَدِيثِ لِأَبِي عُبَيْدٍ ١١٩/٢) [الْحَال] . وَأَشَارَ الْحَقُّقُ لَوْجُودِ نَسْخَةٍ كَمَا هُنَا، وَأَشَارَ إِلَى خَطئِهَا ! .

فصل

قال ابن عقيل : « وَمَنْ مَشَىٰ مَعَ إِنْسَانٍ فَإِنْ كَانَ أَكْبَرَ مِنْهُ وَأَعْلَمَ فَعَنْ يَمِينِهِ يَقِيمُهُ مَقَامَ الْإِمَامِ فِي الصَّلَاةِ ، وَإِذَا كَانَا سَوَاءً اسْتَحَبَّ لَهُ أَنْ يَخْلِيَ لَهُ يَسَارَهُ حَتَّى لَا يُضَيِّقَ عَلَيْهِ جِهَةُ الْبُصَاقِ ، وَالْأَمْتَحَاطِ » .

وَمُقْتَضَىٰ كَلَامِهِ اسْتِحْبَابُ مَشْيِ الْجَمَاعَةِ خَلْفَ الْكَبِيرِ .

وَأِنْ مَشَوْا عَنْ جَانِبِهِ فَلَا بَأْسَ ؛ كَالْإِمَامِ فِي الصَّلَاةِ ، وَفِي (مُسْلِمٍ) فِي أَوَّلِ (كِتَابِ الْإِيمَانِ) قَوْلُ يَحْيَى بْنِ يَعْمَرَ أَنَّهُ هُوَ وَحُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ مَشَىٰ عَنْ جَانِبَيْ ابْنِ عُمَرَ ^(١) .

وَقَالَ الشَّيْخُ عَبْدُ الْقَادِرِ ^(٢) : وَإِنْ ^(٣) كَانَ دُونَهُ فِي الْمَنْزِلَةِ يَجْعَلُهُ عَنْ يَمِينِهِ ، وَيَمْشِي عَنْ يَسَارِهِ . وَقَدْ قِيلَ : الْمُسْتَحَبُّ الْمَشْيُ عَنِ الْيَمِينِ فِي الْجُمْلَةِ ؛ لِتُخْلَى الْيَسَارُ لِلْبُصَاقِ ، وَغَيْرِهِ . انْتَهَى .

قَالَ أَبُو دَاوُدَ : إِنْ ^(٤) أَحْمَدُ جَاءَهُ ابْنُ مُصْعَبٍ الزُّبَيْرِيُّ ، فَلَمَّا أَرَادَ أَحْمَدُ أَنْ يَخْرُجَ مِنَ الْمَسْجِدِ فَقَالَ لِابْنِ مُصْعَبٍ : « تَقَدَّمْ » ، فَأَبَى ، وَحَلَفَ ابْنُ مُصْعَبٍ ، فَتَقَدَّمَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ بَيْنَ يَدَيْهِ فِي الْمَشْيِ . انْتَهَى . وَيُؤْخَذُ مِنْ هَذَا أَنَّ الْكَبِيرَ إِذَا رَاعَى الصَّغِيرَ ، وَتَأَدَّبَ مَعَهُ يَحْسُنُ ذَلِكَ مِنْهُ ، وَأَنَّ الصَّغِيرَ إِذَا شَاءَ قَبَلَ ذَلِكَ ؛ [لأنه] ^(٥) امْتَثَالَ ، وَإِنْ شَاءَ رَدَّهُ ؛ لِأَنَّهُ وَقُوفٌ مَعَ الْأَدَبِ .

(١) رواه مسلم (٨) .

(٢) الغنية ، للشَّيْخِ عَبْدِ الْقَادِرِ الْجِيلَانِيِّ ٣٤ / ١ .

(٣) فِي ب [وَمَنْ] .

(٤) فِي الْأَصْلَيْنِ [ابن] ، وَالصُّوَابُ مَا أَثْبَتَ .

(٥) مِنْ أ ، وَسَاقَطُ مِنْ ب .

فصل

قال ابن الجوزي : إذا أذن له ومعه من هو أكبر منه بيوم قدم الأكبر في الدُخُول؛ فقد روى ابنُ عُمَرَ عَنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أنه قال : (أمرني جبريلُ أن أُكَبِّرَ)^(١)، وقال : (قدّموا الكبير) .

وقال مالكُ بنُ مِغْوَلٍ^(٢) : كنتُ أمشي مع طَلْحَةَ بنِ مُصَرِّفٍ، فصبرنا إلى مَضِيقٍ فتقدّمني، ثم قال : « لو كنتُ أعلمُ أنّك أكبرُ مِنِّي بيومٍ ما تقدّمْتُك » . فإن كان الأصغرُ أعلمَ فتقدّمه أولى .

ثم روى بإسناده عن الحسين بن منصور قال : كنتُ مع يحيى بن يحيى وإسحاق بنِ رَاهُوِيه يوماً نعوذُ مريضاً، فلما حاذينا^(٣) الباب تأخر إسحاقُ، وقال ليحيى : « تقدّم أنت يا أبا زكريّا أنت أكبرُ مِنِّي »، قال : « نعم أنا أكبرُ مِنك، وأنت أعلمُ مِنِّي »، فتقدم إسحاق . انتهى .

وهذا يقتضي أن من له التّقديم يتقدّم عملاً بالسّنة، وأنّ ذلك يحسُنُ مِنه، وأنّ الأعلَمَ^(٤) يُقدّم مُطلقاً ولا اعتبارَ معه إلى سُنٍّ، ولا صلاحٍ، ولا شيء . وأن السّنَّ يُقدّم على الأديّن، والأورع؛ كما هو ظاهر كلامه في (المستوعب)^(٥) .

(١) رواه بهذا اللفظ الإمام أحمد (١٣٨/٢)، والبيهقي (٤٠/١) .

وأصله عند البخاري تعليقاً (٢٤٦) . وانظر (تغليق التعليق ١٤٩/٢) .

(٢) في الأصلين [ابن معوذ]، والتصويب من (تهذيب الكمال ١٣/٤٣٥) .

(٣) في ب [حاذيا] .

(٤) في ب [العلم] .

(٥) المستوعب ٦٤٢/٣ .

فَإِنْ اسْتَوَى اثْنَانِ فِي الْعِلْمِ، وَالسَّنِ فَيَنْبَغِي أَنْ يُقَدَّمَ مَنْ لَهُ مَزِيَّةٌ بَدِينٍ،
أَوْ وَرَعٍ، أَوْ نَسَبٍ، أَوْ مَا أَشْبَهَ ذَلِكَ .
وَذَكَرَ ابْنُ الْجَوْزِيِّ بَعْدَ ذَلِكَ قَوْلَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ : (لَيْسَ مَثًّا مَنْ لَمْ يَجِلُّ
كَبِيرَنَا، وَيَرْحَمَ صَغِيرَنَا، [وَيَعْرِفُ] ^(١) لِعَالِمِنَا) رواه أحمد ^(٢) .

فصل

قال ابن هانئ ^(٣) : رَأَيْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ إِذَا التَقَى امْرَأَتَيْنِ، وَكَانَ طَرِيقُهُ بَيْنَهُمَا
وَقَفَ، وَلَمْ يُرَّ حَتَّى يَجُوزَا . انتهى .
وَرَوَى الْخَلَالُ بِإِسْنَادِهِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ -رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُمَا- « أَنَّ رَسُولَ
اللَّهِ ﷺ نَهَى أَنْ يَمْشِيَ الرَّجُلُ بَيْنَ الْمَرَأَتَيْنِ » ^(٤) .

(١) ما بين المعكوفتين ساقط من الأصلين، ومثبت من مصادر التخريج .

(٢) رواه الإمام أحمد (٣٢٣/٥)، والحاكم (١٢٢/١) .

(٣) مسائل الإمام أحمد رواية ابن هانئ ١٧٨/٢ .

(٤) رواه أبو داود (٥٢٧٣) .

قال :

وَلَا تَكْرَهَنَّ الشُّرْبَ مِنْ قَائِمٍ وَلَا أَنْ
تَعَالَ الْفَتَى فِي الْأَظْهَرِ الْمُتَأَكَّدِ

لَا يُكْرَهُ الشُّرْبُ قَائِمًا فِي إِحْدَى الرَّوَايَتَيْنِ، وَهِيَ اخْتِيَارُ النَّاطِمِ،
وَالْقَاضِي، وَابْنِ عَقِيلٍ؛ لَمَّا فِي الصَّحِيحَيْنِ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ -رَضِيَ اللَّهُ
تَعَالَى عَنْهُمَا- : (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ شَرِبَ مِنْ زَمْزَمٍ مِنْ دُلُوٍّ مِنْهَا؛ وَهُوَ قَائِمٌ)^(١).
وَعَنْ عَلِيٍّ أَنَّهُ شَرِبَ قَائِمًا، ثُمَّ قَالَ : « إِنْ نَاسًا يَكْرَهُونَ الشُّرْبَ قَائِمًا، وَإِنَّ
النَّبِيَّ ﷺ صَنَعَ مِثْلَمَا صَنَعْتُ » رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَالبُخَارِيُّ^(٢). وَعَنْ ابْنِ عُمرَ قَالَ :
(كُنَّا نَأْكُلُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَنَحْنُ نَمْشِي، وَنَشْرَبُ وَنَحْنُ قِيَامٌ)
صَحَّحَهُ التِّرْمِذِيُّ^(٣).

وَالرَّوَايَةُ الْأُخْرَى يُكْرَهُ ذَلِكَ، وَقَطَعَ بِهَا ابْنُ أَبِي مُوسَى^(٤)؛ لَمَّا رَوَى
مُسْلِمٌ، وَأَحْمَدُ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ « أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى -وَفِي لَفْظٍ : « رَجَرَ »- عَنْ
الشُّرْبِ قَائِمًا، فَمَنْ نَسِيَ فَلَيْسَتْ قِيَامٌ »^(٥).

وَيُجَابُ عَنْ الْأَوَّلِ أَنَّهُ -عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ- شَرِبَ قَائِمًا لِيَبَيِّنَ بِهِ
الْجَوَازَ، وَأَنَّهُ لَا يَحْرُمُ، وَالنَّهْيُ لِلْكَرَاهَةِ، أَوْ لِتَرْكِ الْأَوَّلَى .

(١) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (١٦٣٧)، وَمُسْلِمٌ (٢٠٢٧) .

(٢) رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ (١٣٩/١)، وَالبُخَارِيُّ (٥٦١٦) .

(٣) رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ (١٢/٢)، وَالتِّرْمِذِيُّ (١٨٨٠)، وَابْنُ مَاجَهَ (٣٣٠١) .

(٤) الْإِرْشَادُ، لِابْنِ أَبِي مُوسَى ص ٥٣٨ .

(٥) رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ (٣٢/٣)، وَمُسْلِمٌ (٢٠٢٥) .

وَأَمَّا الْإِنْتَعَالُ قَائِمًا . ففِي كَرَاهَتِهِ أَيْضًا رَوَايَتَانِ؛ إِحْدَهُمَا : -وَقَدْ مَهَا
ابْنُ تَمِيمٍ - الْكَرَاهَةُ، قَالَ أَحْمَدُ فِي رَوَايَةِ جَمَاعَةٍ : « لَا يَنْتَعِلُ قَائِمًا »، وَزَادَ فِي
رَوَايَةِ الْأَثَرَمِ، وَغَيْرِهِ الْأَحَادِيثَ فِي كَرَاهَةِ ذَلِكَ . انْتَهَى .

وَعَنْ جَابِرٍ (أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى أَنْ يَنْتَعِلَ الرَّجُلُ قَائِمًا) . إِسْنَادُهُ حَسَنٌ
رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَغَيْرُهُ ^(١) . وَقَالَ سَعِيدٌ : حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنْ الْأَعْمَشِ، عَنْ
أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ « أَنَّهُ كَرِهَ أَنْ يَنْتَعِلَ الرَّجُلُ قَائِمًا » مَوْقُوفٌ . وَرَوَاهُ
أَبُو مُحَمَّدٍ الْخَلَالُ، وَالْأَجْرِيُّ مَرْفُوعًا ^(٢) .
وَرَوَى أَحْمَدُ ذَلِكَ عَنْ ابْنِ عُمر .

وَالرَّوَايَةُ الْآخَرَى : عَدَمُ الْكَرَاهَةِ؛ وَهِيَ اخْتِيَارُ النَّازِمِ؛ لَمَا رَوَى أَبُو مُحَمَّدٍ
الْخَلَالُ عَنْ عَائِشَةَ -رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا- قَالَتْ : « كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَنْتَعِلُ
قَائِمًا، وَقَاعِدًا » .

وَقَالَ أَبُو بَكْرٍ الْخَلَالُ : كَتَبَ إِلَيَّ يُوْسُفُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ قَالَ : حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ
ابْنُ عَلِيٍّ بْنِ الْحَسَنِ أَنَّهُ سَأَلَ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ عَنْ الْإِنْتَعَالِ [قَائِمًا] ^(٣)، قَالَ :
« لَا يَثْبُتُ فِيهِ شَيْءٌ » .

قَالَ الْقَاضِي : « وَظَاهَرُ هَذَا أَنَّهُ ضَعَّفَ الْأَحَادِيثَ فِي النَّهْيِ، وَالصَّحِيحُ
مَا ذَكَرْنَا »؛ يَعْنِي الْكَرَاهَةَ .

(١) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٤١٣٥) .

(٢) وَرَوَاهُ مَرْفُوعًا مِنْ حَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ التِّرْمِذِيُّ (١٧٧٥)، وَابْنُ مَاجَةٍ (٣٦١٨) .

(٣) مَا بَيْنَ الْمَعْكُوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنَ الْأَصْلَيْنِ مَعًا، وَهُوَ مُثَبَّتٌ مِنَ (الْأَدَابِ الشَّرْعِيَّةِ لِابْنِ مَفْلُحٍ)،
وَلَا بَدَّ مِنْهَا لِيَسْتَمَّ الْكَلَامُ .

قال :

وَيَحْسُنُ بِالْيَمْنَى ^(١) ابْتِدَاءُ ابْتِعَالِهِ
وَفِي الْخَلْعِ عَكْسٌ وَآكِرُهُ الْعَكْسُ تُرْشِدُ

يُسْنُ أَنْ يَبْدَأَ بِلَيْسٍ حَائِلِ الْيَمْنَى، وَخَلْعٍ حَائِلِ الْيُسْرَى بَيْسَارِهِ؛ لَمَا رَوَى
أَبُو هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَنِ النَّبِيِّ ﷺ : (إِذَا انْتَعَلَ أَحَدُكُمْ فَلْيَبْدَأْ بِالْيَمِينِ، وَإِذَا نَزَعَ
فَلْيَبْدَأْ بِالشِّمَالِ؛ فَلْتَكُنْ الْيَمْنَى أُولَاهُمَا يَنْتَعِلُ، وَآخِرُهُمَا يَنْزَعُ) خَرَّجَهُ
مُسْلِمٌ ^(٢) .

قوله : « وَآكِرُهُ الْعَكْسُ »؛ يعني إِذَا بَدَأَ بَيْسَارَهُ انْتَعَالَ، وَيَمِينِهِ انْتَزَعَ
فِيكَرِهِ؛ لِمُخَالَفَةِ السُّنَّةِ؛ نَصٌّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ - رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى - .

(١) في (شرح السفاريني) : [في اليمنى] .

(٢) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٥٨٥٦)، وَمُسْلِمٌ (٢٠٩٧) .

قال :

وَيُكْرَهُ مَشْيُ الْمَرْءِ فِي فَرْدٍ نَعْلِهِ اخـ

تِيَاراً أَصَحَّ حَتَّى لِإِصْلَاحِ مُفْسَدٍ

يُكْرَهُ الْمَشْيُ فِي فَرْدَةٍ نَعْلٍ وَاحِدَةٍ اخْتِيَاراً مِنَ الْمَاشِي مَعَ صَحَّةِ رَجُلِيهِ؛
احْتِرَازاً مَنْ لَهُ رِجْلٌ وَاحِدَةٌ؛ فَإِنَّهُ يَنْعَلُهَا وَحْدَهَا، وَيَمْشِي بِهَا مِنْ غَيْرِ كَرَاهَةٍ .
-وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ- .

وَالْأَصْلُ فِي كَرَاهَةِ الْمَشْيِ فِي فَرْدَةٍ نَعْلٍ وَاحِدَةٍ مَا رَوَى أَبُو هُرَيْرَةَ رضي الله عنه
أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : (لَا يَمْشِي أَحَدُكُمْ فِي نَعْلٍ وَاحِدَةٍ، لِيَنْعَلَهُمَا جَمِيعاً،
أَوْ لِيُخْلِعَهُمَا جَمِيعاً)^(١) . وَفِي رَوَايَةٍ : (أَوْ لِيُخْفِيَهُمَا جَمِيعاً) . مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ^(٢) .
حَتَّى وَلَوْ كَانَ لِإِصْلَاحِ النَّعْلِ الْآخَرَى إِذَا فَسَدَتْ، نَصٌّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ؛
[لَمَّا]^(٣) فِي حَدِيثِ جَابِرٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : (إِذَا انْقَطَعَ شَيْئٌ أَحَدِكُمْ،
فَلَا يَمْشِ فِي [نَعْلٍ وَاحِدٍ حَتَّى يُصْلِحَ شَيْئَهُ . وَلَا يَأْكُلُ بِشِمَالِهِ . وَلَا يَمْشِ
فِي]^(٤) الْخُفِّ الْوَاحِدِ)^(٥) .

(١) هذا اللفظ رواه مسلم في (صحيحه ٢٠٩٧)، وهي في رواية أبي مصعب الزهري (للموطأ

١٩١٩) دون باقي رواة الموطأ عن مالك .

(٢) روى هذه الرواية البخاري (٥٨٥٥)، ومسلم (٢٠٩٧) . وهي رواية باقي الرواة عن مالك
في (الموطأ) .

(٣) من ب .

(٤) ما بين المعكوفتين ساقط من أ ، ومثبت من ب ، ومصادر التخريج .

(٥) رواه مسلم (٢٠٩٩) .

قال :

وَيَحْسُنُ الْاسْتِرْجَاعُ فِي قَطْعِ شِسْعِهِ^(١)
وَتَخْصِيصُ حَافٍ بِالطَّرِيقِ الْمَهْدِ

يُسْنُ لَصَاحِبِ الثَّلِإِ إِذَا انْقَطَعَ شِسْعُ نَعْلِهِ أَنْ يَسْتَرْجِعَ أَنْ يَقُولَ : « إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ »؛ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : (إِذَا انْقَطَعَ شِسْعٌ^(٢) أَحَدِكُمْ فَلْيَسْتَرْجِعْ؛ فَإِنَّهَا مُصِيبَةٌ) رَوَاهُ أَبُو مُحَمَّدٍ الْخَلَالُ^(٣) .

وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ -رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهَا- قَالَتْ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : (مَا مِنْ عَبْدٍ تَصِيبُهُ مُصِيبَةٌ، فَيَقُولُ : « إِنَّا لِلَّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ، اللَّهُمَّ أَجْرْنِي فِي مُصِيبَتِي، وَاخْلِفْ لِي خَيْرًا مِنْهَا » إِلَّا أَجَرَهُ اللَّهُ فِي مُصِيبَتِهِ، وَاخْلَفَ لَهُ خَيْرًا مِنْهَا) مَخْتَصَرًا رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَمُسْلِمٌ^(٤) .

تَنْبِيهَات

أحدها : قَوْلُهُ فِي الْحَدِيثِ : (أَجْرْنِي) هُوَ مَقْصُورٌ، وَقِيلَ : مَمْدُودٌ .
(وَاخْلِفْ) بَقَطْعِ الْهَمْزَةِ، وَكَسْرِ اللَّامِ .

(١) فِي ب [نَعْلِهِ] .

(٢) فِي ب [نَعْلٍ] .

(٣) رَوَاهُ ابْنُ السَّيْنِيِّ فِي (عَمَلِ الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ ١٢٧)، وَابْنُ عَدِي فِي (الْكَامِلِ ٧/ ٢٠٤)، وَابْنُ بَيْهَقٍ فِي (الشَّعْبِ ٧/ ١١٧)، وَهَنَادُ بْنُ السَّرِيِّ فِي (الزَّهْدِ ١/ ٢٤٦)، وَأَبُو نَعِيمٍ فِي (أَخْبَارِ أَصْبَهَانَ ١/ ١٨٢) .

(٤) رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ (٦/ ٣٠٩)، وَمُسْلِمٌ (٩١٨) .

الثاني : يُقال لَمَنْ ذَهَبَ مِنْهُ مَا يَتَوَقَّعُ مِثْلَهُ « أَخْلَفَ اللَّهُ عَلَيْكَ »؛ أي رَدُّ عَلَيْكَ مِثْلَهُ .

وَمَنْ ذَهَبَ مِنْهُ مَا لَا يَتَوَقَّعُ مِثْلَهُ « خَلَفَ اللَّهُ عَلَيْكَ »؛ أي كَانَ لَكَ خَلِيفَةً مِنْهُ عَلَيْكَ .

الثالث : قال ابنُ الأثير في (النهاية)^(١) : (الشُّع) أحدُ سيور النُّعْلِ؛ وهو الَّذِي يَدْخُلُ بَيْنَ الإصْبَعَيْنِ، وَيَدْخُلُ طَرْفُهُ فِي الثُّقْبِ الَّذِي فِي صَدْرِ النُّعْلِ الْمَشْدُودِ فِي الزَّمَامِ .
(و الزَّمَامُ) السِّيرُ الَّذِي يُعْقَدُ فِيهِ الشُّع .

وَقَوْلُ النَّاظِمِ : « وَتُخَصِّصُ حَافِ بِالطَّرِيقِ »؛ يَعْنِي يُسْتَحَبُّ لِلْمُتَعَلِّ أَنْ يُخَصَّ الْحَافِي بِقَارِعَةِ الطَّرِيقِ؛ لِيَكُونَ أَسْهَلَ عَلَيْهِ؛ لَمَّا رَوَى جَابِرٌ مَرْفُوعاً : (لِيُوسِعَ الْمُتَعَلِّ لِلْحَافِي عَنْ جَدِّدِ الطَّرِيقِ؛ فَإِنَّ الْمُتَعَلِّ بِمَنْزِلَةِ الرَّائِكِبِ) رواه أَبُو مُحَمَّدٍ الْخَلَالُ^(٢) .

(الْجَدَّدُ) بفتح الجيم، وَالدَّالُ الْمُهْمَلَةُ؛ قَالَ الْجَوْهَرِيُّ^(٣) : " الْأَرْضُ الصَّلْبَةُ ، وَفِي الْمَثَلِ : « مَنْ سَلَكَ الْجَدَّدَ أَمِنَ الْعِثَارَ »^(٤) . انْتَهَى .

(١) النهاية ٤٧٢/٢ .

(٢) ذكره في (الآداب الشرعية) منسوباً للخلال فقط .

(٣) الصحاح ٤٥٢/٢ .

(٤) انظر : مجمع الأمثال للميداني ٣٢٠/٣ .

قال :

وَقَدْ لَبَسَ السَّبْتِيُّ وَهُوَ الَّذِي خَلَا

مِنَ الشَّعْرِ مَعَ أَصْحَابِهِ بِهِمْ اقْتَدِ

الضمير في قوله : « لَبَسَ »؛ المرادُ به النبي ﷺ، وَفَسَّرَ النَّاظِمُ (التَّعْلَ السَّبْتِيُّ) بكونه لا شَعْرَ عليه، وبهذا فَسَّرَهُ وَكَيْعٌ ..

وَرَوَى أَبُو بَكْرٍ الْآجَرِيُّ مِنْ أَصْحَابِنَا فِي كِتَابِ (اللِّبَاسِ) بِإِسْنَادِهِ عَنْ ابْنِ عُمرَ أَنَّهُ كَانَ يَلْبَسُ النَّعَالَ السَّبْتِيَّةَ، وَيَتَوَضَّأُ فِيهَا، وَيَذْكُرُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَفْعَلُ ذَلِكَ^(١) .

تنبيه

(السَّبْتِيُّ) بِكَسْرِ السِّينِ .

قال الجوهري^(٢) : وَ (السَّبْتُ) بالكسر جلودُ البقر المدبوغة بالقرظ، تُحْدَى مِنْهُ النَّعَالُ السَّبْتِيَّةُ .

وفي الحديث : (يَا صَاحِبَ السَّبْتِيَّتَيْنِ ! اخْلَعْ سَبْتِيَّتِكَ)^(٣) . انتهى .

(١) وَرَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (١٦٦)، وَمُسْلِمٌ (١١٨٧) .

(٢) الصَّحَاحُ ٢٥١/١ .

(٣) رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ (٨٣/٥)، وَالنَّسَائِيُّ (٩٦/٤)، وَابْنُ مَاجَهَ (١٥٦٨) .

فصل

يُسَنُّ أَنْ يَكُونَ سَبْتِيًّا أَصْفَرًا؛ لِقَوْلِ ابْنِ عَبَّاسٍ : «مَنْ لَبِسَ نَعْلًا أَصْفَرَ لَمْ يَزَلْ يَنْظُرُ فِي سُورٍ»، ثُمَّ قَرَأَ : ﴿[صَفَرَاءُ]»^(١) فَاقْعَ لَوْنُهَا تَسْرُ النَّظِيرِينَ»^(٢) .
رواه أبو محمد الخلال^(٣) .

وَأَنْ يَكُونَ الْخُفُّ أَحْمَرَ . وَيَجُوزُ أَسْوَدٌ ، وَقِيلَ : «النَّعْلُ السُّودُ ثَوْرٌ هَمٌّ» .

قَالَ :

وَيُكْرَهُ سِنْدِيُّ النَّعَالِ لِعُجْبِهِ

فَصَرَّارُهَا^(٤) زِيُّ الْيَهُودِ فَأَبْعِدْ

نَصَّ أَحْمَدُ ۞ عَلَى كَرَاهَةِ الثَّلْعِ السِّنْدِيِّ، قَالَ لَهُ الْمُرُوزِيُّ : أَمْرُونِي فِي الْمَنْزِلِ أَنْ أَشْتَرِيَ نَعْلًا سِنْدِيًّا لِلصَّبِيَّةِ، فَقَالَ : «لَا تَشْتَرِ»، فَقُلْتُ : تَكْرَهُهُ لِلنِّسَاءِ وَالصَّبِيَّانِ ؟ قَالَ : «نَعَمْ، أَكْرَهُهُ» .

وَقَالَ : «إِنْ كَانَ لِلْمَخْرَجِ^(٥) وَالطَّيْنِ فَأَرْجُو، وَأَمَّا مَنْ أَرَادَ الزَّيْنَةَ فَلَا» .
وَقَالَ عَنْ شَخْصٍ لَبِسَهَا : «يَتَشَبَّهُ بِأَوْلَادِ الْمُلُوكِ» .

(١) مَا بَيْنَ الْمَعْكُوفَتَيْنِ سَاقُطٌ مِنَ الْأَصْلَيْنِ، وَثَبَّتَ مِنْ مَصَادِرِ التَّخْرِيجِ .

(٢) الْبَقْرَةُ : ٦٩ .

(٣) وَرَوَاهُ ابْنُ أَبِي حَاتِمٍ فِي (تَفْسِيرِهِ ٢١٩/١)، وَفِي (الْعِلَلِ ٢٤٧٣)، وَالْعُقَيْلِيُّ فِي (الضَّعْفَاءِ ٤٤٦/٣)، وَالطَّبْرَانِيُّ فِي (الْمَعْجَمِ الْكَبِيرِ ٢٦٣/١٠) .

(٤) فِي (شَرْحِ السَّفَارِينِيِّ) : [بَصْرَارُهَا] .

(٥) فِي أ [لِلْمَخْرَجِ] .

وَلَعَلَّ الْمَقْصُودَ بِهِ الْكَتِيفُ .

وَقَالَ فِي رَوَايَةِ صَالِحٍ : « إِذَا كَانَ لِلوُضُوءِ فَأَرْجُوهُ، أَمَا لِلزَّيْنَةِ فَأَكْرَهُهُ
لِلرِّجَالِ وَالنِّسَاءِ » .

وَكْرَهُهُ فِي رَوَايَةِ مُحَمَّدِ بْنِ أَبِي حَرْبٍ، وَقَالَ : « إِنْ كَانَ لِلْكَنِيفِ
وَالوُضُوءِ، وَأَكْرَهُ الصَّرَّارَ »، وَقَالَ : « مِنْ زِيِّ الْعَجَمِ » .
وَحَكَى ابْنُ الْجَوْزِيِّ عَنْ ابْنِ عَقِيلٍ تَحْرِيمَ الصَّرِيرِ فِي الْمَدَاسِ، وَيَحْتَمِلُهُ كَلَامُ
أَحْمَدَ .

فصل

يُبَاحُ الْمَشْيُ فِي قَبْقَابِ خَشَبٍ .

وَقِيلَ : مَعَ الْحَاجَةِ؛ كَمَا هُوَ ظَاهِرُ كَلَامِ ابْنِ تَمِيمٍ؛ فَإِنَّهُ قَالَ : [إِنْ أَحْمَدَ
قَالَ] ^(١) : « لَا بَأْسَ بِالْخَشَبِ أَنْ يَمْشِيَ فِيهِ إِنْ كَانَ لِحَاجَةٍ » .

وَرَوَى أَبُو مُحَمَّدٍ الْخَلَالُ عَنْ جَابِرٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : (اسْتَكَثَرُوا مِنَ
النُّعَالِ؛ فَإِنَّ أَحَدَكُمْ لَا يَزَالُ رَاكِبًا مَا انْتَعَلَ) ^(٢) .

قَالَ الْقَاضِي : وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى تَرْغِيبِ اللَّبَسِ لِلنُّعَالِ؛ وَلَأنَّهَا قَدْ تَقِيهِ الْحَرَّ
وَالْبَرْدَ وَالنَّجَاسَاتِ .

(١) ساقط من أ .

(٢) وَرَوَاهُ مُسْلِمٌ (٢٠٩٦) .

قَالَ :

وَفِي نَصِّهِ اِكْرَهَ لِلرِّجَالِ وَلِلنِّسَاءِ الرَّ
قِيْقَ سِوَى زَوْجٍ بِخُلُوِّ وَسَيِّدٍ
تَقْدَمُ الْكَلَامُ عَلَى لِبْسِ الرَّقِيْقِ مِنَ الثِّيَابِ أَوَّلَ اللَّبَاسِ ^(١) .

قَالَ :

وَيُكْرَهُ تَقْصِيرُ اللَّبَاسِ وَطَوْلُهُ
بِلا حَاجَةٍ كِبْرًا وَتَرْكُ التَّعَوُّدِ ^(٢)
يُكْرَهُ تَقْصِيرُ اللَّبَاسِ عَنِ نَصْفِ السَّاقِ، وَتَطْوِيلُهُ بِحَيْثُ يَنْزِلُ عَنِ الْكَعْبِ؛
نَصٌّ عَلَيْهِ أَحْمَدُ .
فَإِنْ كَانَ حَاجَةً؛ مِثْلُ مَنْ كَانَ ذَقِيقَ السَّاقَيْنِ، أَوْ يَحْتَاجُ إِلَى التَّقْصِيرِ ^(٣) .
[و] ^(٤) لَأَنَّ فِيهِ شُهْرَةً إِذَا كَانَ خَارِجًا عَنِ الْعَادَةِ، وَقَدْ يَقْتَرَنُ بِذَلِكَ كِبَرٌ،
وَهُمَا مِنْهُيٌّ عَنْهُمَا، وَقَدْ تَقَدَّمَ هَذَا بِأَبْسَطَ مِنْ هَذَا الْمَوْضِعِ ^(٥) .

(١) انظر ص ٣٢٠ .

(٢) كذا في الأصلين . وفي (شرح السفاريني) : [المُعَوَّدُ] .

(٣) في ب [القصير] .

ولعل هنا سقطاً، تقديره [فيجوز] ليستقيم المعنى -والله أعلم- .

(٤) الواو ساقطة من ب .

(٥) انظر ص ٣٧٣ .

قال :

وَلِلرَّجُلِ أَكْرَهُ عَرَضَ زَيْقٍ بِنَصِّهِ
وَلَا تُكْرَهُ الْكِثَانُ فِي الْمَتَأَطِدِ

« زَيْقُ الْقَمِيصِ » مَا أَحَاطَ بِالْعُنُقِ؛ قَالَ الْجَوْهَرِيُّ ^(١) .

كَرِهَ أَحْمَدُ الزَّيْقَ الْعَرِيضَ؛ قَالَ الْمُرُوزِيُّ . سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ : يُحَاطُ لِلنِّسَاءِ
هَذِهِ الزَّيْقَاتُ الْعِرَاضُ ؟، فَقَالَ : « إِنْ كَانَ شَيْءٌ عَرِيضٌ فَأَكْرَهُهُ هُوَ مُحَدَّثٌ،
وَإِنْ كَانَ شَيْءٌ وَسَطٌ لَمْ يَرَبْهُ بِأَسَاءً » .

وَقَطَعَ -بِعَنِي أَحْمَدَ- لَوْلَدِهِ الصَّغَارَ قُمْصًا، فَقَالَ لِلخِيَّاطِ : « صَيِّرْ زَيْقَهَا
دِقَاقًا »، وَكَرِهَ أَنْ يَصِيرَ عَرِيضًا .

وَوَظَّاهِرُ هَذَا يُكْرَهُ لِلرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ . قَالَ فِي (الْفُرُوعِ) ^(٢) : « وَكَرِهَ أَحْمَدُ
الزَّيْقَ لِلرَّجُلِ، وَاخْتَلَفَتِ الرَّوَايَةُ فِيهِ لِلْمَرْأَةِ . قَالَ الْقَاضِي : إِنَّمَا كَرِهَهُ لِإِفْضَائِهِ
إِلَى الشُّهْرَةِ، وَقَالَ بَعْضُهُمْ : إِنَّمَا كُرِهَ الْإِفْرَاطُ؛ جَمْعًا بَيْنَ قَوْلَيْهِ » . انْتَهَى .
وَقَوْلُهُ : « بِنَصِّهِ »؛ أَيُ بَنَصُ الْإِمَامِ أَحْمَدَ . وَفِي بَعْضِ النُّسخِ « بَغْضِهِ »
بَدَل (بِنَصِّهِ)؛ وَهُوَ تَصْحِيفٌ -وَاللَّهُ أَعْلَمُ- .

وَأَمَّا « الْكِثَانُ » فَلَا يُكْرَهُ لِبَسِهِ فِي الْأَشْهَرِ؛ قَالَ فِي (الْفُرُوعِ) ^(٢) : « وَيُبَاحُ
الْكِثَانُ إِجْمَاعًا، وَالنَّهْيُ عَنْهُ مِنْ حَدِيثِ جَابِرٍ بَاطِلٌ . وَتَقَلَّ عَبْدُ اللَّهِ أَنَّهُ كَرِهَهُ
لِلرَّجُلِ ^(٣) » .

(١) الصَّحَاحُ، لِلْجَوْهَرِيِّ ٧/ ١٤٩٢ .

(٢) الْفُرُوعُ، لِابْنِ مَفْلُحٍ ٢/ ٧٨ .

(٣) فِي [لِلرَّجُلِ] .

قَالَ :

وَيَحْسُنُ حَمْدُ اللَّهِ فِي كُلِّ حَالَةٍ

وَلَا سِيِّمًا فِي لُبْسٍ ثُوبٍ مُجَدِّدٍ

يُسْتَحَبُّ حَمْدُ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى عَلَى كُلِّ حَالٍ وَفِي كُلِّ وَقْتٍ، وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ : (كُلُّ أَمْرٍ ذِي بَالٍ لَا يُبْدَأُ فِيهِ بِالْحَمْدِ لِلَّهِ فَهُوَ أَقْطَعُ) رواه أبو داود ^(١) .

وَقَالَ بَكْرُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ : « مَا قَالَ عَبْدٌ قَطُّ « الْحَمْدُ لِلَّهِ » مَرَّةً إِلَّا وَجَبَتْ عَلَيْهِ نِعْمَةٌ بِقَوْلِهِ « الْحَمْدُ لِلَّهِ » ، فَمَا جَزَاءُ تِلْكَ النِّعْمَةِ ؟ جَزَاؤُهُ أَنْ يَقُولَ : « الْحَمْدُ لِلَّهِ » ، فَجَاءَتْ نِعْمَةٌ أُخْرَى ، فَلَا تَنْفَدُ نِعْمَاءُ اللَّهِ » .

وَرَوَى ابْنُ مَاجَةَ عَنْ أَنَسٍ مَرْفُوعًا : (مَا أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَى عَبْدٍ نِعْمَةً فَقَالَ : « الْحَمْدُ لِلَّهِ » ، إِلَّا كَانَ الَّذِي أُعْطِيَ أَفْضَلَ مِمَّا أَخَذَ) ^(٢) .

« وَلَا سِيِّمًا » ؛ أَيِ خُصُوصًا فِي لِبْسِ ثَوْبٍ جَدِيدٍ ؛ لِأَنَّهُ مِمَّا أَنْعَمَ اللَّهُ تَعَالَى بِهِ ، فَيُحْمَدُ عَلَيْهِ ، وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا اسْتَجَدَّ ثَوْبًا سَمَّاهُ بِاسْمِهِ ؛ عِمَامَةً ، أَوْ قَمِيصًا ، أَوْ رِدَاءً يَقُولُ : (اَللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ أَنْتَ كَسَوْتَنِيهِ ، أَسْأَلُكَ خَيْرَهُ وَخَيْرَ مَا صُنِعَ لَهُ ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّهِ وَشَرِّ مَا صُنِعَ لَهُ) رواه أبو داود ، وَالتِّرْمِذِيُّ ، وَقَالَ : « حَدِيثٌ حَسَنٌ » ^(٣) .

(١) رواه أبو داود (٤٨٤٠) ، وَابْنُ مَاجَةَ (١٨٩٤) .

(٢) رواه ابن ماجه (٣٠٨٥) ، وَابْنُ السَّيْنِيِّ فِي (عَمَلِ الْيَوْمِ ٣٥٨) ، وَالخِرَاطِيُّ فِي (الشُّكْرِ ٤٥) .

(٣) رواه أبو داود (٤٠٢٠) ، وَالتِّرْمِذِيُّ (١٧٦٧) ، وَالْإِمَامُ أَحْمَدُ (٣/ ٣٠) .

وَعَنْ مُعَاذِ بْنِ أَنَسٍ مَرْفُوعاً : (مَنْ لَبِسَ ثَوْباً فَقَالَ : « الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي كَسَانِي هَذَا وَرَزَقَنِيهِ مِنْ غَيْرِ حَوْلٍ مِنِّي وَلَا قُوَّةَ » غُفِرَ لَهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِهِ، وَمَا تَأَخَّرَ) مختصر رواه أبو داود، والبيهقي، والحاكم، ولم يقل : (وَمَا تَأَخَّرَ)، وَقَالَ : « صَحِيحُ الْإِسْنَادِ »^(١) .

وَعَنْ عَائِشَةَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا- قَالَتْ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : (مَا أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَى عَبْدٍ نِعْمَةً فَعَلِمَ أَنَّهَا مِنَ اللَّهِ إِلَّا كَتَبَ اللَّهُ تَعَالَى لَهُ شُكْرَهَا قَبْلَ أَنْ يَحْمَدَهُ عَلَيْهَا، وَمَا أَذْنَبَ عَبْدٌ ذَنْباً فَتَدِمَ عَلَيْهِ إِلَّا كَتَبَ اللَّهُ تَعَالَى لَهُ مَغْفِرَتَهُ قَبْلَ أَنْ يَسْتَغْفِرَهُ، وَمَا اشْتَرَى عَبْدٌ ثَوْباً بِدِينَارٍ أَوْ نِصْفِ دِينَارٍ فَلَبَسَهُ فَحَمِدَ اللَّهُ تَعَالَى إِلَّا لَمْ يَبْلُغْ رُكْبَتَهُ حَتَّى يَغْفِرَ اللَّهُ تَعَالَى لَهُ) رواه ابنُ أبي الدنيا، والحاكم، والبيهقي، وَقَالَ : « رَوَاهُ لَا أَعْلَمُ فِيهِمْ مَجْرُوحاً »^(٢) .

(١) رواه أبو داود في (السنن ٤٠٢٣)، والبيهقي في (الدعوات الكبير ٢/٢٠٢)، والحاكم في (المستدرک ٤/١٩٢) .

(٢) رواه ابن أبي الدنيا في (كتاب الشكر رقم : ٤٧)، والحاكم في (المستدرک ١/٥١٤) . وهذا القول المنقول قاله الحاكم في (المستدرک) .

قَالَ :

وَقُلْ لَاخَ : « أَبْلٍ وَأَخْلِقْ وَيُخْلِفُ الْا

إِلَهَ » كَذَا قُلْ : « عِشْ حَمِيدًا » تُسَدِّدُ

يُسْتَحَبُّ أَنْ يُقَالَ لِمَنْ لَبَسَ ثَوْبًا جَدِيدًا : « أَبْلٍ، وَأَخْلِقْ »؛ لَمَّا رَوَتْ أُمُّ خَالِدِ بِنْتُ خَالِدٍ ^(١) أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَتَى بِكِسْوَةٍ فِيهَا خَمِيصَةٌ [سَوْدَاءُ] ^(٢) صَغِيرَةً، فَقَالَ : (مَنْ تَرَوْنَ أَحَقَّ بِهَذِهِ ؟)، فَسَكَتَ الْقَوْمُ . فَقَالَ : (إِنِّي بِيَأْمُ خَالِدٍ)، فَأَتَيْتُ بِهَا، فَالْبَسَهَا إِيَّاهَا، ثُمَّ قَالَ لَهَا مَرَّتَيْنِ : (أَبْلِي، وَأَخْلِقِي) رَوَاهُ أَحْمَدُ، وَالبُخَارِيُّ ^(٣) .

وَأَنْ يَقُولَ أَيْضًا مَا رَوَى أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ رَأَى عَلَى عُمَرَ ثَوْبًا جَدِيدًا، فَقَالَ : (الْبَسْ جَدِيدًا، وَعِشْ حَمِيدًا، وَمِتْ شَهِيدًا، يُعْطِيكَ اللَّهُ خَيْرَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ) ^(٤) .

(١) هي : أم خالد بنت خالد بن سعيد بن العاص . [أسد الغابة ٧ / ٣٢٥] .

(٢) [سوداء]، ليست في الأصلين ، وهي مثبتة في مصادر التخريج .

(٣) رواه الإمام أحمد (٣٦٤ / ٦)، والبخاري (٥٨٢٣) .

(٤) رواه عبد الرزاق في (المصنف ١١ / ٢٢٣)، والنسائي في (السنن الكبرى رقم ١٠١٤٣)، و(عمل اليوم والليلة ٣١١)، وابن ماجه (٣٥٥٨)، وابن السني في (كتاب عمل اليوم والليلة رقم ٢٦٨) .

قال أبو عبد الرحمن النسائي في (السنن الكبرى ٦ / ٨٦) : " هذا حديث منكرو أنكره يحيى بن سعيد على عبد الرزاق ... إلخ " .

قَالَ :

وَمَنْ يَرْتَضِيْ اَذْنَى اللِّبَاسِ تَوَاضِعًا
سَيُكْسَى الثِّيَابَ الْعَبَقْرِيَّاتِ فِيْ غَدٍ

يُسْنُ التَّوَاضُعُ فِي اللِّبَاسِ لِقَوْلِ النَّبِيِّ ﷺ : (مَنْ تَرَكَ أَنْ يَلْبَسَ صَالِحَ الثِّيَابِ وَهُوَ يَقْدِرُ عَلَيْهِ تَوَاضِعًا لِلَّهِ ، دَعَاهُ اللَّهُ عَلَى رُؤُوسِ الْخَلَائِقِ حَتَّى يَخَيِّرَهُ فِي حُلْلِ الْإِيمَانِ أَيَتَهَنَّ شَاءَ) رواه أحمدُ ، وَالتِّرْمِذِيُّ وَحَسَنَهُ ^(١) .

وَعَنْ رَجُلٍ مِنْ أَبْنَاءِ أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ عَنْ أَبِيهِ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : (مَنْ تَرَكَ لِبْسَ ثَوْبٍ جَمَالٍ ؛ وَهُوَ يَقْدِرُ عَلَيْهِ - قَالَ بِيْشَرٌ ^(٢) : أَحْسَبُهُ قَالَ : (تَوَاضِعًا) - كَسَاهُ اللَّهُ تَعَالَى حُلَّةَ الْكَرَامَةِ) رواه أَبُو دَاوُدَ ^(٣) .

وَلَا بُدَّ فِي ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ لِلَّهِ تَعَالَى ، لَا لِعُجْبٍ ، وَلَا لَشُهْرَةٍ . قَالَ الْحَسَنُ : «إِنْ قَوْمًا جَعَلُوا خُشُوعَهُمْ فِي لِبَاسِهِمْ ، وَكِبَرَهُمْ فِي صُدُورِهِمْ ، وَشَهَرُوا أَنْفُسَهُمْ بِلِبَاسِ الصُّوفِ ؛ حَتَّى إِنْ أَحَدَهُمْ بِمَا يَلْبَسُ مِنَ الصُّوفِ لِأَعْظَمُ كِبَرًا مِنْ صَاحِبِ الْمُطَرَفِ بِمُطَرَفِهِ ^(٤) » . وَاللَّهُ [تَعَالَى] ^(٥) أَعْلَمُ .

(١) رواه الإمام أحمد (٤٣٨/٣) ، وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٤٨١) .

(٢) (بشر) هو ابن منصور؛ راوي الحديث .

(٣) رواه أبو داود (٤٧٧٨) .

(٤) فِي الْأَصْلِينَ مَعًا [الْمُطَرَفُ بِمُطَرَفِهِ] ، وَلَعَلَّ الصَّوَابَ مَا أَثْبَتَ .

وَالْمُطَرَفُ : بِضَمِّ الْمِيمِ الْمُوَحَّدَةِ ، وَسَكُونِ الطَّاءِ هُوَ ثَوْبٌ مِنْ خَزٍّ لَهُ أَعْلَامٌ . انظر (المصباح

النير ٥٠٧/٢) .

(٥) مِنْ أ .

وَلَيْكِنْ خِتَامُ الْكِتَابِ

« التَّوْبَةُ »

فَإِنْ مَعْرِفَتُهَا وَاجِبَةٌ لَوْجُوبِهَا عَلَى كُلِّ مُكَلَّفٍ، فَيَنْبَغِي أَنْ لَا يَخْلُو الْكِتَابُ مِنْهَا، وَكَانَ حَقُّهَا التَّقْدِيمُ أَوَّلَ الْكِتَابِ لَكِنْ عَلَى حَسَبِ مَا تيسَّرَ .

تَلَزَمُ التَّوْبَةُ كُلُّ مُسْلِمٍ مُكَلَّفٍ قَدْ أَثَمَ، مِنْ كُلِّ ذَنْبٍ . وَقِيلَ : غَيْرَ مَظْنُونٍ . قَالَ فِي (نَهَايَةِ الْمُبْتَدئين) : « تَصَحُّ التَّوْبَةُ مَنْ يَظُنُّ أَنَّهُ أَثَمَ، وَقِيلَ : لَا » . وَلَا تَجِبُ [بِدُونِ] ^(١) تَحَقُّقِ إِثْمٍ .

وَالْحَقُّ وَجُوبُ قَوْلِهِ : « إِنِّي تَائِبٌ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى مِنْ كَذَا »، أَوْ « أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ تَعَالَى مِنْهُ » .

وَالْقَوْلُ بَعْدَ صَحَّةِ تَوْبَتِهِ ^(٢) هُوَ الَّذِي ذَكَرَهُ الْقَاضِي مَذْهَبًا؛ لِأَنَّ التَّوْبَةَ هِيَ النَّدَمُ عَلَى مَا كَانَ مِنْهُ، وَالنَّدَمُ لَا يَتَصَوَّرُ مَشْرُوطًا؛ لِأَنَّ الشَّرْطَ إِذَا حَصَلَ أَبْطَلَ النَّدَمَ .

قَالَ الْقَاضِي : وَإِذَا شَكَّ فِي الْفِعْلِ الَّذِي فَعَلَهُ هَلْ هُوَ قَبِيحٌ، أَوْ لَا ؟ فَهُوَ مُفَرِّطٌ فِي فَعْلِهِ، وَتَجِبُ عَلَيْهِ التَّوْبَةُ مِنْ هَذَا التَّفْرِيطِ، وَيَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَجْتَهِدَ بَعْدَ ذَلِكَ فِي مَعْرِفَةِ قُبْحِ الْفِعْلِ أَوْ حُسْنِهِ؛ لِأَنَّ الْمُكَلَّفَ أَخَذَ عَلَيْهِ أَنْ لَا يُقَدِّمَ عَلَى فِعْلِ الْقَبِيحِ، وَلَا عَلَى مَا لَا يَأْمَنُ أَنْ يَكُونَ قَبِيحًا، فَإِذَا قَدِمَ عَلَى فِعْلِ يَشْكُ أَنَّهُ قَبِيحٌ فَإِنَّهُ مُفَرِّطٌ، وَذَلِكَ التَّفْرِيطُ ذَنْبٌ، وَتَجِبُ التَّوْبَةُ مِنْهُ .

(١) فِي الْأَصْلَيْنِ [بِهِ وَمِنْ]، وَالتَّصْوِيبُ مِنَ (الْآدَابِ) .

(٢) أَيُّ مَنْ لَمْ يَأْتِ .

قَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ : فَمَنْ تَابَ تَوْبَةً عَامَّةً ^(١) كَانَتْ هَذِهِ التَّوْبَةُ مُقْتَضِيَةً
لِغُفْرَانِ الذُّنُوبِ كُلِّهَا، إِلَّا أَنْ يُعَارِضَ هَذَا الْعَامُّ مُعَارِضٌ يُوجِبُ التَّخْصِصَ؛
مِثْلَ أَنْ يَكُونَ بَعْضُ الذُّنُوبِ لَوْ اسْتَحْضَرَهُ لَمْ يَتُبْ مِنْهُ لِقُوَّةِ إِرَادَتِهِ إِيَّاهُ،
أَوْ لاعتقاده أَنَّهُ حَسَنٌ .

وَتَصَحُّ مِنْ بَعْضِ ذُنُوبِهِ؛ فِي الْأَصَحِّ، خِلَافًا لِلْمُعْتَزِلَةِ، وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ :
وَعَنْ أَحْمَدَ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ التَّوْبَةَ لَا تَصَحُّ إِلَّا مِنْ جَمِيعِ الذُّنُوبِ، وَقَالَ فِي رَجُلٍ
[قَالَ] ^(٢) : لَوْ ضُرِبْتُ مَا زَنَيْتُ لَكِنْ لَا أَتْرُكُ النَّظَرَ، فَقَالَ أَحْمَدُ : « مَا يَنْفَعُهُ
ذَلِكَ »، فَسَلَبَهُ ^(٣) الْإِنْتِفَاعَ بِتَرْكِ الزُّنَا مَعَ إِصْرَارِهِ عَلَى مُقَدِّمَاتِهِ؛ وَهُوَ النَّظَرُ .
فَأَمَّا صَحَّةُ التَّوْبَةِ مِنْ بَعْضِ [الذُّنُوبِ] ^(٤) فَهِيَ أَصْلُ السُّنَّةِ، وَإِنَّمَا يَمْنَعُ
صَحَّتَهَا الْمُعْتَزِلَةُ وَالْقَائِلُونَ بِالْإِحْبَاطِ وَأَنَّهُ لَا تَنْفَعُ طَاعَةٌ مَعَ مَعْصِيَةٍ .
فَأَمَّا مَنْ صَحَّحَ الطَّاعَاتِ مَعَ الْمَعَاصِي صَحَّحَ التَّوْبَةَ مِنْ بَعْضِ الْمَعَاصِي .
انتهى .

وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ أَيْضًا فِي (الْفُتُونِ) : قَالَ بَعْضُ الْأَصُولِيِّينَ : لَا تَصَحُّ
التَّوْبَةُ مِنْ ذَنْبٍ مَعَ الْإِصْرَارِ عَلَى غَيْرِهِ؛ فَإِنَّ الْإِنْسَانَ لَوْ قُتِلَ لِنَاسٍ وَلَدَا،
وَأَحْرَقَ لَهُ بَيْدَرًا، ثُمَّ اعْتَذَرَ مِنْ إِحْرَاقِ الْبَيْدَرِ دُونَ قَتْلِ الْوَلَدِ، لَمْ يُعَدَّ اعْتِذَارًا،
وَهَذَا ظَاهِرٌ عَلَى مَذْهَبِ أَحْمَدَ، وَيَجِبُ أَنْ يَكُونَ هُوَ الْمَذْهَبُ؛ لِأَنَّ أَحْمَدَ قَالَ :

(١) فِي الْأَصْلَيْنِ [تَامَةً]، وَالتَّصْوِيبِ مِنْ (الْآدَابِ) .

(٢) مَا بَيْنَ الْمَعْكَوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنَ الْأَصْلَيْنِ، وَثَبِتَ مِنْ (الْآدَابِ الشَّرْعِيَّةِ لِابْنِ مَفْلُحٍ) .

(٣) فِي أ [فَلْسَلَبَهُ] .

(٤) مَا بَيْنَ الْمَعْكَوفَتَيْنِ سَاقِطٌ مِنَ الْأَصْلَيْنِ، وَثَبِتَ مِنْ (الْآدَابِ الشَّرْعِيَّةِ) .

«إِذَا تَرَكَ الصَّلَاةَ تَكَاسُلاً كَفَرٌ؛ وَإِنْ كَانَ مُقِيمًا عَلَى الزَّكَاةِ، وَالْحَجِّ، وَغَيْرِ ذَلِكَ»^(١).

وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ أَيْضًا: التَّوْبَةُ مِنْ سَائِرِ الذُّنُوبِ مَقْبُولَةٌ، خِلَافًا لِأَحَدِي الرَّوَايَتَيْنِ عَنْ أَحْمَدَ لَا تُقْبَلُ تَوْبَةُ الْقَاتِلِ، وَلَا الزَّانِي. انْتَهَى.

وَذَكَرَ الْقَاضِي، وَأَصْحَابُهُ عَنْ أَحْمَدَ رَوَايَةً لَا تُقْبَلُ مِنَ الدَّاعِيَةِ إِلَى بَدْعِهِ الْمُضَلَّةِ. وَسُئِلَ أَحْمَدُ عَمَّا رَوَى عَنِ النَّبِيِّ ﷺ (أَنْ [اللَّهُ] ^(٢) احْتَجَزَ التَّوْبَةَ عَنِ صَاحِبِ بَدْعَةٍ ^(٣))، وَحَجَزُ التَّوْبَةِ إِيشَ مَعْنَاهُ؟ قَالَ أَحْمَدُ: «لَا يُؤْفَقُ، وَلَا يَسَّرُ صَاحِبُ بَدْعَةٍ إِلَى التَّوْبَةِ»^(٤).

قَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ: لِأَنَّ اعْتِقَادَهُ لِدَلِيلٍ خِلَافَهُ فَلَا يَعْرِفُ الْحَقَّ؛ وَلِهَذَا قَالَ السَّلَفُ: «الْبَدْعَةُ أَحَبُّ إِلَى إِبْلِيسَ مِنَ الْمَعْصِيَةِ».

وَلَا تَصَحُّ التَّوْبَةُ مِنْ ذَنْبٍ أَصْرَ عَلَى مِثْلِهِ.

وَلَا يُقَالُ لِلتَّائِبِ: (ظَالِمٌ)، وَلَا (مُسْرِفٌ).

(١) قَالَ ابْنُ مَفْلُحٍ - تَعْقِيْبًا عَلَى قَوْلِ ابْنِ عَقِيلٍ - : "وَفِي مَاخِذِهِ نَظَرٌ أ.هـ.

وَهُوَ كَذَلِكَ فَلَا يَصَحُّ جَعْلُهُ مَذْهَبًا لِأَحْمَدَ؛ لِأَنَّ أَحْمَدَ كَفَّرَ تَارَكَ الصَّلَاةَ فَقَطْ، وَالْكَافِرُ لَا يَقْبَلُ مِنْهُ عَمَلٌ، بِخِلَافِ غَيْرِهَا مِنَ الذُّنُوبِ.

(٢) فِي الْأَصْلَيْنِ [أَنَّ النَّبِيَّ]، وَالتَّصْوِيبَ مِنْ مَصَادِرِ التَّخْرِيجِ.

(٣) رَوَاهُ ابْنُ أَبِي عَاصِمٍ فِي (السَّنَةِ ١/ ٢١)، وَأَبُو الشَّيْخِ فِي (تَارِيخِ أَصْبَهَانَ رَقْمُ: ٧٥٣)، وَابْنُ بَيْهَقٍ فِي (الشَّعْبِ ٩٤٥٧).

(٤) فِي أ [لِلتَّوْبَةِ].

(٥) فِي ب [فِي ذَلِكَ].

وَلَا تَصْحُ مِنْ حَقِّ آدَمِيٍّ إِلَّا بِأَدَائِهِ، أَوْ يَجْعَلِهِ^(١) صَاحِبُ الْحَقِّ فِي حِلٍّ مِنْهُ .
وَقِيلَ : بَلَى ، وَاللَّهِ يَعْوِضُ الْمَظْلُومَ - قَالَهُ ابْنُ عَقِيلٍ - .

وَقَالَ فِي (الْهَدَايَةِ) : وَمَظَالِمُ الْعِبَادِ تَصْحُ التَّوْبَةُ مِنْهَا عَلَى الصَّحِيحِ فِي
الْمَذْهَبِ ؛ وَهُوَ قَوْلُ ابْنِ عَبَّاسٍ . وَمَنْ مَاتَ نَادِمًا عَلَيْهَا كَانَ اللَّهُ تَعَالَى الْجَازِي
لِلْمَظْلُومِ عَنْهُ ؛ كَمَا وَرَدَ فِي الْخَبَرِ : « لَا يَدْخُلُ النَّارَ تَائِبٌ مِنْ ذُنُوبِهِ » .

قَالَ فِي (الرَّعَايَةِ الْكُبْرَى) : عَلَى الْمُنْعِ يَرُدُّ مَا أَثِمَ بِهِ وَتَابَ بِسَبَبِهِ ،
أَوْ يَبْذُلُهُ إِلَى مُسْتَحَقِّهِ . أَوْ يَنْوِي ذَلِكَ إِذَا أَمَكْنَهُ وَتَعَدَّرَ رَدُّهُ فِي الْحَالِ ، أَوْ أَخَّرَ
ذَلِكَ بَرِضَى مُسْتَحَقِّهِ .

فصل

ذَكَرَ غَيْرُ وَاحِدٍ أَنَّ مَنْ تَابَ مِنْ قَذْفِ إِنْسَانٍ ، أَوْ غِيْبَتِهِ قَبْلَ عِلْمِهِ بِهِ هَلْ
يُشْتَرِطُ لِتَوْبَتِهِ إِعْلَامُهُ ، وَالتَّحْلُلُ مِنْهُ ؟ عَلَى رَوَايَتَيْنِ ؛ اخْتَارَ الْقَاضِي ، وَابْنُ
الْقَيْمِ ، وَهُوَ الَّذِي ذَكَرَهُ الشَّيْخُ عَبْدُ الْقَادِرِ^(٢) : أَنَّهُ لَا يَلْزُمُهُ ، بَلْ يَسْتَغْفِرُ لَهُ ،
وَيَدْعُو لَهُ ، وَنَحْوَ ذَلِكَ ، وَرَوَى الْخَلَالُ عَنْ أَنَسٍ مَرْفُوعًا : ([مَنْ اغْتَابَ رَجُلًا
ثُمَّ اسْتَغْفَرَ لَهُ مِنْ بَعْدِ غُفْرَ لَهُ غِيْبَتِهِ) . وَبِإِسْنَادِهِ عَنْ أَنَسٍ مَرْفُوعًا^(٣) :
(كَفَّارَةٌ مَنْ اغْتَابَ أَنْ تَسْتَغْفَرَ لَهُ)^(٤) ؛ وَلَئِنْ فِي إِعْلَامِهِ إِدْخَالَ غَمٍّ عَلَيْهِ ، قَالَ
الْقَاضِي : فَلَمْ يَجْزُ ذَلِكَ .

(١) فِي ب [يَجْعَلُهُ] .

(٢) الْغَنِيَّةُ لِلشَّيْخِ عَبْدِ الْقَادِرِ الْجِيلَانِيِّ ١ / ١٢٩ .

(٣) مَا بَيْنَ الْمَعْكُوفَيْنِ سَاقِطٌ مِنْ ب ، وَثَبُتَ مِنْ أ .

(٤) رَوَاهُ ابْنُ أَبِي الدُّنْيَا فِي (الصِّمْتِ رَقْم : ٢٩١) ، وَابْنُ الْجَوْزِيِّ فِي (الْمَوْضُوعَاتِ ٣ / ٣٤٢) .

قال الشيخ تقي الدين : واختار^(١) أصحابنا أنه لا يعلمه، بل يدعوه له دعاء يكون إحساناً إليه في مُقابلة مَظلمته، وهذا أحسنُ فإن في إعلامه زيادة إيذاء . انتهى .

وقد يكون فيه سببُ العدوان على الظالم أولاً؛ إذ النفوس لا تقف غالباً عند العدل، وقد يكون ذلك أيضاً^(٢) سبباً لزوال ما بينهما من كمال الألفة والمحبة، أو تجدد القطيعة، وليس في إعلامه فائدة إلا تمكيثُهُ من استيفاء حقه كما لو علم به فإن له أن يُعاقب؛ إمّا بالمثل إن أمكن، أو بالعزير، أو بالحدّ . فعلى هذا لو سأل المقدوف، أو المسبوبُ قاذفه^(٣) : هل فعلَ ذلك، أم لا ؟ لم يجب عليه الاعترافُ على الصحيح من الروايتين؛ كما تقدّم إذ توبّته صحّت في حقّ الله تعالى بالندم، وفي حقّ العبد بالاستغفار، ونحوه .

وهل يجوزُ الاعترافُ، أو يُستحب، أو يُكره، أو يحرم ؟ الأشبه أن ذلك يختلف باختلاف الأشخاص، والأحوال، فقد يكونُ الاعترافُ أصفى للقلوب؛ كما بين الأوداء من ذوي الأخلاق الكريمة؛ ولما في ذلك من صدق المتكلم . وقد يكون فيه مفسدةُ العدوان على الناس، أو ركوبُ كبيرة فلا يجوز الاعترافُ .

قال : وإذا لم يجب عليه . فليس له أن يكون بالجحود الصريح؛ لأن الكذب الصريح يحرم، والمباح لإصلاح ذات البين هل هو التعريض،

(١) في ب [و اختاره] .

(٢) أيضاً ساقطة من ب .

(٣) في أ [لقاذفه] .

أَوِ التَّصْرِيحُ ؟ [فيه خلافٌ، فَمَنْ جَوَّزَ التَّصْرِيحَ] ^(١) هُنَاكَ . فَهَلْ يَجُوزُ هُنَا ؟
فِيهِ نَظَرٌ، وَلَكِنْ يُعْرَضُ فَإِنَّ (فِي الْمَعَارِضِ مَنُذُوحَةٌ عَنِ الْكَذِبِ) ^(٢) ، وَهَذَا هُوَ
الْمَرْوِيُّ عَنِ حُذِيفَةَ .

وَعَلَى هَذَا؛ فَإِذَا اسْتَحْلَفَ عَلَى ذَلِكَ جَارَ لَهُ أَنْ يَحْلِفَ، وَيُعْرَضُ؛ لِأَنَّهُ
مَظْلُومٌ بِالِاسْتِحْلَافِ، فَإِنَّهُ إِذَا كَانَ قَدْ تَابَ وَصَحَّتْ تَوْبَتُهُ لَمْ يَبْقَ لِدَلَالِكَ عَلَيْهِ
حَقٌّ، لَكِنْ مَعَ عَدَمِ التَّوْبَةِ وَالْإِحْسَانِ إِلَى الْمَظْلُومِ هُوَ بَاقٍ عَلَى عُدَاوَانِهِ
وَزُلْمِهِ، فَإِذَا أَنْكَرَ بِالتَّعْرِيزِ كَانَ كَاذِبًا، فَإِذَا حَلَفَ كَانَتْ يَمِينُهُ غَمُوسًا .

وَقَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ : سُئِلْتُ عَنْ نَظِيرِ هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ؛ وَهُوَ رَجُلٌ تَعَرَّضَ
لَاِمْرَأَةٍ غَيْرِهِ، فَرَكَا بِهَا، ثُمَّ تَابَ مِنْ ذَلِكَ، وَسَأَلَهُ زَوْجُهَا عَنْ ذَلِكَ، فَأَنْكَرَ،
وَطَلَبَ ^(٣) اسْتِحْلَافَهُ . فَإِنْ حَلَفَ عَلَى نَفْيِ الْفِعْلِ كَانَتْ يَمِينُهُ غَمُوسًا، وَإِنْ لَمْ
يَحْلِفْ قَوِيَتْ التُّهْمَةُ، وَإِنْ أَقْرَأَ جَرَى عَلَيْهِ وَعَلَيْهَا مِنَ الشَّرِّ أَمْرٌ عَظِيمٌ . فَأَفْتِيَّتُهُ
بِأَنَّهُ يَضُمُّ إِلَى التَّوْبَةِ فِيمَا بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ تَعَالَى الْإِحْسَانَ إِلَى الزَّوْجِ،
وَالدُّعَاءَ لَهُ، وَالِاسْتِغْفَارَ، وَالصَّدَقَةَ، وَنَحْوَ ذَلِكَ مِمَّا يَكُونُ بَيَازًا إِذَائِهِ لَهُ فِي
أَهْلِيهِ؛ فَإِنَّ الزَّكَاةَ بِهَا تَعَلَّقَ بِهِ حَقُّ اللَّهِ تَعَالَى، وَحَقُّ زَوْجِهَا مِنْ جِنْسِ حَقِّهِ فِي
عَرَضِهِ، وَلَيْسَ هُوَ مِمَّا يَنْجَبُرُ بِالمَثَلِ؛ كَالدِّمَاءِ، وَالْأَمْوَالِ، بَلْ هُوَ مِنْ جِنْسِ الْقَذْفِ
الَّذِي جَزَاؤُهُ مِنْ غَيْرِ جِنْسِهِ، فَتَكُونُ تَوْبَةُ هَذَا كِتَابَةُ الْقَاذِفِ، وَتَعْرِيزُهُ
كَتَعْرِيزِهِ، وَحَلْفُهُ عَلَى التَّعْرِيزِ كَحَلْفِهِ .. -إِلَى أَنْ قَالَ- وَهَذَا الْبَابُ

(١) ساقط من أ .

(٢) رواه البيهقي في (السنن الكبرى ١٠/١٩٩)، وفي (كتاب الآداب رقم : ٣٩٢)، والقضاعي
في (مسند الشهاب ١٠١١)، وأبو الشيخ الأصبهاني في (كتاب الأمثال رقم : ٢٣٠) .

(٣) في ب [طلبت] .

وَنَحْوُهُ فِيهِ خَلَاصٌ عَظِيمٌ، وَتَفْرِيجُ كُرْبَاتِ النُّفُوسِ^(١) مِنْ آثَارِ الْمَعَاصِي وَالْمَظَالِمِ، فَإِنَّ الْفَقِيهَ كُلَّ الْفَقِيهِ الَّذِي لَا يُؤَيِّسُ النَّاسَ مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ، وَلَا يَجْرِّوهُمْ عَلَى مَعَاصِي اللَّهِ . وَجَمِيعُ النُّفُوسِ لَا بُدَّ أَنْ تُذْنِبَ، فَتَعْرِيفُ النُّفُوسِ مَا يَخْلُصُهَا مِنَ الذُّنُوبِ؛ مِنَ التَّوْبَةِ، وَالْحَسَنَاتِ الْمَاحِيَاتِ؛ كَالْكَفَّارَاتِ، وَالْعُقُوبَاتِ؛ هُوَ مِنْ أَعْظَمِ فَوَائِدِ الشَّرِيعَةِ . انْتَهَى .

وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ : فَإِنْ كَانَتْ الْمَظْلَمَةُ إِفْسَادَ زَوْجَةِ جَارِهِ، أَوْ غَيْرِهِ فِي الْجُمْلَةِ، وَهَتَكَ حُرْمَةَ فِرَاشِهِ، قَالَ بَعْضُهُمْ : احْتِمِلْ أَنْ لَا يَصَحَّ إِحْلَالُهُ مِنْ ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ نَمَّا لَا يُسْتَبَاحُ بِإِبَاحَتِهِ ابْتِدَاءً فَلَا يَبْرَأُ بِإِحْلَالِهِ بَعْدَ وَقُوعِهِ . قَالَ : وَعِنْدِي أَنَّهُ يَبْرَأُ بِالْإِحْلَالِ بَعْدَ وَقُوعِ الْمَظْلَمَةِ، وَلَا يَمْلِكُ إِبَاحَتَهَا ابْتِدَاءً؛ كَالدَّمِّ، وَالْقَذْفِ .

فصل

تَوْبَةُ تَارِكِ الصَّلَاةِ أَنْ يَصَلِّيَ؛ نَصٌّ عَلَيْهِ .

قَالَ فِي (الرعاية) : «وَأَنْ يَفْعَلَ مَا تَرَكَهُ مِنَ الْعِبَادَاتِ، وَيُبَاعِدَ قُرْنَاءَ السُّوءِ، وَأَسْبَابَهُ» .

وَمَفْهُومُ كَلَامِهِ فِي (الشرح)^(٢)، وَغَيْرِهِ أَنْ مَجَانِبَةَ خُلُطَاءِ السُّوءِ لَا تُشْتَرَطُ فِي صَحَّةِ التَّوْبَةِ؛ وَهُوَ الْمَشْهُورُ عِنْدَ الْعُلَمَاءِ، وَقَطَعَ بِهِ ابْنُ عَقِيلٍ .
فَإِنْ اقْتَصَّ مِنَ الْقَاتِلِ، أَوْ عُفِيَ عَنْهُ، فَهَلْ يَطَالِبُهُ الْمَقْتُولُ فِي الْآخِرَةِ ؟ عَلَى وَجْهَيْنِ .

(١) فِي أ [الناس] .

(٢) الشرح الكبير ٣٨٩/٢٩ .

فصل

قَالَ أَحْمَدُ؛ فَيَمَنَ قَالَ لِرَجُلٍ : إِنَّ مُتَّ -بَفَتْحِ التَّاءِ- فَأَنْتَ حِلٌّ مِنْ دِينِي ؟ : « لا يَصِحُّ »؛ لِأَنَّهُ إِبرَاءٌ مُعَلَّقٌ بِشَرْطٍ .
وَجَاءَ رَجُلٌ إِلَى أَحْمَدَ، فَقَالَ لَهُ : إِنِّي كُنْتُ شَارِباً مُسْكِراً، فَتَكَلَّمْتُ فِيكَ بِشَيْءٍ، فَاجْعَلْنِي فِي حِلٍّ، فَقَالَ : « أَنْتَ فِي حِلٍّ إِنْ لَمْ تَعُدْ » .
وَتُوبَةُ الْمُرَابِّي بِأَخْذِ رَأْسِ مَالِهِ، وَبِرَدِّ رَجِيهِ إِنْ كَانَ أَخْذُهُ .

فصل

قَالَ الْآجِرِيُّ : « إِنْ الشَّهَادَةُ تُكْفِّرُ غَيْرَ الدِّينِ » . قَالَ : هَذَا إِنَّمَا هُوَ فَيَمَنَ تَهَاوُنٌ فِي قَضَاءِ دِينِهِ، أَمَّا مَنْ اسْتَدَانَ دِيناً، وَأَنْفَقَهُ فِي غَيْرِ سَرَفٍ، وَلَا تَبْذِيرٍ، ثُمَّ لَمْ يُمْكِنَهُ قَضَاؤُهُ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقْضِيهِ عَنْهُ مَاتَ، أَوْ قُتِلَ . انْتَهَى .
فَإِنْ كَانَ فِي يَدِهِ مَالٌ حَلَالٌ، وَشُبْهَةٌ، فَلْيُخْصَرْ نَفْسَهُ بِالْحَلَالِ؛ فَيَقْدَمُ^(١) قُوَّتُهُ، وَكِسْوَتُهُ عَلَى أَجْرَةِ الْحَجَّامِ، وَالزَّيْتِ، وَإِيْجَارِ^(٢) الثُّنُورِ؛ وَأَصْلُ هَذَا قَوْلُهُ ﷺ فِي كَسْبِ الْحَجَّامِ : (أَعْلَفُهُ نَاضِحَكَ^(٣))^(٤) . ذَكَرَهُ ابْنُ الْجَوْزِيِّ^(٥) .
وَكَذَا قَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ : الشُّبُهَاتُ يَنْبَغِي صَرْفُهَا فِي الْأَبْعَدِ عَنِ الْمُنْفَعَةِ؛ كَحَدِيثِ [كَسْبِ] الْحَجَّامِ . فَالْأَقْرَبُ مَا دَخَلَ الْبَاطِنَ مِنَ الطَّعَامِ،

(١) فِي أ [فَلْيَقْدَمِ] .

(٢) كَذَا فِي الْأَصْلِينَ، وَفِي (الْآدَابِ الشَّرْعِيَّةِ) [إِسْجَارِ]، وَلَعَلَّهَا أَنْسَبُ .

(٣) (النَّاضِحُ) : هُوَ الْبَعِيرُ سِوَاءَ حَمَلِ الْمَاءِ، أَمْ لَا . [المصباح المنير ٨٣٧/٢] .

(٤) رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ (٣/٣٠٧)، وَالتِّرْمِذِيُّ (١٢٧٧)، وَابْنُ مَاجَهَ (٢١٦٦) .

(٥) انْظُرْ : مُخْتَصَرٌ مِنْهَا جِ الْقَاصِدِينَ ص ١١١ .

وَالشَّرَابِ، وَنَحْوِهِ، ثُمَّ مَا وَلِيَ الظَّاهِرَ مِنَ اللِّبَاسِ، ثُمَّ مَا يَسْتُرُ مَعَ الْإِنْفَصَالِ مِنَ
الْبَنَاءِ، ثُمَّ مَا عَرَضَ مِنَ الرُّكُوبِ، وَنَحْوِهِ .

فصل

« التَّوْبَةُ » هِيَ التَّدُّمُ عَلَى مَا مَضَى مِنَ الْمَعَاصِي، وَالدُّثُوبِ، وَالْعَزْمُ عَلَى
تَرْكِهَا دَائِمًا لِلَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، لَا لِأَجْلِ نَفْعِ الدُّنْيَا أَوْ أَذَى النَّاسِ، وَأَنْ لَا تَكُونَ
عَنْ إِكْرَاهٍ وَلَا إِجْبَاءٍ، بَلْ اخْتِيَارًا حَالَ التَّكْلِيفِ .
وَقَدْ يُشْتَرَطُ مَعَ ذَلِكَ : « اللَّهُمَّ إِنِّي تَائِبٌ إِلَيْكَ مِنْ كَذَا وَكَذَا،
وَاسْتَغْفِرُ اللَّهَ »، وَهُوَ ظَاهِرٌ مَا فِي (الْمُسْتَوْعَبِ) .
فَإِنْ كَفَّ حَيَاءً مِنَ النَّاسِ . لَمْ تَصَحْ، وَلَا تُكْتَبُ^(١) لَهُ حَسَنَةٌ . وَخَالَفَ
بَعْضُهُمْ .

وَقِيلَ : [التَّوْبَةُ]^(٢) النَّصُوحُ تَجْمَعُ أَرْبَعَةَ أَشْيَاءَ؛ التَّدُّمُ بِالْقَلْبِ،
وَالِاسْتِغْفَارُ بِاللِّسَانِ، وَإِضْمَارُ أَنْ لَا يَعُودَ، وَمَجَابَّةُ خُلْطَاءِ السُّوءِ .
وَلَا تَصِحُّ التَّوْبَةُ مِنْ ذَنْبٍ مَعَ الْإِقَامَةِ عَلَى مِثْلِهِ، ذَكَرَهُ فِي (الرَّعَايَةِ) .
وَقَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ : « لَوْ تَابَ، ثُمَّ عَادَ إِلَى الذَّنْبِ قَبِيلَ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى
تَوْبَتَهُ الْأُولَى، ثُمَّ إِنْ تَابَ تَابَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَيْهِ أَيْضًا » . انْتَهَى .
قَالَ فِي (الرَّعَايَةِ [الكبرى]) : تَصِحُّ تَوْبَةُ مَنْ نَقَضَ تَوْبَتَهُ؛ عَلَى الْأَقْيَسِ .
وَلَا يُعْتَبَرُ فِي صِحَّةِ التَّوْبَةِ مِنَ الشُّرْكِ إِصْلَاحُ الْعَمَلِ، وَكَذَا غَيْرُهُ مِنَ
الْمَعَاصِي مَعَ حُصُولِ الْمَغْفِرَةِ .

(١) فِي ب [يَكْتَبُ] .

(٢) مِنْ ب .

فصل

لا تصحُ توبةُ كافرٍ من معصيةٍ . وقيل : تصحُ من غيرِ الكفر بالقول والنَّية، ومن الكفرِ بالإسلام، ويغفرُ له الإسلامُ الكفرَ الَّذي تابَ منه . وهل تُغفرُ له الذُّنوبُ التي فعلها في حالِ الكفر، ولم يثبُ منها في الإسلام ؟ فيه قولان معزَّوان - قاله الشيخُ تقيُ الدِّين - أحدهما : يُغفرُ له الجميع . والثاني : لا، نقله الميمونيُّ عن أحمد، وهو ظاهرٌ ما اختاره ابنُ عَقيـل . قال الشيخُ تقيُ الدِّين : « وهذا القولُ هو الَّذي تدلُّ عليه الأصول، والنُّصوص » . قال : « ولا يجوزُ لومُ الثَّابِّ باتِّفاقِ النَّاسِ » .

فصل

قال في (الرعاية)^(١) : « وميلُ الطَّبعِ إلى المعصية بدونِ قَصْدِها ليسَ إثماً » . وظاهرُ هذا أنه لو قَصَدَ المعصيةَ أثمَّ؛ وإن لم يَصُدُرْ منه فعلٌ، ولا قول . وقال الشيخُ تقيُ الدِّين : حَدِيثُ النَّفْسِ يتجاوز اللهُ تعالى عنه؛ إلا أن يتكلَّم فهو إذا تكلَّم صارَ نِيَّةً، وَعَزْماً، وَقَصْداً، وإن لم يتكلَّم فهو معفوٌّ عنه . انتهى .

وَمَنْ لم يندَمْ عَلَى مَا حُدَّ بِهِ لم يَكُنْ حَدُّهُ توبةً، ذكره في (الرعاية)^(٢)، وابنُ عَقيـل، وغيرُهما، وقالوا : هو مُصِرٌّ وَالْحَدُّ عُقُوبَةٌ لا كَفَّارَةٌ، وَلَهُ في الآخِرَةِ عَذَابٌ أَلِيمٌ، وَاسْتَدَلُّوا بِآيَةِ الْحَارَبَةِ . وَالْأَوَّلَى أَنْ يَكُونَ الْحَدُّ مُسْقِطاً لَذَلِكَ الدَّنْبِ .

(١) الرعاية الصغرى ٢/ ٤٢٦ .

(٢) الرعاية الصغرى ٢/ ٤٢٦ .

فصل

وَتَصِيحُ تَوْبَةٍ مَنْ عَجَزَ عَمَّا حُرِّمَ عَلَيْهِ مِنْ قَوْلٍ، أَوْ فِعْلٍ؛ كَتَوْبَةِ الْأَقْطَعِ عَنِ السَّرْقَةِ، وَالزَّيْنِ عَنِ السَّعْيِ إِلَى حَرَامٍ، وَالْمَجْبُوبِ عَنِ الزُّنَا، وَمَقْطُوعِ اللِّسَانِ عَنِ الْقَذْفِ . وَلَا تَصِحُّ تَوْبَةُ غَيْرِ عَاصٍ؛ كَذَا فِي كَلَامِ الْأَصْحَابِ .

وَمَنْ تَرَكَ التَّوْبَةَ الْوَاجِبَةَ عَلَيْهِ مَعَ الْقُدْرَةِ عَلَيْهَا، وَالْعِلْمِ بِوَجوبِهَا لَزِمَتْهُ التَّوْبَةُ مِنْ تَرْكِ التَّوْبَةِ تِلْكَ الْمُدَّةَ .

وَفِي (الْغَنِيَّةِ) ^(١) : «التَّوْبَةُ فَرْضٌ عَيْنٍ فِي حَقِّ كُلِّ شَخْصٍ، لَا يَتَصَوَّرُ أَنْ يَسْتَغْنِيَ عَنْهَا أَحَدٌ مِنَ الْبَشَرِ» . انْتَهَى .

قَالَ مُجَاهِدٌ : «مَنْ لَمْ يَتُبْ إِذَا أَصْبَحَ وَإِذَا أَمْسَى فَهُوَ مِنَ الظَّالِمِينَ» .

فصل

وَمَنْ تَابَ مِنْ بَدْعَةٍ مَفْسُوقَةٍ، أَوْ مَكْفُورَةٍ صَحَّ إِنْ اعْتَرَفَ بِهَا، وَإِلَّا فَلَا؛ قَالَ فِي (الشَّرْحِ) ^(٢) : «فَأَمَّا الْبَدْعَةُ فَالتَّوْبَةُ مِنْهَا بِالْاعْتِرَافِ بِهَا، وَالرُّجُوعِ عَنْهَا، وَاعْتِقَادِ ضِدِّ مَا كَانَ يُعْتَقَدُ مِنْهَا» . وَفِي (الرِّعَايَةِ) : «مَنْ كَفَرَ بِبَدْعَةٍ قُبِلَتْ تَوْبَتُهُ؛ عَلَى الْأَصَحِّ . وَقِيلَ : إِنْ اعْتَرَفَ بِهَا، وَإِلَّا فَلَا» . انْتَهَى .

قَالَ أَحْمَدُ : «إِذَا تَابَ الْمُبْتَدِعُ يَوْجُلُ سَنَةً حَتَّى تَصِحَّ تَوْبَتُهُ» . انْتَهَى .
وَيُقْبَلُ التَّوْبَةُ مَا لَمْ يُعَايِنِ التَّائِبُ الْمَلَكَ . وَقِيلَ : مَا دَامَ مَكْلُفًا . وَقِيلَ : مَا لَمْ يُغْرِغْ؛ لِأَنَّ الرُّوحَ تَفَارِقُ الْقَلْبَ قَبْلَ الْعَرْغَةِ، فَلَا يَبْقَى لَهُ نِيَّةٌ، وَلَا قَصْدٌ صَحِيحٌ .

(١) الْغَنِيَّةُ، لِلشَّيْخِ عَبْدِ الْقَادِرِ الْجِيلَانِيِّ ١١٦/١ .

(٢) الشَّرْحُ الْكَبِيرُ ٣٨٩/٢٩ .

وَقَبُولُ الثَّوْبَةِ تَفْضُّلٌ مِنَ اللَّهِ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى، وَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ، وَيجوزُ رَدُّهَا،
وَيَجِبُ بَوَعِيدُ تَخْلِيدُ الْكَفَّارِ فِي النَّارِ؛ قَالَهُ ابْنُ عَقِيلٍ، وَغَيْرُهُ، وَيَجِبُ بَوَعْدِهِ
إِخْرَاجُ غَيْرِهِمْ مِنْهَا . وَقِيلَ : قَدْ لَا يَدْخُلُ النَّارَ بَعْضُ الْعُصَاةِ تَكْرُمًا مِنَ اللَّهِ
تَعَالَى، أَوْ بِالشَّفَاعَةِ . وَقِيلَ : مَنْ مَاتَ فَاسْقًا مُصِرًّا غَيْرَ تَائِبٍ لَمْ يُقَطَّعْ لَهُ بِالنَّارِ،
لَكِنْ نَرْجُو لَهُ، وَنَخَافُ عَلَيْهِ ذَنْبَهُ؛ نَصُّ عَلَيْهِ .

فصل

وَتَحْبِطُ الْمَعَاصِي بِالتَّوْبَةِ، وَالْكَفْرِ بِالْإِسْلَامِ، وَالطَّاعَةِ بِالرَّدِّهِ المتصلة بالموت،
وَلَا تَحْبِطُ طَاعَةٌ بِمَعْصِيَةٍ غَيْرِ الرَّدِّهِ المذكورة .

وَذَكَرَ ابْنُ الْجَوَازِيِّ أَنَّ الْمَنَّ وَالْأَذَى يُبْطِلُ الصَّدَقَةَ .

وَقَالَ ابْنُ عَقِيلٍ : لَا تَحْبِطُ طَاعَةٌ بِمَعْصِيَةٍ إِلَّا مَا وَرَدَ فِي الْأَحَادِيثِ
الصَّحِيحَةِ، فَيَتَوَقَّفُ ^(١) الْإِحْبَاطُ عَلَى الْمَوْضِعِ الَّذِي وَرَدَ فِيهِ، وَلَا نَقِيسُ عَلَيْهِ .
وَقَالَ الشَّيْخُ تَقِيُّ الدِّينِ : « الْكَبِيرَةُ الْوَاحِدَةُ لَا تُحْبِطُ جَمِيعَ الْحَسَنَاتِ،
وَلَكِنْ قَدْ تَحْبِطُ مَا يَقَابِلُهَا عِنْدَ أَكْثَرِ أَهْلِ السُّنَّةِ » .

وَإِخْتَارَهُ أَيْضًا فِي مَكَانٍ آخَرَ .

وَقِيلَ : لَا تَحْبِطُ مَعْصِيَةٌ بِطَاعَةٍ؛ لَا ^(٢) مَعَ التَّسَاوِي، وَلَا مَعَ التَّفَاضُلِ .
وَيُرَدُّهُ « إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ » ^(٣)، وَ(أَتْبَعَ السَّيِّئَةُ الْحَسَنَةَ تَمْحُهَا) ^(٤) .

(١) فِي أ [فَتَوَقَّفَ] .

(٢) فِي أ [لَا] .

(٣) هُودُ : ١١٤ .

(٤) رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ (١٥٨/٥)، وَالتِّرْمِذِيُّ (١٩٨٧) .

وَذَكَرَ الشَّيْخُ تَقِي الدِّينُ أَنَّ الْحَسَنَةَ تَعْظُمُ، وَيَكْثُرُ ثَوَابُهَا بِزِيَادَةِ الْإِيمَانِ،
وَالْإِخْلَاصِ حَتَّى تُقَابِلَ جَمِيعَ الدَّنُوبِ، وَذَكَرَ حَدِيثَ (فَثَقَلَتِ الْبِطَاقَةُ،
وَطَاشَتِ السَّجَلَاتُ)^(١)، وَغَيْرَهُ .

فصل

هَلْ يَفْضَحُ اللَّهُ تَعَالَى عَاصِيًا بِأَوَّلِ مَرَّةٍ، أَمْ بَعْدَ التَّكَرَّارِ ؟ فِيهِ قَوْلَانِ
لِلْعُلَمَاءِ، وَالثَّانِي مَرْوِيٌّ عَنْ عُمَرَ، وَغَيْرِهِ مِنَ الصَّحَابَةِ . وَاخْتَارَ ابْنُ عَقِيلٍ فِي (
الْفُنُونِ) الْأَوَّلَ، وَاعْتَرَضَ عَلَى مَنْ قَالَ بِالثَّانِي بِقَضِيَّةِ آدَمَ - عَلَيْهِ وَعَلَى نَبِينَا
الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ -، فَإِنَّهُ مَا عَصَى قَبْلَ أَكْلِ الشَّجَرَةِ .

فصل

عَنْ مَكْحُولٍ عَنْ وَائِلَةَ قَالَتْ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : (لَا تُظْهِرِ الشَّمَاتَةَ
لَأَخِيكَ فَيَرْحُمَهُ اللَّهُ وَيَبْتَلِيكَ) رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ : « حَدِيثٌ حَسَنٌ
غَرِيبٌ »^(٢) .

وَعَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ، عَنْ مُعَاذٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : (مَنْ عَيَّرَ
أَخَاهُ بِذَنْبٍ لَمْ يَمِتْ حَتَّى يَعْمَلَهُ)^(٣) ^(٤) .

(١) رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ (٢/٢١٣)، وَالتِّرْمِذِيُّ (٢٦٣٩)، وَابْنُ مَاجَهَ (١٤٣٧) . وَأَفْرَدَ أَبُو الْقَاسِمِ

الْكِنَانِيُّ جُزْءًا فِي هَذَا الْحَدِيثِ .

(٢) رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (٢٥٠٦) .

(٣) فِي أ [يَعْلَمُهُ] .

(٤) رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (٢٥٠٥) .

قال أحمد^(١) : قالوا : « من ذنبٍ قد تَابَ مِنْهُ » . رواه الترمذي، وقال : « غريبٌ، وليس إسنادهُ بِمُتَّصِلٍ؛ خَالِدٌ^(٢) لم يدرك معاذاً » .

نَظَرَ بعضُ العِبَادِ شَخْصاً مُسْتَحْسِناً، فقال له شَيْخُهُ : « مَا هَذَا ؟ سَتَجِدُ غَيْبَهُ »، فنَسِيَ الْقُرْآنَ بعدَ أَرْبَعِينَ سَنَةً .

وَقَالَ آخَرُ : « عِثْتُ شَخْصاً قَدْ ذَهَبَ بَعْضُ أَسْنَانِهِ، فَذَهَبَتْ أَسْنَانِي، وَنَظَرْتُ امْرَأَةً لَا تَحِلُّ لِي فَتَنَظَرَ زَوْجَتِي مَنْ لَا أُرِيدُ » .

وَقَالَ ابْنُ سِيرِينَ : « عِثْتُ رَجُلًا بِالْإِفْلَاسِ فَأَفْلَسْتُ، وَمَا نَزَلَتْ بِي آفَةٌ، أَوْ غَمٌّ، أَوْ ضِيقٌ صَدَرَ إِلَّا بِذَنْبٍ أَعْرَفُهُ [حَتَّى]^(٣) يُمْكِنُنِي أَنْ أَقُولَ : هَذَا بِالشَّيْءِ الْفُلَانِي، وَرُبَّمَا تَأَوَّلْتُ تَأْوِيلًا فِيهِ بَعْدَ فَارَى الْعُقُوبَةِ » .

فَيَنْبَغِي لِلْإِنْسَانِ أَنْ يَتَرَقَّبَ جَزَاءَ الذَّنْبِ؛ فَقَلَّ أَنْ يَسْلَمَ مِنْهُ، وَلِيَجْتَهِدَ فِي التَّوْبَةِ .

فصل

سُئِلَ أَحْمَدُ عَنِ الْحَدِيثِ الَّذِي جَاءَ : (إِذَا بَلَغَكَ عَنْ أَخِيكَ شَيْءٌ فَاحْمِلْهُ عَلَى أَحْسَنِهِ حَتَّى تَجِدَ لَهُ مَحْمَلًا) مَا يَعْنِي بِهِ ؟ ، قَالَ : « تَقُولُ تَعْدُّرُهُ؛ لَعَلَّهُ كَذَا، لَعَلَّهُ كَذَا » .

(١) أحمد؛ هو ابن منيع شيخ الترمذي .

(٢) في الأصلين [جابر]، والصواب ما أثبت من (سنن الترمذي) .

(٣) من ب .

فصل : في ذكر فُرُوضِ الكِفَايَاتِ

مِنْهَا : دَفْعُ ضَرَرِ الْمُسْلِمِينَ؛ كَسْتَرِ الْعَارِي، وَإِشْبَاعِ الْجَائِعِ عَلَى الْقَادِرِينَ إِنْ عَجَزَ بَيْتُ الْمَالِ عَنْ ذَلِكَ، أَوْ تَعَدُّرُ أَخْذِهِ مِنْهُ .

وَمِنْهَا عِيَادَةُ الْمَرْضَى، وَاتِّبَاعُ الْجَنَائِزِ، وَتَغْسِيلُ الْمَوْتَى، وَتَكْفِينُهُمْ، وَالصَّلَاةُ عَلَيْهِمْ، وَدَفْنُهُمْ بِشَرْطِهِ .

وَمِنْهَا الصَّنَائِعُ الْمُبَاحَةُ الْمُحْتَاجُ إِلَيْهَا غَالِبًا لِمَصَالِحِ النَّاسِ الدُّنْيَوِيَّةِ، وَالْدُّنْيَوِيَّةِ، وَالْمَالِيَّةِ . قَالَ ابْنُ حَمْدَانَ : « وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ فِي كُلِّ [بَلَدٍ] ^(١) طَبِيبٌ، وَكَحَّالٌ، وَحَجَّامٌ، وَجَرَّائِحِي، وَطَحَّانٌ، وَخَبَّازٌ، وَجَزَّارٌ، وَلَحَّامٌ، وَطَبَّاحٌ، وَشَوَّاءٌ، وَيَيْطَارٌ، وَإِسْكَافٌ، وَغَيْرُ ذَلِكَ مِنَ الصَّنَائِعِ الْمُحْتَاجِ إِلَيْهَا غَالِبًا؛ كَتَجَارَةِ وَقَصَارَةٍ، وَمُكَارَاةٍ، وَوَرَّاقَةٍ » . انْتَهَى .

وَمِنْهَا الزَّرْعُ، وَالْعَرْسُ، وَنَحْوُهُمَا، وَالْإِمَامَةُ الْعَظْمَى، وَإِقَامَةُ الدَّعْوَةِ، وَدَفْعُ الشُّبْهَةِ بِالْحُجَّةِ وَالسَّيْفِ، وَالْجِهَادُ كُلُّ عَامٍ مَرَّةً بِشَرْطِهِ، وَسَدُّ الْبِشُوقِ، وَحَفْرُ الْآبَارِ، وَالْأَنْهَارِ، وَتَنْظِيفُهَا، وَعَمَلُ الْقَنَاطِرِ، وَالْجُسُورِ، وَالْأَسْوَارِ، وَإِصْلَاحُهَا، وَإِصْلَاحُ الطَّرِيقِ، وَالْمَسَاجِدِ، وَالْجَوَامِعِ، وَنَحْوِ ذَلِكَ، وَالْحَجُّ كُلُّ عَامٍ عَلَى مَنْ لَا يَجِبُ عَلَيْهِ حَجٌّ، وَالْفَتْوَى، وَالْقَضَاءُ بِشُرُوطِهِمَا، وَتَعْلِيمُ الْكِتَابِ، وَالسُّنَّةِ، وَسَائِرِ الْعُلُومِ الشَّرْعِيَّةِ، وَمَا يَتَعَلَّقُ بِهَا مِنْ حِسَابٍ وَنَحْوِهِ، وَلُغَةٍ، وَنَحْوٍ، وَتَصْرِيفٍ، وَقِرَاءَةٍ، وَغَيْرِ ذَلِكَ .

وَكُلُّ فَرَضٍ كِفَايَةٍ لَمْ يُوجَدْ مَنْ يَقُومُ بِهِ إِلَّا وَاحِدٌ صَارَ فَرَضَ عَيْنٍ فِي حَقِّهِ بِشَرْطِهِ، ذَكَرَ ذَلِكَ فِي (الرُّعَايَةِ الْكُبْرَى) .

(١) مِنْ ب .

فصل

عليك -رحمك الله تعالى- بتقوى الله تعالى، وإيثار طاعته ورضاه على كل شيء [سراً]^(١) وجهرًا، مع صفاء القلب من كل كدر، ولكل أحد، وترك حب الغلبة، وكل وصف مذموم شرعاً، أو عقلاً، أو عرفاً .

وإذا جلست بمجلس علم فاجلس بسكينة، ووقار، والى الناس بالبشرى، والاستبشار؛ قال علي عليه السلام : «من الدهاء حسن اللقاء» . رواه المعافى^(٢) .

ولا تُجالس غير الأمناء الأخيار . ولا تؤاخ الأحمق، ولا الفاجر .
وقال عمر لرجل وهو يعظه : « لا تتكلم فيما لا يعنك، واعتزل عدوك، واحذر صديقك الأمين إلا من يخشى الله تعالى ويطيعه، ولا تمش مع الفاجر فيعلمك من فجوره، ولا تطلع على سيرك، ولا تُشاور في أمرك إلا الذين يخشون الله » .

وعن علي عليه السلام أنه قال لرجل ذكر له صُحبة أحمق :

لا تُصاحب أخا الجهل	وإياك وإياه
يُقاس المرء بالمرء	إذا ما هو ما شاء
فكم من جاهل أَرَدَى	حليماً حين يلقاه

وقال أبو قلابة :

عن المرء لا تسأل وأبصر قرينه
فكلُّ قرينٍ بالمقارن يقْئدي
وقال آخر : « والمرء يُصلحه القرين الصالح » .

(١) من ب .

(٢) في أ [أبو المعافى] . وهو المعافى بن زكريا الجريري .

وَقَالَ ابْنُ عَوْنٍ : « أَقِلُّ مَعْرِفَةَ النَّاسِ تَسْلَمَ » .

وَعَنْ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ رضي الله عنه قَالَ : « إِذَا كَثُرَ الْأَخْلَاءُ كَثُرَ الْغُرْمَاءُ ^(١) » .

وَقَالَ سُفْيَانُ : « كَثْرَةُ أَصْدِقَاءِ الْمَرْءِ مِنْ سَخَافَةِ دِينِهِ » .

قَالَ الْخَطَّابِيُّ ^(٢) : « يَرِيدُ أَنَّهُ مَا لَمْ يُدَاهِنُهُمْ، وَلَمْ يُجَابِهِمْ لَمْ يَكْثُرُوا؛ لِأَنَّ

الْكَثْرَةَ إِنَّمَا هِيَ فِي أَهْلِ الرِّيَّةِ، إِذَا كَانَ الرَّجُلُ مِنْ أَهْلِ الدِّينِ لَمْ يَصْحَبْ إِلَّا الْأَبْرَارَ، وَالْأَتْقِيَاءَ؛ وَفِيهِمْ قَلَّةٌ » .

وَعَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ -رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى، وَرَضِي عَنْ أَبِيهِ- قَالَ : « يَنْبَغِي

لِلْمَرْءِ الْمُسْلِمِ أَنْ لَا يَصَاحِبَ خَمْسَةً؛ الْمَاجِنَ، وَالْكَذَّابَ، وَالْأَحْمَقَ، وَالْبَخِيلَ،

وَالْجَبَانَ؛ فَأَمَّا (الْمَاجِنُ) فَعَيْبٌ إِنْ دَخَلَ عَلَيْكَ، وَعَيْبٌ إِنْ خَرَجَ مِنْ عِنْدِكَ،

لَا يُعِينُ عَلَى مَعَادٍ، وَيَتَمَنَّى أَلَّا تَكُنْ مِثْلَهُ . وَأَمَّا (الْكَذَّابُ) فَإِنَّهُ يَنْقُلُ حَدِيثَ

هَوْلَاءَ إِلَى هَوْلَاءَ، وَيُلْقِي الشَّحْنَةَ فِي الصُّدُورِ . وَأَمَّا (الْأَحْمَقُ) فَإِنَّهُ لَا يُرْشِدُ ^(٣)

لِسُوءِ تَصَرُّفِهِ عَنْكَ، وَرَبَّمَا أَرَادَ أَنْ يَنْفَعَكَ فَيَضُرُّكَ، فَبُعْدُهُ خَيْرٌ مِنْ قُرْبِهِ، وَمَوْتُهُ

خَيْرٌ مِنْ حَيَاتِهِ . وَأَمَّا (الْبَخِيلُ) فَأَحْوَجُ مَا تَكُونُ إِلَيْهِ أَبْعَدُ مَا تَكُونُ مِنْهُ .

وَأَمَّا (الْجَبَانُ) فَفِي ^(٤) أَشَدَّ حَالَاتِهِ يَهْرَبُ، وَيَدْعُكَ » . رَوَاهُ الْخَلَالُ، وَغَيْرُهُ .

وَقَالَ الشَّافِعِيُّ رضي الله عنه : « ثَلَاثَةٌ إِنْ أَهَنْتَهُمْ أَكْرَمُوكَ، وَإِنْ أَكْرَمْتَهُمْ أَهَانُوكَ؛

الْمَرْأَةُ، وَالْمَمْلُوكُ، وَالنُّبْطِيُّ » .

(١) فِي الْأَصْلَيْنِ [الْعِلْمَا] وَالتَّصْوِيبِ مِنْ كِتَابِ (الْعَزَلَةُ لِلْخَطَّابِيِّ ص ٤٤، ط: الْمَنِيرِيَّة) .

(٢) الْعَزَلَةُ لِلْخَطَّابِيِّ ص ٤٥ .

(٣) فِي الْأَصْلَيْنِ [يُرِيدُ] وَالتَّصْوِيبِ مِنْ (الْأَدَابِ) .

(٤) فِي أ [فِي] .

فصل

وَأَقْبِلْ عَلَى مَنْ يُقْبِلُ عَلَيْكَ، وَارْفَعْ مَنْزِلَةَ مَنْ عَظُمَ لَدَيْكَ، وَأَنْصِفْ
حَيْثُ يَجِبُ الْإِنْصَافُ، وَأَسْعِفْ حَيْثُ يَجِبُ الْإِسْعَافُ، وَلَا تُسْرِفْ فَإِنَّ اللَّهَ لَا
يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ .

وَإِذَا رَأَيْتَ نَفْسَكَ مُقْبِلَةً عَلَى الْخَيْرِ فَاشْكُرْ، وَإِنْ رَأَيْتَهَا مُدْبِرَةً عَنْهُ فَازْجُرْ،
وَإِنْ بُلِيتَ بِضُرٍّ فَاصْبِرْ، وَإِنْ جَنَيْتَ فَاسْتَغْفِرْ، وَإِنْ هَفَوْتَ فَاعْتَذِرْ،
وَإِنْ ذُكِّرْتَ بِاللَّهِ - سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى - فَادْكُرْ، وَإِذَا قُمْتَ مِنْ مَجْلِسِكَ فَقُلْ :
« سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ وَبِحَمْدِكَ، لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ اسْتَغْفِرُكَ، وَأَتُوبُ إِلَيْكَ » يُغْفَرُ
لَكَ مَا كَانَ فِي مَجْلِسِكَ ^(١) .

تَقَضَّتْ بِحَمْدِ اللَّهِ وَ^(٢) لَيْسَتْ ذَمِيمَةً
وَلَكِنَّهَا كَالدُّرِّ فِي عِقْدٍ خُرْدٍ
يَحْنُ^(٣) لَهَا قَلْبُ اللَّيْلِ وَعَارِفٌ
كَرِيمَانِ^(٤) إِنْ جَالَا بِفِكْرِ مُنْضِدٍ
فَمَا رَوْضَةً حَفَّتْ بِنُورِ رَبِيعِهَا
بِسِلْسَالِهَا الْعَذْبِ الزُّلَالِ الْمُبَرَّدِ

(١) رواه الإمام أحمد (٢/ ٤٩٤)، والترمذي (٣٤٣٣) .

(٢) الواو ليست في أ .

(٣) في ب [يُجْرُ] . وفي (شرح السفاريني) [يُجْرُ] .

(٤) في أ [كهمان]، و في ب [كتمان] . والتصويب من (شرح السفاريني) .

بِأَحْسَنَ مِنْ أَيْتِهَا وَمَسَائِلِ
 أَحَاطَتْ^(١) بِهَا يَوْمًا بَغِيرَ تَرَدُّدٍ
 فَحُذِّهَا بِدَرْسٍ لَيْسَ بِالنُّومِ تُذَكِّرُ
 لِأَهْلِ النَّهْيِ وَالْعَقْلِ فِي كُلِّ مَشْهَدٍ
 آخِرُ الْكِتَابِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي بِنِعْمَتِهِ تَتِمُّ الصَّالِحَاتُ .

اللَّهُمَّ لَا أَحْصِي ثَنَاءً عَلَيْكَ أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ . وَالصَّلَاةُ
 وَالسَّلَامُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ خَاتَمِ النَّبِيِّينَ وَالْمُرْسَلِينَ
 وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ وَسَلِّمْ تَسْلِيمًا كَثِيرًا دَائِمًا
 إِلَى يَوْمِ الدِّينِ . وَوَافَقَ الْفَرَاغُ مِنْ كِتَابَتِهِ نَهَارَ
 السَّبْتِ [٢٨ ربيع الثاني من شَهْوَ رَسَنَ
 ١١١٨ . بِقَلَمِ أَفْقَرِ الْوَرَى إِلَى
 عَفْوِ رَبِّهِ الْعَلِيِّ مُحَمَّدٍ
 ابْنِ حَسَنٍ
 الْحَنْبَلِيِّ]^(٢)

(١) في الأصلين [وحاطت]، والتصويب من نظم الدالية المطبوع .

(٢) ما بين المعكوفتين في أ هكذا :

[المبارك ثاني عشر يوم في ذي القعدة من شهور سنة ألف ومائة وخمسة وثلاثين من الهجرة النبوية
 على صاحبها أفضل الصلاة والسلام، وذلك على يد أفقر العباد وأحوجهم إلى رحمته يوم التناد
 الفقير إلى الله تعالى سالم الحجاري الحنبلي المقدسي غفر له ولوالديه ولمشايعه
 ولإخوانه في الله تعالى أحياء وأمواتاً ولكل المسلمين أجمعين، ولمن رأى فيه عيباً
 فأصلحه ولمن دعا له بحسن الخاتمة آمين آمين آمين آمين آمين] .

فهرس الآيات

الآية	رقمها	الصفحة
﴿ صَفَرَاءُ فَايَعُ لَوْنُهَا تُسَرُّ النَّظِيرِينَ ﴾	البقرة : ٦٩	٤٣٧
﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا ﴾	البقرة : ١٤٣	٣٢٢
﴿ وَأَشْكُرُوا إِلَى وَلَا تَكْفُرُونَ ﴾	البقرة : ١٥٢	٣٦٧
﴿ أُولَئِكَ عَلَيْهِمْ صَلَوَاتٌ مِنْ رَبِّهِمْ وَرَحْمَةٌ ﴾	البقرة : ١٥٧	٣٨
﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ مَا أَنْزَلْنَا مِنَ الْكِتَابِ وَالْهُدَى ﴾	البقرة : ١٥٩	٤٩
﴿ إِنَّ الَّذِينَ يَكْفُرُونَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنْ الْكِتَابِ .. الآية ﴾	البقرة : ١٧٤	٤٩
﴿ لَا إِخْرَافَ فِي الدِّينِ ﴾	البقرة : ٢٥٦	٢٦٨
﴿ قَوْلٌ مَعْرُوفٌ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِنْ صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَا أذى ﴾	البقرة : ٢٦٣	١٠٠
﴿ وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ ﴾	آل عمران : ١٠٤	٩١
﴿ كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ ﴾	آل عمران : ١١٠	٩١
﴿ لَا تَتَّخِذُوا بِطَانَةً مِنْ دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا ﴾	آل عمران : ١١٨	٢٣٣
﴿ وَأَتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ﴾	النساء : ١	١٩٠
﴿ وَإِذَا حُيِّمْتُمْ بَتَحِيمةٍ فَحَيُّوا بِأَحْسَنِ مِمَّا أَوْ رَدُّوهُ ﴾	النساء : ٨٦	١٤٠
﴿ وَلَا تَرْهَقْهُمْ فَلْيَنْصَحْكُمْ إِذَا تَابَ الْأَتْعِيمِ ﴾	النساء : ١١٩	٢٥٢

٢٣٢	المائدة : ٥١	﴿ يَتَأْتِيهِمُ الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَتَّخِذُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَىٰ أَوْلِيَاءَ ﴾
٩١	المائدة : ٨٩	﴿ لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَءِيلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُدَ ﴾
١٠٩	المائدة : ١٠٥	﴿ عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ ﴾
٣٩٦	الأعراف : ٣١	﴿ خُذُوا زِينَتَكُمْ عِندَ كُلِّ مَسْجِدٍ ﴾
٨٠	الأعراف : ٣٣	﴿ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَّنَ ﴾
١٩٢	الأعراف : ٣٤	﴿ فَإِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ لَا يَسْتَأْذِنُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِرُونَ ﴾
٢٢٠	الأعراف : ٥٥	﴿ أَذْعُوا رَبُّكُمْ تَضَرُّعًا وَخُفْيَةً ﴾
٩٦	الأعراف : ١٦٤	﴿ لِمَ تَعْطَلُونَ قَوْمًا آَلَهُمُ مَهَلِكُهُمْ أَوْ مُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا ﴾
١٩٧	الأعراف : ١٩٩	﴿ خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ ﴾
٣٧	التوبة : ١٠٣	﴿ وَصَلِّ عَلَيْهِمْ ﴾
٤٩	التوبة : ١٢٢	﴿ فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَائِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ ﴾
٧٩	هود : ١٨	﴿ أَلَا لَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الظَّالِمِينَ ﴾
٤٥٦	هود : ١١٤	﴿ إِنَّ الْخَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ ﴾
٦٤	يوسف : ٥٥	﴿ قَالَ أَجْعَلْنِي عَلَى خَزَائِنِ الْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلَيْهَا ﴾
٣٧٠	يوسف : ٨٤	﴿ يَتَأَسَّفُ عَلَى يُوسُفَ ﴾
١٩٠	الرعد : ٢١	﴿ وَالَّذِينَ يَصِلُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ ﴾
١٩٣	الرعد : ٣٩	﴿ يَمْحُوا اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ ﴾
٣٦٨، ٣٦٧	إبراهيم : ٧	﴿ لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ ﴾
٧٧	الإسراء : ٣٤	﴿ وَأَوْفُوا بِالْعَهْدِ إِنَّ الْعَهْدَ كَانَ مَسْئُولًا ﴾
٧٤	الإسراء : ٣٦	﴿ وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِ عِلْمٌ إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ ﴾
٢١٩	الإسراء : ١١٠	﴿ وَلَا تَجْهَرْ بِصَلَاتِكَ وَلَا تُخَافِتْ بِهَا ﴾
٣٦٨	الكهف : ٤٩	﴿ وَلَا يَظْلِمُ رَبُّكَ أَحَدًا ﴾

١٠٢	طه : ٤٤	﴿ فَقُولَا لَهُ قَوْلًا لَّيِّنًا ﴾
٢٤٤	الأنبياء : ٧٠	﴿ يَنَارًا كُوفًى بَرْدًا وَسَلَامًا عَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ ﴾
٣٦٢	المؤمنون: ٥١	﴿ كُلُوا مِنَ الطَّيِّبَاتِ ﴾
١٣٢	النور : ١٩	﴿ إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾
٤٧	النور : ٢٢	﴿ أَلَا تُحِبُّونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ ﴾
١٥٩	النور : ٢٧	﴿ يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ ... ﴾
٣٤٧، ١٥٢	النور : ٦١	﴿ لَيْسَ عَلَى الْأَعْمَىٰ حَرَجٌ ﴾
٣٢٢	الفرقان : ٦٧	﴿ وَالَّذِينَ إِذَا أَنفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا ﴾
٣٨٩	القصص : ٧٩	﴿ فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ ﴾
٢٣٦	العنكبوت : ٤٦	﴿ وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِلَّا ... ﴾
١٦٨	لقمان : ١٤	﴿ أَنِ اشْكُرْ لِي وَلِوَلَدِكَ ﴾
٩٥	لقمان : ١٧	﴿ وَأْمُرْ بِالْمَعْرُوفِ وَاتَّقِ الْمُنْكَرَ وَأَصْبِرْ عَلَىٰ مَا أَصَابَكَ ﴾
٣٢٢	لقمان : ١٩	﴿ وَأَقْصِدْ فِي مَشْيِكَ ﴾
٥٧	السجدة : ١٦	﴿ تَتَجَافَىٰ جُنُوبُهُمْ عَنِ الْمَضَاجِعِ - حَتَّىٰ بَلَغَ - يَعْمَلُونَ ﴾
٣٨	الأحزاب : ٤٣	﴿ هُوَ الَّذِي يُصَلِّيٰ عَلَيْكُمْ وَمَلَائِكَتُهُ ﴾
٣٥٨	الأحزاب : ٥٣	﴿ فَإِذَا طَعِمْتُمْ فَانْتَشِرُوا ﴾
٣٧	الأحزاب : ٥٦	﴿ إِنَّ اللَّهَ وَمَلَائِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى النَّبِيِّ ﴾
٣٦٩	فصلت : ٤٦	﴿ وَمَا رَأَيْتُكَ بِظَلَمٍ لِلْعَبِيدِ ﴾
٣٦٩	الشورى : ٣٠	﴿ وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُّصِيبَةٍ فِيمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ ﴾
٣٥٩	الدخان : ١٢	﴿ رَبَّنَا اكْشِفْ عَنَّا الْعَذَابَ إِنَّا مُؤْمِنُونَ ﴾
٣٣٦	الأحقاف : ٢٠	﴿ وَيَوْمَ يُعْرَضُ الَّذِينَ كَفَرُوا عَلَى النَّارِ أَلْهَبْتُمْ طَيِّبَاتِكُمْ ﴾
٢٤٥	الأحقاف : ٣٥	﴿ كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَ مَا يُوعَدُونَ لَمْ يَلْبَثُوا إِلَّا سَاعَةً مِنْ نَّهَارٍ ﴾

١٩٣	محمد : ٢٢	﴿ فَهَلْ عَسَيْتُمْ.. الآية ﴾
٨٢، ٨١	الحجرات : ١١	﴿ يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّنْ قَوْمٍ ﴾
١٣٠، ٧٤، ١٣٣	الحجرات : ١٢	﴿ وَلَا يَغْتَبِ بَعْضُكُم بَعْضًا.. الآية ﴾
٣٦٩	الحجرات : ١٥	﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ الَّذِينَ ءَامَنُوا بِاللّٰهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا ﴾
٦٤	النجم : ٣٢	﴿ فَلَا تَرْكَبُوا أَنْفُسَكُمْ ﴾
٣٥٢	الواقعة : ٢٠	﴿ وَفِيكُم مِّمَّا يَتَخَفَتُونَ ﴿٢٠﴾ وَلَحِمٍ طَوِيفٍ مِّمَّا يَفْتَنُونَ ﴾
١١٠	التحریم : ٦	﴿ يَتَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا ﴾
٢٤٥	النازعات : ٤٦	﴿ كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَهَا لَمْ يَلْبَثُوا إِلَّا عَشِيَّةً أَوْ ضُحًى ﴾
٣٧	الانشراح : ٤	﴿ وَرَفَعْنَا لَكَ ذِكْرَكَ ﴾
٣٦٧، ٣٣٥	التكاثر : ٨	﴿ ثُمَّ لِنَسْأَلَنَّ يَوْمَئِذٍ عَنِ النَّعِيمِ ﴾

فهرس الأحاديث

الصفحات	الحديث
٧٧	أتى إلي رسول الله وأنا ألعب مع الغلمان فسلم علينا
١٥٥	أتانا رسول الله ونحن صبيان فسلم علينا
٤٥٦	أتبع السيئة الحسنة
١٩٧	أتدرون على من حرمت النار ؟
٧٤	أتدرون ما الغيبة
٨١	أتسخر مني وأنت الملك
٢٧٧	أتقعد قعدة المغضوب عليهم
٤٤٣	أتوني بأمر خالد
٣٥٥	أتى النبي بتمر عتيق، فجعل يفتشه يخرج السوس
٤٢٠	اجتنبوا السبع الموبقات
٤١٤	أجد منك ريح الأصنام
١٦١	أخرج إلى هذا فعلمه الاستيذان
٦١	إذا أحسن أحدكم إسلامه
٣٣٨	إذا أكل أحدكم طعاماً فلا يمسخ أصابعه حتى يلحقها، أو يلحقها
١٧٤	إذا التقى المسلمان فتصافحا تناثر خطاياهم
٤٣٠، ٢٧٧	إذا انتعل أحدكم فليبدأ باليمين فإذا نزع فليبدأ بالشمال

- ١٥٢ إذا انتهى أحدكم إلى المجلس فليسلم
- ٤٣١ إذا انقطع شمع أحدكم فلا يمشي في نعل واحد
- ٤٣٤ إذا انقطع نعل أحدكم فليسترجع فإنها مصيبة
- ٣٦٠ إذا أوى أحدكم إلى فراشه فلينفذ فراشه بداخله إزاره
- ١٨٦ إذا تناجى اثنان فلا يدخل بينهما الثالث إلا بأذنهما
- ٢٣١ إذا تشاءب أحدكم فليكظم ما استطاع
- ٦٨ إذا خطب أحدكم المرأة فإن استطاع أن ينظر
- ٤٣٣ إذا خلع أحدكم نعله في الصلاة خلصه الله من ذنوبه
- ٣١٣ إذا شرب أحدكم فلا يتنفس في الإناء
- ٣١١ إذا شرب أحدكم فليمص الماء مصاً ولا يعبه عباً
- ٢٢٥ إذا عطس أحدكم فحمد الله تعالى فشمته
- ٢٢٤ إذا عطس أحدكم فليقل : (الحمد لله)
- ٢٢٧ إذا عطس أحدكم، وحمد الله كان حقاً على كل مسلم سمعه
- ٢٤٧ إذا قاتل أحدكم
- ١٦٢ إذا قدم أحدكم ليلاً فلا يأتين أهله طروقاً
- ٣٠٠ إذا كان أحدكم في الفبي فقلص عنه
- ٣٠٠ إذا كان أحدكم في الفبي فقلص عنه فليقم فإنه مجلس الشيطان
- ١٨٤ إذا كانوا ثلاثة فلا يتناجى اثنان دون الثالث
- ١٨٤ إذا كنتم ثلاثة فلا يتناجى اثنان دون
- ٤٦ إذا مات ابن آدم انقطع عمله إلا من ثلاث
- ٤٢٣ إذا مشى تقلع
- ٤٢٢ إذا مشى أمتي الميطاء، وخدمتهم فارس والروم
- ٣٥٤ إذا وضعت المائدة فلا يقيم أحدكم حتى تُرفع المائدة
- ٣٣٨ إذا وقعت لقمة أحدكم فليأخذها فليمط ما كان عليها من أذى

١٥٣	إذا ولج الرجل بيته فليقل
١٧٨	أذهب بنا إلى هذا النبي
٣٧٤	أزرة المؤمن إلى أنصاف ساقيه، وليس عليه حرجٌ إلى
٣٧٢	أزرة المؤمن إلى عضلة ساقيه، ثم إلى نصف ساقيه
٢١٧	استعمل النبي النورة
٤٣٨	استكثروا من النعال فإن أحدكم لا يزال راكباً ما انتعل
٣٢٩	اشرب
١٩٨	اصنع المعروف إلى كل أحد فإن لم يكن أهله فانت أهله
٢٨٩	اعتكفت مع رسول الله ﷺ
٤٥٢	أعلمه ناضحك
١٢٣	اغدُ عليَّ بها
٢١٣	أفضل أحوال العبد
٨٩	أفضل الأعمال بعد الإيمان بالله التودد إلى الناس
٩٤	أفضل الجهاد كلمة عدل عند سلطان جائر
١٩٠	أفضل الصدقة على ذي الرحم الكاشح
٣٦٦	اقتدوا بالذين من بعدي أبو بكر وعمر واهتدوا بهدي عمار
٣٠٦	اقتلوا الحيات
٣٠٤	اقتلوا ذا الطفيتين؛ فإنه يلتمس البصر، ويصيب الحبل
١٣٢	أقبلوا ذوي الهيئات عثراتهم
١٧٤	أكانت المصافحة في أصحاب رسول الله
٣٦٠	اكتحلوا بالإثمد؛ فإنه يجلي البصر، وينبت الشعر
٦٠	أكثرُ الناس ذنباً أكثرهم كلاماً فيما لا يعنيه
٣٦٣	أكل أيضاً إهالة سخنة
٣٦٣	أكل لحم الدجاج

٢٠٠	أكمل المؤمنين إيماناً أحسنهم خلقاً
٢٠٠	ألا أخبركم بأحبكم إلى الله سبحانه وتعالى وأقربكم مني مجلساً
٥٧	ألا أدلك على أبواب الخير
١٣٨، ١٢٧	ألا أدلكم على ما إذا فعلتموه تحاببتم أفشوا السلام بينكم
٣٨٨	ألا أرى هذه الحمرة قد علتكم
٤١٩	ألا أنبئكم بأكبر الكبائر
٣٨٤	الإسبال في الإزار، والقميص، والعمامة
١٦٣، ١٦١	الاستيذان ثلاث فإن أذن لك وإلا فارجع
٨٦	الاقتصاد في النفقة نصف المعيشة
٢٠٠	البر حسن الخلق
١٧١	البركة مع أكابركم
٤٤٣	البسُ جديداً وعشْ حميداً ومِتْ شهيداً
٣٨٦	البسوا البيض فإنه أطهر وأطيب
٣٨٦	البسوا من ثيابكم البياض؛ فإنها من خير ثيابكم
٢٨٣	البصقةُ في المسجد خطيئة وكفارتها دفنها
٨٤	الحرب خدعة
٨١	الحياء شعبة من الإيمان
٨٠	الحياء من الإيمان والإيمان في الجنة
١٩٠	الرحم شجنة فقال الله تعالى : من وصلك وصلته
٣٨١	السراويل نصف الكسوة
١٦٣	السلام عليكم
١٣٨	السلام يقطع الهجران
٨٣	العظمة إزارى والكبرياء ردائي
٤٣	القرآن مادبة الله في الأرض

١٢٦	القوا المخالفين بوجه مكفهر
١٩٩	اللهم أحيني مسكيناً، وأمتي مسكيناً
٣٨١	اللهم اغفر للمسرولات
٢٧٨	اللهم بارك لأمتي في بكورها
٣٩	اللهم صلّ على آل أبي أوفى
٣٩	اللهم صلّ عليك وعلى زوجك
١٩٦	المسلمُ من سلّم المسلمون من لسانه ويده
٣٣٦، ٣٣١	المؤمن يأكل في معي واحد
٦٦	النظر سهمٌ مسمومٌ من سهام إبليس
٢٧٥	أما أنا فلا آكل متكنناً
٣٩٤	أما كان يجد هذا ما يسكن به رأسه
٣٧٤	أما لو رفعت ثوبك كان
٢٠٤	أمر ﷺ ابن عمر أن يطلق زوجته
٢٠٢	أمر ﷺ أسماء أن تصل أمها وهي مشركة
١٢٧	أمر ﷺ الناس أن لا يكلموهم
٢٣٦	أمر ﷺ أن يستطب الحارث بن كلفة وكان كافراً
٣٠٥	أمر ﷺ أن يقتل الأبر
٣٦١	أمر ﷺ بالإنمد
٣٨٣	أمر ﷺ بالتلحي ونهى عن الاقتعاط
٢٠٧	أمر ﷺ بالوقوف عند الشبهة
٢٥٥	أمر ﷺ بقتل الأوزاغ
١٢٣	أمرني النبي ﷺ أن آتية
٤٢٦	أمرني جبريل أن أكبر
٢٠٢	أملك

٧٥	إن أبا سفيان رجل شحيح
١٩٧	إن أردت أن تسبق الصديقين فصل من قطعك
٣١٤	إن أكل أحدكم طعاماً فليقل : (بسم الله)
٥٩	إن الرجل ليدنو من الجنة حتى ما يكون بينه وبينها إلا ذراع
٢٤٣	إن الرقى والتمايم والتولة شرك
٣٠٧	إن الشيطان حساسٌ لحاسٍ
٧٩	إن العبد إذا لعن شيئاً سعدت اللعنة إلى السماء
٣٦٣	إن العبد ليقذف اللقمة الحرام في جوفه ما يُتقبل منه
٤٤٧	أن الله احتجز التوبة عن صاحب بدعة
١٢٠	إن الله بعثني رحمة للعالمين وأمرني بمحق المعازف والمزامير
١٠٢	إن الله رفيق يحب الرفق ويعطي على الرفق ما لا يعطي
٣١٥	إن الله ليرضى عن العبد يأكل الأكلة فيحمده عليها
٦٢	إن الله ليغضب إذا مدح الفاسق
٥١	إن الله وملائكته وأهل السموات والأرض حتى النملة
٨٠	إن الله يبغض الفاحش البذي
٣٥٣	إن الله يبغض أهل البيت اللحمين
٢٣١	إن الله يحب العطاس، ويكره التثاؤب
٢٢١	إن الله يحب الملحين بالدعاء
٣٩٥	إن الله يحب أن يرى أثر نعمته على عبده
٨٢	إن المستهزين بالناس يفتح لأحدهم في الآخرة باب من الجنة
٢٨٢	إن الملائكة تتأذى مما يتأذى منه الناس
٢٠٠	إن المؤمن ليدرك بحسن خلقه درجة الصائم القائم
٢٥٧	إن النار لا يعذب بها إلا الله
٤٣	إن الهدي الصالح، والسمت الصالح

- ١٥١ إن أولى الناس بالله من بدأهم بالسلام
- ٢٦٠ أن طيباً سأل النبي عن ضفدع يجعلها في دواء فنهاه عن
- ٤٥٠، ٨٦ إن في المعارض لمدوحة من الكذب
- ٣٠٣ إن لبيوتكم عماراً فحرجوا عليهن ثلاثاً
- ٨١ إن لكل دين خلقاً، وإن خلق هذا الدين الحياء
- ١١٤ إن لولدك عليك حقاً
- ١٥٤ إن مما يصفى لك ود أخيك
- ٢١٠ إن من أبر البر صلة الرجل لأهل ود أبيه بعد أن يولي
- ٧٧ إن من أشر الناس منزلة عند الله يوم القيامة الرجل يفضي
- ٤٢٤ إن من الخيلاء ما يبغض الله، ومنها ما يحب
- ٣٥٤ إن من السرف أن تأكل كلما اشتهيت
- ٣٥٧ إن من السنة أن يخرج الرجل مع ضيفه إلى باب الدار
- ٤٢٨ إن ناساً يكرهون الشرب قائماً، وإن النبي صنع مثلاً صنعته
- ٢٢٤ إن هذا حمد الله وإنك لم تحمد
- ٣٠١ إن هذه ضجعة يبغضها الله تعالى
- ٣٩٠ إن هذه من ثياب الكفار فلا تلبسها
- ٦٤ أنا أكرم ولد آدم على ربه
- ٢٠٠ أنا زعيم بيت في أعلى الجنة لمن حسن خلقه
- ١٦٥ أنا؛ كأنه كرهه
- ٣٤٥ أنا لم نخلق للركوب
- ٢١٦ أنسيت
- ٨٣ انظر فإنك لست بخير من أحر ولا أبيض إلا أن تفضله بتقوى
- ٥٩ إنك لن تزال سالماً ما سكت، فإذا تكلمت كتب لك أو عليك
- ٣٧٥ إنك لست ممن يفعله خيلاء

٣٣٨	إنكم لا تدرون في أي طعامكم البركة
١٦٢، ١٦٣	إنما جعل الاستيذان من أجل البصر
٣٩٨	إنما يلبس الحرير من لا خلاق له في الآخرة
٣١٢	إنه أروى، وأبرى، وأمرى
١٨٧	إنه أمانة
٢٥٧	إنه لا ينبغي أن يعذب بالنار إلا رب النار
١٤٣	إنه لم يمنعني أن أرد عليك إلا أنني كرهت أن أذكر الله إلا
٢٧٨	أنه يختلس عقله
١٧٠، ١٧٨، ١٨٢	أنه ﷺ اعتنق جعفر وقبّل بين عينيه
٣٦٣	أنه ﷺ أكل اللحم
٢٨٢	أنه ﷺ بعث إليه بطعام لم يأكله
٣٩٠	أنه ﷺ بينا هو يخطب إذ رأى الحسن والحسين
٤١١	أنه ﷺ دخل على عائشة وهي تلعب بالبنات
٤٢٨	أنه ﷺ شرب من زمزم من دلوٍ منها وهو القائم
٢٢٣	أنه ﷺ كان إذا عطس غطى وجهه بثوبه أو يده
٣١٢	أنه ﷺ كان يتنفس في الإناء ثلاثاً
٣٩٣	أنه ﷺ كان يصلي في مروط نسائه
٣٩٢	أنه ﷺ لبس جبةً من صوف
٢٩٣	أنه ﷺ لما خلع نعليه وهو في الصلاة وضعهما عن يساره
١٤٤	أنه ﷺ لم يرد على ابن مسعود رد عليه بعد فراغه من الصلاة
١٤٣	أنه ﷺ لم يرد على الذي سلم عليه وهو يبول
١٤٣	أنه ﷺ لم ينكر على أصحابه حين سلموا عليه
٣٨٠	إني نهيتُ عن قتل المصلين
١٢٠	أوفٍ بنذرِك

- أول ما يرفع من هذه الأمة الحياء، والأمانة فاسألوهما الله ٨١
- أول من صنعت له النورة ٢١٧
- أي اللباس كان أحب إلى رسول الله ؟ قال :الحبرة ٣٨٩
- إياك والتنعم؛ فإن عباد الله ليسوا بالمتنعمين ٣٦٦
- إياكم والغلو، فإنما أهلك من كان قبلكم الغلو ٨٩
- إياكم ومجالسة الموتى ١٩٩
- أيها الناس كلكم يناجي ربه ٢١٥
- بارك الله فيك يا غلام ٢٢٩
- بحسب ابن آدم لقيمات يقمن صلبه ٣٣٥
- براءة الكبر لبس الصوف ٣٩٢
- بركة الطعام الوضوء قبله وبعده ٣٤٢
- بطوا عنه ٢٤١
- بل ائتمروا بالمعروف، وانتهوا عن المنكر ١٠٩
- بلوا أرحامكم ولو بالسلام ١٩٥
- تحاتت خطاياهم، وكان أحقهما بالأجر أبشهما لصاحبه ١٧٤
- تحول إلى الظل فإنه مبارك ٣٠١
- تختموا بالعقيق فإنه مبارك ٤١٣
- تسرولوا، واتزروا، وخالفوا أهل الكتاب ٣٨١
- تشميتُ العاطس ثلاثاً فما زاد فهو مزكوم ٢٢٩
- تطعم الطعام، وتقرأ السلام على مَنْ عرفت، ومَنْ لم تعرف ١٥٤
- تعاهدوا نعالكم عند أبواب المساجد ٤٣٣
- تعلموا من أنسابكم ما تصلون به أرحامكم ١٩١
- تعددوا، واخشوشنوا ٣٦٦
- ثلاث لا أسأل عبدي عن شكرهن وأسأله عن ما سوى ذلك ٣٣٥

- ١٩١ ثلاثة تحت العرش يوم القيامة
- ١٦٦ ثلاثة لا ترد الطيب، والوسادة، واللبن
- ١٦٥ ثم صعد بي إلى السماء الدنيا فاستفتح فقبل
- ١٦٦ جاء النبي إلى عبد الله بن عمرو، فألقى له وسادة من آدم
- ٣٤٠ حبذا المتخللون من الطعام
- ٢٨٧ حديث المعتكفة المستحاضة
- ١٤٥ حذف السلام سنة
- ٣٤٧ حسب ابن آدم لقيمات يقمن صلبه
- ٢٠١ حسن الخلق زمام من رحمة الله تعالى في أنف صاحبه
- ٤٠٠ حرام على ذكور أممي
- ٤٠٣ حرم لباس الحرير، والذهب على ذكور أممي، وأحل لإناثها
- ١٩٩ خالطوا الناس بأبدانكم، وزائلوهم بالقلوب
- ٤٣٣ خذوا زينة الصلاة
- ٣٨٩ خرج النبي في حلة حمراء ثم ركزت له عنزة، فتقدم وصلى
- ٣٧٥ خرج النبي مسرعاً إلى المسجد يجر ثوبه
- ١٩٣ خلق الله تبارك وتعالى الخلق فلما فرغ منه قامت الرحم
- ٢٥٥ خمس فواسق يقتلن في الحل والحرم
- ٣٦٠ خير ما اكتحلتم به الإثمد
- ٣١٠ دخل عليّ رسول الله، فشرب من في قربة معلقة قائماً
- ٢٢٠ دعاء الرغبة ببطن الكف، والرغبة بظهره مع قيام السبابة
- ٣٧٣ ذيول النساء شبر
- ٢٤٦ رأى رسول الله حمراً موسوم الوجه، فأنكر ذلك
- ٢٨٠ رأى رسول الله رجلاً مستلقياً في المسجد واضعاً إحدى رجليه
- ٣٨٩ رأيت النبي على بغلة وعليه برد

٢٧٥	رأيت رسول الله جالساً مقعياً يأكل تمرأ
٢٨١	رأيت رسول الله يأكل بثلاث أصابع فإذا فرغ لعقها
٢٩٥	رأيت رسول الله يجلس جلسة المتخشع القرفصاء
١٠١	رب اغفر لقومي فإنهم لا يعلمون
٩٤	رجل قام إلى إمام جائر فأمره بمعروف ونهاه عن منكر فقتله
٣٩٩	رخص لهما في قميص الحرير
١٤٣	رد إشارة على ابن عمر وصهيب
١٤٤	رد عليه (عن عمارة أنه سلم على النبي وهو يصلي فرد عليه)
٣٢٣، ٣١٧	رقة الثياب وغلظها
٤٦٣	سبحانك اللهم وبحمدك لا إله إلا أنت استغفرك
١٥٦	سلام الأحياء منكر
٥٢	شرار الناس شرار العلماء
٨٦	صدقته، المسلم أخو المسلم
٥٢	عالم لا يتفجع بعلمه
٤١٨	عفوا عن نساء الناس تعف نساؤكم، وبروا آباءكم
٢٦٥	عُفي لأمتي عن الخطأ، والنسيان، وما استكروها عليه
١٦٨	علماء أمتي كأنبياء بني إسرائيل
١٤٧	عليك وعلى أبيك السلام
٢٥٤	عليكم بالأسود البهيم ذي الطفيتين فإنه شيطان
٧٣	عليكم بالصدق فإن الصدق يهدي إلى البر
٣٠٦	فإن بدا لكم بعد ذلك شيء فاقتلوه
٧٧	فإنه لم يمنعني أن أرجع إليك فيما عرضت علي إلا أنني كنت
٤٥٧	فثقلت البطاقة وطاشت
١٧٨	فدنونا من النبي فقبلنا يده

١٢٠	فصل ما بين الحلال والحرام الدفء، والصوت في النكاح
٥١	فضل العالم على العابد كفضلي على أدناكم
٢٣٣	فلن نستعين بمشرك
٢٣١	فليضع يده على فمه فإن الشيطان يدخل مع الثأوب
٢٨٢	فيه ثوم
٢٢٩	قال له في الثالثة أنت مزكوم
١٧٨	قام رسول الله إلى زيد، فاعتنقه، وقبله
١٧٥	قد جاءكم أهل اليمن
١٧١، ١٦٨	قوموا إلى سيدكم
١٧١	قيام طلحة إلى كعب
٢٧٩	قلوا فإن الشياطين لا تقبل
٣١٥	كان ﷺ إذا أكل أو شرب قال : الحمد لله
٣٦٠	كان ﷺ إذا أوى إلى فراشه نام على شقه الأيمن
١٦٨	كان ﷺ إذا خرج لا يقومون له
٤١٧	كان ﷺ إذا دخل الخلاء وضع خاتمه
٤٢٢	كان ﷺ إذا مشى تكفأ تكفياً كأنما ينحط من صلب
٤٤١	كان ﷺ استجد ثوباً سماه باسمه
٣٦٥	كان ﷺ يأمرنا أن نحتفي أحياناً
٣٨٨	كان ﷺ يحب في الألوان
٢١١	كان ﷺ يذكر الله تعالى على كل أحيانه
٣٨٦	كان ﷺ يسدل العمامة
٢٤٤	كان ﷺ يعلمهم هولاء الكلمات من الفزع
١٥٥	كان ﷺ يفعل
٣٧٧	كان ﷺ يلبس قميصاً قصير اليدين

- ٤٢٩ كان ﷺ يتعل قائماً وقاعداً
- ١١٣ كان مع النبي وسمع زمارة راع فسَدَ أُذنيه
- ٤١٧ كان يجعل فص الخاتم مما يلي كفه
- ٢٧٧ كان يحب التيمن في تنعله، وترجله، وطهوره
- ٣٨٥ كان يسدل عمامته بين كتفيه
- ٢١٤ كان يقف في قراءة الفاتحة على كل آية
- ٣٦٠ كان يكتحل في عينه اليمين ثلاثاً، وفي اليسرى اثنتين بالإثم
- ٤٣٦ كان يلبس النعال السبتية ويتوضأ
- ٣٦١ كان يمشي أحياناً ويركب أحياناً
- ٣٩٢ كانت الأنبياء يستحبون أن يلبسوا الصوف
- ٤١١ كانت في متاع عائشة
- ٢٧٧ كانت يدُ رسول الله اليمنى لطهوره، وطعامه
- ٣٧٧ كانت يدُ كُم قميص رسول الله إلى الرسغ
- ٣٨٤ كأني انظر إلى رسول الله وعليه عمامة سوداء
- ١١٣ كخ، كخ
- ٣٨٥ كذا فاعتم فإنه أعرب، وأجل
- ٣٨٢ كره السراويل المُخْرِفَةُ
- ٢٢٧ كفَّ عنا جشاك؛ فإن أكثرهم شبعاً أكثرهم جوعاً يوم القيامة
- ٤٤٨ كفارة مَنْ اغتبت أن تستغفر له
- ٤٤١ كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو أقطع
- ٤١ كلُّ تقي
- ٣٦ كل كلام لا يُبدأ فيه بالحمد لله فهو أجزم
- ٢٧١ كل مما يليك
- ٥٩ كلام ابن آدم عليه لا له إلا الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

- ٤٢٨ كنا نأكل على عهد رسول الله ونحن نُمشي
- ٤٠٠ كنا ننزعه عن الغلمان، ونتركه على الجوّاري
- ٤٠٨ كنت أَلعب بالبنات
- ١٥٧ كيف أصبحتم ؟
- ١٩٤ لئن كان كما تقول لكأنما تسفهم الملّ
- ١٧٧ لا (يلقى أخاه أو صديقه أينحي له ؟ قال :)
- ٢٧٥ لا أكل متكتاً
- ٣٩٠ لا أركب الأرجوان، ولا ألبس المعصفر
- ٦٩ لا تتبع النظرة النظرة، فإن لك الأولى وليست لك الآخرة
- ٣٢٤ لا تدخل الملائكة بيتاً فيه كلب، ولا صورة إلا رقماً في ثوب
- ١٣٠ لا تجسسوا، ولا تحسسوا
- ٤٥٧ لا تظهر السماتة لأخيك فيرحمه الله ويبتليك
- ١٧٣ لا تعظموني كما تعظم الأعاجم بعضهم بعضاً
- ٣٠٥ لا تقتلوا الجنان
- ٢٤٩ لا تقصروا نواصي الخيل فإن فيها البركة
- ١٤١ لا تقل (عليك سلام الله)
- ٨١ لا تقولوا أفسده الحياء، لو قلتم أصلحه الحياء لصدقتم
- ٥٩ لا تكثروا الكلام بغير ذكر الله
- ٧٨ لا تلاعنوا بلعنة الله ولا بغضبه ولا بالنار
- ٣٩٨ لا تلبسوا الحرير فإنه من لبسه في الدنيا لم يلبسه في الآخرة
- ١٩٤ لا تنزل الرحمة على قوم فيهم قاطع رحم
- ١٩٥ لا تُنكح المرأة على عمتها، ولا على خالتها
- ٢٩٤ لا هي إلا في ثلاثة
- ١٨٥ لا يتناجى اثنان دون واحد

٤٣٢	لا يحتج أحدكم بالثوب الواحد، ولا يشتمل الصماء
١٣٨	لا يحل لمسلم أن يهجر مؤمناً فوق ثلاث
١٣٨	لا يحل لمؤمن أن يهجر أخاه
٣٢٨	لا يخلون رجل بامرأة
١٩٤	لا يدخل الجنة قاطع
١٩٧، ٧٧	لا يدخل الجنة قتات
١٩٨	لا يرى امرؤ من أخيه عورة فيسترها إلا دخل الجنة
٦٠	لا يستقيم إيمان عبد حتى يستقيم قلبه
٣٩٩	لا يستمتع بالحرير من يرجو أيام الله
٣٧١، ٣٧٠	لا يشكر الله من لا يشكر الناس
٨٣	لا يصلح الكذب إلا في ثلاث
٧٨	لا يكون اللعانون شفعاء ولا شهداء يوم القيامة
٣٩٣	لا يلبس البرئس
٧٨	لا ينبغي لصديق أن يكون لعاناً
٤٣١	لا يمشي أحدكم في نعل واحدة، لينعلهما جميعاً
١١١	لأن يؤدب الرجل ولده خير له من أن يتصدق بصاع
٣٩١	لأنني رأيته أحب الأصباغ إلى رسول الله يدهن به ويصبغ به
٩٢	لتأمروا بالمعروف ولتنهوا عن المنكر أو ليسلطن الله شراركم
٢٤٦	لعن الله الذي وسمه
٧٩	لعن الله اليهود والنصارى
٧٨	لعن المؤمن كقتله
٢٠٧	لعن رسول الله آكل الربا وموكله
١١٧	لعن رسول الله الراشي والرائش
٣٧٨	لعن رسول الله الرجل يلبس لبس المرأة

٣٧٨	لعن رسول الله المتشبهين من الرجال بالنساء
١٦٦	لعن مَنْ جلس وسط الحلقة
٥٧	لقد سألت عن أمر عظيم فإنه يسير على
٣٣٤	لكني أصلي وأنام، وأصوم وأفطر
٣١٦	لم نضع أيدينا حتى يبدأ رسول الله
١٧٦	لما جاء أهل اليمن؛ وهم أول من جاء بالمصافحة
١٤٠	لما خلق الله آدم قال : اذهب فسلم على أولئك
١٧٦	لو كنت امرأةً أحداً أن يسجد لأحد لأمرت المرأة
٦٣	لو لم أبعث لُبعت سيد المرسلين أبي كعب
٦٣	لو وزن إيمان أبي بكر بإيمان العالمين لرجح
٢٧٤	ليأكل أحدكم يمينه، ويشرب
٣٦١	ليتقه الصائم
٢٩٣	ليجعلهما بين رجلية
٩٤	ليس للمؤمن أن يذل نفسه أن يعرضها من البلاء
٧٨	ليس المؤمن بالطعان ولا باللعان ولا الفاحش البذي
٨٤	ليس بالكذاب من أصلح بين الناس فقال خيراً أو نعى خيراً
٣١٥	ليس شيء يجزي مكان
١٤٤	ليس للنساء سلام، ولا عليهن سلام
٤٢٧	ليس منا من لم يحل كبيرنا، ويرحم صغيرنا
١٧١	ليس منا من لم يرحم صغيرنا ويعرف حق كبيرنا
١٠٧	ليس وراء ذلك من الإيمان مثقال حبة خردل
٤٣٥	ليوسع المتعل للحافي عن جدد الطريق
٢٤٢	ما أحب أن أكتوي
١٨٢ ، ١٧٨	ما أدري أنا بفتح خير أفرح أم بقدم جعفر

- ١١٩ ما أنا من دد، ولا الدد مني
- ٤٤١ ما أنعم الله على عبد نعمةً فعلم أنها من الله إلا كتب الله
- ٤٤٢ ما أنعم الله على عبد نعمة فقال : الحمد لله
- ٣٧٩ ما بال هذا ؟
- ٣٧٦ ما تحت الكعيبين من الإزار ففي النار
- ٣٨٩ ما رأيت من ذي لمة في حلة حمراء أحسن من رسول الله
- ٦٩ ما رأيته من رسول الله ولا رآه مني
- ٣٦٤ ما عاب طعاماً قط
- ٣٢٢ ما عال من اقتصد
- ٣٣١، ٣٢٩ ما ملأ ابن آدم وعاء شراً من بطنه
- ١٩٨ ما من امرئ ينصر مسلماً في موضعٍ يتتهك فيه من عرضه
- ٢٠٠ ما من شيء يُوضَعُ في الميزان أثقلُ من حُسْنِ الخُلُقِ
- ٤٣٤ ما من عبد تصيبه مصيبة فيقول : إنا لله وإنا إليه راجعون
- ٣٣٦ ما من غازيةٍ يغزون في سبيل الله فيصيون الغنيمة
- ٩٢ ما من قوم فيهم رجل يعمل بالمعاصي وهم أغز منه
- ١٦٦ ما من مسلم يدخل على أخيه، فيلقي له وسادة إكراماً له
- ١٧٤ ما من مسلمين يلتقيان فيتصافحان إلا غفر لهما قبل أن يتفرقا
- ١١١ ما نحل والد ولده أفضل من أدب حسن
- ٤١١ ما هذا يا عائشة ؟
- ١٩٩ ما وقى امرؤ عرضه به فهو صدقة له
- ١٩٧ ما وقر شابٌ شيخاً إلا قبض الله تعالى في سنه من يوقره
- ٣٩٤ ما يجد هذا ما يغسل به ثوبه
- ٢٤٣ ما يدريك أنها رقية
- ٣٢٠ مالك لا تلبس القطيفة ؟

٨٩	مداراة الناس صدقة
٣٨٨	مر على النبي رجلٌ عليه بُردان أحمران فلم يرد النبي عليه
٣٢٧	مروا أبناءكم بالصلاة لسبع سنين
٧٥	معاوية عائل، وأبو جهم عصاه على عاتقه
٣٧١	من أتى إليه معروف فليكافئ به
١٩٧	من إجلال الله تبارك وتعالى إكرام ذي الشبهة المسلم
١٩١	مَن أحب أن ييسط له في رزقه، وينسأ له في أجله فليصل رحمه
١٦٨	من أحب أن يتمثل له الناس
٣٤٣	من أحب أن يكثر خير بيته فليتوضأ إذا حضر غداؤه
٢٠٢	من أحق الناس بحسن صحابتي
٣٥٨	مِن أخذ بركاب رجل لا يرجوه، ولا يخافه غفر له
١٨٦	من استمع إلى حديث قوم وهم له كارهون
٧٨	من أسر إلى أخيه سرّاً لم يحل له أن يفشيه عليه
٣٦٣	من اشترى ثوباً بعشرة دراهم في ثمنه درهمٌ حرامٌ لم يقبل الله له
١٥٥	من أشرط الساعة السلام للمعرفة
٣١٥	من أطعمه الله طعاماً فليقل : اللهم
٤٤٨	من اغتاب رجلاً ثم استغفر
٤١٩	من أكبر الكبائر أن يشتم
٤١٩	من أكبر الكبائر أن يلعن الرجل والديه
٢٤٢	من اكتوى، أو استرقى فقد برئ من التوكل
٣١٥	من أكل طعاماً فقال : الحمد لله الذي أطعمني هذا ..
٣٤١	مَن أكل فما تخلل فليلفظ، ومن لأك بلسانه فليبتلع
٢٨٢	من أكل من هاتين الشجرتين فلا يقربن مصلانا
٣٩٣	من الكبائر شتم الرجل والديه

- ٣٩٦ من أنعم الله تعالى عليه بنعمة فإن الله يحب أن يرى أثر نعمته
- ٣٠٨ مَنْ بات على ظهر بيتٍ ليس له حِجَار
- ٣٠٩ من بات فوق سطح بيت ليس له آجار فوق فمات
- ٣٠٧ من بات وفي يده ريح غمر فأصابه وضح
- ٣٠٧ من بات وفي يده غمر، ولم يغسله
- ٤٤٤ من ترك أن يلبس صالح الثياب وهو يقدر عليه تواضعاً لله
- ٤٤٤ من ترك لبس ثوب جمال وهو يقدر عليه كسأه الله تعالى حلة
- ٤٤٣ من ترون أحق بها
- ٥٣ من تعلم فعلم وعمل دُعي في السماوات عظيماً
- ١٨١ من تواضع لغني لغناه فقد ذهب ثلثا دينه
- ٩٢ من حضر معصية فكرهها فكأنه غاب عنها
- ٦٠ من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه
- ٨٠ من خبيب زوجة امرئ أو مملوكه فليس منا
- ٥٠ من خرج في طلب العلم فهو في سبيل الله حتى يرجع
- ١٢٨ من رأى عورة فسترها كان كمن أحى مؤودة
- ١٠٧ من رأى منكم منكراً فليغيره بيده
- ١٣١ من ستر عورة أخيه المسلم ستر الله عورته يوم القيامة
- ١٧٣ من سره أن يتمثل له الناس قياماً فليتبوأ مقعده من النار
- ٥٠ من سلك طريقاً يلتمس به علماً سهل الله له طريقاً إلى الجنة
- ٥٩ من صمت نجا
- ٥٢ مَنْ طلب العلم لغير الله، أو أراد به غير الله فليتبوأ مقعده
- ٥٢ من طلب العلم ليماري به السفهاء، أو يكاثر به العلماء
- ٢٤٣ من علّق تميمةً فلا أتم الله له، ومن علّق ودعةً فلا ودّع الله له
- ٤٥٧ من غير أخاه بذنب لم يمت حتى يعمله

٢٥٥	من قتل حية أو عقرب
٣٠٦، ٢٥٥	من قتل حية فكأنما قتل مشركاً قد حلَّ دمه
٢٥٥	مَنْ قَتَلَ حِيَةً فَلَهُ سَبْعَ حَسَنَاتٍ
٢٥٥	مَنْ قَتَلَ وَرَعًا فِي أَوَّلِ ضَرْبَةٍ
١٩٠	من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يخلون بامرأة
٢١٨	من كان يؤمن بالله واليوم الآخر من ذكور أمته فلا يدخل
٣١٧	من لبس ثوب شهرة في الدنيا ألبسه الله تعالى ثوب مذلة
٤٤٢	من لبس ثوباً فقال : الحمد لله الذي كساني هذا
٤٣٧	من لبس نعلأً أصفر لم يزل ينظر في سرور
١٦٥	مَنْ هَذَا ؟
٢١٣	نزل القرآن بالتفخيم
٣٢٤	نصبتُ سترأً فيه تصاوير، فدخل رسولُ الله، فنزعه
٣٦٣	نعم الأدم الخل
١٦١	نهى إذا أطال الرجل الغيبة أن يأتي أهله طروقاً
٣٩١	نهى الرجل عن المزعر
٢٧١	نهى أن يتنفس في الإناء أو ينفخ فيه
٢٧٩	نهى أن يرفع إحدى رجله على الأخرى
٢١٥	نهى أن يرفع الرجلُ صوته بالقراءة قبل العشاء وبعدها
٣٤٤	نهى أن يرفع الطست
٣١٠	نهى أن يشرب من في السقاء
١٦٢	نهى أن يطرق أهله ليلاً يتخونهم أو يطلب عثراتهم
٣٥٤	نهى أن يقام عن الطعام حتى يرفع
٤٢٧	نهى أن يمشي الرجل بين المرأتين
٣٠٨	نهى أن ينام الرجل على سطح ليس بمحجور

٤٢٩	نهى أن يتعل الرجل قائماً
٤١٦	نهى علماً عن التختم باليسار
٢٥٠	نهى عن إخصاء الخيل والبهائم
٣٨٤	نهى عن التشبه به بالمشركين
٢٣٨	نهى عن الحقنة
١٧٨	نهى عن السلام بالرؤوس والأكف والإشارة
٤٢٨	نهى عن الشرب قائماً، فمن نسي فليستقيء
٣١٠	نهى عن الشرب من ثلثة القدح، وأن ينفخ في الشراب
٣٢٣، ٣١٧	نهى عن الشهرتين
٣٠١	نهى عن القران إلا أن تستأذن أصحابك
٢٤٢	نهى عن الكي
١٧٩	نهى عن المعانقة والتقبيل
٢٧١	نهى عن النفخ في الشراب
١٤٧	نهى عن بداءة أهل الكتاب بالسلام
٢٤٨	نهى عن جز أعراف الخيل
٣٥٥	نهى عن شق الثمرة عما في جوفها
٢٤٧	نهى عن ضرب الوجه
٢٤٧	نهى عن ضرب الوجه، وعن وسم الوجه
٢٦١، ٢٥٦	نهى عن قتل أربع من الدواب
٣٩٠	نهى عن لباس لمعصر
٣٢٦	نهى عن مباشرة الرجل الرجل في ثوب واحد، والمرأة المرأة
٢٤٠	ها دونكم فارموها
٤١٥	هذا شر هذا حلية أهل النار
٣٩٩	هذان حرام على ذكور أمتي حل لإناثها

٤١٤	هذه حلية أهل النار
٣٣٤	هلك المنتطعون
٣٨٨	هي زينة الشيطان
١٥٤	والذي نفسي بيده لا تدخلوا الجنة تؤمنوا
٩٢	والذي نفسي بيده لتأمرن بالمعروف ولتنهون عن المنكر
١٠٠	وأمر بالمعروف صدقة، ونهي عن المنكر صدقة
٢٠٠	وإن المرء ليكون مؤمناً وإن في خلقه شيء فيُنقص ذلك إيمانه
١٤٨	وعليه السلام
١٤٨	وعليك وعليه السلام
٢١٤	وقف على كل آية
٣٨٧	ولا يضرك أثره
٣٩١	ولقد كان يصبغ ثيابه بها كلها حتى
١٦٧	وليمة رسول الله على زينب وجلوسهم يتحدثون
٦٢	ويحك قطعت عنق صاحبك
١٤٠	يا أيها الناس أفشوا السلام، وأطعموا الطعام
١٥٣	يا بني إذا دخلتَ على أهلك فسلِّم يكن بركة عليك
٤٤٦	يا صاحب السبتيتين اخلع سبتيتك
١٩٢	يا عقبة، ألا أخبرك بأفضل أخلاق أهل الدنيا
٦٠	يا عقبة ! املك عليك لسانك، وليسعك بيتك
٢٧٢	يا عكراش كل من موضع واحد؛ فإنه طعام واحد
٢٧٢، ١١٤	يا غلام ! سم الله، وكُلْ بيمينك، وكُلْ مما يليك
٢٠٣	يا قسرة، اذكري الله عند الخطيئة يذكرك عندها بالمغفرة
١٣٤، ٧٤	يا معشرَ مَنْ آمَنَ بلسانه ولم يدخل الإيمان في قلبه
٣٥٨	يتقه الصائمُ

١٠٤	يجاء بالرجل يوم القيامة فيلقى في النار فتندلق أقتابه في النار
١٤٩	يجزئ عن الجماعة إذا مروا أن يسلم أحدهم
٥٠	يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله
٢٧٨	يختلس العقل
١٥١	يسلم الراكب على الماشي
١٥١	يسلم الصغير على الكبير

فَهْرَسُ الْمَوْضُوعَاتِ

الموضوع	الصفحة
مقدمة المحقق	٣
التعريف بالشارح	٨
التعريف بالكتاب	١٢
١ / التعريف بأصله (منظومة الآداب)	١٢
٢ / التعريف بالشرح، وشروح المنظومة	١٦
٣ / اسم الشرح	١٩
٤ / توثيق نسبة الكتاب إلى مؤلفه	٢٠
٥ / وصف النسخ الخطية	٢١
٦ / طريقة العمل في التحقيق	٢٣
نماذج من صور المخطوطات المعتمدة	٢٦
الكتاب المحقق	٣١
مقدمة الشارح	٣٣
ترجمة الناظم	٣٤
طريقة الأصحاب في التأليف في الآداب	٣٥
طريقة المصنف في هذا الشرح	٣٥
معنى الحمد، والشكر، والفرق بينهما	٣٦
الصلاة على النبي ﷺ	٣٧

٣٧ معنى الصلاة لغةً
٣٧ معنى الصلاة من الله
٣٨ الصلاة على غير النبي ﷺ
٣٩ جعل الصلاة شعاراً على بعض الناس
٤٠ الصلاة على غير النبي ﷺ بطريق التبعية
٤٠ السلام على غير النبي ﷺ
٤٠ تخصيص علي عليه السلام ونحوها
٤١ حكم الصلاة على النبي في الصلاة وخارجها
٤١ الخلاف في المراد (بال) النبي ﷺ
٤١ تعريف الصحابي
٤٢ معنى (وبعد) واستجابها
٤٣ استجابة تعلم الآداب، وفضله
٤٥ استمداد الآداب الشرعية
٤٧ حضي الراغبين على تعلم الآداب
٤٨ إشفاق العالم على الناس
٤٩ العلم وديعة عند العلماء
٥٠ فضل العلم
٥٢ إثم من تعلم لغير الله
٥٣ ما ينبغي على طالب العلم أن يتحلى به من الصفات
٥٤ حفظ الجوارح عن الحرام
٥٧ حصائد الألسن
٥٨ حفظ اللسان
٥٩ فضل حبس اللسان

٦٠	الكلام فيما لا يعني الإنسان
٦١	من آفات اللسان؛ المدح
٦٢	ما ينبغي للممدوح أن يفعله
٦٣	الحالات التي يجوز فيها المدح
٦٥	إرسال الطرف
٦٦	النظر سهم من سهام إبليس
٦٧	أقسام النظر
٦٨	ما يحل النظر إليه من المخطوبة
٦٩	ما يباح النظر له
٧١	النظر للأمرد والخلوة به
٧٣	تحريم الكذب
٧٤	حرمة الغيبة
٧٤	معنى الغيبة
٧٥	ما يرخص في الغيبة
٧٦	معنى النميمة وحرمتها
٧٧	إفشاء السر
٧٨	حكم لعن المعين، وغير المعين
٧٩	لعن يزيد والحجاج
٨٠	الفحش في الكلام
٨٠	الخدعة
٨٠	البذاء في الكلام
٨١	السخرية بالكلام
٨٣	تحريم الكذب

المواضع التي يجوز فيها الكذب	٨٣
هل الكذب الجائز هو التورية	٨٤
معنى الكذب للإصلاح	٨٤
معنى الكذب في الحرب	٨٤
كذب الزوج لزوجته	٨٥
كذب الزوجة لزوجها	٨٥
ما يقاس على ما ورد به النص مما يجوز الكذب فيه	٨٥
المعارض	٨٦
إباحة المعارض	٨٧
المعارض لا تكون في البيع والشراء	٨٧
كف الجوارح	٨٨
النهي في الغلو في كل شيء	٨٩
التودد للناس ومداراتهم	٨٩
الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر	٩١
شروط وجوب الإنكار	٩٣
إذا خاف السب والشتم	٩٤
اشتراط رجاء حصول المقصود	٩٥
حكم الإنكار على المسر بالمعصية	٩٧
الإنكار في المسائل الخلافية	٩٧
الإنكار على من خالف مذهبه الفقهي	٩٩
الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر صدقة	١٠٠
النية في الإنكار	١٠١
صفات الأمر بالمعروف	١٠٢

١٠٢	الرفق في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر
١٠٣	صفة الإنكار على السلطان
١٠٣	إتباع الجنائز إن كان فيها منكر
١٠٤	الإنكار على النساء الأجانب
١٠٤	مخالفة الأمر لما أمر به أو نهى عنه
١٠٦	ما يختص إنكاره بالعلماء
١٠٧	مراتب الإنكار
١٠٧	الإنكار بالقلب
١٠٨	الإنكار بالسيف واليد
١٠٩	ما ورد من الاكتفاء بإنكار القلب
١١١	تأديب الولد واليتيم
١١٢	الضرب للتعليم
١١٢	العلم في الصغر
١١٥	الإنكار على أهل الذمة
١١٦	الابتداء بالأسهل في الإنكار
١١٧	رفع المنكر للسلطان
١١٩	غرم آلة اللهو
١٢٠	حكم الضرب بالدف في النكاح وغيره
١٢١	إتلاف الصور
١٢٢	إتلاف كتب الضلال وآلات القمار
١٢٣	ضمان ظرف الخمر
١٢٤	إتلاف البيت الذي فيه الخمر
١٢٥	التكسب بآلات الطرب

النظر في كتب أهل الكلام	١٢٥
هجران صاحب المعاصي	١٢٦
حرمة التجسس لتتبع المنكرات	١٣٠
المستتر بالمعصية، هل يستر عليه، وهل يجد ؟	١٣١
المجاهر بالمعاصي	١٣٣
حق المسلم على المسلم	١٣٥
هجر صاحب البدعة	١٣٦
الهجر بخبر الواحد	١٣٧
من يُهجر لا يُسلم عليه	١٣٧
حرمة هجر المسلم فوق ثلاث	١٣٨
ما يقطع الهجر	١٣٩
ابتداء السلام ورده	١٤٠
صفة السلام	١٤١
الإتيان بالواو في رد السلام	١٤٢
قول المسلّم: "سلام"	١٤٢
السلام على المتوضئ	١٤٣
السلام على من لا يصلي	١٤٣
السلام على من يقضي حاجته	١٤٣
السلام على المصلي	١٤٣
السلام على المرأة	١٤٤
حذف السلام سنة	١٤٥
عنوان الكتاب والمراسلات والسلام فيه	١٤٥
سلام الغائب والرد عليه	١٤٦

١٤٧ معنى السلام
١٤٧ بداء أهل الذمة بالسلام وصفته
١٤٩ السلام فرض كفاية
١٥٠ سلام السائل عند الباب
١٥٢ السلام عند الانصراف
١٥٢ السلام عند دخول البيت
١٥٣ تخصيص العلماء بالسلام
١٥٤ السلام يوجب المحبة بين المسلمين
١٥٥ السلام على الصبيان
١٥٦ تعريف السلام وتنكيره
١٥٧ فوائد في السلام
١٥٨ قول : "أبقاك الله"، أو "جعلت فداك"، أو "أمتع الله بك" ..
١٥٩ استحباب الاستئذان ووجوبه
١٦٠ استثناء الزوجة والأمة من وجوب الاستئذان
١٦١ صفة الاستئذان
١٦١ كراهة دخول الهاجم
١٦٢ صفة وقوف المستأذن أما الباب
١٦٣ عدد مرات الاستئذان
١٦٤ استحباب تحريك النعل للمستأذن
١٦٥ استحباب تسمية المستأذن نفسه
١٦٦ كراهة الجلوس وسط الحلقة
١٦٦ يجلس حيث أجلسه صاحب البيت
١٦٦ إلقاء الوسادة للضيف

١٦٧ الاستئذان عند القيام من المجلس
١٦٨ كراهة القيام إلا للسلطان والعالم والوالد والسيد
١٧٠ إجلال كبير السن
١٧٢ من يكره القيام له
١٧٢ القيام للقادم من السفر
١٧٤ استحباب المصافحة
١٧٦ السجود لغير الله تعالى
١٧٧ طريقة المكاتب
١٧٧ الإنحاء في السلام
١٧٨ تقبيل الرأس واليد، وأحكامها
١٨٢ العناق في السلام
١٨٣ تقبيل الفم
١٨٣ نزع اليد في المصافحة
١٨٤ المناجاة بين اثنين والثالث يسمع وحرمتها
١٨٦ الجلوس عند قوم يتحدثون بسر
١٨٧ فضل حفظ السر
١٨٧ مصافحة النساء
١٨٩ السلام على الشابة وتسميتها
١٩٠ صلة الرحم وفضله
١٩١ من فوائد صلة الرحم
١٩٥ ضابط الرحم الواجب صلتها
١٩٦ حسن الخلق وفضله
١٩٧ بعض الأخلاق والحقوق الواجبة للمسلمين

٢٠٢ أفضل حسن الخلق أن يكون مع الوالدين
٢٠٢ حق الأم أعظم من حق الأب
٢٠٤ منع الوالدين الولد من التطوع بالعبادات والحج والجهاد
٢٠٦ الإغضاء عن زلات الوالدين
٢٠٧ احترام المعلم
٢٠٧ طاعة الوالدين في تناول المال المشتبه
٢٠٨ إلزام الوالد ولده بالنكاح
٢٠٩ أمر الوالدين بالمعروف ونهيهما عن المنكر
٢١٠ الإحسان إلى أصحاب الوالدين
٢١١ القراءة في الحمام
٢١٣ آداب قراءة القرآن
٢١٥ التكبير من سور الضحى إلى سورة الناس
٢١٧ آداب دخول الحمام
٢١٧ استعمال النورة
٢١٩ رفع الصوت بالدعاء وكراهته
٢٢٠ رفع الصوت مع الجنائز
٢٢٠ رفع اليدين مع الدعاء وصفته
٢٢١ نقط المصحف وشكله
٢٢٢ تقبيل المصحف
٢٢٢ تطيب المصحف، وجعله على كرسي
٢٢٢ القيام للمصحف
٢٢٣ آداب العطاس
٢٢٤ حمد الله بعد العطاس

٢٢٦	فصل : في التحميد والتشميت والجواب
٢٢٧	آداب التجشؤ
٢٢٨	التشميت بعد الثالثة، وللطفل
٢٣٠	تذكير من نسي الحمد
٢٣١	آداب الثاؤب
٢٣٢	الاستعانة بأهل الذمة
٢٣٥	استطباب أهل الذمة
٢٣٧	تطبيب الذكر للأثني
٢٣٨	كراهة الاحتقان
٢٣٩	أحكام نظر الحاقن، والقابلة
٢٣٩	المواضع التي يجوز فيها النظر للعبورة
٢٤٠	قطع البواسير والبط
٢٤٢	الكي
٢٤٣	الرقى وأحكامها
٢٤٤	أمثلة لبعض الرقى
٢٤٦	الوسم بالكي
٢٤٨	حز ذيل الدابة وما في حكمه
٢٥٠	خصاء الأغنام وغيرها
٢٥١	قطع قرون وآذان البهائم
٢٥٢	ثقب أذن البنت للزينة
٢٥٣	قتل ما يؤذي طبعاً
٢٥٦	قتل النمل وتحريقه
٢٥٨	رقية النمل

٢٥٩	تشميس القز
٢٦٠	قتل الضفدع والصرده والهدهد
٢٦٢	قتل الهر
٢٦٣	قتل ما فيه منفعه من وجهه، ومضره من وجهه آخر
٢٦٥	ما تبيحه الضرورة والإكراه من الأطعمة
٢٦٦	أفعال المكره
٢٦٧	ما يستثنى من الصور التي لا يؤثر فيها الإكراه
٢٦٩	ما يحصل به الإكراه
٢٧١	النفخ في الطعام والشراب
٢٧٢	جولان اليد في الطعام
٢٧٤	الأخذ والإعطاء والأكل والشرب باليسار
٢٧٥	الأكل متكثراً
٢٧٦	مباشرة الأذى باليمين
٢٧٧	السنة في إمساك السواك
٢٧٨	كراهة النوم بعد الفجر والعصر
٢٧٩	استحباب القائلة
٢٧٩	النوم على القفى
٢٨١	الأكل بالإصبع والاثنتين
٢٨١	إتيان المسجد مع وجود الرائحة الكريهة
٢٨٣	فصل : في ذكر المسجد وأحكامه
٢٨٥	ما يصان عنه المسجد
٢٨٩	الغرس في المسجد
٢٩٠	غلق أبواب المسجد

٢٩٠ دخول الكافر للمسجد
٢٩١ الأكل والشرب في المسجد
٢٩٢ السؤال والتصدق في المسجد
٢٩٢ ما يقدم من الأرجل حال دخول المسجد
٢٩٢ موضع النعل
٢٩٣ استدامة الجلوس في موضوع معين من المسجد
٢٩٤ استطراق المسجد وحلق العلم
٢٩٥ الاشتغال في المسجد بالصلاة والقراءة
٢٩٦ استحباب عمارة المساجد ومراعاة أبنيتها
٢٩٦ مسائل في بناء المساجد
٢٩٧ حفر البئر في المسجد
٢٩٨ إقامة الشخص والجلوس في محله
٢٩٩ الارتفاق بحريم المسجد والطرق
٣٠٠ الجلوس بين الظل والشمس
٣٠١ القران في أكل التمر ونحوه
٣٠٣ قتل حيات البيوت
٣٠٤ قتل الحيات ذات الطفيتين وما فيها إيذاء
٣٠٧ غسل اليد والفم قبل النوم
٣٠٨ النوم فوق السطح غير المحجر
٣٠٩ ركوب البحر عند ارتجاعه
٣١٠ الشرب من فم القربة ونحوها
٣١٠ الشرب من ثلثة الإناء
٣١١ بعض آداب الشرب من الإناء

٣١٤	صفة الجلوس للأكل
٣١٤	البسمة قبل الأكل وحكمها
٣١٤	هل تجزئ تسمية الواحد عن الجماعة
٣١٥	الحمد بعد الانتهاء من الأكل
٣١٦	مسابقة الناس في الطعام
٣١٧	لباس الشهرة
٣١٧	العلة في المنع منه
٣١٨	ما يدخل في ثوب الشهرة
٣٢٠	لبس ما يصف الجلد
٣٢٢	خير الأمور أوسطها
٣٢٤	لبس الملابس التي فيها صور
٣٢٥	الصور الممتحنة
٣٢٥	إذا قطع الرأس من الصورة
٣٢٦	لبس الإزار والخف قائماً
٣٢٦	تجرد الشخصين في لحاف واحد
٣٢٧	التفريق بين الصبيان في المضاجع
٣٢٩	الشبع غير المفرط وجوازه
٣٣١	الشبع المفرط وأنه من السرف
٣٣٣	معنى حديث (المؤمن يأكل في معي واحد)
٣٣٤	حكم المبالغة في تقليل الطعام
٣٣٥	الاقتصاد في المباحات
٣٣٨	لعق الأصابع وأكل الفتات
٣٣٩	استحباب تصغير اللقمة وإطالة البلع والمضغ

٣٤٠	استحباب تحليل الأسنان
٣٤١	كراهة التخلل على الطعام
٣٤١	ما يكره التخلل به
٣٤٢	غسل اليد قبل الطعام وبعده
٣٤٣	الإناء الذي تغسل فيه اليد
٣٤٣	غسل اليد بالمطعوم
٣٤٦	مسائل من آداب الأكل على وجه الاختصار
٣٤٧	الأكل من بيوت الأقارب
٣٤٨	النية في الأكل
٣٤٨	حمد الله تعالى أثناء الأكل
٣٤٨	بعض ما يكره أثناء الأكل
٣٥٠	التناهد، معناه وحكمه
٣٥١	آداب المؤكلة
٣٥٥	أكل التمر والسوس فيه
٣٥٦	من يعذر بترك الدعوة
٣٥٧	من آداب الضيافة
٣٥٨	عدم التثقل على صاحب الدار
٣٥٩	المحافظة على الأوراد في اليوم والليلة
٣٦٠	آداب النوم
٣٦٠	الاكتحال
٣٦٠	فوائد الإثم
٣٦٢	الطيب من الطعام واللباس
٣٦٤	ما يعاف من الطعام يترك من غير تعنيف

المشي حاذياً، وحافياً	٣٦٥
آفات التنعم	٣٦٦
شكر الله تعالى، والرضا بقسمه	٣٦٧
معنى لا يشكر الله من لا يشكر الناس	٣٧٠
طول الثوب والقميص ونحوه	٣٧٢
طول ذيل النساء	٣٧٣
النهى عن الإسبال، وهل هو للتحريم أم الكراهة ؟	٣٧٥
طول كم اليد	٣٧٧
تحريم التشبه بالنساء في اللباس، والعكس	٣٧٨
أحكام الخضاب	٣٧٩
النقاب	٣٨٠
ما يجعل على الرأس من علامة	٣٨٠
لبس السراويل	٣٨١
هيئة السراويل	٣٨٢
هيئة العمامة	٣٨٣
إرخاء العمامة وإسبالها	٣٨٤
أحسن الألوان في اللبس	٣٨٦
لبس الثوب المصبوغ	٣٨٧
لبس الأحمر والمعصفر	٣٨٨
لبس المعصفر في الإحرام	٣٩٠
لبس المصبوغ بالزعفران	٣٩١
إباحة لبس الصوف	٣٩٢
إباحة لبس القباء والبرنس	٣٩٣

٣٩٤	استحباب تنظيف الثياب وغسلها
٣٩٤	استحباب طي الثياب
٣٩٥	استحباب إظهار أثر نعمة الله على العبد في اللباس
٣٩٧	كرهه لبس نجس العين وافتراشه في غير الصلاة
٣٩٧	لبس وافتراش جلد الثعلب
٣٩٧	لبس المتنجس من الثياب
٣٩٧	الانتفاع بالنجاسات
٣٩٨	تحريم الحرير على الرجال بسائر الاستعمالات
٣٩٩	ما يستثنى من التحريم في الحرير
٤٠٠	لبس الحرير للصبيان
٤٠٠	حكم الحرير إذا اختلط به غيره من قطن ونحوه
٤٠١	حكم بيع الحرير ونسجه للرجال
٤٠١	إذا بسط على الحرير شيء هل يجوز الجلوس عليه
٤٠٢	ما يحرم من الفضة والذهب على الرجال والنساء
٤٠٥	كتابة القرآن والأذكار على الستور والجدر
٤٠٥	كتابة القرآن وذكر الله بشيء نجس
٤٠٥	توسد القرآن والاتكاء عليه
٤٠٦	مد الرجلين للقرآن وتخطيها
٤٠٧	شراء اللعب للأطفال
٤٠٨	لعب البنات بالعرائس المصورة
٤١٠	لبس الجلود والفراء
٤١٠	جلد الثعلب
٤١١	السمور، والفنك، والسنجاب، والقاقم

٤١٢	جلد الأرنب، والهر البري، والسباع
٤١٣	لبس الخاتم، وحكمه
٤١٤	خاتم النحاس، والحديد، والرصاص
٤١٦	موضع الخاتم في اليدين
٤١٧	كتابة ذكر الله على الخاتم
٤١٧	الدخل بالخاتم للخلاء
٤١٧	فص الخاتم
٤١٨	تقوى الله في المحارم سبب لمعفة الأهل
٤١٩	عقوق الوالدين من كبائر الذنوب
٤٢٠	تعريف الكبيرة وتعدد بعضها
٤٢٢	أنواع طريقة المشي والمستحب منه والمكروه
٤٢٥	السنة إذا مشى المرء مع غيره
٤٢٦	السنة تقديم الأكبر والأعلم والأدين
٤٢٧	المشي بين النساء
٤٢٨	الشرب قائماً
٤٢٩	الانتعال قائماً
٤٣٠	البدء باليمين في الانتعال
٤٣١	كراهة المشي في فرد النعل
٤٣٢	الاحتباء في الثوب الواحد
٤٣٢	المشي بنعلين مختلفين
٤٣٣	الصلاة بالنعال
٤٣٤	استحباب الاسترجاع
٤٣٥	فائدة فيما يقال لمن ذهب عنه شيء

٤٣٦	لبس النعال السبئية
٤٣٧	لبس النعل الصفراء
٤٣٧	لبس النعال السندية التي لها صرار
٤٣٧	لبس قبقاب الخشب
٤٣٩	كراهة تقصير الثوب وتطويله بلا حاجة
٤٤٠	زيق القميص
٤٤٠	لبس الكتان
٤٤١	حمد الله تعالى على كل حال
٤٤١	دعاء لبس الثوب الجديد
٤٤٣	ما يقال لمن لبس ثوباً جديداً
٤٤٤	استحباب التواضع في اللباس
٤٤٥	ختام الكتاب (التوبة)
٤٤٥	وجوب التوبة، وبعض أحكامها
٤٥٩	فروض الكفايات
٤٥٩	تعدد بعض فروض الكفايات
٤٦٠	وصية عامة من الشارح
٤٦٢	ختم الكتاب
٤٦٧	فهرس الآيات
٤٧١	فهرس الأحاديث
٤٩٥	فهرس الموضوعات